

الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو / فرنسي (١٨٦٣ - ١٨٧٩)

1444



تأليف: محمد صبرى السوربوني
ترجمة: ناجى رمضان عطية
مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق



لقد كان السربونى مؤمناً بعظمة مصر وبقدرتها على وضع إمبراطورية تمتد فى قلب القارة الإفريقية لتنتشر فى ربوعها الحضارة والسلام. وقد نجحت فى ذلك بالفعل، ولكن التدخل الأنجلو/ فرنسى حاصر هذه الإمبراطورية، وأضعف مصر ذاتها، وقد انعكست آثاره على ممتلكاتها وإمبراطوريتها الإفريقية.

وفى هذا العمل راح المؤلف يدرس بعمق أوضاع مصر والضغط الأجنبية عليها والأزمات المالية التى أرهقتها، قبل دراسته لتوسعها فى أفريقيا فى عهد إسماعيل؛ لاعتقاده بأنه لن يتسنى لنا أن نتفهم أوضاع الإمبراطورية، ما لم نتفهم ما الذى يدور فى رأسها وهو القاهرة.

الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل
والتدخل الأنجلو / فرنسى
(١٨٦٣ - ١٨٧٩)
الجزء الأول

المركز القومي للترجمة

إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1444
- الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسى
(١٨٦٣ - ١٨٧٩) ج ١
- محمد صبرى السوربونى
- ناجى رمضان عطية
- أحمد زكريا الشلق
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:

L'Empire Égyptien
Sous Ismail
et
L'Ingérence Anglo - Française
(1863 - 1879)
De: Mohamed Sabry
"جميع الحقوق محفوظة لأسرة المؤلف"

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة.

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524-2735426 Fax: 27354554

الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل
والتدخل الأجلو فرنسى (١٨٦٣ - ١٨٧٩)
الجزء الأول

تأليف: محمد صبرى السوربونى
ترجمة: ناجى رمضان عطية
مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

السوربوني، محمد صبرى.
الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو
فرنسى (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ج ١، تأليف: محمد صبرى
السوربوني؛ ترجمة: ناجى رمضان عطية؛ مراجعة وتقديم: أحمد
زكريا الشلق.

ط ١ - القاهرة. المركز القومى للترجمة، ٢٠١٠.

٥٧٢ ص، ٢٤ سم

١- مصر - تاريخ - العصر الحديث - عصر إسماعيل
(١٨٦٣ - ١٨٧٩م)

أ- عطية، ناجى رمضان (مترجم)

ب- الشلق، أحمد زكريا (مراجع ومقدم)

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٩٦٨١

الترقيم الدولى: 5 - 210 - 479 - 477 - 978- I.S.B.N

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة
للقارئ العربى، وتعريفه بها. والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم،
ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

7.....	تقديم:
23.....	تنويه:
31.....	الفصل الأول: عباس الأول (١٨٤٩-١٨٥٤).....
57.....	الفصل الثانى: الغزو الديبلوماسى والقنصلى لمصر (١٨٥٤ - ١٨٦٣).....
91.....	الفصل الثالث: الغزو الاقتصادى وشركة قناة السويس (١٨٥٤ - ١٨٦٣).....
143.....	الفصل الرابع: الغزو عن طريق الرهن العقارى.....
173.....	الفصل الخامس: المالىة والتدخل الأجنبى.....
	الفصل السادس: العصر الذهبى للقناصل والمغامرين أو نظام الامتيازات الأجنبية والإصلاح القضائى.....
329.....	
405.....	الفصل السابع: خسائر مصر فى قناة السويس.....
489.....	الفصل الثامن: رأى العام.....

تقديم

يعد الأستاذ الدكتور محمد صبرى "السوربونى" (١٨٩٠ - ١٩٧٨)، مؤلف هذا السفر، واحداً من فرسان الرعيل الأول من المؤرخين الأكاديميين الذين وضعوا أسس المدرسة التاريخية الحديثة فى مصر، التى تعتمد المنهج العلمى للبحث التاريخى، وتوصل تقاليد الكتابة الحديثة لتاريخ مصر، والتى شاركه فيها رفيقاه الأستاذان محمد رفعت بك ومحمد شفيق غربال بك، تلك المدرسة التى برزت فى أعقاب ثورة ١٩١٩، وبسببها، لتشارك فى قضية استقلال الوطن، فى مجال نهضة الكتابة التاريخية وتحديثها، وهو مجال لا يقل - فى تقديرنا - عن مجال النضال السياسى. ولقد كان ثلاثتهم طليعة جيل جديد من المؤرخين الذين درسوا خارج الوطن، بعد أن آمنوا بأن العلم لا وطن له وأنه يجب التماسه حيثما تقدمت مناهجه وطرائقه، ثم عادوا إلى مصر وقدموا دراسات رائدة، تتطرق من شعور قومى رشيد، وليس من تعصب بغيبض، مستندين إلى أسس المنهج العلمى الحديث، بما فيه من روح نقدية وموضوعية.

ولا نرى بأساً من أن نقدم ترجمة موجزة لحياة الدكتور محمد صبرى، قبل أن نبرز أهمية هذا الكتاب الذى بين أيدينا، حتى نلم بنشأته وتكوينه العلمى والثقافى، والوظائف التى تولاهها، مما يلقى مزيداً من الضوء حول فكره ومنهجه ويضيء جوانب هذا العمل.

لقد ولد محمد صبرى عام ١٨٩٠ - على وجه التقريب - فى المرج؛ إحدى بلاد مديرية القليوبية، لوالد كان يعمل مفتشاً للزراعة فى ثفاتيش الأسرة المالكة، مما وفر له حياة كريمة جعلته يلتبس العلم خارج مصر على نفقة والده، المهم أن الصبى تلقى تعليمه الأولى فى المرج ثم انتقل إلى القاهرة؛ حيث درس بمدرسة النحاسين الابتدائية، ثم الخديوية الثانوية، إلى أن حصل على البكالوريا عام

١٩١٣، وفي القاهرة انضم إلى المننديات الأدبية والثقافية والتقى بشعراء عصره. وكتب بعضاً من الأشعار في صحف هذا الزمان، وكانت مصر تشهد نهضة صحافية كبيرة وتموج بحركة وطنية جديدة بعثها مصطفى كامل ورفاقه، مما فتح وعى فتاناً وبصيرته على تلك الحركة الشابة وأسهم في تكوين وجدانه الوطني وفكره القومي، وهو ما عبر عنه في قصائده التي أبرزت هذه الروح، بعد أن انجذب إلى الأدب والشعر على نحو خاص، فوضع كتابه الأول "شعراء العصر" عام ١٩١٠، الذي قدم فيه تاريخاً أدبياً لعدد من الشعراء وكتابتهم، مما كشف عن شخصيته كأديب صاحب حس تاريخي برز أكثر في مؤلفاته الأدبية التالية، وكمؤرخ لم يفارقه حسه الأدبي، فكان أديباً مؤرخاً، أو مؤرخاً أديباً، حيث ستتصافر الصفتان - أو الموهبتان - في شخصه وتتجاذبان نشاطه الفكري وإنتاجه الثقافي العلمي طوال حياته العريضة والثرية.

وفي عام ١٩١٣ سافر إلى فرنسا لاستكمال الدراسة على نفقته الخاصة، فأقام فترة في ليون، صقلت لغته الفرنسية وجعلته يتذوق الشعر الفرنسي وأكسبته القدرة على مواجهة الحياة الاجتماعية في فرنسا، وفيها تأثر بما عايشه في المجتمع - حسب تعبيره- "من حب الحركة والجدية والنشاط والعمل، والطموح الذي يحفز الغرب، فضلاً عن مظهر الجشع المادى والاستعماري الذي يحييه ويقتله، ومظهر التطاحن والجرى وراء "الحياة". وانتقل محمد صبرى إلى باريس حيث التحق بالسوربون، لكنه لم يمكث طويلاً حينما اضطرت ظروف الحرب العالمية الأولى إلى العودة إلى مصر، حيث عكف على كتابة المقالات الأدبية في صحيفة "المؤيد" جمعياً فيما بعد في كتابه "نكزى الماضى أو سياحة في الجبل" نشره عام ١٩١٥.

ولم يلبث أن عاد إلى فرنسا عام ١٩١٥؛ ليستكمل دراسته لمرحلة الليسانس فأنجزها عام ١٩١٩، واختار أن يتخصص في التاريخ الحديث، على أن يكون الأدب هو دراسته الفرعية، وكان يرى أن معرفة التاريخ الأدبى ضرورة لدراسة التاريخ السياسى والاجتماعى. ومن المعروف أن مؤرخنا التقى في باريس بأعضاء

"الوفد المصري"، الذين وفدوا إلى باريس في أبريل ١٩١٩ لعرض قضية مصر الوطنية على مؤتمر الصلح، ووضع نفسه في خدمة نشاط الوفد حين عمل سكرتيراً له ولزعيمه سعد زغلول، الذي وصفه آنذاك بأنه مثقف ومهذب وخبير بالحياة الفرنسية وله علاقات طيبة بالصحافة الفرنسية.

وبناء على نصيحة سعد زغلول عكف محمد صبرى على كتابة "تاريخ واقعى معاصر" لأحداث ثورة مصر عام ١٩١٩ تحت عنوان "الثورة المصرية"، نشر فى جزئين عامى ١٩١٩ و١٩٢١، ترجم أولهما مجدى عبد الحافظ وعلى كورخان (المشروع القومى للترجمة عدد ٥٩٢ عام ٢٠٠٣). كما نشر محمد صبرى - عام ١٩٢٠ - كتيباً آخر بعنوان "المسألة المصرية منذ بونابرت حتى ثورة ١٩١٩"، ترجمه ناجى رمضان عطية ونشر بعدد يناير ٢٠٠٧ من مجلة "مصر الحديثة"، التى تصدرها دار الكتب المصرية، ويبدو أنه جاء فى شكل تقرير تاريخى خدمة للوفد المصرى وللقضية الوطنية المصرية.

وعندما غادر الوفد وعاد إلى مصر فى أواخر عام ١٩٢١ عمل محمد صبرى محرراً ومترجماً بصحيفة "السياسة"، التى كانت لسان حال حزب الأحرار الدستوريين منذ أكتوبر ١٩٢٢، فكان ينشر فيها مقالاته الأدبية والتاريخية دون أن ينخرط فى سياسة الحزب متمسكاً باستقلالية المؤرخ وحرية، خاصة وأنه بدأ يهين نفسه لإعداد رسالته للدكتوراه فى التاريخ عن "نشأة الروح القومية المصرية ١٨٦٣ - ١٨٨٢"، التى أتمها فى جامعة السوربون وصدرت عام ١٩٢٤، ليكون أول مصرى ينال دكتوراه الدولة فى الأدب (وهى غير دكتوراه الجامعة) من السوربون. وقد ترجم هذه الدراسة المهمة مترجمنا ناجى رمضان عطية وصدرت عن المركز القومى للترجمة (عدد ١٠٣٥ عام ٢٠٠٦).

ومنذ عاد بالدكتوراه من السوربون اعتاد أصدقاؤه أن يتبعوا اسمه بلقب "السوربونى" ذلك الذى أصبح علماً على اسمه فاشتهر به. وكانت أول وظيفة شغلها بعد عودته هى مدرس للتاريخ بمدرسة المعلمين العليا فى نوفمبر ١٩٢٤، ثم انتقل

إلى التدريس بالجامعة المصرية بعد أن ضمت إلى وزارة المعارف منذ عام ١٩٢٥، انتقل بعدها إلى التدريس بدار العلوم عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٨.

وبين سنتي ١٩٢٥ و ١٩٣٣ استأنف مؤرخنا دراساته فوضع كتابه "تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم" عام ١٩٢٦، الذي قرره وزارة المعارف على المدارس الثانوية ومعاهد التعليم العالي، وأعقب ذلك بدراسة عن "الثورة الفرنسية ونابليون" عام ١٩٢٧، وقد زواج بين الأدب والتاريخ في كتابه "أدب وتاريخ" الذي نشره في العام نفسه. وخلال الفترة نفسها من حياته وضع سرفين كبيرين بالفرنسية أولهما عن "الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية" وقد صدر عام ١٩٣٠، وترجمه ناجي رمضان عطية

وهو تحت الطبع، والآخر هو هذا الكتاب الذي بين أيدينا عن "الإمبراطورية المصرية في عصر إسماعيل والتدخل الأنجلو - فرنسي" والذي صدر عام ١٩٣٣. فضلاً عن إعداده لدراسة أخرى باللغة العربية تحت عنوان "مصر في أفريقيا الشرقية: هرر وزيلغ وبربرة" وقد صدرت في العام نفسه.

ولأن مؤرخنا كان يحب السفر إلى أوروبا ليكون قريباً من مصادر دراساته، فقد عمل مديراً للبعثة التعليمية في جنيف (١٩٣٤-١٩٣٧) على الرغم من أن هذه الوظيفة كانت دون مستواه العلمي، فقد ظل بها حتى انتهت مدة عمله وكان عليه أن يعود إلى مصر، لكنه أثر البقاء في باريس عام ١٩٣٨ بعد أن ترك الوظيفة، خاصة بعد زواجه من سيدة سويسرية كانت تقيم في فرنسا، عاد بها إلى مصر عام ١٩٣٩ ليظل فترة دون وظيفة، عين بعدها مديراً لإدارة المطبوعات والنشر في أواخر العام نفسه، لينتدب بعدها مفتشاً لمادة التاريخ بمدارس وزارة المعارف، ومنها انتقل إلى وظيفة نائب مدير دار الكتب المصرية عام ١٩٤٤، والتي صار مديراً لها بالنيابة منذ أواخر عام ١٩٤٦.

ولما كان محمد صبرى خبيراً وعالماً بدقائق المسألة المصرية فقد عهد إليه رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشي، الذى كان يستعد لعرض قضية مصر على مجلس الأمن عام ١٩٤٧، بأن يعد دراسة عن المسألة السودانية تطبعها وزارة الخارجية فى شكل كتاب يحمله معه إلى مجلس الأمن، مما أثار حفيظة وزير المعارف عبد الرزاق السنهورى الذى كان قد أعد كتاباً عن الموضوع نفسه تحت عنوان "قضية وادى النيل" لذلك لم يقدر السوربونى حق قدره ويعينه فى وظيفة مدير دار الكتب - التى كان يشغلها بالنيابة - مما جعله يقدم استقالته التى قبلها السنهورى باشاً.

كذلك لقي السوربونى ما اعتبره ظلماً آخر حاق به عندما تقدم عام ١٩٤٩ لنيل جائزة فاروق الأول فى العلوم الاجتماعية بكتابه عن الإمبراطورية السودانية والأطلس الملحق به، ولم ينلها بينما نالها أحد أعضاء اللجنة المنوط بها فحص الكتب المتقدمة. وفى عام ١٩٥٠ عاد مؤرخنا إلى الجامعة أستاذاً للتاريخ الحديث بجامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) بقرار من وزير المعارف الدكتور طه حسين، الذى عهد إليه فى العام التالى بإدارة معهد الوثائق والمكتبات بكلية الآداب، وهو مارأى فيه السوربونى تقديراً لعلمه وخدمته فى الوثائق ودار الكتب.

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، قررت لجنة التطهير التى شكلتها الثورة، فصله من وظيفته بالجامعة فى ديسمبر ١٩٥٢ ليصبح من "ضحايا الثورة" بعد أن جرى تحقيق معه عن وشايات لم يدر عنها شيئاً، حيث تشككت القيادة الجديدة فى ولائه، وبسبب بعض الخلافات القديمة بينه وبين بعض أصحاب النفوذ، وربما كان لحمله لرتبة البكوية التى منحه الملك إياها دخلاً فى جعله محسوباً على النظام القديم... وما لبثت قيادة الثورة أن راجعت موقفها منه، وقدرت كفاءته العلمية وخبرته بشأن المسألة السودانية، فعهدت إليه وزارة الإرشاد القومى فى سبتمبر ١٩٥٣ بأن يعد بحثاً عن السودان، كما طلبت إليه الإذاعة المصرية فى يناير ١٩٥٤ أن يعد سلسلة أحاديث عن السودان، فأنجز ذلك على خير ما يرجى.

وعندما أثبتت قضية تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، قدم السوربوني كتابًا يتناول "قضية التدويل واتفاقية عام ١٨٨٨" ليثبت أنها قضية استعمارية بالدرجة الأولى، وقد تلقى من الرئيس عبد الناصر خطابًا يشكره على هذا الكتاب وعلى خدماته الوطنية.

وعلى الرغم من أن مؤرخنا عاش حياة غير مستقرة، وظيفيًا وأكاديميًا، فإنه لم يكف عن التأليف والإنتاج العلمي، الذي وضعه في مصاف كبار المؤرخين الرواد. وفي سنوات حياته الأخيرة ازداد ضيقًا بالناس وأثر العزلة حتى توفي في يناير عام ١٩٧٨، بعد أن خلف تراثًا قيمًا من الدراسات التاريخية العلمية والموثقة جديرًا بترجمة ما تبقى منه، ودراسته ووضعه في مكانته اللائقة به بين كبار مؤرخي مصر الحديثة. ولعل المجلس القومي للترجمة قد حقق هذا الأمل بالفعل عندما نشر ترجمة لكتابه عن الثورة المصرية (ج١) ثم كتابه عن نشأة الروح القومية، وأخيرًا - وليس آخرًا - هذا الكتاب الكبير عن الإمبراطورية المصرية في عهد الخديوى إسماعيل، والذي سيعقبه نشر كتابه الآخر الكبير عن الإمبراطورية المصرية في عهد محمد على (تحت الطبع).



بعد أن أتم السوربوني دراساته عن الثورة المصرية، والمسألة المصرية، ونشأة الروح القومية، كانت القضية الوطنية قد دخلت في مرحلة المفاوضات المصرية - البريطانية، بعد أن انعطفت الأحداث بالثورة الوطنية إلى هذه المرحلة الطويلة والمرهقة (والتي استمرت حتى توقيع اتفاقية الجلاء التام عام ١٩٥٤)، وكانت قضية السودان من أهم العقبات التي تحطمت عليها المفاوضات بسبب سياسة بريطانيا تجاه السودان ورغبتها في انتزاعه.. الأمر الذي أثار الشعور الوطنى على نحو كبير، ومن هنا أخذ السوربوني على عاتقه دراسة تاريخ علاقة مصر بالسودان في إطار وحدة وادى النيل، منذ أن نشأت هذه الوحدة في عصر محمد على ليقدم معرفة تاريخية، علمية وموثقة لخدمة القضية الوطنية، فدرس

خلال الفترة (١٩٢٦-١٩٣٣) التوسع المصري في أفريقيا وتأسيس الإمبراطورية في عهدى محمد على والخديو إسماعيل. وما أحاط بذلك من صراع دولي وتدخل أوروبي. وكان ثمرة هذا الجهد كتابين كبيرين نشرهما بالفرنسية هما كتاب "الإمبراطورية المصرية في عهد محمد على والمسألة الشرقية ١٨١١-١٨٤٩" - على نحو ما أشرنا - وكتاب "الإمبراطورية المصرية في عهد إسماعيل والتدخل الإنجليزي - الفرنسي ١٨٦٣-١٨٧٩". وقد صدر الأول عام ١٩٣٠ والثاني عام ١٩٣٣. وفي هذا العام نفسه رأى أن يفرد كتابا بالعربية عن ممتلكات مصر في أفريقيا الشرقية (هرر وزيلع وبربرة) ليفصل ما أجمله بشأن هذه الممتلكات ويستكمل دراسته مركزا على دور مصر الحضارى في هذه المنطقة.

وقد ظل السوربونى معنيا بالموضوع وبتاريخ مصر في القرن التاسع عشر، والتأريخ للإمبراطورية المصرية ووضع السودان المصري، فأعد دراسته المعروفة "السودان المصرى ١٨٢١-١٨٩٨" بالفرنسية عام ١٩٤٧ وهو الكتاب الذى أشرنا إلى استعانة النقراشى باشا به عند عرضه للقضية المصرية على مجلس الأمن، وكان السوربونى سعيدا بإنجاز هذه المهمة لكى يظهر "حقائق علمية أراد الكثيرون طمسها وتشويهها" فوضع بذلك التاريخ العلمى فى خدمة قضايا الوطن ونضاله السياسى، وقد ترجم هذا الكتاب إلى العربية ليصدر فى العام نفسه.

ولم يكتف مؤرخنا بذلك بل أراد أن يوسع دراسته لتشمل القرن التاسع عشر بأكمله، وأن يضيف فصولا جديدة عن الحدود الجغرافية للإمبراطورية وأطلسا للخرائط، وكان من نتيجة ذلك أن أصدر كتابه "الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر" عام ١٩٤٨ ليؤكد أن السودان المصرى صار إمبراطورية عظيمة، تمت حدودها شرقا إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي، وجنوبا ليشمل منابع النيل ومنطقة خط الاستواء، وليثبت أن مشروعات "السودنة" والفصل بين مصر والسودان واحتلال منابع النيل وممالكه، هى سياسة استعمارية بريطانية. كما رد على النظرية البريطانية المتداولة فى الكتب الرسمية وغير الرسمية والتي رددتها

كتب الأوربيين جميعًا بشأن فساد الحكم التركي - المصري للسودان، وعن أسباب الثورة المهدية، كما كشفت عن الفساد الذي عانى منه السودان في ظل الحكم الثنائي ودور الإنجليز والأوربيين في فصله عن مصر.

يبقى أن نشير إلى أن السوربوني نجح في توظيف التاريخ والمعرفة العلمية لخدمة قضايا وطنه من ناحية، وتأكيد الشعور القومي من ناحية أخرى، لإدراكه العميق لأهمية التاريخ في تشكيل الوعي القومي وتنمية الشعور الوطني والحفاظ على الشخصية القومية، فضلًا عن التصدي للقوى الاستعمارية وفضح سياساتها بالأسلوب الذي تفهمه، وبلغتها أيضًا.. لقد كان مؤمنًا بأن وراء أي تحرك وطني روحًا دافعة ومؤثرة، يتعهد بها المؤرخون والفلاسفة ويكشفون عن عظمتها، ولعل هذا كان دافعًا أساسيًا لكتابه عن عظمة ودور الإمبراطورية المصرية في القرن التاسع عشر في عهدى محمد على وإسماعيل... وأستاذن القارئ الكريم في أن يرجع إلى ما كتبه عن رؤية السوربوني للتاريخ وملامح منهجه في دراستي التي قدمت بها كتابه عن نشأة الروح القومية (المشروع القومي للترجمة عدد ١٠٣٥ في ٢٠٠٦) إذا ما أراد تفصيلًا لذلك.

* * *

أما عن هذا الكتاب الذي بين أيدينا فينبغي ملاحظة أن السوربوني كان مؤمنًا بعظمة مصر وبقدرتها على صنع إمبراطورية لها تمتد في قلب القارة الأفريقية، لتنتشر في ربوعها الحضارة والسلام، وأنها نجحت في ذلك بالفعل، ولكن التدخل الأنجلو - فرنسي هو الذي حاصر هذه الإمبراطورية، وأضعف مصر ذاتها وهو ما انعكست آثاره بطبيعة الحال على ممتلكاتها وإمبراطوريتها الأفريقية، وسنلاحظ كذلك أن المؤلف راح يدرس بعمق واتساع أوضاع مصر والضغط الأجنبية عليها والأزمات المالية التي أرهقتها، قبل دراسته لتوسعها في أفريقيا، وهو ما استغرق فصولًا تجاوزت نصف حجم الكتاب؛ لأنه لن يتسنى لنا أن نتفهم أوضاع الإمبراطورية ما لم نتفهم ما الذي يدور في رأسها، وهو القاهرة.

وفى صبر وأناة شديدين وبتوثيق محكم جعل السوربونى يتتبع جذور أزمة الديون التى أمسكت تدريجياً بخناق البلاد، فصور كيف أصبحت مصر - منذ عهد محمد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) - مرتعاً للمضاربات والمؤامرات المالية والاقتصادية، فى ظل حكومة مصرية تريد الحصول على المال بأى ثمن، فدخلت منذ تلك الفترة فى الحلقة المفرغة لهذا النظام المدمر الذى يتلخص فى تسديد الديون القديمة باقتراض ديون جديدة وليس بأية وسيلة أخرى.

ونقل المؤلف لنا ما ذكره جوستاف فلوبيير - الروائى الفرنسى المعروف - عندما زار مصر فى عام ١٨٥٠ حيث رصد الصراع الإنجليزى - الفرنسى لانتهاك الفطيرة المحشوة - مصر - ورأى أن فرنسا هى التى أعدتها لكى تلتهمها إنجلترا وأنها هى التى مهدت لإنجلترا غزو مصر ديبلوماسياً واقتصادياً وبواسطة الرهونات فى ظل تساهل سعيد باشا. لقد وثق سعيد بصداقة فرنسا وأوربا له؛ ولكن بدلاً من أن تكسب أوربا مصر، بالتعاطف معها على هيئة تعاون علمى وتقنى وجامعى، فإن أوربا فضلت إرسال المغامرين أو المحتالين والمستوطنين إلى مصر لتدشين عهد من الفضائح والتجاوزات تحت راية "الحماية القنصلية" التى كانت تدخل أجنبيًا غير مبرر فى شئون مصر الداخلية. وقد وصف من أسموهم رجال المال من الأوربيين بالمحتالين والمرابين أولئك الذين استفادوا من تواطؤ الدبلوماسية الدولية معهم، مما تناقض مع قوانين البلاد وكل القوانين الأخلاقية.

وقد قدم لنا السوربونى صورة للخديو إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) تختلف عن تلك الصورة المشوهة التى وصفته بالسفه والبذخ، عندما تحدث عن إنشاءاته وحرابه وتوسعات مصر فى عهده، وما أنفقه كذلك على الباب العالى - مرغماً - لمواجهة التدفق الأوربي، وللحصول على فرمانات التى توسع من استقلاله بمصر، وعلى رأسها فرمان عام ١٨٧٣ الشامل، الذى وصفه المؤلف بأنه كان بمثابة "دستور سياسى لمصر" على اعتبار أنه حصر وراثه الحكم فى أبناء إسماعيل فقط، ومنحه لقب خديوي، وسمح له بزيادة عدد أفراد الجيش عما حددته

معاهدة لندن، وكذلك سمح له بالافتراض من الدول الأوروبية، ومنحه حق عقد اتفاقيات تجارية معها... وبالرغم من أن المؤلف قد وضع كتابه في عهد الملك فؤاد، وهو ابن الخديو إسماعيل، إلا أن تحليله لعصره تميز بنظرة ناقدة، فعندما تحدث عن توسيع استقلال مصر، رأى أنه عند التطبيق العملي حدثت ثغرة كبرى في هذا الاستقلال ذلك أنه عندما شجع الباب العالي إسماعيل على الاستقلال الذاتي ماليًا، فإنه ساعده على تسليم ولاية مصر إلى قوة ثالثة. إن الخديو نفسه لا يستحق الشفقة - في نظر المؤلف - بسبب ولعه بالمضاربة على الأوراق المالية وهيامه بالافتراض. ولم يكن إسماعيل وحده هو الفريسة، لكنها كانت ثروة مصر نفسها.

ومن الموضوعات الجديرة بالتأمل والمراجعة ما قدمه السوربوني من وجه آخر لإسماعيل صديق (المفتش) وزير مالية الخديوى إسماعيل الذى عرفت عنه قسوته مع الفلاحين المصريين، فقد نقل عنه شهادات من القناصل الأوربيين تفيد بأنه كان زعيمًا للحزب المعارض للنفوذ الأوربي، وأنه كان ممن تصدوا لمحاولات أوروبا السيطرة على الإدارة المالية لمصر، وأنه أعد مشروعًا إصلاحيًا مضافًا للمشروع الأوربي، ومن ثم كان عقبة حقيقية تعيق تنفيذ المخطط الأوربي، وأوضح أن اغتيال إسماعيل صديق - أو التخلص منه - كان من أكبر أخطاء الخديوى إسماعيل السياسية.

ومن الموضوعات الخطيرة التى كشف عنها هذا الكتاب دور قناصل الدول الأوروبية، وما فعلوه بمصر وحاكمها، مما كان كارثة، فأوضح إلى أى مدى تدخلوا فى أوضاع مصر بشكل خطير، وهو ما أسماه المؤلف بالعصر الذهبى للقناصل، حيث قدم تحليلًا لجذور وأسس وتطبيق نظام الامتيازات الأجنبية، الذى عانت منه مصر طويلاً، حتى قدر له أن يلغى (عام ١٩٣٧) بعد كفاح مرير من الحركة الوطنية المصرية. لقد قدم الكتاب تحليلًا تاريخيًا موثقًا لنظام الامتيازات الأجنبية وكيف حاق الظلم بمصر والمصريين من جراء تفسير القناصل والجاليات للقوانين حسب مصالحهم، مع ضعف الولاة الذين تعاقبوا على حكم مصر بعد عهد محمد

على "لقد كان نظام الامتيازات الأجنبية يهدف إلى جعل مصر ملجأ لكل العناصر التي تمارس التهريب والتي تلتفظها أوروبا خارج أرضها..".

وحين درس مؤلفنا نظام تطبيق العدالة في مصر أو النظام القضائي، الذي كان إقضاءً قنصلياً، ومحاولات إصلاحه، لم يفصله عن الشق السياسي الذي يتمثل في تدخلات القناصل في سير العدالة لصالح رعاياهم من الأوروبيين، وكشف كيف قاومت الدول الأوروبية مشروعات الإصلاح القضائي في عهد إسماعيل، ورأى أن "الشعب المصري بات يئن من قهر مزدوج تمارسه الحكومة والقناصل عليه..". وحتى عندما أنشأ إسماعيل مجلساً للنواب، ووافق - أو أرغم - على قبول وزيرين أوروبيين (ويلسون ودي بلينير) في وزارة نوبار، التي سميت بالوزارة الأوروبية أو "وزارة نوبار - ويلسون"، أوضح أن هذين الوزيرين كانا يرفضان الحضور إلى مجلس النواب لدراسة ملاحظات النواب والرد عليها "وهذا السلوك يتعارض بطبيعة الحال مع الممارسات البرلمانية في أوروبا" بما يعنى أن أوروبا تريد التدخل والسيطرة ولا تريد الإصلاح، وأنها لا تؤمن بالنظام البرلماني إلا في بلادها.

وفي هذا السياق يتضح لنا أن المؤلف إن كان يؤيد أوروبا "الحضارية" التي درس في جامعاتها وأمن بتفوقها الحضاري وضرورة الاستفادة منه، فإنه يفضح أوروبا "الاستعمارية والعدوانية" وفي عبارة دالة ومهمة يقول "إن مصر - أم كل الحضارات - تحتاج اليوم إلى أنوار وعلوم أوروبا، ولذلك فهي تتوجه إلى العلماء والفنيين الأوروبيين - العاملين لديها - وليس إلى المغامرين من كل صنف، فهؤلاء المغامرون يريدون تكبير مصر بقوانينهم وعاداتهم، ويبدلون كل جهودهم لإنهاء وجودها بصفقتها أمة؛ لكي يجدوا في انهيارها وإذلالها وسيلة لاستمرار سياستهم التي عفا عليها الزمن" إنه هنا يفرق ويميز بين أوروبا المدنية والحضارة وأوروبا الاستعمار والاستغلال، ويؤكد أن أوروبا لم تكن جادة في معاونة مصر

على إصلاح شئونها أو راغبة في ذلك، بل على العكس جعلتها فريسة للمغامرين والصوص ورجال المال الذين اعتصروها في ظل حماية قناصلها.

لقد قدم الدكتور محمد صبرى تفصيلات مؤثقة ومدهشة عن موقف بريطانيا من الخديوى إسماعيل وممتلكات مصر فى أفريقيا الشرقية وفى أفريقيا الاستوائية، فصور كيف كانت تحاربه وتفتش سفنه، وتحصل - بضغوط كبيرة - على توقيعه على اتفاقية إلغاء الرقيق وهى تعرف أن ذلك سيفجر ثورة القبائل المحلية عليه على اعتبار أن هذه التجارة هى مصدر رزقها الأساسى، كما جعلت جيوشه تشن حملات ضارية ضد النخاسة، مما ألقى بذور التمرد المقبل فى السودان، كذلك فإن الاتفاقية شجعت الأسطول البريطانى على ممارسة مراقبة مستمرة على كل تصرفات وأفعال السلطات المصرية فى البحر الأحمر وبلاد أفريقيا الشرقية مما أعاق نمو السيادة المصرية فى هذه البلاد... بينما كانت مصر تتخذ أساليب تنمية اقتصادية واجتماعية وإنسانية هادئة كانت ستقضى تدريجياً على النخاسة دون صراع دموي. لقد أثبت السوربونى أن هدف بريطانيا من اتفاقية إلغاء تجارة الرقيق لم يكن هدفاً "إنسانياً" كما ادعت، بل كان هدفاً سياسياً خالصاً.

ومن الموضوعات المهمة التى أضاءها هذا الكتاب أنه درس الدور المصرى فى هرر وزيلع وبولهار وبربرة وبقية ساحل الصومال خلال وقوع هذه المناطق تحت الحكم المصرى خلال الفترة (١٨٧٢-١٨٨٤) حيث ركز على الدور الحضارى الرائع الذى أجهضه الإنجليز عندما أخذوا على عاتقهم سحب القوات والإدارة المصرية من هذه المنطقة ، مما كان له وقع الصاعقة على الجالية المصرية التى بلغت ١٤٥٠٠ فرد من المدنيين والعسكريين والذين مارسوا سياسة التسامح الدينى وأصهروا إلى أهالى البلاد، وبنوا منازل كثيرة اضطروا إلى بيعها مع ممتلكاتهم بالمزاد "وخرجوا من هرر كما خرج العرب من أسبانيا.." بعد أن كانت هرر قد وصلت إلى أعلى درجات الرفاهية والتقدم، غير أن بريطانيا ودول أوروبا لم تكن تسمح بتشجيع هذه السياسة "لقد كان يجب على مصر أن تتخلى عن

كل تطلعاتها للعظمة والقوة.. ولأن مصر فى تلك البقعة الأفريقية الجميلة كانت متحررة من كل القيود الأوروبية، فإنها استطاعت إظهار مدى عبقريتها وأدت مهمتها الحضارية فى القارة السوداء بكفاءة عظيمة.."

ومن الموضوعات الخطيرة التى أبرزتها الدراسة فى هذا الكتاب مهمة صمويل بيكر فى المنطقة الاستوائية لمد السيادة المصرية ومحاربة النخاسة وإقامة حكومة قوية ودائمة هناك (١٨٦٩-١٨٧٣) فذكر كيف أن الدعاية الإنجليزية سجلت تاريخ هذه المهمة وجعلت من بيكر بطلاً، فتصدى السوربونى لذلك وقدم شهادات موثقة أثبتت أن بيكر بدد أموال مصر فى مغامرة شائنة ومنع إنشاء خطوط مواصلات منتظمة فى السودان، رغم أهميتها لإلغاء النخاسة، وأوضح كيف أن مديريةى خط الاستواء التى أنشأها لم توجد إلا بالاسم فقط، فلم تكن مصر مسيطرة عليها، خاصة وأن بيكر خلق أعداء لمصر فى كل مكان، وأن هذه الحملة فعلت كل شيء ما عدا نشر السلام والتقدم والحضارة وهو ما أراد الخديوى فى رسالته التى أرسلها إليه فى فبراير ١٨٧٢ (راجع نص هذه الرسالة التى تكشف عن نكاه ووعى الخديوى، فى سياق حديث المؤلف عن مهمة بيكر). وفى النهاية أضاف مؤلفنا أن بيكر ألقى على كاهل الخزانة المصرية عبئاً مالياً جديداً، علماً بأنه لم يلمس مرتبه وإنما تركه يتراكم لدى المصارف حتى بلغ مليون فرنك، وتسبب فى كراهية الرأى العام للسلطات المصرية، والأخطر أن هذه المهمة قد عملت على زيادة النفوذ الإنجليزى فى مصر زيادة هائلة.

كذلك شرح الدكتور محمد صبرى أبعاد دور جوردون وحلل شخصيته تحليلاً دقيقاً - ومثيراً - تلك الشخصية التى أضفى عليها المؤرخون والكاتبون طابعاً أسطورياً، فأوضح كيف أضاع جهود مصر الكشفية فى خط الاستواء ومنطقة البحيرات، بينما كان مكلفاً من الخديوى بتوسيعها والدفاع عنها وتأمينها، وكان ذلك لصالح بلاده بطبيعة الحال؛ وبعد أن قدم تحليلاً نفسياً فريداً لشخصيته المعقدة والمركبة، خرج السوربونى بنتيجة مؤداها أننا إذا جردنا جوردون من

الأساطير التي تحاك حول شخصيته ، فسجد أن جوردون الحقيقى لم يكن محاربا عظيماً ولا إدارياً جيداً ولا دبلوماسياً كفواً... لقد نجح فى نشر الفوضى فى السودان، تمهيداً للاستيلاء عليه بعد فصله عن مصر... لقد نبه مؤلفنا إلى ضرورة الفصل ما بين حكومة جوردون وحكومة المصريين، ذلك أن هناك مؤرخين ودبلوماسيين إنجليز يبذلون قصارى جهدهم لى يخلطوا الأوراق بهدف إلقاء مسئولية الإدارة السيئة فى السودان على عاتق المصريين. لقد كانت إدارة جوردون للسودان إدارة معادية لمصر، فقد تجاهل سلطة الخديوى وقام بعملية إقصاء الموظفين المصريين واستبدالهم بموظفين أوروبيين وسودانيين أقل كفاءة ومقدرة.

* * *

بقى أن نشير إلى عدد من الملاحظات العامة والمنهجية التى أحاطت بتأليف هذا الكتاب: من هذه الملاحظات أن القارئ قد يعتقد أن ثمة خللاً منهجياً عندما يرى أن المؤلف خصص الجزء الأكبر من كتابه للحديث عن مصر؛ فقد خصص الكتاب الأول للحديث عن مصر من عهد محمد على حتى عهد إسماعيل وبدايات التدخل الأوربي؛ أما الكتاب الثانى فقد عالج تحول مصر فى عهد إسماعيل ورد الفعل بقيام الحركة القومية ضد التدخل الأوربي؛ أما الكتاب الثالث فقد خصصه لإمبراطورية مصر الأفريقية فى السودان والصومال وشرق أفريقيا ثم المديرية الاستوائية وأوغندا، ولكن هذا الأمر له دلالاته: فالكتاب عن تاريخ مصر - بالدرجة الأولى - وإمبراطوريتها الأفريقية فى عهد إسماعيل، ومن ثم كان الاهتمام بالرأس أكثر من الاهتمام بسائر الجسد، وما حدث للإمبراطورية أدير من القاهرة فى شكل صراع مرير بين حاكم حالم بالعظمة والمجد وبين فنام من القناصل والمغامرين والمحتالين وأصحاب الامتيازات ورجال المال الأوروبيين.

ومن هذه الملاحظات كذلك ما يتعلق بتعمد السوربونى إعداد كتابه هذا - ومن قبله كتابه عن إمبراطورية محمد على - باللغة الفرنسية لى يقرأه الأوروبيون - وهم الفاعلون الحقيقيون لهذه الأحداث - رغبة منه فى مخاطبة

العقل الأوروبي - أولاً - ذلك العقل الذى يصف نفسه باحتكار الحقيقة والعلم والموضوعية... وحسب تعبيره "لأن الأمانة العلمية وقوة الحكم والتقدير متوفران عند الأوروبيين، ولأن مصدر تشويه الحقائق ونشرها شرقاً وغرباً هو أوروبا ذاتها" لقد فسر السوربونى ذلك أيضاً بتوفر مصادر التاريخ المصرى ووثائقه باللغات الأجنبية، وأراد تحليل هذه المصادر نقدها لإظهار الحقائق ووضعها فى متناول المؤرخين والقراء الأجانب أولاً لكى تؤدى رسالتها من الناحية العلمية، ولكى يكشف لهم من وجهة النظر القومية ما يصحح المعلومات الخاطئة والمشوهة التى يروجها الكتاب الأجانب عن تاريخنا.

وسلاحظ القارئ الكريم أننا بدأنا بترجمة هذا العمل عن عهد إسماعيل قبل ترجمة كتاب السوربونى عن عهد محمد على، وذلك لعدم توفر النسخة الفرنسية لكتاب عهد محمد على، والتى وفرتها لنا - فى النهاية - كريمته الأستاذة/ منى محمد صبرى.

ومن المهم أن نلاحظ كذلك أن هذه الدراسة كانت مفتاحاً لدراسات علمية مفصلة جادة أعقبها تناولت تاريخ مصر فى أفريقيا أبرزها كتاب "تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية" للأمير عمر طوسون (١٩٣٧)، وكتاب على إبراهيم عبده عن "مصر وأفريقيا فى العصر الحديث" (١٩٦٢)، وكتابى محمد فؤاد شكرى "الحكم المصرى فى السودان" (١٩٤٧)، "مصر والسودان، تاريخ وحدة وادى النيل" (١٩٥٧)، فضلاً عن دراسته بالإنجليزية عن جهود إسماعيل فى مقاومة الرقيق (١٩٥٧)، ثم دراسة جميل عبيد عن "المديرية الاستوائية" (١٩٦٨)، ودراسة شوقى الجمل عن "سياسة مصر فى البحر الأحمر" (١٩٧٤) وأخيراً كتابات الجيل الأحدث عن "التطور الاقتصادى والاجتماعى فى السودان" (١٨٤١-١٨٨١) لحمدنا الله مصطفى (١٩٨٥)، "وجهود مصر الكشفية فى أفريقيا فى عصر إسماعيل" لعبد العليم خلاف (٢٠٠٧).

لقد ظلت مؤلفات الدكتور محمد صبرى حبيسة اللغة الفرنسية زمنا طويلا إلى أن قيض الله لها مترجما ملهما وهو الأستاذ ناجى رمضان عطية، الذى قرأها بعناية وقد قيمتها التاريخية والوطنية وترجمها لنا فى لسان عربى مبين، وكشفت ترجمته عن مقدرة فذة فى فهم الألفاظ والمصطلحات القديمة التى اقتبسها السوربونى من مصادرها العتيقة، كما كشفت عن فهم دقيق لأفكار المؤلف والإحساس بمعانيه وتعبيراته، وفى ظنى أن المؤلف لو كان حيا بيننا الآن لابتسم راضيا عن تلك الصياغة العربية التى تميزت بالسلاسة والطلاوة، قدر تميزها بالأمانة العلمية مع النص. وقد سبق لمترجمنا أن قدم ترجمة ممتازة لأطروحة السوربونى عن نشأة الروح القومية المصرية، نشرها المركز القومى للترجمة (عدد ١٠٣٥ عام ٢٠٠٦)، كما ترجم مترجمنا، وقد صار خبيراً بكتابات السوربونى، دراسته الضخمة عن الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على (تحت الطبع الآن).

ولا يسعنا إلا أن نثنى على مقدرته وكفاءته، ونقدر جهده وجلده ومثابرته على إنجاز هذه الأعمال الكبيرة لتكون متاحة للدارسين والمثقفين والقراء جميعا بلغتهم القومية، خدمة لتاريخنا ولنهضة وطننا.

والله المستعان،،،،

أحمد زكريا الشلق

القاهرة - يناير ٢٠٠٩

تنويه

لعبت مصر دورا هائلا في السياسة الدولية في القرن التاسع عشر: فبعد تقطيع أوصال إمبراطورية محمد علي في سنة ١٨٤١م، أدارت مصر ظهرها لآسيا لكي تقوم بدورها "كقوة أفريقية". لكنها، وللمرة الثانية، اصطدمت في كل مكان ليس فقط بإنجلترا - كما حدث في عهد محمد علي - بل بأوروبا كلها في هذا المجال الفسيح المفتوح أمام النشاط الإنساني، أي في القارة الأفريقية البكر.

وبفضل موقع مصر الرائع كملتقى لقارتى آسيا وأفريقيا وللبحرين الأحمر والمتوسط، فإن مصر قد طرحت مشكلة مزدوجة: "المسألة الشرقية" و"المسألة الأفريقية"، أى المشكلة "الكولونيالية" الحديثة بصفتها دولة تتصارع القوى البحرية للسيطرة عليها؛ وفي الوقت نفسه، لكونها - هي نفسها - قوة كولونيالية تسعى للتفوق على أوروبا في مجالَي: تقسيم الإمبراطورية العثمانية، وتقسيم القارة الغامضة.

ولذلك، دارت حول مصر صراعات هائلة خاصة بالمصالح والمنافسات بين كل القوى الأوروبية، تحديدا بين إنجلترا وفرنسا - من جهة - وما يُسمى بـ "القوى الأوروبية"، من جهة أخرى.

لقد اتخذت الصراعات - ضد مصر - شكل التدخل العسكرى فى سنتى ١٨٤٠ و ١٨٨٢. وبين هذين التاريخين، اتخذت الشكل الدبلوماسى والاقتصادى والرهن العقارى. ونتج عن هذه الصراعات - فى مصر وحول مصر - سلسلة من الفضائح و التصرفات الخسيسة تكشف عن مرحلة من أكثر مراحل التاريخ المعاصر إبلاما، وعن أشنع نتائج التحالف بين كبار المالىين العالميين وكبار الدبلوماسيين الدوليين بهدف استغلال أكبر جزء من أفريقيا.

وهذه الصراعات - التي اتخذت شكل الغزو السلمى - تذكرنا بالتغلغل الإنجليزي/ الروسى فى بلاد فارس: فىى قد بدأت تنشط بفاعلية منذ وفاة محمد على (سنة ١٨٤٩م)، ودخلت مرحلتها الحاسمة فى عهد الخديوى إسماعيل (من سنة ١٨٦٣ حتى سنة ١٨٧٩).

ولكى نفهم الأحداث بشكل جيد، كان يجب علينا دراسة المرحلة الوسيطة بين العهدين، أى فترة حكم عباس وسعيد (بين سنتى ١٨٤٩ و ١٨٦٣): فهذه الفترة تفصل بين إمبراطوريتين وعهدين مجيدين.

و دراسة عهد إسماعيل تشبه تماما دراسة تاريخ منطقة البلقان: فىى صعبة بل ربما تكون أكثر صعوبة منها لأنها حساسة ومعقدة للغاية، ويزيد من تعقيدها تشابك عوامل تشريعية ومالية وسياسية... مع بعضها البعض. ولفض هذا التشابك وتوضيحه، فقد لجأنا إلى كل المصادر التى قدمها التاريخ لنا، وكان هدفنا هو الوصول إلى الحقيقة الكاملة.

لقد تشجعنا بالاستقبال الطيب الذى لاقته دراستنا عن عهد محمد على، فقررنا المضى قدما فى هذا الطريق. وفى وسط هذا الخضم من المشاعر والأفكار الدنيئة التى تربك أوروبا، فإن الإنسان يحب أن يرى هذا الشُعاع الأخلاقى - المنبعث من روح النقد - يعلو فوق الأفكار المسبقة ويقوى النفوس.

إن هيمنة السياسة على التاريخ قد شوّهت تاريخ مصر فى عهد إسماعيل كما شوّهته فى عهد محمد على. ولذلك فإن شخصية جوردون^[١] - التى تذكرنا بشخصيات روبيسبيير^[٢]، وكرومويل^[٣] ومحمد على - مازالت تحير أذهان

^[١] "جوردون باشا" [تشارلز جوردون] Charles Gordon (١٨٣٣ - ١٨٨٥) جنرال بريطاني، عينه إسماعيل حاكما على المديرية الاستوائية، قتل بعد سقوط الخرطوم سنة ١٨٨٤م فى أثناء الثورة المهدية [المترجم].

^[٢] روبيسبيير Robespierre (١٧٥٨ - ١٧٩٤) محام وسياسى فرنسى من أصول برجوازية ولكنه انتمى للطبقة الشعبية وأصبح جمهوريا [المترجم].

^[٣] أوليفر كرومويل Oliver Cromwell (١٥٩٩ - ١٦٥٨) سياسى بيورتانى إنجليزى كان يمثل الطبقة الوسطى ساكنة الريف والمدن فى البرلمان. عارض الملك وهزم قواته وطرد

أذكى المؤرخين. ونأمل أن تنجح دراستنا هذه في إلقاء بعض الضوء على هذه الشخصية المليئة بالمتناقضات والمشوقة للغاية والمثيرة للجدل.

وبمناسبة الاحتفال بمرور مائة سنة على ميلاد جوردون (في سنة ١٩٣١م)، صدرت مؤخرا دراسة عن سيرة حياته، ولكنها لم تستعن بما ورد عنه في ملفات أرشيف وزارة الخارجية البريطانية. ولكننا - بفضل اطلاعنا على هذا الأرشيف - نعتقد أننا قد أظهرنا الفروق الدقيقة الهامة وحددناها لكي نعرف جيدا هذا الرجل الذي يعتبره بعض الإنجليز - بالحق أو بالباطل - واحداً من أعظم الشخصيات في القرن التاسع عشر.

وبالطبع، فقد قادتنا الدراسة لعقد مقارنة بين الإدارة الإنجليزية في السودان - ممثلة في بيكر^(٤) وجوردون - والإدارة المصرية الخالصة في شرق أفريقيا: على شاطئ الصومال (وهي حالياً منطقة الصومال الإنجليزي)، وفي ولاية هرر (حيث أجبرت إنجلترا مصر على الانسحاب منها وسمحت للحبشة باحتلالها في سنة ١٨٨٧م). وينسى الجميع أن مصر قد تركت أثراً من شخصيتها وحضارتها - نصف الشرقية ونصف الغربية - في هذا الجزء من أفريقيا.

وفي الفصلين المخصصين لدراسة "شركة البرزخ" و"قناة السويس"، سمحت لنا دراسة الملفات بكشف الستار عن خفايا فضيحة لا تقل عن "فضيحة قناة بنما" في خطورتها، ولكنها كانت مجهولة !!! وفي الواقع، فإن المؤرخ لا يستطيع فهم موضوع "فضيحة بنما" إلا إذا رجع إلى أصولها، أي إلى الأساليب الاحتيالية التي

= النواب الموالين له من البرلمان. حاكم الملك تشارلز الأول ثم حول النظام الملكي البريطاني إلى النظام الجمهوري [المترجم].

(٤) السير صمويل بيكر Samuel White Baker (١٨٢١ - ١٨٩٢) بريطاني اكتشف منطقة أعالي النيل وبحيرة البرت في سنة ١٨٦٤ م. دخل في خدمة إسماعيل وحارب قطاع الطرق وتجار الرقيق في السودان المصري [المترجم].

استخدمها دى ليسيبس^(٥) لتمويل مشروع "قناة السويس". فهل نحتاج إلى القول بأن "مشروع قناة بنما" لا يقل عن "مشروع قناة السويس"؟؟

لقد بذلنا قصارى جهدنا لتجديد مادة الكتاب الخاصة بكل المواضيع الأخرى التى تناولناها فيه: فاستفدنا بأرشيفات الدول، وبالأرشيفات الخاصة بالأفراد، استفادة قصوى. وبالإضافة إلى "ذكريات" المصلح الكبير الشيخ محمد عبده، فقد استطعنا استخدام "مذكرات" - لم يسبق نشرها - لديبلوماسى كبير معاصر أثر ألا نذكر اسمه.

ولا أستطيع أن أنهى هذا التتويه بدون التعبير عن عرفانى بالجميل لصاحب الجلالة الملك فؤاد الأول الذى يمتد ظل رعايته فيشمل كل المجالات، ويُسبغ تشجيعه على كل المتقنين: فيفضل جلالته، أتيح لنا الاطلاع على ملفات القصر الملكى ووجدنا فيها وثائق على أعلى درجة من الأهمية.

كما أتوجه بالشكر أيضا لمديرى وزارة الخارجية البريطانية - خصوصا المستر جازلى (Gaselee) مدير المكتبة - على كل العون الذى لقيته منهم، ولمنحى ترخيص خاص سمح لى بمد مجال أبحاثى - فى الملفات - إلى مجالات جديدة. ويسعدنى هنا أن أسجل تقديرى لروح الـ "Fair play" (اللعب الشريف)، هذه الروح الإنجليزية البالغة الكمال، ولسعة الأفق وحس العدالة التى أثرت فىنا.

^(٥) دى ليسيبس (Ferdinand Marie, Vicomte de Lesseps) (١٨٠٥ - ١٨٩٤م) ديبلوماسى وإدارى فرنسى. أقيل من وزارة الخارجية الفرنسية سنة ١٨٤٩م. استدعاه صديقه سعيد باشا - والى مصر - سنة ١٨٥٤. أنشأ "الشركة العالمية لقناة السويس البحرية". لعب دورا مهما في خداع وهزيمة أحمد عرابى. انتهت حياته "بفضيحة قناة بنما" سنة ١٨٨٩م، وأدين فيها بتهمة: خيانة الأمانة والنصب، فحكم عليه بالسجن ٥ سنوات وغرامه ٣ آلاف فرنك. استخدم الزعيم جمال عبد الناصر اسمه وكرره عدة مرات لكى تتم عملية الاستيلاء على مقار "شركة قناة السويس" - فى مصر - يوم تأميم الشركة فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ [المترجم].

ولا يفوتنى تسجيل اعترافى بالجميل لمديرى أرشيف وزارة الخارجية
الفرنسية الذين منحونا كرم الضيافة واهتموا بنا اهتمامًا جديًا ومهذبًا.

* * *

الكتاب الأول

مصر من عهد محمد علي حتى

عهد إسماعيل وبدايات التدخل الأوروبي

(١٨٥٠ - ١٨٦٣)

الفصل الأول

عباس الأول (١٨٤٩ - ١٨٥٤)

١. شخصية عباس.
٢. بدايات عهد نفوذ القناصل في مصر.
٣. السياسة الخارجية لعباس.

عباس الأول (١٨٤٩ - ١٨٥٤)

أسس محمد على إمبراطورية عظيمة في أفريقيا وآسيا. وبعد تصفية "المسألة الشرقية" الشهيرة - بين سنتي ١٨٤٠ و ١٨٤١ - اضطر والى مصر للاكتفاء بحكم ولاية مصر والسودان حكماً وراثياً لأفراد أسرته، وأصبح هذان البلدان نواة لإمبراطورية جديدة في أفريقيا سيرتكز عليها إسماعيل - حفيد محمد على - (بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٧٩م) وسيمد حدودها من البحر المتوسط حتى خط الاستواء وسواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي.

وكما حدث لمحمد على عندما اصطدم بأوروبا - بخصوص "المسألة الشرقية" - اصطدم حفيده إسماعيل بها في موضوع "سياسة التقسيم في أفريقيا".

وبما أن الأسباب نفسها يجب أن تؤدي إلى النتائج نفسها، فإن مصير الإمبراطورية المصرية الثانية يجب أن يكون مماثلاً لمصير الإمبراطورية المصرية الأولى. وإذا كان الصراع بين محمد على وأوروبا ظالماً ومأساوياً، فإن صراع إسماعيل مع أوروبا كان فاضحاً ومشيناً بمعنى الكلمة: فمن جهة، نجد أن مصر كانت ولاية مستضعفة؛ وفي المقابل، سنجد حكومات أوروبا تدافع عن مصالح المرابين والمغامرين بهدف استغلال مصر ووراثته دورها في طول وادي النيل وعرضه.

وفيما يتعلق بموضوع "المسألة المصرية"، سنلاحظ بوضوح وجود مرحلتين - في تاريخ المظالم الدبلوماسية - أسوأ بكثير من موضوع "تقسيم بولندا": المرحلة الأولى تبدأ من سنة ١٨٥٠م حتى سنة ١٨٧٥م؛ وتبدأ المرحلة الثانية من سنة ١٨٧٥م وتنتهى في سنة ١٨٨٥م.

ففي المرحلة الأولى (١٨٥٠ - ١٨٧٥)، تعاملت الدبلوماسية الدولية مع مصر وكأنها في بلد محتل: فعرقلت أوروبا "عملية الإصلاح" الداخلي، وتعمدت نشر الفساد والفوضى في كل أرجاء القطر، واستغلت الدبلوماسية الدولية "الامتيازات الأجنبية" أسوأ استغلال. وعجز الوالى عن مقاومة ١٧ قنصلية أوروبية - أو بالأحرى ١٧ دولة داخل الدولة - فقهرت الدبلوماسية الأوروبية الضعيف وساندت - بقوة - شردمة من المغامرين الأفاقين الذين عملوا على استغلال كرم والى مصر. وكانت إنجلترا هي الدولة الوحيدة - من بين القوى الأوروبية العظمى - التى لم تشارك فى انتهاج هذه السياسة منذ وفاة محمد على.

لكن فى "المرحلة الثانية"، منذ عام ١٨٧٦م، مارست إنجلترا - فى وادى النيل - سياسة شرسة وعنيدة لم تحد عنها بهدف تقطيع أوصال إمبراطورية إسماعيل ثم الاستيلاء عليها. لقد كان لتكوين إمبراطورية إسماعيل أهمية سياسية عظيمة لإنجلترا دفعتها لاتباع هذه السياسة. وأصبحت إنجلترا هى المستفيدة الوحيدة من السياسة الدولية - خصوصا الفرنسية - تجاه مصر.

لقد تولى عباس ثم سعيد حكم مصر قبل إسماعيل، ومن الأقوال الشائعة لدى العموم أن التدهور قد بدأ فى عهد سعيد لكنه - فى الواقع - كان قد بدأ فى عهد عباس.

إن ولاة مصر (عباس وسعيد وإسماعيل) فقدوا ثقة شعبيهم ومصداقيتهم لديه، بالضبط كما حدث للنظام الملكى فى فرنسا من عهد لويس الرابع عشر حتى لويس السادس عشر. كما تزامنت فترة حكمهم مع وقوع أزمة اجتماعية/اقتصادية، وقد زاد التدخل الأوروبى من تفاقمها، فتراكمت أسباب التذمر التى أدت إلى اندلاع الثورة: لقد عاش الولاة الثلاثة عيشة البذخ والتبذير، وانغمسوا فى الحفلات الصاخبة التى تناقضت تناقضا حادا مع حياة النقشف والاعتدال التى عاشها محمد على وإبراهيم، وهذه الحياة غير المعتادة هى التى أدت لفقدانهم شعبيتهم.

أولاً: شخصية عباس:

اتسمت شخصية عباس بأنها شخصية مليئة بالعيوب ولم تظهر فيها أية ميزة عظيمة، فهي:

• شخصية بليدة وطائشة:

كان عباس شغوفا ببناء قصوره وتأثيثها وتزيينها بأشغال البرونز والثريات والسجاجيد و أطقم البورسيلين. كما كان يهوى اقتناء الخيول الأصيلة وإسبيلاتها، وأنواع الكلاب والحمام المختلفة.

• شخصية تؤمن بالخرافات:

امتلات شوارع القاهرة والإسكندرية - في عهده - بالمنجمين والعرافين. ومع أن الوالى كان يطاردهم فى كل مكان، ونفى عددا كبيرا منهم، إلا أنه كان يستشير المنجمين باستمرار لدرجة أنه ضمَّ إلى حاشيته المقربة شيخا ليقرأ له الطالع.

• شخصية متشككة وكتومة، باردة وصامتة:

كان عباس يهوى العيش بطريقة الأمير الإقطاعى العظيم المنعزل عن الناس فى قصوره أو فى الصحراء حيث كانت له علاقات دائمة مع البدو. وكان يُكبت أية انطلاقة مَرَح، ويشجع الوشاية والجاسوسية ويثير حوله - فى كل مكان - ضيقا معنوياً غير محدد الأسباب: لقد كان عهده هو عهد الصمت.

• شخصية قاسية وطاقية:

أشاع عباس الفزع والرعب فى جميع أرجاء البلاد؛ وخلق كل شعور بالحرية، ذلك الشعور الذى كان قد بدأ يبرز فى روح المصريين، وأمر - ذات مرة - بتخبيب شفاه إحدى زوجاته لأنها دَخَّنت فى الحرمك وخالفت أوامره، كما قام بنفى أو إبعاد كل الأعيان ذوى النفوذ.

• عقلية رجعية معادية للتحديث:

قام عباس بتدمير كل ما أنشأه جده، وألغى أغلب المؤسسات التي أقامها محمد علي في مصر. وكانت لديه رغبة عارمة في إرجاع كل الأمور إلى ما كانت عليه قبل إصلاحات جده. وعلى سبيل المثال لا الحصر: كان محمد علي قد أدخل، بصعوبة، نظام استخدام الدفاتر المزدوجة في جميع مكاتب المحاسبة، ولكن عباس أمر المجلس الاستشاري (الديوان الكبير) - في سنة ١٨٤٩م - بإعادة نظام الأوراق المنفصلة للتدوين عليها في جميع مكاتب الإدارات المالية^(١).

• عقلية سفيهة متعطشة للفخامة والمذات:

على الرغم من أن عباس لم يقترض أية قروض، فإنه مهد لخلفائه طريق الخراب عندما افتتح عهد النفقات المهولة والابتذال والانحرافات المكلفة التي أثقلت كاهل الخزانة بالديون: ففي سنة ١٨٤٩م، وبمناسبة ختان ابنه إلهامي، دامت الاحتفالات لمدة أسبوعين متصلين، وأطلقت مائة ألف طلقة مدفعية، وتجاوزت تكاليف الاحتفال مبلغ ٢,٥ مليون فرنك، فكان هذا الاحتفال حدثًا غير مسبوق.

وفي أواخر سنة ١٨٤٩م، أمر عباس بإعادة تأثيث قصوره الخمسة: فانشغل كل عمال ضاحية "سانت أنطوان" - في باريس - بصناعة هذا الأثاث الذي تكلف ٧ مليون فرنك.

أما رحلته إلى الآستانة - لاستلام مرسوم الولاية - فقد تكلفت خمسة ملايين فرنك^(٢).

وبلغ سوء الإدارة في عهده حدا غير مسبوق: فكان موظفو الحكومة يقبضون مرتباتهم على هيئة "تذاكر" (أي اعتراف رسمي بالمبلغ المستحق) وليس نقدا. وكان الموظفون الحكوميون مجبرين على بيع هذه "التذاكر" لليهود بخسارة تصل إلى ١٥ أو ٢٠ وأحيانا ٣٠ ٪ من قيمتها.

• شخصية غريبة الأطوار و متقلبة:

كان عباس يغير مسؤولى الدولة باستمرار حسب نزواته: فلم يكن أحد - من كبار الموظفين - يضمن استمراره فى منصبه حتى اليوم التالى، فانتشر الاضطراب والركود فى كل المجالات.

ومنذ السنة الأولى من سنوات حكمه، تسبب عباس فى إثارة السخط العام بين جميع الطبقات المستتيرة فى المجتمع المصرى، ولم يؤيده سوى رجال الدين والبدو والغوغاء - وكلهم يمثلون العناصر الرجعية المتعصبة فى البلاد - فكانوا هم كل الحلفاء الطبيعيين لعباس باشا.

ثانيا: بدايات عهد نفوذ القناصل فى مصر:

لم يحظ خلفاء محمد على بعقريته لكى يستكملوا عملية الإصلاح الداخلى - انتى بدأها - أو لوضعها على أسس سليمة، بل إنهم أيضا لم يستكملوا تنفيذ سياسته العظيمة التى كانت تهدف إلى تحرير مصر - داخليا وخارجيا - من هيمنة الأتراك والأوروبيين على مقاديرها، تلك الهيمنة التى أقرتها معاهدة سنة ١٨٤٠م.

ولكن منذ سنة ١٨٤١م - أى فى حياة محمد على نفسه - ازداد موقف ولاية مصر صعوبة يوما بعد يوم: لقد فقدت مصر أسباب القوة والعظمة التى كانت لديها، وكان مطلوب منها الدفاع عن نفسها ضد تعديات القوى الأوروبية وتدخلها فى شئونها الداخلية.

إن سوء استغلال الأوروبيين لوضعهم المتميز - فى الإمبراطورية العثمانية - أعطى للقناصل الأوروبيين - فى مصر - وسيلة للحصول على حقوق جديدة لهم، ولمضايقة السلطات المحلية دوما بمطالب مبالغ فيها جداً لصالح الرعايا الأجانب، وخلق مواقف محرجة للحاكم تهدف للحط من منزلته لصالح القوى الأجنبية.

ولم يرغب عباس في إجهاد ذهنه البليد المنغلق والرجعى - من ناحية - أو الحفاظ على استقلال مصر الذاتى - من ناحية أخرى - فقرر إتلاف ما أنجزه جده وإغلاق أبواب مصر فى وجه الأوروبيين: فطرد عددا من الفرنسيين الذين كانوا يخدمون فى مصر؛ وفى سنة ١٨٥٤م، انتهز فرصة حدوث قطيعة تركيا مع اليونان، فطرد اليونانيين من مصر، وهذه التصرفات هى التى وصّمت سمعته بالتعصب.

وعندما قام بتدمير منشآت جده - بحجة الاستغناء عن التعاون مع الأوروبيين - فإنه قد دَمَّرَ، أساسا، الجزء الصحى والمفيد من التأثير الأوروبى على مصر. وكان يجب عليه أن يحارب العناصر الضارة التى تمارس عمليات التهريب، والتى كانت تُشكِّلُ أساس المهاجرين الأجانب الذين لم يستطع إغلاق أبواب الدلتا فى وجوههم.

ومع ذلك، يجب علينا الاعتراف بأن سياسة عباس اليقظة والصارمة قد أقامت سدا منع تدفق الأوروبيين إلى مصر، خصوصا بالتعليمات التى تُضَيِّقُ من حرية التجارة الداخلية والتى مَنَعَتِ الأوروبيين - وأغلبهم من الأروام [اليونانيين] - من النفاذ إلى عمق البلاد، ومنعتهم من مغادرة القاهرة والإسكندرية والانتشار فى الريف والمتاجرة مباشرة مع الفلاحين الأميين.

وهكذا نجح عباس فى وقف انتشار الضرر الذى سينتشر فيما بعد - كبقعة الزيت فى عهد خليفته (سعيد) ولكن الضرر كان موجودا بالفعل.

ومع أن عدد الأجانب فى مصر كان محدودا فى عهد عباس، فإن القناصل الأوربيين أصبحوا لا يخشون سلطة الوالى: فعملوا على الاستفادة من وجود هذه العناصر الأجنبية لإيقاع مصر فى شبكة "الامتيازات"، وخنق انطلاقتها، ووضعها تحت سيطرتهم المطلقة.

وأحيانا، كانت الحكومات الأوروبية - ومعها الحكومة الأمريكية - هي التي تشجع هذه السياسة؛ وأحيانا أخرى، كان ممثلوها الرسميون يمارسونها بموافقة ضمنية أو صريحة من حكوماتهم. وكان القناصل العموميون يُساندون - علنا- المصالح غير المعترف بها، أو يخلطون هذه المصالح بالمصالح السياسية التي كانوا مُكَلِّفِين بالدفاع عنها. ولكي نفهم موقفهم بشكل أفضل، يجب أن نقر بأنهم لم يرغبوا في مطابقة سلوكهم - في الشرق - حَسَبَ قواعد الأخلاق العادية أو حتى حَسَبَ المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

وفي فترة حكم عباس، بدأ فعلاً عهد نفوذ قناصل الدول الأوروبية في مصر فبجحة وقوع ضرر ما، حقيقى أو وهمى، تسببت فيه الدولة المصرية - أو أحد رعاياها - كان المغامرون الأوروبيون يطالبون الحكومة المصرية بدفع تعويضات باهظة جدا. وكان قناصل الدول الأوروبية هم الذين يرفعون هذه المطالبات ودعاوى التعويضات، وكانوا يشاركون مواطنيهم - أحيانا - في اقتسام المبالغ المتحصلة عنها.

إن المواضيع التي كانت - في أية دولة عادية - من اختصاص المحاكم، كانت في مصر تُسَوَى عن طريق الدبلوماسية، ودعاوى المطالبة بالتعويضات هذه استهدفت السلطات المصرية باستمرار وسببت لها مشاكل واضطرابات لا حصر لها لأن رغبة الوالى في الإصلاح وحرية حركته كانتا مقيدتين .

وحسبما ذكر دبلوماسى معاصر، فإن أول دعوى للمطالبة بتعويض- افتتحت عهد نفوذ القناصل- رفعها شخص يُدعى روسيتى (Rossetti)، وهو ابن أخ روسيتى المشهور، فنصل النمسا فى بداية عهد محمد على^(٢): فقد عطف محمد على على هذا الشاب وقَدَّم له فرصة للثراء. وعندما أفلس، قَدَّم له يد العون ثانية فاستعاد ثروته ثم أفلس للمرة الثانية. وفى هذه المرة، رفض محمد على مساعدته لأنه غير منظم. وكان والى مصر العظيم قد منحه حق احتكار تجارة نبات

السنامكى^[1] فى بلاد النوبة، ثم سحب هذا الاحتكار منه. فطالب روسيتى بالحصول على تعويض ولكن لم يلتفت إليه أحد: فقد كان هذا التصرف مستهجنا فى ذلك العهد.

ولكن روسيتى كان يحظى برضا الملك فى روما الذى أصدر توصية لفرنسا والنمسا: فتحدث قنصلا الدولتين مع عباس بشأن إعطائه تعويضا؛ وفى تلك الأثناء، أشهر روسيتى إفلاسه، ولكنه كان قد حرص على أن يضم معه دائنين من جنسيات أوروبية مختلفة، وأعلن لهم أنه سيسدد ديونه عندما يحصل على حقوقه المزعومة من التعويض، وعندئذ تدخل جميع القناصل لدى عباس الذى اعتبر تصرفهم هذا بمثابة تدخل غير مبرر.

وبعد وفاة عباس، عرضت مطالب روسيتى للتحكيم، فقدر له المحكمون تعويضا يبلغ ٤ مليون فرنك. وبعد ذلك، أصبحت هذه الطريقة المستحدثة للثراء متاحة للجميع.

وبتاريخ ١٢ مارس ١٨٥٢ م، ذكر قنصل فرنسا مايلى عن أجنبى ادعى أنه أمريكى: "كان قنصل الولايات المتحدة الأمريكية يُطالب - منذ عام ١٨٤٦م - بتعويض لأحد مواطنيه بالإسكندرية (مهنته خباز) لأن المخبز الذى استأجره ما يزال عقد إيجاره سارى المفعول لمدة سنتين. ولكن الإيجار ألغى نتيجة لبيع العقار وهدمه فى خطة تنظيم أشغال الاستحکامات العسكرية بالإسكندرية". ورفضت السلطات المصرية دفع تعويض للأمريكى وطلبت منه أن يلتمس ذلك من صاحب المنزل الذى حصل على تعويض مجز من السلطات. ومع ذلك، أراد الوالى التخلص من الإلحاح المستمر: فعرض دفع مبلغ ألف تالارى^[2] للشخص المذكور. لكن هذا المبلغ لم يرض القنصل الأمريكى: فأعلن منذ حوالى ستة أسابيع أنه إذا لم

[1] السنامكى نبات برى ينمو فى صحراء النوبة، وله تأثير ملين على الأمعاء [المترجم].
[2] "التالارى" (أو "الداهر" Dhaler أو Thalari): عملة ألمانية قديمة من الفضة [المترجم].

يتسلم تعويضاً أكبر - فى خلال عشرين يوماً- فإنه سيعلق علاقاته الرسمية وسينزل علم بلاده من فوق مبنى القنصلية الأمريكية . وهذا ما نفذه فعلاً فى نهاية هذه المدة.

وفى مساء اليوم نفسه، خرجت مذكرة من وزارة الخارجية المصرية تعلن له أن الحكومة المصرية قد وافقت على طلبه بإحالة الموضوع للتحكيم. ولكن المستر ماك أولى (Mac Auley) رفض التحكيم بعد ما كان يُطالب به بل زاد من مطالبه. وكحلّ نهائى، أرسل الوالى أحد مترجميه ومعه أمرا بإنهاء المشكلة بأى ثَمَن. واستطاع المترجم إقناع القنصل العمومى للولايات المتحدة الأمريكية بقبول مبلغ ٨ آلاف تالارى بصفة تعويض، فوافق القنصل على إعادة رفع علم بلاده على مبنى القنصلية بشرط إطلاق ٢١ طلقة مدفع تحية له".

وهناك سببان دفعا المستر ماك أولى ليتجاوز الحدود بمطالبه هذه ويخلق فضيحة مدوية للحكومة المصرية، السبب الأول: الضيق الذى كان يشعر به - منذ زمن طويل - لرؤية إنجلترا تكاد تكون هى صاحبة النفوذ الوحيد فى مصر، مما يُعتبر - بالتالى - استخفافاً ببقية الأمم خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية. أما السبب الثانى، فهو أقل احتراما وغير مشرف ولكنه يقال علنا وبصوت عال: وهو أن القنصل تشدد فى مطالبه لكى يحصل على نصيبه من التعويض الذى سيناله مواطنه^(٤).

ومن الآن فصاعدا، فإن عدم قدرة الحكومة المصرية على تسوية موضوع شخصى - مشكوك فيه ويخص أحد الأفراد - قد يتحول إلى أزمة دبلوماسية خطيرة تتصاعد لدرجة أن قنصلاً عاما ينزل علم بلاده ويطلب من حكومته استخدام القوة ضد مصر.

وأراد قنصل فرنسا نفسه تقليد زميله الأمريكى، فكتب فى الرسالة نفسها المذكورة سلفا: "وبمناسبة الحديث عن هذا الموضوع الذى عرضته عليكم، فإننى -

يا سيادة الوزير - أعتقد أنه من واجبي إخباركم بأن الشكوتين (الخاصتين بـ"مارياني" و"برناسكوني") لم يفصل فيهما بعد. وفي كل مرة ألح فيها لحسم هذين الموضوعين، فإن الحكومة المصرية تتحجج بضرورة استكمال المعلومات وتجرى تحقيقاً بعد تحقيق. إذن، ففي مثل هذه الحالة، تستطيع حكومة الجمهورية أن تنتهز فرصة رائعة لتذكير الوالي بقوتها، وذلك بإعطائي أمراً لحل هذه المسألة فوراً وتدعيم إنذارى الرسمى - الذى سأقدمه - بالوصول المفاجئ لبعض السفن الحربية [إلى مصر]."

إذن، "قالوصول المفاجئ لبعض السفن الحربية" - لتدعيم الإنذار الرسمى الذى سيقدمه قنصل فرنسا - كان لصالح شخص اسمه "مارياني" كان يعمل بوظيفة طبيب لدى الحكومة المصرية. ومع أنه كان يملك منزلاً محروساً حراسة جيدة فى مدينة "شبين" - وهى مدينة آمنة وعامرة بالسكان - إلا أنه ادعى سرقة مبلغ خمسين ألف فرنك منه، كان قد وضعه فى قرية معزولة لم يكن يُقيم بها. وبدلاً من أن ينوم نفسه بسبب غفلته، فإنه اتهم الحكومة المصرية بالإهمال، وطالبها بدفع تعويض له مستنداً إلى مزاعم غير مؤكدة، وقدّم قنصل فرنسا هذه المطالبة إلى الحكومة المصرية.

ولتجنب حدوث مشاكل، قرر "المجلس المدنى" أن تدفع "الخزانة العامة" للمدعى مبلغ ١٨٧٥٠ فرنك. ولكنه رفض وطالب بدفع المبلغ - الذى ادعى سرقة منه - بالكامل، وفى بريقة تالية، ذكر قنصل فرنسا - بصريح العبارة - أن المسيو مارياني قد فعل ذلك "على سبيل المضاربة"^(٥).

وهذه الأمثلة تكفى لإعطاء فكرة عن هذا "الاختراع" القنصلى الذى بدأ فى عهد عباس لصالح نظام "رفع دعوى المطالبة بتعويض"، ذلك النظام المشين من وجهة النظر القانونية والأخلاقية. لقد أجبرت مصر - فى القرن التاسع عشر الميلادى - على قبول أية بدعة أو أية عادة همجية كما لو كانت نعمة من الآلهة:

فكل أوروبى كان يستطيع أن يتجاهل الشرعية ويُطالب الحكومة المصرية بدفع تعويض له عن خطأ وهمى أو شخصى يدعيه.

ولم تكن الدولة المصرية قادرة على أن تقوم بدور غير دورها، أى أن تصبح مجرد محكمة؛ فاستجاب القناصل - نوو البأس الشديد - نمزاعم السرقة التى يدعى مواطنوهم أنهم قد تعرضوا لها، واعتادوا على إنزال رايات بلادهم عن مبانى القنصليات، وعلى طلب تدخل أساطيل بلادهم، وتحويل أى خلاف شخصى أو أى موضوع تافه (ليس له علاقة بالقناصل ولا بالدولة المصرية) إلى حالة حرب بين دولة كبرى ودولة نصف مستقلة [مصر] تابعة لدولة أخرى [تركيا].

وبإمكاننا الآن أن نفهم لماذا سعى عباس - منذ بداية حكمه - إلى زيادة ارتباط مصر بتركيا، وإلى تأكيد تبعيةها لها لى يُتخلص من الإلحاح المُزعج - الذى سببه له القناصل العموميون - وذلك بجعل الأستانة صاحبة القرار فيما يتعلق بالمسائل الهامة التى قد تنشأ بين الحكومة [المصرية] وممثلى القوى الأجنبية^(١).

ثالثاً: السياسة الخارجية لعباس:

منذ عام ١٨٤١م، كانت الرغبة فى الحصول على الحماية - ضد التدخل الأوروبى - أحد الأسباب الحاسمة التى دَفَعَت محمد على لانتهاج سياسة التقارب مع تركيا. وقبل تَوَلَّى عباس حكم مصر بزمَن طويل، صرَّح لصديق مقرب منه عن رأيه فى طبيعة العلاقات التى سيقمها مع الباب العالى فى حالة وصوله لحكم مصر: "إن مصر لم تَعُدْ بلداً تركيا، إنها بلد مسيحي؛ فممثلو القوى الأجنبية يُؤثرون على كل تصرفات حكومتها. لقد تصوَّر جدى أنه حاكم مطلق، وكان كذلك بالفعل بالنسبة لنا وبالنسبة لخدمه وأولاده؛ ولكنه كان عبداً أمام القناصل العموميين. حسن!! إن الأمر لن يكون كذلك عندما أصبح أنا واليا على مصر"^(٧).

إذن، فقد كان على عباس أن يختار ما بين الاستقلال المصطنع - الذى بدأ محمد على يشعر بمدى ثقله على قوته - والاستسلام التام. ولو كان إبراهيم فى

مكانته، لكان قد حُسم بوضوح هذه المشكلة - شديدة التعقيد - التي خلقتها الدبلوماسية التركية والدولية في مصر. ولكن عباس كان يعتقد أن: "أوروبا قد سيطرت طويلاً على مصر، وأن الصراع الدائم بين السلطان والوالي في مصر سيقيد أوروبا فقط، وأنه سيؤدي للدمار التام للإمبراطورية العثمانية، وأن خلاص مصر يوجد في القسطنطينية"^(٨).

ولكن، هل كان بمقدور تركيا أن تنسى ذكرياتها القريية وتساعد مصر في الخروج من مشكلاتها وأن تصبح حليفها الطبيعية؟ وحتى إذا أرادت ذلك، فإن القوى الحامية - مع فرنسا وإنجلترا - كانت متربصة لمنع حدوث أي تضامن حقيقي أو أن يسود استقلال حقيقي في علاقات مصر بتركيا. لقد كان البلدان يريدان تطبيق اتفاقية عام ١٨٤٠م تطبيقاً دقيقاً وصارماً، وهي الاتفاقية التي حسمت مصير مصر ونظمت مستقبلها الدبلوماسي.

وفي إطار هذه المعاهدة، أراد عباس - مثلما أراد جده - أن يُنشئ "تضامناً" وثيقاً مع تركيا وليس "تبعية" تامة لها. ولكن القوى الأجنبية كانت تخشى هذا التقارب، كما كانت تركيا - من جانبها - لا تفكر سوى في إخضاع مصر إخضاعاً تاماً لسلطتها وذلك بالمخالفة لبنود معاهدة سنة ١٨٤١م.

لقد كانت أوروبا تريد الاستفادة من تبعية مصر - خارجياً - ومن ضعفاً السياسي لكي تستولي - لصالحها - على استقلال الولاية الداخلى بوسيلتين: إما بتشجيع تدخل القناصل في شؤون مصر الداخلية؛ وإما بتشجيع قيام "مجموعات مصالح" مختلفة تصبح مناطق نفوذ للإدارات الأجنبية على الأراضي المصرية.

وكانت تركيا وإنجلترا وفرنسا على رأس من طبقوا هذه السياسة: فتركيا حاولت الاستفادة من عدم شعبية عباس واستخدمت كل الوسائل لبسط يدها مباشرة على الإدارة المصرية؛ وأرادت إنجلترا - تحديداً - الحصول على احتكار تجارة

الترانزيت"، ومد خط سكة حديد في مصر؛ أما فرنسا، فقد سعت لتنفيذ "مشروع قناة السويس"، وهيمنة العنصر الفرنسي على البلاد .

وأراد عباس - بأى ثمن - تجنب سقوط الإدارة المصرية في فخ الزهونات الضارة بمستقبلها. ولكن خاب مسعاه بسبب اتفاق القناصل على موضوعى دعاوى التعويضات، والامتيازات المجحفة بحق مصر. ولكن على العكس مما سبق فإن القناصل شجعوا فكرته - إلى حد ما - فيما يتعلق بالسياسة العامة التى تنادى بأن تصدر التعليمات والأوامر من الحكومة مباشرة - وليس من القناصل - بسبب التنافس الطبيعي بين الدول الأوروبية وبعضها البعض.

إن سياسة "التفاهم" مع تركيا قد طبقت منذ سنة ١٨٤٩م ولكنها لم تساند موقف عباس - أبداً - فى مواجهة "ممثلى القوى الأجنبية الذين يهيمنون على كل تصرفات الحكومة". وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدرك عباس أن الباب العالى مستمر فى اتباع سياسة إضعاف مصر. وذكر المسيو بينيديتى بحق: "إن الباب العالى وعباس سيندمان - فيما بعد - لأنهما لم يستفيدا من أفضل جزء من التفاهم الذى يوحدهما اليوم"^(١).

ولم يفكر الباب العالى إلا فى الاستفادة من الاتيانات التى وجهها أرتين بك (وسامى باشا وكل الأعيان المصريين اللاجئين فى الأستانة) ضد سياسة عباس الاستبدادية الرجعية. وحاول الباب العالى تغيير الوالى بآخر والاستيلاء على الشؤون الإدارية والقضائية والسياسية فى مصر. ومنذ عام ١٨٥٠م، حاولت تركيا فرض "التنظيمات"^(٢) - أو "ميثاق الإصلاحات" - الصادرة فى ١٨٣٨م - على مصر بحجة أن معاهدة سنة ١٨٤١م تشترط تطبيق القوانين التركية فى جميع أرجاء الإمبراطورية العثمانية. وساند سفيرا إنجلترا وفرنسا - فى الأستانة -

(٣) "التنظيمات": مجموعة من التشريعات أدخلها السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ - ١٨٣٩) والسلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩ - ١٨٦١) لإصلاح مؤسسات الدولة العثمانية وتحديثها [المترجم].

وجهة النظر العثمانية في بادئ الأمر. ولكن وجهة النظر المصرية هي التي رجحت في النهاية.

وكانت وجهة نظر مصر تقول بأن هذا الشرط قد تم تعديله - صراحة - عن طريق مادة تنص على أن "تطبيق القوانين يجب أن يتناسب مع ظروف وأحوال البلد"؛ وبالتالي، فإن تطبيق "التنظيمات" على مصر يعنى - في الواقع - إلغاء استقلالها الذاتى الداخلى الذى تضمنه معاهدة ١٨٤١. فمثلاً، جاء فى المادة السادسة من الفصل السادس "للتنظيمات" ما يلى: "لكل إقليم حكومة تتكون من ثلاث سلطات منفصلة عن بعضها: السلطة القضائية والسلطة الإدارية والسلطة الضريبية، وكلها تتبع الباب العالى".

وبالطبع، فإن مهام الوالى ستندرج ضمن أعمال السلطة الإدارية، وموارد البلاد المالية ستسند إلى "الدفتردار" - وهو موظف تابع للباب العالى - وهكذا ينتهى أمر الحكم الوراثى فى مصر. ولكن عباس لم يكن يرغب فى أن يتحول إلى "مجرد باشا يحكم ولاية مثل ولاية الروملى أو ولاية دمشق". ولذلك، فإنه قاوم هذه المحاولة الجريئة التى حاولت تركيا فرضها عليه، بل ونصح تركيا بالاهتمام بولاية بغداد، وإعادة النظام - أولاً - إلى ولاياتها المنهارة.

وفى الواقع، فإن الوالى قد تصرف بمهارة شديدة عندما اعتبر نفسه مدافعا عن الاستقلال الذاتى لمصر ضد تعدييات تركيا، وأعلن للقتصل الإنجليزى - المستر موراي (Murray) - أن "معاهدة سنة ١٨٤٠م - التى وقعت عليها القوى الأوروبية - ستصبح مجرد قطعة من الورق فيما يتعلق بحقوقه الوراثية"^(١٠).

ولكن مع هذا الرأى الرسمى، كان هناك أيضا "الرأى المصرى" الذى يمثله الناطقون باسمه فى الأستانة: فعباس كان قد أثار غضب جميع الطبقات فى مصر بتطبيقه للوسائل الاستبدادية مثل نفى جميع الأعيان إلى السودان وتركيا، ونزع سلاح السكان، واضطهاد الأفكار التحررية.

وإزاء هذا الحكم المتعسف وانعدام الأمان - اللذان خيما على حياة المصريين وثرواتهم - تصور المصريون أنهم يستطيعون الاحتماء بقوة السلطان: فالوالى هو مجرد مندوب عنه، ولكنهم عندما لجئوا لتركيا - لكى تُصلح من سياسة عباس - فإنهم لم يقصدوا قط التضحية بحقوق مصر الدائمة. ولهذا السبب، عندما طلب السلطان من عباس تطبيق "التنظيمات"، فإنه - فى الواقع - كان يريد التمويه على هدفه الأساسى ألا وهو: تحجيم مصر وتحويلها إلى مجرد ولاية عثمانية مثل غيرها. وكان أول بند من بنود "التنظيمات" طلب السلطان تنفيذه هو الانفراد بحق "القصاص" الذى ينزع من حكام الولايات الحق فى الحكم بالإعدام ويجعله حكرا على السلطان فقط. وأراد عباس الاستمرار فى استخدام هذا الحق مثل من سبقوه نظرا لأن السلطان قد أوكل هذا الحق إليه.

كما أراد عباس - أيضا - منع الباب العالى من تنفيذ تهديداته، فسعى - منذ سنة ١٨٥١ - لكسب تأييد إنجلترا له: فوعدها بتفضيل مصالحها فى مصر عن غيرها من الدول؛ ومن ثم، بدأت الصحافة الإنجليزية واللورد بالمرستون^(٤) والقنصل موراي بتوجيه اللوم لمطالب الباب العالى المبالغ فيها. وفى الوقت نفسه، أخذوا يُهنتون عباس لمنحه إنجلترا امتياز مد خط السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية. وهذا الامتياز هو ثمن التحالف مع إنجلترا حسبا نصح نوبار سكرتير الوالى ورجل الدولة المُقبل.

ولابد من دراسة هذا التحالف المؤقت فى ضوء السياسة العامة التى انتهجتها مصر وإنجلترا وفرنسا، خصوصا أن مصالح كل دولة كانت مُتعارضة مع مصالح الدولتين الأخرين نظرا لوجود عداوات قديمة بينها كلها. لقد كان الهدف الفورى

(٤) بالمرستون (Palmerstone): سياسى بريطانى من المحافظين: كان وزيرا للخارجية ثم رئيسا للوزراء من سنة ١٨٥٥ حتى سنة ١٨٦٥م. تصدى لسياسات فرنسا وروسيا وعمل على إفشالها (المترجم).

والمباشر لعباس هو التخلص من المشاكل الهائلة والمتعددة التي أثقلت بها تركيا والدول الأوروبية استقلاله الداخلي.

ولكن الهدف العام والدائم لسياسته كان لا يقتصر فقط على تغيير قانون وراثته الحكم لصالح ابنه، أو الحصول على لقب "العزیز" (أو "الملك")^(١١)، بل كان يهدف أيضا للاستفادة من الحرب التركية/ الروسية (التي كانت تزد فتح موضوع وراثته العرش في تركيا) لإقامة دولة عظمى مستقلة - كما فعل جده - أو إقامة إمبراطورية إسلامية عظمى. وبالفعل، طلب عباس من الباب العالي منحه "جبل شمر" - في شبه الجزيرة العربية - الذي يقع على طريق الحج بين بغداد ومكة والذي تقدسه القبائل العربية.

وبالإضافة إلى هذا الطلب، درس عباس - بدقة - الموارد الاقتصادية لپاشوية (ولاية) بغداد، وطلب - أيضا - من الباب العالي أن يمنحها له مقابل زيادة مقدار الجزية السنوية زيادة كبيرة^(١٢).

ولتنفيذ هذه السياسة الطموحة، كان يجب على عباس أن يفعل مثلما فعل جده، أي أن يحظى بموافقة إنجلترا. ولكن الحكومة الإنجليزية لم تلتبس الأمور عليا بخصوص طبيعة هذه السياسة: فيد إنجلترا العاجل كان خلق مصالح ليا في مصر، وتمهيد الأوضاع تحسبا للمستقبل؛ ولكن هدفيا العام والدائم كان انتظار تداعي الأحداث لغزو مصر (كان لفرنسا هدف مماثل منذ سنة ١٨٤١م).

وكانت كلاً من القوتين تزعم - بحق - أنها تريد منع منافستها من أن تسبقها في بلد تعتبره ضمن مناطق نفوذها، وكانت مصر قد فقدت نفوذها وقوتها السابقين، ولم يعد بمقدورها - منذ سنة ١٨٤١م - أن تكون نقطة ارتكاز كدولة "حليفة" أو "صديقة" لأية دولة في البحر المتوسط أو أفريقيا؛ ولكن، كان من الممكن استخدامها كقاعدة بصفتهما "محمية" أو "مستعمرة" تخدم إمبراطورية جديدة تنشأها إنجلترا أو فرنسا في أفريقيا. وكانت فكرة اختراق أفريقيا قد بدأت تظهر، وكان

احتلال مصر هو أول مرحلة لتحقيق هذه السياسة في المجال الفسيح والجديد المفتوح أمام النشاط الأوروبي.

إن مقولة نابوليون الشهيرة "سياسة كل الدول تكمن في جغرافيتها" تنطبق بالضبط على مصر التي تسيطر بموقعها الرائع على البحر المتوسط والبحر الأحمر والنيل؛ كما أن ضعفها أو قوتها يثيران طمع الأمم المجاورة فيها ويفسران كل تاريخها. ومنذ سنة ١٧٩٥م، عاش شخص إيطالي في مصر، وكانت ميوله الإنجليزية معروفة، وكان يُدعى "ألليز بوتشيانتي" (Allys Bucianti). وبتاريخ ١٢ مارس ١٨٥٢م، وجه هذا الشخص "مذكرة" إلى اللورد بالمرستون بخصوص زراعة القطن في مصر وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه "المذكرة" غريبة للغاية لأن نتائجها السياسية تقترح احتلال إنجلترا لمصر والسودان^(١٣).

وفي الحقيقة، فإن موضوع احتلال إنجلترا لوادي النيل كان قد سبق طرحه في إنجلترا: ففي نهاية عام ١٨٤٩م سرت إشاعة قوية بأن إنجلترا قد غزت مصر بالفعل. وفي بداية سنة ١٨٥٠، أنشأ عباس مركزا عسكريا مصرية - لأول مرة - في "الطور"، في شبه جزيرة سيناء، شمال البحر الأحمر. وكان وكيل إنجلترا وقنصلها العام قد سبق وأن زار منطقة "الطور" - في السنة السابقة - وأقام فيها لمدة شهرين ومعه بعض الضباط الإنجليز، ويُقال إنه سعى لإنشاء علاقات ودية مع بدو هذه المنطقة.

وعندما شغلت حكومة مصر منطقة "الطور"، يبدو أنها كانت تريد تشبيه الإنجليز لحدودها الشرقية. كما كان لهذا المشروع صلة بخطة "تجارة الترانزيت" عبر مصر: فمنذ سنة ١٨٤٨م، لم يكف القنصل موراي عن الإلحاح على عباس لمد خط سكة حديد من القاهرة إلى السويس أو الإسكندرية وذلك بناءً على تعليمات بالمرستون؛ ولكن الوالي رفض باستمرار منح الأجانب امتيازاً من هذا النوع، وشجعتة فرنسا على مقاومة هذا المشروع.

ولكن، فى سنة ١٨٥٠م، وجد الوالى نفسه وحيدا أمام ثلاث قوى: تركيا، (التي كانت تسعى لكي تسلب منه الامتيازات الوراثة المكتسبة فى سنة ١٨٤١م)؛ وإنجلترا وفرنسا، اللتان كان سفيريهما فى الأستانة ("كاننج" و"أوبيك") يساندان سياسة تركيا المعادية لمصر.

ولذلك، كان على عباس أن يحاول كسب صداقة إنجلترا لكي يمنع تطبيق "التنظيمات" حرفيا فى مصر أو أن يدخل عليها تعديلات فى مصر، وأيضا لكي يحقق طموحاته بمساعدتها. ولم تترك إنجلترا هذه الفرصة دون الاستفادة منها: فصلت على امتياز مد خط سكة حديد من القاهرة إلى الإسكندرية مما أثار غضب تركيا وفرنسا.

وتناقش قنصل فرنسا مع أحد المصريين بخصوص هذا الامتياز، وعلق عليه قائلاً عليه: "انتبه!! من المؤكد أن الباشا يعتقد الآن أنه ترك إصبعه الصغير - فقط - فى عجلة تروس، وأنه يستطيع سحبه وقتما يشاء بحرية إذا شعر بزيادة الضغط عليه. حسن!! إنه يخدع نفسه: لقد وضع إصبعه الصغير فى عجلة سلتهم إصبعه، ثم يده، وبعدها ذراعه؛ وبعد ذلك ستجذب جسمه كله وتحطمه بلا رحمة"^(١٤).

لقد كان تنبؤ القنصل الفرنسى صحيحا. ولكن كيف كان الوالى يستطيع تفادى عجلة التروس هذه التي كان يجدها فى كل مكان وفى علاقته بالقوى العظمى وممثليها فى مصر؟

ورغما عن معارضة تركيا وفرنسا، فقد تمسك عباس - بعناد - بالتحالف مع إنجلترا التي حاولت بجد تأجيل تطبيق "التنظيمات" فى مصر، أو تعديلها على الأقل. ونجحت هذه المحاولة، ولكن إنجلترا لم تكن لديها "أية رغبة فى استقلال مصر عن الباب العالى"^(١٥).

وفى الواقع، فإن تطبيق "التنظيمات" - إجمالاً - فى مصر قد تأجل إلا فيما يتعلق ببند تطبيق "القصاص". وفى ١٨٥٢م، بعث الباب العالى دبلوماسياً بارعا (هو فؤاد أفندى) لكى يتوصل إلى اتفاق مع عباس حول هذا الموضوع. وبعد مفاوضات طويلة، تم الاتفاق على أن يمارس الوالى الحق فى إصدار الحكم بالإعدام - لمدة سبع سنوات - بدون طلب التصديق المسبق عليه من الباب العالى بل يكتفى بإخطاره بعد صدور الحكم.

إن هذا الحق الذى منحه السلطان لعباس كان محاطا بالضمانات، وتم الاتفاق على إنشاء "مجلس عال" لدراسة قضايا المجرمين المحكوم عليهم بالإعدام قبل تنفيذ العقوبة فيهم، والترم عباس تماما بهذا الاتفاق. وذكر القنصل بروس (Bruce) عن هذا المجلس ما يلى: "ربما كان وجوده قد أسهم - إلى حد كبير - فى اختفاء عقوبة الإعدام تماما طوال عهده"^(١٦).

وبفضل مساندة إنجلترا، احتفظ عباس بحق إصدار أحكام الإعدام. ولكن الحقيقة تثبت أن مطالبة تركيا بالحد من تطبيق هذا الحق تحسب لصالح قضية العدل والحرية فى مصر لأنها وضعت قيودا على تصرفات الاستبداد الداخلى.

ومن الخطأ تصور أن عباس قد اطمأن لهذا التحالف المؤقت مع إنجلترا لأنه كان يرتاب فيها دائما مثل جده؛ فبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٥٤م، كتب قنصل فرنسا ما يلى: "إن عباس باشا ينتظر دائما وقوع أحداث غير متوقعة أو كوارث مباغتة: فذات يوم سيطرت عليه فكرة ثابتة بأن إنجلترا ستحتل مصر مما أرق مضجعه، وقال لندمانه: إن الأزمة الحالية ستكون بمثابة كارثة على تركيا، ولن يستطيع السلطان أن يبقى فى الأستانة بعد تحرير المسيحيين من سلطته. ومن يدري؟ فالقوى التى تحمينا الآن لهدف محدد ستتقاسم نهش بقايانا"^(١٧).

ومن المؤكد أن عباس كان لديه نفاذ بصيرة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، ولكن سياسته الداخلية كانت على العكس: ضعيفة ومتفسخة ورجعية. ولا يستطيع

أحد إنكار أنه حد من هجرة الأوروبيين إلى مصر، وأنهم انتظروا موته لكي يتدفقوا عليها؛ ورفض كذلك مشروع قناة السويس الذى عرضه عليه دى ليسيس وغيره من المشاريع الأوروبية وبذلك يكون عباس قد منع الانتشار الكثيف لرؤوس الأموال الأجنبية - المندمجة مع المصالح الأجنبية - وأوقف توغليا في مصر.

ولكن الجانب المدمر في سياسته كان هو الأكثر وضوحا: فلقد دمر عباس المؤسسات التي أقامها جده، واضطهد الرجال المرموقين باستمرار. إن شيوخ عمليات النفي والاعتقال والمراقبة البوليسية قد سمَّ مناخ البلاد وأثر سلبيا على جميع تصرفات وأفعال المصريين.

لقد تربي عباس في الحرملك، ولم يتلق أية تربية أوروبية حديثة، ولم تكن لديه أية موهبة عظيمة أو ملكة طبيعية من تلك التي كونت عبقرية محمد علي وإبراهيم: فلم يقدر إلا على إيقاف المشروع الحضارى التقدمى الذى بدأه جده، وأثار الغضب والفوضى في كل مكان. إن عملية اغتياله أو موته المفاجئ- في قصره بينما يوم ١٣ يوليو سنة ١٨٥٤م - قد خلصت مصر من حاكم كتم أنفاسها طوال عهده بعدما كانت قد بدأت تتنفس وتعيش فترة مجيدة في عهد سلفه العظيم.

هوامش الفصل الأول

(1) *Archives françaises*, A.E. Correspondance politique, Egypte, Vol. 21. Le Caire, le 5 juin 1849.

(2) Ibid. Annexe à la dépêche d' Alexandrie F.O. 30, 5 décembre 1849.

(٣) ذكر جون نينيه (John Ninet) في كتابه *"Au pays des Khédivés"* المعلومات التالية عن روسيتي (Rossetti): "إن الكوماندور أ. دى روسيتي - القنصل العمومي لتوسكانيا في مصر في عيد محمد علي - زميل دراسة قديم في ثانوية Pio Nino ، وهو من أكثر الشخصيات حبا لاقتناء الأشياء الغربية المجلوبة من البلاد البعيدة. وأقام روسيتي في الإسكندرية حيث تولى مهام وظيفته الدبلوماسية وأدار أيضا وكالة تجارية مهمة، وحظى بالحماية المطلقة من باشا مصر. وبدون شك، فقد كان قنصل توسكانيا العمومي أكثر القناصل انشغالا بعمله لأن عدد رعايا جراندوق توسكانيا - المقيمين في مصر - كانوا أكثر رعايا دول شبه جزيرة إيطاليا عدداً (لكنهم لم يكونوا أفضلهم).

ومن المفيد أن نذكر أنه - في تلك الفترة - ازدهرت في بلاد الشرق عمليات التلاعب التي مارستها القنصليات الأوروبية. ونتيجة لهذا التلاعب، كان رعايا عثمانيون - من اليهود والمسيحيين فقط - يستيقظون ذات صباح ليجدوا أنفسهم تحت "حماية" إحدى الدول الغربية وأحياناً من "رعاياها". وكان ذلك يُخالف الاتفاقيات الدولية. واشتهرت قنصلية توسكانيا بممارسة هذا النوع من التجارة السرية على أوسع نطاق، أي: بيع جوازات السفر بسعر غال.

(4) *Archives françaises*, A.E. Correspondance politique, Egypte, Vol. 24. Le Caire, le 12 mars 1852.

(5) Ibid.. Alexandrie, 15 décembre 1852.

(6) Ibid. Le Caire, le 5 mars 1849.

(7) Ibid. Vol. 21, Le Caire, le 5 mars 1849.

- ويذكر الكولونيل پ. ج. الجود (P.G Elgood) هذا التصريح نفسه - بصيغة أخرى- فى كتابه:

The Transit of Egypt, P. 55.

(8) *Archives françaises*. Ibid. Le Caire, le 17 avril 1849.

(9) Ibid. Le Caire, le 18 avril 1849.

(10) *Archives anglaises*, F.O. 78, Vol. 916. Le Caire,

من Murray إلى Canning 24 avril 1852

(11) Ibid. Vol. 1036 Le Caire, le 2 août 1854.

(12) Ibid. Le Caire, le 13 août 1854.

(13) Ibid. Vol. 969.

وهى مذكرة مكتوبة فى الإسكندرية بتاريخ ١٢ مارس ١٨٥٢م قدمها أليز بوتشيانتي (Allys Bucianti), ٥٩ سنة ومقيم فى مصر.

(14) Ibid. Vol. 875.

وهى مقتطفات من رسالة أركيل نوبار، مكتوبة في الإسكندرية بتاريخ ١٩ يوليو ١٨٥١م، وموجهة إلى السكرتير الخاص لصاحب السمو في القاهرة، يذكر فيها حديثه مع قنصل فرنسا.

(15) *Archives françaises*, A.E. Correspondance politique. Egypte, Vol. 24.

وهى جزء من برقية أرسلها اللورد وولمسبورى (Walmesbury) إلى اللورد كولى (Cowley) - سفير إنجلترا في باريس - بتاريخ ١٦ أبريل ١٨٥٢م.

(16) *Archives anglaises*, F.O. Vol. 1222. Alexandrie, le 17 avril 1856 (Fo. 14).

(17) *Archives françaises*, A.E. Correspondance politique, Vol. 25. Le Caire, le 13 mars 1854.

* * *

الفصل الثانى الغزو الدبلوماسى والقنصلى لمصر (١٨٥٤ - ١٨٦٣)

- ١- مصر والقوى الأوروبية فى بداية عهد سعيد.
- ٢- نظرة على إنجازات سعيد الداخلية.
- ٣- المشروع الإنجليزى لإنشاء محكمة دولية لنزع اختصاص قضايا التعويض من يد العمل الدبلوماسى والقنصلى.
- ٤- ملاحظات عامة على الأوربيين الموجودين فى مصر^(١).

(١) هكذا سجّل المؤلف محتويات هذا الفصل (فى أربعة عناوين فرعية فقط)، لكنه أضاف عنوانا فرعيا خامسا (لم يذكره هنا ولا فى الفهرس العام للكتاب)، وغير الترتيب والعنوان الفرعى الثالث؛ وعند الترجمة، فضلنا وضع ترتيب العناوين الفرعية كما جاءت فى نص الكتاب على النحو التالى:

- ١- مصر والقوى الأوروبية فى بداية عهد سعيد.
- ٢- نظرة على إنجازات سعيد الداخلية.
- ٣- أوروبا و"الناياب".
- ٤- مشروع إنجلترا النيبز.
- ٥- ملاحظات عامة على الأوربيين الموجودين فى مصر [المترجم].

الغزو الديبلوماسية والقنصلية لمصر (١٨٥٤ - ١٨٦٣)

بعد وفاة عباس، تنفست مصر الصعداء كما لو كانت قد استيقظت من كابوس: فبعد والٍ مستبد وشكاك، تولى الحكم والٍ مستنير ومتحرر أراد أن يستكمل مشروع محمد على الذى أوقفه عباس بفظاظة.

والوالى الجديد - محمد سعيد باشا - وُلد سنة ١٨٢٢م بعد عباس بتسع سنوات، وتولى الحكم من سنة ١٨٥٤م حتى سنة ١٨٦٣. وتربى محمد سعيد فى مصر تحت إشراف مُستشرق فرنسى عظيم، هو المسيو كونيغ (Koenig): فَتَشَرَّبَ الولع بالحضارة الغربية مبكرا وأصبح مؤيدا متحمسا لها. وأراد والده - محمد على باشا - أن يوجهه لدراسة العلوم البحرية، فتولى مدرس فرنسى آخر (هو الضابط البحرى هوسار Houssart الذى كان قائد بارجة) تدريسه الرياضيات والملاحة البحرية.

وعلى ظهر السفينة، أحاطه مدرسه بأطفال من نفس سنه اختارهم كلهم من أبناء الشعب المصرى، وكان سعيد يتناول طعامه معهم ويتربى مثلهم. ومن هذه التربية التى تلقاها فى طفولته، احتفظ سعيد طوال حياته بحب الشعب المصرى وعامله معاملة إنسانية طوال فترة حكمه.

وإذا كان أخوه إبراهيم باشا - بطل معركة "تزيب" (٢) و"قونية" (٣) - هو صديق الجندى، فإن سعيد كان صديق الجندى والفلاح معا. لقد كان سعيد وطنياً

(٢) "تزيب" (أو "تصيين"): مدينة تركية تقع على بُعد ٩٠ فرسخاً من الأستانة. انتصر فيها الجيش المصرى انتصاراً ساحقاً على القوات العثمانية يوم ٢٤ يونيو سنة ١٨٣٩ [المترجم].

(٣) "قونية": مدينة تركية فى هضبة الأناضول. فى هذه الموقعة، سحق الجيش المصرى الجيش العثمانى فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٣٢ [المترجم].

بحق، أراد رفع شأن بلده - مصر - وعظمتها. ولكن هذه الصفات العظيمة شابتها عيوب خطيرة لازمت طبيعته الخجولة والرخوة، الاستبدادية والمنقلبة، المتعششة للمرح وللأشياء الغريبة والمبتذلة، النشطة واللامبالية. إنها شخصية وُجدت لكي تجذب المغامرين الأوروبيين وتفتح لهم أبواب الدلتا على مصراعها لكي ينتشروا فيها بعدما أغلقها عباس تماما في وجوههم.

ووصفه إدمون أبو (Edmond About) على النحو التالي: "إنه مثل جارجانتوا^(٤): فهو عملاق طيب القلب؛ محب للحياة، مرح ويحب المزاح؛ يحب الشراب بدرجة مدهشة، وحجم يده يسمح له بضرب فيل، ووجهه عريض ومتورد يشع بالطيبة والصراحة والكرم والشجاعة. ولكن كل هذه الصفات الحميدة يلوئها التهكم واحتقار البشر وعدم احترام أى شخص بقدر كاف حتى نفسه".

وفى الواقع، لم تكن الشجاعة هي التي تميز سعيد، بل إن العكس هو الصحيح: فجنبه المرتبط بأخلاقه المنحلة قلل من هيئته في نظر رعيته ولدى قناصل الدول وفي الخارج.

أولاً: مصر والقوى الأوروبية في بداية عهد سعيد:

كانت مصر في حاجة ليد صارمة ونشطة؛ لكي تقودها في سبيل التطور الاجتماعى والسياسى، وفى الوقت نفسه، تتصدى لاجتياح الدبلوماسية الفرنسية والإنجليزية.

(٤) Gargantua : عملاق بطل رواية ساخرة كتبها رابليه (فى سنة ١٥٣٤م)، وهو يمثل نموذج المذهب "الإنسانى" (Humanisme 'I) فى القرن السادس عشر - فى فرنسا - الذى ناد به رابليه (Rabelais) (١٤٨٣ - ١٥٥٣م) [المترجم].

ومنذ سنة ١٨٥٦م، كان نابوليون الثالث^(٥) قد اقترح على إنجلترا خطة لتقسيم شمال أفريقيا: فتكون مصر من نصيب إنجلترا، وتستولى فرنسا على المغرب، وتترك طرابلس لمملكة سردينيا. ولكن بالمرستون عارض هذه الخطة.

وفي الأول من مارس سنة ١٨٥٦م، وجّه رجل الدولة العجوز رسالة إلى اللورد كلاريندون - الذي كان وزيرا للخارجية - يعلن فيها الأسس الأخلاقية للإنسانية ووحدة الدولة العثمانية، وأنه لا يريد الاشتراك في سياسة تهدف إلى تقسيم أفريقيا مثلما حدث في بولندا.

إن هذه النزاهة التي أبداها بالمرستون لم تكن سوى خداع: فبصفته دبلوماسيا بارعا، أراد تجنب نتائج الإعلان - صراحة - عن وجود سياسة للتقسيم، وفضل استخدام تكتيك التدرج السلمى الهادئ لتحقيق هذا التقسيم تحت ستار الحفاظ على سلامة ووحدة الأراضي العثمانية، والعظمة الأخلاقية لاتحاد فرنسا وإنجلترا.

وبناءً على رأى بالمرستون، فإن هذا الاتحاد يجب أن يؤسس على مبدأ مقاومة أى هجوم غاشم، والدفاع عن الضعيف ضد القوى، والحفاظ على التوازن القائم - وقتذاك - بين القوى الأوروبية. لقد كان ذلك فى فترة "حرب القرم" التى اشتركت فيها روسيا وتركيا وفرنسا وإنجلترا وسردينيا، وقدمت مصر أسطولا حريبا و ٣٠ ألف رجل ظهرت شجاعتهم فى الدفاع عن سيلبستر^(٦).

(٥) نابوليون الثالث (Napoleón III) (١٨٠٨ - ١٨٧٣): 'إمبراطور الفرنسيين' (١٨٥٢ - ١٨٧٠) ابن أخ نابليون بونابرت. اشتهر بالذكاء والثقافة والعناد. أطلق على عهده "الإمبراطورية الثانية" [المترجم].

(٦) سيلبسترا (Silistrie): مدينة فى بلغاريا على حدودها مع رومانيا. كانت بها قلعة مهمة فى أثناء الاحتلال التركى ليا. هاجمها الروس عدة مرات فى القرن ١٩ [المترجم].

وكان مصير الدولة العثمانية - ومصر - معلقا على نتيجة هذه الحرب: فأخذ سعيد يزيد من عدد أفراد جيشه لكي لا يؤخذ على حين غرة إذا حدثت تعقيدات في الموقف. وعلى الرغم من نهاية الحرب، فإنه أدرك جيدا أن المشاكل لم تنته تماما، وكانت وجهة نظرة ثاقبة عندما تنبأ قائلًا: "إن المشكلة الحقيقية لن تبدأ إلا عندما يبدأ تطبيق الإجراءات التي سيفرضونها - بالتأكيد - على الباب العالي لصالح الشعوب المسيحية. وسينتهي أمر الأتراك إذا قدموا تنازلات حقيقية. ولتجنب إفساد كل شيء، فسيكون من الأفضل - من الآن فصاعداً - أن ينسحب الأتراك إلى آسيا، وأن يترك السلطان لحلفائه مهمة - أو بالأحرى مازق - تنظيم الجزء الأوروبي من تركيا كما يشاءون"^(١).

وَحَمَلَتْ معاهدة باريس - الموقعة بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦م - توقيعات الدول الخمس المتحاربة بالإضافة إلى النمسا وبروسيا. ونظرا لانسجام وضع هاتين الدولتين مع باقى دول أوروبا، كان لابد من حضورهما هذا الحدث الذى "سيضع ضمانات فعّالة ومتبادلة لاستقلال الإمبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها".

وكما صرّح فريسينيه (Freycinet)^(٧)، فإن مصر - منذ تلك اللحظة - أصبحت تخضع للضمان الجماعى للقوى الأوروبية. ومنذ ذلك التاريخ، وبناء على المادة الثامنة لمعاهدة باريس، فإن مبدأ التحكيم الإجبارى امتد ليشمل كل المسائل التى قد تنشأ بسبب "المسألة الشرقية".

لقد سبق لمعاهدة لندن - سنة ١٨٤٠م - وأن ضمنت "استقلال الإمبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها" ولكنها لم تمنع فصل الجزائر - وبلاد غيرها - عن الدولة العثمانية. وفى حقيقة الأمر، فإن مثل هذه الضمانات القانونية

(٧) "دى فريسينيه" (de Freycinet) (١٨٢٨ - ١٩٢٣) سياسى فرنسى أصبح رئيسا للوزراء وألف كتاب "ذكريات" [المترجم].

استخدمت لتنظيم "سياسة التقسيم"، وللد من إمكانية حدوث صراع لا يحتمله التنافس الأوروبي على توزيع الأنصبة.

وفضلاً عن ذلك، فإن وجود "القانون الأوروبي العام" كان يُعتبر دليلاً على ظهور حضارة جديدة، وكان مطلوباً منه تغطية كل عمل من أعمال الغزو والتقسيم بقناع مقبول. وعندما يقع هذا الغزو أو التقسيم، كان مطلوباً من هذا "القانون" أن يضمن عليه أهدافاً أخلاقية وإنسانية. إذن، فقد ظلت مصر هي هدف القوى الأوروبية لأن كثيراً من المصالح المهمة كانت تنجذب إليها.

وإلى أن يتم غزو مصر بقوة السلاح، سَعَت إنجلترا وفرنسا - ببطء وبالتدريج - إلى غزوها: أحياناً في شكل "التدخل الدبلوماسي والقنصلي" (باستغلال نظام "الامتيازات الأجنبية"، وبدعمهما لرعايا الدول الأوروبية)، وأحياناً أخرى في شكل "الاستيطان السلمي" (بواسطة المشاريع الأوروبية والشركات والبنوك والامتيازات من كل نوع)، وأخيراً في شكل "نظام الرهن العقاري" (عن طريق نظام القروض المالية والحجز الإداري).

وفي عهدى محمد على وعباس، فشَل نظام الغزو عن طريق "الرهن العقاري" لأن الوالئين تجنبا - بحرص - الحصول على أى قرض أجنبى.

وفيما يتعلّق "بالغزو الاقتصادى"، فإن محمد على وعباس قلّلا من خطورته بوضع "تجارة الترانزيت" والمصالح الأجنبية الأخرى فى يد السلطة المصرية، وبمعارضة تنفيذ "مشروع قناة السويس" فى ظل ظروف غير مناسبة لوضع البلاد.

وعندما منح عباس "امتياز مد خط السكة الحديد" من القاهرة للإسكندرية - الذى افتتح فى عهد سعيد سنة ١٨٥٦م - فإنه كان يستجيب لضرورة سياسية واقتصادية؛ كما أن الباب العالى كان قد اشترط - للموافقة على هذا المشروع - ما يلى: "ممنوع منعاً باتاً إنشاء شركة أجنبية لتنفيذ هذا الخط".

وأيضاً، فإن "الغزو الديبلوماسى والقنصلى" قد حقق نجاحاً محدوداً لأن محمد على دافع بشراسة عن سلطاته وامتيازاته ضد محاولات تدخّل القناصل فى شؤون مصر الداخلية. أما عباس، فقد وضع عوائق تجارية أمام الأجانب فى كل أرجاء مصر فمنع تدفق الهجرة الأوروبية إليها.

ولفهم مدى تدخل القناصل الأوروبيين فى شؤون مصر فى عهد سعيد، علينا - أولاً - إلقاء نظرة على إنجازاته الداخلية.

ثانياً: نظرة على إنجازات سعيد الداخلية:

كانت كل إصلاحات سعيد تدل على تمتعه بعقلية ديمقراطية وشخصية تتصف بالكرم. لقد اتبع محمد على سياسة "الاستبداد المستنير"؛ وبفضل حروبه وأعماله العظيمة واحتكاراته، استطاع أن يُسيطر على جميع موارد البلاد وأخضع الشعب للدولة وذلك لتحقيق الصالح العام فى الحاضر والمستقبل.

وبعد عهد "الاستبداد المستنير"، احتاجت مصر "لنظام انتقالى" لا تسيطر فيه الدولة على كل شىء فى البلد (كما حدث فى عهد محمد على والذى كان مناسباً فى بداية فترة التطور فقط)، ولم تكن بحاجة لنظام "استبدادى" تام فى بلد بدأ يعرف مبدأ النقد والمعارضة وبدأ يدرك قيمة نفسه (كما حدث فى عهد عباس). وكذلك فإن النظام "الليبرالى" التام لم يكن يناسبها لأن أوروبا كانت تقف لها بالمرصاد (كما حدث فى عهد سعيد).

ومنذ سنة ١٨٤٠م، أورثت الإدارة المصرية لخلفاء محمد على مشكلة حساسة بسبب الوضع الخاص الذى خلقته الديبلوماسية الدولية فى مصر، من جهة، وضرورة الانتقال من وضع "اجتماعى" - عفا عليه الزمن - إلى وضع اجتماعى جديد، من جهة أخرى، فكان لابد - باستمرار - من إدارة ومراقبة الحركة

الاجتماعية والسياسية الواسعة التي تتم، ومنع العناصر المختلفة التي تثير الاضطرابات والفوضى من التسلل إلى هذه الحركة.

وكانت هذه الميعة صعبة - إن لم تكن مستحيلة - بالنسبة لحاكم لم تكن لديه أية حرية للحركة لا في الداخل ولا في الخارج. ولو حدث وارتكب هذا الحاكم - مهما بلغ من درجات الكمال - أية هفوة لا يمكن تجنبها في إدارته، فسيكون ذلك بمثابة خراب للأسرة الحاكمة وللبلد على حد سواء.

وفي الواقع، فإن الميثاق الذي فرضته القوى الأجنبية على مصر - في سنة ١٨٤٠ - كان يُحدد بوضوح نظام تعامل وُضع خصيصا لـ "أرض الزاوية" كما أسماها هانوتو (Hanotaux) : لقد ضُمَّت أوروبا بشكل جماعي الاستقلال الذاتي الداخلي لمصر تحت ضغط الأحداث بعدما انتزعت منها - فعليا (de Facto) - استقلالها الذي حصلت عليه بقوة السلاح. وفي الحقيقة، فإن بعض القوى الأوروبية كانت تراهن - منذ ذلك الوقت - على الضعف المحتمل لخلفاء محمد علي لكي تضع مصر تحت وصايتها.

لقد حصلت مصر على أسرة حاكمة إلا أنها لم تحصل على حكام بنفس مستوى وضعها "الخاص" لدى أوروبا: ففي عهد محمد علي، حظيت مصر - هذه القوة الشرقية والأفريقية - بفرصة نادرة ألا وهي الصداقة المثينة مع فرنسا. وبالتأكيد، فإن صداقة فرنسا كانت مفيدة وخصبة بالنسبة لمصر: فقادَت فرنسا حُطى مصر الأولى في طريق التطور، وقامت بحمايته. ولكن بعد ذلك، لم يُعد بمقدور مصر الاعتماد على أية مساعدة من أية قوة أوروبية.

إن الخطر الخارجي - المتمثل في غزو عسكري أوروبي لأرض مصر - كان يجد ما يمنعه نظرا لتنافس القوى الأوروبية وصراعاتها مع بعضها؛ أما الخطر الداخلي - المتمثل في التغلغل الأوروبي السلمى البطيء - فقد كان يمثل مشكلة في غاية التعقيد والصعوبة بالنسبة لمصر.

وكان الدعم الخبير والمتعاطف - من أوروبا لمصر - يستطيع وحده تمهيد طريق التقدم الذى ستسير مصر فيه فى عهدى سعيد وإسماعيل، ويخفف من النتائج المشنومة للأخطاء التى ارتكبتها الواليان.

لقد كان سعيد صديقا مخلصا للتقدم، وكانت بعض إصلاحاته مناسبة تماما لوضع البلاد، وأصلحت بعض الأخطاء الجسيمة التى ارتكبتها إدارة محمد على التى كانت - بالتأكيد - عنيفة وثورية. ويتصف إنجاز سعيد بأنه كان يميل أكثر إلى "التطور" الذى تحتاجه البلاد بعد الهزات الأولى التى تعرّضت لها؛ فمثلاً، فى موضوع تنظيم الخدمة العسكرية، أجرى الوالى تغييرا جذريا: فأصبح المصريون متساوين أمام القانون، ولم تعد هناك محاباة لأبناء مشايخ القرى، وألغى الاستغلال، ولم يعد هناك "تجيش" للشعب كله، وأصبح الاستدعاء يتم حسب الدور الذى فى دفاتر الموالىد.

ولم يقتصر الأمر على الخدمة العسكرية: فمن المعروف أن إبراهيم باشا نجح فى جعل الجندى "وحدة" متحركة قادرة على القتال والانتصار، ولكنه فشل فى إقناع والده بأن يترقى الجندى المصرى إلى أعلى رتب الجيش على حساب العنصر التركى. وأراد سعيد تمصير الجيش تماما: فألغى القواعد القديمة، وسمح بترقية الجنود المصريين - أبناء الشعب - من تحت السلاح إلى رتب الضباط، فتكون بذلك عنصر من أبناء البلاد قادر على منافسة العنصر التركى فى قيادات الجيش العليا.

ويعطينا عرابى باشا - قائد ثورة سنة ١٨٨١م المقبلة - معلومات غريبة عن هذا الموضوع فى "ذكرياته": ففى فصل عنوانه "أجمل أيام حياتى"، يحكى عن سنواته الأولى فى الخدمة العسكرية - بين سنتى ١٨٥٤ و ١٨٦٠م - عندما كان

مجرد جندي بسيط حتى ترقى وأصبح 'بكباشى' (٨) فيقول: 'كنت موضع عطف المرحوم محمد سعيد... وتعبيرا عن إعجابه بى أهدانى - فى أثناء رحلته إلى شبه الجزيرة العربية' (٩) كتابا باللغة العربية مطبوعا فى بيروت عنوانه 'تاريخ نابوليون بوناپرت' (٣). وبهذه المناسبة، حدثنى بمرارة عن السيوالة التى استطاع بها الفرنسيون غزو مصر، وعن ضرورة حماية الوطن من الاحتلال الأجنبى. إن قراءة هذا الكتاب جعلتني أشعر بضرورة حقيقية لوجود حكومة دستورية فى مصر. ومنذ ذلك الحين، بدأت أهتم بتاريخ الشعوب الغربية.

ثم زاد هذا الشعور أكثر عندما سمعت خطبة ألقاها سعيد باشا بعد وليمة أقامها - فى ثكنات "قصر النيل" - للعلماء وأعضاء الأسرة المالكة وضباط الجيش وأعيان المملكة قال فيها: "يا أصدقائى، لقد فكّرت فى أحوال هذا الشعب المصرى الذى تعرّض للقهر والذل والعبودية - طوال تاريخه - على يد كل شعوب الأرض: الرعاة (٩) والآشوريين والفرس والليبيين والسودانيين والإغريق والرومان. ولم تنته آلامه عند هذا الحد، فبعد ظهور الإسلام، احتل مصر: الأمويون والعباسيون والفاطميون والأكراد والشركس والأتراك وفرنسيو بوناپرت.

"ولهذا السبب، وبصفتى مصريا، فإننى أعتقد أنه من واجبى العمل على تربية هذا الشعب وأن أجعله قادرا على منافسة الأجانب، لقد قررت تنفيذ هذه الفكرة".

(٨) 'بكباشى' رتبة عسكرية تركية تعادل رتبة "مقدم" فى اللغة العربية و 'نيفانتت - كولونيل' فى الفرنسية [المترجم].

(٩) "الرعاة": هم "الهكسوس" أطلق المصريون القدماء عليهم اسم: "حقاو خاسوت" (أى "حكام البلاد الأجنبية") وهم أول من احتل شمال مصر ووسطها فى تاريخها الطويل بين سنتى ١٧٨٥ و ١٥٨٠ ق.م، طردهم أحمرس نهائيا من مصر فى سنة ١٥٨٠ ق.م [المترجم].

ثم يُعلق عرابي بقوله: "بعد هذه الخطبة، خرج الأمراء والأعيان وهم مندهشون وغاضبون. لكن المصريين - على العكس - خرجوا مشبعين بالفرحة والأمل. أما عنى شخصياً، فأعتقد أن هذه الخطبة كانت أول لبنة في صرح "مبدأ مصر للمصريين" وأن محمد سعيد يمكن اعتباره - بحق - باعث النهضة القومية".

لقد ألقى سعيد هذه الخطبة يوم ١٩ نوفمبر ١٨٥٩م - في أثناء الحرب الفرنسية/ النمساوية - وكان قد جهَّز جيشاً قوامه ٣٥ ألف جندي، فأراد الاستفادة من الحرب الناشبة في أوروبا لإعلان استقلاله، وكان لدى كل خلفاء محمد على هذه الرغبة ولكن لم يكن لدى أى منهم - باستثناء إبراهيم باشا - الشجاعة الكافية لكي يجرؤ على رفض تبعية مصر للباب العالي في مواجهة أوروبا.

ومنذ أن اعتلى سعيد ولاية مصر، اهتم بالشعور الوطني للجيش بل وشجَّع الأبناء على نظم أناشيد وطنية له، وهذا شيء غريب للغاية. ولأول مرة في تاريخ مصر الحديثة، بدأت كلمتا: "الوطن" و"الأمة" تدخلان قاموس الأدب المتداول.

ولسوء الحظ، فإن شخصية سعيد لم تكن متوازنة: ففيها تتجاوز العظمة مع الابتذال، ولكن هذا الحاكم النابه - الذى كان ذكاؤه يقوده إلى أعظم الأفكار - كان أيضاً طفلاً كبيراً منقلب المزاج ومهووس ومُصاب بالملل: فكان يحب كثيراً السفر بالقطارات البخارية، ويحب أن يلعب دور الجندي، ولذلك، كان دائم السفر من مدينة لأخرى ومعه رؤساء الإدارات المدنية وجيشه - الذى عامله ببذخ - وأدى ذلك كله إلى شيوع الفوضى الاقتصادية والإدارية في طول البلاد وعرضها.

وفي مجالى الزراعة والتجارة، كان لإنجاز سعيد تأثيراً عميقاً في تحول البلاد: فإليه يرجع الفخر والفضل في ظهور الملكية [الزراعية] في مصر. لقد كان محمد على هو الذى خلق الملكيات [الزراعية] الكبيرة: ففي أواخر سنوات حكمه، وزَّع مساحات واسعة من الأراضي [الزراعية] على كبار رجال دولته. وكان يرى

أن هؤلاء الكبار لديهم الخبرة ورأس المال اللازمان لتطوير الزراعات وجنى أرباح طائلة منها. وكانت فكرته هذه تقف في منتصف الطريق بين "نظام الاحتكار" - الذي تخلى عنه بعد عقد معاهدة السلام في سنة ١٨٤٠ - وبين "نظام الملكيات [الزراعية] الصغيرة" الذي يجازف بوضع الأرض تحت رحمة الفلاح، ويجعل الفلاح تحت سطوة المرابي والتاجر الأجنبيين.

أما عباس، فقد ألغى الملكيات [الزراعية] الكبيرة ووزع مساحات صغيرة من الأراضي على الفلاحين ومنعهم من الإتجار بحرية مع التجار الأجانب.

وكان سعيد يدرك جيدا أهمية الدور الذي تلعبه الملكية [الزراعية] في حياة الشعب: فقام بتوزيع الأرض - في كل قرية - على من يزرعونها، وسمح للفلاحين بحق نقل الملكية والتملك. وفي الوقت نفسه، أسقط الضرائب المتأخرة والتي كانت تُقدَّر بمبالغ طائلة، وأصدر قرارا بتحصيل الضرائب نقدا وليس عينا، وأصلح الوعاء الضريبي ليتخلص من تعسف جباة الضرائب، وألغى كل الإجراءات الجائرة وكل الجمارك والمكوس الداخلية، وأزال جميع العوائق التي قد تعرقل تطور المعاملات التجارية.

وسرعان ما نشطت التجارة في الإسكندرية، وتكوّنت الثروات [المالية] الكبيرة بسرعة: لقد كان عصر سعيد - بحق - هو "عصر الفلاح".

ولم يكن السودان بعيدا عن حركة الإصلاح التي تعتبر بمثابة ثورة اقتصادية واجتماعية: ففي شهر يناير سنة ١٨٥٧م، قام سعيد برحلة إلى ربوع السودان وأصدر - هناك - القرارات المشهورة لتنظيم الإدارة فيه، فأقال الحكام الأتراك، واتخذ إجراءات تهدف إلى تفادي السودانيين الظلم لكي يستطيعوا أن يصلوا إلى قمة الرخاء بإبعاد انظم وسوء استخدام السلطة عنهم، وألغى الرسوم العائنية المفروضة على السواقي والأراضي، كما ألغى رسوم السخرة وفوائد الديون المتأخرة وغيرها.

وفي مرسوم أصدره لحكام السودان الجدد، ذكر ما يلي: "ومما يدعم رخاء بلد ما هو بناء المنازل في المدن. ولكن يجب عليكم الانتباه إلى عدم البناء في عرض الشارع أو وجود بروز أو ارتداد كما يحدث حالياً، بل يجب أن تكون المنشآت على خط مستقيم... وعليكم بتشجيع السكان ليزرعوا الأشجار في الشوارع وعلى طول مجرى النيل".

وكان فردينان دى ليسيبس موجوداً في حاشية سعيد في أثناء تلك الزيارة فكتب ما يلي: "إن اللهجة السائدة في هذه التعليمات تذكرنا بالأوامر القديمة - التي كان يصدرها ملوكنا - والتقاليد الأبوية (البطيركية) الموجودة في التوراة".

لقد كانت هذه الإصلاحات التحررية مفيدة جداً لبلد مثل السودان - لأنه كان لا يزال بعيداً عن أطماع أوروبا - ولكنها لم تكن مفيدة بالقدر نفسه لمصر.

ثالثاً: أوروبا و "الناياب" (١٠):

تسبب اعتلاء سعيد لعرش مصر في تدفق الأوروبيين عليها. وحدثت موجة هجرة - كانت في منتهى الخطورة على البلاد - نتيجة لاستفادة التجار والمغامرين من فتح أبواب الحرية في الداخل. لقد تولى سعيد الحكم - بعد وفاة عباس - يوم ١٤ يوليو سنة ١٨٥٤م ودخل القاهرة يوم ٢٠ من الشهر نفسه. وفي يوم ١٢ أغسطس، أبحر إلى الأستانة وعاد منها يوم ١٥ سبتمبر ١٨٥٤م بعدما وزع الإكراميات المعتادة^(٤).

(١٠) "ناباب" (Nabab) كلمة هندية من أصل عربي ("نواب") وهو حاكم إقليمي من حكام الإمبراطورية المغولية في الهند. وتستخدم - مجازاً - بمعنى "نرى عظيم" أو "أمير" أو "شخص فاحش الثراء" وألف الفونس دوديه (Alphonse Daudet) رواية عنوانها (Nabab) [المترجم].

ولأنه كان ثاقب الفكر، فقد كان عليه - بصفته والى مصر الجديد - أن يواجه فوراً كل مظاهر مشكلة الهجرة الأوروبية الخطيرة وعلاقتها بعملية "أوربة" مصر، تلك المشكلة التي طرحها وفاة سلفه.

إن كرم سعيد المشهور وثروة مصر الخرافية جعلاً من البلد مقصداً لكل المغامرين. وبتاريخ ٢ أكتوبر ١٨٥٤م، كتب قنصل فرنسا ما يلي: "إن المديرين والباحثين عن الذهب يتحركون باستمرار حول الولاى الجديد. وفور انتشار أول إشاعة بوفاة عباس باشا، هجم الكثيرون منهم بكثافة - من كل دول أوروبا - على مصر (كما لو كانت كاليفورنيا الجديدة)، وقدموا لسموه أكثر المشروعات غرابة وأكثر الخطط عبثية. وفى رأى، أنه قد أخطأ عندما أضع وقته الثمين فى دراستها. وأخشى أن يكون سعيد باشا مختلفاً عن أخيه فى هذا المجال: فروحه للمغامرة مستعدة دائماً لسماع وقبول كلمات الإغراء الزنانة التى يرددونها على مسامعه فى كل لحظة"^(٥).

لقد كان المسيو ساباتييه على صواب: فالمغامرون أرادوا استغلال كرم الولاى فسعوا لكسب صداقته، وأقنعوه بأن إنشاء بلاط ضخم وإدخال رؤوس الأموال والمشاريع الأوروبية يجب أن يختص بها الحكم الحديث فى الشرق.

وغامر سعيد بالدخول فى مشروعات جديدة بلا رؤية وبدون دراسة وبدون تنظيم إدارته المالية: فخرانة الدولة كانت خاوية وكانت المتأخرات تزداد يوماً بعد يوم.

وبالطبع، فقد كان من الصعب تنفيذ إصلاحات فى مصر بدون وجود الأوروبيين أو حتى مع وجودهم على حد سواء: فبدون الاستعانة بالوجود الأوروبى، لم تكن مصر الفتية تمتلك بعد أدواتها القومية من الرجال الأكفاء العارفين بكل فروع النشاط الإنسانى للحضارة الأوروبية. ومع الاستعانة بالأوروبيين، كان قنصل دولهم ينتحلون - بدون وجه حق - الامتيازات التى كان

يتمتع بها القناصل الرومان في الزمن القديم، ويساندون مواطنيهم ضد الدولة المصرية بالحق أو بالباطل.

وفي عهد محمد علي، كانت هذه المسألة أقل تعقيدا وصعوبة لأن الوالي كان ذا شخصية حازمة وقويا؛ وأيضا، كان عدد الأجانب - في مصر - محدودا للغاية؛ كما أن السفن البخارية والسكك الحديدية لم تكن قد خلقت - بعد - هذه الثورة في وسائل المواصلات التي شجعت فيما بعد التجار والباحثين عن الذهب.

وإذا كان يحق لنا أن نلوم سعيدا لضعفه وكرمه المبالغ فيهما - اللذين يصلان لدرجة الغباء والتخريب - تجاه الأجانب، فيجب علينا أيضا ألا ننسى أن الأجانب كانوا يحظون بتشجيع وحماية قناصل بلادهم الذين كانوا يشلون حركة السلطات المحلية لدرجة أنهم قد أصبحوا لعنة قاتلة أصيبت بها الحكومة المصرية.

وفي عهد سعيد، اشتهر قنصلان شهرة خاصة في مجال النصب، هما المستر دي ليون (de Léon) - قنصل الولايات المتحدة الأمريكية - والمسيو زيزينيا (Zizinia) قنصل بلجيكا - لأن سوء استخدامهما لسلطاتهما، بشكل مُخجل، قد تجاوز كل الحدود. لقد كان هذان القنصلان يدعمان قضايا المطالبة بالتعويضات التي يرفعها مواطنوا دولتيهما - ومن يتمتعون بحمايتهما - ضد الدولة المصرية ويقّسمان المكاسب معهم.

وبما أن مصر لم يكن بها سوى مواطن أمريكي واحد، فإن المستر دي ليون لم يتردد قط في إضفاء حماية دولته على لاجئين إيطاليين وبولنديين ورعايا مسيحيين تابعين للدولة العثمانية (مصريين وغيرهم)، مع أن الرعايا العثمانيين لا يجب أن يتمتعوا بأية حماية أجنبية حسبما جاء في الاتفاقيات^(٦).

أما المسيو زيزينيا، فقد كان تاجرا وديبلوماسيا، ومواطننا يونانيا يتمتع بالحماية الفرنسية وقنصلا عموميا لبلجيكا، في وقت واحد. إن رجل الأعمال هذا، الذي يسكن الإسكندرية، قد حظى بحماية فائقة أسبغها عليه قنصلان في وقت

واحد: فنصل فرنسا وفرنسا بلجيكا، أى أنه حظى بحماية نفسه بنفسه، فأعطاه هذا الوضع المميز قوة زائدة جعلت من واجبه أن يرفع قضية مطالبة بتعويض ضد الحكومة المصرية.

وكانت هذه القضية مبنية على طلب تعويض من نوع جديد: فلقد ادعى المسيو زيزينيا أن محمد على قد أعطاه "وعدا شغويا" بمنحه "امتياز خدمة تجارة الترانزيت" فى مصر. وبما أن هذا الوعد لم يتحقق، فقد كان على الحكومة المصرية أن تدفع له تعويضا عن خسارته، أى مبلغ زهيد قدره ٣ ملايين جنيه!!!

وفى سنة ١٨٥٩م، طلب المسيو زيزينيا من الحكومة الفرنسية تدعيم مطالبته هذه، ودرس "قسم القضايا" - التابع للحكومة الفرنسية - هذه القضية ورفض مساندة رفع دعوى تعتمد - فقط - على مجرد وعد شفهي^(٧). ولكن زميله المسيو ساباتييه - فنصل فرنسا - كان يؤيده بحماس شديد: فمارس ضغطا شديدا على سعيد - الذى استقطع مضايقاته ومطالبته المستمرة - فاقترح عليه تسوية هذه القضية على أن تدفع الحكومة المصرية لزيزينيا مبلغ ٢٠ ألف جنيه على هيئة سندات على الخزانة المصرية.

ورفض المسيو زيزينيا هذا الحل لأنه كان يريد مغنما أكبر من ذلك المبلغ المقترح: فنجح - بمعاونة ساباتييه المستمرة له - فى أن يجعل سعيد يمنحه "امتياز جباية رسوم العبور" التى ستدفعها المراكب التى ستمر من هويس المحمودية الجديد والذى سيربط ترعة المحمودية بميناء الإسكندرية. وتم تقدير أن هذا الامتياز سيجلب مبلغ ٨ آلاف جنيه (أو ٢٠٠ ألف فرنك) سنويا. ومع ذلك، لم يتوقف زيزينيا عن رفع قضايا تعويض جديدة ضد الحكومة المصرية، ولم يتوقف ساباتييه عن مساندته واستغلال طيبة وكرم والى مصر.

ورأى المصريون أن هذه الحقوق تقع فى يد هذا الأجنبي فوجئوا بتحذيرات عديدة للحكومة. وحينئذ، قرر الوالى استعادة ملكيته للأهوسة: فدفع للمسيو زيزينيا

- فى شهر سبتمبر سنة ١٨٦٠م - تعويضا قدره ١٣٠ ألف جنيه، أى ما يساوى ٣ ملايين فرنك فرنسى^(٨).

إن قنصل فرنسا يتحمل مسؤولية خطيرة للغاية فى هذه العملية: فهو الذى دَعَم قضية تعويض - لم يسبق لها مثيل - مبنية على مجرد وعد شفهي مشكوك فى صحته، ألغاه حاكم توفى منذ ما يزيد عن العشر سنوات. هذه القضية لم تكن الوحيدة التى شارك فيها قنصل فرنسا فى مصر - المسيو ساباتييه - ولم يكن زيزينيا هو المستفيد الوحيد من صداقة هذا القنصل الذى شجّع المغامرين - على نطاق واسع - لتكوين ثرواتهم الهائلة التى تفوح منها رائحة الفساد.

ولكن ملك هذه الطغمة من الـ "Rasta"^(١١) كان - بلا منازع - هو "برافاي" (Bravay) الذى كان بطل لرواية عنوانها "Nabab"^(١٢) لقد كان برافاي من إقليم پروفانس وهو أحد الدهماء الذين يعيشون بلا أية أخلاق. وبفضل أحاديثه التى تختلط فيها الطرائف بالمجون، استطاع أن ينال إعجاب سعيد وأصبح من ندمائه. "لقد حطَّ برافاي - فى ميناء الإسكندرية - وهو مفلس وبماض مشبوه، ولكنه استطاع أن يصبح نديما لسعيد باشا ومديرا لأعماله. وهكذا كوّن ثروة تزيد عن ٣٠ مليون فرنك مما سمح له بأن يصبح نائبا فى برلمان الإمبراطورية الثانية"^(١٣) لقد كان هذا الشخص الأسمى عبقريا فى الدسائس^(١٤).

(١١) "Rasta": اختصار لكلمة "rasta cuero" الإسبانية التى تعنى "وُصُولي" أو "انتهازي". وتستخدم لوصف شخص غنى ومشبوه يعيش ببذخ - فى بلد غريب - ولا يُعرف له مورد رزق محدد [المترجم].

(١٢) راجع ملحوظة المترجم رقم [١٠] [المترجم].

(١٣) "الإمبراطورية الثانية" (Le Second Empire) اسم يطلق على نظام الحكم فى فرنسا من ٢ ديسمبر سنة ١٨٥٢م حتى ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠. اتسمت هذه الفترة بازدهار اقتصادى فى جميع المجالات خصوصا فى مجالى التجارة والبنوك [المترجم].

ومع كل ما ذكرناه سلفا، فإن سعيد لم يكن غافلاً دائما عن عمليات الخداع التي يمارسها صديقه ضده - بمعاونة المسيو ساباتييه - والتي مكنته من أن ينتزع منه امتيازات كثيرة وتعويزات ضخمة: لقد منح سعيد صديقة امتياز استغلال منجم للكبريت في منطقة البحر الأحمر. لكن برفاي وشركاؤه لم يمارسوا أى نشاط. وبعد فترة، أدرك الوالى الأهمية الفائقة لهذا المنجم، فاشتراه من صاحب الامتياز بحوالى مليون فرنك.

وبعد المسيو ساباتييه، شغل المسيو دى بوفال (de Beauval) منصب قنصل فرنسا فى مصر، وذكر أن برفاي لم يغفر له (أى لى بوفال) "أنه وقف فى وجه ثروته وعارض خراب مصر عندما منعه من السيطرة على الوالى بواسطة القنصلية، ومنعه من السيطرة على القنصلية بواسطة الوالى" (١٠).

ولسوء الحظ، فإن القناصل الشرفاء كان ينتهى بهم الأمر - غالبا - إلى مسايرة التيار العام السائد فى مصر والرضوخ لبعض التأثيرات التى تأتيهم من رؤسائهم الذين كانوا يدعمون ممارسات هؤلاء المغامرين: فغالبا ما كانت الحكومات تؤيد هؤلاء المغامرين - ومصالحهم المخزية - سرا وبدون علم القناصل، وكان القناصل يفعلون الشيء نفسه بدون علم حكوماتهم.

لقد ترك سعيد الجميع يستغلونه. وسنذكر فيما يلى عملية نصب نمطية توضح تماما نوعية العدالة التى مارسها القناصل فى هذا العيد المتسيب: فبعد روسيى وزيزينيا وبرفاى، يأتى فى مقدمة المغامرين الكونت دى كاستيلانى (de Castellani). وكان هذا الكونت قد قام برحلة موليا العديد من رجال الصناعة الإيطاليين والفرنسيين لى ينقل لصالحهم شرائق دود القز من الصين إلى أوروبا ووضع الكونت هذه الشرائق فى ٣٨ صندوقا واتبع طريقتين لحفظها. وفى أثناء العودة، لاحظ أن الشرائق - المحفوظة بإحدى الطريقتين فى ٢٨ صندوقا - قد أصابها التلف؛ فقرر أن يترك باقى الصناديق - وعددها عشرة - تنقل سرا ومباشرة

عبر الأراضي المصرية من السويس حتى الإسكندرية، ثم إلى إيطاليا حسب العادة، واحتفظ بحوزته بالثمانية وعشرين صندوقاً التالفة.

ووصل الكونت إلى السويس يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٨٥٩م وأعلن أنه يريد فتح الصناديق لتبويتها قبل أن يتحرك للقاهرة ثم الإسكندرية. وهذا الطريق غير المباشر لم يكن هو الطريق المعتاد لإرسال البضائع من السويس إلى الإسكندرية ولكنه كان يخدم أغراضه. وفعلاً، عندما وصل إلى القاهرة، اتفق فوراً مع بعض المحامين لرفع دعوى ضد الحكومة المصرية للمطالبة بتعويض قدره مليون فرنك مدعياً مسئوليتها عن إتلاف بضاعته بسبب تعطل قطار السويس عدة ساعات مما عرض البضاعة لحرارة الشمس فتألفت.

وفى يوم ٥ نوفمبر، وجه قنصل النمسا رسالة إلى الحكومة المصرية تساند دعوى التعويض التي رفعها مواطنه بحجة أنه مطالب بسداد هذا المبلغ لموكله خلال شهرين. وفي الوقت نفسه، تدخل الأرشيدوق ماكسميليان لموازرة الكونت وطلب من سعيد "بتصلب عجيب"^(١١) دفع هذا التعويض.

ولكن الحكومة المصرية وجدّت - بالصدفة البحتة - وثيقة تدحض مزاعم الكونت ومن يدعمون موقفه: فعند وصوله إلى القاهرة، كان قد أعلن أن جميع الشرائق محفوظة في الثمانية وعشرين صندوقاً التي رفع الدعوى بشأنها. وعندما سُئل عن محتوى العشرة صناديق الأخرى، أقسم بشرفه أنها كانت تحتوى على عينات من الشرائق مجهزة بشكل خاص للاستخدام في مختبر الدراسات الخاص به بل وأعلن استعداداه لتأكيد ذلك بحلف اليمين.

ولحسن حظ الحكومة المصرية، فإنه قد نمت لعلها أن جريدة La Nazione - التي تصدر في فلورنسا - قد عرضت، بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٥٩م، منشوراً دورياً يعلن فيه الكونت لموكله عن وصول عشرة صناديق في أحسن حال.

وأجرى واحد من أشرف التجار (المستّر ثوربورن Thurburn القنصل الإنجليزي السابق) تحريات أثبتت كذب الكونت. وظهرت نتيجة هذه التحريات في تقرير قوى الحجة للغاية بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٨٦١م، لكن المنشور والتقرير لم يستطيعا إثناء قنصل النمسا - شراينر (Schreiner) - ولا الأرشيدوق عن سلوكهما المتصف بانعدام الذمّة، وهما اللذان جروا على اتهام الحكومة المصرية بالامتناع عن الحكم في الدعوى المرفوعة ضدهما.

ولكن ضعف سعيد كان بلا حدود: فبدلاً من رفض دعوى الكونت كاستيللاني بلا قيد ولا شرط - بناءً على تقرير ثورنبرن - فإنه اكتفى بإرسال هذا التقرير إلى الأرشيدوق معلناً أنه يقبل - مقدماً - بحكمه: فحكم عليه الأرشيدوق بأن يُعوّض الكونت بمبلغ ٢٦ ألف جنيه (حوالي ٦٠٠ ألف فرنك حسب سعر تحويل العملة في ذلك التاريخ)!!!

وبتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٨٦١م، كتب سعيد - من الإسكندرية - رسالة للأرشيدوق جاء فيها: "وفي مثل هذه الظروف، يا سيدي، فإن هذا الحكم بالتعويض الصادر من سموكم سيضعف من إعجابي بكم، ويجعل من مصر يتجرأون على الخ الخ...و لتجنب هذه المشكلة، فإنني أقترح، يا سيدي، ما يلي: بدلاً من دفع ٢٦ ألف جنيه للكونت كاستيللاني بصفة تعويض، فإنني مستعد لأن أدفع له مبلغاً يقبله الرأي العام المصري، ولنتفق على أنه بمثابة تشجيع لمشاريع تربية دودة القز وإنتاج الحرير"^(١٢).

ويبدو أن سعيد قد استلهم هذا الحل التوفيقى من قنصل فرنسا - المسيو دي بوفال - الذي درس هذه المسألة وحكم برفض طلب التعويض. ومع ذلك، فإن هذا القنصل نفسه قد نصح الوالي بأن "يُبدى" للكونت مبلغ ١٥٠ ألف فرنك لتشجيعه على القيام برحلة علمية جديدة إلى الصين. ولكن سعيد امتنع من هذا الاقتراح، وأعلن أمام العديد من أفراد أسرته "كما ترون، فإنهم جميعاً من الطينة

نفسياً: لقد اتفق ساباتييه وبيكلار (Béclard) وبوفال جميعاً على تدمير الحكومة المصرية^(١٣).

وكان يجب على سعيد ألا يلومَنُ إلا نفسه: فالقوة التي يستمدّها من الحق كانت تجعله مستغنياً تماماً عن اللجوء إلى قنصل فرنسا أو لأرشيدوق النمسا (الذي لا يجب أن يكون خصماً وحكماً في الوقت نفسه) أو لتركيا.

وأمام الرفض العنيد الذي أبداه الأرشيدوق، تصوّر سعيد أنه بمقدوره اللجوء إلى تركيا كمالاً أخيراً له: فأرسل ملف القضية بأكمله إلى الأستانة، ولكن الباب العالي استغلها ونصب كميناً لسعيد. "كلفه ٧٠ ألف فرنك ووقع فيه سعيد بشكل مُخزٍ"^(١٤).

وكان يحلو لسعيد أن يُعلّق على هذه المواقف بطريقة لازعة وساخرة، وتواتر عنه تعبير ينتقم فيه من وباء دعاوى التعويضات التي أنهكت خزانة الدولة: فذات يوم كان يستقبل في قصر رأس التين أحد القناصل العموميين، وكان الجو حاراً وكل النوافذ مفتوحة لكي يدخل منها نسيم البحر العليل؛ وحسب قواعد البروتوكول، خلع القنصل قبعته ووضعها على ركبته في حضرة الوالي. وبعد لحظات، سعل القنصل مرتين؛ وفي الثالثة، صاح به سعيد قائلاً: "غط رأسك، يا عزيزي القنصل، غطها لأنك إذا أصبت بزكام فستطالبنى حكومتك بتعويض".

رابعاً: مشروع إنجلترا النبيل:

منذ سنة ١٨٦٠م، حاول ممثل بريطانيا العظمى علاج هذا الوضع المحزن: فسعى سعياً حثيثاً - يُشكر عليه - لدى الحكومة المصرية والقناصل العموميين لإقناعهم بضرورة إنشاء محكمة دولية تختص بالنظر في دعاوى المطالبة بالتعويضات وفصلها عن العمل الدبلوماسي. وفي ذلك الوقت، كانت توجد "محكمة مختلطة" واحدة - في الإسكندرية - مختصة بالنظر في المنازعات التجارية.

وبتاريخ ١٢ أغسطس ١٨٦١م، كتب القنصل الإنجليزي ما يلي: "تحدثت عن النظام المشين الذي يتبناه زملائي ألا وهو مساندة لم دعاوى - مرفوعة ضد الحكومة المصرية - لا تصمد للحظة واحدة أمام أى تحقيق تجريه أية محكمة نظامية. وهذه الدعاوى كانت معينا لا ينضب لإثراء أشخاص لا يستحقون أن يحملوا لقب "تاجر"، وأخشى أن تكون هذه الدعاوى تجلب الفائدة - دائما - لمن يساندونها. والدليل على صحة ما أقول هو الثروات الهائلة التي جمعها هؤلاء القناصل.

"ومع وجود رئيس دولة مثل هذا الوالى، فإن القنصل يكفيه الإصرار على دعاوى المطالبة بالتعويض - التي يرفعها رعاياه - لضمان الفوز على المدى الطويل... إن المبالغ التي دُفعت مقدما لتسوية الدعاوى التي رفعها روسيتى وبرافاي وچيبارا (Gibarra) - وأخيرا كاستيلانى - تعادل وحدها ربع ديون سعيد" (١٥).

وفى شهر يونيو سنة ١٨٦٠م اتفق شريف باشا - وزير الخارجية المصرى - مع ممثلى الدول الخمس الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٤٠م على إنشاء "محكمة مختلطة دولية" تكلف بالتحقيق فى دعاوى المطالبة التي تتجاوز قيمتها ٢٥٠ ألف فرنك. وذكر المسيو بيكلار أن هذه "المحكمة" يجب أن يُنشئها القناصل بأنفسهم "لقمع التجاوزات المخزية".

وأكمل قنصل فرنسا رأيه موضحا: "ومع ذلك، فإن المستر دى ليون - القنصل العمومى للولايات المتحدة الأمريكية - أعلن أنه قرّر عدم الاعتداد بوجودها بناتا، ويبدو أن مشروع هذه المحكمة يتعارض مع مصالحه الخاصة" (١٦).

وبالفعل، فقد فشل هذا المشروع بسبب معارضة قنصل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القناصل العموميين الآخرين. وعندئذ، شجّع القنصل الإنجليزي سعيدا على الاستفادة من قضية كاستيلانى، وفشل مساعيه فى سنة ١٨٦٠م

(الرامية لإنشاء محكمة مختلطة)، لكي يتخلص من المحاكم القنصلية ويتمسك بإصرار بحقه في أن تفصل المحاكم المصرية في هذا النوع من القضايا، وذلك بحضور القنصل - أو من ينوب عنه - الذي يستطيع الاستئناف أمام محاكم الأستانة^(١٧).

وبتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٨٦١م، وجّه القنصل الإنجليزي مذكرة للحكومة المصرية يحض فيها الوالي على: رفع شأن القضاء في مصر، وتجنب حكومته تبعات نظام فاسد غريب عن البلاد، وذلك بتكليف المحاكم المصرية بالتحقيق في الخلافات التي تنشأ بين المصريين والأجانب حسبما نصت عليه معاهدات نظام الامتيازات الأجنبية".

ولم يكتف القنصل الإنجليزي بذلك، بل إنه أشرك زميله الفرنسي - الذي وافقه تماما - في مشروع تنظيم المحاكم المصرية". وكتب القنصل الإنجليزي لوزير خارجيته معبرا عن دهشته قائلاً: "وبإمكانكم - يا سيادة الوزير - تخيل مدى دهشتي عندما جاءني المسيو دي بوفال في مساء اليوم نفسه (٨ أغسطس) لكي يخبرني بأنه استشار مواطنيه الذين أعلنوا أنهم لن يمثلوا أمام محكمة مصرية لأن أول مبادئ الحكومة - لدى المسلمين - هو سحق المسيحيين...

"ولكني لفت نظره إلى أننا نرغب في إنهاء هذه التجاوزات - التي لا تختمل - والتي تسببت في وجود المشاكل المالية الحالية التي يُعاني منها الوالي. كما لفت نظره أن جميع الخطط السابقة قد فشلت... وفي الوقت الحالي، فإنني أطلب تنفيذ الاتفاقيات. فإذا استطعت تنفيذ هذا المشروع - الذي أعتقد بضمير مستريح أنه مشروع عادل - فإنني لن أهتم أبداً بالاعتراضات التي ستصلني - تحديداً - من أناس يعيشون ويكونون ثروات من هذه التجاوزات التي تشكى منها^(١٨).

ومن المؤسف - حقا - أن سعيد لم تكن لديه الجراه اللازمة للاستفادة من هذا التأييد الذي قدمه له قناصل إنجلترا وروسيا وهولندا لتنفيذ مشروع لم يكن

يخطى - فى كل الأحوال - بتأييد كل قناصل الدول الأوروبية لأنه كان سئى الاستغلال الذى يمارسه القناصل وغالبية رعاياهم للحكومة المصرية. وكان لابد من تجاوز هذا العائق الدائم الذى تضعه الأطراف المعنية، وتطهير الإدارة الفاسدة بسبب هيمنة العنصر الأوروبى ودساتسه.

خامسا: نظرة عامة على الأوروبيين المقيمين فى مصر:

أحاط سعيد نفسه بحاشية برأفة سيطر عليها المغامرون و"الناياب" من أمثال: برفاى وپاستريه (Pastré) وپاولينو (Paulino) وسكاكينى، وأقام حفلات باذخة على الطريقة الأوروبية.

وبدلاً من هذا النوع من الحياة، كان عليه أن يتذكر البلاط المتكشف الذى عاش فيه محمد على محاطاً بأدباء مرموقين مثل: سامى باشا وصبحى بك وكياميل بك الذين كانوا مسئولين عن المراسلات مع الأستانة. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن محمد على عرف كيف ينتقى رجالاً - مصريين وأتراكا وأوروبيين - على درجة عالية من الكفاءة وعين إليهم بإدارة شئون البلاد. ومن المؤكد أن وجود مثل هؤلاء الرجال حول الوالى قد حدّ من التدخل الأجنبى وغيّر من طبيعته، خصوصاً وأن هذا التدخل لم يكن يستند إلى القانون ولا العدالة ولا على روح نظام الامتيازات الأجنبية.

ولذلك، فإن تعيين نوبار فى إدارة السكك الحديدية - التى كان يسيطر عليها العنصر الأوروبى - قد عدل مظهر التدخل الأوروبى تماماً. لقد كان نوبار يتصف بالكفاءة والحزم والمرونة؛ وهو ابن أخ بوغوص (وزير الخارجية فى عهد محمد على). وأيد نوبار بشدة إدخال العنصر الأوروبى إلى مصر لأنه كان يؤمن بضرورته وبفائدته للبلاد، ولكنه كان يريد استخدامه بشكل نافع كما فعل محمد على العظيم.

لقد كان محمد على هو أول من استقدم المدرسين والعلماء والمهندسين والأطباء والتجار من أوروبا إلى مصر، واحترمهم ووفر لهم الحماية. وسمح بأن يكون لهم نفوذ على السكان المحليين، بدون أن يتأثر هو نفسه بهذا النفوذ. تأثرا أعمى أو يتنازل أبدا عن سلطته لصالحهم: لقد احتفظ محمد على بالأوروبيين دائما تحت إدارته العبقريّة وتحت سيطرة يده القوية.

وفي ١٨٥٧م، تولى نوبار إدارة "الترانزيت" والسكك الحديدية في مصر خلفا للمستتر جرين الذي أصبح يُدير أعمال القنصل العمومي لإنجلترا. وكانت الفوضى التامة تضرب أطنابيا في هذين المرفقين لدرجة أن بند الإيرادات كان مجهولا فيهما ولم يكن مذكورا في أى سجل من سجلاتهما. وكان سعيد يُعلّق على هذا الوضع بقوله: "في مرفق السكك الحديدية، كان الجميع يُصدرون أوامرهم وكان لكل شخص سلطات ماعداى أنا".

وكان سعيد على حق: فالمزاج الشخصي كان هو القاعدة المعمول بها في هذين المرفقين وكانت مُطالبه القناصل بدفع ثمن التذكرة تُعتبر بمثابة إهانة لهم. وهذا الحق المكتسب في الانتقال المجاني بالقطارات امتد ليشمل كل أفراد عائلات القناصل وخدميم وكل من له صلة بهم من قريب أو بعيد.

وأغلب العاملين في هذين المرفقين كانوا من الأوروبيين الذين لا يستطيع أحد أن يفصلهم من وظائفهم أو يُوقّع عليهم أية مخالفة أو يُوجّه إليهم أى انتقاد إلا بعد إعلام قنصل البلد - التابع له هذا الموظف - خوفا من حدوث أزمة دبلوماسية.

لقد كان نوبار هو الوحيد القادر على تنظيم هذا الخليط من عدم الالتزام والتجاوزات. وظهر حزمه سريعا منذ الأيام الأولى لتولية مهام منصبه: فقد أُضرب قسم الميكانيكا - وأغلبه أوروبيين - احتجاجا على قيام ميكانيكى مصرى بصيانة جرار أحد قطارات الركاب وتأهب القناصل للتدخل. وبدون أى انفعال،

اتخذ نوبار إجراءات سريعة وفعالة: فقد صل كل المضربين الأجانب، وجمع بعض الميكانيكية المصريين - الذين كان يتق بيم - وجعلهم مسئولين عن قطارات الركاب على الرغم من كل الاعتراضات التي أبداهم الأوروبيون.

وبفضل يقظته الدائمة ونشاطه الذى لا يكل، أدار نوبار هذا المرفق بكفاءة وأمان. وعلى عكس ما كان يشيعه الأجانب، أثبت نوبار أن المصرى كفاء لأداء أى عمل يكلف به، وأنه يمكن الاستغناء عن العنصر الأوروبى (مع الاعتراف بفائدته). وبالتالي، لا يجب الخضوع دائما لمطالبه المبالغ فيها والمتزايدة ولا لشروطه المجحفة.

إن هذا التصرف الحازم قد أعاد الصواب لرؤوس الجميع، وكف القناصل العموميون عن تدخلهم - غير المبرر - فى مجال إدارة السكك الحديدية بل وقبلوا - بعد معارضة بسيطة - الحصول على بطاقات انتقال اسمية دائمة فى القطارات. وألغت هذه البطاقات الاسمية نظام المجانية القديم الذى كان القناصل يسيئون استخدامه والذى كان يستفيد منه عدد كبير من الأشخاص بدون وجه حق^(٤). وخلال سنة أشهر فقط، استطاع نوبار بك إعادة تنظيم مرفقى السكك الحديدية و"تجارة ترانزيت" الهند المارة بطريق الإسكندرية/ القاهرة/ السويس.

ولكن هؤلاء الرجال الأكفاء - مثل نوبار بك وأدهم باشا - كانوا نادرين فضلاً عن أن الوالى لم يسانداهم المساندة الكافية لكى يستطيعوا مقاومة القوة الطاغية والهجمة العارمة للعناصر الأوروبية على مصر.

إن السخاء العبثى الذى مارسه سعيد طوال عهده، والثروة الخيالية التى تتمتع بها مصر، جذبا إليهما جماعات من كل أرجاء أوروبا أرادت افتراس كل شيء: أموال الوالى وثروة مصر. وهكذا، فقد رجع الأروام [النيونانيون] - الذين سبق وأن طرداهم عباس - إلى مصر بأعداد كبيرة، وانتشروا فى القرى، واستغلوا

جيل وأمّية الفلاحين: فقد أقرضوهم الأموال بنسبة فوائد باهظة جلبت الخراب عليهم.

وبالإضافة إلى اليونانيين، جاء لاجئون من كل البلاد التي تموج بالثورات فكوّنوا تياراً ضاراً جداً في مصر، وكانوا يطاردون سعيد - دائماً - بمطالبتهم المبالغ فيها. وحتى في أثناء رحلة قام بها لباريس - سنة ١٨٦٢م - وجدهم في أعقابهم.

وبتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٦٢م، كتب قنصل فرنسا لوزير خارجيته ما يلي: "سافر قنصل هذه الدولة (إنجلترا) إلى باريس بخجج مختلفة ولكنه - بالتأكيد - كان يريد مراقبة كل شيء هناك. وفي باريس، سيجد جموعاً من أجناب الإسكندرية. وستكابدون سعادتك مشقة الدفاع عن هذا الوالى الذى يسعون إلى إفلاسه.

"ومع ذلك، فإن سعيد - قبل سفره - قام بتوزيع إكراميات أو تصفية حسابات - لا فرق بينهما - بلغت قيمتها سبعة ملايين [فرنك]، وسدّد ديونا ترجع لعيد محمد على باشا، كما سدّد كمبيالة قيمتها أكثر من مليون [فرنك] يقال إنيا مزوّرة.

"إن المقيمين الأوروبيين في مصر قد فقدوا التمييز بين العدل والظلم: "قمينا البصل" - وهو سوق كبير للقمح في الإسكندرية - أصبح في حالة سيئة جداً. وطالب التجار الحكومة بإصلاحه على أن يقوموا هم بالسداد. وتدخلت الحكومة فأصلحته على نفقتها ولكنها طلبت من أصحاب الحوانيت المظلة على الطريق إنشاء رصيف ورفض بعضهم ذلك رفضاً مطلقاً، فتوقفت الأشغال. ومن جهة أخرى، يطالب الأوروبيون بإنشاء "مجلس بلدى" ولكنهم لا يريدون دفع الضريبة، وهذا هو حالهم في كل المجالات"^(٢٠).

وكان محمد على قد سمح للأوروبيين بحق التملك في مصر - قبل صدور القانون العثماني في سنة ١٨٥٦م بزمّن طويل - ولكنهم كانوا خاضعين للضرائب

المصرية. أما في عيد سعيد، فقد رفض الأوروبيون دفع الضرائب كما رفضوا الامتثال للتشريعات المحلية.

ولذلك، فإن إلهامى باشا - ابن عباس - أبرم عقداً مع مؤسسة أوبنهايم وشركاه التجارية لكي تصبح وكيلته وتتوب عنه في إدارة أملاكه الواسعة. ومن بين مديري هذه المؤسسة، كان يوجد: أبنهايمز (پروسى) وشواباخ (نمساوى) وشابيرت (إنجليزى). وهذا التشكيل كان هدفه الأساسى حصول كل مدير على الحماية من قنصل دولته، وفي حالة حدوث نزاع ما، كان كل منيم سيطلب تدخل قنصله لدى السلطات المصرية والحصول على تعويض كبير منها.

وفعل حليم باشا - أخو الوالى - الشىء نفسه مع شركة "بريجز وشركاه" الإنجليزية: فأبرم معها عقداً لمدة عشر سنوات. وبعد فترة قصيرة من توقيع هذا العقد - فى يونيو سنة ١٨٦٠م - تقابل وزير الخارجية المصرى مع القنصل الإنجليزى، بناءً على أمر الوالى، وأبلغه أن مدير إحدى المديرىات وجّه رسالة إلى حليم باشا يطلب منه فيما تقديم مجموعة من الرجال - التابعين لأحد أملاكه - للمعاونة فى تطهير الترع قبل حلول موسم الفيضان طبقاً للأيام التى حدّدها القانون. ولكن المدير تلقى رسالة من شركة "بريجز وشركاه" - وليس من حليم باشا - تخبره فيها: بأنها هى التى تُدير هذه الأملاك، وأنها ترفض رفضاً باتاً تقديم العدد المطلوب من الرجال، مع تهديدها بترك إدارة هذه الأملاك، وأنها ستطالب الحكومة المصرية بدفع تعويض عن الخسائر التى ستلحق بها إذا أخذت المديرية هؤلاء العمال بالقوة.

وأعلن قنصل إنجلترا للوزير أنه لن يتدخل فى هذا الموضوع، وأن الرعايا البريطانيين - الذين يديرون ملكية الأراضى فى مصر - يجب عليهم الامتثال لجميع القوانين واللوائح السارية فى البلاد. كما قام أيضاً - بإبلاغ اللورد چون راسل بهذا الموقف فوجّه له رسالة - بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٨٦٠م - ذكر فيها: "ولست بحاجة لأن أوضح لسعادتكم أننا نأختر بارساء مبدأ سيجعل نسبة كبيرة

جدا من الأراضي الزراعية المصرية تقع بين أيدي الأجانب في وقت قصير للغاية. وهؤلاء الأجانب لا يعترفون بسُلطة الحكومة المصرية عليهم^(٢١).

وفي يونيو سنة ١٨٦٠م، أرسلت الحكومة الإنجليزية مذكرة لفتنصلها في القاهرة توافق فيها تماما على وجهة نظره وتؤكد أن "الأجانب الذين يُشرفون على الزراعة في مصر يخضعون للتشريع المحلي ولا يجب على القناصل التدخل في هذا الأمر". وعلى الرغم من هذا الموقف العادل والنبيل الذي يُوَضِّح تماما مبدأ "اللعب الشريف" (Fair play) الإنجليزي، قامت شركة "بريجز وشركاه" بإشراك تجار أجانب آخرين معها - من الجنسيات الأوروبية المختلفة - لكي تحصل الشركة على الحماية من عدة قناصل ولكي تخلق عدة مشاكل للحكومة المصرية.

وأراد سعيد إقناع أخيه بفسخ هذا العقد، فدفع عنه كل ديونه كما دفع للشركة كل المبالغ المنصوص عليها في العقد نظير إدارتها لأملك أخيه، أي أنه دفع مبلغ ٢٠ ألف جنيه (أو ما يساوي ٥٠٠ ألف فرنك ذهبي). وعلق القنصل الإنجليزي بدقة على هذا الموضوع فكتب متسائلاً: "كيف نستطيع تنظيم مالية هذا البلد وهي تُعْتَرَّ بهذه الطريقة؟"^(٢٢).

إن هذا الوضع المحزن قد ألم المصريين المستبشرين والأوروبيين الشرفاء الذين بدا لهم أنه لا مخرج من هذه الكارثة: فالسبع عشرة قنصلية أصبحت تمثل سبع عشرة "دولة داخل الدولة"، وأدى تعارض مصالحها إلى خلق فوضى عارمة. ولم يستطع قنصل إنجلترا - وهو أقوى القناصل - إصلاح "القضاء القنصلي" الذي اتفق عليه ممثلو الدول الخمس الموقعة على اتفاقية لندن: فكيف يمكن حكم بلد به هذا الكم من المشاكل المستعصية وهذا الكم من المفاسد؟

وفي نهاية سنة ١٨٦٢م، زار السير هنري بولوير (Henri Bulwer) مصر، وأدان هذا الوضع المُرّى. وفي أثناء وليمة أقامها التجار الإنجليز - في الإسكندرية - على شرفه، قال لهم: "نظرا لأن الوالي يتسم بالطيبة الشديدة، فإنه قد

أخطأ عندما نسى المثل القائل "إن الذباب يأكل العسل"، ونسى أيضا أن الذباب - في مصر - متعدد الأنواع فمنه الذباب القنصلى والتجارى والمحلى، وكله يلتيم العسل".

وأكمل بولوير خطبته قائلاً: "على الأقل، كان يجب عليهم معرفة القناعة. ألم يفهم استغلال: المناخ وحركة الأعمال والمكاسب الهائلة وزراعات القمح والقطن الواسعة؟ ألم يفهم استغلال مدينة تضاهى باريس ولندن وغير ذلك من المزايا المجتمعة؟ ... إنهم يسعون لامتلاك المزيد بدون دفع أية ضريبة، وهذا ليس بعدل. إن سعيد باشا يُطالب بإنشاء "مجلس بلدى" ولذلك فإنه يُطالب بالعدالة الضرائبية للجميع وهو على حق فى مطلبه هذا"^(٢٣).

ولكن، هل يعرف الذباب معنى القناعة؟! إن حقوق مصر ومصالحها كانت ضائعة وغير معترف بها على أرض مصر نفسها، فى حين أن دعاوى المطالبة بالتعويضات - بالغة الظلم - كانت تلقى التأييد والدعم من الدبلوماسية ومن الأساطيل الحربية إذا لزم الأمر. هذا هو المصير الذى يلقاه الضعفاء من الأقوياء منذ بدء الخليقة.

وبالفعل، لقد كان من الصعب السباحة ضد التيار فى عيىدى محمد على وعباس. ولكن عندما يُصبح التيار سيلاً، وعندما يُسيطر التنافس الدولى على مصر متخفياً وراء الألقاب الرسمية، عندئذ يجب على الحاكم إقامة مأتم للأخلاق وللبلد الذى يحكمه.

* * *

هوامش الفصل الثانی

(1) *Archives françaises*, A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 26. Le Caire, le 8 février 1856.

(۲) كان عرابی یرافق سعید باشا بصفته یاورا له.

(۳) بتاريخ ۱۶ مارس سنة ۱۹۰۳م، روى عرابی للمستتر بلنت أن أول كتاب أوحى له بأفكاره السياسية كان ترجمة عربية لكتاب " *La vie de Bona parte* " من تأليف الكولونيل سانت لويس. وكان سعید باشا، فى أثناء أدائه لفريضة الحج، قد قرأ هذا الكتاب الذى يحكى عن "غزو ۳۰ ألف جندى فرنىسى لمصر"، وقال سعید لعرابى: "انظر كيف ترك مواطنوك أنفسهم يهزمون". وقال عرابى: "فقررت بدورى قراءة هذا الكتاب. وبعد قراءته، استنتجت أن انتصار الفرنسيين كان بفضل تنظيمهم وتدريبهم، وأنا نستطيع أن نفعل الشيء نفسه فى مصر".

(۴) تسلّم فريد أفندى - مبعوث الباب العالى - ما لا يقل عن ۵۰۰ ألف فرنك نقدا غير الهدايا من كل صنف، وحوالى ۲۰ مليون قرش (خمسة ملايين فرنك) كان سعید قد حملها معه.

(5) *Ibid.*, Vol. 25. Alexandrie, le 2 octobre 1854.

(6) *Archives anglaises*, F.O. 78. Vol. 1523. Alexandrie, le 3 octobre 1860.

(7) *Ibid.* Vol. 1467. Alexandrie, le 6 mars 1859.

(8) *Ibid.* Vol. 1523. Alexandrie, le 4 octobre 1860.

(9) Charles Mesmer: "*Souvenirs du monde musulman*". Paris 1892.

(10) *Archives françaises*, A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 29. Alexandrie, le 28 août 1861.

(11) *Archives anglaises*, F.O. 78. Vol. 1590. Le Caire, le 17 avril 1861.

(12) Ibid. Alexandrie. les 8 et 18 juin 1861.

(13) Ibid. Le Caire, le 15 avril 1861.

(14) *Archives françaises*. A. E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 30, Alexandrie, le 21 janvier 1862.

(15) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1591. Alexandrie, le 12 août 1861.

(16) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 29. Alexandrie, le 17 juin 1860.

(17) *Archives anglaises*. F.O. 70. Vol. 1590. Le Caire, le 17 avril 1861.

(18) Ibid. Vol. 1591. Alexandrie, le 12 août 1861.

(19) M. Emile Bertrand: "Nubar Pacha (1825 - 1899), *Notes et impressions*"; Le Caire, 1904.

(20) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 30. Alexandrie, le 10 mai 1862.

(21) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1522. Alexandrie, le 11 juin 1860.

(22) Ibid. Vol. 1523 Alexandrie, le 11 août 1860.

(23) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique.
Egypte. Vol. 31. Alexandrie, le 2 janvier 1863.

* * *

الفصل الثالث

الغزو الاقتصادي وشركة قناة السويس (١٨٥٤ - ١٨٦٣)

- ١- مشروع أوروبا ورأسمالها في مصر.
- ٢- مشروع شق قناة السويس وموقف إنجلترا وتركيا منه.
- ٣- إنشاء شركة قناة السويس ومساهمة مصر فيها.
- ٤- سوء النية الاستعماري في مشروع القناة.
- ٥- مشروع إنجلترا المضاد.

الغزو الاقتصادي وشركة قناة السويس (١٨٥٤ - ١٨٦٣)

فى يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤م، منح سعيد لشركة أجنبية - هى "شركة برزخ السويس" - امتياز شق قناة تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط. ولم يقتصر الأمر على هذا الامتياز وحده بل إنه منحها امتيازات أخرى منيا: حق ملكية أرض واسعة فى قلب مصر تعادل مساحتها مساحة مديرية كاملة.

ولكى ندرك جيدا خطورة منح هذا الامتياز، يجب أن نتذكر أن حكومات أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كانت تؤيد خلق جماعات مصالح أجنبية - فى مصر - منذ بداية عهد سعيد.

إن محمد على اليقظ وعباس الفظ لم يكونا ليسمحا قط بمثل هذه المشروعات.

أولاً: مشروع أوروبا ورأسمالها فى مصر:

اتصف سعيد بروح سمحة وغير حذرة، ولذلك تصوّر أنه يستطيع الاستفادة من مشاريع أوروبا ورأسمالها - معا - لزيادة رفاهية مصر. ولكنه لم يحظ بتلك العقلية العبقريّة التي تمتع بها محمد على والتي أتاحت للدولة - فى عهده - أن تأخذ من موارد البلاد الذاتية رأس المال اللازم لتنفيذ أعظم المشاريع العسكريّة والاقتصاديّة بدون اللجوء للاقتراض. وفى نهاية عهده، سعى محمد على لتأميم "خدمة الترانزيت - التي كانت تديرها شركة إنجليزية - وكذلك كل المصالح الأجنبيّة فى مصر.

أمّا عباس، فقد منح امتياز مشروع "مد خط السكة الحديد" - من القاهرة إلى الإسكندرية - لمهندس إنجليزي. وعند انتهاء المشروع، أدارته الحكومة المصرية؛ فقد كان مملوكا لها.

لقد منح محمد علي وعباس تنفيذ "مشروع قناة السويس" لأنيميا أرادا - أولاً - أن يُحيطا هذا العمل بضمانات أمان كافية.

إن الصراع المرير والعنيف الذي دار بين القوى الأوروبية - في مصر - حول الامتيازات يُبيّن بوضوح الخطر الذي ستعرض له سيادة البلاد من جرّاء المشروع الأوروبي.

وكما عارضت فرنسا "مشروع السكة الحديد" لأسباب سياسية، فإن إنجلترا حاربت - بكل الوسائل - مشروع شق قناة برزخ السويس: هكذا كان الوضع بالنسبة لجميع المشاريع الأوروبية في مصر. وكانت كل دولة - أو بالأحرى كل قنصلية - تعترض على أى امتياز يمنحه الوالى لأية دولة أخرى، لدرجة أن بعض المالين قرروا إنشاء شركات "مُختلطة" يكون أعضاؤها من جنسيات أوروبية مختلفة - خصوصاً من فرنسا وإنجلترا - لتخطى هذه العقبة.

ومع كل ما يحدث في مصر، فإن الحكومة البريطانية لم تهمل مصالحها السياسية الكبرى فيها: لقد تجنبت بريطانيا - بعناية فائقة - التدخل لدى الحكومة المصرية لدعم مطالب "المصالح الفردية" لرعاياها، وكان سلوكها نزيها ومُشرفاً لأبعد حد. ولكن الحكومة البريطانية ساندت إنشاء بنك إنجليزي في مصر - بين سنتي ١٨٥٥ و ١٨٥٦م (Banque d'Egypte) "لأسباب تجارية وسياسية"، وهذا ما أثار اعتراضات القنصل الفرنسي (المسيو ساباتييه) إلا أن قنصل إنجلترا رفض - في شهر أبريل سنة ١٨٥٧م - مساندة هذا البنك عندما نشب نزاع بينه وبين الحكومة المصرية^(١).

ومن المؤكد أن هذا الموقف لم يكن يخلو من وجود حسابات مُعينة بالإضافة إلى وجهة نظر أُنانية: لقد كانت إنجلترا تدرك جيدا أن النفوذ الفرنسي هو الذى سيفوز لدى سعيد الذى كان فرنسا بالقلب والتربية. ولذلك، فضّلت إنجلترا عدم التصرف مثل فرنسا والدول الأوروبية الأخرى التى كانت تنتهز أية فرصة للانقاص من سيادة السلطات المصرية بواسطة التدخل المستمر فى شئونها: فاخترت إنجلترا محاربة هذه التأثيرات للحفاظ على مصالحها العليا فى مصر ولكى تكسب - فى الوقت نفسه - عرفان مصر بالجميل.

ولهذا السبب، فإننا سنجد ممثلى بريطانيا العظمى يعارضون - غالبا - الامتيازات والمزايا التى كان سعيد يمنحها للشركات الأجنبية المختلفة، والتى يُعيد شرائها منها مُكبداً خسائر جسيمة لكى يتخلص من مضايقات تلك الشركات له. وبتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٨٥٧م، كتب القنصل الإنجليزى ما يلى: "تسعى هذه الشركات للسيطرة على الوالى وإلغاء سلطته... مستترة "خلف الراية الفرنسية". وتمنع هذه الشركات نمو النفوذ الإنجليزى بواسطة مصالحها المادية. ولو كان المجال مفتوحا أمام إنجلترا لكى تنافسها منافسة عادلة - برأسمالها ومشاريعها - لازداد النفوذ الإنجليزى قوة"^(٢).

وأشار القنصل الإنجليزى للشرط الذى وضعه الباب العالى عندما وافق على منح امتياز مد خط السكة الحديد، وهو الشرط الذى حاولت الشركات الإنجليزية والمختلطة الاستئثار به. واختتم القنصل رسالته بالتنبيه على ضرورة احتفاظ الحكومة المصرية بالمزايا المختلفة بدلاً من التنازل عنها للشركات الأجنبية.

وبسبب ضعفه، خضع سعيد - فى حالات عديدة - للضغوط التى مارسها القناصل عليه للموافقة على إنشاء هذه الشركات، التى كانت تضايقه باستمرار نتيجة لمطالباتها التى لا تنتهى. ولكى يتخلص سعيد من مشكلة ما، فإنه كان يقع فى مشكلة أكبر عندما ترك الشركات الأجنبية تحل محل الدولة المصرية فى إنشاء

المشاريع الصناعية والزراعية الضخمة، ولقد كانت هذه المشاريع مفيدة - بكل تأكيد - ولكنها كانت ذات طابع سياسى خطير .

وبتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٨٥٤م، سجد سعيد يسمح بإنشاء "الشركة المصرية لقطر المراكب بالقاطرات البخارية فى النيل والترع المصرية". وكان سعيد يهدف إلى "تشجيع إنشاء المشاريع الخاصة التى تساهم فى رفاهية البلاد ورخائها" عن طريق "منح امتياز مدته ١٥ سنة للمسيو رويسينارز (Ruysenaers) (قنصل هولندا، آنذاك، والذى سيصبح - فيما بعد - نائب رئيس "شركة برزخ السويس") والمسيو أ. پوپولانى (A. Populani) وغيرهما لكى يقطروا ويسحبوا المراكب - المحملة بالبضائع المستوردة والمصدرة مثل الحبوب وغيرها - باستخدام القاطرات البخارية فى كل أرجاء مصر سواء فى النيل أو الترع".

ونصت المادة رقم ١٢ من حق الامتياز على أن "هذه الشركة مصرية بالكامل، وليس من حق أى عضو من أعضائها، أو أى شخص من حملة أسهمها، أن يلجأ إلى أية قنصلية فى حالة نشوب أى خلاف مع الحكومة المصرية".

وعلى الرغم من هذا الإجراء الاحترازى الحكيم، فإن سعيد قد منح - فعليا (De Facto) - للأجانب سلطة على فرع من فروع الصناعة كان يجب - فى الأحوال الطبيعية- أن يكون خاضعا للإدارة المصرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الامتياز سيجلب لأصحابه مكاسب ضخمة جدا. وهذا ما أثار احتجاجات إنجلترا وروسيا اللتين كانتا متفقتين فى سياستهما تجاه مصر.

واقترح أحد رعايا روسيا المقيمين فى مصر بأن والى مصر ليس من حقه منح مثل هذا الامتياز: فقرر أن يتولى بنفسه مشروع قطر المراكب بالقاطرات البخارية بدون الحصول على إذن مسبق من الحاكم، وذلك بعد إنشاء الشركة صاحبة الامتياز ورغما عن وجودها، وتشجع بمساندة قنصل روسيا له، ونجح فى

إحضار مراكب إلى الإسكندرية محملة بالبضائع تجرها قاطرتان بخاريتان ترفعان علم پروسيا. وأمرته الحكومة المصرية بإلغاء مشروعه هذا، وبدعم رفع أية راية أجنبية في المياه الداخلية المصرية؛ حيث لا ترفع سوى الراية العثمانية فقط منذ عهد محمد علي. فتدخل البارون دي بينتز (Baron de Pentz) لصالح مواطنه وطالب الحكومة المصرية بدفع تعويض له وأعلن أن حكومته ستعرض هذا الخلاف على الباب العالى".

وبالإضافة إلى ذلك، اعترضت "شركة پاركر" (وهي شركة إنجليزية) على الامتياز الممنوح "للشركة المصرية"، وطالبت الحكومة المصرية بدفع تعويض لعدم تنفيذ الوعد "الشفهي" - الذي ادعت أن الوالى قد منحه لها - بإنشاء شركة للقاطرات البخارية في النيل. وخشى سعيد من حدوث مشاكل مالية وسياسية بسبب هذا المشروع، فاضطر - في سنة ١٨٥٧م - لشراء أغلب أسهم هذه الشركة بخمسة أضعاف ثمنها.

وكان هناك مشروع آخر يستكمل المشروع الأول وبه يُسيطر الأجانب على الزراعة، أى على الجزء الأساسى من إدارة البلاد: فتقدم دى ليسيبس - ومعه بعض رجال المال الفرنسيين - للحصول على امتياز لجر المراكب بالحبال في ترع الدلتا. ووضع هذا المشروع تحت رعاية قنصل الولايات المتحدة الأمريكية - "الرجل المتخصص في رفع القضايا الاحتياطية"^(٣). ولكن قنصل فرنسا - المسيو ساباتييه - حارب هذا المشروع.

وفى شهر أبريل سنة ١٨٥٧م، قدّم المسيو دى ليون مذكرة للحكومة يشرح فيها نشاط هذه الشركة الجديدة: فهي تريد أن تجعل ترع الدلتا صالحة للملاحة النهريّة طوال العام، وجر المراكب المحملة بالبضائع بالحبال على طول هذه الترع، والاستفادة من مساقط المياه لإنشاء مصانع تديرها المياه تكون خاصة بالصناعات الزراعية، وتوفير المياه اللازمة للزراعات الصيفيّة إلخ... وكان من المقرر أن يُمنح هذا الامتياز لمدة عشرين عاما، فعلق قنصلا فرنسا وإنجلترا على

هذا المشروع فائنين إنه يعنى - فى واقع الأمر - الاستيلاء على أراضى الدلتا استيلاء تاما.

لقد أثار موضوع هذا الامتياز استياء الوزراء المصريين الذين قدموا استقالاتهم الجماعية للوالى، وكان من بينهم أربعة أمراء، بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٨٥٧م. وقبل سعيد استقالة وزرائه، ولكنه لم يجرؤ على منح دى ليسييس هذا الامتياز الجديد الذى كان خطره واضحا، والذى كان سيصبح مَعِينًا لا ينضُب للمشاكل والقضايا التى سترفع ضد الحكومة المصرية.

ثانيا: مشروع شق قناة السويس وموقف إنجلترا وتركيا

منه:

كان فردينان دى ليسييس هو الذى ساند مشروعى "القاطرات البخارية" و"سحب المراكب بالحبال" على الرغم من معارضة قنصلى فرنسا وإنجلترا ووزراء مصر للمشروعين، وهو نفسه الذى نجح فى الحصول - من سعيد - على امتياز مشروع شق قناة للملاحة البحرية بين البحرين: الأحمر والمتوسط عبر برزخ السويس. لقد كان هذا المشروع كارثة ضربت اقتصاديات مصر ومستقبلها السياسى؛ وبتنفيذه، تحققت فكرة بونابرت التى كانت تهدف تحويل مصر إلى مستعمرة فرنسية تتحكم فى طريق الهند بواسطة "قناة السويس".

إن السيطرة على مصر تعنى: السيطرة على نهر النيل، والبحر الأحمر، وكذلك النفاذ إلى أفريقيا. وبناءً عليه، فقد أجاج هذا المشروع نيران التنافس والصراع بين إنجلترا وفرنسا وتزايد نشاطهما السياسى فى مصر.

لقد اتصف دى ليسييس بانعدام الذمة بشكل لا يُصدَّق: فى الجانب المالى، استطاع - فى عهد سعيد وخصوصا فى عهد إسماعيل - أن ينهب مبالغ هائلة من

مصر كانت هي السبب في ديونها. وكما حَدَّثَ بالضبط في "فضيحة مشروع قناة بنما"، فإن "مشروع قناة السويس" كان له أيضا جانبه الخسيس والمُشين.

إن "قناة السويس" قد دُعِمت - بحق - مجد دي ليسيبس ولذلك لم يهتم أحد بمعرفة الوسائل التي استخدمها والتي أسهمت في نجاح هذا المشروع. وإنما إذ نُشيد بعبقريّة دي ليسيبس ودأبه وإيمانه بمشروعه وشجاعته - وهي عوامل جعلته يتخطى عقبات لا تستطيع حكومة بكل إمكانياتها أن تتخطاها إلا بصعوبة - إلا أنه يجب علينا ذكر الحقيقة كاملة^(٤).

فبتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤م، رفع فردينان دي ليسيبس إلى محمد سعيد - والى مصر وملحقاتها - مذكرة بخصوص "مشروع القناة" تناول فيها عدة نقاط في غاية الأهمية:

النقطة الأولى ذكرت أن هذه القناة ستصبح "بوسفورا"^(١) جديدا لكنها لن تنتقص شيئا من استقلال مصر، بل إنها ستزيده لأن كل القوى الأوروبية ستعتبر أن حياد هذا الممر المائي مسألة حيوية. وبالتالي، فستمع استيلاء إحداهما عليه لكي لا تسيطر على باقى هذه القوى ويختل التوازن الذي يحرص الجميع عليه.

وأوضحت **النقطة الثانية** أن نفقات شق القناة وتكاليفها لا تقارن أبدا بالنفع العميم أو المكاسب التي سيجنّنها هذا المشروع العظيم: "سيصبح السفر إلى مكة مضمونا في كل الأوقات وسهلاً على كل المسلمين. وسيُعطى هذا المشروع دفعة هائلة للملاحة البخارية وللسفريات طويلة المدى. وستستفيد منه كل الدول التي تقع على سواحل البحر الأحمر، والخليج الفارسي، ودول سواحل شرق أفريقيا، والهند، ومملكة سيام، والهند الصينية، واليابان، وإمبراطورية الصين الفسيحة، وجزر

[١] "البوسفور": مضيق يقع بالكامل في تركيا، ويفصل ما بين أوروبا وآسيا كما يصل البحر الأسود ببحر مرمرة. يبنغ طوله حوالي ٣٠ كم. وتقع استانبول على الضفة الغربية الأوروبية منه [المترجم].

الفلبين، وأستراليا (هذا الأرخبيل الهائل التي ستقصده الهجرات من أوروبا القديمة). وكل هذه الدول ستستفيد من اختصار حوالي ٣ آلاف فرسخ^(٢) تفصلها حاليا عن حوض البحر المتوسط. وستستفيد منه - أيضا - دول شمال أوروبا وشمال أمريكا: تلك هي النتائج المباشرة والسريعة لشق قناة برزخ السويس".

وبتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤م، وقع سمو والى مصر على فرمان الامتياز. وأسرع الإمبراطور نابليون الثالث - فى شهر ديسمبر - فمنح سعيد الوشاح الأكبر "لجوقة الشرف"^(٣) لإصداره هذا الامتياز.

أما دى ليسيبس، فبمجرد حصوله على الامتياز، فإنه بدأ فى القيام بحملة لجمع تأييد دول أوروبا الأساسية لمشروعه وضمان نجاحه، وسعى - على وجه الخصوص - للحصول على تصديق السلطان العثمانى على فرمان والى. ولكن اللورد بالمرستون - ومعه أهم صحف الرأى العام فى إنجلترا - حذروا السلطان من التصديق على مشروع "خيالى" سيؤدى إلى انفصال مصر عن تركيا.

وفى الآستانة، تخوّف الجميع من نتائج شق قناة برزخ السويس. وفى بداية شهر أبريل سنة ١٨٥٥م، تلقى سعيد رسالتين بخصوص هذا الموضوع. وكانت الرسالة الأولى من كيامل باشا - زوج أخت والى - وتناولت "المشروع المشنوم الذى ستكون أولى مصائبه هى جلب أعداد هائلة من الأوروبيين إلى مصر". أما الرسالة الثانية، فكانت من الصدر الأعظم - رشيد باشا - وكانت رسالة عاطفية مؤثرة جاء فيها: "فلتسمح لى سموك - بحق الصداقة - أن أصارك بأننى لا أجد أى مبرر مقبول يجعلك ترتدى بين أحضان فرنسا. فلنتذكر عواقب ثقة والدكم فى هذه الحكومة غير المستقرة لاهى ولا وكلائها. إن فرنسا لا تملك لكم نفعاً ولا ضراً فى حين أن إنجلترا تستطيع أن تسبب لكم أضراراً كثيرة"^(٤).

(٢) "الفرسخ": مقياس للمسافات يبلغ طوله حوالى ٤ كم [المترجم].

(٣) (La Légion d'honneur) وسام فرنسى يمنح لتكريم المدنيين والعسكريين الذين أدوا خدمات متميزة للدولة الفرنسية [المترجم].

ولكن سعيد كان يرى أن رشيد باشا مجرد "ممثل خبيث وفساد"، فضلاً عن أنه كان مقتنعا تماما بأن شق هذه القناة سيؤكد عظمته وقوته. ولذلك، قدّم لدى ليسيبس الأموال اللازمة: لتنفيذ الأعمال التمهيدية، ولجعل الرأي العام - في أوروبا - يؤيد هذا المشروع.

وفي تلك الأثناء، كان دي ليسيبس يواجه عداة إنجلترا وتركيا لمشروعه لكنه استمر في تدعيم موقفه؛ فقام بتشكيل "لجنة فنية دولية" من العلماء المختلفين لدراسة المشروع على أرض الواقع^(١). وفي الثاني من يناير سنة ١٨٥٦م، رفّعت اللجنة "تقريراً مختصراً لوالى مصر" سجلت فيه رأيها الحاسم بضرورة رفض أية فكرة ترمى إلى توصيل القناة إلى الإسكندرية؛ وبذلك تتجنب مصر الأخطار الجمة والعواقب الناجمة عن مرور طريق مواصلات عالمي بداخل البلاد. ووافقت "اللجنة" على شق القناة من خليج السويس إلى خليج بالوظة مباشرة.

إن هذا الحكم الذى أصدره "مجمع الحكماء العلمى" كان له تأثير سريع وعميق على أوروبا، فاستفاد منه دي ليسيبس لإقناع سعيد بمنحه مرسوم امتياز جديد - بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦م - أشمل وأدق من مرسوم ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤م. وهذا المرسوم الجديد وضّح مهام وحقوق والتزامات "الشركة العالمية" وحدّد أيضا امتيازاتها وحصانتها والمزايا التى تتمتع بها.

وفى اليوم نفسه، تلقى دي ليسيبس مذكرة من الوالى يوضح له فيها أن حق الامتياز الممنوح "للشركة العالمية لقناة السويس" يهدف إلى تسهيل مهمته فى إنشاء هذه الشركة المالية، "أما فيما يتعلق بالأشغال الخاصة بشق البرزخ، فإن الشركة تستطيع أن تقوم به بنفسها مباشرة بعدما يسمح لى الباب العالى بذلك".

وبين سنتى ١٨٥٦ و ١٨٥٨م، سعى دي ليسيبس لإقناع الرأي العام فى كل البلاد، وقام بحملة نشطة للغاية لتكوين شركته التى وافق والى مصر على لوائحها الأساسية. ولكنه فشل فى نزع فتيل عداوة إنجلترا لمشروعه خصوصا وأن حق

امتياز الشركة في امتلاك الأراضي - الواقعة على ضفتي "القناة الملاحية" و"الترعة الحلوة" - كان يُعطيها وسيلة لإنشاء مركز استعماري في مصر.

لقد كان بالمرستون لا يطبق رؤية نفوذ محمد علي ينافس نفوذ إنجلترا أو يمتد لمناطق البحر الأحمر والخليج الفارسي، وبنفس هذا القدر من الكراهية، كان يريد - بأى ثمن - أن يطرد النفوذ الفرنسي من البحر الأحمر والمحيط الهندي؛ فالشرق يجب أن يكون حكرا على إنجلترا وحدها.

وتجلت هذه السياسة العتيقة والأنايية - بوضوح - فى تصريحات بعض الوزراء البريطانيين وتعليقات الصحف البريطانية: فبتاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٥٨م، ذكرت جريدة Times أن "الشعب الفرنسي غير راضٍ عن موقعه فى القارة [الأوروبية] ولا يريد الاعتراف بحقيقة أن رسالته هى رسالة أوروبية تماما. ولذلك، فإنه يريد أن يُلاحقنا فى كل مكان نصل إليه فى العالم لمجرد إرضاء غروره المزعج وذلك بالتدخل فى كل شئوننا. ولا توجد لفرنسا أية مصلحة فى البحر الأحمر ولا فى المحيط الهندي. ولا يمثلها - فى مصر - سوى بعض المغامرين الذين تقربوا من المسلمين واعتنقوا عاداتهم وأخلاقهم؛ وفى أغلب الأحيان، اعتنقوا الدين السائد فى الوَسَط الذى يعيشون فيه. ولم تكن لدى الإنجليز أية رغبة فى تقليد هؤلاء المغامرين الفرنسيين. إن الغيرة المريرة تجاه الإنجليز كانت هى المحرك الدائم لهذه الطُغمة الفرنسية. وبإحياء من هؤلاء الفرنسيين - الباحثين عن الثروة - ظهرت خطة شق قناة تصل البحر المتوسط بالسويس: هذا المشروع المغامر للغاية وغير العملى بالمرّة لدرجة أنه لا يوجد أحد مقتنع - جديا - بأن المشروع مطروح لهدف تجارى وبحرى".

ثالثاً: إنشاء شركة قناة السويس ومساهمة مصر فيها:

صمّم دى ليسيبس على الانتصار على معارضة إنجلترا والسلطان لمشروعه الذى تحدد رأسماله بـ ٢٠٠ مليون فرنك. ولتحقيق فكرته، اعتمدت تصرفاته على ثلاثة مبادئ أساسية:

أولاً: وضع الدول الأوروبية أمام "الأمر الواقع" لأنها لن تتفق أبداً على تشجيعه.

ثانياً: "يجب ألا يعتمد إلا على نفسه فقط". وبالتالي، يجب ألا يلجأ بتاتا إلى رجال المال. وعندما كان ديبلوماسيا شابا فى مصر، نصحه محمد على قائلاً: "يا صديقى الشاب، تذكر أنك إذا أردت تنفيذ شيء مهم جداً، فعليك بالاعتماد على نفسك فقط. فإذا كنتم اثنين، فسيكون هناك واحد لا لزوم له". وفيما بعد، كان يحلو لدى ليسيبس أن يتذكر نصيحة هذا المصلح العظيم.

ثالثاً: يجب عليه عدم الاهتمام بأى مبدأ أخلاقى يعوقه عن تنفيذ مشروعه وأن يستخدم كل الوسائل التى توصله إلى غايته.

ورداً على سؤال طرحه اللورد كلاريندون (Clarendon) بخصوص تكاليف شق القناة، أكد له دى ليسيبس أن "والى مصر قد تظلى تماماً عن مهمة الإنشاء حتى بدون أن يضمن أى مكسب، وعهد بها إلى مجموعة من الرأسماليين المستقلين من جميع البلاد"^(٧)، وأن "الخدوى قد سلم - تلقائياً - قناة السويس للصناعة الخاصة، ولم يجد فى ذلك التصرف شيئاً ضاراً بموارد البلد الذى يحكمه"^(٨).

وفيما يتعلق بسعيد، فإنه لم يأخذ أى تعهد مالى من دى ليسيبس بل إن سعيداً أعطاه وعداً شفهيًا بالمساهمة فى الاكتتاب العام بمبلغ يناسب وضع مصر المالى. ولم يتخذ سعيد أية احتياطات لما قد يحدث فى المستقبل من خلافات مع الشركة.

وعلق دى ليسيبس بقوله: "إن هذا الأمير الرائع كان لا يريد أن يشغل باله لكى يستطيع الاهتمام بشئونه: فهو يكره الشكاوى والشروح والتفسيرات والنزاعات، فاعتمد علىّ لكى يتخلص من أى إزعاج قد يسببه تنفيذ هذا المشروع. ولهذا السبب، فإن الفرمان يخلو من أية مادة تتعلّق بالمنازعات المالية التى قد تنشأ بين الشركة والحكومة المصرية"^(١).

ولكن تاريخ "قناة السويس" - بالنسبة لمصر - لم يكن سوى سلسلة لا تنتهى من المضايقات السياسية والنزاعات المالية بين الحكومة والشركة. لقد استفاد دى ليسيبس من سيطرته على سعيد لكى يضع - أولاً - إصبع مصر فى تروس الآلة فسحبت الآلة الأصبع ثم اليد فالذراع. وبعد ذلك، سحبت الجسم كله وحطمته بلا رحمة.

وأدرك دى ليسيبس أنه لن يستطيع أن يجمع - بسهولة - رأس المال اللازم لتكوين شركته المالية - أى ٢٠٠ مليون فرنك - كما أيقن أنه حتى لو جمع هذا المبلغ فإنه لن يكفى لتكملة المشروع. ومنذ ذلك الحين، فكر فى إدخال مصر فى مشروعه المالى بصفتها مساهمة فيه، مع احتمال نجاحه فى جعلها تتحمل تدريجياً أثقل الأعباء، ووضع مواردها الهائلة فى خدمة فكرته، وذلك كله بدون أن يهتم بقدراتها المالية ولا باحتياجات حكومتها.

وفى شهر يوليو سنة ١٨٥٨م، عندما طرح دى ليسيبس أسهم الشركة الجديدة، كان الوضع المالى لمصر متقلّباً تماماً بالديون نتيجة: للبدخ المجنون الذى مارسه سعيد، والتعويضات الهائلة التى دفعها للأجانب لكى يتنازلوا عن رفع قضاياهم المختلفة ضده.

ووصف كاتبان مطلعان تماماً وضع مصر بدقّة فى كتابين، الأول هو ج. ك (جان كلودى Jean Claudy) الذى ذكر: "فى البداية، افترض وزير المالية مبالغ على الحساب الجارى من بعض بنوك القاهرة والإسكندرية، ودفعها بواسطة سندات

اسمية غير قابلة للتحويل. وكان يجب تجديد أغلب هذه السندات عند موعد السداد، ولكن قيمة الإصدارات الجديدة والمهمة أضيفت إلى هذا التجديد.

"وكاد رصيد الحكومة أن ينفد إذا استمر في الدوران في هذه الحلقة الضيقة. ولكن بعض الرأسماليين المتغطرسين انتبهوا لذلك وقاموا بتحويل المشكلة: فنصحوا الوزير بضرورة إصدار سندات ذات تاريخ استحقاق محدد وتدفع لحاملها. وكان هذا الابتكار خطيرا لأنه - منذ ذلك التاريخ - أفلتت الإصدارات من أى إشراف: فأصبحت تَصْنُرُ بلا ضوابط وبلا قيد سوى ثقة الجمهور فيها. إن الاعتماد على حكمة السلطة المطلقة لهُوَ جنون مطلق. ومع ذلك، فقد وجدت السندات الجديدة مَنْ يشترونها بسهولة، وفتحت جميع البورصات - الكبيرة والصغيرة - أبوابها لرغبات الوالى: فقد أغرتنا نسبة الفائدة العالية التى طرحت بها...

"واستمر سعيد فى لهوه وممارسة هواياته: بناء القصور والحرملكات وهدمها، وإعادة بنائها وتوسيعها وتغييرها؛ وتوزيع الهبات والإكراميات؛ وترك النصابين يسرقونه بلا مبالاه مزجيا بالاحتقار والسخرية"^(١٠).

أما المؤلف الثانى، فيو "سيدى لقمان الحكيم" (الاسم المستعار لچون نينه (John Ninet) الذى حدد هوية هؤلاء البعض من "الرأسماليين المتغطرسين" بأنهما: برافاي ودى ليسييس. وذكر نينه ما يلى: "كان سعيد حكيما عند رفض تنمية الإيرادات العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب أو استخدام العصا، وهما وسيلتا التمويل المعتادتان فى مصر منذ أزمان بعيدة مشنومة. وفكر - بشكل عام - فى عقد قرض، ولكنه ابتعد عن السبل المتوازنة ولم يلجأ للتوفير فى نفقاته، أى الوسيلة الأرخص والأكرم له لبلوغ هدفه.

"ولم يأخذ أحد بهذا المفهوم الخاص بحسن الإدارة: فميول سعيد وأهواؤه كانت تسيطر عليه، ولم يلتفت أصدقاؤه لهذا المفهوم، خصوصا دى ليسييس الذى كان يريد كسب المال بأية وسيلة سهلة متخطيا القانون وفرمانات حق الامتياز.

ولتحقيق ما يريده، جعل الوالى ينفق باستمرار وتملق نقاط ضعفه، أى شق قناة السويس. وتوقف - مؤقتا - دور دى ليسيبس بصفته مقاولاً سيثق القناة، وبرز دوره كرجل من رجال المال والاقتصاد، على الأقل فى الفترة التى سبقت تنفيذ مشروع القناة.

وطوال سنة ١٨٥٨م، كان سعيد باشا مترددا بين حلين: إما فرض ضرائب جديدة (تعارض مع آرائه الليبرالية) وإما عقد قرض لمواجهة احتياجاته المالية (التي سيثير مجموعها استخفاف رجال البنوك المصريين). وفى تلك الظروف، قرر سعيد إصدار سندات خزانة بفوائد محددة ولكنها ذات تواريخ استحقاق مختلفة بناءً على نصيحة مستشاره وصديقه دى ليسيبس وبدون أن يحسب حساب المستقبل.

"وتصاعدت الاحتجاجات ضد هذا الإجراء الذى سيربك مالية البلاد. وأياً كان الأمر، فإن سندات الخزانة قد صدرت بالفعل وتم تداولها فى الأوساط التجارية، وهذه السندات كانت أشبه بالدواء المسكن الذى يُريح المريض لكنه لا يعالج الداء"^(١١).

وسعى دى ليسيبس لإغراء سعيد بالاكنتاب بأكبر كمية من أسهم الشركة التى ستتكون وذلك لجعله يهتم - ومعه رأس المال المصرى - بمصير المشروع. فكان عليه أن يقدم المال للوالى ويوهم العالم بوجود رخاء حقيقى فى مصر.

وفى البداية، فكر دى ليسيبس فى أن يجعل الوالى يعقد اتفاقيات القروض فى أوروبا. وكان هذا الإجراء بمثابة السير فى طريق الخراب. وفى أثناء زيارته لأوروبا - للدعاية لمشروعه - استشار رجال البنوك هناك: آل بارنج (Baring)

في لندن، وآل روتشيلد^(٤) (Rothschild) في باريس، والبارون سيناس (Sinan) في فيينا، واقتنع باستحالة أن تعقد الحكومة المصرية قرضاً في أوروبا^(١٦).

وعندئذ، نصح دي ليسيبس الوالى بمواجهة احتياجاته الملحة والاستغناء عن الحصول على إذن الأستانة ويكون ذلك بالافتراض المقنع على شكل أدونات خزانة تدفع لحاملها في مواعيد استحقاق محددة وبفوائد. ويعترف دي ليسيبس - في يومياته - بأنه صاحب فكرة "المشروع الخاص بإنشاء أدونات الخزانة"، وأن التجار الأوروبيين ناقشوا هذا الموضوع في اجتماع عقده في منزله بتاريخ ٧ يوليو.

وكان دي ليسيبس قد أخبر مدام دي لامال (de la Malle) - في باريس - عن مشروعه، وكتب لها من الإسكندرية - بتاريخ ١٦ يوليو ١٨٥٨م - قائلاً: "لقد استقبلنى الوالى كعادته بطريقة ودية وبدون أن يبدو عليه أى قلق بسبب القنّاء. وتحديثنا فى الأمور العائلية، وعن إدارة بلاده والوضع المالى فيها، وطلب منى أن أعد تقريراً عن الوضع المالى وأمر بأن توضع الوثائق التى قد احتاجها تحت تصرفى. إننى أبعث إليك بالمشروع الذى سلمته له والذى قد يفيد - ذات يوم - فى تأريخ القنّاء، وهدفى هو البرهنة على وجود علاقة بين نجاح مشروعنا ورفاهية مصر"^(١٧).

(٤) "آل روتشيلد" (Rothschild) أسرة مصرفية يهودية من أصل ألماني. بدأ نشاطها فى فرانكفورت ثم أسست مصارف فى عدة بلاد أوروبية (النمسا وإنجلترا وإيطاليا وفرنسا). حصل أفراد الأسرة على جنسيات البلاد المختلفة التى استقروا وعملوا بها، كما حصلوا منياً على ألقاب النبالة، وانتصوا جميعاً للمحافل الماسونية. كان فرعاً الأسرة فى إنجلترا وفرنسا أكثر الفروع أهمية ونفوداً. وجّه بلفور تصريحه المشؤم - سنة ١٩١٧ - إلى ليونيل والتر روتشيلد (الفرع الإنجليزي). لعبت هذه الأسرة دوراً مهماً فى تمويل الحركة الصهيونية وتسهيل استيلائها على فلسطين وأنشأت بها أول كيبوتز صهيونى ("بتاح تكفا" أى "باب الأمل") [المترجم].

وتشجع دى ليسييس بفكرة هذا الرخاء المصطنع الذى خلقه بواسطة نظامه الورقى، فسارع بالسفر إلى أوروبا بصفته مندوبا عن الوالى وممثلاً له لتكوين الشركة ودعوة رؤوس الأموال - من أرجاء العالم - للاكتتاب فيها.

واستمر الاكتتاب من يوم ٥ إلى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٥٨م، وتم طرح ٤٠٠ ألف سهم قيمة كل منها ٥٠٠ فرنك. وكانت دفعة الاكتتاب الأول تبلغ ٥٠ فرنكا عن كل سهم، وبلغت الدفعة الثانية ١٥٠ فرنكا للسهم الواحد تسدد بعد نشر إخطار التقسيم. وفى أثناء فترة تنفيذ الأشغال، بدءا من تسليم الصكوك المؤقتة، كانت المبالغ المدفوعة تحصل على نسبة فائدة قدرها ٥ % سنويا، ولا يمكن استرداد أى مبلغ إلا بعد مرور سنتين.

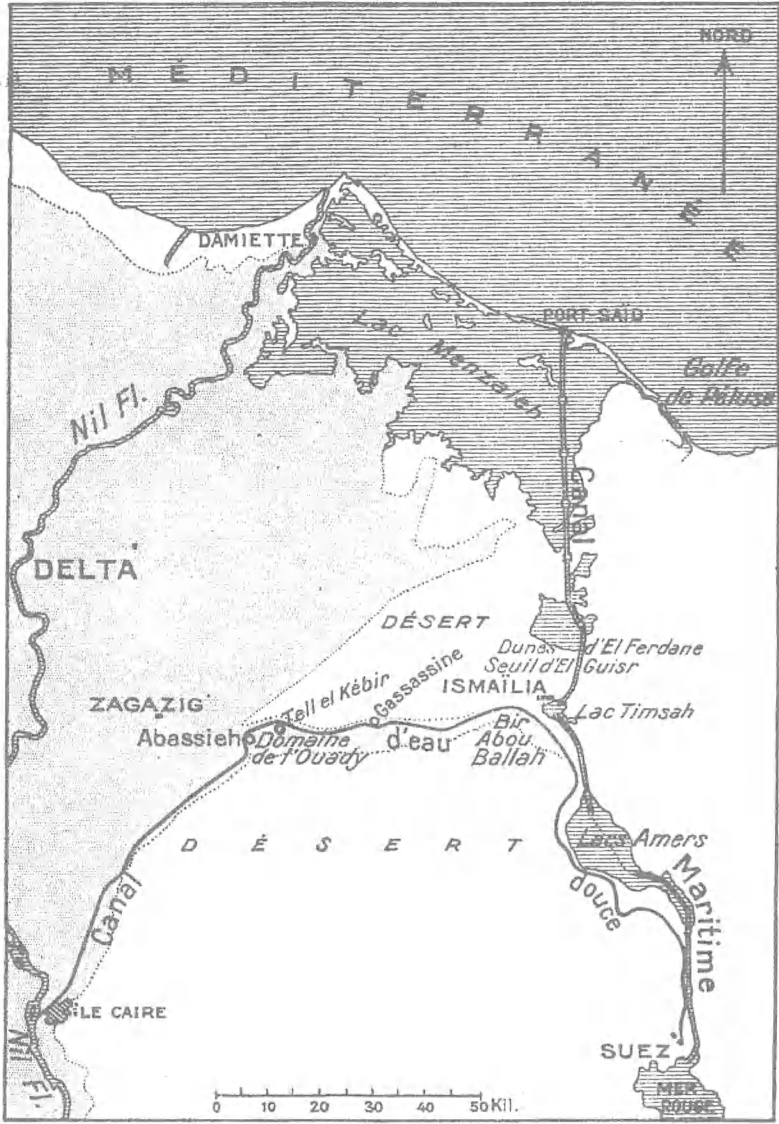
وطلبت فرنسا شراء ٢٠٧ ألف سهم، أى نسبة ٥٢ % من رأسمال الشركة. أما باقى دول أوروبا - إسبانيا وهولندا وغيرهما - فلم تشتتر سوى ٣ % فقط. وادعى دى ليسييس أنه أقنع سعيد بالاكتتاب بحوالى ٩٦ ألف سهم - مخصصة للدولة العثمانية - فى التوزيع العام لرأس مال الشركة بين الدول المختلفة.

وتبقى عدد ٨٥٥٠٦ سهماً لم يُكتتب فيها، كانت مخصصة لإنجلترا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية. وبالنسبة لهذه الدول الثلاث، اضطر دى ليسييس لقبول اكتتاب بعض المصرفيين - من هذه الدول - الذين قبلوا بالتوسط بين شعوب دولهم والشركة.

وبعد عمل الإجراءات الضرورية لتكوين الشركة بشكل نهائى، يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨م، انتمك دى ليسييس فى التنفيذ. ولكن - فى الواقع - فإن المخالفات قد شابت إجراءات التكوين النهائى لهذه الشركة: فبتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٥٨م، أبلغ "مجلس إدارة الشركة" المساهمين بأن رأس المال قد تم الاكتتاب فيه بالكامل، ولم يكن ذلك صحيحا. وبتاريخ الأول من يناير سنة ١٨٥٩م، وجّه دى ليسييس - من باريس - رسالة إلى المسيو دى رينى (de Rigny)

بخصوص الأسهم التي لم يتم الاكتتاب فيها بعد ذكر فيينا: 'حسب تصريحات الوالى، فأننى سأشتري لحسابه ٨٥٥٠٦ سهما (التي كانت مخصصة للنمسا وبريطانيا العظمى وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية) إذا لم تشترها هذه الدول'.

وبعد إجراء عمليات الاكتتاب النظرية لإجمالى الأسهم وتكوين الشركة رجع دى ليسيبس مُسرعا إلى مصر فى بداية شهر مارس سنة ١٨٥٩ م؛ لكى يُخبر الوالى بالوضع المالى للشركة، وللبدء فى مشروع شق قناة السويس، وذلك على الرغم من عدم تصديق السلطان على مرسوم الامتياز. وشعر سعيد بالقلق العميق من عدم قانونية ما تفعله الشركة من الناحيتين: المالية والسياسية، خصوصا وأن إنجلترا وتركيا قد بدأتا فى تهديده مستفيدتين من نشوب الحرب بين فرنسا وإيطاليا.



CARTE DE L'ISTHME DE SUEZ

(خريطة برزخ السويس)

وبتاريخ ٢٥ أبريل ١٨٥٩م، ضرب دى ليسيبس أول ضربة فأس مفتحاً العمل فى المشروع فى منطقة "الليدو" ببورسعيد، ومعها بدأت الحكومة المصرية تضع العقوبات فى طريق تنفيذ المشروع.

وقرر دى ليسيبس إخافة الوالى: فوجّه له مذكرة - بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٨٥٩م- أكد له فيها أن "الوالى ليس مسئولاً عن أى شيء طالما أن الشركة تأسست بشكل قانونى وتتابع المسيرة الحذرة والمتوازنة - التى تبنتها - بدون عقبات من جانبها. وعلى العكس، فيما أن وكيل الوالى قد أقنع المساهمين بالاكتتاب فى المشروع باسم الوالى، فإن الوالى سيكون مسئولاً عن كل شيء إذا طالبه المساهمون بدفع تعويضات عن خسائرهم، التى قد تنجم عن عدم تنفيذ الالتزامات التى من أجلها كوّنوا هذه الشركة".

وبعد يومين، وعلى الرغم من هذه المذكرة، أمر شريف باشا - وزير الخارجية- دى ليسيبس بوقف الأشغال الجارية على أرض البربخ فوراً لأن تنفيذها يشترط موافقة صاحب الجلالة سلطان تركيا.

ولكن توقيع اتفاقية السلام المعروفة باسم "اتفاقية فيلا فرانكا" (Villafranca) ^(٥) بين فرنسا وإيطاليا - أوقف تنفيذ الإجراءات المشتركة التى اتفقت عليها إنجلترا وتركيا لإجبار والى مصر على إلغاء هذا المشروع بالقوة: فقد وقفت عدة سفن حربية إنجليزية أمام الإسكندرية؛ وفى الوقت نفسه، أعلنت الأستانة أن السلطان قد قرر زيارة بيروت ليقابل سعيد باشا هناك. لقد أراد "الباب العالى" تكرار ما فعله منذ عدة سنوات عندما نجح مبعوثه فى إخراج بك طرابلس من مقر إقامته واستطاع

(٥) تم توقيع هذه الاتفاقية يوم ٨ يوليو ١٨٥٩م فى مدينة "فيللافرانكا" [المفرجم].

أسره مستعينا بالأسطول. وعندئذ، تغير الحكم الوراثي في ولاية طرابلس وأصبحت مجرد "باشاليك" (٦).

وكان الأسطول الإنجليزي - بقيادة نائب الأدميرال مونداي (Monday) - قد رسا في الإسكندرية يوم ٢٣ يوليو وظل بيا لعدة أيام منتظرا الأوامر، ولكن البرقيات وصلته وتنص على أن السلطان قد ألغى رحلته إلى بيروت، فانسحب الأسطول الإنجليزي إلى عرض البحر في صمت وبدون إجراء مراسم الوداع المعتادة. واستعانت تركيا - هذه المرة - بإنجلترا وهُدِّت بعزل سعيد بسبب القناة بالضبط كما سبق لها وأن هُدِّت عباس بسبب مشروع خط سكة حديد القاهرة/ الإسكندرية. وهكذا كان على مصر أن تُعاني من مثالب هيمنة ثلاث ديكتاتوريات عليها: تركيا وفرنسا وإنجلترا.

وبالإضافة إلى ما سبق، أرسل "الباب العالي" في بداية أكتوبر سنة ١٨٥٩م وزير ماليته - مختار باشا - حاملاً أمراً واضحاً بشأن القناة. وبتاريخ ٤ أكتوبر، دعت وزارة الخارجية المصرية قناصل الدول الأوروبية للاجتماع في مقرها، وقرأت عليهم رسالة - مؤرخة في ١٩ سبتمبر - من "الصدر الأعظم" يُعلن ليجم فيها أن "أى شيء يتم تنفيذه بدون تصريح من السلطان يُعتبر غير قانوني" وأعلن للوالى "ضرورة وقف جميع أنواع الأشغال" في هذا المشروع.

وعندئذ، لجأ دي ليسيبس إلى إمبراطور فرنسا - شخصياً - الذى استقبله يوم ٢٣ أكتوبر مع وفد مجلس إدارة الشركة، وحصل دي ليسيبس منه على وعد بتأييده في موقفه مع أن الإمبراطور كان - حتى ذلك التاريخ - يتحفظ في تأييده تحسباً لرأى إنجلترا.

(٦) "باشاليك" (أو "باشاوية"): منطقة خاضعة للإمبراطورية العثمانية يحكمها وال برتبة "باشا" تعينه الأستانة [المترجم].

أما سعيد، فقد أراد أن يطمئن قلبه بخصوص مسؤولياته المالية تجاه الشركة: ففي بداية سنة ١٨٦٠م، بعث إلى باريس بأحد أفراد حاشيته (دراهننت بك المعروف باسم باولينو بك، وهو يوناني الأصل) ومعه المسيو فيكار (وهو فرنسي كان يشغل منصب مدير إدارة وزارة الخارجية المصرية) لكي يستشيرا كبار المحامين الفرنسيين في هذا الموضوع. وكانت نتيجة الاستشارات في غير صالح دي ليسيبس.

فسارع دي ليسيبس بالعودة إلى مصر في شهر مايو سنة ١٨٦٠م للقضاء على مخاوف الوالى - التى يريدون زرعها فى نفسه - بخصوص الخطر المزعوم الذى يهدد مالية بلاده؛ وبالتالي، يبدد مساهمته المالية فى مشروعنا". وقابله فعلاً فى أطفح يوم ٢٦ مايو وأوضح له أن الحساب الجارى الذى رُفِع إلى سموه يوم ٦ يناير يُوضَح أن سموه يمتلك فى "شركة قناة السويس" ما يلي:

أولاً: ٦٤ ألف سهم من الإصدار الأول.

ثانياً: ١١٣٦٤٢ سهماً آلت إليه من أنصبة بعض الأجانب والتي لم تُبَع فُخِصَتْ لسموه.

وبالتالى، فإن سعيد يمتلك ١٧٧٦٤٢ سهماً قيمتها ١٧ مليون و٧٦٤ ألف و٢٠٠ فرنك بسعر مائة فرنك للسهم الواحد.

وبتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٦٠م، عقدت الجمعية العمومية للمساهمين اجتماعاً وافقت فيه على مبدأ "الحساب المفتوح" لصاحب السمو الذى قَدِّم - بتاريخ ٣٠ أبريل - رصيدا لصالح الشركة بمبلغ ١٥ مليون و٢٤٨ ألف و٤٢ فرنكا تُخصم من المبالغ التى دفعها سموه والفوائد التى أخذها عن قيمة هذه المبالغ. وقال دي ليسيبس: "إن صكوك الأسهم المملوكة لصاحب السمو ستسلم إليه حالما تتخذ الإجراءات التى لفت نظر سموه إليها، وهى الإجراءات التى ستسمح بتحرير تلك الأسهم حتى تصل إلى مبلغ ١٠٠ فرنك للسهم الواحد".

إن هذه التأكيدات المتناقضة لدى ليسيبس قد أوقعت الكثير من المؤرخين الجادين في الخطأ: فبهذا يؤكد أن الوالى قد اكتتب - فى الإصدار الأول - بـ ٦٤ ألف سهم، فى حين أنه يؤكد - فى يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨م - عند التأسيس النهائى للشركة- أن الخديوى قد اكتتب بالـ ٩٦ ألف سهم المخصصة للدولة العثمانية، والـ ٨٥٥٠٦ سهما التى كانت محجوزة لإنجلترا والنمسا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وقال المسيو شارل لوساج (Charles Lesage): "كان سعيد باشا يمتلك أغلب الـ ٩٦٥١٧ سهما التى تمثل نصيب الدولة العثمانية فى الاكتتاب، لكن كرمه وذكاؤه جعلاه يشتري - أيضا - الـ ٨٥٥٠٦ سهما التى لم تبع. وعندما تم التقسيم النهائى بين المساهمين المختلفين، لوحظ أن الوالى قد التزم بتسديد مبلغ ٨٨ مليون و ٨٢١ ألف فرنك ثمن الـ ١٧٧٦٤٢ سهما التى أسندت إليه^(١٤). إن المسيو لوساج يُعبر هنا عن وجهة النظر الشائعة لدى المؤرخين بخصوص اكتتاب مصر فى أسهم الشركة.

ولكن المسيو فوازان (Voisin) - وهو أفضل مؤلف لديه معلومات عن هذا الموضوع - يُعطينا رواية مبهمّة: فهو يعترف بأن نتائج الاكتتاب العام لم تحقق توقعات تقسيم الأسهم، وأن التأسيس النهائى لشركة المسيو دى ليسيبس قد اتجه لتحقيق عمليات الاكتتاب؛ لأنه تأكد - مقدما - من أن الوالى سيشتريها إذا لم يشتريها أحد.

ولكن فى الأيام الأولى لسنة ١٨٥٩م، تطورت الأحداث وأدت إلى نشوب الحرب وأصبحت "ظروفا قاهرة" أوقفت المسيرة العادية للتعاملات مع أصحاب المصارف المساهمين فى المشروع وعلقت تسديد دفعاتهم المالية، حسبما جاء فى رواية دى ليسيبس التى ذكرها فى تقريره المرفوع لأول "جمعية عمومية للمساهمين" والتي عقدت فى ١٥ مايو ١٨٦٠م. وتفاهم رئيس الشركة مع الوالى

على أن يشتري سموه لحسابه - بشكل نهائي - الأسهم التي كانت مخصصة للبيع للمصرفيين الأجانب الذين منعتهم الظروف من الوفاء بالتزاماتهم.

أما والي، فقد كان - من جانبه - متمسكا بأن يحتفظ لمشروع القناة بصيغته العالمية. وكان مقتنعا بأن دي ليسييس قام بواجبه بأمانة، فعرض أن يقوم بنفسه - إذا لزم الأمر - بتوزيع هذه الأسهم المتبقية على الدول البحرية المختلفة التي امتنعت - في البداية - عن الشراء والتي قد ترغب في المشاركة - فيما بعد - في مزايا المشروع.

ونتيجة لذلك، وعن طريق عمليات ترحيل للحسابات - تمت بمنتهى الانضباط - فإن القائمة الأولى لعمليات الاكتتاب لم تشبها شائبة: فقيمة الأسهم التي لم تبع بعد قد سُجّلت في دفاتر حسابات الشركة على حساب صاحب السمو الذي سبق له - منذ أربع سنوات - وأن قَدِّمَ للشركة سلفيات قيمتها عدة ملايين من الفرنكات تُخصم من تسديدات عمليات الاكتتاب الشخصية. لقد قَدِّمَ سعيد هذه السلفيات قبل أن يدفع أى مساهم أى مبلغ.

وهذه الخصومات لحساب سعيد باشا - من قيمة كل الأسهم المتبقية - لم تُنظَّم رسمياً إلا بعد عقد أول اتفاق مالى بتاريخ ٦ أغسطس ١٨٦٠م بين الحكومة المصرية والشركة.

إن قصة هذه الخصومات - أو إضافة ثمن ١٧٦ ألف سهم على حساب دولة متقلّة بالديون - لهو أمر يستحق أن نتوقف عنده: فسعيد باشا لم يفكر فى الاكتتاب إلا بـ ٣٥ ألف سهم فقط. وتم تقسيم مبلغ رأس المال - أى ٢٠٠ مليون فرنك - على ٤٠٠ ألف سهم بين الدول المختلفة، حسب النسبة المقترضة للفائدة عند تنفيذ المشروع. وعندئذ وصل المبلغ المطلوب من اكتتاب مصر إلى ٣٢ مليون فرنك ثمن ١٦٤ ألف سهم. وكانت خزانة سعيد حاوية. ومع ذلك، فقد وافق على دفع

المبلغ الذى استطاع دى ليسيبيس إقناعه بدفعه - بدون مقاومة - ولم يكن ذلك سوى الفصل الأول.

وبتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨م - أى بعد نتائج الاكتتاب - لم تكن الدولة العثمانية قد اكتتبت بشيء. ولكن دى ليسيبيس قيد على حسابها - وعلى حساب مصر - ثمن ٩٦ ألف سهم: فقد كان الأمر يتطلب منه - فوراً - تغطية وتمويه جزء من الفجوة التى حدثت فى الاكتتاب العام وذلك لتسهيل إجراءات إنشاء الشركة.

وحقيقة الأمر، أن الأسهم غير المباعة لم تكن مجرد ٩٦ ألف سهم فقط بل كانت حوالى ١١٧ ألفاً أى حوالى ربع رأس المال المطلوب. ولم يكن باستطاعة دى ليسيبيس تكوين الشركة - قانوناً - إلا إذا تم الاكتتاب فى رأس مالها بشكل كامل. وسعى دى ليسيبيس - بكل جهده - لتسويق جزء من الأسهم غير المباعة فى أوروبا، وقرر عند اللزوم - إذا فشل فى مسعاه - أن يلقى بها على كاهل والى مصر. وهكذا، فى يناير سنة ١٨٦٠م، اقترح على سعيد شراء الـ ٥٠ ألف سهم التى أعادها "بيت ريفو لتيلا" - فى ترييستا - إلى الشركة. واكتفى سعيد بأن يطلب منه عدم التنازل عن هذه الأسهم بدون التشاور معه مقدماً^(١٤).

وإذا وافقنا على وجهة النظر المحابية لدى ليسيبيس، فإن الوالى الذى كان قد اكتتب - فى البداية - بـ ٦٤ ألف سهم فقط، وجد نفسه - فى يناير سنة ١٨٦٠م - متورطاً فى الاكتتاب فى ١١٤ ألف سهم قيمتها ٥٧ مليون فرنك.

وبعد هذه العملية، سافر رئيس الشركة إلى أوروبا. ولكن ماذا يفعل فى حوالى ٦٦ ألف سهم ما زالت معه ولا تجد من يشتريها؟ ومما زاد من تعقيد وضعه أن "الجمعية العمومية لحاملى الأسهم" كانت ستعقد يوم ١٥ مايو وكان لابد من تقديم كشف حساب مضبوط ليا. وبمنتهى البساطة، وجد دى ليسيبيس الحل؛ فقد

قيد على حساب سعيد باشا مبلغ ٨٨ مليون فرنك (ثمان ١٧٦ ألف سهم) بدون علمه وبدون التشاور معه وعاد فوراً إلى مصر.

وفيما بعد، روى قنصل فرنسا لديبلوماسي مصري المشهد الذي دار بين سعيد ودي ليسيبس على النحو التالي: "كان المسيو دي ليسيبس قد طرح أسيمه للاكتتاب في لندن وباريس وبرلين وفيينا وغيرها من عواصم أوروبا ... وعلى الرغم من فشل حملة الاكتتاب، فإنه أعلن أن نتائجها ممتازة. وبدون استشارة أحد، وحتى بدون أن يخبر الوالي، قيد على حسابه مبلغ ٨٨ مليون فرنك.

"ووصل دي ليسيبس إلى مصر، وهو مرح ومبتسم كعادته لكي يقدم كشف حساب لسعيد عما فعله بصفته وكيلاً عنه (فقد كان يقول دائماً أنه لا يتصرف إلا بصفته وكيلاً عن الوالي). وقدم له نتائج جولته على ورقة منفصلة، فتضايق سعيد من هذا التصرف وسلم الورقة لسكرتيره حتى بدون أن يقرأها. وبعد ذلك بعدة أيام، طلب دي ليسيبس - وهو مبتسم كعادته - من الوالي أن يُصدر أوامره لتسديد أول دفعة من الاكتتاب. فسأله سعيد مندهشاً: "أية دفعة؟! " فرد عليه دي ليسيبس: دفعة تسديد اكتتابكم بمبلغ ٨٨ مليون فرنك.

- سعيد: اكتتابي أنا؟

- دي ليسيبس: بالتأكيد يا صاحب السمو. فسموكم تعرفون أنني اكتتبت لحسابكم في هذا المشروع الذي سيخلد اسمكم وسيضمن الاستقلال التام لمصر. وإذا لم أكن قد بادرت بعمل ذلك، فإن المشروع كان سيفشل تماماً. لقد قلت لكم ذلك بل إنني قد كتبت لسموكم بخصوصه.

- سعيد: كيف قلت لي ذلك؟ وكيف ومتى وأين كتبت لي عنه؟!

- دي ليسيبس: على الورقة التي سجلت لسموكم عليها كشف الحساب.

وعندئذ، طلب سعيد إحضار هذه الورقة المنفصلة التي ذكرت، وكان مسجلاً عليها مايلي: مبلغ كذا مليون تم الاكتتاب عليها في فرنسا، مبلغ كذا في إنجلترا، مبلغ كذا في ألمانيا. وفي ظهر الورقة، كتبت عبارة: ٨٨ مليون فرنك على حساب صاحب السمو.

-دى ليسيبس: وهكذا ترون يا صاحب السمو، أنني كتبت وأنكم أخذتم علماً بذلك. وعندما صمت صاحب السمو، فإنه بذلك يكون قد وافق على هذا الاكتتاب. لقد أخبرت زملائي والأشخاص الذين يكون لكم احتراماً فائقاً بأنكم وافقتم، فكلفوني بأن أنقل تيانيم لسموكم.

"واعترض سعيد على هذا التصرف، ولكن دى ليسيبس أخبره أن سكوته يعنى الموافقة. واشتكى سعيد من خلو الخزانة، ولكن صاحب الشركة أعلن أنه مستعد لتقديم كل التسهيلات المالية الممكنة له. وهكذا فتح دى ليسيبس لسعيد باباً لتسوية هذه المشكلة، ووجد سعيد فيه وسيلة للتخلص من إحدى المشكلات فوافق". وأضاف فنصل فرنسا أن سعيد قال له بلهجة خشنة: "هل رأيت ما فعله مواطنك دى ليسيبس؟ لقد دفعنى إلى الهاوية". (لم يسبق نشره).

وهذا المشهد يوضح بطريقة مذهلة عقلية وصفات الرجلين اللذين وقع مصير القناة بين أيديهما.

إن رأس مال هذه الشركة الملقبة بـ "العالمية" كان يجب تكوينه من الأموال الخاصة الأوروبية. أما إنقال كاهل خزانة والى مصر بتحمل نسبة ٤٤% من رأسمال هذه الشركة، فقد كان بمثابة دفع سعيد إلى السقوط فى هاوية الاقتراض والمشكلات المالية والإسراع بتدهور الأحوال.

وفى شهر فبراير سنة ١٨٦٠م، حل المسيو بيكلار (Béclard) محل المسيو ساباتييه. وحسبما ذكر القنصل العمومى الفرنسى الجديد، فإن دى ليسيبس قد نجح فى مهمته؛ فبتاريخ ١١ يونيو سنة ١٨٦٠م، علق بقوله: "يبدو أن الوالى غير قلق

بالمرة بخصوص الشكوك التي أثارتها مسألة الالتزامات التي ألزم نفسه بها. وهو مطمئن بالنسبة للمخاوف التي تخيلها بخصوص ضخامة عدد الأسهم التي قيدت على حسابه. وإذا طُوب الوالى بدفع قيمة هذه الأسهم - أو جزء منها - فإنه سيضطر إلى دفع حوالى ٨٨ مليون فرنك فوراً.

لقد أبلغ دى ليسيبس الوالى أن الجمعية العمومية عقدت يوم ١٥ مايو وأنها قررت أن الوالى لا يجب أن يخشى هذا الاحتمال؛ لأنها وافقت على مبدأ فتح "حساب جار" له. وبفضل نظام "الحساب الجارى"، لم يكن سعيد مطالباً - بشكل مؤقت - بالاستجابة لأية مطالبة مالية^(١٦).

وكان دى ليسيبس يعرف - بشكل مذهل - نظام تسكين آلام المريض بدون أن يُشفيه من مرضه: فنظام "الحساب الجارى" قد يريح سعيد لمدة سنتين لأنه لن يطالب بتسديد أية أموال، ولكن وجود دين قيمته ٩٠ مليون فرنك سيُشكّل عبئاً ثَقِيلاً على مصر. ومع نسبة الفوائد، فإننا لَدِين سيزداد ثَقْلاً أكثر فأكثر.

وبتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٨٦٠م، وفى أثناء محادثاته مع قنصل إنجلترا، تساءل سعيد قائلاً: "من يستطيع التنبؤ بما سيكون عليه حالنا جميعاً فى غضون سنتين؟" وكان يشير بذلك إلى الوضع فى تركيا. وأضاف القنصل معلقاً: "إن الانطباع الذى تولد فى خاطرى هو أن دى ليسيبس قد لمس وترا حسابها لدى الوالى وأثار لديه أمالاً فى الاستقلال عن تركيا، وأن الوالى واقع تحت تأثير هذه الأمال. و انتظارا لهذه الأمال البعيدة، بدأ سعيد بالفعل فى عقد اتفاقات ستسبب انتيياره التام سريعاً"^(١٧).

وفى الحقيقة، فقد كان دى ليسيبس يمتلك العديد من الوسائل الفعالة و كان يعرف كيف يستخدمها بمهارة للتأثير على الوالى، وكانت الوسيلة الأولى هى "اللعب على وتر الاستقلال"؛ فسعيد كان يعتقد أن القناة ستضمن استقلال مصر لأربعة أسباب:

١- إن القناة ستفصل مصر جغرافيا عن تركيا.

٢- اهتمام الإمبراطورية الفرنسية بالقناة سيحتّم عليها مساعدة مصر في التخلص من الهيمنة التركية.

٣- أن القناة ستزيد من رفاهية مصر ماديا مما سيدعم استقلالها الذاتي.

٤- احتمال أن تضمن القوى الأوروبية حياض القناة؛ وبالتالي، سيكون حياض مصر مضموناً.

أما الوسيلة الثانية، فكانت "اللعب على وتر المجد؛ فقد كان سعيد طموحاً - مثل باقى خلفاء محمد على - وكان مقتنعا بأن القناة ستخلد ذكراه في التاريخ، فأعلن لقتل إنجلترا: "إن عملية اتصال البحرين لا يمكن إلا أن تكون مشروع يخذ ذكرى مَنْ نَفَذَهُ. وإذا كنت رفضت أخذ هذا الجزء الضخم من أسهم الشركة، فإنها كانت ستطرح في الأسواق. والنتيجة الطبيعية لذلك هي انهيار سعرها بشكل مدمر، وربما تسبب ذلك في إفلاس المشروع إفلاساً تاماً. لقد أصر المسيو دي ليسيبس بشدة لكي نتجنب هذا الاحتمال، فاضطرتت للامتثال أمام هذه المسؤولية الضخمة. وعندئذ، وعدنى بأننى لن أطلب بسداد أى مبلغ لمدة سنتين إلخ إلخ..."^(١٨).

والوسيلة الثالثة كانت "اللعب على وتر الخوف"؛ فقد كان سعيد يدرك مدى نفوذ دي ليسيبس في البلاط الإمبراطورى الفرنسى، لأنه كان يمت بصلة قرابة بعيدة للكونتيسة دي مونتيجو (La Comtesse de Montijo) والإمبراطورة. فضلاً عن ذلك، ألم تتجح الشركة - في سنة ١٨٦٠م - في تغيير قنصل فرنسا لدى مصر (المسيو ساباتييه) لأنه لم يكن مؤيداً تماماً لمصالحها ؟

لقد كان سعيد يخشى نفوذ فرنسا أكثر من خشيته لنفوذ إنجلترا. وفي سنة ١٨٥٧م، زار سعيد باريس ولندن. وفي لندن، استقبله اللورد پالمرستون - أكبر عدو للقناة ولمصر - والذي سمح لنفسه بتوبيخ سعيد بعنف، وقد أنهى حديثه معه

يقوله: "إن مصر هذه الذى تحكيميا عبارة عن مدخنة مدفأة أستطيع تنظيفيا من الناحيتين عندما أرغب فى ذلك".

وعندما عاد سعيد إلى مصر، كان لا يزال يتذكر هذه اللهجة العنيفة التى أهانته بشدة: فخلال حديثه مع قنصل إنجلترا - يوم ١٩ ديسمبر - قال له: "من المؤكد أنه لا يستطيع أحد إنكار تفوقكم البحرى، ولكن الفرنسيين يستطيعون إنزال جيش لن أستطيع مقاومته بينما لا تستطيع إنجلترا فعل ذلك. وعندما كنت فى بلادكم، قال لى اللورد بالمرستون أن مصر عبارة عن مدخنة مدفأة من السهل عليه تنظيفيا. فأجبتة بأن هذه المدخنة طويلة جدا لدرجة أن طولها المفرط قد يخلق مشاكل لعملية التنظيف هذه"^(١٩).

والوسيلة الرابعة كانت "اللعب على وتر التأجيل"؛ فقد تألق سعيد باتصافه بعدة صفات: التفاهة والطمع والضعف ومعهم اللامبالاة، وبدلاً من مواجهة المشاكل، كان يفضل تأجيلها أو تسويقها. ومنذ سنة ١٨٥٦م، كان مديونا للتجار الأجانب بحوالى ٣٠ مليون فرنك. وبدلاً من الأخذ بسياسة مالية متقشفة، أصدر سندات الخزانة - التى اخترعها دى ليسيبس له سنة ١٨٥٨م - ولجأ إلى نظام الاقتراض. وهذان الحلان مناسبان لطبيعته التى تتجنب المواجهة.

لقد احتال دى ليسيبس على سعيد عندما ورطه فى شراء ١٧٦ ألف سهم - قيمتها ٨٨ مليون فرنك - على مراحل، فوضع بذلك نير الاستعباد فى عنقه. وكان سعيد يكرر على الدوام عبارة: "لقد وضعوه فى عنقى". ولكنه لم يحاول أن ينزعه.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد كان دى ليسيبس يعرف هواية سعيد المفضلة: "التأجيل والتسويق". ولذلك فقد احتاط وجعل جمعية المساهمين - بتاريخ ١٥ مايو - توافق على مبدأ "الحساب الجارى" لصالح سعيد، ووعده بأنه لن يطلب منه سداد أى مبلغ لمدة سنتين، وعرض عليه هذه الفكرة وكأنها تنازل جاد من جانب الشركة

لصالحه. وعلق كولكوهون على هذه العملية قائلاً: 'تصور الوالى أنه استطاع خداع الشركة عندما تصرف بمهارة وأجل أية مطالبة بالسداد لمدة سنتين. وكان يردد عبارة "من يستطيع التنبؤ بما سيكون عليه حالنا جميعاً فى غضون سنتين؟" وبهذا الأسلوب، كان لديه أمل فى أن يقدر على مواجهة جميع الاحتمالات"^(٢٠).

ولكن من المؤكد أن دى ليسيبيس كان أكثر مهارة وحنكة من الوالى: فقد كانت لديه الحيل التى تمكنه من الحصول - بطرق ملتوية - إما على النقود السائلة وإما على ميزان تعادلها من هذا الحساب الجارى.

وبالفعل، استغل دى ليسيبيس القرب الشديد "لبحيرة المنزلة" من مدينة "بور سعيد"، فطلب من الحكومة منحه امتياز تحصيل "ضريبة صيد السمك" فى بحيرة المنزلة. وكانت هذه الضريبة تورد للحكومة مبلغاً يتراوح ما بين ٢٠ و ٢٢ ألف جنيه (حوالى ٥٠٠ ألف فرنك) سنوياً. وطالب بأن تكون مدة هذا الامتياز عشرين عاماً لصالح شركة القناة "على أن يُخصم مبلغ ١١ مليون فرنك من قيمة الدين الحالى يُدفع على مدى سنتين وبدون فوائد"^(٢١)، أى حوالى أربعة ملايين فرنك.

واعتبر قنصل إنجلترا هذه الصفقة بمثابة نقل ملكية أرض عثمانية إلى يد أجنبية وأنها ستؤدى إلى وجود مستعمرين جدد حول ميناء بور سعيد^(٢٢)، فاضطر سعيد لإلغاء احتكار الشركة لبحيرة المنزلة.

وتوقف الحساب الجارى فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٦٠م وكان مديناً بـ ١٥ مليون و ٢٤٨ ألف و ٤٢ فرنك و ٨٨ سنتيم. وكانت الحكومة المصرية تمتلك ١٧٧٦٤٢ سهماً من أسهم قناة السويس بسعر ١٠٠ فرنك للسهم الواحد، ونسبة خمس رأس المال. وارتفع دين الحكومة الأصلي فوصل إلى ١٧ مليون و ٧٦٤ ألف و ٢٠٠ فرنك، منها ٢ مليون و ٥١٦ ألف و ١٥٧ فرنك تم دفعها من قبل.

وبعد مفاوضات جديدة، وبتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٨٦٠م، وقّعت الشركة اتفاقية مالية مع الوالى قبلت بمقتضاها حوالات الخزانة المصرية التى يتم إصدارها

مع تواريخ استحقاقها بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٧م. وكانت هذه أول اتفاقية تنظم الخُصم لحساب الوالى من ثمن الأسهم التي رفضت دول عديدة شراء الكميات المخصصة لها منها.

إن هذه الحوالات - أو أذونات الخزانة - كان يجب تسجيلها لحساب الشركة بسعر الأول من يناير ١٨٦٠م. وتحتسب فوائدها بدءاً من هذا التاريخ ونسبة ١٠% سنوياً. وبهذه الطريقة، تكون الفائدة التي يستحقها الوالى (نتيجة لقيمة الدفعات التي سددتها) قد تم تعويضها وتحصل الشركة على نسبة ٥%.

أما رأس المال الجديد المطلوب للشركة - أى نسبة الـ ٥/٤ (الأربعة أخماس) الباقية، فقد التزمت الحكومة المصرية بإصدار أذونات خزانة بشكل متتابع تدفع بعد تسديد تواريخ الاستحقاق بنسبة الـ ٥/١ (الخُصم) أى بدايةً من ١٨٦٧م.

وهكذا، لم يكن بمقدور الشركة المطالبة بالتسديد نقداً، فاكثفت - كما توقع دى ليسيبس - بسندات الخزانة المصرية التي كان بمقدورها أن تتفاوض عليها بأفضل شروط لصالحها.

وأياً كان الأمر، فإن مساهمة سعيد فى مشروع القناة لم تكن مقننة: فالوالى لم يكن متساوياً مع باقى المساهمين الذين سددوا - منذ ١٨٥٩ - أول ٥/١ (خُصم) من رأس المال المطلوب، أى ١٠٠ فرنك للسهم الواحد حسبما تنص لوائح الشركة.

وبفضل اتفاق أغسطس سنة ١٨٦٠م، أصبح الوالى مساهماً متأخراً؛ لأنه لن يدفع - حتى سنة ١٨٦٧م - إلا أول قسط من رأس المال المطلوب للشركة فى أثناء فترة الاكتتاب، فى حين أن سعر السهم - فى أول يناير سنة ١٨٦٣ - قد بلغ ٣٠٠ فرنك.

وتوفى سعيد بمرض عضال فى يناير سنة ١٨٦٣م. وحتى يوم وفاته، فشلت مساعى دى ليسيبس لإقناعه بتقنين وتسوية مساهمته المالية فى المشروع. وذكر

سعيد لهنرى بولوير^(*): "وفيما يتعلّق بالقناة، فلربما أكون قد غصت فى هذه العملية كثيرا وبسرعة كبيرة ... ويعلم الله إن كان هذا المشروع سيَنحَقّق أم لا. إنهم يقولون إنه يتطلّب نقودا غير متوفرة. إن هذه الفكرة مهمة وقد تكون حقيقية ولكننى قد أخسر الكثير من أسهمى. أننى لم أتصور أننى سأشترى كل هذه الكمية من الأسهم، ولقد اقترحت شراء ٣٠ ألف سهم فقط ولكننى تورطت فى شراء ٨٠ ألفا [كذا]. وفى الحقيقة، إننى لم أجادل، فالمصيبة قد حلت. إنهم - الآن - يقترحون علىّ الحصول على قرض. ومع هذا القرض، يجب أن أدفع ثمن أسهمى وعندئذ يسلمونها لى. والأسهم قد ارتفعت أسعارها. ويقولون لى إننى سأستطيع تحقيق قيمتها واسترداد أموالى. هذا ما يقولونه لى ولكننى لم ألتزم بأى شيء حتى الآن... أنا مُحبط، أنا مريض... (٢٣)".

رابعا: سوء النية الاستعمارية ومشروع القناة:

وفى تلك الأثناء، لم تقتر معارضة تركيا وإنجلترا لمشروع شق قناة السويس. لقد كان من المتوقع أن تأتى هذه القناة بالأمل لمصر ولكنها - مثل قناة بنما - أصبحت مصدرا للقلق والهواجس: فلكى يتم إنجازها، كان لابد من التضحية بأمة بأسرها. ومنذ ذلك الحين، يمكننا القول إن القناة أصبحت تملك مصر وليست مصر هى التى تملك القناة (مصر للقناة وليست القناة لمصر).

لقد كان رئيس الشركة - دى ليسيبس - هو روح هذا المشروع، ولكنه لم يكن مهندسا بل كان - وقبل كل شيء - ديبلوماسيا تتقمصه روح رجل أعمال محنّال وداهية: فَحَظَّ من شأن "الشركة العالمية" ونزل بها إلى مستوى الشركات التى تكونت - فى مصر - بهدف الكسب والاستغلال. وبدلاً من اقتصار نشاطاته على القناة البحرية، امتدت أطماعه لى تشمل كل أرجاء مصر.

(*) سفير بريطانيا فى الأستانة.

وفى واقع الأمر، فإن دى ليسيبس قد استفاد لأقصى حد من صداقته بسعيد وثقتة به، فحصل أيضا على:

١- حق امتياز شق واستغلال قناة للملاحة النهرية ولرى الأراضى^[٧]. وربطت هذه الترعة نهر النيل بالقناة البحرية من القاهرة حتى بحيرة التمساح، وأوصلت المياه العذبة إلى الصحراء فأخصبتها.

٢- كما حصل أيضا على امتياز استغلال الشركة للأراضى غير المزروعة الواقعة على ضفتى القناتين (الملاحية والنهرية).

٣- لقد كان دى ليسيبس يحلم بتكوين "محافظة البرزخ" ليسكنها مستوطنون فرنسيون، وتنشأ فيها مدن وموانئ وزراعات كما لو كانت بطريقة سحرية. إن الجزء الصناعى البحت فى مشروع القناة أصبح نقطة انطلاق تشعبت منها الأنشطة الزراعية والتجارية، التى تغطى منطقة واسعة تشبه المثلث الذى تقع زواياه فى بورسعيد والسويس والقاهرة. وبعبارة أخرى، فإن القناة البحرية قد استطالت بواسطة ترع الماء العذب حتى وصلت إلى القاهرة. وكان من المنتظر أن تكون قاعدة واسعة - فى داخل البلاد - لعملية استيطانية استعمارية سلمية على أطراف الدلتا.

ومن المؤكد أن البعض يستطيع الدفاع عن دى ليسيبس بصفته صاحب هدف مزدوج - أو مثل أعلى مُزدوج - كان يحركه ويُسيطر عليه ويُنشط طاقاته وتصوراتة الراسخة كما لو كان خاضعا للتتويم المغناطيسى.

الأول: مثل أعلى "إنسانى" لأن وصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط كان سيدفع حركة التجارة ويُنشطها وينعكس فى شكل انطلاقة جديدة للحضارة وحتى

[٧] يقصد "الترعة الحلوة" أو "الحلوة" كما يطلقون عليها فى محافظة الشرقية وهى ترعة الإسماعيلية [المترجم].

للمسيحية؛ والثانى: ومثل أعلى "فرنسى" لأن القناة وملحقاتها "يجب أن تضخ الحياة فى البلاد الشرقية" وتدعم النفوذ الفرنسى فى مصر.

وللرد على هذا الزعم، يجب أن نذكر أن معاونى محمد على من الأوروبين (مثل كلوت بك^(٨) ودى سيف^(٩))، فهموا هذه الأفكار المثالية على أنها "إشراق وتألّق للفكر الفرنسى" وتأثيره فى إطار الفكرة القومية التى بدأت تتشكل فى مصر. ولكن دى ليسيبس وأمثاله لم يفهموا هذه الفكرة المثالية إلا على شكل توسع "المصالح" الفرنسية فى إطار عملية استعمارية استيطانية سلمية يقوم بها الأجانب فى مصر. ولذلك، اهتموا بالعنصر الأجنبى الأوروبى وبمشاريعه - التى تطلّتها رايات الامتيازات الأجنبية - على حساب العنصر المصرى.

وسعى دى ليسيبس لتهدئة هذه المخاوف العامة التى أثرت - بأشكال مختلفة - على الرأى العام التركى والإنجليزى وحتى المصرى، وحاول إقناع المعارضين لمشروعه بأنه مستعد لتقديم ضمانات بالألا تتحقق هذه الوسوس.

وبتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٦١م، عقدت "الجمعية العمومية للمساهمين" اجتماعها الثانى، وقدم دى ليسيبس لها تقريراً جاء فيه: "يبدو أن هذه المعارضة قد هدأت بعد عقد اجتماعكم الأول وبسببه ... إننا نوافق بكل قلوبنا على النظام الدولى الذى اقترحه تركيا، وقد قمنا بصياغة أسس هذا الاتفاق على النحو التالى:

١- يجب إعلان الحياد التام لقناة السويس، وحرية المرور فيها لكل السفن التجارية - أياً كانت جنسياتها - مقابل دفع نفس الرسوم بالنسبة للجميع. إن هذا الحياد يجب أن ينص عليه بوضوح فى المادة ١٤ من عقد الامتياز.

(٨) كلوت بك (clot) : فرنسى أنشأ مدرسة الطب فى عهد محمد على (المترجم)
(٩) الكولونيل دى سيف (de sève) : هو سليمان باشا الفرنساوى الذى أنشأ الجيش المصرى الحديث (المترجم)

٢- تمنع جميع السفن الحربية من المرور عبر القناة إلا بعد الحصول على تصريح من الحكومة المصرية.

٣- ممنوع منعا باتاً على الشركة إقامة أية منشآت دفاعية أو أية تحصينات فى مدخل القناة، أو على طول مجراها، أو على الأراضى التى تنتفع بها الشركة فى البرزخ. كما أنه ليس من حق الشركة إقامة أية مستعمرات للمزارعين الذين لا يتمتعون بالرعوية المصرية.

٤- ليس من حق السفن التى تعبر القناة إنزال قوات عسكرية فى البرزخ إلا فى حالة المرض أو العطب أو وقوع حادثه؛ وفى حالة وقوع أحد هذه الاحتمالات، لابد من أخذ تصريح من الحكومة المصرية.

٥- الأراضى الممنوحة للشركة - بناء على حق الامتياز - لا تُستغل إلا فى الزراعة أو الصناعة فقط. وإذا حدث و قامت الشركة بتأجير أو نقل حق الانتفاع لكل هذه الأراضى أو لجزء منها - فإنها تفعل ذلك لمصلحتها المالية فقط وبدون التمييز بين الأشخاص أو الجنسيات فى عملية التأجير أو نقل حق الانتفاع.

٦- وأخيراً، "فإن والى مصر قد أبدى استعداده للموافقة على وجود حامية من القوات التركية. وهذا الشرط لم يكن مفروضاً على الأراضى الواقعة فى حدود مصر الصادر بها "الخط الشريف" فى سنة ١٨٤١، ولا فى الاتفاقيات التى اعترفت فيها القوى العظمى الأوروبية بوضع مصر تجاه تركيا.

"إن مُجمل هذه الضمانات ينبغى له تَبْدِيد أى قلق بخصوص هذا الموضوع".

لقد صاغ دى ليسيبس أسس هذا الاتفاق بدون الاهتمام بمصالح مصر الحقيقية *muto proprio* (أى كما يريد وبدون استشارة أحد)، فهو قد تعيد بعدم إقامة مستوطنات لمزارعين أجانب. ولكن ليس مهما أن يكون هؤلاء المزارعون مصريين أو أجانب طالما أن القانون الفرنسى هو الذى سيطبق على البشر وعلى الأرض.

ونظرا لوجود "الامتيازات الأجنبية"، ومع التعديلات المستمرة من قبل القناصل ومواطنيهم الأوروبيين على السيادة المحلية، فقد أمرت الحكومة التركية حكام الولايات العثمانية بالتزام الحذر وعدم القيام بمشاريع ضخمة في مجال الأشغال العمومية إلا بعد الحصول على إذن مُسبق من الباب العالي، وحذرتهم - بشكل عام - من التنازل عن ملكية الأملاك العامة.

ومن المؤكد أن روح الفرمانات التي منحت لمحمد علي - مع مكانته - قد حررت مصر فعليا من استئذان الباب العالي عند إقامة الأشغال العمومية العظيمة، التي تمت في عهده (مثل القناطر التي زادت من خصوبة الدلتا).

ولهذا السبب فكر دي ليسيبس في دمج مشروع القناة مع باقى مشاريع الأشغال العمومية التي لا تحتاج - عمليا - للحصول على إذن "الباب العالي" ولكنه نسي أن موافقة "الباب العالي" على مشروع مد خط السكة الحديد من القاهرة إلى الإسكندرية - فى عهد عباس - كان مرهونا بشرط صريح ألا تأخذ أية شركة أجنبية امتياز إدارته بعد إنشائه.

إن مشروع القناة وملحقاته - من أراض وترع ومدن - كان يعتبر بحق تنازلاً للشركة عن جزء من الملكية العامة، وأدخل إلى مصر كتلة متماسكة من المصالح الأوروبية.

أما فيما يتعلق بموافقة الوالى على وجود حامية تركية فى برزخ السويس، فإننا نشك فى صدق هذه المعلومة لأن دي ليسيبس لم يُقدّم أى برهان على صحة ما نسبته للوالى، ولأن رؤية حامية تركية على أرض مصر - تحت أى مبرر - كان بمثابة كابوس يؤرق منام خلفاء محمد على كافة.

وفضلاً عما سبق، فقد كان سعيد موجودا فى بنها فى شهر يونيو سنة ١٨٦١م، ورفض مقابلة دي ليسيبس الذى وصل إلى مصر منذ يوم ٥ يونيو. وأعلن سعيد "أنه لن يمنح ثقته - بعد اليوم - إلى دي ليسيبس لأنه لم يراع أية دقة

في تصريحاته التي أعلنها أمام المساهمين، وأنه لن يتحدث إليه في أي شأن لأن كلماته سيُساء تأويلها^(١٤).

وكان دي ليسبيس يدرك تماما أن سعيد كان طفلاً كبيراً متقلب المزاج. وعلى الرغم من أنه لم يستطع انتزاع حق امتياز بحيرة المنزلة منه، ولا تقنين مساهمته المالية - بسبب معارضة إنجلترا اليقظة - فإنه استطاع إقناعه بالتنازل عن منطقة "تفتيش الوادي"^(١٥) الفسيحة الموجودة في قلب منطقة الاستغلال الفرنسية.

إن الحصول على منطقة "تفتيش الوادي" كان له أهميته الاقتصادية والاستراتيجية: فالأهمية الاقتصادية ترجع إلى أن هذه المنطقة تبلغ مساحتها ١٠ آلاف هكتار اشترتها الشركة بثمن بخس (٢ مليون فرنك فقط) مع أن أرضها خصبة جداً وسهلة الري، وعاندها مضمون وسريع، وليست عليها أية مشاكل، وموقعها قريب من القناة وليس بعيداً عنها مثل باقي أراضي الشركة.

أما الأهمية الاستراتيجية لمنطقة "تفتيش الوادي" فترجع إلى أن قرية "التل الكبير" هي المركز السكاني الرئيسي فيها، وهي التي تقطع طريق الغزوات على الدلتا من جهة القنال. و"التل الكبير" هي أضعف نقطة في خط الدفاع عن مصر: إن بحيرات المنزلة والبرلس ومربوط على امتداد شمال مصر - من الإسكندرية حتى دمياط - تشكل خط دفاع طبيعي ضد أي هجوم من ناحية البحر المتوسط.

ولم يقتصر الأمر على هذا الحد، فإن سعيد بطيشه غير المعقول قد منح الشركة امتيازات أخرى لا تقل خطورة عما سبق، وتسببت في زيادة نفوذها بقوة في مصر، وذلك عندما سمح لها بامتلاك مساحات واسعة ومتصلة من الأراضي،

(١٥) "تفتيش الوادي" يطلق عليه أيضاً "جفلك" (أو "شفلّك") الوادي باللغة التركية [المترجم].

ومراكز تموين وإعاشة بداخل البلاد، وكلها مرتبطة بوسائل اتصال مباشرة وأمنة بمجرى القناة.

وبتاريخ الأول من مايو سنة ١٨٦٢م، اجتمعت "الجمعية العمومية للمساهمين" وقدم لها دي ليسيبيس تقريراً عن المكتسبات الجديدة جاء فيه: "إن أملاك الشركة تشتمل على ثلاثة عقارات مهمة في دمياط وبولاق - بالقرب من القاهرة - و"تفتيش الوادى".

"١- وتقع والعقارات - التي امتلكتها الشركة في دمياط - على مساحة عشرة هكتارات... بنيت عليها مخازن واسعة وفخمة. وكانت هذه المخازن تستخدم في الماضى بصفة ثكنات عسكرية وشونات للغلال. والمواد القيمة التي بنيت بها هذه المخازن قدمت لنا موارد لا تُقدَّر بثمن استخدمناها في الإنشاءات التي أقمناها في ذلك الموضع... ودفعنا مقابل هذه العقارات مبلغ ٥١ ألف فرنك وهو ثمن معتدل للغاية.

"٢- وفي بولاق - ميناء القاهرة النهري - فإن صفقة ممتلكاتنا هناك مرضية ومناسبة مثل مثيلاتها التي في دمياط: فقد اشترينا مساحة ١٠ آلاف متر مربع مقابل ٢٠٠ ألف فرنك. وهذه المخازن تقع في أفضل موقع على نهر النيل مباشرة، ومن المقرر أن تقدم لنا فائض قيمة كبير، كما ستغنيننا - من الآن فصاعداً - عن استئجار مخازن مكلفة.

"٣- هذه المكاسب نفسها هي التي جعلتنا نحصل على "تفتيش الوادى". إن خط اتصالاتنا - بين النيل وبحيرة التمساح - يتكون من مجموعة ترع داخلية متتالية عددها أربعة: ترعة "بحر مويس" المتصلة بترعة "الزقازيق" ومن امتدادهما تخرج "ترعة الوادى" التي ستأخذ ترعتنا الماء العذب منها. إن ترعتي "بحر مويس" و"الزقازيق" جزء من الأملاك العامة. ولكن ترعة الوادى ليست كذلك، وهي تقع

فى وسط هذا الخط وتشكل جزءًا من التفنيش المعروف بهذا الاسم: "تفتيش الوادى". وسيقوم المالك - بالضرورة - بتنظيم مجرى هذه الترعة كما يشاء...
"إن هذه العملية (شراء "تفتيش الوادى") ستحمى الخط الأساسى لمواصلتنا النهريّة - مع مراكز التمويّن - من أى ضرر...".

خامسا: مشروع إنجلترا المضاد:

والآن، وبعد كل ما ذكرناه فى الفقرات السابقة، نستطيع أن نفهم لماذا أثار حصول دى ليسيس على عقد امتياز القناة وملحقاته لدى إنجلترا رد الفعل نفسه الذى أبدته عندما غزا بونابرت مصر.

وبتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٥٩م، أرسل اللورد بالمرستون رسالة إلى اللورد كويلي (Cowley) جاء فيها: "إننا لسنا بحاجة لمصر ولا نرغب فيها. إننا بالضبط مثل رجل عاقل له ضيعة فى شمال إنجلترا، بينما يُقيم هو فى جنوبها: فهو لا يرغب فى امتلاك الفنادق الموجودة على طول طريق الشمال من مقر إقامته حتى ضيعته. إن كل ما يريده هو أن تكون هذه الفنادق فى حالة جيدة، ومفتوحة دائما، وتقدم له - عند نزوله بها - وجبة لحم الضأن، وتوفر له الراحة". ولكن، على الرغم مما أعلنه بالمرستون، فإن إنجلترا كانت تسعى - بكل تأكيد - للسيطرة على طريق الهند المار بمصر منذ القرن التاسع عشر.

لقد منح محمد على كل التسهيلات التى طلبتها إنجلترا لمواصلاتها عبر الأراضى المصرية لدرجة أنه تلقى الشكر من "شركة الهند" والتجار الإنجليز فى سنة ١٨٤٠م. ولكن إنجلترا دمرت قوته وسعت جاهدة لاحتكار خدمة الترانزيت وإيجاد موقع قدم لها فى مصر.

وعند افتتاح قناة السويس، أكد رجل الدولة الإنجليزي الشهير - المستر هارى جونستون (Harry Johnston) - على ثبات السياسة الإنجليزية تجاه مصر فى خطوطها الأساسية قبل وبعد تنفيذ مشروع القناة على حد سواء: "إن أكثر رجال الإمبراطورية البريطانية استنارة كانوا متأكدين من أن مصر ليست قادرة على حماية استقلالها - بصفتها دولة محايدة وضعيفة - ولذلك لا يجب تركها تسقط تحت سيطرة أية دولة تستطيع تحدى إنجلترا و تغلق قناة السويس"^(٢٥).

إن إصدار فرمان امتياز القناة وملحقاته جعل تدخل إنجلترا فى مصر مسألة حتمية.

وعندما فشلت إنجلترا فى إيقاف مشروع القناة ، تقدمت - فى شهر نوفمبر سنة ١٨٦٢م - بمشروع مد خط سكة حديد يمر عبر وادى النيل، فقد كان اهتمامها الأساسى مُنصبا على إيجاد توازن بينها وبين نفوذ غريمته فرنسا فى مصر.

ولتنفيذ هذا المشروع، كان لابد:

أولاً: من الحصول على حق امتياز بصدوره والى مصر لشركة إنجليزية لمد خط سكة حديد يمر عبر وادى النيل حتى خط عرض ٢٤ درجة، وبذلك تربط القطارات البحر الحمر بميناء برنيس. وتحصل الشركة - فى الوقت نفسه - على ضمان بنسبة ٧% بصفة فوائد على رأس المال المستثمر فى هذا المشروع.

وثانياً: كان لابد من أن يتنازل الوالى لإنجلترا عن جزيرة "جوبال" لكى تقيم إنجلترا عليها منشآت بحرية وتجارية.

وكتب وزير البحرية الفرنسية معلقاً على الطلب الثانى: "إذا احتلت إنجلترا هذه الجزيرة التى تتحكم فى خليج السويس، فإنها - عملياً - ستتحكم فى مدخل القناة من الجنوب؛ وبذلك، فإنها ستدمر العمل الهائل الذى تم تنفيذه للصالح العام"^(٢٦). وبناء على طلب الحكومة الفرنسية، أبلغ قنصلها فى مصر الوالى -

رسميا - بأنه إذا تنازل عن جزيرة چوبال فإنه سيرك مفاتيح مصر تقع فى يد القوة التى ستحتل الجزيرة برضاه أو رغما عنه، وأن فرنسا لن تسمح بذلك.

إنها قصة "القشة والخشبة" الخالدة؛ فرنسا رأّت "القشة" التى فى عین إنجلترا ولكنها لم تر "الخشبة" فى عینها هى (١١).

وحسبما يقول الوزير الفرنسى، فإن إعطاء امتياز مد خط سكة حديد لإنجلترا، أو التنازل لها عن جزيرة چوبال، يُعرض أمن مصر للخطر. ولكن، ما قيمة هذا الامتياز مقارنة بما حصلت عليه الشركة الفرنسية من امتياز القناة وملحقاته، والذي بمقتضاه حصلت هذه الشركة ليس فقط على مفاتيح مصر بل أيضا على أراض تعادل مساحة مديرية بالقرب من عاصمتها ؟

وفى تلك الأثناء، كان السير هنرى بولوير - سفير بريطانيا فى الآستانة - موجودا فى مصر، وكان يؤيد مشروع السكة الحديد. أما سعيد، فقد وافق - من حيث المبدأ - على منح هذا الامتياز للشركة الإنجليزية لمدة ٩٩ سنة مع تقديم أرض المشروع مجانا، ولكنه رفض ضمان نسبة الفائدة. وبخصوص جزيرة چوبال، فقد كان يرى أن إنجلترا لم تطلب أى شيء بخصوصها سوى إنشاء فنار ومكتب تلغراف بها.

وفى واقع الأمر، لابد وأن نقر بأن سياسة بولوير تجاه مصر تكشف عن سعة أفق ودهاء وحكمة نادرين: فلقد عارض بولوير موقف بالمرستون الراقص - بعناد وغباء - لمشروع القناة بإعلانه أن المشروع غير قابل للتنفيذ. فبولوير - أيضا - كان يعارض المشروع ولكن بشكل أذكى: فبتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٦٣م، بعث من الإسكندرية بمذكرة سرية وشخصية إلى وزير الخارجية البريطانى جاء

(١١) أى أن فرنسا رأّت عيوب المطالب الإنجليزية وهى بسيطة نسبيا بالقياس إلى عيوبها هى التى تتجاهلها حسبما ذكر الإنجيل [المترجم].

فيها: "لا أعتقد أن مشروع القناة نفسه يبرر كل هذه المعارضة من جانبنا. ومن الأفضل لمعارضتنا له أن تستند على الطريقة التي نفذ بها والأيدى التي تمسك به".

وذكر بولوير أيضا أن هناك أزمة مالية ستهدد الشركة في القريب العاجل. لقد أصاب بولوير كبد الحقيقة لأن تاريخ القناة - منذ البداية وحتى بعد افتتاحها - لم يكن سوى سلسلة متصلة من الأزمات المالية التي يحلها الوالى بأموال الدولة المصرية. ونصح بولوير الحكومة الإنجليزية بأن تكون مستعدة لمواجهة أى موقف حرج جديد قد تتعرض له الشركة، وذلك "إما بالعمل على انهيار الشركة أو بتشجيع نقل المشروع - مع الحقوق الحالية للشركة - إلى الحكومة المصرية...^(٢٧)"

ويبدو أن خطة بولوير كانت تهدف إلى ضرورة تحسين جميع أشكال المواصلات عبر السويس والإسكندرية. وأيد بولوير أيضا مشروع السكة الحديد فى رأس بناس - على البحر الأحمر - بهدف "الإقلال من قيمة القناة، وبالتالي زيادة مشاكل الشركة".

وبولوير كان هو الذى فضح بسخرية قوية - وفى عدة مواقف - التجاوزات المشينة التى يرتكبها الأوروبيون فى مصر خصوصا التجاوزات الأخلاقية التى لازمت مشروع السويس.

وأثارت مواقف بولوير مرارة القنصل الفرنسى - المسيو بوفال - الذى عبّر عنها بقوله: "ألا يوجد بهذه السخرية بعض المزاج السيئ والغیظ؟ أتمنى ذلك لأن المزاج السيئ والغیظ هما اللذان سمحا لنا بتحمل لهجة سفير الملكة التى تحدث بها معى هذا الصباح: فلقد استخدم جملاً وعبارات فى غاية التهذيب والرفقة تُشير إلى أننا نريد الاستئثار بمصر... ومع ذلك، فهو يعرف جيدا أنه ليس من المستحيل أبدا التفاهم مع فرنسا تحت شعار "مصر مستقلة عن الأجانب ومفتوحة للجميع"؛ فضلا عن ذلك، فإنكم ستعرفون - بكل سرور - أن صاحب السعادة مُرغم على

الموافقة على أن جزيرة جوبال تابعة للوالى. وبالتالي، فكيف يزعم بأن من يعترف
الجميع له بملكية خليج ما ليس من حقه الدخول فيه أو الخروج منه؟^(٢٨).

ولكن مصر كانت بالفعل تابعة للأتراك والأوروبيين وذلك بسبب خطأ سعيد
ورغبة أوروبا. وللقضاء على البقية الباقية من أمن مصر، لم يعد أمام الوالى سوى
اللجوء للديون وفتح أبواب الدلتا أمام المصرفيين الأوروبيين. وجاء المصرفى
ليكمل ما بدأه الدبلوماسى.

هوامش الفصل الثالث

1) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol.1313. Alexandrie, 8 avril 1857.

2) *Ibid.*Alexandrie, le 16 avril 1857.

3) *Archive francaises*. A .E. Correspondance. politique. Egypte. Vol. 27. Alexandrie, le 2 mai 1857.

(٤) ذكر المؤلف المجهول (وهو ج . كلودى J.Caudy) فى كتابه:

Histoire financière de l, Egypte depuis Saïd Pacha (1854-1876).

ما يلى : "... وفى الوقت نفسه، كان هناك حادث مهم مفيد لمصر على وشك الوقوع لكنه كان أيضا حادثا مشنوما لمالية حكومتيا: ففى نوفمبر سنة ١٨٥٤م، لى فردينان دى ليسيبس دعوة الوالى، فوصل إلى معسكر "الحرية" [؟] ومعه مذكرة بخصوص شق قناة فى برزخ السويس. وخلال بضعة أيام ، وقع الوالى على فرمان امتياز شق القناة. لقد فتح هذا القرار باب الدلتا - على مصراعيه - أمام تدفق الأوروبيين. وبذلك ، أصاب السلطة المطلقة للوالى بضربة لن تقوم لها قائمة بعدها ."

أما جول كوشيريس (Jules Cocheris)، فى كتابه:

"Situation internationale de l, Egypte et du Soudan".

فقد لخص تاريخ القناة فى هذه العبارات الصريحة: "إن شرف شق برزخ السويس يرجع فى أغلبه إلى إسماعيل. وكل من سكتوا يعرفون ذلك. إن الذهب (فى شكل الضرائب التى دفعها المصريون) والأيدى العاملة (على شكل السخرة)

قد سمحا لدى ليسيبس بإنجاز مشروعه الذى كان سيلاقى نفس مصير قناة بنما لولا وجود الخديوى".

(5) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 26. Alexandrie, le 9 avril 1855.

(٦) كان بحوزة "اللجنة الدولية" إجمالى نتائج العمليات والمراجعات التى أجراها - من قبل - المهندسين المختلفين، خصوصا ما يتعلق منها بمستوى البحرين: فمن المعروف أن القدماء اعتقدوا أن مستوى مياه البحر الأحمر أعلى مستوى من مياه البحر المتوسط التى يفصل بينهما برزخ السويس. وذلك بناء على ما ذكره أرسطو، وما أكدته "لجنة مصر" برئاسة المسيو لوبيير (Lepère) فى سنة ١٧٩٩م.

ويعطينا المسيو دى پلاس (Desplaces) تفاصيل مهمة حول هذه النقطة الفنية فى المسألة: "منذ سنة ١٨٤١م، حاول المسيو لينان بك (Linant Bey) والمستر أندرسون مدير "شركة شبه الجزيرة والشرق" تكوين شركة لشق برزخ السويس. وفى سنة ١٨٤٦م، تكونت شركة جديدة لتنفيذ فكرة المسيو لينان بك، وللتأكد من إمكانية فتح "بوسفور" جديد واصطناعى فى برزخ السويس. وكان الأعضاء الأساسيون فى هذه الشركة هم السادة ستيفنسون، وب. تالابو، وينجربيللى.

"وبصفة تمهيدية، بدأت الشركة فى عملية قياس مستوى المياه فى البحرين، وعيدت بها إلى المسيو بوردالو نظراً لخبرته فى هذا النوع من الأعمال. ولكى تكون عملية الاستكشاف على أعلى قدر من الدقة المطلوبة، وضع الوالى عددا من المهندسين المصريين وسريتين من سلاح المهندسين وسرية مدفعية تحت إمرة لينان بك) بالإضافة إلى المهندسين الأوروبين الذين كانوا تحت إمرته من قبل.

"وتمت العمليات بأقصى قدر من الدقة وشملت: المنطقة من "الطينة" حتى "السويس"، ثم من "السويس" حتى "الطينة". وكانت الآلات والأدوات ممتازة، أما العاملون فهم كثيرون وماهرين، كما كانت مجموعات المهندسين تعمل بشكل منفصل: فتم عمل تصويبات لهذا العمل المشترك حسبما ذكر المسيو بوردالو؛ ولذلك، كانت نتائجه دقيقة.

"وفي سنة ١٨٤٧م، تكفل المسيو تالابو بإعلان هذه النتائج في الأوساط العلمية: فقد كان البهران الأحمر والمتوسط في المستوى نفسه تقريبا، كما استنتج لابلاس (Laplace) وفورييه (Fourier) من قبل. وبالتالي، فإن نتيجة عملية القياس التي تمت في ١٧٩٩م كانت خاطئة.

"وبين سنتي ١٨٤٦ و ١٨٥٦م، أجريت ثمانى عمليات لقياس مستوى المياه في البحرين في اتجاهين متقابلين: فدرست خمس منها الطريق المباشر من "بالوطة" إلى "البحر الأحمر" وبالعكس؛ ودرست الثلاث الأخرى الطريق غير المباشر: السويس/ القاهرة/ رشيد أو دمياط وبالعكس. وقد تطابقت نتائج عمليات القياس كلها.

"وتمت العمليات الخمس لقياس مستوى البحرين عبر الطريق المباشر بالترتيب التالي:

١- عملية قياس قام بها بوردالو ولينان بك - سنة ١٨٤٧م - من "الطينة" إلى "السويس".

٢- عملية قياس قام بها جابول (Gabold) وفرومون (Fromont) سنة ١٨٤٨م في اتجاه معاكس للعملية الأولى - لكى تراجعيا وتدقق نتائجها - من "السويس" إلى "الطينة".

٣- عملية قياس قام بها لينان بك - سنة ١٨٥٢م - لمراجعة وتدقيق القياسين السابقين بناء على تعليمات الحكومة المصرية والمسيو ساباتييه، القنصل العمومي الفرنسي.

٤- عملية قياس أجراها سلامة أفندي - من أعضاء العملية الأولى - سنة ١٨٥٥م، تحت إشراف لينان بك لصالح الأشغال المستقبلية التي ستقوم بها "اللجنة الدولية"، ودرست المنطقة من "السويس" حتى "بالوطة".

٥- عملية قياس أخيرة لهذه المنطقة أجراها سلامة أفندي خلال سنة ١٨٥٦م.

"أما عمليات القياس الثلاث التي تمت عبر الطريق غير المباشر فكانت:

١- عملية قياس أجراها "تاهيل" [؟] أفندي سنة ١٨٤٦م من رشيد إلى القاهرة عبر مديرية البحيرة، وتم دمجها مع عملية قياس أجراها بوردالو سنة ١٨٤٧م من "الطينة" إلى القاهرة عبر "وادي طميلات".

٢- عملية قياس أجراها رمضان أفندي سنة ١٨٤٩م من دمياط إلى القاهرة عبر مديرية الشرقية، وتم دمجها مع عملية قياس أجراها بوردالو - سنة ١٨٤٧م - من السويس حتى القاهرة عبر "الوادي".

٣- عملية قياس قام بها دارنو (Darnaud) من السويس إلى القاهرة عبر طريق البريد، وتم دمجها مع عملية بوردالو سنة ١٨٤٧م من القاهرة إلى الطينة عبر الوادي.

"وبدون شك، فإن نتائج كل عمليات قياس المستوى لم تكن بالدقة نفسها؛ وبالتالي، لم تكن لها نفس المصدقية، ولكنها اتفقت كلها مع بعضها لأن أقصى فرق في مستوى البحرين لم يتعد ٩٦ سم كما أن النتيجة العامة لم تعد قابلة للنقاش.

"وأهم عمليات القياس هي التي أجراها بوردالو، تليها عملية لينان بك (التي أجريت لمجرد الترحيح بين نتيجتي سنتي ١٨٤٧م و١٧٩٩م)، ثم عملية سلامة أفندي التي تمت خصيصاً لقناة السويس. لقد اهتمت الأوساط العلمية لكرامة "اللجنة المصرية" بسبب الخطأ الجسيم الذي نسب إليها وللرد على الشكوك الجديرة بالاحترام التي أثارها - في سنة ١٨٥٣م - المسيو ساباتييه قنصل فرنسا العمومي في مصر حول المراجعة الرسمية التي كلف المسيو لينان بإجرائها".

(Ernest Desplaces: "Le Canal de Suez", Paris, 1859, Pp. 88 - 91).

(7) De Lesseps: "Lettres, Journal et Documents", tome I, P. 212.

(8) Ibid. P. 232.

(9) Ibid. P.104.

(10) J.C. Op. cit.

(11) Sidi Lokman El Hakim: "*Les milles Pertuis des finances du khédive.*"

(12) *Archives anglaises*. F.O.78. VoL. 1421. Alexandrie, le 17 juillet 1858.

(13) De Lesseps, Op. Cit., P. 289.

(14) Charles Lesage: "*L'achat des actions de Suez*", 1906, P. 24.

(15) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1556. Alexandrie, le 2 juin 1860.

(16) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 29. Alexandrie, le 11 juin 1860.

(17) *Archives anglaises*. ibid. Alexandrie, le 3 juin 1860.

(18) Ibid.. Alexandrie, le 11 juillet 1860.

(19) Ibid.. Vol.1314. Alexandrie, le 25 décembre 1857.

(20) Ibid.. Vol.1556. Aexandrie, le 3 juin 1860.

(٢١) مذكرة تفسيرية رفعها دي ليسييس إلى الوالى بتاريخ ٤ يونيو ١٨٦٠م.

(22) *Archives anglaises*. Ibid.. Alexandrie, le 2 juin 1860.

(23) Ibid.. Vol. 1715. Le Caire, le 15 décembre 1862.

من هـ .بولوير إلى راسل (Russel).

(24) Ibid.. Alexandrie, le 8 juin 1861.

(25) Harry Johnston: "*British Empire in Africa*", P. 342.

(26) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 30. Paris, le 13 décembre 1862.

(27) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1795. Alexandrie, le 3 janvier 1863.

من بولوير إلى راسل.

(28) *Archives françaises*. Ibid.. Vol. 131. Alexandrie, le 2 janvier 1863.

* * *

الفصل الرابع الغزو عن طريق الرهن العقارى

- ١- إصدار "أذونات الخزانة" أو نظام الاقتراض المقنن.
- ٢- التعليق على قرض صغير عقْد في باريس سنة ١٨٦٠م.
- ٣- عقْد أول قرض كبير في ١٨٦٢م. والصراعات الدولية.

الغزو عن طريق الرهن العقاري

كان سعيد محروما من المواهب الطبيعية العظيمة - التي حظى بها أبوه - ومن كل علم ومعرفة، ولم يكن خبيرا بالرجال ولا بالإدارة. وقد تجنب سعيد إنقال كاهل الشعب بالضرائب أو السخرة، ولم يحاول الاستئثار بالأراضي لحسابه الخاص. لكنه تسبب في إفقار الدولة - منذ بداية عيده - بسبب مصاريفه الهائلة: فقد كان يهوى حياة البذخ، فأجاع إدارته لكي يُشبع نزواته وأهوائه، وأيضا لكي يلبى أطماع المستغلين الأوروبيين وندمائه.

وفي أغلب الأحيان، كانت لديه رغبة صادقة في تنظيم ماليته ولكنه كان عاجزا عن وضع خطة شاملة ناهيك عن تطبيقها. ومثل كل ذوى العقليات السطحية، فقد كان يتصور أن الاقتصاد هو مجرد إنقاص رواتب الموظفين ولم يُفكر في تنمية موارد الدولة وخصوصا تخفيض جميع النفقات غير الضرورية.

لقد رسم القنصل العمومي لفرنسا - المسيو بوفال - صورة مؤثرة له عندما ذكر: "لم يكن لسعيد - بصفته حاكما - إلا عيب واحد ألا وهو عدم الجراءة التامة في مواجهة أية مشكلة أو قضية. وبخجة الالتفاف حول المشكلة، فإنه كان يقع دائما في تعقيدات ومأزق يصعب عليه الخروج منها. "ومن هنا، جاءت التضحيات الجمّة بالمال: فكان يقتصد في جوانب تافهة للغاية. وفي الوقت نفسه، كان يبعثر الملايين للحصول على راحة البال التي كانت تبتعد عنه بقدر ما كان يدفع مبالغ أكثر للحصول عليها.

"وفي الواقع، فإن إكرامياته - أو بالأحرى نقطة ضعفه - زادت من أطماع الأوروبيين فيه فأصبحت ظاهرة عامة: فلا يوجد أحد جاء إلى مصر إلا وهو يمني نفسه بجمع ثروة إما بالحصول على مكرمة من الوالى، وإما بتهديده برفع قضية

تعويض ضده، أو برفعيًا فعلاً، أو بالاستغلال الماكر لكلمة ما نطقياً الأمير، إلخ... ولم يوجد قنصل واحد لم يهدف إلى كسب مبلغ مليون فرنك.

"وإذا لم يصمد الوالى بقوة وحزم فى مواجهة هذه الأطماع - من جهة - والمضايقات السياسية التى تسببها له إنجلترا - من جهة أخرى - فإنه سيزداد ضعفاً وسيتساهل أكثر فأكثر، وسيغلس بعد قليل"^(١).

ولكن سعيد افتقد القوة والعزم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الحكومات الأوروبية والقناصل والرأسماليين الأجانب دعموا هذه الأطماع وشجعوا الوالى - بطريق مباشر أو غير مباشر - على الانغماس فى الرفاهية والسفه أكثر فأكثر.

أولاً: إصدار أذونات الخزانة أو نظام الاقتراض المقنع:

أراد سعيد أن يخرج من هذه المأزق الخائفة، فلجأ باستمرار إلى "حيل" تسببت له فى وقوع كوارث. وكانت أولى هذه "الحيل" هى: إصدار "أذونات الخزانة" التى نصحه بها دى ليسييس سنة ١٨٥٨م، وتسببت هذه "الحيلة" فى حدوث رخاء وهمى نتج عنه "دين سائر" يزداد باستمرار نتيجة لإصدارات الأذونات الجديدة والفوائد التى بلغت نسبتها من ١٢ إلى ١٨%.

ووجد سعيد فى هذا الإجراء حلاً بليداً وكسولاً يتناسب مع شخصيته، ووسيلة مقنعة لتحويل المشاكل المالية - مؤقتاً - ويتخلص من تدخل "الباب العالى": فحسب الفرمانات السلطانية، كان محظوراً على الوالى ضرب النقود باسمه أو عقد قروض أى أنه كان ممنوعاً من إعلان استقلاله، أو تعريض موارد البلاد للخطر، أو التنازل عن استقلاله الداخلى لصالح طرف ثالث.

وفى الحقيقة، فإن سعيد قد انتيك "روح" المعاهدات ورهن موارده فعلاً. إن إصدار "أذونات الخزانة" - أو بالأحرى "الحوالات" - بشكل مبالغ فيه وبإفراط

كانت تحقق مكاسب هائلة لحامليها وتعطيهم ميزات واسعة للمضاربة في البورصة على حساب التجارة. ولذلك، سنجد أن عدد البنوك التي أنشئت في مصر، في عهد سعيد، لتشجيع التجارة لم تقم بتشجيعها لأن فائدتها المعتدلة والمضمونة كانت تبلغ ٦ أو ٧% فقط، فاشترت "أذونات الخزانة" التي تصل فائدتها إلى ١٨%.

وفي نهاية ١٨٥٩م، سنجد أن "نققات سعيد المبالغ فيها، مع السيولة التي سلم بها نفسه لعصابة من الطفيليين تنهيه باستمرار، قد تسببت في حدوث عجز مالي قدره مليون جنيه إسترليني وأثرت سلباً على إيرادات سنة ١٨٦٠م"^(٢).

وصدرت "أذونات الخزانة" الجديدة، وكانت تستحق الدفع في خلال سنتين، وتجاوزت قيمتها مليون و ٦٠٠ ألف جنيه إسترليني، بالإضافة إلى رواتب الموظفين المتأخرة والديون المتعددة ... إن هذا الوضع - على المدى الطويل - سبب القلق لحاملي الأسهم المصرية مادامت هذه الأذونات كانت تشكل دينا سائراً بدون أى ضمانات. وبتاريخ ٢٥ فبراير ١٨٦٠م، ذكر القنصل الإنجليزي ما يلي: "إن أحد أهم تجارنا جاء اليوم ليسألنى إلى أية درجة يحق للوالى إصدار هذه الأذونات. لقد عقد أمير - لن يعيش طويلاً - هذه الديون، فهل هي ملزمة لخليفته الذى قد يكون مختلفاً عنه تماماً؟

"وكان هذا التاجر قدّم نفسه بصفته ممثلاً لعدد كبير من التجار، فرفضت إعطائه رداً محدداً على مسألة نزاع بسيطة مثل هذه. إلا أنني أؤكد لسعادتكم أن الوريث قد يتردد في التصديق على الالتزامات الناجمة عن طريقة طرح هذه الأذونات في السوق: فهي مطروحة بنسب فائدة مدمرة تجعل رأس مالها يتضاعف في خلال ثلاث سنوات ونصف.

"وبالتأكيد، فإن الوالى لا يزال شاباً ولكن صحته وسلوكياته وصلت لدرجة تجعل أية شركة تأمين ترفض التأمين على حياته. وكذلك، فإن طريقته المزاجية المنقلبة تجعله يبذر مبالغ مالية هائلة، وتجعله يعتبر أن كمية الأذونات المطروحة

سرا من الأسرار. وكل هذه التصرفات تسبب القلق للتجار المقيمين هنا فيما يتعلق بقيمة أذونات الخزنة^(٣).

ثانياً: التعليق على قرض صغير عقد في باريس سنة ١٨٦٠م:

أرادت المؤسسات المالية العديدة تدعيم قيمة وإيرادات "أذونات الخزنة" التي لم تقدم ضماناً، ولا حق رهن لصالح هذه المؤسسات صاحبة الشأن ولا لشركة قناة السويس (التي كانت بمفردها تحتاج إلى مبلغ ٨٨ مليون فرنك). ولذلك، كان من مصلحة هذه المؤسسات أن تؤكد ثقتها ومصداقيتها في مصر بأى ثمن؛ فقدمت المال للحكومة المصرية على هيئة قروض منتظمة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذه القروض كانت لها ميزة سياسية هائلة: فلقد كانت موارد مصر هي ضمان هذه القروض؛ وبالتالي، فقد أعطت للمصرفيين الأوروبيين - ولحكوماتهم عند اللزوم - حق الإشراف على مالية البلاد. ولتجنب هذا الخطر، عارض قنصل إنجلترا - منذ ١٨٥٧م - إدخال نظام القروض في مصر.

وحتى قبل إصدار "أذونات الخزنة"، تقدم شخص يُدعى توديسكو (Tudesco) إلى قنصل إنجلترا لتشجيع إنشاء بنك "يتخصص في منح الحكومة المصرية قرضاً يضمنه" حق الرهن "على جزء من موارد البلاد". وفي الوقت نفسه، يُصدر هذا البنك عملة ورقية تقبلها الخزنة المصرية عند دفع الضرائب. ورد عليه القنصل بأنه سيعترض - بكل قوة - على مثل هذه الخطة قائلاً: "لا شيء يمثل خطراً على مصالح البلاد مثل السماح للوالى بعقد قرض... فلو سُمح له بالاقتراض بضمان موارد البلاد، فلن يبقى أى أمل في الاقتصاد أو الإدارة الرشيدة، وسيتولى خليفته حكم البلاد ومواردها مملوكة للمضاربين الأجانب"^(٤).

ويبدو أن المسيو ساباتييه قد تبني هذا الرأي نفسه في حديثه مع مروجي هذا المشروع، ولكن معارضة الفئصلين لم تستطع الصمود طويلاً أمام قوة الأحداث ومصالح اللعبة واللاعبين: فالمصرفيون أرادوا إنقاذ النقود الموجودة على هيئة "أذونات الخزنة" - التي أغرقت السوق بين سنتي ١٨٥٨ و ١٨٦٠م - والتي تركت الباب مفتوحاً أمام المضاربات و"المؤامرات" المالية والاقتصادية. وكذلك، فإن حكومة "الإمبراطورية الثانية" كانت تريد تدعيم وضعها المتميز في مصر عن طريق تأمين إشرافها على إدارة مصر المالية. وأخيراً، فإن حكومة سعيد كانت في وضع مينوس منه وكانت تريد الحصول على المال بأى ثمن: فدخلت - منذ تلك الفترة - في الحلقة المفرغة لهذا النظام المدمر الذي يتلخص في تسديد الديون القديمة باقتراض ديون جديدة، وليس بأية وسيلة أخرى غير الديون.

وأصبحت هذه القروض مينة رابحة يمارسها عدد كبير من المقرضين والوكلاء والوسطاء - من كل صنف - مقابل عمولات، وكان هدفهم هو جعل الوالى لا يكف عن الإنفاق، وتشجيع رفع دعاوى المطالبة بالتعويضات والسمسرة وعمليات الاحتيال وتكوين الثروات بطرق غير قانونية.

وفي بدايات سنة ١٨٦٠م، بعث سعيد بأحد ندماه (پاولينو بك وهو بولندى الجنسية ويُعرف أيضا باسم دراهنت بك) لكى يتفاوض على عقد قرض بمبلغ ٢٨ مليون فرنك. وبذلت حكومة إمبراطور فرنسا مساعيا الحميدة، ولكنها أرسلت لفتصلها في مصر برقية - بتاريخ ٦ يوليو - كلفته فيها بتوجيه بضعة أسئلة للوالى "بخصوص ما سيفعله بالأموال التى ستقدم إليه وعن الضمانات التى سيعتمد عليها الرأسماليون الفرنسيون".

وفيما يتعلق باستخدام القرض، أعلن الوالى لفتصل بأنه يفكر فى استخدام جزء منه لدفع الالتزامات المتأخرة عليه مع الاحتفاظ بباقي قيمة القرض لمواجهة ما سيأتى به المستقبل، وذكر بأنه لن يستخدم هذه الأموال فى استرداد "أذونات الخزنة" ولكنه - وبواسطة الموارد التى ستكون بحوزته - لن يلجأ أبداً إلى مثل

هذه الوسيلة لأنه لن يحتاج لإصدار أذونات جديدة. وقال إنه قرر سحب العملة الورقية من التداول؛ لأن دورها قد انتهى: فهي قد ساعدته على تجاوز الصعوبات الوقتية. أما الأذونات المتداولة حالياً - والتي تستحق الدفع ما بين سنتي ١٨٦٠ و١٨٦٣م - فقد ارتفعت قيمتها إلى ٥٥ مليون فرنك.

وبخصوص الضمانات المطلوبة للقرض، أوضح أن أي ضمان غير مجد وأنه لاداعي لإثارة هذه المسألة. وأشار إلى أن إيرادات الجمارك المصرية مخصصة فعلاً لدفع "الجزية" للباب العالي ولا يمكن التفكير في جعلها ضماناً للدين. وقال إنه من غير المناسب ربط أو رهن أي مورد آخر من موارد الدولة - بصفة ضمان الدين - بسبب المضاعف السياسية التي قد تنشأ عن عملية الرهن هذه، وخصوصاً بسبب شكاوى التعويضات التي ستتهدد على "الباب العالي"^(٥).

وبتاريخ ٢٨ يوليو، رجع باولينو بك - مندوب الوالي - إلى مصر ومعه اتفاق بعقد قرض تم التوقيع عليه في باريس بتاريخ ١٧ يوليو سنة ١٨٦٠م مع "بنك شارل لافيت وشركاه" و"مكتب الخصومات"^(٦). وبلغت قيمة هذا القرض ٢٨ مليون فرنك تمثلها "أذونات الخزنة" المصرية، وسيحتفظ بها المصرفيون الفرنسيون ويتم جدولة مواعيد استحقاقها كل ثلاثة أشهر بدءاً من يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٦١م حتى يوم ٣٠ يونيو سنة ١٨٦٥م. وبعد أن يستقطع البنك قيمة ما دفعه وخصم الفوائد، يسلم عائد هذه الأذونات للوالي على أربع دفعات شهراً بشهر بدءاً من الأول من سبتمبر حتى الأول من ديسمبر سنة ١٨٦٠م.

ومع أن الوالي قد أعلن التزامه بعدم إصدار أذونات خزنة جديدة، ومع أن الحكومة الفرنسية قد ضمنّت هذا القرض لدى رجال البنوك الفرنسيين، فإن الأذونات المذكورة صدرت فعلاً بشرط أن تدفع قيمتها في باريس مع رهن عائدات جمرک الإسكندرية بصفتها ضمان لهذا الدين.

(٥) Comptoir d'Escompte.

وبتاريخ ١٦ أغسطس ١٨٦٠م، وقع الوالى مع دى ليسيبس الاتفاق المالى الذى يدفع الوالى - بمقتضاه - ديونه للشركة بواسطة الخزانة بدءا من ١٨٦٣م. ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد: فمنا شهر سبتمبر، سارع سعيد بتبديد وبعثرة الأموال المقترضة بسبب بذخه الشديد، فدفع:

١- مبلغ ٣ ملايين فرنك للمسيو زيزينيا بصفة تعويض عن وعد قطعه له محمد على ثم ألغاه.

٢- مبلغ ٥٠٠ ألف فرنك لأخيه الأمير حليم.

٣- مبلغ ٢,٥ مليون فرنك لابن عمه مصطفى باشا لشراء السكر منه، وتحديدًا لكى يعينه على دفع ديونه الخاصة التى لم يقترضها لصالح مصر ولا بضمانيها.

٤- مبلغ مليون وربع المليون فرنك لأخته - المرحومة نازلى هانم - ليشتري منها مبنى لا يحتاجه ولا يعرف ماذا سيفعل به.

وبتاريخ الأول من أكتوبر سنة ١٨٦٠م، وجه قنصل فرنسا برقية إلى وزير خارجية بلاده علق فيها على تصرفات سعيد قائلاً: "وهكذا نجد - يا سيدى الوزير - أن اللامبالاة قد أضاعت ثلث قيمة القرض المدفوع من أموال الدائنين"، وأبدى أسفه لأن سعيد ترك نفسه ينساق وراء رغبته فى "هذا الإسراف الذى يُرثى له"^(٦).

ولكن الذى يُرثى له حقا هو أن الحكومة الفرنسية - بعد دى ليسيبس - هى التى شجعت سعيد على الاستمرار فى ممارسة هذه السياسة المؤدية إلى إفلاسه وذلك بفتح الأبواب أمامه لكى يقترض بدون الحصول على إذن "الباب العالى". وبالتأكيد، فإن البعض يستطيع تبرير موقف فرنسا متذعرا بأن الوالى كان باستطاعته اللجوء إلى الأموال الإنجليزية^(٧). ولكن بما أن الحكومة الفرنسية كان

لها تأثير طاع على سعيد، فقد كانت تستطيع الاتفاق - في هذا الموضوع - مع حكومة إنجلترا التي كانت تريد:

١- منع الوالى من اللجوء إلى نظام القروض التي سيؤدى به إلى الإفلاس، أيا كان شكل القروض.

٢- وضع حد لنظام نهب الخزانة المصرية، هذا النظام الذى أسسه القناصل الأوروبيون و"العدالة الدولية".

وفى تلك الأثناء، ارتفعت ديون سعيد إلى حوالى ٢٥٠ مليون فرنك، بما فيها ديونه "لمكتب الخصومات" و "شركة برزخ السويس"، فأراد الاستفادة من أموال أوروبا التي وضعتها - بشكل خطير - تحت تصرفه، وفكر - فى سنة ١٨٦١م - فى إجراء عملية مالية ضخمة.

وبدلاً من تنظيم وضعه المالى، واتخاذ إجراءات حازمة، ووضع حد لإسرافه، واتباع سياسة مالية متقشفة لمصاريف بلاطه، ومقاومة القناصل والمغامرين الأوروبيين، فضل سعيد عقد قرض ضخم لتسديد "الدين السائر". وتنبأ قنصل فرنسا بما سيحدث: "سيتم إعلان إفلاس مصر؛ لأنها واقعة تحت ضغط نظام الورق والفوائد الربوية التي ستؤدى إلى إفلاسها فى خلال بضعة سنين"^(٨).

وفى باريس، أراد المسيو شارل لافيت والمسيو بينار - مدير "مكتب الخصومات" - الاستفادة من المصاعب التي يعانها سعيد، ومن تأييد الحكومة الفرنسية لهما لكى يفرضوا على الوالى شروطاً فى غاية القسوة منها:

١- مطالبة الوالى - بتاريخ ٢٦ يونيو - بتعيين لجنة للإشراف على الإيرادات والمصروفات "تعرض عليها الميزانية السنوية للدولة المصرية"، وقد تكونت هذه اللجنة فوراً.

٢- ولضمان القرض، طلبا الإشراف على موارد الدلتا، بالإضافة إلى جزء كبير من الجمارك.

٣- وربما تمتد مطالبهما فتشمل - أيضا - رهن أملاك سموه بشكل منفصل عن الضمان العام الذي تمثله البلد نفسها.

٤- وبالإضافة إلى كل ما سبق، طالبا أيضا بالحصول على نسبة فائدة مرتفعة جدا تتراوح ما بين ١١,٥% إلى ١٢,٥% مع عمولة بنسبة فائدة ٦% أراد "مكتب الخصومات" تحصيلها ليس على القيمة الحقيقية للقرض بل على قيمته الاسمية.

واعتبر قنصل فرنسا هذه المطالب بمثابة "عملية مضمونة وأنه من المحزن أن تتجاوز الفوائد الصافية نسبة الـ ١٠%"^(٩). أما العمولة، فقد اعتبرها "ثقيلة جدا"، وأضاف قائلاً: "إنه من الممكن التذرع بما فعلته الأستانة. ولكن، من كان يريد أن يعقد مقارنة جادة بين مصر وتركيا؟ فعلى الرغم من أن تنظيم مصر يتسم بالفوضى، إلا فإن سكانها ومواردها يزيدان باستمرار. ولا بد من عمل الكثير للإصلاح؛ ومع ذلك، فإن الإنجاز الذي تم لا يمكن إنكاره. إنني أكرر بثقة ما قلته من قبل: "إن إقراض مصر - في مثل هذه الظروف وبضمان موارد أغنى أقاليمها (الدلتا) - لئو عملية مضمونة تماما وأكثر فائدة من إقراض أى بلد أوروبى".

ولكن، ما هو الدور الذى كان على الحكومة الفرنسية أن تقوم به فى مثل هذه الظروف؟ لقد اهتمت الحكومة الفرنسية بالإشراف على مالية مصر، أى أنها اهتمت بالشق السياسى للمسألة. وبالتالي، فقد قدمت - بالفعل - "لمكتب الخصومات" ضمانا مزدوجا: موارد مصر واحتمال تدخلها عند اللزوم. وفى هذه الحالة، ألم يكن عليها أن تتدخل - على الأقل - لكى تخفف من مبالغات المالىين الفرنسيين، وتخفض من نسبة الفوائد الربوية العالية وتجعلها معقولة؟

وهذا بالضبط ما فكر فيه القنصل الفرنسي الذى ذكر: "إن حكومة فرنسا - بشكل ما - هى التى خلقت دولة مصر الحديثة وهى التى تحميها. وأنا لا أطالب حكومة فرنسا بالدفاع عن مصالح مصر، ولكننى لا أعتقد بأنها ترفض دراسة هذه المصالح وإبداء الزأى فيها. ومن وجهة النظر السياسية فمن الأفضل لمصر أن تقترض الأموال الفرنسية وأن تتعامل مع دائنين فرنسيين. ومن وجهة النظر السياسية - أيضا - فمن مصلحتنا أن تكون شروط القروض معقولة ومحددة بدقة، وألا يقال إن القنصلية العمومية قد ساندت ادعاءات مبالغ فيها.

وإذا لم نفعل ذلك، فإن غيرنا سيأخذون مكاننا؛ وإذا أخذ غيرنا مكاننا، فإننا سنكون - رغما عنا - مسئولين أخلاقيا عن الشروط التى سيفرضها الغير، والتى ستكون أشد من شروطنا، وسنفقد القوة الضرورية التى تجعلنا ننفذ العقد. وبالتالي، فلن نستطيع - فى المستقبل - أن ندعم حقوق "مكتب الخصومات"^(١٠).

إذن، فالحكومة الفرنسية قد قامت بمسئوليتها وأوفت بها بالنسبة للوضع المالى فى مصر وذلك:

١- عندما طالبت بحق رهن موارد مصر والإشراف على الإدارة فيها.

٢- عندما تركت المصرفيين الفرنسيين يستنزفون مالىة البلاد بواسطة العمولات والفوائد الربوية المرتفعة.

٣- عندما شجعت سعيد على إهمال استئذان "الباب العالى".

وبتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٨٦١م، ذكر سعيد لقنصل فرنسا ما يلى: "أما بخصوص القرض، فيجب علينا ملاحظة أن الغرض منه لم يكن قط خلق قرض جديد، بل على العكس تماما، كان يهدف إلى توحيد الدين واستهلاكه. وبالتالي، إعطاء كل الضمانات للسلطان وإرضاء كل أصدقاء مصر الحقيقيين. فإذا كانت هذه الاعتبارات تبين الأمور لصاحب الجلالة السلطان - الذى مازالت أستشيريه بصفته حاكما ورجلاً عظيما - فإن جلالته سيتفق مع المسيو توفينيل، وسيشجعنى

على عدم التوقف أمام الاعتراض المتوقع من الباب العالي، وسأَمْضَى قَدَمَا - بلا تردد- وسأرجع كل شيء إلى نِصَائِحِهِ"^(١١).

لقد كانت حكومة فرنسا تعرف كل شيء عن الوضع المالي لمصر؛ وبالتالي، فقد كانت تدرك قيمة الحجج التي قدمها سعيد. وكانت تدرك - أيضا - أن طلب الدائنين بالإشراف على مالية مصر لهو تنازل واضح عن حقوق السيادة العثمانية واستقلال مصر.

ومع ذلك، ونتيجة لحسابات سياسية، فإن الحكومة الفرنسية لم تتردد في الموافقة على تقديرات سعيد، فأرسلت مذكرة - بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٦١م - جاء فيها: "لقد عبّرنا عدة مرات عن تقديرنا للعلاقات المتبادلة بين باشا مصر و"الباب العالي" لتحديد مدى السلطات التي منحها فرمان سنة ١٨٤١ لمحمد على وخلفائه. واتفقنا بشكل عام على أن هذا فرمان لا يُعطى للوالي الحق في عقد أية اتفاقات - خصوصا مع القوى الأجنبية - قد تنتقص من استقلال مصر التي عهد إليه بمقاديرها في الحاضر والمستقبل.

"ومع ذلك، فإن فرمان يمنح الوالي وخلفائه حرية تصرف مطلقة في إدارة البلاد، ولتقييم الجزء الذي قد يسمح الباب العالي بالمطالبة به - في المفاوضات المفتوحة مع "مكتب الخصومات" - فلا بد من معرفة ما إذا كانت هذه المفاوضات تشترط إصدار مرسوم مرتبط - بطبيعته - بالسيادة أم أنها تتحدث عن مجرد إجراء إداري.

"وإذا كان سموه يريد الاتفاق على قرض عادي - مثلما يحدث في هذا النوع من العمليات - فإنني أميل إلى الاعتقاد بأن الأمر يتعلق بفرمان يرتبط بالسيادة، خصوصا إذا تم الاتفاق على عقد ثابت يهدف إلى تلبية احتياجات غير ملحة. فإذا صحت هذه النظرية، فإن الوالي سيرهن المستقبل، وستندرع الحكومة العثمانية بهذا

الطرف، وقد تطلب معرفة الالتزامات التي تنتج عن هذا الفرمان، وربما ستطلب الإشراف على السداد بصفقتها الدولة ذات السيادة على مصر.

"ولكن، حسب علمنا، فإن ذلك لم يكن هو الاتفاق الذي أراد سموه عقده مع "مكتب الخصومات" لا من حيث الشكل ولا المضمون: فمع وجود تواريخ استحقاق متتابة - لن يستطيع صاحب السمو مواجهتها بالوسائل العادية - أدرك سموه ضرورة اللجوء إلى عقد قرض لكي يضمن سدادها. وبعبارة أخرى، فإن سموه حاول "توحيد" ديون ذات أصول مختلفة مع تنظيم سدادها. وفي رأبي، فإن هذا الحل يعتبر مجرد إجراء إداري محض وأن الوالي يستطيع تنفيذه بدون استشارة الباب العالي"^(١٢).

ثالثاً: عقد أول قرض كبير في سنة ١٨٦٢ والصراعات الدولية:

كان سعيد يميل للحصول على قرض من البنوك الفرنسية، ولكنه لم يكن يستطيع قبول شروطها المالية والسياسية المتشددة التي كان هدفها الوحيد هو وضع الإدارة المصرية تحت الوصاية الرسمية للحكومة الفرنسية^(١٣). فاضطر للبحث عن شروط أفضل، وتلقى اقتراحات جديدة قدمتها له بنوك بروسية وإنجليزية مثل بنك أوبنهايم (Oppenheim).

ومنذ تلك اللحظة، أصبح تاريخ مصر المالي تاريخاً مأساوياً، فكل قنصل كان يسعى لتشجيع مصالح بلاده على حساب باقى الدول المتنافسة وبدون أن يحسب المتنافسون كلهم حساب مصالح مصر نفسها. وسعى كل قنصل للحصول من سعيد الضعيف على توقيعه على عقد أو امتياز ما باستخدام التهديد والتخويف، وحاول سعيد تخفيف هذه المطالب المتشددة، فهدته حكيمته إلى أن يطلب من المسيو توفينيل (Thouvenel) أن يضمن له موافقة الباب العالي قبل عقد أى اتفاق نهائى

مع "مكتب الخصومات". وبالنسبة للعقد الألماني، فقد أرسله مباشرة إلى "الباب العالي" للتصديق عليه.

واستاء المسيو دي بوفال - قنصل فرنسا - والمسيو شوڤيه (Chovet) - ممثل "مكتب الخصومات" في مصر - من لجوء سعيد إلى "الباب العالي" ومن احتمال حصوله على القرض الألماني، فقلبا الدنيا ضده، وتحجج المسيو شوڤيه بأن الوالي أصدر السندات الجديدة من رصيد المرتبات المتأخرة للموظفين مخالفاً بذلك بنود اتفاق القرض الأول: فطالب بأن يدفع الوالي له تعويضا قدره ٨٤٠ ألف فرنك. أما القنصل، فقد التقى بالوالي - يوم ١٤ أكتوبر - وصرح له بوضوح إنه "مستعد لأن يضحى لسعيد بكل شيء ماعدا كرامة حكومته أو المصالح الفرنسية".

وفي اليوم نفسه، وفي رسالة موجهة إلى وزير الخارجية الفرنسية، وصف شخص - كان يحظى بثقة الوالي - هذه المقابلة العاصفة على النحو التالي: "قام المسيو دي بوفال بتهديد صاحب السمو بأنه سيبلغه بشكوى "مكتب الخصومات" ومطالبته بدفع تعويض عن الخسارة قدره ٨٤٠ ألف فرنك، وغضب الوالي من هذه التهديدات الصريحة التي لم تراع الاحترام المفروض لمقامه، فأصبح كالمجنون وأخذ يحطم كل ما يقع تحت يده. ولم يجرؤ أحد على الاقتراب منه وهو في هذه الحالة. وماذا سيحدث حتى الساعة السابعة؟ أعتقد بأنه سيرضخ للضغط والتخويف اللذين مارسهما القنصل عليه.

"إن ما حدث يثير الغضب. فهل أصدر وزير الخارجية الفرنسي أوامره بسوء استخدام القوة ضد رجل في مثل ضعف الوالي؟ إن الجميع هنا - خصوصا القناصل الأوروبيين - يعتقدون أن الوزير - ربما - لا يعرف ما يحدث. وأعتقد أن الحكومة الفرنسية يجب أن ترسل شخصا موثوق فيه لمعرفة الحقيقة"^(١٤).

وكما كان متوقعا، فقد رضخ سعيد لضغوط القنصل الفرنسي وأعطى "مكتب الخصومات" مبلغ الـ ٨٤٠ ألف فرنك المطلوبة بصفة تعويض عن الخسارة الناجمة عن إصداره للأذونات الجديدة بالمخالفة لبنود العقد.

ويجب علينا معرفة تاريخ "السركى" أو "كوبونات المرتبات" لكى نحكم ما إذا كانت المطالب المتشددة "لمكتب الخصومات" صحيحة أم لا: فيعد الحديث عن "أذونات الخزانة"، ذكر مؤلف كتاب: *Histoire financière de l' Egypte* ما يلى: "بينما كان سعيد منهمكا فى اللهو والمجون، ظهرت ورقة مالية (أو سند مالى) من نوع جديد فى الأسواق، وهذا السند المالى كان شاذا وغريباً وولد ميثاً بالتأكد فى كل البلاد، إلا فى مصر.

"إن تبيد موارد البلاد بشكل منتظم قد أدى إلى عجز الدولة عن دفع مرتبات موظفيها لعدة أشهر. ولن أتحدث هنا عن مرتبات الجيش. ولكن، كان لابد للناس أن يعيشوا، فدفعهم اليأس إلى الاختراع، ووصل الموظفون الأكثر ذكاءً لاختراع يجعلهم يسددون ديونهم للتجار: فقررُوا سحب مرتباتهم المتأخرة على الخزانة. ولم يتم هذا الإجراء بشكل عرضى أو فردى بل كان بشكل جماعى؛ فحوصرت شبابيك الصرف فى الخزانة بجيش من البقالين الذين كان من الصعب إقناعهم بندرة النقود.

"وبما أن هؤلاء البقالين كانوا أوروبيين - أى أنهم ليسوا بمصريين ولا من رعايا الدولة العثمانية - فإن السلطات لم تستطع اللجوء إلى وسيلة الإقناع الأخيرة المعتادة أى استخدام كراييج القواسة ضدهم، فاضطرت الحكومة للسداد بمبالغ صغيرة وببطء شديد، ولكنها دفعت فى نهاية الأمر.

"وانتظمت هذه الطريقة لدرجة أن "قسائم المرتبات" أصبح لها سوق رائجة ونسبة مئوية جارية من الخصومات، وكانت هذه النسبة مرتفعة بشكل خيالى، ومحسوبة على أساس المخاطر التى يتعرض لها هذا السند ومصاعب تحصيل قيمته، ولكن تحت ضغط الحاجة، راج التعامل به لدرجة أن الكثير من صرّافى

سوق الموسيقى - وغيره من أسواق القاهرة - كونوا ثروات هائلة من هذا التعامل المشبوه".

لقد أصدرت الحكومة هذه السندات اعترافا بدين "ثابت" أجبرت على عقده في كل شهر لصالح موظفيها، وأصبحت هذه السندات موضوعا للمضاربات المالية مع خصم نسبة ٢٦ % من قيمتها. فهل يمكن اعتبارها "أذونات خزانة" بحق؟ وهل يمكن تشبيهها - أيضا - بالأذونات ذات تواريخ الاستحقاق الثابتة التي تدفع لحاملها، والتي كان إصدارها لا يخضع لأي إشراف ويتسبب في زيادة الدين العام زيادة مفرطة؟ وهل يمكن لبنود القرض - التي اشترطها "مكتب الخصومات" بدقة - أن توقفها؟

إن الخطأ الذي ارتكبه حكومة سعيد هو أنها فضّلت أن تدفع بالتقسيم المبلغ الذي كانت تستطيع دفعه فورا. وأيا كان الأمر، فإن هذه الأذونات لا يمكن اعتبارها دينا "جديدا" تم التعاقد عليه على شكل أذونات مطروحة.

وبتاريخ ٢٦ أكتوبر، أرسلت الحكومة الفرنسية برقية تذكر فيها قنصلها بأن "كرامة حكومة الإمبراطور - مثلها في ذلك مثل كرامة ممثليها في الإسكندرية - لا تسمح لها بالتدخل بشكل مباشر في عمليات من هذا النوع"^(١٥).

ولكن هذا التصرف لم يتكرر، فطالما تم إقرار مبدأ التدخل في شئون مصر الداخلية، فقد كان من الصعب تحديد مدها. لقد أرادت الدبلوماسية الفرنسية الإعداد لغزو مصر عن طريق الزّهن - تحت غطاء "الإشراف المالي" وبواسطة المصرفيين - فكان عليها أن تدفع لهم ثمن تحالفهم معها.

ومن المحتمل أن الحكومة الفرنسية كانت غير قادرة على ممارسة تأثيرها بحرية على "مكتب الخصومات" فتجعله يعتدل في شروطه المالية - التي يفرضها - ويجعلها تتوازن - بشكل عام - مع الشروط السياسية الخاصة بالضمان والإشراف. ولذلك، فضّلت الحكومة الفرنسية أن يكون لها تحفظ ما. وبالإضافة إلى

ما سبق، فإنها لم تكن تستطيع اتخاذ مبادرة ما مع الرأسماليين، فاستفاد قنصلا إنجلترا وبروسيا من هذا الوضع لمساندة اقتراحات "بنك أوبنهايم".

أما الباب العالي، فقد تخوّف - بحق - من شروط القرضين: فاعترض عليها بعد ما درسها مجلس الوزراء العثماني من الجوانب الفنية والسياسية - بعناية - في جلسة عقدها خصيصاً لذلك. وأبلغ "الباب العالي" والى مصر بنتيجة هذه الدراسة في مذكرة بعث بها إليه - بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٨٦١ - جاء فيها ما يلي:

"إننا لا نحتاج لأن نلفت نظر سموكم إلى أن الاتفاق على عقد قرض في الخارج - حتى ولو كان بشروط مناسبة - يكون دائماً ضاراً بالبلد الذي يلجأ إلى هذه الوسيلة: فهو يتطلب تصدير الأموال العينية بكميات كبيرة للخارج إما لخدمة فوائد هذا القرض وإما لتسديد رأس المال. ومن هنا يصبح عبئاً ثقيلاً على كاهل الشعب.

"وعندما تلجأ الدول المتحضرة إلى الاقتراض، فإنها تقرض لإنجاز أعمال ضخمة وضرورية للدفاع ضد خطر يتهددها. وفي هذه الحالة، فإنها تقدم لرعاياها شروطاً مشجعة. وأية حكومة تلجأ للاقتراض بخلاف هاتين الحالتين، فإنها تقوم بعملية مُذمّرة.

"ولذلك، فعند اقتراض مبلغ ٦٠ مليون فرنك، فسيكون مطلوب: تسديد خدمة الفوائد، وتسديد الدين، ومصاريف العمولات. وبذلك، يصل المبلغ إلى ٢٠٠ مليون فرنك. وللوفاء بهذه الالتزامات، يجب رهن الموارد العامة للبلاد - التي ستصرف بدون أى مردود - لسنوات طويلة قادمة. إذن، فلا بد من وجود مصلحة عامة عظيمة تبرر اللجوء لهذه التضحية...

"لقد درس "الباب العالي" المشروعين ("بنك أوبنهايم" و"مكتب الخصومات")... وبدا لنا أنه لا داعي للإصرار على التذكير بهذه النقطة المهمة: لا

يجب ترك مصر مرهونة لمدة طويلة؛ لأن مصر جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية.

"وحسب الرأي الذى أبداه أشخاص من أفضل المتخصصين فى الشؤون المالية، فإن مشروع العقد الذى قدمه المسيو أوبنهايم - باسم "بنك دى ساكس" (de Saxe) - يتضمن بنوداً فى غاية التشدد، فالقرض سيكون غالباً جداً: لقد أعطى البنك لنفسه كل الضمانات ولم يقترح أى شيء يوحى بالاطمئنان التام. وتوجد فى العقد مجموعة من الشروط الغامضة التى ستنشأ عنها - فى المستقبل - كل أنواع المنازعات والمشاكل...

وتنص المادة السادسة عشرة من مشروع العقد على:

"فى حالة نشوب نزاع أو مشكلة، يتم تشكيل لجنة من أربعة حكام - يختارهم الطرفان المتنازعان - وتجتمع اللجنة فى قنصلية بروسيا تحت رئاسة القنصل البروسى؛ وأن الخلاف لا يمكن نظره فى أى مكان آخر غير القنصلية البروسية؛ وأن الحكم الصادر غير قابل للاستئناف.

"وإذا تمت الموافقة على هذا الشرط، فإنه سيمثل انتهاكاً شديداً لسيادة الحكومة المصرية، لأن القنصل الأجنبى - فى هذه الحالة - سيصبح هو القاضى المسئول عن قضية محلية. إن هذه المادة تتناقض تماماً مع القواعد المعمول بها.

"أما المذكرة التى قدمها "مكتب الخصومات" - والملحقة ببرقيات سموكم - فهى تفسح أوسع المجالات للتدخل الأجنبى لأنه جاء بها:

١- لعقد هذا القرض المقترح، يجب إجراء فحص دقيق للإيرادات والديون. وإذا نشأت أية مشكلة، يتم الرجوع بشأنها إلى الحكومة الفرنسية.

٢- يتم تشكيل لجنة مكونة من أوروبيين لدراسة الإيرادات والمصروفات، ويجب أن يكون بها مندوب عن "مكتب الخصومات"، وعلى الحكومة أن تحدد ما إذا كان وجوده مؤقتاً أو دائماً، إلخ...^(١٦).

ومع ذلك، وتحت الضغوط الدبلوماسية التي تعرض لها "الباب العالي"، فقد انتهى به الأمر إلى إرسال موافقته على عقد القرض في يناير سنة ١٨٦٢م. وادعى المسيو أوبنهايم أن هذه الموافقة خاصة فقط بمشروعه الذي تعدل فيما بعد. وأرضى الألمان - ومن خلفهم الإنجليز - غرور تركيا عندما وافقوا على أن يكون الحكم النهائي للصدر الأعظم إذا نشب نزاع ما.

ولكن الحكومة التركية كانت ترى أن الشروط المالية لا تزال غير مرضية تماماً وأرادت أن تعرض القرض في مناقصة عامة. وعندئذ، تدخل القنصلان العموميان لإنجلترا وبروسيا وهددا سعيد برفع دعوى لمطالبته بدفع تعويض عن الخسارة التي لحقت بأوبنهايم - إذا تم عرض القرض للمناقصة - بحجة أن سعيد قد "التزم فعلاً بإتمام القرض مع أوبنهايم"^(١٧).

لقد كان الأقوى هو الذي يفرض قانونه: فكان يكفي لأى أوروبى أن يقدم مشروعاً ما للوالى ويقنتص منه كلمة ما أو مجرد حديث فى الموضوع، فيدعى أنه قد حصل على "التزام شفهي" يقيد به صاحب السمو. وعندما تعرض القضية أمام "المحاكم القنصلية"، فقد كان على مصر أن تحنى رأسها.

وحتى يوم ٣ مارس ١٨٦٢م، استطاع سعيد أن يقاوم الضغط الدبلوماسي، خصوصاً مع وجود بنك إنجليزي قَدَّم له شروطاً أفضل من نسبة الـ ١١ %، وهى نسبة الفائدة التى طلبها أوبنهايم. ولكن أمام التهديد برفع دعوى المطالبة بتعويض، اضطر سعيد - أخيراً - لقبول القرض الأنجلو - ألماني. وبتاريخ ١٨ مارس ١٨٦٢م، تم توقيع الاتفاقية الملزمة للطرفين. ومع ذلك، فإن مبلغ الـ ٤٠

مليون فرنك ظل غير كاف، فتم رفعه إلى ٦٠ مليون فرنك أو ما يساوي، ٢ مليون و ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني.

وكان هذا القرض هو أول وآخر عملية ضخمة قام بها سعيد الذي تأثرت صحته كثيراً بسبب إفراطه في المذات الحسية والردائل، فتوفي في ليلة ١٧ / ١٨ يناير ١٨٦٣م.

وعلق القنصل الإنجليزي على هذه الصفقة بقوله: "من المؤكد أن هذه العملية تعتبر عملية باهرة بالنسبة للمقرضين"^(١٨). ولكن بالنسبة لمصر، فإن هذا القرض الذي فرض عليها (بنسبة فوائد مبالغ فيها زائد العمولات والضمانات الباهظة) مع قناة السويس يعتبر نقطة تحول في تاريخها المالي والسياسي.

وفي سنة ١٨٥٠، زار فلوبيير^(١) مصر وتنبأ بالفوز النهائي للسياسة الإنجليزية قائلاً: "إن الفطيرة المحشوة ليست مخبوزة من أجلنا". ولكن فرنسا هي التي كان عليها إعداد هذه الفطيرة المحشوة [مصر] لكي تلتهمها إنجلترا: فرنسا هي التي مهدت لأنجلترا طريق غزو مصر ديبلوماسيا واقتصاديا وبواسطة الرهونات في عهد سعيد المتساهل.

لقد وثق سعيد بصداقة فرنسا وأوروبا له. ولكن بدلاً من أن تكسب أوروبا مصر - بالتعاطف معها على هيئة تعاون علمي وتقني وجامعي - فإن أوروبا قد فضلت إرسال المستوطنين والمغامرين إلى مصر لتدشين عهد من الفضائح والتجاوزات تحت راية "الحماية القنصلية".

وكانت هذه الحماية القنصلية عبارة عن تدخل أجنبي غير مبرر في شؤون مصر الداخلية: فسعيد قد منح أوسع حماية لتجارة المسيحيين ودينهم أي للجزء

^(١) جوستاف فلوبيير (Gustave Flaubert) (١٨٢١ - ١٨٨٠) أحد أهم الروائيين الفرنسيين في القرن التاسع عشر. اشتهر في رواياته بملاحظة الروح الإنسانية بحياد مطلق وموضوعية عملية، وزار الشرق من ١٨٤٩ حتى ١٨٥١م [المترجم].

الأساسى والشرعى لمصالحهم، ويعلق ساكريه (Sacré) وأتريبون (Outrebon) على ذلك الوضع بقولهما: لقد فهم سعيد - منذ بداية حكمه - أن السياسة الرجعية التى اتبعها سلفه عباس باشا - ستؤدى إلى خراب البلاد إن أجلاً أم عاجلاً. وكان نفوذ الحزب التركى مؤثراً خصوصاً فى العيد السابق، ولكن سعيد لم يلق بالاً لاستياء الأتراك أو حقدهم: فاستدعى - من كل أرجاء أوروبا - كوكبة من الرجال الأذكياء وأحاط نفسه بهم وكان يستمع لنصائحهم. وكان هؤلاء الرجال بمثابة ربة الحظ" (La fortune) بالنسبة له. أما الغاضبون، فقد اعتزلوا فى ضيعاتهم وانتهى أمرهم. وعلى الرغم من غياب الأتراك - وربما بسبب هذا الغياب - ازدهر بلاط سعيد.

ثم حدثت المذابح فى سوريا ولكن عرب مصر يتصفون بالحياء ومسالمة ومعتادين على التعامل مع الأوروبيين: فلم يفكروا قط فى ذبح أى أوروبى. وعلى الرغم من أن دمشق قد أرسلت رسلاً لكى يجعلوهم يتمردوا، فإن المسيحيين - من جميع الطوائف - استطاعوا الاستمرار فى مُزاولة أعمالهم بدون أدنى خطر عليهم. ونادى بعض المتعصبين بالجهاد من الأزهر، فكان يجب على سعيد اتخاذ إجراء عنيف: فقبض على الخطباء وأغلق المسجد. (وهذا إجراء غير معقول اللجوء إليه فى بلد إسلامى)، بالضبط كما تُغلق السلطات عندنا نادياً ثورياً أو حانة ريفية كثيرة الصخب^(١٩).

لقد أراد سعيد تقوية الحزب الأوروبى فى مصر، وأراد - أيضاً - تقوية الحزب المصرى على حساب الحزب التركى العتيق. وكان سعيد هو أول والٍ على مصر - بعد إبراهيم - أراد الانتساب للأمة المصرية وسعى لإجراء إصلاحات شعبية ووطنية فقد كانت لديه أفضل النوايا تجاه بلاده.

وعلى الرغم من عيوبه الشخصية وسفاهة، فإنه لم يكن شرها بخصوص امتلاك الأراضى أو تكوين الثروات؛ ففى أثناء إحدى أزماته المالية، باع بالمزاد اثاث قصوره. ومن الثابت أنه أمر - قبل وفاته - بتسجيل أملاكه الخاصة باسم

الحكومة المصرية. ولكن هذه المزايا والترفع لا تخفف من عيوبه: فلو كان سعيد قد أحاط نفسه برجال مستيرين ومخلصين - مثلما فعل محمد علي - لتجنب الكثير من الأخطاء الفادحة؛ ولكنه أحاط نفسه بالمغامرين، وترك سلطاته - بصفته والٍ على مصر - تتفتت على أرض ولايته بين أيدي القناصل الأوروبيين. وأخيراً، فقد ترك لخلفائه مثلاً محزناً وأورثهم الثورة.

* * *

هوامش الفصل الرابع

(1) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 30. Alexandrie, le 26 septembre 1862.

(2) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1468. Alexandrie, le 5 décembre 1859.

(3) Ibid. Vol. 1522. Alexandrie, le 25 février 1860.

(4) Ibid. Vol. 1313. Alexandrie, le 23 mars 1857.

(5) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 29. Alexandrie, le 22 juillet 1860.

(6) Ibid. Alexandrie, le 1er octobre 1860.

(٧) كتب قنصل فرنسا مايلي: "إذا اضطرر الوالى لطلب قرض جديد فى حدود المعقول، أليس من الأفضل له أن يطلبه من فرنسا بدلاً من أية دولة أخرى؟ إن السندات المهمة - أو التى ستصبح كذلك - ومصالح رأسمالينا ستسمح لنا بنوع من الإشراف على استخدام مالية بلد ما. وفى هذه الحالة، سنحصل على الكثير من الحقوق لمراقبة الإدارة العامة لشئونها".

Ibid. Alexandrie, le 15 octobre 1860.

(8) Ibid. Alexandrie, le 18 mai 1861.

(9) Ibid. Alexandrie, le 17 juin 1861.

(10) Ibid. Alexandrie, le 19 août 1861.

(11) Ibid. Alexandrie, le 18 juillet 1861.

(12) Ibid. Paris. le 2 août 1861.

(١٣) نقدم فيما يلي الأسر الخاصة بالاتفاق المزمع عقده بين حكومة مصر - من جهة - والمسيو شارل لافيت و"مكتب الخصومات" - من جهة ثانية - والتي عرضت في شهر أكتوبر ١٨٦١م:

"إن عملية توحيد الدين وسداده ستتم بإصدار "سندات خزانة" مصرية. وستصدر هذه السندات برأس مال اسمي قدره ٥٠٠ فرنك بفائدة مقدارها ٢٥ فرنك سنويا، وستباع بواسطة "مكتب الخصومات" بسعر لا يقل عن ٣٠٠ فرنك، وعند استحالة تصريفها بهذه القيمة، فإن الاتفاق يصبح لاغيا بالنسبة للطرفين.

"وستتم تحديد قيمة القرض بعد دراسة الجداول التي توضح القيمة الحقيقية للدين والإيرادات السنوية، وإذا ظهرت بعض الاعتراضات بخصوص هذا الموضوع، فإن الطرفين متفقان على أن تقوم الحكومة الفرنسية بحل هذه الاعتراضات... وستخصص كل إيرادات الدلتا لضمان سداد أقساط الدين.

"وسيامر صاحب السمو بتشكيل لجنة مكونة من أوروبيين - يكون بها مندوب عن "مكتب الخصومات" - لتدقيق صحة بيانات ميزانية الإيرادات والمصروفات سنويا.

"ويترك لتقدير الحكومة الفرنسية تحديد الوضع المالي لمصر ومتى يمكن اعتبارها بلداً مزدهرا ومضمونا بشكل كاف، حتى ولو كان الدين لم يسدد بالكامل. وسينضم مندوب "مكتب الخصومات" إلى اللجنة المالية.

"وستتم دراسة الوضع المالي لمصر لمدة أربع سنوات بدءا من يوم التوقيع على العقد....

"وسيتم تحديد مهام هذه اللجنة في الاتفاق النهائي، وسيراعى أن تتجنب سلطات "اللجنة" - ومندوب "مكتب الخصومات" - أى انتقاص من استقلال صاحب السمو ...

"وستمتنع الحكومة المصرية عن إصدار أية سندات أخرى - أيا كان نوعها - تكون ذات تواريخ سداد محددة أو غير محددة، وذلك حتى يتم تسديد قيمة السندات الجديدة بالكامل.

"أى سند يكتب به سمو الأمير سيكون ملكا شخصيا لسموه، ويجب أن يتم ترقيمه وتسجيله فى القنصلية العمومية لفرنسا، كما يجب أن يحمل عبارة واضحة تبين أنه ليس ملكا للحكومة ولا لمصر.

"من حق "مكتب الخصومات" الاعتراض على أى إصدار يتجاوز الإيرادات الخاصة المعلنة لصاحب السمو. وستفصل الحكومة الفرنسية فى قيمة المبلغ إذا لم يكن هناك أى تجاوز.

"توافق حكومة صاحب السمو على دغم طلبات الشراء، وستخضع طلبات الشراء لنظام مزايدات جاد".

(14) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 30. Alexandrie, le 14 octobre 1861.

(15) *Ibid.*, Paris, le 25 octobre 1861.

(16) *Ibid.*

رسالة من الباب العالى بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٧٨هـ، وهى ملحقة ببرقية القنصل العام المؤرخة فى ١٧ نوفمبر ١٨٦١م.

(17) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1675. Alexandrie, le 20 et le 24 janvier 1862.

(18) Ibid. Alexandrie, le 1er avril 1862.

(19) Sacré (A.) et Qutrebou (L.): "L' Egypte et Ismaïl Pacha" , in 8, 1865.

الكتاب الثانى
تحول مصر فى عهد إسماعيل
ورد الفعل القومى ضد أوروبا
(١٨٦٣ - ١٨٧٩)

الفصل الخامس المالية والتدخل الأجنبي

- ١- أصول الدين الأجنبي: سفه الخديوى، دعاوى التعويض، قناة السويس، إنجازات إسماعيل، سياسة الرشوة فى الأستانة، سوء نية الدائنين.
- ٢- أول ثلاثة قروض: ١٨٦٤، ١٨٦٦، ١٨٦٨ م.
- ٣- نقطة تحول فى التاريخ المالى والسياسى ^(١) من ١٨٦٩ حتى الاتفاق على القرض الكبير ١٨٧٣ م.
- ٤- بيع أسهم قناة السويس لإنجلترا ^(٢).
- ٥- لجنة كيف.
- ٦- الحكم الأنجلو/ فرنسى المشترك ولجنة جوشن/ جويير.
- ٧- التحول السياسى فى ١٨٧٧ م.
- ٨- لجنة التحقيق العليا وتشكيل وزارة نوبار/ ويلسون.

(١) فى الفهرس، جاء العنوان الفرعى بدون ذكر "السياسى" [المترجم].
(٢) فى الفهرس، جاء هذا العنوان الفرعى بالصيغة التالية: "إنجلترا فى السويس وشراء أسهم الخديوى" [المترجم].

المالية والتدخل الأجنبي

عرف عهد إسماعيل العظمة واليؤس في مجالى السياسة والاجتماع، بالضبط كما حدث فى عهد محمد على: فمنذ اعتلاء إسماعيل لعرش مصر سنة ١٨٦٣- وحتى الاحتفال المهيب بافتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ - كان إسماعيل هو الذى يملك ناصية الأمور فى مصر، وظهرت مصر بمظهر الدولة العظيمة، فكانت هذه الفترة هى الفترة المضيئة فى عهده.

ثم بدأت فترة الإخفاقات السياسة والمالية، والارتباك الإدارى والاجتماعى، التى أدت إلى التدخل الأوروبى فى شئون مصر الداخلية. وكانت سنة ١٨٧٩- آخر سنوات حكمه - هى ذروة معاناة الشعب وبؤسه. وفى أتون هذه المحنة العظيمة، تكونت عقلية جديدة تبلورت فيها الأسباب المباشرة - وغير المباشرة- للثورة التى هبت فى عامى ١٨٨١ - ١٨٨٢.

لقد كان إسماعيل هو الذى استكمل - فعلاً - المشروع الذى بدأه محمد على إلا أنه لم يحظ بعبقريه سلفه. وفى الواقع، فإن مهمته كانت أشمل و- أحياناً - أوسع مجالاً من مهمة محمد على وأكثر منها خطورة فى بعض النواحي: فقد كانت هذه الفترة "فترة انتقالية" بالمعنى الحرفى للكلمة.

لقد كانت مصر تحتاج ليد حازمة وحيوية تستخدم - بمهارة - طاقاتها التى كانت منطمة للغاية فى عهد محمد على ثم أهملت تماماً فى عهد سعيد: ففى المجال الاقتصادى، كان دين الحكومة المصرية - حتى وفاة سعيد - يبلغ ٢٦٧ مليون فرنك ويشتمل على:

١- مبلغ ٨٨ مليون و ٨٢١ ألف فرنك ثمن الـ ١٧٧ ألف و ٦٤٢ سهما التى نسبتها شركة قناة السويس لسعيد.

٢- مبلغ ٦٠ مليون فرنك قيمة القرض الكبير الذي عقده سعيد في ١٨٦٢، وذلك بدون احتساب قيمة العمولات ونسبة الفوائد الباهظة وحقوق الانقاع.

٣- مبلغ ٢ مليون و ٣٠٠ ألف وفرنك قيمة التعويضات والمبالغ المستحقة للحكومة والتي لم يتم تسديدها بسبب تدخل القناصل.

٤- وأخيراً، قيمة "أذونات الخزنة" التي أصبحت ديناً سائراً يكاد يساوي الدين الأساسي.

واختار الوالي الجديد أن يبدأ بإصلاح الإدارة وحماية مصر من الهجمة التي شنيا عليها رجال المال الأوروبيون.

ويبدو أن إسماعيل قد فهم هذا الموقف جيداً: فغداة توليه الحكم - يوم ٢٠ يناير- أقام حفل استقبال ضخم لكبار الموظفين المصريين والقناصل وألقى خطبة أعلن فيها:

"لقد قررتُ تكريس كل قواي ودأبي لرخاء البلد الذي دُعيتُ لحكمه. إن النظام والاقتصاد في النفقات هما أساس أية إدارة جيدة، وسأتابع بكل ما في وسعي تطبيق هذا النظام والاقتصاد في النفقات. ولكي أعطى مثلاً للجميع، وأثبتُ عزمي الأكد على تنفيذ ذلك، فقد قررتُ ترك النظام الذي اتبعه من سبقوني، وقررتُ تحديد مخصصات لنفسي لن أتجاوزها أبداً. إن هذا الإجراء سيساعد على تكريس كل موارد البلاد للزراعة. كما أنني سأعمل على إلغاء نظام السخرة البغيض الذي تمارسه الحكومة المصرية - حتى الآن - لتنفيذ أشغالها. إن السخرة هي السبب الأساسي - بل والوحيد- الذي يمنع البلاد من النمو الذي تستحقه"^(١).

وسنرى لاحقاً أن إسماعيل لم ينفذ الجزء الأساسي من برنامجه، أي الجزء الذي يؤكد فيه على أن "النظام والاقتصاد في النفقات هما أساس أية إدارة جيدة".

لقد كان إسماعيل ذا طبيعة مزدوجة، وكان لديه تناقض بين ملكاته خصوصا بين الذكاء والشخصية، وبين الإدراك والتنفيذ. ولذلك، سنجده - في مجال المالية - يدعو إلى الاقتصاد في النفقات والتوفير طوال فترة حكمه ولكنه يبدؤ أموالاً جمة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد: فقد كان إسماعيل مدركاً لنتائج أفعاله، وكان يرى الفخاخ التي ينصبها له المصرفيون الأوروبيون، ولكنه ترك نفسه يقع فيها.

ومع ذلك، وقبل أن يتولى إسماعيل حكم مصر، كان واحداً من أغنى وأكبر ملاك الأراضي الزراعية، وبرهن على فطرته السليمة العملية وعقليته الاقتصادية وهما الأساس اللازم لأحد كبار الملاك العاملين في النشاط الزراعي: فاستطاع إدارة ثروته بمباراة واستخدام ريعياً - بدقة شديدة - لشراء أراض جديدة، فضاعف ثروته ثلاثة أضعاف عما كانت عليه. وكان إنتاجه الممتاز من القمح والسكر يكتسح الأسواق، وتسبق التجار على شراء محصول القطن من تفتيشه التي كان يعتنى بزراعتها لكي تنتج أفضل محصول وتبيع بأعلى سعر.

وفي ١٨٦٥، عبّر أحد الكتاب البارعين عن رأيه في إسماعيل بقسوة قائلاً: "إن إسماعيل يجعلني أشعر وكأنني أمام صف ضابط عادي برتبة عريف ترقى - فجأة - إلى رتبة اللواء. لقد كان هذا العريف معتاداً على قيادة أربعة جنود ويعيش على مرتبه الذي يبلغ أربعة سنتيمات. وعندما نال رتبة اللواء، أدخل في إدارة لوائه الاهتمام - المبالغ فيه - بالتفاصيل الصغيرة والمعرفة التامة بالأشياء الدقيقة، التي جعلت من جماعته نموذجاً يحتذى به باقي اللواء: فهو يهتم بالتفتيش على تلميع الأزرار وتنظيف الجيتز بدلاً من وضع الخطط الهجومية"^(١).

ولكن إسماعيل لم يكن دائماً صاحب عقلية عريف عادي: فقد ولأدى بقود، فعرف كيف يحتفظ - حتى النهاية - بمكانته في عيون الجماهير المنتشرة في ربوع وادي النيل على الرغم من تقلبات الزمان. وكذلك، لم تكن لديه دائماً عقلية تاجر التجزئة المغرم بالأشياء العظيمة والمتناهية الصغر على حد سواء، ويشهد على ذلك مشروعه الإمبراطوري الذي تابع تنفيذه طوال فترة ولايته. ولكن حجر

العثرة لسياسته المالية كان يكمن في ولعه الغريزي بالمضاربات المالية. وكان يحلو لسعيد أن يقول إن وريثه تاجر مُتَلَيِّف على الأرباح الصغيرة^(٣).

ولكن هذا العشق للمكاسب الصغيرة والتفاصيل الدقيقة حوّل محمد على من مجرد تاجر دخان سابق - في "قَوْلَه" - إلى تاجر عبقرى وإدارى عظيم؛ لأنه كان لمأحا مثل الصقر. و يروى عن إسماعيل أنه زار مبنى "البورصة" - في أثناء إحدى جولاته في باريس - وشرحوا له الأساليب التي - من خلالها - تتسبب المضاربات في خلق الثروات وتدميرها، فصاح قائلاً: "لو لم أكن خديوياً لوددت أن أكون صرافاً"^(٤).

لقد أراد إسماعيل أن يدير بلدا عظيما - هو مصر - بعقلية "الأمير العظيم" وعقلية "الصراف" في الوقت نفسه. وكان سعيد قد ترك خلفه دَيْئاً هائلاً - ٣٦٧ مليون فرنك - بعد ثمان سنوات من الحكم؛ ولكن بعد ستة عشر عاماً من حكم سلفه إسماعيل، وصل هذا الدَّيْن إلى رقم فلكي قَدْرُهُ ٢ مليار و ٢٥٠ مليون فرنك فرنسي أى ٩٠ مليون جنيه إسترليني.

أولاً: أصول الدين الأجنبي:

سفه الخديوى، المطالبات الأوروبية بالتعويضات،

قناة السويس، إنجازات إسماعيل، سياسة الرشوة فى الآستانة،

سوء نية الدائنين.

تُوجد أسباب عديدة أدت إلى تراكم هذا الدين الذى أنقل كاهل موارد مصر لدرجة أنه غيّر مصيرها. وكان سفه إسماعيل هو السبب الأول فى تراكم الديون عليه: فبعد وفاة محمد على، شغف ولاة مصر بحياة التهنك والملاذات والاحتفالات

الفخمة التي لا يتصورها عقل. وكانوا يجدون متعتهم في الأبهة والفخامة، ويصرفون ببذخ لإشباع لذاتهم العارضة، كما كان التفاخر والعظمة الزائفة يدفعانهم - أحيانا - للأخذ بالقشور السطحية للحضارة الغربية: ففي فصل الشتاء، كانوا ينتهزون أية فرصة (عيد ميلاد أو رجوع من سفر أو مجيء أحد الأجانب إلخ إنح ...) لإقامة الحفلات الراقصة وسباقات الخيل والولائم، وتغرق القصور في الأنوار المبهرة. وكان ذلك كله يتناقض تناقضاً حاداً مع البؤس الذي يعانيه الشعب منه: فالشعب يموت جوعاً بينما ينشد حكامه ترنيمة "Te Deum"⁽³⁾.

وعلى سبيل المثال لا الحصر أهدى إسماعيل للملكة أولجا - في ١٨٦٩ - مبلغ ١٠٠ ألف فرنك لتخفيف آلام اللاجئين الكروات بينما كان رعاياه المصريون يستحقون الشفقة.

وذكر المسيو پول ميرريو (Paul Merreau) ما يلي: "في عشية تأجيل دفع قسط الدين، تم إنشاء مسرح في القاهرة وطلب من مؤلف موسيقى مشهور تأليف أوبرا عُرضت للمرة الأولى على ضفاف النيل. وتمتعنا - بذلك - بعدم سداد قسط القرض وتشرفت باريس بأن تتلقى - من القاهرة - أفضل ترويح عن النفس"⁽⁴⁾.

وبمناسبة افتتاح قناة السويس - ١٨٦٩ - أنفق إسماعيل ببذخ لا يصدق عقل وأقام احتفالات في غاية الفخامة ليس لها مثيل لا من قبل ولا من بعد: فقد بلغ عدد المدعوين ٤ آلاف مدعو، على رأسهم الإمبراطورة أوجيني وإمبراطور النمسا وولي عهد بروسيا. وعلى طول الطريق من القاهرة إلى الإسماعيلية، تمتع الضيوف باحتفالات لا تنقطع، ومآدب وحفلات راقصة، وأوبرات، وألعابا نارية، وحفلات ساهرة. وتم ذلك كله بفخامة وبذخ لا يمكن وصفه.

⁽³⁾ "Te Deum": ترنيمة حمد وشكر باللغة اللاتينية مطلعها "Te Deum laudamus" (نحمدك يا الله). ألف العديد من الموسيقيين الأوروبيين ألحاناً لها من أشهرها لحنان لبرليوز وموتسارت (مقام k427 No.3 Missa en ut mineur) [المترجم].

ولم يُنفق المدعوون سنتيم واحد: فلمدة ثلاثة أشهر، كانت تكاليف الانتقالات بالسكك الحديدية والمراكب والعربات، والإقامة في الفنادق - وحتى غسل الملابس - على حساب الخديوي إسماعيل الذي دفع بسخاء غير معقول.

وذكر أحد شهود العيان ما يلي: "في الإسماعيلية، رأيتُ أحد الفرنسيين خارجا من إحدى الخيام - المستخدمة كمطعم - وهو يرت على كرشه راضيا وهو يقول: "لقد أكلت ملكية ثلاثة فلاحين"^(٦). وكانت هذه الجملة هي أفضل تمجيد وختام لنظام حكم إسماعيل.

لقد أحب إسماعيل حياة الفخامة والتمتع بشكل جنوني: فكان بلاطه ينافس بلاط "الإمبراطورية الثانية" في الفخامة والتألق والبذخ.

وكان معظم أفراد حاشيته من الأجانب الأوروبيين والشوام، ورجال الأعمال متعددي الأنشطة و السماسرة من الباطن. وكان يوجد بها أيضا صعاليك من الجنسيات المختلفة. وكوّن الجميع بطانة من المستشارين غير الرسميين أحاطت بالخديوي، أو بالأحرى، كوّنوا "نقابة" لاستغلال حظوتهم لديه^(٧): فكان منهم أمثال: "لافيزون" (Lavison) و"برافاي" (Bravay) و"بورجيير" (Bourguière). وكان هؤلاء الصعاليك يعملون بإيحاء من مُرتد بولندي اسمه "سيت - فير" باشا (Sait-Fair) وهو المعروف أيضا باسم "سيفر" (Seffer).

وكان "سيفر" شخصية نمطية تكررت كثيرا في تلك الفترة: ففي البداية، كان يُدعى "الكونت كوزيبيلسكي" (Conte Koszielski) وبعدها خدم في الجيش البروسي، سافر إلى فرنسا في عهد "الإمبراطورية الثانية" واستقر في باريس وأصبح من رجال المجتمع. وكان يتصف باللطف الشديد ويُنفق ببذخ، وحظى بحماية جهات عليا؛ فتم تعيينه قائد سرية في خيالة الحرس الإمبراطوري. وفي الوقت نفسه، استطاع أن يغزو قلب الأميرة ماتيلدا زوجة الأمير نابوليون وأصبح عشيقها.

"وبعد مغامرات يطول شرحها، غادر فرنسا متوجها إلى الأستانة. وفي تلك الفترة، كان البولنديون والمجريون أعداء لروسيا فكانت تركيا ترحب بهم.

"وعندما نشبت "حرب القرم"^(٤)، عيّن الكونت كوزيبلسكى برتبة جنرال في الجيش التركي و أصبح اسمه "سيفير باشا". وفي الوقت نفسه، تم تعيين الأمير نابوليون في رتبة قائد فيلق في الجيش، وعيّن الأتراك العشيق السابق لزوجة الأمير في منصب "ياور" الزوج. وتفاهم الأمير والجنرال تماما فكانا بعيدين - بقدر الإمكان - عن قتابل الحرب ورصاصيا.

"وبعد انتهاء الحرب، سقط "سيفير باشا" مريضا واستقال من منصبه، ونصحه الأطباء بقضاء فصل الشتاء في مناخ معتدل، فأشار السلطان عليه بالسفر إلى القاهرة وكلفه بالتجسس على الخديوي؛ لأنه كان يشعر بالقلق من ميوله الاستقلالية. ولكن إسماعيل - هو الآخر - كان لديه جواسيس يعملون لحسابه الخاص في الأستانة: فعرف ميمّة "سيفير باشا" واستطاع استمالته بمنحه منزل وأراض وهدايا وأموالاً^(٥).

وعندما كان هذا المغامر البولندي يأتي إلى مصر - في كل شتاء - كان يتدخل في كل الشؤون، ويتم بكل ما يدور بين الوالي ووزرائه والأوروبيين، فكان يرجع إلى الأستانة - دائما - ومعه بضعة ملايين من الجنيهات الإسترلينية التي تلقاها إما من "بنك أوبنهايم" وإما من الوالي مباشرة^(٦).

أما "لافيزون"، فعلى الرغم من أصله الفرنسي، فإن الدم الذي كان يجري في عروقه كان ثلاثة أرباعه شاميا، وكان يعيش في ترف غير معقول، وانصف بذوقه المرهف، وحدة الذهن، وضعف الثقافة، والأنانية والمكر، وقسوة القلب. وكان يعبد

(٤) "حرب القرم": نشبت عدة حروب بين روسيا وتركيا بسبب شبه جزيرة القرم. والحرب المقصودة هنا هي التي نشبت في ١٨٥٤م [المترجم].

الذهب ويحصل عليه لكي يُنفقه ويستمتع به: فأصبح كوكبا متألقا في بلاط إسماعيل^(١٠).

واشتهر "برفاى" منذ عهد سعيد: فقد كان نديمه. وكان سعيد معتادا على مكافأة مضحكية بإعطائهم أوامر توريد متنوعة تجلب ليم الريح الوفير: فكلف "برفاى" بتوريد أحذية وملابس للجيش. واكتشف مع شخص اسمه "جوديللو" (Godillot) الحذاء ذى النعل المصنوع من الورق المقوى والجلد. ومارست هذه الشخصية السيئة تأثيرا هائلا على عقلية سعيد غير الواقعية و الضعيفة، ولاقى الحظوة نفسها في بلاط إسماعيل^(١١).

ولكن، يجب ألا يتبادر إلى الذهن أن حاشية إسماعيل كانت تخدعه. أبدا: فقد كان لديه - غالبا - إلهام يجعله يحكم حكما سريعا وصائبا على الأشخاص. إن بعض المؤلفين لا يرون في شخصيته المركبة سوى نقاط الضعف التى يشترك فيها مع العديد من الحكام المعاصرين له. ويجب علينا أن نتذكر أنه اتخذ نابوليون الثالث - إمبراطور فرنسا - بطلاً و قدوة له ولكن خانة بطله، وأعطته قدوته نموذجا لحياة مليئة بأيام يختلط فيها السعد بالحنس والكوارث التى حلت بالإمبراطورية الثانية^(١٢) من المكسيك^(١٣) حتى "سيدان" (Sedan)^(١٤).

(١٠) يشير المؤلف هنا إلى حرب المكسيك (١٨٦٠ - ١٨٦٧) التى شنتها فرنسا - فى عهد الإمبراطور نابليون الثالث - عندما قررت حكومة جمهورية المكسيك - الليبرالية/ اليسارية - تعليق دفع الديون وجباية ضرائب على رؤوس الأموال. وأرسل إسماعيل جنودا مصريين اشتركوا فى هذه الحرب مجاملة لإمبراطور فرنسا، ولم يَعد منهم أحد، كما سعت فرنسا أيضا لإقامة إمبراطورية فرنسية فى المكسيك. وتعتبر هزيمة فرنسا فى هذه الحرب مع هزيمة "سيدان" أهم أسباب انهيار "الإمبراطورية الثانية" التى استمرت بين سنتي ١٨٥٠ - ١٨٧٠. [المترجم].

(١١) يشير المؤلف إلى معركة "سيدان" - يوم ٢ سبتمبر ١٨٧٠ - حيث هزم جيش روسيا الجيش الفرنسى وأسر الإمبراطور نابليون الثالث، فسقطت: "الإمبراطورية الثانية" وقام نظام "الجمهورية الثالثة" فى فرنسا من ٤ سبتمبر سنة ١٨٧٠ حتى ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٠. [المترجم].

ويجب علينا - أيضا - أن نتذكر أن إسماعيل كان يستطيع إنقاذ مشروعه لولا تحالف الحكومات الأوروبية ضده لكى:

أولاً: تمنعه من الإفلاس كما حدث مع تركيا.

وثانياً: تمنع الدائنين من الاعتدال في فرض شروطهم المجحفة وغير الإنسانية عليه، ثم تستولى تماماً على مصر.

السبب الثاني للذين يكمن في نظام "رفع الدعاوى القضائية" ضد حكومة مصر و"طلب التعويضات" منها، أى نظام "التهب المنظم" للخزانة المصرية الذى مارسه الأوروبيون.

وكانت "قناة السويس" هى السبب الثالث للذين، وسندرس هذين السببين في فصلين لاحقين .

أما السبب الرابع، فيرجع إلى "إنجازات" إسماعيل نفسها. وهناك عدد من المؤلفين لم يروا في إسماعيل سوى أنه مُسرف كبير ومُبذر للنقود (ربما كان أكبر مُبذر في القرن التاسع عشر)، ولكنهم ينسون أن الأعمال المادية التى أنجزها قد غيرت وجه مصر وتركت أثراً عميقاً على تحولها الاقتصادى والاجتماعى. وبتاريخ ٦ يناير ١٨٧٦، كتبت جريدة "Times" مايلى: "تعتبر مصر مثلاً رائعاً للتقدم؛ فهى قد حققت تقدماً - فى سبعين عاماً - لا تبلغه بلاد أخرى إلا بعد ٥٠٠ سنة".

ويرجع هذا التقدم السريع - فى جميع المجالات - إلى:

- الإصلاحات التى تمت على يد الولاة رغماً عن المصاعب الهائلة التى خلقها الأوروبيون ضدهم، مع أن الأوروبيين قد أسهموا فى صنع هذا التقدم.

- ويرجع أيضاً إلى الذكاء و القدرة على الاستيعاب والوداعة التى يتمتع بها الشعب المصرى، فإذا وجد حاكم كفاء وحازم - يعرف كيف يُلهم هذا الشعب

ويحظى بثقته - فإن هذا الشعب المؤحد سيبدع إبداعاً رائعاً. أما إذا كان الحاكم سيئاً، فإن الشعب سيركز إلى الخمول والبلادة، وسيبدد طاقاته في الخلافات الداخلية والنزوع إلى الروح والحلول الفردية^(٧).

ومع أن إسماعيل كان من أنصار الحكم المطلق، وارتكب أخطاء، فإنه لم يكن حاكماً سيئاً؛ فإنجازاته الممتدة - في طول البلاد وعرضها - تشهد بذكاء ونشاط من قام بها: ففي الداخل، كان إسماعيل ينوي استكمال تنفيذ خطة واسعة في مجالى الزراعة والأشغال العمومية. وفي الخارج، أراد أن يضمن استقلال مصر ويمد سيطرتها على أفريقيا. فكان يجب عليه أن يبدأ بـ:

١- تدعيم استقلاله الإدارى.

٢- التوفيق بين خطته وإمكاناته.

٣- تأسيس حكومة قوية - بشكل منهجى - تحظى باحترام الأجانب.

ولكنه أراد تحقيق مشروعاته الطموحة فاندفع فى تنفيذها. وعلينا أن نتذكر أنه كان مدفوعاً بغايات نبيلة ونوايا طيبة - عندما تولى حكم مصر - على الرغم من عيوبه الخطيرة الملازمة لطبيعته الإنسانية.

إن الدول الأوروبية وقناصلها لم يشجعوا إسماعيل، بل وضعوا العراقيل فى طريقه وقادوه إلى طريق الهلاك منذ السنة الأولى لحكمه.

وفى يناير ١٨٦٣، أعلن إسماعيل عن عزمه الأكيد لإنهاء ممارسات النظام السابق، وتخليص مصر من السيطرة الأوروبية التى سلبت استقلال البلاد الداخلى لصالح شركة قناة السويس والأجانب: فدبّر القناصل - فوراً - نوعاً من المؤامرة

(٧) لقد لخص الدكتور محمد صبرى السوربونى - بمهارة - العلاقة الجدلية الموجودة بين الشعب المصرى وحكامه - منذ الأزل - فى معادلة بسيطة وذكية على النحو التالى:
١- الشعب المصرى + حاكم كفاء = دولة قوية ونيضة.
٢- الشعب المصرى - حاكم كفاء = دولة ضعيفة وتدهور. [المترجم].

ضد الوالى الجديد، وأثاروا الفتن وسعوا لتحجيمه؛ لكى لا يتجاوز الحدود التى فرضوها على سلفه وذلك بتخويله وابتزازه.

وسرعان ما أثمرت هذه السياسة: فذكر السير "هنرى بولوير" أنه قابل الوالى فى أثناء زيارته للأستانة - فى شهر فبراير سنة ١٨٦٣- ووجده مستسلما عندما ناقش معه موضوع القناة، فكتب لوزارة خارجيته مايلى: "من المؤكد أن مناورة التخويل التى قام بها قنصل فرنسا ضد إسماعيل قد أخافته فعلاً خصوصاً وأنه لم يجد مساندة من أى قنصل آخر. وذكر لى الخديوى مايلى: لقد وجدت القناصل قد عقدوا العزم الأكيد على أن يفقدوا حكمى اعتباره؛ لأنهم افترضوا أننى معاد لشركة قناة السويس وللمظالم التى تنهب الخزانة المصرية.

"وبما أنه لا يمكن استخدام هذين السببين كاتهام على ضدى، فقد قرروا تدبير مؤامرة أخرى ألا وهى اتهامى بالتعصب: ففى يوم استقبالى (وأنتم تعرفون حالة المرور بالقاهرة)، غصت الشوارع بالناس وامتألت النوافذ بهم، وأدعى قنصل هولندا - وهو مساعد دى ليسيبس فى القناة - بأن شخصاً ما بصق على عربته. أمّا قنصل إسبانيا - الذى ينسق دائماً تصرفاته مع القنصل الفرنسى - فقد ادعى بأنه تعرض للشتم ولكنه لم يذكر هذه الواقعة قط عندما وصل الى القصر، فكانت هذه هى أولى المؤامرات.

"وبعد ذلك، كان بعض الجنود يشاهدون الموكب من مطبعة تقع تحت مسكن أحد موظفى القنصلية الفرنسية، فسكب هذا الموظف سطلاً مملؤاً بالماء القذر على رؤوسهم، فثاروا ضده وسألوه عما إذا كان الماء نظيفاً. وعلى الفور، صاح الفرنسى من النافذة طالباً من أحد مواطنيه القبض على هؤلاء الجنود، ثم نزل إليهم حاملاً مسدسه ووقعت مشاجرة. وأصر القنصل الفرنسى على أن أعاقب هؤلاء الجنود عقاباً قاسياً بسبب هذه المشاجرة التى نسبها إلى تعصبيهم.

"وفيما يتعلق بما حدث لأحد الفرنسيين في الإسكندرية، فقد أصدرتُ أمراً فورياً بالقبض على المتهمين وعقابهم عقاباً علنياً. ولكن تصرفي هذا لم يلق القبول، فذهبتُ إلى الإسكندرية لعلّي أجدُ تأييداً من بعض القناصل ضد تلك المطالب المتشددة والمجحفة. ولكن عندما وصلتُ إلى هناك، لم يرفع القناصل الريبة القنصلية لتحتيتي - حسب العادة المتبعة في مثل هذه الحالة - باستثناء قنصلين أو ثلاثة من قناصل الدول الصغيرة. وبالطبع، فقد عزّوتُ هذا التصرف إلى اتفاق القناصل ضدّي وتوصلتُ إلى أنني لا أملك سوى الخضوع"^(١٢).

ومنذ تلك الواقعة، تعرّض إسماعيل للإهانة وضعف شأنه وأصبح - مثل عمه - فريسة سهلة للقناصل والمغامرين الأوروبيين.

وفي الواقع، وكما تصوّر إسماعيل، فإن قنصل فرنسا - المسيو دي بوفال - قد دبّر توجيّه ضربته بشكل مُسبق وتوقع المشاكل التي يجب أن تمنع إسماعيل - منذ بداية عهده - من تنفيذ برنامجه؛ لأنه كتب ما يلي في شهر يناير سنة ١٨٦٣م: "إن إدارة إسماعيل تبشّر بأنها ستكون إدارة ممتازة ونافعة لمصر، كما أن اللهجة التي تحدّث بها توضح أن برنامجه سيكون مُجدياً لأنه:

- فرض على نفسه الالتزام بمخصصات ملكية مُحدّدة.

- وقرر زيادة عدد أفراد الجيش إلى ١٧ ألف جندي.

- وأعاد الضباط المرفوتين للجيش، فأصبح له أنصار كثيرون من بينهم.

- واستخدم بعض السفن البخارية لتسيير خط ملاحى بين الإسكندرية والقسطنطينية.

- وأنشأ خطاً للملاحة النهرية في النيل يصل حتى أسوان.

- وأعاد تنظيم المدارس الموجودة وأنشأ مدارس جديدة.

- والنزح بإخضاع المصروفات العمومية للإشراف الجاد وبأن تعرض الأشغال العمومية في مناقصات حقيقية".

إن هذه الإجراءات تتصف بالحكمة والنفع. ولكن مَنْ يدَّعون معرفتهم بإسماعيل يخشون من تحطم نواياه سريعا نتيجة للمصاعب، التي تواجهها الحكومة المصرية بسبب:

- مطالب القناصل المجحفة.

- مجاملة إسماعيل لزُمرة محدودة تحيط به.

- افتقاره لقدرات بسيطة مع الإفراط في اللين وهاتان الصفتان نادرا ما تؤديان إلى نتائج عظيمة ودائمة^(١٣).

لقد فهم إسماعيل الكثير من الأشياء في عدة أيام، وقرأن يمضى قدماً - وحتى النهاية - في مشروعه لتطهير وإصلاح الوضع المالي للبلاد، ولكنه اصطدم بالتشدد المجحف الذي أبداه القناصل الأوروبيون. وأيضاً، فإن "شركة قناة السويس" - التي اشتركت في اللعبة - سارعت بافتتاح نشاطها المالي وطالبت إسماعيل بدفع تعويض هائل مما زاد من المشاكل العديدة والمتنوعة التي أحاطت بالوالي وثبُتت من همته في تطبيق سياسةً بالكامل.

وعلى الرغم من إصابة الماشية بوباء قضى على ٧٠٠ ألف رأس، فإن التوقعات المالية - لسنة ١٨٦٤ - كانت باهرة، لأن ميزانية تلك السنة سجلت زيادة في الإيرادات - بلغت أكثر من ١١ مليون فرنك - عن إيرادات السنة السابقة واختتمت بتوفير حوالي ١٨ مليون فرنك.

وكانت الحكومة المصرية قد خاضت صراعا ضد "شركة قناة السويس" لإلغاء السخرة ومشاريع الاستعمار السلمي، ولكن هذا الصراع - في سنة ١٨٦٤م

تسبب في حدوث اضطراب مالي لمصر: فقد صُرفت مبالغ هائلة تحت بند الدعاية، بالإضافة إلى مبلغ ٨٤ مليون فرنك دُفعت بصفة تعويض للشركة.

وبالتوازي مع هذا الصراع المكلف، فإن إسماعيل قد اندفع - بلا روية ومنذ بداية حكمه - لتحقيق مختلف الخطط التي تستهدف تنمية موارد البلاد عن طريق تنفيذ المشروع الأوروبي وبالاستعانة برأس المال الأوروبي معاً. وكان مستشاره نوبار هو الذي دفعه للمضى في هذه السياسة، وحصل نوبار على رتبة الباشوية عند زيارة السلطان العثماني لمصر.

ومن المؤكد أن الوالي قد حرص على أن يحصل العنصر المصري على الأغلبية عند تكوين "الشركات" الجديدة، ولكن العنصر الأوروبي كان هو الذي يحظى "بالمهارة" زائد "الحماية" القنصلية؛ فأصبح هو العنصر الغالب والمستفيد الوحيد لهذا النوع من العمليات التي تمت تصفيتها أو تعويمها مسببة خسائر فادحة للخزانة المصرية.

وبتاريخ ٤ يونيو سنة ١٨٦٣م، كتب قنصل إنجلترا مايلي: "عبر الوالي - عدة مرّات - عن رغبته في إنشاء نظام للشركات لكي تقوم بتنفيذ المشاريع التي ستقام في مصر نتيجة للتطور السريع في مواردها. وكان هذا المشروع في ذهنه منذ إنشائه للشركة المصرية للملاحة البحرية... "ويتم - حالياً - تكوين شركة للتجارة مع الصعيد والنوبة والسودان. كما يجري - أيضاً - تكوين شركة لنشر نظام الري وإقراض النقود للفلاحين لمساعدتهم في تطوير الزراعة.

"ولكن في هذه المشاريع كلها، سنجد نفس المساهمين: فيم نفس الباشوات الرأسماليين مع نفس الرأسماليين الأوروبيين - أوبنهايم وديرفيو (Dervieu). أما الوالي، فيحصل على عدد كبير من الأسهم سواء باسمه شخصياً أو باسم أحد أولاده". وعلق القنصل الإنجليزي على هذا الوضع قائلاً: "إن أغلبية التجار قد أخذت حذرهما عندما رأت الوالي منغمساً في ولعه المعروف بالمضاربة في

البورصة^(٤). وفي الحقيقة، فإن قلق التجار قد ازداد عندما عرفوا برغبة الوالي في تركيز المشاريع التجارية والصناعية الكبرى بين يديه، والإشراف عليها لكي يحمي الحكومة والفلاح من أخطار الهجرة الأوروبية.

وفي تلك الفترة، انتشرت المشاريع الجنونية والمضاربات المالية في البورصة. "لقد خلقت" الإمبراطورية الثانية" حركة المضاربة المالية ورُوِّجت لها. وكانت هذه الحركة في أوج ازدهارها: ففي تلك الفترة، كانت رؤوس الأموال تبحث عن نسب الفوائد الهائلة وربحية الأسهم الخرافية، فاندفعت إلى البلاد البعيدة.

"وكذلك، حدث نقص في المحصول العالمي للقطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية"^(٥)؛ فالتفتت الأنظار صوب بلاد شرق المتوسط، خصوصا مصر التي كانت سُمعتها تحظى بالاعتبار - في الخارج - على الرغم من مصاعبها الداخلية. وكان ذلك كافيا لإثارة أطماع رجال المال^(٦). وفي مصر، وجدت حركة المضاربة في البورصة أرضا مناسبة للغاية لأن الوالي ورجال المال كانوا مأخوذون تماما بارتفاع سعر القطن ارتفاعا خرافيا: ففي سنة ١٨٦٢م، كانت عائدات التصدير تبلغ أربعة ملايين جنيه، ولكنها - في سنة ١٨٦٤م - قدرت بـ ٤ مليون، ولم يتوقع أحد انتهاء "الحرب الأهلية الأمريكية" فجأة في سنة ١٨٦٥م.

وبتاريخ ٤ مايو ١٨٦٣م، أصدر إسماعيل قرارا رسميا يسمح بإنشاء شركة للملاحة البحرية التجارية" برأسمال قدره ٤٠٠ ألف جنيه مصري.

- ويديرها الأعضاء المؤسسون (عددهم عشرة: أربعة أجناب وستة مصريون).

^(٤) "الحرب الأهلية الأمريكية" (La guerre de Sécession): حرب داخلية نشبت من سنة ١٨٦١م حتى سنة ١٨٦٥م بين ولايات الشمال الصناعية (التي كانت تطالب بتطبيق "مبدأ الحماية") وولايات الجنوب الزراعية التي كانت تعتمد أساسا على زراعة القطن مستخدمة الأيدي العاملة من العبيد الزنوج (وتتمسك بمبدأ حرية التجارة) وكان إلغاء العبودية في ولايات الجنوب هو السبب المباشر لنشوب الحرب [المترجم].

- ويكون هدفها خدمة مرافئ البحرين المتوسط والأحمر.

- ويجب أن يكون البحارة كلهم مصريين.

وكان المديرين الأساسيون لهذه الشركة هم: شريف باشا، ونوبار باشا، وراغب باشا، ولطيف باشا، والسادة: أوبنهايم، وديرقيو، وسكاكينى، ویرأسهم الأمير حلیم (خال الوالى).

ومنح إسماعيل هذه الشركة ثمانى سفن بخارية كانت مملوكة لشركة "المجيدية" القديمة - التى أسسها سعيد سنة ١٨٥٧م- على أن يُدفع ثمنها بالتقسيط؛ وبالإضافة إلى ذلك، منح إسماعيل الشركة ضمانا للمساهمين فيها بحد أدنى قدره نسبة ٦% سنويا من قيمة رأس المال.

وبعد مرور شهرين تقريبا على تكوين هذه الشركة، ثبت نجاح المشروع: ففتح شهية المساهمين للتوسع وطلبوا السماح لهم بمضاعفة رأس مالها إلى ٨٠٠ ألف جنيه مصرى عن طريق إصدار أسهم جديدة، وسارع إسماعيل ومنح الشركة ما طلبته، كما سمح لها بتغيير اسمها؛ فأصبحت شركة "العزيزية المصرية".

لقد كانت سفن هذه الشركة تخدم الموانئ الرئيسية فى البحرين الأحمر والمتوسط، ومن المؤكد أن توسعها وامتداد نشاطاتها قد أغضبا الشركات المنافسة العديدة التى كانت ترغب فى احتكار التجارة والملاحة فى تلك الموانئ.

كما أن هذا التوسع فى النشاط كان يتطلب وجود لوازم وأجهزة هائلة، وإدارة لا تكف عن النمو مما أدى إلى حدوث ارتباك مالى وحالات كسب غير مشروع فى مجال التوريدات وغيرها. ولهذا السبب، وعلى الرغم من النولون الوفير الناتج عن استيراد الماشية إلى مصر (بسبب وقوع الوباء)، وعلى الرغم من مساندة الحكومة المصرية للشركة، فإن "العزيزية المصرية" أفلست نتيجة لأسلوب الممارسات الهدامة الذى اتبعته إدارتها.

وتحت ضغط الرأي العام، وخوفاً من حدوث فضائح أكثر، أوقف الخديوى هذا المشروع - فى سنة ١٨٧٣م - واشترى أسهم الشركة المفلسة بثمن باهظ، وأسس شركة جديدة - على أنقاضها - أسماها الشركة "الخديوية".

وتوجد شركة ثالثة كلفت الخزانة المصرية مبالغ طائلة؛ فقد تكونت شركة توصية^(٩) تحمل اسماً إنجليزياً (Egyptian Trading Company limited) كان الوالى هو الشريك المتضامن فيها. وكان رأسمالها فرنسياً/ إنجليزياً اكتتب فيه: أوبنهايم و"بنك ديچيبىت (Banque d' Egypte) وشركة "بريجز" (Briggs) وشركة "تود/ راثبون" (Tod-Rathbone) إلخ إلخ...

والتزمت هذه الشركة أولاً: بتطوير تجارة البحر الأحمر والحبشة والصعيد.

وثانياً: بمنع حدوث أى اتصال مباشر بين التجار الأوربيين والمزارعين المصريين. ويكون ذلك بإقراض المزارعين المصريين الأموال اللازمة لهم بنسبة فائدة معتدلة.

وذكر القنصل الإنجليزى فى تقرير له: "فى شهر يوليو سنة ١٨٦٣م، طلبت الحكومة من الفلاحين فى مركز قليوب الامتناع عن اقتراض الأموال مقابل فائدة من أى أوروبى، بل يجب عليهم اللجوء إلى مدير المديرية - إذا لزم الأمر - الذى سيقدم لهم الأموال اللازمة من حساب الشركة التجارية الجديدة مقابل نسبة فائدة مقدارها ١٢% سنوياً"^(١٠).

وبصفة عامة، فإن الهدف كان إنقاذ الفلاح من الربا، ومنعه من بيع محصوله مقدماً لكى يتمكن - بالتالى - من دفع الضرائب المطلوبه منه.

ولكن هذه الشركة عانت من سوء الإدارة، ولم تثبت أن أصبحت - هى نفسها - عاملاً من عوامل الفشل المالى فى هذا المسلسل الحزين فى تلك الفترة:

^(٩) "شركة التوصية" هى شركة يقدم فيها عدد من المساهمين رأس المال ولكنهم لا يسهمون فى إدارتها [المترجم].

فلقد كان مديروها هم المسئولون الأساسيون عن هذا الفشل. ولدينا شهادتان تثبتان أن هذه الشركة قد كذبت منذ بداية نشاطها، وأنها انهمكت في ممارسة المضاربات المالية والربا بدلاً من ممارسة التجارة.

وتقدم لنا جريدة Le Temps الشهادة الأولى: فبتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٨٦٥م، نشرت مقالاً لمراسلها في القاهرة بعث به إليها بتاريخ ١٩ يناير - أى في تلك الفترة التي كان يأمل الجميع فيها أن تتخذ الشركة نفسها - وسنجزئ منه الفقرة التالية: "سأبدأ بهذه الشركة المسماة "شركة السودان والصعيد"، التي تأسست في شهر يونيو سنة ١٨٦٣م: فعندما قرّر الوالى أن يأخذها تحت رعايته، كان قد مضى على بداية عهده خمسة أشهر تقريباً، وكانت هذه البداية موفقة. ولكن، ماذا كانت أهداف مؤسسيها؟ لقد كان الهدف الوحيد هو: الحضارة والتقدم، أى تنمية الإنتاج وإدخال التجارة المنتظمة في مناطق غنية لم تستغل حتى الآن..." وبدلاً من تحقيق هذا الهدف، سارت الشركة ببطء - لفترة من الزمن - على خطى التجار الذين سبقوها والذين كانت مواردهم الضئيلة تحد من عملياتهم وتخلق روح المبادرة لديهم.

"وبعد ذلك، لم تُثر عليها هذه المينة عائداً كافياً يتناسب مع رأس المال الضخم الذى تمتلكه، فانقضت على الفلاحين، وأخذ وكلاؤها يجوبون قرى الدلتا ويقدمون للمزارعين الفقراء قروضاً - بضمان محصولهم من القطن - وبنسبة فائدة تتراوح ما بين ٣ و ٥ % شهرياً. وباختصار، لقد تخلت هذه الشركة عن الدور الرائع الذى كان يجب عليها القيام به. وبصريح العبارة: فقد لعبت دور المرابى.

ولم يتأخر العقاب طويلاً؛ فقد سيطرت عليها شهوة المكسب الهائل والسريع، فخدعت نفسها بأهمية مواردها، وبقيمة ملكيات عدد كبير من المقترضين منها. وعندما اندلعت الأزمة الأخيرة، تعرض جزء من رأس مالها لخطر كبير. ويقدر

المبلغ الذي خسرتة الشركة بما لا يقل عن ٧٠ مليون جنيه إسترليني بسبب وكلاتها. إننا نأمل في أن تستفيد الشركة من هذا الدرس".

أما الشهادة الثانية، فيقدمها لنا المسيو ج. كلودي (J. Claudy) - وهو نفس المؤلف "المجهول" لكتاب "L' Histoire financière..." الذي نقل نقلا حرفيا مقالاً نشرته جريدة Le Temps - بتاريخ ١٤ يونيو ١٨٦٥م - كتبه مراسلها من الإسكندرية بتاريخ ٣٠ مايو.

وبعدما ذكر المسيو كلودي أزمة القطن الناتجة عن انهيار أسعاره بسبب توقف الحرب الأهلية الأميركية فجأة، قال: "انخفض سعر القطن في ليفربول من ٣٠ فلساً إلى ١٢. إننا لم نشهد انهياراً مماثلاً من قبل. ومع ذلك، فإن الإسكندرية لا تزال متماسكة على الرغم من الخسائر الفادحة التي تكبدتها. ولكن الوضع في القرى كان مختلفاً: فقد زرع العديد من الملاك مساحات شاسعة من القطن معتمدين على استمرار ارتفاع سعره، واستدانوا بضمان المحصول الذي لم يتم جنيه بعد. وبسبب انخفاض السعر، فإن رهن الحيازة لم يعد يمثل سوى جزء ضئيل من قيمة السلفيات.

"ومن هنا، جاء تأجيل الدفع والإفلاس مع ما يصاحبهما - عادةً - من الشكاوى والملاحقات القضائية. وبالتأكيد، فإن الدائنين يجب ألا يلوموا سوى قصر نظرهم وعدم توقعهم للكوارث التي وجدوا أنفسهم متورطين فيها. ومع ذلك، قرر الوالى أن يتدخل علماً بأن معدّل الفائدة المفروض على المقترضين - فى أغلب الحالات - (٣ أو ٤%) لا يكفى لتفسير خسارة رأس المال".

وذهب إسماعيل إلى الإسكندرية يوم ٢٩ مايو واتفق - باسم الحكومة - للحصول على قرض يسدد على ١٥ قسطاً سنوياً، وتم استخدام هذا المبلغ فى التسديد الكامل للديون غير المشكوك فى شرعيّتها.

وفى بداية شهر يونيو من السنة التالية (١٨٦٦م)، كانت شركة Trading توشك على إشتهار إفلاسها، وكان لها ٥ مليون سهم متداولة فى الأسواق، وتسبب انهيارها فى انهيار العديد من الشركات الهامة خصوصاً "الشركة الزراعية" (Société agricole) التى سنتحدث عنها فيما بعد^(١٧). لقد تعرضت الشركتان (Trading و Agricole) للإفلاس ومعهما العديد من المنشآت الصناعية والمالية فى مصر بسبب نشوب أزمة فى أوروبا - فى شهر مايو سنة ١٨٦٦م - عقب اندلاع الحرب بين النمسا وروسيا مما أدى إلى انهيار قيمة كل الأسهم فى بورصتى لندن وباريس.

ووصل صدى هذه الأزمة إلى مصر لاسيما وأن المؤسسات المصرية كانت تعيش على المضاربات والأوراق المالية، ولم تكن ترغب فى معرفة أى شىء سوى أعوام الرخاء والمكاسب الوفيرة. ولكن عندما تحل إحدى السنوات العجاف، فإن هذه المؤسسات تنقلب على الحكومة المصرية - تحت أى مبرر - وتطلب منها تعويم أعمالها التى تورطت فيها وبدأتها بشكل سيئ. وكان التدخل الدبلوماسى مستعداً دائماً للإجهاز على مقاومة الوالى، خصوصاً مع وجود "هرمان أوبنهايم" - أفضل من يمثل الرأسمالية العالمية - الذى كان أحد مديرى وممولى شركات عديدة (منها Trading و Agricole والعريزية).

لقد كان السيد أوبنهايم هو الذى فرض على سعيد قرض سنة ١٨٦٢م مستخدماً الضغوط الدبلوماسية لروسيا وإنجلترا فى الآستانة والقاهرة. وفى سنة ١٨٦٦م، استخدم الهيمنة الدبلوماسية لإنجلترا وفرنسا لإجبار الحكومة المصرية على تصفية الاضطراب الموجود فى شئونها. وكان أوبنهايم يحمل الجنسية البروسية ولكنه اختار لندن - منذ سنة ١٨٦٢م - كمركز أساسى لعملياته المالية، كما كانت لديه صلات وثيقة بمؤسسة "Frühlen و Göschen" واعتبرته السلطات البريطانية "رعية بريطانية"^(١٨).

وبالإضافة إلى ما ذكرناه سلفاً، فقد امتلك بنكاً في باريس وآخر في الأسكندرية. ومع أن ميوله ومصالحه كانت إنجليزية، إلا أنه أراد أن يلعب على الحبلين في لندن وباريس معاً: ففي شهر مايو سنة ١٨٦٦م، طلب من الحكومة الفرنسية إسباغ حمايتها على بنكيه في باريس والأسكندرية، فأسرع إمبرطور فرنسا ومنحه حق الإقامة في فرنسا توطئة لمنحه الجنسية الفرنسية حسبما يقضى به القانون. وبدءاً من شهر يونيو، منحه الإقامة في فرنسا ميزة التمتع ببعض الحقوق المدنية وأصبح مسجلاً على قائمة القنصلية الفرنسية^(١٤).

وهكذا ضمن أوبنهايم مساندة بروسيا وإنجلترا وفرنسا له، ولكنها دول تتمتع بنفوذ متزايد في مصر: فأصبح بمقدوره أن يناور كما يشاء من خلف الكواليس وأن يترقب الأحداث.

وبتاريخ ٢٠ يونيو ١٨٦٦م، عاد الوالى من زيارة الأستانة. فوجد في انتظاره نزاعاً مع شركة Trading التي كانت تحظى بتأييد قوى من الحكومة الإنجليزية. وأرسلت الحكومة الإنجليزية برقية إلى الكولونيل ستانتون تحمل تعليمات خاصة بشأن هذه الشركة. ولكن إسماعيل لم يبتز، فتدخل قنصل فرنسا - المسيو أوتريه - بحجة أن الوالى مسئول - بشكل غير مباشر - وأن مصالح الشركة مرتبطة بمصالح العديد من البنوك الفرنسية. وأصر القنصل الفرنسى - وبشدة - على أن يقوم إسماعيل بعمل تسوية عاجلة و مرضية.

لقد كانت إرادة إسماعيل تتصلب - أحياناً - فى مواجهة الظلم الذى يُدببه خصومه تجاهه، ولكنه يرضخ - كالعادة - للضغط الجماعى المستمر الذى مارسه خصومه ضده. وكتب القنصل موضعاً: "لقد دافع صاحب السمو بقوة عن نفسه ولم يُرد إظهار استسلامه للحُجج التى سقّتها. ولكن، فور مغادرتى للقصر، أرسل سموه خلفى رجل أعمال يعمل فى خدمته لكى يتفاوض معى حول هذه الشركة. وفى صباح اليوم التالى، عرفت المدينة كلها - بارتياح شديد - أن الحكومة المصرية قد سوّت المسألة، وأنها ستدفع لشركة Trading مبلغ ٥٠ ألف جنيه نقداً بالإضافة إلى

٢٨٠ ألف جنيه أخرى على هيئة أذونات خزائنة تُستحق على دفعات بعد أربعة وخمسة وستة أشهر. وهذا المبلغ أكثر مما طلبناه: فلقد منحنا الوالى ٨ ملايين فرنك بدلاً من خمسة".

ثم علق القنصل قائلاً: "فى كل مرة يُنسَقُ فيما قنصلا فرنسا وإنجلترا خطواتهما سوياً، فإنهما سيصلان بالتأكيد إلى النتيجة نفسها"^(٢٠). وللأسف، فإن هذا التنسيق بين قنصلئ الدولتين كان يتم دائماً ضد الحكومة المصرية، ولم يحدث أبداً ضد رعاياهما من المغامرين والمضاربين.

كما أن شركة Agricole التى تأسست فى الفترة نفسها قد التهمت - هى أيضاً - مبالغ هائلة. لقد تكونت هذه الشركة بناءً على فكرة صائبة وقيمة ألا وهى إنشاء شركة قوية لرى الأراضى الزراعية بواسطة الكثير من الآلات الهيدروليكية الثابتة والطافية. ولو كانت هذه الشركة قد أُديرَت بشكل جيد، ولو كانت قد حظيت بتشجيع الحكومة، لكانت حققت نتائج ممتازة فى المجالين الزراعى والمالى.

وكان المسيو أنطوان لوكوفيتش^(٢١) - وهو مهندس نمساوى - قد أقام زمناً طويلاً فى مصر. وفور تأسيس شركة "العزيرية" و Trading، طلب السماح له بإنشاء شركة زراعية ميكانيكية. وقدم هذا الطلب بواسطة القنصل العمومى النمساوى، الفارس شراينر (Schreiner).

وبما أن مصر بلد يعتمد أساساً على الزراعة، فإن الإدارة هى التى تتولى صيانة الجسور والتوزيع العادل لمياه النيل على السكان. وعندما نقترح الشركة الجديدة تركيب آلات للرى على الترعر وتقديم المياه لكل مَنْ يطلبونها منها، فإنها بذلك تتعدى على اختصاص السُلطة المحلية وتخلق مشاكل خطيرة داخل البلاد. ولهذا السبب، رفض الوالى منح هذا الامتياز للوكوفيتش. ولكن المهندس النمساوى كان يحظى بدعم من قنصل بلاده، فرد بأن الشركة المقترح تأسيسها ستكون مصرية وستخضع للقوانين واللوائح المصرية. وكان هذا الرد ضماناً وهمياً ضد

تدخل باقى القناصل ضده. وفى النهاية، خضع الوالى للضغط وأصدر فرمانا بإنشاء الشركة بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٨٦٣م.

ومنذ العاشر من يوليو، كان لوكوفيتش قد تفاهم مع "بنك إدوار ديرفيو وشركاه" لتكوين شركة يساهم فيها: رويسينايرز (Ruysenaërs) - قنصل هولندا - وروس (Ross)، وأوبنهايم، وأنطوينادس (Antoniadis)، وبياجيني (Biagini)، وآيديه (Aidé) وغيرهم. وتكونت الشركة بشكل نهائى فى أكتوبر سنة ١٨٦٣م، وتولى لوكوفيتش منصبى المفتش العام ورئيس لجنة الإدارة.

وتمت تغطية نسبة أول عشرين (١٠/٢) بمبلغ أربعة جنيهات للسهم. واحتفظ بنكا ديرفيو وأوبنهايم بهذه النقود فى خزائنها مقابل دفع نسبة فوائد قدرها ٧% من رأسمال الشركة. وعلق المسيو لوكوفيتش قائلاً: "إن أكثر ما يبعث على الأسى هو أن المسيو ديرفيو لم يُراعِ أدنى مستوى للثبات: فاعتقد أنه يستطيع التصرف مستخدماً رأس مال الشركة (الذى أودعته لديه فى حساب جار) للقيام بمضاربات طويلة الأجل. ولذلك فإن الحوالات التى أصدرتها الشركة على بنك ديرفيو كثيراً ما كانت ترجع إليها بدون أن تُدفع، وكان البنك يطلب من العملاء مراجعته بعد عدة أيام".

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد: فمديرو المديرىات رفضوا الاعتراف بوجود الشركة. ومن جانب آخر، كان لأبد من إيجاد آلات رى بكميات وفيرة لكى تحل محل الدواب التى نفقت بسبب نفشى الوباء فيها؛ فاستفاد التجار من البطالة الإجبارية التى عانى منها الريف واستوردوا - لحسابهم الخاص - كميات هائلة من مختلف أنواع آلات الرى، خصوصاً من الأنواع المتحركة التى لم تشهد مصر لها مثيلاً - من قبل - من حيث كميتها.

وعانت " الشركة الزراعية " الأمرين من المنافسة الشرسة التى تعرضت لها على يد منافسيها من أمثال: بنك أوبنهايم، وبنك ديرفيو، وإخوان سكاكينى،

وجورجالا (Georgala) وغيرهم. ويُضيف المسيو لوكوفيتش قائلاً: "لقد كان السادة إدوارد ديريثيو، وهنري أوبنهايم، وجورجالا، ومكسيموس سكاكينى أعضاء فى مجلس إدارة شركتنا. واعجباه !!! لقد سعوا إلى المكاسب الكبيرة !!".

وفى تلك الأثناء، كان المسيو لوكوفيتش قد عين فى منصب المشرف العام للشركة، فتنازل للمسيو كونيج عن مشاريع هيدروليكية متنوعة كان الوالى قد سبق له وأن منحه امتيازاتها عندما أسس "Agricole". ثم باع المسيو كونيج - بدوره - الحقوق التى حُصل عليها من المسيو لوكوفيتش للمسيو ديريثيو. وبعد ذلك، أعاد المسيو ديريثيو بيعها لشركة Agricole بعدما حقق مكسباً "سريفاً" قدره ٣٠% من إجمالى قيمة هذه العملية.

وفى شهر مارس سنة ١٨٦٥م، اقترح رئيس "الشركة" القيام بأنشطة جديدة - بالإضافة إلى تلك المسموح بها - مثل: الإنشاءات بكافة أنواعها (عمومية أو خصوصية). وقام بتعديل لوائح الشركة فى شهر أبريل. وبعد ذلك، كان يجب على الشركة دفع مليون ونصف المليون فرنك للمسيو باسرفى (Baservi) - وهو مقاول إنشاءات فى الأسكندرية - لكى يتنازل لها عن حقوقه وعمالته.

وعلق جون نينيه قائلاً: "تم تأسيس شركة Agricole" برأس مال هائل وإدارات عديدة تتكون - كالعادة - من السادة ديريثيو و أوبنهايم وشركاهما. وأُخفت هذه الأسماء الكبيرة ورائها رجالاً جشعين وأنانيين حَوَلوا الشركة الزراعية إلى شركة إنشاءات مدنية قبل أن تقوم بتشغيل آلة رى واحدة !!! وشاب أعمالها مزيج من الإجراءات غير المشروعة والمعيبة والمضاربات التى أدت إلى إفلاس المشروع بعد ضياع رأس ماله على يد مَنْ كان يُنتظر منهم إنجاحه والاستفادة منه، ولا يستطيع أحد أن يُدَبِّر هذه الحوادث المفاجئة مثل الأوروبيين.

لقد نجح شخص مغمور - ولكنه جريء - فى أن يصبح مقاولاً للأشغال العمومية الضخمة مع أنه كان بلا حيثة ولا خبرات سابقة فى هذه المجالات.

ولذلك، لم يستطيع تنفيذ التزاماته فتنازل لدائنيه - مقابل مبلغ خرافي - عن العقود التي وقعها مع الحكومة. ولم يكن الدائنون سوى: ديرفيو وأوينهايم ونوبار الذين كانوا في مجلس إدارة "الشركة الزراعية". وأسرع الدائنون للاستفادة من هذه الشركة لصالحهم إلى أقصى حد، وذلك بإعطائها هذه العقود بربح هائل بشرط حصولهم على المال فوراً.

"وهرب رجل الصناعة هذا إلى إيطاليا ومعه الملايين التي كسبها قُبيل إنهيار الشركة. أما السادة الإداريين، فقد انسحبوا من هذه اللعبة. وفي هذه العملية، لعبت الحكومة المصرية دوراً يُوَسِّف له إلا وهو دور الشريك المتآمر أو المغفل الذي سقط في الفخ. وبعد مقاومة طويلة وتقديم ألف عُذْر، أرغم الخديوى على تعويض ضحايا هذه المؤمرات المتقنة فدفع عدة ملايين من الجنيهات كلها من جيب الفلاح المصرى المسكين"^(٢٢).

وعلى الرغم من تضافر كل هذه المشاكل المتواصلة ضد إسماعيل، إلا أن إنجازاته قد تواصلت. وهذه المشاكل خلقها المشروع ورأس المال الأوروبيين مع النهاية المعتادة: أى رفع قضايا للمطالبة بتعويضات.

وفى مجال الأشغال العمومية، يُعتبر مشروع تجميل مدينتى القاهرة والأسكندرية (بعد مشروع قناة السويس) من أعظم إنجازات إسماعيل، فلقد أضيفى الوالى طابعاً أكثر أوروبية على هاتين العاصمتين: فشق الشوارع العريضة وأنشأ الحدائق فيهما، وزينهما ونظمهما، وجعلهما تتمتعان بالإنارة والهواء النقى وماء الشرب الجارى والصرف الصحى. وعلى ضفاف نيل القاهرة، أنشأ إسماعيل ضاحية "الجزيرة" بغاباتها وقصورها على مثال "بوادى بولوى" و"الشانزليزية"، فأصبحت هذه الضاحية مهوى أفئدة الشعراء.

وفى القاهرة، منح الأراضى مجاناً لأى شخص يلتزم ببناء منزل عليها بشرط ألا تقل تكلفته عن ٣٠ ألف فرنك: فأصبحت القصور والحدائق والميادين

العامّة والشوارع العريضة تغطى المدينة، واختفت الحارات الضيقة المظلمة والقذرة.

ومع تنفيذ "مشروع قناة السويس"، وخلق مدينتى القاهرة والأسكندرية من جديد، يذكر الكثير من خبراء علم الإحصاء الأكفاء (الإنجليز والأميركيين) أن الخديوى قد أضاف ١٢ اترعة - يبلغ طولها ٨٤٠٠ ميل - على الـ ٤٤ ألف ميل التى تم حفرها من قبل^(٢٣). وتكلفت "ترعة الإسماعيلية" الكبرى - التى يبلغ طولها ٢١٨ ميل - مبلغ ٥٠ مليون فرنك.

وقبل تولى إسماعيل، تم إنشاء ٢٤٦ ميل من خطوط السكك الحديدية فأضاف إسماعيل إليها أكثر من ٩٦٠ ميل. وقبل عهده، كان يوجد ٣٥٠ ميل من خطوط التلغراف، فأضاف إسماعيل إليها أكثر من خمسة آلاف ميل. وأقام إسماعيل ٤٣٠ كوبرى على النيل منها "كوبرى الجزيرة" الذى اعتبره الكثيرون من أجمل كبرى العالم وقتذاك.

وفى مينائى الأسكندرية والسويس، تمت أعمال إنشائية عظيمة تكلفت ٤ ملايين فرنك. وتم بناء ١٥ فنار على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط.

لقد صرف إسماعيل أكثر من ٤٦ مليون جنيه إسترليني لتنفيذ هذه الأشغال ففتح عنها:

- زيادة الأراضى الزراعية بمقدار الخمس على الأقل.

- وزادت قيمة الصادرات فى نهاية عهده فأصبحت ١٣ مليوناً و ١٨٠ ألف جنيه إسترليني بعدما كانت قيمتها ٤ ملايين و ٤٥٤ ألف جنيه إسترليني فى بداية عهده.

وأثير مراراً وتكراراً أن الخديوى قد اقترض ديناً تراكم حتى بلغ ٨٢ مليون جنيه ولم يستغله إلا فى بناء قصور من الجبس والخشب. إن هذا الاتهام ظالم

وخاطى ولا سند له من الحقيقة؛ فالحقيقة تقول إن الأشغال العمومية - التي بدأت وتمت في مصر طوال الـ ١٢ سنة الأخيرة- كانت رائعة ولامثيل لها في أى بلد آخر يفوق في سكانه ومساحته أربعة أضعاف سكان مصر ومساحتها^(٢٤).

لقد حدثت انطلاقة رائعة في مجال الزراعة والتجارة والمهارات بفضل حفر الترع وإدخال الآلات الحديثة. واهتم الخديوى إسماعيل كذلك بتقدم الصناعة الوطنية فأنشأ:

- مصنعا لأغطية رأس الجنود وأغطية الجيش في فوة.

- ومصنعا للورق في بولاق^(٢٤).

- ومصنعين للجوخ في شبرا وبولاق.

- ومعصرتين لقصب السكر في الصعيد.

- ومصانع ومسابك للأسلحة والذخيرة.

وأنشأ كذلك إدارة للبريد أثارت إعجاب الزوار البارزين. وفي سنة ١٨٧٤م، عقد مؤتمر "برن" الذى قبل عضوية مصر فى "اتحاد البريد" وترك للحكومة المصرية حرية إلغاء إدارات البريد الأجنبية الموجودة فى مصر. ويقول المسيو هانز ريزنر (Hans Resener) إن "هذه الإدارة تم تنظيمها بنجاح دفع الدول الأوروبية إلى الموافقة على إلغاء إدارات البريد الخاصة التى تملكها فى مصر. وهذا الشيء لم يحدث فى تركيا حتى الآن. ولأسباب سياسية خاصة، احتفظت فرنسا وحدها - بمكثبين فى الأسكندرية وبورسعيد.

"وأنشئت مكاتب للبريد فى مدن السودان الرئيسية: فكان المسافر يستطيع الذهاب - بأمان تام - إلى أبعد من الخرطوم ويتلقى الرسائل التى تنقلها السفن التجارية بانتظام حتى المناطق الاستوائية. ووجدت أيضاً مكاتب بريد مصرية فى

الجزئين الأوروبي والآسيوي من تركيا، وفي جدة وسميرنا، وبيروت وقوله وسالونيك.

"وعلى امتداد الأراضي المصرية، تم ربط كافة المناطق بواسطة خطوط التلغراف، وبلغ طول خط تلغراف السودان - وحده - ٣٩٤٣ كم" (٢٦).

وعَلَّقَ المستر فارمان على ازدهار التعليم - في عهد إسماعيل - بقوله: "يلزمنا مجلد نذكر فيه تاريخ الإصلاحات التي تمت لنشر التعليم في عهده؛ فلقد أنشأ ٤٦٣٢ مدرسة. وفي عهد محمد علي، بلغ عدد طلاب المدارس الأميرية ثلاثة آلاف طالب؛ أمّا في عهد إسماعيل، فقد زاد هذا العدد فوصل إلى ٦٠ ألف طالب.

وتم ذلك كله بالتوازي مع الحملات الاستكشافية العديدة - باهظة التكاليف - التي أرسلها إسماعيل إلى أفريقيا لصالح الحضارة. وقرب نهاية عهده كان يحلو له أن يقول: "إن مصر لم تُعد في أفريقيا، إنها جزء من أوروبا؛ وكان ذلك صحيحاً. وأياً كان الأمر، فقد كان لدى الشعب مايراه مقابل الأموال التي أنفقت.

والسبب الخامس لديون إسماعيل كان يكمن في السياسة التي اتبعتها تجاه الآستانة: فمنذ غزو سليم الأول لمصر، وعلى الرغم من قيام أسرة محمد علي والاستقلال الفعلي الذي حصلت مصر عليه من تركيا بفضل جيشها، إلا أن الأتراك كانوا يعتبرون أن مصر ماتزال تحت الاحتلال التركي وأنها تابعة للإمبراطورية العثمانية. وعَبَّرَ عالي باشا - الصدر الأعظم الذي حكم الإمبراطورية حتى سنة ١٨٧١م - عن هذا الرأي لنوبار باشا.

وفي سنة ١٨٧١م، استندت جريدة "بصيرات" التركية إلى وجهة نظر عالي باشا: ففي العدد رقم ٢٧٩ - بتاريخ ١٣ ذي القعدة - نادى بتوحيد العالم الإسلامي واقترحت أن يقوم الجيش التركي باحتلال الموانئ المصرية، والاستعانة بالجيش المصري ونشره في باقي ربوع الإمبراطورية العثمانية.

وعلى الرغم من الضمان الجماعي - الذى قدمته الدول الأوروبية الكبرى - لاستقلال مصر الذاتى، إلا أن محاولات الأتراك الرجعية كانت تتهدده باستمرار: فالأتراك لم يكتفوا بالجزية السنوية المفروضة على مصر، بل كانوا غالباً ما يجبرون وإليها على مساعدة تركيا فى حروبها الفاشلة والمدمرة ضد القوى الأوروبية أو ضد ولاياتها التى تنور عليها. وهكذا نجد أن إسماعيل قد أنفق على "حملة كريت" (١٨٦٦ - ١٨٦٩م) وحملة الحجاز (فى نفس الفترة) أكثر من ٣٠ مليون فرنك وخسرت مصر أكثر من ١٠ آلاف من أبنائها.

وفى الحرب التركية/ الروسية (١٨٧٧ - ١٨٧٨م)، أرسلت مصر إلى تركيا عدداً يتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠ ألف جندي. وقبل عودة هذه القوات، نسي "الباب العالى" التكاليف الهائلة التى تكبدتها مصر فى هذه الحملة، فطلب من الوالى أن يترك المدافع للقوات التركية. ولكن الخديوى رفض هذا الطلب فألغاه الباب العالى ولكنه طالب بالاستيلاء على خيول القوات المصرية. لقد كانت تركيا تريد إضعاف مصر بشتى السبل.

وبالإضافة إلى كل ما ذكرناه سلفاً، كانت خزانة تركيا خاوية، وكان قادتها معتادين على تلقى الهدايا والإكراميات فاتجيت تركيا إلى مصر للحصول على "البقشيش"^(١١) لقد كان السلطان ووزرائه مجرد شحاذين. ولذلك، قام إسماعيل بتوزيع عطايا على المساجد والفقراء وكافة الطرق الصوفية فى أثناء أول زيارة قام بها للأستانة بعد تنصيبه (من ١٩ فبراير حتى ٧ مارس سنة ١٨٦٣م)، كما أرسل أيضاً مبلغ ٢٥٠ ألف قرش (٦٢ ألف و ٥٠٠ فرنك) لوزير "فقير"!!!

وعلى الرغم من هذا البذخ الذى مارسه إسماعيل فى تركيا، أراد بعض ندماء السلطان تكبيد إسماعيل المزيد من النفقات الهائلة، فأقنعوا السلطان بزيارة

^(١١) بالفارسية فى النص. وكلمة "بقشيش" أو "بخشيش" فى اللغة الفارسية تعنى "نفحة" أو "هدية" أو "إكرامية" ولكنها فى اللغات الأوروبية أصبحت مرادفاً لكلمة "رشوة" [المترجم].

مصر. وخلال تلك الزيارة (من ٧ إلى ١٧ أبريل)، تَلَقَّت حاشية السلطان كُكُل مبلغ ٤٠ ألف فرنك دفعة واحدة بخلاف الإكراميات الشخصية المباشرة (التي تراوحت ما بين ٢٥ و ٣٥ و ٥٠ ألف فرنك) تلقاها - حسب وضعه - كل من أوصل هدية من هدايا السلطان النفيسة إلى كل فرد من أفراد أسرة الخديوى^(٢٧).

لقد كان إسماعيل مُرغماً على الاحتفاظ بمودة السلطان وحاشيته له: فاختار أن يكون هدفه الأساسى إيجاد نقطة ارتكاز - فى تركيا - تُعينه فى صراعه المحتدم ضد "شركة قناة السويس" والأجانب فى مصر. وبتاريخ ٤ أبريل سنة ١٨٦٤م، كتب الوكيل العام لشركة قناة السويس - فى مصر - ما يلى: يُقال إن إسماعيل يُكتب الأستانة سراً لكى يمنع - بقدر المستطاع - التدفق المتزايد للأوروبيين على مصر^(٢٨).

ولكن الهدف العام الذى سعى إسماعيل لتنفيذه كان الحصول من تركيا - بقوة المال - على ما فشل محمد على فى الحصول عليه بقوة السلاح. ولتحقيق هذا الهدف العام، زار إسماعيل الأستانة عدة مرات وأنفق الملايين لشراء - أو بالأحرى لرشوة - السلطان نفسه ووزرائه وكبار موظفى السلطنة والصحف والديبلوماسيين.

وحصل إسماعيل - بالفعل - على بعض المزايا الحقيقية ولكنها لا تُساوى المبالغ الطائلة التى دُفعت من أجلها والتى أرهقت ميزانية مصر بشدة. ولم يكتف الخديوى بدفع عدة ملايين من الجنييات (على الأقل خمسة ملايين) بل أضاف مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه على قيمة الجزية السنوية.

كما حصل أيضاً على ثلاثة فرمانات من الباب العالى (فى سنوات ١٨٦٦ و ١٨٦٧ و ١٨٧٣م). والفرمان الأخير يُعتبر بمثابة دستور سياسى جديد لمصر لأنه:

- حَصَر وراثه حُكم مصر فى أبناء إسماعيل فقط من الأب إلى الابن.

- ومنحه لقب "خديوى".

- وسمح له بزيادة عدد أفراد الجيش المصرى (التي كانت معاهدة سنة ١٨٤١م تحد منها).

- وسمح له بحق الاقتراض من الدول الأجنبية وعقد اتفاقيات تجارية معها.

لقد زاد استقلال مصر وتدعم - نظرياً على الأقل - ولكن عند التطبيق العملى، حدثت ثغرة واسعة في هذا الاستقلال: فعندما شجّع الباب العالى إسماعيل على الاستقلال الذاتى مالياً، فإنه قد ساعد - بدون قصد - على تسليم ولاية مصر إلى قوة ثالثة. وفي الواقع، فإن الباب العالى - حتى سنة ١٨٧٢م - لم يسمح لإسماعيل بعقد قروض مع الدول الأجنبية؛ ولكنه عندما قبل "الإكراميات" (أى "الرشاوى") الجائلة التي قدمها له إسماعيل، فإنه قد أصبح مسؤولاً - جزئياً على الأقل - عن الاضطراب المالى الذى دفع بإسماعيل للوقوع فى الدوامة.

والسبب السادس لديون إسماعيل هو سوء النية الواضح الذى أبداه الدائنون الأوروبيون الذين انتحلوا لقب رجال المال، ولكنهم - فى الحقيقة - لم يكونوا سوى محتالين يضاربون فى الأسهم المالية ومُرَابيين من الدرجة الأولى. ولممارسة نشاطاتهم - فى مصر - استفادوا من تواطؤ الدبلوماسية الدولية معهم مما تسبب فى حدوث تعارض وتناقض مع قوانين البلاد ومع كل القوانين الأخلاقية.

ومن المؤكد أن إسماعيل نفسه لا يستحق الشفقة بسبب ولعه بالمضاربة على الأوراق المالية وهيامه - غير المحدود - بالاقتراض. وفى الوقت نفسه، فإن يستحق اللوم - عن جدارة - عندما نتصور رجال المال وهم يتصارعون - مثل كلاب الصيد - للحصول على نصيبهم من لحم الفريسة. وفى هذه الحالة، لم يكن إسماعيل وحده هو الفريسة ولكنها كانت ثروة مصر نفسها.

وعندما نتذكر القروض التي حصل عليها إسماعيل (أو بالأحرى التي فرضت عليه) بنسب فائدة تجلب الخراب، وبأساليب غير قانونية، وبدون موافقة

الأسنانة (التي يُفترض أن تكون هي الضامنة الأساسية)، وخصوصاً باستخدام ضغوط التدخل الدبلوماسي والقنصلي، عندما نتذكر كل ذلك، فإننا نذكر تماماً أن رجال المال كانوا يسعون عامدين - وبشكل منهجي - لتدمير إسماعيل ومصر معاً.

ويجب ألا ننسى أن أول قرض كبير مع بنك أوبنهايم - في سنة ١٨٦٢م - قد فرضه قنصلاً إنجليزياً وبروسياً على سعيد فريضاً وبشروط مجحفة. وهذه السابقة الخطيرة تُعتبر أول تعدي على الاستقلال الذاتي لمصر.

لقد كان إسماعيل يريد كسب ثقة الناس بالدولة، والاستفادة من المبادرة الأوروبية لتجديد قوى مصر، فاندفع - بلا تبصّر - في طريق الاقتراض المدمر بتشجيع من نوبار، ولم يتعظ بما حدث لسعيد: فمن جهة، حصل إسماعيل على القروض بتسييلات مغرية؛ ومن جهة أخرى، فإن ميله الغريزي للإنفاق والمضاربات المالية قد خلقاً أرضية خصبة للغاية ترتع فيها أنشطة رجال المال الأوربيين بحرية.

ثانياً: أول ثلاثة قروض: ١٨٦٤ و ١٨٦٦ و ١٨٦٨م:

إن دراسة القروض المختلفة سنؤدى بنا إلى نفس هذه الأسطورة - التي يعتمدها المؤلفون الجادون - والتي تقول بأن تدخل الحكومات الأوروبية في شئون مصر الداخلية لم يحدث إلا في سنة ١٨٧٦ وأنه تم للدفاع عن مصالح مواطنيها التي كانت معرضة للخطر.

لقد سجلت ١٨٧٦م بداية عهد التدخل الأوروبي في الشؤون المالية والسياسية لمصر؛ ففي ١٨٦٢م - تاريخ عقد أول قرض - لم تكن المصالح المالية مُعرضة لأى خطر. ولكن، منذ ذلك التاريخ، بدأ الوكلاء السياسيون والقنصليون يتدخلون -

بشكل مباشر أو غير مباشر - فى مفاوضات عقد القروض ووضعوا قوتهم فى خدمة مصالح مواطنيهم من رجال المال والأعمال الأوروبيين.

وكان الإتفاق على كل قرض يُعتبر بمثابة معركة شرسة يتحارب فيها الرأسماليون من مختلف الجنسيات الأوروبية؛ وكان - أيضاً - أشبه بمسرحية مأساوية تتم فصولها حول الوالى ويستخدم الممثلون فيها الابتزاز والخداع والمهارة والتهديد وكل خطط الإغراء.

وبعد انقضاء سنتين من الرخاء غير المعقول الناتج عن الحرب الأهلية الأميركية، بدأت المشاكل تتوالى وتتراكم منذ شهر أغسطس ١٨٦٤م وهى:

- حدوث أوبئة أصابت الماشية، وحدثت فيضانات أتلقت المحاصيل.

- والتكاليف الباهظة لرحلة الوالدة باشا إلى الأستانة لجذب وزراء تركيا وفؤاد باشا إلى صف الخديوى.

- دفع مبلغ ٨٤ مليون فرنك بصفة تعويض حكم به إمبراطور فرنسا لصالح "شركة قناة السويس" (فى يوليو ١٨٦٤م).

- حلول موعد استحقاق دفع ٧٥ مليون فرنك، قيمة الأسهم المكتتبة (القسطن الرابع والخامس).

- تسديد قروض الوزارة الأخيرة والديون المختلفة التى حان موعد استحقاقها لبعض البنوك.

- القيام بعمليات تنظيم الجيش والأسطول.

وكان لابد من مواجهة كل هذه المشاكل. وعندما شعر رجال البنوك بأنه ستكون هناك حاجة للاقتراض منيم، بدأوا حملتهم على الفور. وكتب قنصل فرنسا قائلاً: "من المؤكد أن رؤوس الأموال الأوروبية تهول لكى تضع نفسها تحت تصرف الوالى؛ وبجانب الشركة التى كونها المسيو باستريه، والشركة التى يقوم

بإنشائها المسيو ديرفيو في فرنسا، تُوجد عروض قَدِّمَت للوالى من ٥٠ إلى ١٥٠ مليون فرنك بمعدل فائدة معتدل نسبياً. وكان المسيو ساباتييه - قنصل فرنسا السابق في مصر - هو الوسيط.

"وبالإضافة إلى هذه الشركات، يتم حالياً تكوين شركة جديدة يبدو أن المسيو برفاقى سيكون أحد أعضائها الأساسيين ويبدو أنه سيرأسها (يقال إن المسيو دى روتشيلد يدعمه). وتوجد-أخيراً - " شركة مصر المالية" (La Société Financière d' Egypte) ومقر إدارتها في باريس، وهى تُتمى رأس مالها وعملياتها قياساً على ما يفعله منافسوها".

ثم ذكر القنصل ملحوظة غريبة اعتبرها بمثابة فال طيب بالنسبة للسلام السياسى فى الشرق: "إن أسماء كل مديرى هذه الشركات لهى أسماء فرنسية تماماً، ولكن الجزء الأغلب من رؤوس الأموال - التى سيستخدمونها فى مصر- هى أموال إنجليزية. ويبدو أن جيراننا الإنجليز قد قبلوا بضرورة التدخل الفرنسى عن طيب خاطر" (٢٦).

ولكننا نعرف أن الإنجليز سبق لهم وأن استخدموا "التدخل البروسى" فى قرض ١٨٦٢م، الذى عقده سعيد مع "بنك دى ساكس ماينجن Banque de Saxe Mciningen؛ والآن، جاء الدور على "التدخل الفرنسى". ونعرف كذلك أن الرأسمالى الذى يشارك الوالى فى كل مشاريعه المختلفة هو نفسه الذى سيفوز على منافسيه.

ويبدو أن القنصل الفرنسى قد غيّر رأيه فيما بعد: فلقد كان يعتبر أن مشاركة رأس المال الإنجليزى - تحت غطاء "التدخل الفرنسى" - بمثابة فال طيب لصالح السلام فى الشرق، ولكنه تراجع وذكر ما يلى: "بتاريخ ١٠ سبتمبر، فاز المسيو أوبنهايم على منافسيه وهو الذى سيقرض الخديوى، وستكون إحدى مديريات الدلتا

رَهْناً لضمان سداد هذا القرض (كما حدث من بالنسبة للقرض السابق الذي قدمه نفس هذا المالى).

"إن هذا الشرط قد لفت انتباهي: فحتى هذه اللحظة، كُنْتُ محايداً ومتباعداً عن كل هؤلاء المتنافسين - وكان بعضهم من الفرنسيين - ولكنهم فرنسيون يمثلون رؤوس أموال أجنبية. إننى أعتقد بأن رهن أراضى مصر - لصالح الرأسماليين الأوروبيين - لَجُو شيء سيء وخطير. ويبدو أننى يجب أن أحصل على تعليمات من سعادتك بخصوص هذه المديرية الثانية التى تم رهنها لصالح نفس الرأسمالى"^(٢٠).

لقد أصاب القنصل الفرنسى كبد الحقيقة، ولكن الحكومة الفرنسية لم تشأ الاعتراض على هذه السياسة المالية - الخاصة بالإشراف والضمان والرهن - لأنها كانت هى أول من طَبَّقَتها وشجعتِها فى مصر أثناء المفاوضات التى سبقت عقد أول قرض كبير مع سعيد.

وأمام تردُّد الوالى، تم إلغاء الشرط الخاص برهن إحدى مديريات الدلتا وتم توقيع العقد يوم ٢٤ سبتمبر. وعلى الرغم من التعديلات الهامة التى جرت على العقد، إلا أن شروطه تبرهن أن إسماعيل قد غالى فى استخدام دهائه: فبدلاً من النص على رهن إحدى المديريات صراحةً، صاغ إسماعيل هذه الفكرة على النحو التالى: "القرض مضمون [كذا] بموارد مصر".

وعندما لفتوا نظر سموه إلى أن هذه العبارة غير صحيحة - نحوياً - فى اللغة الفرنسية، رد قائلاً بأنه يتمسك بها لأنه سيتفاوض - فى المستقبل - على قروض أخرى، ولا يناسبه أن يعتقد أحد "أن جميع موارد مصر مرهونة بالكامل لضمان هذا الدين"^(٢١). ووافق الدائنون على إقراض الحكومة المصرية مبلغ خمسة ملايين جنيه نقداً يستد مع الفوائد على ١٥ قسطاً. وصدر هذا القرض فى لندن

بمبلغ ٥ مليون و ٧٠٤ ألف جنيه وبنسبة فائدة قدرها ٧%، على أن يستهلك خلال ١٥ عاماً.

ومن الآن فصاعداً، سينتقل إسماعيل من دَين إلى دَين وهو مُفَعَّم بروح المقامر العنيف وحالما ينتهى من الاتفاق على عقد قرض، كان يرنو ببصره إلى قرض آخر، ويقوم بحساباته ويُدبِّر الأمر طويلاً حتى يسقط - من جديد- فى النظام المحتوم للفوائد والعمولات. وكان إسماعيل يعتمد على ثروة مصر المشهورة وكان مؤمناً بقدرتها على تسديد الديون طالما أن النيل يجرى: فتفنن فى الاعتماد على ثقة الناس بالدولة، وتناسى أنه يتعامل مع مصرفيين نوى قلوب مُحجَرة - مثل أوبنهايم - كانوا يهدفون لاستغلال كل مشاريعه لإفلاسها. واستغلال كل القروض لرهن موارد مصر تدريجياً.

وفى بداية ١٨٦٥م، تم تعيين نوبار باشا فى منصب وزير الأشغال العمومية، وسافر إلى باريس للتفاوض للحصول على قرض جديد. وبدأت هذه المهمة الشاقة بعد إصدار قرض ١٨٦٤م بحوالى ثمانية أشهر؛ وكان من المستحيل التفكير فى عقد قرض للدولة، فانقض الدائنون على السكك الحديدية والأموالك الشخصية للوالى. وكانت هاتان الإدارتان تعانيان من دَين سائر ثقيل للغاية يجب عليهما تسديده بصورة عاجلة. وكان هذا هو المبرر المطلوب، وبدأ نوبار فى السعى لعقد القرض.

وفى البداية، تركزت المفاوضات حول السكة الحديد التى مثلت ضماناً ممتازاً للدَين: فقد كانت تجلب إيرادات رائعة تحت إدارة وزيرها الجديد - عبد الرحمن باشا - الذى تولاها منذ ١٨٦٤م، ولكن كان يجب تطويرها وتجديد العربات.

وفى باريس، اتفق نوبار مع بنك أوبنهايم على قرض قيمته ثلاثة ملايين جنيه إسترليني ووقعا على عقد جديد بذلك. لكن هذا العقد ظل بلا جدوى ولم ينفذ.

ويقول المؤلف المجهول لكتاب "تاريخ مصر المالي" (وهو جان كلودى) إن إسماعيل كان يعتقد أن متوسط الفائدة سينراوح ما بين ٨ إلى ٩%. وكان اعتقاده هذا مبنياً على المعطيات العامة لهذه العملية التي نقلتها له البرقيات من باريس. وأصدر الوالى أمراً خاصاً بدراسة جدول استهلاك هذا القرض دراسة دقيقة: فتبين له أن نسبة الفائدة ستصل إلى حوالى ١٤%، ووجد أن الفارق كبير بين ما توقعه وبين ما اتفق عليه نوبار - فعلاً - مع أوبنهايم. ودفع نوبار ثمناً غالباً لهذه الغلطة: فالخديوى فقد ثقته فيه - لمدة طويلة - فيما يتعلق بالشئون المالية.

ونستطيع القول إن هذه الفترة شهدت قطيعة معنوية بين الوالى والشكأك ووزيره البارع الذى يُلقبه البعض بـ "تاليران مصر"^(١٢). وكان نوبار على وشك تقديم استقالته ولكنه ظل فى منصبه فى وزارة الأشغال العمومية حتى شهر يناير ١٨٦٦م وتوليه منصب وزير الخارجية. ومع ذلك، ظل الوالى يُعلن بوضوح عن شكه فى نوبار لدرجة اتهامه بأنه شارك فى عمليات تدليس وغش فى أثناء تفاوضه على عقد القرض الأخير.

وكانت الدوائر المقربة من الخديوى ترى أنه لم يُبعد نوبار تماماً عن القصر لأنه (أى الخديوى) يريد وقتاً كافياً يراجع فيه كل المسائل المالية التى كانت بين يدي نوبار فى أثناء وزارته الأخيرة؛ وأيضاً لأن الخديوى كان يريد الاستفادة من خبرة هذا الرجل الذى يعرف كل التفاصيل الخاصة بمشروع برزخ السويس أكثر من أى شخص آخر^(١٣).

وبمقدورنا إضافة سبب ثالث إلى السببين السابقين: فنوبار كان على وشك السفر إلى الآستانة للتفاوض بخصوص الحصول على فرمانات خاصة بورائة

^(١٢) تاليران "Talleyrand" (١٧٥٤-١٨٣٨م): سياسى فرنسى تولى وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية بعد وفاة روبيسبير [المترجم].

عرش مصر ومزايا أخرى؛ وكان سيُجرى مفاوضات في أوروبا- لإلغاء نظام "الامتيازات الأجنبية" وإجراء إصلاحات تشريعية في مصر.

وأمام المعارضة الشديدة التي أبدتها إسماعيل، قرر المصرفيون - الذين يتفاوضون بخصوص "قرض السكة الحديد" - استئناف المفاوضات في منتصف شهر نوفمبر مهما كان الثمن. وبعد جهد جهيد، استطاعوا انتزاع توقيعه على الاتفاق الجديد يوم ٥ يناير ١٨٦٦م.

واتفق الطرفان على إلغاء العقد الموقع بتاريخ ١٧ أكتوبر. وبلغت قيمة القرض الجديد ثلاثة ملايين جنيه إسترليني بضمان سندات السكك الحديدية التي اظيرتها وزارة المالية لحساب الدائنين، وكانت نسبة الفائدة ٦%، والمبلغ المقرض يتم تسديده على ستة أقساط بدءاً من أول يناير ١٨٦٩م.

واشترى بنك أوبنهايم هذه السندات بسعر جزافي بلغ ٢ مليون و ٦٤٠ ألف جنيه إسترليني، وهذا المبلغ يُمثل قيمة السندات في يوم ٣٠ أبريل ١٨٧٠م. ويُدفع نصف هذه القيمة نقداً والنصف الثاني يكون على هيئة توريدات للسكة الحديد مقابل حصول البنك على عمولة قدرها ٥%. ويعلق المسيو جان كلودي بذكاء على هذه الصفقة قائلاً: "إن النظرة السطحية للأمور ستجعلنا نجد الوالي راضياً عن نسبة الفائدة. وبفضل المادة الخاصة بالتوريدات، فسنتفرض أن مانحي القرض لم يخسروا. إذن، فقد كان الجميع راضين عن هذا العقد!!!".

أمّا موضوع عقد قرض بضمان أملاك "الدائرة السنية" (أى "إدارة الأملاك الخاصة بالوالي")، فقد دارت المفاوضات بشأنه في القاهرة بدلاً من باريس. وكان هناك بنكان يتنافسان للفوز بهذه العملية: أوليما كان "بنك أوبنهايم وابن أخيه وشركاهما" الذي كان يمارس أعماله في باريس ولكن لخدمة المصالح الإنجليزية فقط (كما سيتضح - فيما بعد - في عملية بيع أسهم السويس ١٨٧٥م). والبنك الثاني كان الـ "Anglo-Egyptian Bank" الذي أسس في القاهرة ١٨٦٢م

برأس مال قدره ٤٠ مليون فرنك، وحل محل البنك الذي كان جول باستريه قد أنشأه في مرسيليا. ولمدة طويلة، ظل هذا البنك نصف إنجليزي/ نصف فرنسي، ولكن تم التخلص - تدريجياً - من العنصر الفرنسي فيه وأصبح بنكاً إنجليزياً بالكامل.

ومنذ بداية نشاط هذا البنك، تجاهل برنامجه الذي كان يهدف إلى تطوير التجارة بتقديم القروض المالية بشروط ميسرة ومعتدلة ولكن مضمونة: فانغمس في المضاربات ووضع أمواله في خزائن الوالي مقابل أذونات خزانة وأشياء أخرى. ولم يكن الـ "Anglo-Egyptian Bank" حريصاً أبداً في معاملاته.

وبتاريخ ١١ أكتوبر ١٨٦٥م، فاز الـ "Anglo-Egyptian" بعقد قرض " الدائرة السنوية " وتم له ذلك بواسطة أحد مديريه، المسيو جول باستريه. وشعروا بنهايم بأنه خسر هذه الصفقة بسبب الغش، فحاول فضح هذه العملية المالية في أوروبا، وتسبب في إثارة سخط الوالي^(١٣) ولكنه نجح في إفشال هذا القرض الذي أصدر الـ "Anglo-Egyptian Bank" نصفه (أى مليون و١٩٣ ألف و ٦٠٠ جنيه إسترليني) في لندن، وأصدر " بنك باستريه إخوان " نصفه الثاني في فرنسا. وكان باب الاكتتاب لهذا القرض قد فتح يوم ٢١ مارس ١٨٦٦م وأقفل يوم ٢٤ منه.

وكان الـ Anglo-Egyptian Bank قد اشترى نصف هذا القرض واحتفظ بنسبة كبيرة من سنداته لديه. ثم وقعت الأزمة المالية التي تلت الحرب النمساوية/ البروسية - بعد معركة سادوا "Sadowa"^(١٤) - والتي التهمت ثروات ضخمة، فوجد البنك نفسه قاب قوسين أو أدنى من الإفلاس.

^(١٣) معركة Sadowa وقعت يوم ٣ يوليو ١٨٦٦م، انتصر فيها البروسيون على النمساويين، وكانت ليا أصداء واسعة في كل ربوع أوروبا خصوصاً في فرنسا. وبعدها، بدأت هيمنة بروسيا على الدويلات الألمانية. وبرهنت هذه الحرب على فاعلية وقوة الجيش البروسى [المترجم].

وبتاريخ ٩ يونيو ١٨٦٦م، علق القنصل الفرنسي على هذا الوضع بقوله:
"سيواجه الوالى مصاعب خطيرة مع بنكى أونيهايم والـ Anglo-Egyptian
اللذين قدما له القروض الضخمة فى السنوات الأخيرة. إن بنك أونيهايم يطالبه
بمبلغ ١٠ ملايين فرنك ويقترح أن يحصل عليها من الأموال التى لاتزال بحوزته.
أمّا بنك الـ Anglo-Egyptian، فقد باع مؤخراً ٦٠٠ ألف جنيه إسترليني - من
آخر قرض- بخسارة تصل إلى ٣٣% من قيمتها. ولهذا السبب ربما تكون لديه
مبررات وجيئة تُسوِّغ له حق الرجوع إلى الوالى ومطالبته"^(٣٤).

ولم يكن إسماعيل مسئولاً - بالقطع - عن حدوث هذه الأزمة المالية
الشاملة. فإذا كان من الطبيعى أن يساعد البنوك المصرية لأنه كان عميلها
الأساسي، فقد كان من غير الطبيعى - أبداً - أن يحاول المصرفيون الأوروبيون
تحميله خسائرهم (إن كان هناك ثمة خسائر فعلاً) ويلجأون إلى التهديد بالتدخل
الديبلوماسي^(٣٥).

لقد فرّضت هذه البنوك الأجنبية - عادة - شروطاً قاسية للغاية عند
إقراضها الأموال لإسماعيل. وكان المصرفيون الأوروبيون يشاركونه المكاسب
الضخمة فى فترات الرخاء، فكان يجب عليهم - فى هذا الوضع - أن يخرجوه من
ورطته بإقراضه المال بنسبة فائدة معتدلة، ولكنهم لم يفكروا إلا فى المضاربة على
احتياجه للمال واستغلال مشاكله.

وتدخل القنصل الفرنسي "راجياً" إسماعيل - ليس فقط لسحب نصف القروض
التي أخذها بنك الـ Anglo-Egyptian - بل طالبه أيضاً " بتعويض الخسائر
الجسيمة التى تُعرض لها هذا البنك"^(٣٦). لقد ساندت الحكومة الفرنسية المسيو
باستريه رسمياً. وكان لباستريه علاقات مع بنك "Crédit Foncier de France"
وأيضاً مع بنك "Société Générale" الذى كان يمثله فى مصر. ولذلك، اضطر
إسماعيل لعقد اتفاق تسوية مُرضية للمسيو باستريه بعد مفاوضات طويلة.

وبتاريخ ١٩ يوليو، ذكر القنصل الفرنسي في تقريره مايلي: "إن نصف قرض "الدائرة السنوية" (أى ٣٧ مليون و ٥٠٠ ألف فرنك) قد سحبها الوالى من بنك الـ Anglo-Egyptian. وبالتالي، استعاد هذا البنك نشاطه وحرية حركته.

"وأيضاً، فإن سموه قام بتعويض التضحيات التى قدمها هذا البنك لكى يتجنب حدوث كارثة إذا وقعت سندات هذا القرض بين أيادى الدائنين: فقد وافق سموه على دفع مبلغ ٥٠ ألف جنيه بصفة تعويض للبنك. وبالإضافة إلى ذلك، كلف الخديوى البنك بتوريد الفحم الحجرى للسكة الحديد. وهذا التكاليف سيضمن للبنك مكسباً لن يقل عن ١٠٠ ألف جنيه على مدار سنتين.

"ومنذ شهرين فقط. كانت أسهم هذا البنك قد انخفضت من ١٦ إلى ٢,٥ جنيه فقط للسهم الواحد. لكن قرارات الوالى، أعادت أمور البنك إلى حالتها العادية وبدأ يستعيد ثقة عملائه من جديد..." واختتم القنصل تقريره قائلاً: "وبالنسبة لى شخصياً، فإننى أشعر بالسعادة لأننى استطعت مساعدة المسيو باستريه - تنفيذاً لتوصيات إدارتي- والمساهمة فى إيجاد حل يبدو لى أنه مفيد للطرفين" (٣٧).

إن المسيو باستريه لم يحترم توقيعه، ولم يحوّل نصف القرض بواسطة مجموعة الـ "Crédit Foncier" أو بواسطة الحكومة الفرنسية التى كانت تسيطر على الإدارة العليا لهذه المؤسسة الهائلة للرهونات. واستطاع باستريه - بفضل تأييد وزارة الخارجية الفرنسية له - أن يجبر والى مصر على سحب نصف القرض، ثم التنازل عنه - مكرهاً - لمجموعة الـ Crédit Foncier نفسها بثمن بخس للغاية وبوسائل ملتوية. وتم توقيع هذا العقد يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٦٦م.

وبتاريخ ٩ نوفمبر، ذكر القنصل الفرنسي في تقريره ما يلي: "وافق الوالى على المقترحات التى قدمها له المسيو سيرنوشى (Cernuschi)، مبعوث الرأسماليين المحيطين ببنك الـ Crédit Foncier فى باريس. ووقع إسماعيل مع هذا المصرفى عقداً يتيح له اقتراض ٩٠٠ ألف جنيه تستهلك على مدى ٤ اشهراً

بفائدة قدرها ١٢,٥% تشتمل على العمولة. "وتم التوقيع على هذا القرض باسم "الدائرة السنوية". وكضمان لهذا القرض، رهن سموه - للمسيو سيرنوشي - صكوك القرض الذي وقعه معه بنك الـ Anglo-Egyptian في العام الماضي، وقيمة هذه الصكوك تبلغ مليون و ٤٠٠ ألف جنيه.

"ولعل سعادتكم تذكرون أن إسماعيل قد سحب نصف هذا القرض في أثناء فترة الأزمة. إذن، فإن العملية نفسها تتكرر في ظروف غير موفقة. وفي الواقع، فإن المقرضين قد احتفظوا لأنفسهم بحق الشراء النهائي للصكوك - قبل انقضاء الـ ١٤ شهراً - بثمن ٧٢ بدلاً من ٨٥" (٣٨).

وفي واقع الأمر، سنجد أن إسماعيل قد دفع كل تكاليف هذه العملية التي جلبت له الخراب. لكن بنك الـ Crédit Foncier استطاع تحقيق مكاسب هائلة عندما استعاد - بشكل مباشر - عملية فشل فيها وكيله غير الرسمي (بنك الـ Anglo-Egyptian الذي مثله المسيو باسترية). إن مهارة المسيو سيرنوشي ونجاحه في توظيف صكوك القرض ترجع - أساساً - إلى أن بنك الـ Crédit foncier قد دخل - علانية - بكل ثقله وسمعته وثقة الناس به في هذه العملية لكي يفوز بالربح الكامل لهذا القرض الذي أعاد شرائه بثمن بخس.

لقد تصرف المصرفيون - في باريس - بالضبط كما تتصرف بعض الشركات التي تتسبب - قصداً أو بغير قصد - في إفلاس مشروع ما، وتعيد شراءه سراً بثمن بخس، ثم تصفيه قضائياً؛ وبعد ذلك، تجعله يزدهر من جديد. وفي مثل هذه الحالات، يكون المساهمون الأوائل - في هذا المشروع - هم الذين دفعوا ثمن الخسارة؛ وفي هذه العملية، دفع إسماعيل ثمن هذه الخسارة لأن بنك الـ Anglo-Egyptian حمّله مسئولية فشل القرض الذي صدر وتم توظيفه في ظروف غير مؤاتية - فعلاً - ولكنها لم تكن خافية على المقرضين، ثم أجبره البنك على إعادة شراء السندات التي لم يكتب فيها؛ وبعد ذلك، أجبر البنك إسماعيل على

التنازل عنها - بخسارة فادحة - لصالح بنك الـ Crédit Foncier الذي شارك في هذه العملية وتابع تطوراتها.

وأياً كان الأمر، فقد كان يحق لبنك Crédit Foncier أن يزهو لأنه خرج سالماً من هذه المغامرة، وتسبب في إفشال تدابير بنك أوبنهايم، فاستطاع - بذلك - أن يعيد الاعتبار للبنوك الفرنسية ولرجال المال الفرنسيين الذين كانوا - حتى ذلك التاريخ - مستبدين عن مجال القروض المصرية.

وقد تسبب دخول هذا البنك في مجال القروض المصرية في حدوث نتيجة سياسية خطيرة: فالحكومة الفرنسية كانت مسؤولة مباشرة عن إدارة هذا البنك لأنها كانت هي التي تقوم بتعيين قياداته العليا المسؤولة عن إدارة أعماله ومراجعتها، وكانت الحكومة الفرنسية هي التي تقوم بالتفتيش على أمواله.

إن هذه المنشأة الفرنسية الضخمة الخاصة بالرهونات كانت خاضعة للوائح تنص على أن يقتصر نشاطها على مجال العقارات فقط، وتجنب المضاربات والربا، بهدف ممارسة عمليات مضمونة وقوية. لكن المصلحة السياسية لحكومة فرنسا - التي تتمثل في القيام بعمليات رهن - قد ورطت هذه المؤسسة تماماً بالتدريج في المشاكل المصرية، وجبتها وجبة مليئة بالأخطار والمجازفات التي تتحمل الحكومة الفرنسية - وحدها - المسؤولية الكاملة عنها.

وبعد عقد قرض ١٨٦٦م، أصبحت الخزنة المصرية تنزف بشدة من جراء بذخ الوالي، والمطالبات الأوروبية بدفع تعويضات، وشراء "تفتيش الوادي" من "شركة قناة السويس" (مقابل ١٠ ملايين فرنك)، و"حملة كريت"، والمفاوضات حول وراثته العرش مع الأستانة، والأشغال العمومية المختلفة التي نفذت أو تلك التي لم تُنفذ بعد.

وكان الاتفاق على قرض جديد هو الحل الوحيد لكي يخرج إسماعيل من هذا المأزق. ولكن، هذا الإجراء كان يشبه تناول الدواء الذي يُخفف من آلام المريض

بدون أن يشفيه من المرض. وفضلاً عن ذلك، فقد كان إسماعيل يشبه سلفه سعيد: فقد كان الاثنان يُفضلان العيش بالتحايل، وكانا يتركان نفسيهما تحت رحمة الأحداث - حتى تغطي عليهما - بدلاً من أن يستجما قواهما ويتخذا قرارات شجاعة.

وفور تسرب الأنباء عن مشروع القرض الجديد، تقدم الكثيرون لعرض خدماتهم، وكان بنك أوبنهايم على رأس القائمة. ولكن هذا البنك كان قد أثار استياء الوالى ضده للعديد من الأسباب منها:

١- دوره الاحتيالى فى عملية شركة Trading وغيرها من الشركات المصرية.

٢- شروطه المجحفة فى العقد الأول "قرض السكة الحديد".

٣- إثارته للمشاكل - فى أوروبا - حول "قرض الدائرة السنية" والذى تسبب إلغاؤه فى تكبيد الخزانة خسائر فادحة .

وكذلك، تقدمت مجموعة "باستريه/ سيرنوشى" التى كانت - هى أيضاً - قد أثارت غضب إسماعيل ضدها بسبب تصرفات بنك الـ Anglo-Egyptian فى عملية "قرض الدائرة السنية"؛ كما كانت تثير شكوك إسماعيل ضدها بسبب الطابع السياسى الذى قد يضيفه اشتراك بنك الـ Crédit Foncier (الذى تمثله هذه المجموعة) على هذه العملية.

ولتجنب المشاكل التى قد يسببها التعامل مع هاتين المجموعتين، استمع إسماعيل لنصيحة أحد المقربين إليه - وهو رجل أعمال بارع - وقرّر أن يتعامل مع مجموعة ثالثة، هى "الوكالة الشرقية للتجارة (Comptoir Oriental) التى يملكها دى لاشيفاردبير (de La Chevardière) وكاريتريه (Carteret). وتم توقيع عقد هذا القرض يوم ٣ فبراير سنة ١٨٦٨م فى باريس بين راغب باشا -

وزير الداخلية والمالية - وشارل كلير لويس دي لاشيفاردبير مدير " الوكالة الشرقية للتجارة".

ونصت المادة الأولى من العقد على أن "يتعهد المسيو كارتييري وشركاؤه بتنفيذ العمليات المالية التالية على مسؤوليتهم وتحملون تبعاتها والتي تتمثل في:

١- توحيد وتحويل كل قروض وأذونات الخزنة المصرية - بما فيها القروض والسندات الخاصة بالسكك الحديدية المملوكة للحكومة المصرية - ماعدا "أذونات القرية" - وذلك مقابل حصولهم على معدل فائدة ثابت قدره ٧% سنوياً.

٢- إصدار قرض جديد وبيعه بمبلغ ١٨٢ مليون و٦٦٢ ألف و٧٥٠ فرنك نقداً أو أى مبلغ آخر يصل إلى قيمة الدين العام البالغ ٦٢٥ مليون فرنك، وذلك بواسطة أذونات أو قروض من أى نوع.

٣- دفع مبلغ ٢٠ مليون فرنك - مقدماً - من إصدار القرض الجديد المذكور، إلخ إلخ...".

وفي اليوم نفسه، تم التوقيع على ملحق به نص قانون صدر خصيصاً لإنشاء "جدول أصحاب الدين العام في مصر". وكانت فكرة هذا العقد ممتازة لأنها كانت تهدف إلى تنظيم مالية البلاد وحمايتها من إصدار قروض جديدة بلا تبصّر. ولكن، هل كان لرجال المال الأوروبيين أية مصلحة في إنجاح مثل هذا القرض الذي سيؤصد الباب أمام مكاسبهم غير القانونية وعمولاتهم الهائلة؟

وأياً كان الأمر، يبدو أن إسماعيل قد سقط - هذه المرة - بين أيادي مغامرین فرنسيين في مجال الأموال: ويذكر المسيو كلودي أنه بعد توقيع العقد، طلب إسماعيل من المسيو دي لاشيفاردبير تقديم توكيلات المؤسسات الكبرى التي ادعى أنه يمثلها، وأنه كلف وسطاءه بدراستها وضمها للملف، ولنا أن نتخيل كم الدهشة التي أصابته عندما وجدها قد اختفت!!!

ومع ذلك، واجه إسماعيل هذه الصعوبة برباطة جأش: فالعقد يظل سارياً طالما أن المسيو كارتيهيه قد دفع الـ ٢٠ مليون فرنك التي كان يجب دفعها مقدماً من قيمة القرض الجديد بواسطة أذونات الخزائنة. ولذلك، أوفد الوالي رئيس التشريفات إلى باريس ومعه ٢٠ إذناً، قيمة كل منها مليون فرنك. وفي الوقت نفسه، تم سحب كمبيالات على حساب المسيو كارتيهيه بنفس قيمة هذا المبلغ. ولكن المسيو كارتيهيه احتج لعدم الوفاء وتم فسخ العقد.

ومن المؤكد أنه حتى إذا لم تكن الحكومة الفرنسية قد تورطت - بشكل مباشر - في "عملية كارتيهيه"، فإنها تتحمل - على الأقل - مسئولية غير مباشرة لأنها أسبغت حمايتها - عدة مرات - على أشخاص متهورين ومضاربين في أثناء خلافاتهم مع والى مصر. وبذلك، تكون الحكومة الفرنسية قد شجعت العناصر الطفيلية - الموجودة في دوائر المال - لكي تمارس مغامراتها الاحتيالية في مصر، خصوصاً وهي واثقة - في كل الأحوال - من أنها لن تلقى أى عقاب بل وستحصل على تعويضات.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، فقد كانت لهؤلاء المغامرين - دائماً - صلات وثيقة بكبار العاملين في وزارة الخارجية الفرنسية وكبار المصرفيين. واستخدام المسيو دى لاشيفاردبير هذه العلاقات لخداع إسماعيل بطريقة دنيئة. وترك إسماعيل نفسه يسقط في أحابيل هذا الاحتيال. وجاء في أحد تقارير القنصل الفرنسي ما يلي: "لقد تصورّ الوالي أن مهمة المسيو دى لاشيفاردبير تحظى برعاية حكومة الإمبراطور، وأن مقترحاته تتال تأييد نخبة المصرفيين ذوى السمعة الطيبة. وبالنسبة للنقطة الأولى، فإن إسماعيل قد بنى تصوّره هذا على واقعيتين:

الأولى، إن المسيو دى لاشيفاردبير أخبره بتعيين المسيو أوتريهيه في اليابان، وذلك قبل توقيع قرار التعيين.

والثانية، كان هذا المصرفي يحمل نسخة من "تقرير لجنة التشريع"؛ أي أنها وثيقة سرية تخص وزارة الخارجية الفرنسية.

وفضلاً عما سبق ذكره، يبدو أن المسيو دي لاشيفارديير قد أوحى لإسماعيل - بلباقه - بأن الحكومة الفرنسية تشعر بالقلق من "حملة الحبشة" لأنها ستجعل الإنجليز يقتربون من مصر، كما أوحى له أيضاً بأن الحكومة الفرنسية ترغب في أن تجعل تدخلها في شؤون مصر المالية بمثابة توازن مع احتمال تزايد النفوذ البريطاني.

"وبالنسبة للنقطة الثانية، كانت حسابات الوالي أكثر تعاسة في مسألة الأموال: فعندما أعلن إسماعيل أنه رأى التفويضات المطلقة التي أعطها السيدان سوبيران (Soubeyran) ودينون (Denon) لدى لاشيفارديير، انتابه الشك مما جعله يسارع بطلب هذه الأوراق - فوراً - من وزارة المالية.

" وكان رئيس قسم القضايا - في وزارة المالية المصرية - هو المسيو بيدانسيه (Pidancet)، وهو محام فرنسي تم تكليفه بإجراء كل المفاوضات مع دي لاشيفارديير. وأعلن المحامي أن دي لاشيفارديير قد أخذ هذه التفويضات معه عند رحيله. وفي الوقت نفسه، كان دي لاشيفارديير قد كتب بخط يده - في السجل - أسماء موكليه. ولسوء الحظ، انتزعت هذه الصفحة من السجل، ولم يُعرف من الذي انتزعها ومتى. وكان هذا المحامي الفرنسي قد كُوفئ على قيامه بهذه المفاوضات: فتقلد "نیشان المجيدية"، وحصل على علاوة في مرتبه بلغت ١٢ ألف فرنك. وعندما انكشفت هذه الأمور الاحتالية، لزم هذا المحامي السرير وادعى مرضه بالحمى الشوكية... (٣٩)"

ورجع المسيو دي شيفارديير إلى القاهرة في شهر مارس؛ وفور عودته، قدم مذكرة حاول أن يلقى فيها بمسئولية فشل هذا العقد على عاتق الحكومة المصرية، وأعلن استعداد مجموعة "Le Comptoir d' Escompte" للالتزام بتقديم هذا

القرض. ولكن ذلك كله كان مجرد مناورة تخفى وراءها هدف آخر تماماً كشفه قنصل فرنسا، المسيو روستان (Roustan)؛ فيتاريخ ٤ مارس، سجل القنصل ما يلي: "وصل المسيو دي لاشيفاردبير إلى القاهرة منذ خمسة أيام. وفي هذه المرة، سَجَّل اسمه في القنصلية. والرأي السائد هنا يقول بأنه سيحصل - في نهاية الأمر - على تعويض ضخم من الحكومة المصرية. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يحيط نفسه بمجموعة من الأشخاص معروفين بسوء أحوالهم المالية وسوء الأخلاق"^(٤٠).

وفشل دي لاشيفاردبير في طلب أي تعويض لأن قنصل فرنسا رفض الاشتراك في هذه اللعبة، ولأن هذا المصرفي قد عرَّض سمعة الحكومة الفرنسية للخطر عندما استخدم وثيقة سرية "حصل عليها عن طريق السرقة" من مكتب وزير خارجية فرنسا. ولهذا السبب، بعث وزير الخارجية - فوراً - برسالة حازمة إلى القنصل - بتاريخ ٦ مارس - كلَّفه فيها بأن يُعلن للوالى أنه "قد تم استغلال حُسن نيته بطريقة دنيئة"، كما طلب منه تحذير إسماعيل من المسيو دي لاشيفاردبير "الذى وصل إلى مصر بدون علم حكومة فرنسا"^(٤١).

وبالتأكيد، فإن حكومة فرنسا ووزير خارجيتها قد تصرفا - هذه المرة - بأمانة وحزم: ففضحا التصرفات الإجرامية لهذا المصرفي. ولكن في ظل عدم توقيع أية عقوبة عليه، وسلوكهما العام في مثل هذه المسائل يُلقيا بمسئولية أخلاقية على فرنسا بالنسبة لحالات الإفلاس المالي التي انتشرت في مصر في تلك الأونة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوالى نفسه مسئول جزئياً عن هذا الخراب المالي لأنه ترك نفسه يندفع بسهولة مطلقة على يد رجال أعمال أوروبيين عديمى الذمة وبواسطة حاشيته. وقد سوَّت الحكومة المصرية هذه المسألة مع دي لاشيفاردبير بدفع نسبة ٤% من قيمة تكاليف الصكوك التى دفعها لأطراف أخرى.

ومع ذلك، فالأمل كان موجوداً: فقد تقدمت مجموعة سيرنوشى/ باستريه ومجموعة أوبنهايم بمقترحات جديدة. وكانت المجموعة الأولى تعتمد على دعم بنك

الـ "Crédit Foncier" والحكومة الفرنسية. أما المجموعة الثانية، فكانت تعتمد على تحالف يضم مصرفيين أقوياء في لندن وباريس. وبدا أن مجموعة سيرنوشى/ باسترية هي التي ستفوز بهذه العملية. ورفضت المجموعة توحيد الدَّين واقتصرت المفاوضات معها على تقديم قرض بمبلغ ٣ ملايين جنيه إسترليني (أى ٧٥ مليون فرنك).

وذكر المسيو جان كلودى مايلى: "تم عقد اجتماع فى الجزيرة بحضور السيدين سيرنوشى وپاستريه - من جانب - وصاحب النمو شخصياً وشريف باشا وإسماعيل باشا المفتش (الذى عُيِّن مؤخراً فى منصب وزير المالية) وحافظ باشا ناظر "الدائرة السنوية" الذى حضر من الأسكندرية خصيصاً لهذه المناسبة. واستمرت المناقشات الرسمية لساعة متأخرة من الليل. وفى الساعة الثالثة صباحاً، اتفق الطرفان على كل التفاصيل لدرجة أنه قد أرسلت - فى أثناء انعقاد الاجتماع - برقيات تبشر بالاتفاق على عقد القرض لمحافظ الأسكندرية ومديرى المديریات، وللوسطاء فى باريس.

"لم يبق سوى التوقيع على نسخ العقد. ودعا الوالى المسيو سيرنوشى للتوقيع أولاً على أن يتسلم نسخته فى الصباح مختومةً بخاتم وزير المالية. وكان الوقت متأخراً للغاية، فانصرف الجميع وهم سعداء. وفى الصباح، اكتشف وزير المالية ما يبدو أنه خطأ شكلى فى العقد، وأثار مخاوف الوالى (الذى كان حذراً بسبب المفاجآت التى حدثت فى عملية دى لاشيفارديير)، فألغى كل ما تم الاتفاق عليه.

"وكان هذا التصرف فضيحة هائلة سواء فى القصر أو فى المدينة، وحمل الجميع الوالى تبعه ما حدث. إن صرامة شخصية المسيو سيرنوشى المعروفة تجعله بعيداً عن تحمل مسؤولية أى غموض أو أية شبهة. وإذا بحثنا جيداً، فلربما وجدنا يد وزير المالية الجديد خلف هذه البلبلة: فقد كان تأثيره الضار يتزايد يوماً بعد يوم فى مجلس الوزراء".

إن هذه الرواية ليست دقيقة تماماً؛ فلكي نفهم لماذا فسخ هذا العقد بطريقة غير متوقعة، يجب علينا أن نتذكر الحالة الذهنية السائدة - حينذاك - في العلاقات المصرية/ الفرنسية: فقد كان يسود جو من عدم الثقة فرّق بين البلدين؛ وكان الوالي يعتبر المسيو دي موستييه (de Moustier) - وزير خارجية فرنسا - عدواً له لأنه كان أول من عارض الإصلاح التشريعي في مصر، وشجّع شركة القناة والقنصل العمومي في مصر، وحتى الموظفين الفرنسيين (العاملين لدى الحكومة المصرية) على معاملة مصر كما لو كانت مستعمرة.

لقد كان وزير المالية الجديد (إسماعيل باشا صدّيق أو إسماعيل المفتش) مصرياً صميمياً رغباً عن كل عيوبه. وكانت الفكرة القومية تُسيطر عليه وكان يخشى من سيطرة فرنسا على الإدارة المصرية لو استغلت فرنسا لصالحها المواد الخاصة بالمالية في هذا العقد الملغى.

وأراد سيرنوشي معرفة سبب فسخ الوالي للعقد، فكتب لحكومته قائلاً: "أخشى أن يكون رهن الجمارك هو السبب في فسخ العقد لأن إسماعيل وجد أنه سيُتيح لفرنسا إمكانية للتدخل في شئون مصر المالية. ومن المؤكد أن شخصاً ما قد همس في أذن الوالي بما حدث في تونس. فإذا كان الأمر على هذا النحو، فسيكون علينا أن نتخطى عقبات هائلة"^(٤٢).

وفي يقيننا أن هذه الأسباب كانت أسباباً عامة أدت لفسخ العقد ولكن الأسباب الخاصة التي حسمت الأمور ترجع إلى التصرفات الملتبسة وغير المتزنة التي أبداهها المسيو سيرنوشي الذي كان يتصرف ليس بصفته وكيل بنك، ولكنه كان يتصرف وكأنه مبعوث الحكومة الفرنسية بل وكأنه مندوب سام يدعمه جيش احتلال.

وفي البداية، اعتبر المسيو روستان فسخ هذا العقد حادثاً بسيطاً غير ذي أهمية. وفي الواقع، وبتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٨م، أبلغ حكومته بأن المسيو

سيرنوشى قد وقع فعلاً - فى صباح ذلك اليوم - على عقد القرض ولكن لم يُذع بعد أى شيء عن محتواه . وبعد ذلك بيومين - أى فى يوم ٢٤ أبريل - أرسل برقية لحكومته جاء فيها: "لم يستطع المسيو سيرنوشى توقيع العقد بصفته وكيلًا عن بنك "Société Générale" لأن الوالى عدل عن رأيه وسيبدأ مفاوضاته مجدداً مع المنافسين"^(٤٣).

وهكذا، يمكننا استنتاج أن المسيو سيرنوشى لم يستطع تقديم توكيلاته، فاستفاد الوالى من ذلك لكى يستعيد حريته فى التصرف. وكان هذا التصرف من حقه سواء أكان يريد عقد قرض قومى أو كان يبحث عن شروط أفضل من مجموعة أخرى منافسة لمجموعة سيرنوشى"^(٤٤).

ولكن سيرنوشى شعر بأنه قد أبعد عن هذه العملية، فحاول تهيؤ الأحداث من وجهة نظره، وربط بين إيقاف المفاوضات وقسْخ العقد، وخلق ما بين كرامته الشخصية وكرامة الحكومة الفرنسية التى كان يُحركها من باريس. وكان لابد له من الفوز بهذا العقد بأى ثمن لأن احتمال الفشل كان يثيره للغاية.

وبتاريخ ٢ مايو كتب رسالة لأحد أصدقائه (ربما أحد المصرفيين) جاء فيها: منذ يومين، تقوم الحكومة ببيع أذونات بأسعار مختلفة (وبتخفيض يصل إلى ١٦% للعام الواحد) فى ميدان الأسكندرية. ويريد الوالى أن ينسب لنفسه نجاحه فى دفع ١٠٨ ألف جنيه لى، وهذا المبلغ هو ما تبقى من تسديد أذونات "شركة البرزخ" التى أرسلها بنك "Société Générale" ويدفع من نفسه هذا المبلغ لبنك Anglo-Egyptian ...

"وأعتقد أن الأمور ستقف عند هذا الحد... بسبب نقص المؤونة: فالنقود أصبحت أشد ندرة عن ذى قبل. تخيل أن الوالى جعل المجلس التشريعى يصوت على قرار بمنع الاقتراض الخارجى واللجوء إلى الدين الداخلى؟ ولكن كل هذا يمكن أن يتغير من لحظة لأخرى. ولدى قناعة بأن تقديم التوكيلات سيؤدى إلى

نتيجة... فإذا كان صبر الرجل العاقل المزود بالملايين يمكن أن يكون لا نهائياً، ويمكن له الانتصار على سوء نية وغرور حاكم غبي ومفلس، فسأكون أنا هذا الرجل الصبور»^(٤٥).

وبتاريخ ٢٧ أبريل، تلقى سيرنوشى برقيةً تحتوي على التفويضات الشاملة المطلوبة، ولكن بعد فوات الأوان لأن الوالى قد نكث بعهده وبدأ يسعى لعقد قرض داخلى. ويُفهم من رسالة سيرنوشى بتاريخ ٢ مايو ما يلى:

١- أنه كان يأمل فى اللحاق بالفرصة الضائعة.

٢- وأنه كان متمسكاً بعدم إعلان أن الخديوى قد فسخ العقد بشكل ما.

٣- وأنه لم يرد إثارة أية فضيحة.

ولكن فى يوم ٣ مايو، كان قد فقد كل أمل، فأخذ فى تسوية الوقائع وضغط على الحكومة الفرنسية للتدخل. فى ذلك التاريخ ذكر مايلى: "زارنى المسيو روستان - فنصل فرنسا - الذى لم تتبق له فى القاهرة سوى بضعة أيام لأنه قد نقل إلى دمشق، وأخبرنى بأن الوالى يريد فسخ العقد، وبأنه يعتبر سفرى إلى الأسكندرية بمثابة إلغاء للعقد من جانبى. وعرض المسيو روستان علىّ تدخل القنصلية الفرنسية فى توقيع العقود وتقديم الاعتراضات لعدم تنفيذ الاتفاق. ولكنى لا أريد أن أقوم بأعمال عدائية فى القاهرة، بل إن باريس هى التى ستقوم بالطعن على قرار الوالى. وباختصار، ونظراً لأن الوالى يمارس العند ويجلب العار على نفسه جهاراً، فإننى أرسل لكم هذه البرقيات لكى تسرعوا فى التحرك بقوة"^(٤٦).

وبتاريخ ٥ مايو، بعث وزير خارجية فرنسا إلى المسيو روستان برقيةً تبدأ بجملة: "علمت أن والى مصر قد أبرم عقداً مع المسيو سيرنوشى، ولكن الوالى ألغى - فجأة - كل ما تم الاتفاق عليه إلخ إلخ..."^(٤٧). وابتهج المسيو سيرنوشى بهذه البرقية، وبتاريخ ٦ مايو سجل مايلى: "لقد وصلت القنبلة، وأمضى المسيو روستان وزوجته طيلة الصباح لفك شفرة هذه البرقية الطويلة والصاعقة التى

أرسلها - بالأمس - المسيو دي موتسييه. وأطلعنى المسيو روستان على نص هذه البرقية قبل صعوده بها للقلعة".

ولكن الوالى - الذى وصفه سيرنوشى بأنه "حاكم غيبى ومفلس" - وقع يوم ٨ مايو عقداً مالياً مع مجموعة أوبنهايم، فعلق سيرنوشى قائلاً: "والآن، ماذا يجب علينا أن نفعل؟ لقد كان الجزء البطولى يكمن فى إبعاد إسماعيل عن عالم المال الفرنسى، ورفض أية ورقة مالية مصرية. ولكن البطولة ليست فى طبع عالم المال، فيتبقى لدينا موضوع التعويض، وأعتقد أنه يجب التركيز عليه. إن الوالى مدين لنا بنسبة ٤% - على الأقل - أى بمبلغ ٤٠٠ ألف جنيه. وهذا المبلغ قد يبدو جسيماً، ولكن هذا العقاب لن يكون جسيماً أبداً بالنسبة لخائن بهذا الحجم..."^(٤٨).

ولم يكتفِ المسيو سيرنوشى بإجبار الوالى على أن يدفع له كافة المتأخرات - "واضعاً السيف فى ظهره"، حسب التعبير العسكرى المفضل لديه - بل كان يريد أيضاً أن يبتز منه مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه (أى حوالى ١٠ ملايين فرنك) كتعويض عن خسارة وهمية.

وفى أوائل شهر مايو، اقترح وزير المالية على "مجلس النواب" (الذى أنشئ عام ١٨٦٦م) إصدار قرض قومى بمبلغ ٣ ملايين جنيه، وصوت "المجلس" بالموافقة على إصدار صكوك جديدة بهذا المبلغ تكون قيمتها مساوية لقيمتها الاسمية وبنسبة فائدة تبلغ ١٠% ولكن المصريين لم يقبلوا على الاكتتاب فى هذه الصكوك إلا بنسبة ضئيلة للغاية لأن:

١- الأحداث المالية التى وقعت فى السنوات الأخيرة لم تشجعهم على الثقة بالحكومة.

٢- ولأن وزير المالية كان يظلم الشعب.

٣- ولأن الوالى - نفسه - لم يتخذ له نقطة ارتكاز شعبية تؤيده: فحاشيته والحكومة الاستبدادية قد عزلناه عن الأمة.

وفضلاً عن كل ما سبق، وقبل انتظار نتيجة الاكتتاب، بدأ وزير المالية فى التفاوض على مبلغ ٢ مليون جنيه من أذونات المالية - تستحق على أجل طويل. وكانت مجموعة أوبنهايم ستأخذ منها ثلاثة أرباعها (يوم ٨ مايو). وبذلك تكون مجموعة أوبنهايم قد ألغت القرض المقترح وفازت على باقى المصرفيين الآخرين الموجودين فى القاهرة والأسكندرية.

وفى الوقت نفسه، نظم الوزير - بواسطة الأذونات دائماً - شراء "شركة مياه الأسكندرية" (وكان إنشاؤها قد تكلف أقل من ٣ مليون فرنك ولكن الوزير دفع ٩ مليون فرنك)، ودفع أيضاً قيمة التعويض الذى حصلت عليه "شركة قناة السويس" (ارتفعت قيمة هذا التعويض إلى ٣٠ مليون فرنك). وهكذا نجد أن "الدين السائر" قد ازداد - بشكل فجائى - حتى بلغ ١٠٠ مليون فرنك^(٤٩).

وظهرت - مجدداً - فكرة "الدين السائر" فى أثناء المفاوضات مع مجموعة "أوبنهايم" التى كانت قد وصلت إلى مرحلة متقدمة. وتم التوقيع على اتفاقية أخيرة (يوم ٧ يوليو ١٨٦٨م) للحصول على قرض قدره ٨ ملايين جنيه استرلينى يستهلك خلال ٣٠ سنة بضمن إيرادات الجمارك، والأهوسة، وكل الإيجارات الزراعية، وإيرادات الملاحات والمصايد إلخ... وإيرادات الوزن، والملاحة النيلية والضرائب المفروضة على بيع المواشى، ومعاصر الزيوت.

وقد دفع المقرضون مبلغ الثمانية ملايين جنيه استرلينى بشرط أن يكونوا أحراراً فى تنظيم إصدار صكوك جديدة للجميور كما يريدون. وكان المبلغ الاسمى للقرض يبلغ ١١ مليوناً و ٨٩٠ الف جنيه (أو ٢٩٧ مليوناً و ٢٥٠ ألف فرنك)، وصدر على شكل صكوك تصدر بنسبة ٧ % وبثمن يعادل ٧٥ % . ولكن، بعد

خصم العمولات والتكاليف التي كانت تتزايد باستمرار - مع كل قرض جديد - استقرت العملية حول ٦١,٢٥ %.

واتفق بنك أوبنهايم مع "البنك السلطاني العثماني" وبنك Société Générale - في باريس - على إصدار القرض في أيام ١٦ و ١٧ و ١٨ يوليو. وبعد إجراء جميع الحسابات، وبدلاً من أن تتسلم الحكومة المصرية مبلغ ثمانية ملايين جنيه إسترليني نقداً - الذي كانت تعول عليه - فإنها استلمت مبلغ ٧ ملايين و ١٩٥ ألف و ٣٨٤ جنيهاً فقط ستدفع عنها نسبة ١٣,٢٥ % سنوياً كقوائد واستهلاك للقرض.

ولم يكن المقرضون مخطئين بخصوص ضآلة هذا المبلغ لأنهم قدروا أنه سيتيح لهم - بالضرورة - الاتفاق على عقد عمليات جديدة. أما الوالى، فإنه لم يهتم إلا بالخروج من الأزمة - مؤقتاً - لكي يتفرغ للقيام برحلته المكلفة في أوروبا والأتانة حيث أقام فيها لمدة ثلاثة أشهر ونصف (من يونيو إلى سبتمبر سنة ١٨٦٨م).

وهكذا، وبعد خمس سنوات من تولى إسماعيل عرش مصر، وجد الوالى نفسه غارقاً في الديون التي تراكمت عليه وبلغت حوالي ٢٥ مليون جنيه إسترليني (أو ٦٠٠ مليون فرنك)، وتراوحت نسبة فوائدها الظاهرية ما بين ٧ و ١٢ % ولكنها في الحقيقة - كانت تتراوح ما بين ١٢ و ٢٦ %.

لقد كان إسماعيل يقترض لكي يقيم المشروعات - الواحد تلو الآخر - بينما كان يجب عليه إنشاؤها على مدار خمسين عاماً. وفي الوقت نفسه، اتبع سياسة استقلالية عن تركيا وتوسعية في أفريقيا. ويقول البارون دى مالورتي (de Malortie) عنه: "لقد اعتبر إسماعيل نفسه سيد مصر الوحيد، فزهن الأرض لكي يبني فوقها منزلاً يفوق إمكانياته"^(٥٠).

ولم تستطع الحقائق القاسية أن تفيقه من غفلته ليرى الخطر المائل أمامه. وبدلاً من أن يتمالك نفسه، تابع بانطلاقه - مبالغ فيها - هوسه بعقد قروض ضخمة وبنسب فوائد مدمرة، وعقد قروض قصيرة الأجل يتم تجديدها بنسب فوائد متزايدة. وعند كل تجديد لقرض من هذه القروض، كانت الفوائد تتزايد وتتراكم عليه حتى أصبحت "ديناً سائراً" متضخماً وصل إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف المبالغ التي تسلمتها الدولة - بالفعل - عند الاقتراض.

وتسببت هذه السياسة المالية في حدوث نتائج خطيرة أصابت الإدارة الداخلية للبلاد بالضرر: فمنذ عام ١٨٦٧م، بدأ البؤس العام يظهر تحت غطاء المظهر الخلاب. وفي كتاب "Lettres contemporaines" ذكر المسيو چيلليون - دانجلار (Gellion - Danglar) - في رسالة شهر سبتمبر ١٨٦٧م - مايلي: "إن الزراعة حالياً في حالة يرثى لها. والموظفون المصريون والأوروبيون - المعينون بدون عقود - لم يتسلموا رواتبهم منذ ثمانية أشهر. وتقترض "الدائرة السنوية" أموالاً بفوائد تتراوح نسبة فائدتها من ٢٠ إلى ٢٤% سنوياً. وفي الوقت نفسه، بيعت باشا مصر الملايين في عواصم أوروبا، ويبدل كل مافى وسعه لتسعين سيده النحيف والكنيب يقصد السلطان من قوت الشعب المصري".

ثالثاً: الارتباك المالي [١٤]:

يبدو أن الباب العالي كان يريد التبرؤ من مسؤوليته: ففي سنة ١٨٦٨م، أصدر فرماناً بمنع منح أي قرض لمصر "إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة

^(١٤) حمل هذا العنوان الفرعي عدة صيغ: ففي الفهرس ذكر المؤلف هذا العنوان الفرعي كما يلي: "نقطة تحول في التاريخ المالي من سنة ١٨٦٩ حتى الاتفاق على القرض الكبير سنة ١٨٧٣م". وجاء في العنوان الفرعي للفصل الخامس بصيغة: "نقطة تحول في التاريخ المالي والسياسي..." ويظهر لنا هنا في صيغة ثالثة مختصرة فضلنا استخدامها [المترجم].

من الحكومة التركية". ومن جهة أخرى، فإن أحد شروط قرض سنة ١٨٦٨م كان يمنع الحكومة المصرية - صراحة - من الاتفاق على قرض جديد لمدة خمس سنوات مقبلة. ولكن الحكومة المصرية تفننت في إيجاد حلول تتواءم مع القانون اعتماداً على معيها الذي لاينضب من المهارة المالية.

وكان قرض سنة ١٨٦٨م قد أسقط الجزء الأكبر من "الدين السائر"، ولكن الوالى استمر فى صرف مبالغ ضخمة على تطوير الموانىء والسكك الحديدية، وشقq الترع، ولم يتوقف عن الإنفاق على مشاريع متنوعة وعديدة. ولذلك، سارع إسماعيل بتجديد "الدين السائر" عندما اتفق على عقد عدد كبير من القروض الصغيرة على هيئة "أذونات تستحق الدفع فى آجال ثابتة". ولم تسحب خزائن الدولة سوى نسبة ٦٠ أو ٧٠% فقط من رأس المال الاسمى الذى صدرت به هذه الأذونات.

واقصر نشاط البنوك الصغيرة - فى القاهرة والأسكندرية - على المضاربة على أسعار الأوراق المالية المصرية التى كانت تطرح بكميات كبيرة وبأسعار مغرية للغاية. فإذا افترضنا أنها كانت تطرح بخصم يصل إلى ١٨% سنوياً، فإن مبلغ ٧٣ ألف جنيه كان يشتري كوبونات قيمتها ١٠٠ ألف جنيه تستحق بعد ١٨ شهراً. وهذه الكوبونات الأخيرة كانت تباع - فى أوروبا - لعدة بنوك فيسحب المضارب - مقدماً - مبلغ ٩٠ ألف جنيه يستخدمها لمواصلة عملياته. إذن، فإن عدم وجود خبرة مالية (لدى من كانوا يستخدمون هذه الأوراق المالية)، والسهولة المفرطة التى تم بها تحويل هذه الأوراق المالية إلى نقود (ليستولى المضاربون عليها) قد أديا إلى إفلاس الخزانة المصرية.

وفى شهر مايو ١٨٦٩م، قام إسماعيل بجولة فى أوروبا لدعوة حكامها لحضور الاحتفال بافتتاح "قناة السويس"، فاستفاد من زيارة باريس لتحقيق فكرة كان يتوق لتنفيذها منذ اعتلائه عرش مصر: فكما أنشأ شركات عديدة، أراد - أيضاً - إنشاء عدة بنوك تكون تحت سيطرته بصفته المساهم الأساسى فيها؛

وبالتالى، فإنه سيكسب النسبة نفسها التى ستكسبها العمليات التى سيعهد بها لهذه البنوك. إن التجربة المحزنة الناتجة عن انهيار شركات "العريزية" و "Trading" و "Agricole" لم تستطع أن تفتح عينيه المغمضتين على الحقائق فاستمر فى غيه.

وفى انتظار تنفيذ هذه الفكرة، تفاوض وزير المالية مع المسيو ليفى كريميو (Lévy Crémieux) - فى شهر أغسطس - للحصول على قرض قدره مليون جنيه " للدائرة السنوية " مقابل أذونات تصدرها وزارة المالية، ويحين موعد استحقاقها بعد ١٥ و ١٦ و ١٨ شهراً. ونتيجة لهذه العلاقات الجديدة، تم إنشاء "البنك الفرنسى/ المصرى" (Banque franco - égyptienne) .

وفى الوقت ذاته أجرى إسماعيل بنفسه - أو بواسطة نوبار باشا - مفاوضات مع المسيو إ. جيراردان وشركائه (E.Girardin) تمخضت عن إنشاء "الشركة العامة المصرية" (Société générale égyptienne) برأسمال يدفعه الوالى. وكان الهدف المعلن لهذه المنشأة "نصف الصناعية/ نصف التجارية" هو شق ترعة لرى أراضي شمال/ غرب الدلتا، وإصدار سندات عقارية على الأراضي التى سيتم ريها واستصلاحها وتخصيصها للزراعة بهذه الطريقة. وبالطبع، فإن هذا المشروع قد انقلب إلى عملية مضاربة مالية ضاعت فيها أموال إسماعيل سدى.

أما تكاليف الاحتفال بافتتاح قناة السويس، فقد بلغت حوالى ١٠٠ مليون فرنك واستطاعت إخفاء الوضع المالى الحقيقى للبلاد ولو بشكل مؤقت. وكان الانتهاء من شق قناة السويس - فى سنة ١٨٦٩ - يمثل نهاية مرحلة، وتسجل سنة ١٨٧٠م بداية تحول فى التاريخ السياسى والمالى لمصر.

ففى مجال التاريخ السياسى، ازدادت أهمية مصر - فى نظر أوروبا - لأنها أصبحت ملتقى طرق العالم: فالقناة لم تكن فقط مجرد طريق يؤدى إلى الهند بل

كانت - أيضاً - طريقاً للولوج إلى أفريقيا. ونستطيع القول إن "قناة السويس" كانت بمثابة "مفتاح العقد" في بناء الإمبراطورية البريطانية الممتدة في آسيا و أوروبا.

لقد تزامن شق قناة السويس مع الكشوفات الجغرافية، وتقدم وسائل الاتصالات الحديثة، والسعى للتوسع التجاري، فساعدت القناة على ولادة الإمبريالية البريطانية.

وحوالى سنة ١٨٦٨م، حدث تطور فى فكر "الحزب الليبرالى" الإنجليزى بخصوص "مسألة المستعمرات": فمنذ ذلك التاريخ، أصبح من الممكن الحفاظ على الإمبراطورية، وأيضاً زيادة رقعتها بشكل كبير مع تحويل مجمل المستعمرات البريطانية إلى كتلة متجانسة "مادياً". وهكذا، وفى مثل هذه الظروف، فإن الاستيلاء على مصر أصبح بمثابة خط دفاع متقدم عن الهند؛ وفى الوقت نفسه، نقطة انطلاق لخلق إمبراطورية بريطانية فى أفريقيا.

وعلق ديبلوماسى فرنسى على هذا الوضع الجديد قائلاً: "إن مصر لم تعد فقط البلد الذى لا تنضب ثرواته - كما يعرفه الجميع حتى الآن - وأنها مفتاح "قناة السويس" وطريق الهند، بل من المؤكد أنها ستكون أيضاً أول طريق مفتوح للتجارة مع قلب أفريقيا. ومن هذا المنطلق، يجب على كل من يريدون الاشتراك فى هذه التجارة أن يهتموا - ليس بالاستحواز على أرض الفراعنة بشكل مباشر - بل إن عليهم أساساً ألا يتركوها تقع فريسة فى يد أية أمة منافسة. إن إنجلترا - وحدها - هى التى تحلم بالاستيلاء على مصر بلا شريك: فأنجلترا ترى أن أملاكها فى الهند تتعرض - يوماً - للخطر المتزايد الناتج عن تنامى قوة روسيا فى آسيا. ولذلك، فمن الطبيعى أن تسعى للبحث عن تعويض عن خسارتها المحتملة لهذا السوق الذى تصب صادراتها فيه. وأيضاً، فإن إنجلترا - منذ نصف قرن - تتابع باهتمام كل المسائل المتعلقة بالتجارة مع أفريقيا وطرقها"^(٥١).

وإحاقاً للحق، يجب علينا أن نضيف إلى هذا الرأي أن فرنسا - هي أيضا - قد أصابها "هاجس الرغبة في الاستحواذ" وهو الدافع وراء الهجمة الكولونيالية على أرض أفريقيا. وبسبب هذا "الهاجس"، ربما كانت فرنسا تريد أن تضمن - بدورها - الاستيلاء على مصر بشكل منفرد؛ وربما كانت - أيضاً - تريد أن تسبق إنجلترا - غريمتها - خصوصاً بعد إفتتاح قناة السويس.

ولهذا السبب، سنجد - منذ سنة ١٨٧٠م - ومن وجهة النظر المالية، اندفاعاً أنجلو/ فرنسي نحو الذهب المصرى ومضاربات محمومة - غير مسبوقة - على السندات المصرية رغماً عن انخفاض قيمتها. ومن المفهوم أن هذه الحركة لم تجئ من القاعدة (أى من الجمهور) ولكنها جاءت من أعلى (أى من التحالفات المالية القوية فى لندن وباريس) بل ومن أعلى مستوى (أى من الحكومات نفسها): فالحكومات كانت هى المنوط بها توفير الضمانات ضد المخاطر الواضحة التى تتعرض لها عملياتهم.

وهذا السباق - لأكثر المضاربات جنوناً - استمر من سنة ١٨٧٠م حتى سنة ١٨٧٦، وهى الفترة التى اكتظت فيها خزائن البنوك بالسندات المصرية من كافة الأنواع، ووصلت إلى ذروتها عندما عجز الخديوى عن تسديد قسط الدين وخدمته. لقد كان استهلاكهما وفواندهما الباهظة - وحدهما - يلتهمان كل موارد البلاد.

وفى سنة ١٨٧٦م، أى عندما عجز الخديوى عن السداد، تدخلت الحكومات الأوروبية لتلعب دور المنقذ: فاستولت على رهن الدين لكى تحافظ على مصالح رعاياها (التي يتهددها الخطر)، ومصالح حائزى السندات (الذين كانوا - هم أنفسهم - ضحايا الوسطاء والبنوك الكبرى التى أصدرت لهم هذه الأوراق).

إذن، فسنة ١٨٧٠ بدأت بأسوأ النذر التى تهدد مستقبل مصر فالوالى قد تعب من "الشركة العامة المصرية" فتركها. وبالانفاق مع مؤسستى بيشوفزهايم (Bischoffsheim) وشركاه وجولد شمي (Goldschmidt) وشركاه، أسس

إسماعيل "البنك الفرنسي/ المصري" (Banque franco - égyptienne) برأس مال قدره ٢٥ مليون فرنك، اكتتب الوالي وحاشيته في أكبر نسبة منه.

ولم يكن بمقدور إسماعيل عقد قرض جديد إلا بعد الحصول على موافقة صريحة من الباب العالي فتصور أنه يستطيع الالتفاف حول هذه العقبة برهن موارد أملاكه الخاصة (أى "الدائرة السنوية") التي كانت موارد متداخلة مع موارد الدولة.

وتفاوض البنك الفرنسي/ المصري على قرض جديد بمبلغ ٥ مليون جنيه نقداً. وفي المقابل، أصدرت "الدائرة السنوية" سندات بمبلغ ٧ مليون و١٤٢ ألف و٨٦٠ جنيه بفائدة قدرها ٧% تسدد خلال ٢٠ عاماً بواسطة السحب بالقرعة. وتم تحديد يومى ٢٦ و٢٧ أبريل لإصدار هذه السندات بواقع ٧٨,٥% جنيه استرليني لمن سيكتتبون بالجنيه الإسترليني، و ٢٥,٢٥% لمن سيكتتبون بالفرنك الفرنسي وذلك لعمل توازن بين العملتين. ولمزيد من الحرص، تكفل "مكتب الخصومات" (Comptoir d' Escompte) بهذه المهمة.

على الرغم من كل الضمانات، فإن الجمهور استقبل إصدار هذا القرض بشكل يرثى له لسببين:

- الأول كان سبباً عاماً: فمصر فقدت مصداقيتها لدى الجمهور. ومن الآن فصاعداً، حاول المصرفيون - بكل قواهم - إحياء هذه المصداقية لكى تستمر عملياتهم الناجحة. ومن هذا المنطلق، فإنهم لم يترددوا أبداً في الاحتفاظ بكميات كبيرة جداً من سندات القروض - برغم عدم قبولها عموماً - واستطاعوا في الغالب أن يطرحوا جزءاً منها على الجمهور فيما بعد.

- أما السبب الثانى، فهو سبب خاص ساهم - بدوره - فى إفشال هذا القرض: فدائن قرض سنة ١٨٦٨ والحكومة العثمانية قد شكوا فى شرعيته. وبما أن حكومة إنجلترا كانت تمثل الدائنين الأساسيين، فإن الدولة العثمانية قد توجبت

إليها مباشرة "محتجة مقدماً على عقد أى اتفاق مالى لا يوافق عليه - مقدماً - صاحب الجلالة السلطان ويكون له تأثير على موارد مصر بشكل مباشر أو غير مباشر". ولكن هذا الاحتجاج لم يكن له أى تأثير فى لندن أو باريس.

وبالإضافة إلى ما سبق، قدم استجواب للوزارة الإنجليزية فى البرلمان حول اعتراضات الباب العالى، فردت الحكومة الإنجليزية بشكل قاطع بأنها لم تعترف (بالنسبة للقروض المختلفة التى سبق الاتفاق عليها مع الخديوى) ولن تعترف (بالقروض المستقبلية معه) إلا بمدين وحيد هو مصر.

وكانت الرسالة فى غاية الوضوح فبدلاً من توجيه تحذير ملائم للمصرفيين الذين كان يجب عليهم - حسب المنطق - أن يستمروا فى عملياتهم متحملين نتائج مايقومون به، فإن حكومتى إنجلترا وفرنسا قد فضلنا أن نتركنا بنوكهما تستمر فى إقراض الأموال لحاكم مقلس فعلاً، وشراء السندات المالية المصرية التى يتهددها الإفلاس المحتمل ولكن بما أن مصر أصبحت هى "المدين الوحيد"، فقد كان الجميع واثقين من أن ثروتها - التى لاتنضب - ستكون قادرة على سداد ديونها الربوية إذا وضعت تحت وصاية المصرفيين والديبلوماسيين الأوروبيين.

وهذا ماحدث فعلاً بعد فترة قصيرة: فمصر هى التى دفعت ثمن أخطاء حاكمها وأقلية مسيطرة ومستغلة (أوليغاركيا) من رجال المال الدوليين الذين لم يخشوا أية مخاطرة، فكان من مصلحتهم استمرار الفوضى ودفع الوالى للاستمرار فى مشاريع خرفاء.

ومن المؤكد أن الحكومة الإنجليزية قد أرادت إخلاء مسؤوليتها عن معاملات إسماعيل المالية: فعندما وصلتها أخبار تنفيذ بأنه يتفاوض مع بنك أوبنهايم، أرسلت برقية لقتصلها فى القاهرة - بتاريخ ٢٨ فبراير ١٨٧١م - لكى يُحذَر الخديوى "من مغبة القيام بعمليات مالية ما قد تتعارض مع فرمانات الباب العالى التى تخضع مثل هذه المعاملات لشروط موافقة السلطان مسبقاً عليها". وذكر القنصل أن نوبار باشا

رد عليه قائلا: "إن هذه العمليات المقترحة لا تتم بصفتها قروضا. ولذلك، لا يمكن اعتبارها تتعارض مع الفرمانات" وعلق القنصل بقوله: "هذا هو نفس رأى بنك أوبنهايم الذى بدأت المفاوضات معه"^(٥٢).

ولكن هذه البرقية - التى أرسلتها الحكومة الإنجليزية - لم تكن سوى تحذير "شكلي". وفى واقع الأمر، فإن الدراسة الواعية للملفات والنشرات الإنجليزية تثبت لنا أن السياسة الإنجليزية بارعة فى الخداع وإخفاء نواياها الحقيقية لدرجة أن المؤرخين الإنجليز - من ذوى النوايا الحسنة - تخدعهم هذه الدبلوماسية التى تتقن إعطاء إشارات مضللة. وغالبا ما يدبر القناصل الإنجليز أمورهم - لأداء مهمتهم - بطريقة توائم ما بين التعليمات - التى يتلقونها - والأفكار غير المعلنة لحكومتهم وبين النزاهة المعلنة والرؤى الطموحة لسياسة بلادهم، أى أنهم يوفقون بين شيئين متعارضين.

وفضلاً عن ذلك، فقد كان الإنذار تصرفاً منفرداً وتأثيره كان محدوداً للغاية. كما يفهم من رد القنصل أنه موافق - بوضوح - على وجهة نظر "بنك أوبنهايم" ونوبار باشا، مع أن كافة التعاملات المالية - التى يقوم بها إسماعيل - لم تكن سوى قروض متكررة - بشكل أو بآخر - وتم الاتفاق عليها رغماً عن البرقية وعن روح الاتفاقات.

وأياً كان الأمر، فمن المؤكد أن إنجلترا - منذ سنة ١٨٧٠م - كانت تسعى لشراء قناة السويس، ولذا غيرت سياستها تجاه مصر. لقد انتهت فكرة بولوير (Bulwer) التى نادى بها منذ عهد سعيد والتى كانت تهدف إلى تقوية الحكومة المصرية لى تستطيع مقاومة الغزو الدبلوماسى والاقتصادى وعن طريق الرهن الذى شنته أوروبا على مصر: فلم تعد الحكومة الإنجليزية تؤيد مشروع الإصلاح القضائى الذى يهدف إلى إنشاء "نظام الامتيازات الأجنبية" وتجاوزات القناصل.

وكذلك، فإن المؤسسات المالية الإنجليزية الكبرى قد تصرفت مثلما تصرفت مثلتها الفرنسية: فلم تعد تلق بالاً للحصول على إذن مسبق من الباب العالي للاكتتاب في القروض التي تقدمها للخديوى. وبشكل عام، فإن إنجلترا قد تبنت السياسة الفرنسية التي كانت تستكرها من قبل ودخلت الحلبة المصرية. ومنذ ذلك التاريخ، فإن أدق مراحل الغزو عن طريق الرهن (بين سنتي ١٨٧٠ و ١٨٧٦م) أصبحت تسيطر تماماً على المشهد السياسي المصري.

وفي تلك الفترة، كان الوالى غير قادر على إدراك الحقيقة، وقد بذل كل ما فى وسعه لى يخدم نفسه ويخدع الآخرين: فحاول أن يصدر قرصاً وطنياً جديداً يخصص لتسديد كل ديون البلاد، ويحررها من قبضة أوروبا. وكانت هذه فكرة تثير لديه آمالاً عريضة!!! ولكن كل هذه المشاريع وكل الكلمات وحتى شخصية الوالى نفسه كانت مجرد "أوهام". وكان إسماعيل يعرف كيف يطفى عليها سحراً وإقناعاً وحكمة. ولذلك، كانت تصرفاته وأعماله لاتحقق له - دائماً - آماله المرجوة؛ فكان يكرر بسهولة الأخطاء نفسها ويصبح - فى نهاية الأمر - ألعوبة فى يد خصومه.

لقد صدر هذا القرض الداخلى فى ١٨٧١م، وأطلق عليه اسم "قانون المقابلة" وهو عبارة عن مؤسسة خاصة أنشئت - خصيصاً - لتسديد كافة ديون مصر، وذلك بأن يسدد الممول الضرائب - مقدماً - عن ست سنوات مقابل حصوله على تخفيض ثابت على نصف الضريبة.

وقدم "المجلس المخصوص الخاضع" للخديوى هذا القانون الجديد للشعب بالصيغة التالية: "أين يكمن الضرر؟ إنه يكمن فى نسب الفوائد العالية التي تدفعها الحكومة. وهذه النسب العائية - وحدها - تلتهم نصف الميزانية. فإذا استطاع الشعب شراء أصل الدين، ألا يستطيع أن يدفع هذه الفوائد لنفسه؟".

ولكن هذه الحكومة كانت مصابة بهوس الاقتراض - ولم تكن تستطيع الشفاء منه - فهل كانت لديها القدرة اللازمة لإيقاف حلها المدمرة ؟ لقد بلغت قيمة الدين المجدد ٢٧ مليون جنيه ثم جاء "قانون المقابلة" بحوالى ٧ ملايين جنيه فوراً، لكن العملية تعقدت بسبب عمليات حسم تمت مع البنوك".

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالحكومة قد تصرفت مثل المصرفيين فى القاهرة والأسكندرية؛ فحالما يتوفر لديهم بعض المال فى خزائنهم، كانوا يسارعون بعقد عمليات جديدة. ولم تنتظر الحكومة المصرية حتى تظهر نتيجة الدين الداخلى، فأصدرت - فى شهر أكتوبر - أذونات بلغت قيمتها الكلية ٢ مليون و ٥٠٠ ألف جنيه. وكانت هذه الأذونات من نوع جديد.

وفى الواقع، فقد كان لابد من دفع الإذن نفسه فى القاهرة أو الأسكندرية فكان يسبب مشاكل كبيرة لحامله الأجنب عند التحصيل.

ومن ناحية أخرى، فبعد قرض سنة ١٨٧٠م، وعندما قدم "بنك أوبنهايم" سلفة قوية للوالى، كان من المتفق عليه أن الخديوى لن يصدر أذونات خزانه لأن الباب العالى كان قد منعه من التعاقد على أى قرض عام (على الأقل حتى شهر يوليو ١٨٧٣م وهو تاريخ انتهاء السنوات الخمس التى اشترطها قرض ١٨٦٨م).

ومع ذلك، تم التوصل إلى حل عبقرى عبارة عن تقديم كمبيالات محلية أو مقبولة الدفع فى لندن و باريس ويلتزم وزير المالية بتسديدها - عند حلول الأجل - فى إنجلترا أو فرنسا. ونتج عن هذا الحل خسائر ثقيلة وعمولات تعيين مكان الدفع ومصاريف المقايضة. ومنذ ذلك الوقت أصبح الإذن - شكلاً - أكثر سهولة وأكثر يسراً فى النقل والتحويل تحت اسم جديد. وعلى الفور، اكتظت أوروبا بهذه السندات التى رفض "بنك إنجلترا" أن يصدرها^(٥٣).

وفى شهر مارس سنة ١٨٧٢م، قدم "بنك أوبنهايم" للوالى مبلغ خمسة ملايين جنيه إسترليني تغطيها الكمبيالات الداخلية، وتدفع فى لندن بدءاً من شهر سبتمبر

١٨٧٣، أى تقريباً فى الوقت نفسه الذى سيعود فيه القرض اليانل للسوق حتى شهر مارس سنة ١٨٧٦ بما يشتمل عليه من فوائد تصل إلى ١٤ ٪. وبلغت قيمة الإصدار العام ٦ ملايين و ٥٠ ألف جنيه. وعقد " بنك أوبنهايم " هذه العملية بالمشاركة مع البنك العثمانى، والفرانكو، والأنجلو، والسير ماركوار أندريه (Marquar André) وشركاه وغيرهم.

إن الدراسة الدقيقة لوضع الخزانة المصرية كان يحتم أن تبعد رؤوس الأموال الأوروبية عن مصر. ولكن حدث العكس: فقد تدفقت رؤوس الأموال الأوروبية عليها، وتم إنشاء بنوك خاصة جديدة لكى تساهم فى الإصدارات - شبه اليومية - للأذونات المحلية التى تدفع فى لندن (لكى تغطى القروض الأسبوعية للوالى - أو القروض الصغيرة - التى لم تتوقف أبداً) لدرجة أن عروض رؤوس الأموال أصبحت تحاصر - بمعنى الكلمة - وزير المالية الذى يبدو أنه لم يعرف ماذا يفعل بها، مع أن هذه الأموال لم تكن تقدم مجاناً بل بمقابل^(٤٤).

لقد كان هاجس العظمة لدى الوالى يجعله لاينتبه إلى هاجس أمنه الشخصى: فاستمر فى إرسال ورعاية حملات استكشافية أو علمية فى أفريقيا (مثل حملة السير صمويل بيكر)؛ وزاد فى السعى لدى الأستانه للحصول على استقلاله الفعلى عن تركيا، هذا الاستقلال الذى كان يعادله تبعيته المتزايدة - وبالقدر نفسه - تجاه أوروبا؛ وأخيراً، استمر فى إقامة الاحتفالات المتوالية على الرغم من حالة التردى العام لأحوال البلاد.

وهكذا، فإننا نجد أن احتفالات شتاء سنة ١٨٧١ قد تميزت بتألقها وأبهتها وتجاوزت بكثير تألق وأبهة السنوات السابقة. وفى بداية سنة ١٨٧٢، أقام الوالى

حفلات زواج لأبنائه الثلاثة^(١٥) وصحبتها احتفالات عامة؛ فتجاوزت النفقات مبلغ ٥٢ مليون فرنك.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ ففي الأسبوع الأخير من شهر يونيو، كان الخديوى ينوى تنفيذ فكرة عملاقة: فأبحر إلى الأستانة - بصحبة نوبار باشا - وكان يأمل فى الحصول على فرمان جديد يعطيه الحرية المالية الكاملة فى مقابل دفع مبالغ باهظة نقداً. وكانت فترة إقامة إسماعيل فى الأستانة مليئة بالمؤامرات والأحداث الطارئة التى ساهمت فى الإطاحة بصديقه محمود باشا - الصدر الأعظم - ولكنه لم يفقد مع ذلك الامتيازات التى حصل عليها والتى تعرضت للخطر لفترة وجيزة مع تولي الصدر الأعظم الجديد.

إن هذه الأحداث والوقائع - التى لا يصدقها عقل - قد رصدها السفير الإنجليزى لدى الباب العالى - السير هنرى إليوت - وأرسل بها تقريراً إلى وزير خارجيته: ففور وصول إسماعيل إلى الأستانة، أهدى للسلطان ٥٠ ألف بندقية مصنوعة فى إنجلترا. وبعد ذلك بأسبوعين، حلت ذكرى تولي السلطان للعرش: فأهداه إسماعيل طاقم سفرة رائع من الذهب المطعم بالأحجار الكريمة وبخمسة آلاف قيراط من الألماس.

ونتيجة لهذه الهدايا، صدر فى شهر يوليو سنة ١٨٧٢م - فرمان جديد يلغى الاعتراض الصادر فى فرمان ١٨٦٩، ويسمح للخديوى بالاقتراض من الأوروبيين بلا قيد ولا شرط. وبتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٢م، بعث السير إليوت إلى اللورد

^(١٥) يوجد شارع "أفراح الأنجال" فى قسم السيدة زينب بالقاهرة وأطلق عليه هذا الاسم لهذه المناسبة [المترجم] .

جرانفيل^(١٦) برقية ذكر فيها أن إسماعيل قد حصل على هذا الفرمان من السلطان مباشرة بدون أن يمر على "الديوان" وذلك مقابل دفع المبالغ التالية :

- ٩٠٠ ألف جنيه تسلمها السلطان بنفسه.

- ٢٥ ألف جنيه للصدر الأعظم.

- ١٥ ألف جنيه لوزير الحربية.

- ٢٠ ألف جنيه لمختلف موظفي القصر.

وبعد سقوط محمود باشا، اقترحت الوزارة الجديدة إلغاء هذا الفرمان الذي لم يسجل في سجلات الباب العالي على غير العادة. وذكر مدحت باشا للسفير الإنجليزي أن هذا الفرمان ليس في صالح مصر لأن الحصول عليه - بمثل هذه الوسائل الملتوية - يجعله غير قانوني وبلا أية قيمة. فرد عليه السير إليوت بهذه العبارات: "رجوت مدحت باشا أن يترك هذه الفكرة: فالسلطان قد أعطى كلمته للوالى ويجب الالتزام بها في كل الأحوال"^(٥٥).

وعلق مؤلف إنجليزي معتدل على هذا الموقف قائلاً: "بدون شك، فإن هذا الحدث يمثل الشرف ذاته كما يمثل - أيضاً - المنطق الدبلوماسي السليم: فهو - في كل الأحوال - قد أعفى مدحت باشا من مسئولية إصدار هذا القرار الفاسد. وبالتالي، فقد جعل سفيرنا مسئولاً - بشكل ما - عما سيحدث"^(٥٦).

واستمرت هذه الرحلة لمدة ستة أسابيع وكبدت مصر ما لا يقل عن ٣٥ مليون فرنك دفعت إما نقداً أو على هيئة هدايا من الأحجار الكريمة. وبمثل هذه الوسائل حصل إسماعيل على حرية الحركة: فعاد إلى القاهرة في شهر أغسطس سنة ١٨٧٢ لى يجد الخزانة خاوية واليؤس يتزايد؛ لقد رهن المصرفيون كافة

^(١٦) لورد جرانفيل (Lord Granville) (١٨١٥-١٨٩١م) سياسى بريطانى كان وزيراً للخارجية (بين سنتى ١٨٧٠ و ١٨٧٤ ثم بين سنتى ١٨٨٠ و ١٨٨٥) فى حكومة جلاستون [المترجم].

موارد مصر لدرجة أنه أصبح من المستحيل خدمة فوائد الديون، وأصبح عجز الميزانية يتزايد باستمرار^(٥٧).

ولكن الخديوى كان يحب - دائماً - أن يبدو فى شكل الأذكى ويخفى عوزه تحت غطاء من "الثقة الزائفة" التى كان المصرفيون - أنفسهم - يسعون لتدعيمها. وكان القرض المقبل ما يزال قيد الدراسة مما طمأن جمهور المضاربين على الأوراق المالية وتسبب - فى بداية سنة ١٨٧٣م - فى زيادة كبيرة على طلب السندات والأذونات والكمبيالات والتحويلات المصرية.

وفى أثناء التفاوض على القرض الكبير، استطاع الخديوى - فى شهر مايو - أن يتفق على قرض قيمته ٣ ملايين جنيه من "جالاتا" بواسطة ممثلهم فى الآستانة. كما نجح أيضاً فى الاتفاق على قرض آخر قيمته ٢ مليون جنيه - بضمان كمبيالات "المقابلة" - مع مصرفيين من الإسكندرية. وفور حصول إسماعيل على النقود، ترك لحكومته مهمة عقد القرض وأبحر مجدداً - بتاريخ ٢٠ مايو - إلى الآستانة للحصول من السلطان على "الفرمان الكبير" الذى يلخص إجماع الامتيازات التى حصل إسماعيل عليها فى فرمانات ١٨٦٦ و ١٨٦٧ و ١٨٧٢، كما حاول أيضاً الحصول على حريات جديدة.

وحصل إسماعيل على هذا الفرمان الشهير بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٨٧٣، وقام بالدعاية له فى يوليو لكى يُسَهَّلَ توظيف القرض الهائل الذى عقده مع مجموعة أُوپنهايم يوم ١١ يونيو. وكان الخديوى قد عقد هذا القرض الهائل لكى يسد به الدين السائر الذى وصل إلى ٢٨ مليون جنيه. وكانت القيمة الإجمالية لهذا القرض تبلغ ٣٢ مليون جنيه اسمياً يتم تسديدها خلال ٣٠ سنة بفائدة مقدارها ٧%.

وأخذ المتعاقدون (أُوپنهايم وشركاه) ١٦ مليون جنيه اسمياً بسعر جزافى نسبته ٧٥% حسب سعر الصرف يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥، أى أن قيمتها

الفعلية تساوى ١٢ مليون جنيه. واستناداً إلى هذا المبلغ، التزموا بأن يدفعوا مقدماً في لندن - مع تخفيض الفوائد بمقدار ١٠% سنويًا - ما يلى: ٥٠٠ ألف جنيه في أول يوليو؛ و ٥٠٠ ألف جنيه في أول أغسطس؛ ومليون جنيه في أول سبتمبر. أما مبلغ الـ ١٠ ملايين جنيه - أى رصيد الشراء الجزافى - فيتم تسديدها في لندن - أيضاً - يوم ١٥ أكتوبر مع إمكانية دفعها بواسطة أذونات الخزنة وكمبيالات "المقابلة" (ذات مواعيد الاستحقاقات المختلفة) لغاية مبلغ ٩ ملايين جنيه بخصم نسبة ٧%.

وفى الوقت نفسه الذى تم فيه الشراء الجزافى، التزم المتعاقدون بإصدار ١٦ مليون جنيه - فى الخارج - لحساب الحكومة المصرية. وألقت هذه العملية على عاتق الخزنة المصرية مسؤولية دفع ٣٠ قسطاً سنوياً قيمة كل منها ٢ مليون و ٥٦٥ ألفاً و ٦٧١ جنيهاً و ١٣ قرشاً وثمانية مليمات.

ولضمان خدمة هذا المبلغ اليانل، اختار الـ "General Bond" ضماناً حراً ومقبولاً هو كافة أفرع الدخل التى تم رهنها سلفاً - أكثر من مرة - أو غير الموجودة. وصدر هذا القرض على هيئة سندات بلغ عددها مليون و ٦٠٠ ألف سند قيمة كل منها ٢٠ جنيه إسترليني بفائدة قدرها ٧% سنوياً. وتم الاكتتاب يومى ٢٩ و ٣٠ يوليو سنة ١٨٧٣ فى باريس ولندن والأسكندرية وأمستردام وبروكسل وأنقرس وجنيف والأستانة وفى ٦٤ مدينة فرنسية كان لبنك " Société Générale" فروعاً بها.

وصنرَ النصف الثابت من القرض بمعدل ٨٤,٢٥ % ولكنه لم يحقق نجاحاً. ولكن تم إصدار الكثير من السندات لكى تغطى مخاطر المتعاقدين لدرجة أن هذه السندات قد استقادت تماماً من أحد شروط التعاقد عليها وهو الشرط الذى يسمح بدفع أذونات الخزنة كأموال سائلة تصل نسبتها إلى ٩٣%.

وأغلب هذه الأوراق كانت ذات تواريخ قديمة وتم شراؤها بمبلغ ٩ ملايين جنيه بمتوسط نسبته ٦٥% وذلك لكي يتم دفعها بنسبة أعلى، في حين أن النصف " الاختياري " للقرض كان قد طرح بنسبة ٧٠%. وبذلك يكون ناتج القرض قد انخفض حتى وصل إلى ٢٠ مليون و ٧٤٠ ألفاً و ٧٧ جنيه. وباختصار، فإذا خصمنا مبلغ الـ ٩ ملايين جنيه من "أذونات الخزنة"، فإن المبلغ الصافي (١١ مليون و ٧٥٠ ألفاً) سيتم استلامه مقابل دين جديد قدره ٣٢ مليون جنيه بفائدة ٨%.

إن سجلات قروض الدولة ربما لم تسجل أبداً عملية مدمرة لهذه الدرجة - بالنسبة للمدين - ومثمرة جداً بالنسبة للدائنين وأصدقائهم^(٥٨).

ولكى نقدر جيداً أهمية هذه الخيئة المشنومة التي وقعت فيها المالية المصرية، يجب علينا أن نقدم من شاركوا أصدقاء الدائنين الذين استولوا على أكداش من سندات قرض سنة ١٨٧٣ واستمروا - حتى سنة ١٨٧٦ - في الحصول على السندات المصرية مع وجود كافة المخاطر التي أحاطت بالعملية وأبعدت عنها جميع المكننين: وكان بنك "التسليف الزراعي" (Crédit Agricole) هو أول الذين شاركوا أصدقاء الدائنين. وهذا البنك أنشأته الإمبراطورية الثانية سنة ١٨٦١ على مثال بنك "التسليف العقارى الفرنسى" (Crédit foncier de France) وتحت إدارته.

واعتبر بنك "Crédit Agricole" أن عمليات القروض التي يمارسها مع المزارعين - ولصالح الزراعة - لا تحقق له سوى أرباح ضئيلة، فأخذ يمارس عمليات تتعارض مع لوائحه مما أدى إلى التصفية الحتمية لهذا البنك خلال بضعة سنوات. وأهم هذه العمليات كانت عملية شراء السندات المصرية بكميات كبيرة: سندات قرض سنة ١٨٧٣، وأذونات "الدائرة"، وأذونات "المالية" إلخ إلخ...

وكان هذا البنك يشتري السندات عن طريق الـ "Anglo-Egyptian Bank" ويدفع ثمنها بالأموال التي يقرضها له بنك الـ "Crédit foncier". ولكي

يضمن بنك "Crédit Agricole" تسديد الأموال التي أعطاهما له - مقدماً - بنك الـ "Crédit foncier"، فإنه قام برهن السندات المصرية التي اشتراها لدرجة أن محفظة بنك "Crédit foncier" - بين سنتي ١٨٧٣ و ١٨٧٦م - قد اكتظت بسندات مصرية قيمتها حوالي ١٧٠ مليون.

أما بنك "الكريدى ليونيه" (Crédit Lyonnais) فقد كان يحتفظ بكمية قليلة جداً من أدونات الخزنة ولكنه قام بعمليات إقراض كثيرة على السندات المصرية. ومع ذلك، فقد كانت لديه المهارة لكي يجعل السلفيات لا تتجاوز نسبة ٤٠% من قيمة السندات.

ويقال إن "بنك دى بارى" (Banque de Paris) كانت لديه سندات من قرض سنة ١٨٧٣ تبلغ قيمتها ٢٠ مليون أودعها المسيو ألبرت لانداو (Albert Landau) فى خزائنه باسم "البنك النمساوى/ المصرى" (Austro-egyptian bank)^(٤٩). وقام "بنك دى بارى" بدفع مبالغ - مقدماً - بنسبة ٥٠% من قيمتها الاسمية.

إن كل البنوك الآتية أسماءها كانت تمتلك - بشكل أو بآخر - أكاداساً من السندات المصرية إما على هيئة ملكية خاصة وإما قبالتها بصفة ضمان، ومن هذه البنوك نذكر: "Comptoir d'escompte"، و"البنك السلطاني العثماني" (Impériale Ottomane) - اللذان كان لديهما فروعاً فى الأسكندرية - وبنك "Société Générale" وبنك "Crédit industriel"، وشركة الودائع والحسابات الجارية ("Société des Dépôts et comptes courants") وغيرهم.

وكان يوجد أيضاً ممثلو كبار المصرفيين مثل: ماليت (Mallet)، وأندرية (André)، وهائنى (Heine)، وبييه - ويل (Pillet - Will) وغيرهم.

لقد اقتبسنا كل هذه التفاصيل عن المسيو شارل لوساج (Charles Lesage) الذي يقدر قيمة رؤوس الأموال الفرنسية التي تم توظيفها في السندات المصرية - في تلك الفترة - بنصف مليار فرنك.

وبناءً على التفاصيل السابق ذكرها، فإن استنتاجين يفرضان نفسيهما على ذهن الباحث: الاستنتاج الأول: هو أن حركة المضاربات الهائلة لم تكن لتتم - بهذه الصورة - إلا إذا كان الديبلوماسيون قد شجعوها على الرغم من أن الإفلاس كان يلوح في الأفق القريب. وفي هذا الصدد، يكفينا الإشارة إلى أن البنكين المملوكين للدولة الفرنسية (أي "Crédit Foncier" و "Crédit Agricole") كانا تحت إدارة واحدة تقوم وزارة المالية الفرنسية بتعيينها والإشراف عليها. لقد مارس هذان البنكان عمليات مالية تتعارض مع لوائحهما بهدف ملء محافظتهما المالية بالسندات المصرية التي فقدت قيمتها في السوق. إن هذا التصرف - وحده - يؤكد بشكل قاطع دور الديبلوماسيين في المضاربات.

والاستنتاج الثاني: يرجع إلى أن الحكومات الأوروبية قد تدخلت - في سنة ١٨٧٦ م - لكي تمكن المصرفيين من استلام أقساط الديون الباهظة بالكامل. وبذلك، تكون قد ذبحت الدجاجة التي تبيض ذهباً. وفضلت الحكومات الأوروبية استخدام حسابات طويلة ومعقدة ومبالغ فيها بدلاً من اللجوء إلى الوسائل الإنسانية. لقد عقد تحالف - يغلفه الربا - بين المصرفيين والديبلوماسيين وتسبب في وقوع نتائج خطيرة على اقتصاد وأمن مصر تحديداً منذ سنة ١٨٧٠ م.

وفيما يتعلق بالوالي، فإن مسؤوليته المباشرة - عن هذا الخراب - تتضاءل بنفس النسبة التي تتضح فيها وتزايد مسؤولية الحكومات الأوروبية، خصوصاً وأن مصر نفسها قد أصبحت هي موضوع الرهن في هذا الصراع المحموم.

وشعر إسماعيل بأن الأحداث تطغى عليه وأنه لا يستطيع فعل أي شيء حيالها. وبما أن الخديوى كان قديراً بحق، فإنه لم يهتز أبداً عند رؤية نذر الشر وهي تتجمع ضده واستسلم لها تماماً.

وفى العدد الصادر يوم ٥ يوليو - أى فى ليلة صدور قرض سنة ١٨٧٣م - ذكرت مجلة "The Economist" أن مصر على حافة الإفلاس، وتنبأت للحكومة المصرية بأنها ستلقى نفس مصير باى تونس "الذى استسلم - فى ١٨٦٩م - لمطالب دائنيه وخضع لتحذيرات القوى العظمى وأجبر على قبول تشكيل لجنة لتصفية أعماله".

واستمر رجال المال فى ممارسة عملياتهم المبالغ فيها. ويقول المسيو كلودى أن نموذج بنك "Crédit foncier" كان مماثلاً لطمأننة أكثر الناس خوفاً. وبدلاً من أن يقوم إسماعيل بالبحث عن يقرضه، فإن عروض تقديم الأموال قد انهارت عليه بمعدلات لا يحلم بها: وأصبحت القاهرة "قبلة" لرجال المال - من الآستانة وباريس - الذين أرسلوا للخديوى اثنين من المفوضين يمتعان بكافة الصلاحيات.

لقد كان بنك "Crédit foncier" هو الذى يزود بنك "Anglo" بالأموال. وفى شهر فبراير سنة ١٨٧٥م، عقد "Anglo" قرصاً مع الحكومة المصرية بمبلغ خمسة ملايين جنيه تدفع فى الأول من أبريل والأول من أغسطس مقابل حوالات تستحق الدفع بدءاً من الأول من فبراير سنة ١٨٧٦م وحتى الأول من يناير سنة ١٨٧٧م ويدفع ٤/٣ هذه الحوالات فى لندن. وعلى الفور، ارتفع مجموع هذه العملية إلى ثمانية ملايين جنيه.

رابعاً: إنجلترا فى السويس:

ولكن يجب أن تكون هناك نهاية لكل شىء. إن هذا القرض الهائل المفتعل قد دعمته فرنسا وتكبدته مصر، ولكنه كان هشاً وتؤثر فيه أية صدمة مهما كانت بسيطة: فكان يكفى أن توقف لندن تسديد بعض دفعاته لى يفسد كل شىء ويبدأ تدهور الأسعار.

لقد كانت خزانة الحكومة المصرية خاوية ولكنها كانت مطالبة بتسديد أقساط الديون - الثقيلة والمتوالية - التي يحين أجل استحقاقها. وكان أهم قسط يجب سداه هو قسط الأول من ديسمبر سنة ١٨٧٥م.

وقد عانى الخديوى من ضغوط احتياجاته العاجلة للنقود، ففكر فى الاستفادة من الـ ١٧٦ ألف سهم التى يملكها فى القناة، بالإضافة إلى نصيبه بصفته أحد المؤسسين (ويبلغ ١٥% من أرباح القناة السنوية) وهى النسبة المخصصة للحكومة المصرية حسبما نص فرمان الامتياز. وكانت أسهم الخديوى فى القناة مثقلة بالديون لمدة ٢٥ سنة قادمة - من ١٨٦٩ حتى ١٨٩٤ - وكان ربعيا قد اشترته شركة السويس شراءً جزافياً بناءً على اتفاق مالى معها.

وفى بداية شهر نوفمبر، اشترك بنك ديرفيو (Dervieu) - الموجود فى الإسكندرية - مع بنك "Société Générale" وبنوك أخرى فى تقديم اقتراح للخديوى يقضى بشراء أسهمه فى قناة السويس. وتم الاتفاق على مبلغ ٩٢ مليون فرنك. وكان على الخديوى أن يدفع قسطاً نسبته ٨% لمدة ١٩ عاماً (بين سنتى ١٨٧٥ و ١٨٩٤) لكى يستبدل القسائم التى تنازل عنها فى ١٨٦٩م.

والتزم المسيو ديرفيو بجمع المال اللازم فترك إسماعيل له مهلة حتى يوم ١٦ نوفمبر. وقبل انتهاء هذه المهلة القصيرة، علم المسيو إدوار ديرفيو - وهو فى باريس - بواسطة برقية أرسلت له يوم ١٣ - أن الـ Anglo-Egyptian Bank قد تسربت إليه أنباء المهلة التى منحها إسماعيل لأخيه، فأسرع بإخبار وزارة المالية الفرنسية فوراً بأن الأصدقاء الأقوياء لبنك الـ Anglo فى باريس - يسعون هم أيضاً بلا كلل ويقدمون للحكومة المصرية اقتراحاً خاصاً لشراء أسهم مصر فى قناة السويس.

وحرص المسيو ديرفيو على معرفة برنامج بنك الـ "Crédit foncier" فى هذا الموضوع: ففى فائتاء لقائه مع المسيو سوبييران - نائب محافظ البنك - عرض

سوبيران عليه خطته، وكانت خطة بسيطة. وكان سوبيران يرى أن مصر قادرة دائماً على تسديد ديونها بفضل ثرواتها الطبيعية. ولكن يجب عليها - قبل كل شيء - أن تشفى من هوس الاقتراض الذي يتسلط على حاكمها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الـ "Crédit foncier" قد وضعت برنامجاً كانت أول نقطة فيه هي إلغاء حق مصر في الاقتراض.

وكانت النقطة الثانية تتعلق بتجميد "الدين السائر": فلقد كان سعيد باشا - وخصوصاً إسماعيل من بعده - يتصرفان مثل أولئك الذين يقترضون من كل من هب ودب، أى أنهما كانا يقترضان - أساساً - قروضاً قصيرة الأجل. ولأنهما لم يستطيعا السداد عند حلول أجل الاستحقاق، فكانا يجددان تلك القروض - قصيرة الأجل - إلى مالا نهاية.

ويتحوّل هذه الديون القصيرة الأجل إلى دين طويل الأجل، كانت مجموعة بنك الـ "Crédit foncier" تأمل في تخفيف الأعباء السنوية التي تنقل كاهل ميزانية مصر، وإصلاح دين الدولة، وأخيراً - التوصل إلى ترتيب يجعل السندات المصرية تسترد قيمتها التي فقدتها منذ أن دخلت في محافظ بنوك فرنسا. لقد قامت أباد كثيرة طائشة بتكديس هذه السندات في البنوك الفرنسية، خصوصاً في بنك الـ "Crédit foncier".

ولكى ينجح هذا التحويل العام، كان لابد من تقديم ضمانات قوية للمكتتبين في هذا الدين المجدد الجديد. ولذلك، اقترح المسيو سوبيران تقديم أسهم قناة السويس كضمان قوى للمقرضين: فأسهم القناة كانت ماتزال تحتفظ بجزء كبير من قيمتها على الرغم من أن إيراداتها كانت بمثابة ديون سيتم تحويلها لمدة ١٩ سنة قادمة. ولتنفيذ هذه الخطة، كان المسيو سوبيران متمسكاً بأن يحتفظ إسماعيل بأسهمه في القناة لكي يستطيع رهنها لمن سيقرضونه. ولكن المسيو ديرفيو كان يعارض هذا الرأي لأنه كان يريد شراء هذه الأسهم فوراً لكي ينفذ خطته الخاصة به.

ولم يوافق سوبيران على أى اقتراح قدمه ديرفيو وأعلن أن: الـ Anglo-Egyptian Bank (وهو بنك قوى جداً فى القاهرة) قد وافق على مشروع تحويل الديون قصيرة الأجل إلى دين موحد طويل الأجل، وأن المستر هنرى أوبنهايم (أكبر مصدر لقروض مصر فى إنجلترا) قد انضم رسمياً لهذا المشروع. وشعر المسيو ليون ساي (Léon Say) - وزير المالية الفرنسى - بالقلق الناتج عن الخطر الذى يتهدد بنك الـ "Crédit foncier"، والذى يلقى عليه بمسئولية خطيرة فانضم لبرنامج المسيو سوبيران.

وتأكد ديرفيو أن مجموعة "Crédit foncier" قد صممت على إفشال مشروعه، فذهب ليحكى عما فعله فى مساعيه الأولى للمسيو فردينان بارو (Ferdinand Barrot) - المفوض السياسى للخديوى فى باريس - وفردينان دى ليسيبس. واتفق الاثنان على أن موضوع شراء أسهم القناة يتعرض لكرهية غير متوقعة فى باريس. وللتغلب على هذه العقبة، كان لابد من الحصول على تمديد للمهلة الممنوحة من الخديوى إسماعيل. وطلب ديرفيو هذا التمديد، فمنحه إسماعيل ثلاثة أيام إضافية تنتهى يوم ١٩ نوفمبر.

وحاول دى ليسيبس و ديرفيو كسب الوقت ولكنهما فشلا. وألح دى ليسيبس - بشدة - على المسيو ديكاز (Decazes) لكى يتدخل لدى وزير الخارجية الفرنسى ويبلغى اعتراض بنك "Crédit foncier". ولكن ديكاز لم يلق بالآ إلى حججه.

لقد كانت هذه العملية المالية فرنسية فى الأساس ولكن ديكاز حاول - حسب الطريقة الشرقية - أن يراعى مشاعر إنجلترا: ففى يوم ١٩ نوفمبر، بعث ببرقية للمسيو جافار (Gavard) - القائم بالأعمال الفرنسى فى لندن - يطلب منه فيها أن

يسأل اللورد ديربي^[١٧] عما إذا كانت الحكومة البريطانية تمنع في أن تشتري مجموعة من الرأسماليين الفرنسيين أسهم الخديوى فى قناة السويس. وتسلم جافار هذه البرقية فى اليوم التالى - يوم السبت صباحاً - ونفذ ما جاء فيها بعد الظهر. وفى أثناء اللقاء، أبدى اللورد ديربي رفضاً قاطعاً لهذه الفكرة، وصرح بأن إنجلترا لن توافق أبداً على بيع أسهم الخديوى للفرنسيين.

لقد كان افتتاح قناة السويس فخراً تتيه به فرنسا على غيرها. ولكن فى واقع الأمر - فإن إنجلترا كانت هى التى حصلت - وحدها تقريباً - على كل مكاسب القناة نظراً لكثرة عدد سفن أسطولها والوضع الجغرافى للهند. ولذلك كان يجب على إنجلترا أن تحرص على أن يكون استغلال القناة للصالح العام (أى لصالح إنجلترا أساساً) وليس لصالح حملة الأسهم الفرنسيين وحدهم. وبالتالي، فقد كان على الحكومة الفرنسية:

- أن تعارض شراء الأسهم.

- وتعارض مجرد تقديم أية سلفة - بضمان السندات - يتم تسديدها فى تاريخ محدد.

- وتعارض أى رهن بسيط قد يتسبب فى حدوث أية أضرار تشبه نقل ملكية هذه الأسهم للغير.

ولم يدر فى خلد الحكومة الفرنسية أن الحكومة الإنجليزية - نفسها - كانت تسعى لشراء أسهم القناة لحسابها، وكانت تسعى - أيضاً - للدخول مباشرة فى عملية تجارية خاصة بهذا الموضوع ذاته.

^[١٧] Derby أسرة بريطانية عريقة عمل الكثير من أبنائها - على مختلف الأجيال - بالسياسة. ويعنيها منهم هنا Edward S. Derby (١٨٢٦-١٨٩٣) الذى كان سكرتيراً لوزارة الخارجية البريطانية [المترجم].

إننا ننقل عن المسيو شارل لوساج^(١٠١) التفاصيل الأساسية الخاصة بشراء هذه الأسهم. ويعلق لوساج على هذا الموقف قائلاً: لقد تم اتخاذ القرار في هذه العملية، وتنفيذها، والانتهاؤها منها بجراءة وسرعة غير معقولتين: ففي عشرة أيام فقط، تم الاتفاق على السعر والتوقيع على الصفقة وتسليم الأسهم.

وكان المستر هنري أوبنهايم أحد الشركاء في البنك الذي يحمل هذا الاسم، وعلم بالمهلة التي منحها إسماعيل للمسيو أندريه ديرفيو من مجموعة "Crédit foncier de France". وكان هنري أوبنهايم يتناول العشاء - يوم ١٤ نوفمبر - مع المستر فريدريك جرينوود (Frédéric Greenwood) - مؤسس ورئيس تحرير مجلة "Pall mall Gazette" - والصدیق الحمیم لرئيس الوزراء البريطاني. فأخبره أوبنهايم بما جرى. وفي صباح اليوم التالي، ذهب المستر جرينوود - بموافقة أوبنهايم - إلى وزارة الخارجية البريطانية وحكى كل شيء. وفي أثناء انعقاد هذا الاجتماع، طلب اللورد ديربي - تلغرافياً - من الميجور جنرال ستانتون (Stanton) أن يستعلم من إسماعيل عن هذا الموضوع.

لقد كان أوبنهايم - من جهة - يدرس بعمق مع ديزرائيلي (Disraëli)^(١٠٨) والبارون ليونيل روتشيلد التفاصيل الخاصة بتقديم سلفة قدرها ١٠٠ مليون فرنك تدفع فوراً للحكومة الإنجليزية. وكان أوبنهايم - من جهة أخرى - يلقي بماء بارد على المشروع الفرنسي ويصفه بأنه حيلة مؤقتة ولكن الحكومة الإنجليزية. - في الوقت نفسه - كانت تتحرك بنشاط في القاهرة.

وكان الميجور / جنرال ستانتون يمثل حكومة جلالة الملكة - لدى إسماعيل - منذ أكثر من عشر سنوات. وفي صباح يوم ١٦ نوفمبر، تلقى ستانتون برقية

^(١٠٨) ديزرائيلي (Benjamin Disraëli - كونت Beaconsfield) سيامي وكاتب بريطاني (١٨٠٤ - ١٨٨١) يهودي ماسوني من أصل إيطالي. تحول من الراديكالية إلى المحافظة. أصبح رئيساً للوزراء (من سنة ١٨٦٧ حتى ١٨٦٨ ثم من ١٨٧٤ حتى ١٨٨٠م) [المترجم].

وزارة الخارجية البريطانية. وبعد الظهر، قابل نوبار باشا الذي أخبره بأن الحكومة المصرية ليست لديها النية - أبداً - لنقل ملكية أسهمها في القناة بشكل نهائي لأي طرف ثانٍ.

كما أخبره نوبار بأن الخزانة المصرية تحتاج - فعلاً وبسرعة - لمبلغ يتراوح ما بين ٧٥ و ١٠٠ مليون فرنك. ولكن الحكومة المصرية غير مجبرة على بيع أسهمها للحصول على هذا المبلغ بل تكفيها الموافقة على العرض الذي قدمه لها بنك الـ Anglo-Egyptian، وفوجئ ستانتون بهذا الرد وطلب تعليق المفاوضات حتى يوم الخميس ١٨ نوفمبر. ولكن ستانتون لم يرتج لتصريحات نوبار، فذهب في المساء لمقابلة الخديوى الذى كرر له أنه لا ينوى بيع أسهمه وأنه علق المفاوضات لمدة يومين.

وفي صباح اليوم التالى - يوم الأربعاء - عاد ستانتون - مجدداً - للتحديث عن هذه العملية المالية مع نوبار باشا الذى حدثه عن احتياجات الخزانة للوفاء بتسديد الكوبونات التى حل موعد استحقاقها فى شهر ديسمبر. وأضاف نوبار بأن البنوك - إذا وافقت على تقديم دفعة مقدماً بضمان أسهم القناة - فإنه يخشى بشدة من ضياع هذه الأسهم إلى الأبد.

وبناءً على هذه المحادثة، اقتنع ستانتون بأن الحكومة مهيأة لبيع أسهمها فى القناة، فأسرع بإبلاغ اللورد ديربى بما عرفه. وفى مساء يوم الخميس ١٨ نوفمبر، تلقى ستانتون تعليمات من حكومته تطلب فيها إبلاغ الخديوى أن الحكومة الإنجليزية مستعدة لشراء أسهم القناة بشروط معقولة. ولكن الخديوى جدد تأكيداته بأنه لا ينوى أبداً التنازل عن أسهمه فى الوقت الحالى، وأخبره - أيضاً - بأنه مجبر على قبول سلفة بضمان الرهن لكى يسهل الترتيبات الجارية لإتمام عملية أكبر، أى عملية تجميد الدين السائر.

ولكى تجبر الحكومة الإنجليزية الخديوى على بيع أسهمه فى القناة، كان يجب عليها- أولاً - استبعاد منافسها القوى فى هذه العملية - أى بنك الـ Anglo - صاحب مشروع تقديم القرض للخديوى بضمان الرهن وهى الفكرة التى كانت تلقى القبول لدى الخديوى. إن المعلومات القليلة التى تقدمها لنا " السجلات الإنجليزية" تؤكد صحة هذا الرأى: فبتاريخ ١٧ نوفمبر، أرسل ديزرائيلى برفقية لستانتون يطلب منه فيها تزويده بتفاصيل الاقتراح الذى قدمه بنك الـ Anglo-Egyptian. وبتاريخ ١٨ نوفمبر، طلب منه إرسال التفاصيل الشاملة لعملية رهن الأسهم لبنك الـ Anglo-Egyptian.

وبتاريخ ١٩ نوفمبر، أرسلت وزارة الخارجية الإنجليزية البرقية التالية لستانتون: "وزارة الخارجية، ١٩ نوفمبر ١٨٧٥ المعلومات التى أرسلتها فى برفقية يوم ١٨ تكفى بالكاد. أعضاء البنك يجب أن يكونوا معروفين فى القاهرة. لا نستطيع السؤال - هنا - عن أى شىء بدون إثارة الشبهات. علمنا أن هذا البنك يستخدم كمجرد غطاء لبنك Crédit foncier وأن اتصالاتكم مع الحكومة المصرية تعرفها الحكومة الفرنسية فور حدوثها (١١)".

ولإنجاح هذه العملية، فإن الحكومة الإنجليزية قد تصرفت بمهارة وسرية مطلقتين: فهى قد تجنبت - بقدر الإمكان - الوسائل العلنية مثل البرلمان وحتى بنك إنجلترا نفسه لم يدر بما يحدث.

وبتاريخ ٢١ نوفمبر، أخبر القنصل حكومته بأن نوبار باشا أكد له أنه لم يتم الاتفاق مع بنك Anglo-Egyptian نتيجة لطلباته المبالغ فيها.

وخلال هذا الصراع المحتدم، ظهر منافس جديد ألا وهو بنك ديرفيو الذى قام بتعديل مقترحاته، واستبدل فكرة الشراء بفكرة الاقتراض مقابل رهن محدد، وبتاريخ ١٨ نوفمبر، وقع أندريه ديرفيو عقداً مع إسماعيل يقدم له بمقتضاه مبلغ

٨٥ مليون فرنك. وألغى الخديوى فكرة بيع أسهم القناة عندما عرض عليه بنك Anglo قرصاً.

وهذا القرض الذى قدمه ديرفيو للوالى كان لمدة ثلاثة أشهر مقابل فائدة سنوية قدرها ١٨%. وكانت ضمانات هذا القرض هي: أسهم قناة السويس، وأيضاً نسبة الـ ١٥% وهى نصيب مصر من الفوائد السنوية التى تدرها القناة.

أما إذا عجزت الحكومة المصرية عن تسديد مبلغ الـ ٨٥ مليون فرنك فى الأجل المحدد، فإن أسهم القناة ونصيب الحكومة فى الأرباح السنوية للقناة يصبحان ملكاً "للنقابة" (Syndicat) التى دعمت تقديم هذه السلفة. وبالإضافة إلى ذلك، سيدفع الوالى فائدة سنوية قدرها ١٠% من ثمن الشراء وذلك تعويضاً عن الكوبونات التى تنازل عنها. وأخيراً، ولتسديد هذه الفائدة (١٠%)، تم وضع إيرادات ميناء بورسعيد ضماناً للسداد.

ومع كل هذه الشروط المتعسفة، اشترط المسيو ديرفيو فى العقد ضرورة تصديق "نقابة باريس" (Syndicat de Paris) على صلاحية هذا القرض. وكان لابد من التوقيع على عقد التصديق هذا قبل يوم ٢٦ نوفمبر ظهراً وبحضور المسيو فردينان بارو. وعرف إدوارد ديرفيو بهذه الشروط بواسطة برقية أرسلها إليه أخوه من القاهرة يوم ١٩ نوفمبر صباحاً فعاود - مجدداً - بذل مساعيه. ولكنه اضطر لإبلاغ إسماعيل - قبل انقضاء المهلة - بعجزه عن تجميع مبلغ الـ ٨٥ مليون فرنك على الرغم من مساعدة دى ليسيبس له.

وكان بنك "Société Générale" - مع باقى بنوك باريس - ينشطون فى المضاربات فى البورصة واستطاعوا تخفيض سعر الإسهام من ٧٣٠ فرنك (سعر ٢١ أكتوبر) إلى ٦٨٥ فرنك (سعر ٩ نوفمبر).

ولكن لندن - طوال تلك الفترة - كانت تتاور بديبلوماسية سرية فى باريس والقاهرة وأتت هذه الدبلوماسية بنتيجة سريعة: ففي يوم ٢٣ نوفمبر ظهراً،

ذهب شريف باشا لمقابلة ستانتون وأخبره بسحب عروض تقديم سلفة بضمان الأسهم، وأن الموضوع يتعلق الآن بعروض شرائها فقط، وأن الوالى موافق على بيع ١٧٧ ألف و ٦٤٢ سهماً مقابل ١٠٠ مليون فرنك. وفي مساء اليوم نفسه، تلقف اللورد ديربى هذه الفرصة ولم يتركها تفلت من يده فأرسل إلى ستانتون برقية يخبره فيها بما يلي:

- موافقة الحكومة البريطانية على السعر المطلوب للأسهم.
- وأن بنك روتشيلد - فى لندن - هو الذى سيدفع للخديوى هذا المبلغ.
- سيدفع إسماعيل فائدة قدرها ٥% لمدة ١٩ عاماً، وهى الفترة التى لن تدر فيها هذه الأسهم أية عوائد.

ووصلت برقية اللورد ديربى يوم ٢٥ نوفمبر فى الساعة الثانية عشر والنصف بعد منتصف الليل. وكان الوقت متأخراً جداً لمقابلة الخديوى فأسرع ستانتون وأخبر نوبار باشا وإسماعيل صديق (المفتش) وحامل الأختام الخديوية بفحوى هذه البرقية. وفى أثناء نهار يوم ٢٥ نوفمبر، تم التوقيع على الصفقة. وفى يوم ٢٦ نوفمبر، تسلمت الحكومة البريطانية سبعة صناديق كبيرة بها أسهم الخديوى فى قناة السويس.

وكانت جريدة Times - الصادرة فى صباح يوم ٢٦ نوفمبر فى لندن - هى التى أذاعت على العالم خبر شراء الحكومة البريطانية لأسهم الخديوى فى الليلة السابقة. ووقع هذا الخبر على أوروبا وقع الصاعقة. وعلق أحد الكتاب بقوله: 'إذا لم يكن هذا الحدث استيلاء مادياً على أرض مصر، فإنه يعتبر الخطوة الأولى فى هذا السبيل. لقد عثرت إنجلترا على زبون يحتاج لأكثر من ١٠٠ مليون فرنك لتصفية ديونه. ولن تتركه إنجلترا يفلت من بين أيديها: فهى ستقوم بالإشراف على ماليته؛ وبشكل أو بآخر، ستساعده. وبالطبع، فإن هذا الزبون سيقدم رهونات أخرى و ضمانات جديدة، فإلى أين يودى ذلك كله'^(١٢).

وذكر المستر فارمان في كتابه "Egypt's betrayal" مايلي: "لقد حقق ديزرائيلي نجاحاً عظيماً. ولكن هذا النجاح يعتبر بمثابة ضربة قاضية تلقاها الخديوى الذى ارتكب أخطر غلطة سياسية ومالية في حياته".

ولم تكن هذه الصفقة عملية شراء صحيحة، فمصر كانت ملتزمة بدفع نسبة فائدة قدرها ٥% لمدة ١٩ عاماً على مبلغ الـ ١٠٠ مليون فرنك التى تسلمتها، أى أن مصر كانت ستسدد فوائد واستهلاك المبلغ الذى تسلمته والذى كانت إنجلترا قد اقترضته بنسبة فائدة قدرها ٣,٥%. ويضاف إلى ذلك كله بالطبع الأرباح الكبيرة للأسهم التى ستحصل عليها إنجلترا ابتداءً من سنة ١٨٩٤م.

إن هذه الأسهم التى بيعت بـ ١٠٠ مليون فرنك وصل سعرها فى البورصة - سنة ١٩٠٦ - إلى ٨٠٠ مليون فرنك ودرت دخلاً بلغ ٢٧ مليون فرنك. لقد أحرز رأسمال هذه الصفقة مكسباً يزيد عن ٧٠٠ مليون فرنك بما أن مصر قد استهلكت جزءاً من مبلغ الـ ١٠٠ مليون فرنك، أى ثمن الشراء.

وهكذا نجد الحكومة الإنجليزية فى مقدمة من استفادوا من مصاعب إسماعيل المالية واستغلوا ثروة مصر. ولم تستشر الحكومة الإنجليزية "مجلس العموم"، واستغلت نفوذها لكى تبرم عملية تجارية دمرت مصر. كما أن الحكومة الإنجليزية لم تسدد المبلغ الذى قدمه روتشيلد لتمويل هذه الصفقة إلا فى يوم ٤ فبراير ١٨٧٦، ولم يصوت البرلمان الإنجليزي على القانون إلا فى شهر أغسطس التالى.

إن هذا الحدث فى حد ذاته - أى شراء أسهم الخديوى - لم تكن له سوى أهمية محدودة تم تضخيمها: ففى الواقع، لم يكن استحواز إنجلترا على الأسهم يعطيها أى حق فى التدخل - فى شئون القناة - لا بصفتها دائنة ولا بصفتها مساهمة. وفيما يتعلق بصفتها دائنة، فإن إنجلترا كانت تحصل على نسبة ٥% سنوياً (أى حوالى ٥ ملايين فرنك كانت مصر ملتزمة بدفعها سنوياً). ولم تكن هذه

الصفة تعطى إنجلترا أية ميزة تزيد عن باقى الدائنين أو توفر لها مبرراً لآى تدخل ما فى مصر. ولكن على العكس، فإن هذا التدخل قد يكون محسوساً فى إدارة شركة القناة نفسها. وبالتأكيد، فإن حقوق إنجلترا - بصفتها مساهمة - لم تكن كبيرة: فحسب لوائح الشركة، كان المساهم الواحد - حتى ولو امتلك نصف الأسهم - له عشرة أصوات فقط عند عقد الجمعيات العمومية. ومع ذلك، فقد كان من الممكن الاعتراض على تخصيص هذه الأصوات العشر لإنجلترا.

وفى الواقع، فإن دى ليسيبس كان قد استنزف الخديوى لشق القناة. وبتاريخ ٢٧ أغسطس ١٨٧١م، جعل دى ليسيبس "الجمعية العمومية" تصوت على اقتراح قدمه ينص على أنه: "لا يمكن تقديم الأسهم المصرية إلى الجمعيات العمومية طوال المدة التى تكون محرومة فيها من كوبوناتها".

وهكذا، فإن دى ليسيبس لم يكتف بمجرد تحويل إيرادات أسهم الخديوى لمدة ٢٥ عاماً (١٨٦٩ - ١٨٩٤) بل إنه - أيضاً - قد منعه من أن يكون له ولو صوت واحد فى الجمعيات العمومية؛ وتم ذلك بالمخالفة حتى للوائح الشركة: فدى ليسيبس لم يعد محتاجاً للخديوى إسماعيل، ولكن الحكومة الإنجليزية لم تكن مثل إسماعيل؛ فمنذ يوم ٨ ديسمبر ١٨٧٥م، وفى مناقشة مع اللورد ليونز (Lyons) فى السفارة البريطانية، أعلن دى ليسيبس أن إنجلترا لها عشرة أصوات؛ وبالتالي، فإنها تستطيع الاشتراك فى التصويت. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد: فقد تم تخصيص ثلاثة مقاعد - من مقاعد المفوضين فى مجلس الإدارة - لإنجلترا التى استقرت فى قلب الشركة.

إن عملية الشراء ذاتها كانت ذات أهمية: فقد تمت بالمراعاة التامة للظروف. وفى الحقيقة، فإنها لم تكن مجرد "عملية شراء" بل كانت "رمزاً": فهى إشارة موحية تنبئ عن الحملة الصليبية الجديدة التى بدأت الإمبريالية البريطانية تشنها على أفريقيا وهى متخفية بعباءة المصرفيين والمبشرين الدينيين. وبعد سنة ١٨٦٩، فإن

سنة ١٨٧٦ تسجل منحى جديداً: فبدءاً من تلك السنة، أصبح للدبلوماسى والمرابى هدف مشترك وساهم اتحادهما فى الإسراع بإيقاع الأحداث .

خامساً: لجنة كيف:

وبعد يومين من عملية شراء أسهم القناة، استفادت بريطانيا من الطلب الذى قدمه الخديوى إسماعيل لكى ترسل له خبيراً فى المحاسبة لإصلاح الوضع المالى لمصر؛ فقررت إرسال لجنة خاصة يرأسها المستر كيف (Cave).

وبتاريخ ٢٧ نوفمبر، كتب الماركيز داركور (d' Harcourt) - سفير فرنسا فى لندن - مايلى: "عرفت من الجرائد ومن أحد رجال المال المطلعين تماماً على مجريات الأمور أن الحكومة الإنجليزية - بالاتفاق مع مصر - سترسل شخصية مرموقة إلى القاهرة للإشراف على الإدارة المالية للخديوى والعمل على دفع نسبة الفائدة (٥%) عن مبلغ الأربعة ملايين جنيه إسترليني الذى وضع بسرعة تحت تصرف الخديوى.

"وأخبرت سكرتير أول الدولة أن استحواز إنجلترا على الأسهم قد ترك انطباعاً سيئاً فى فرنسا. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا بالتأكيد مهتمون تماماً بالتدخل المالى الإنجليزي فى الإدارة الداخلية لشئون مصر، وأن هذا التدخل يعتبر انتقاصاً من استقلالها. فرد على بأن دفعات التسديد ستم قطعاً. ولكنه أنكر وجود أية نية لدى حكومته للتدخل - فيما لا يجب التدخل فيه - فى الشئون الداخلية لمصر. ولكنه ذكر ذلك بقدر واضح من الإحراج يجعلنى أشك تماماً فيما يقوله"^(١٢).

ومن المؤكد أن إنجلترا لم تتدخل فى شئون مصر لتأمين دفع نسبة الفائدة (٥%)، ولكنها - ببساطة - تدخلت لكى تستولى على الوظائف العليا فى مصر وتمنحها لمواطنيها الإنجليز وبذلك تستطيع تنفيذ "الرهن السياسى" على الإدارة المصرية.

وفى التعليمات التى أعطتها الحكومة الإنجليزية للمستتر كيف جاء مايلى: "إن الهدف الأول لمهتكم سيكون التشاور مع الخديوى بخصوص "المساعدة الإدارية" التى يطلبها. وبالطبع، لن يفوتكم أن تحصلوا - عرضاً - على أهم المعلومات عن مصر لصالحها" ولصالح بلدنا.

ولم تكن الضمانات الخاصة بكافية: فمنذ ذلك التاريخ، أصبحت الإدارة المصرية نفسها هى موضوع الرهن. ويعلق المستر ماك كوان (Mac Coan) قائلاً: "مع وصول لجنة كيف، بدأت حكومة اللورد بيكونسفيلد [إيزرائيلى] فى التدخل فى شئون مصر والضغط عليها لدرجة جعلت هذه الحكومة - مثلها مثل الخديوى نفسه - تكاد تكون مسنولة عن أغلب الأحداث التى وقعت فيما بعد. وحسبما جاء فى "الكتب الزرقاء" (Blue Books)، فإن تاريخ الدور الذى لعبته وزارة الخارجية البريطانية ودبلوماسيها لا يمكن أن يكون موضع فخر لأي إنجليزى محايد.

"وفى أغلب الفقرات السابقة، فإننا لم نتعاطف كثيراً مع شخصية إسماعيل ولا مع أساليبه إلا أننا نكاد نشفق عليه بسبب الأحداث الكثيرة التى وقعت له منذ حصوله على هذا القرض. ومع وجود كل المزايا التى جعلت من إسماعيل السيد المستبد على مصر، فإنه كان عاجزاً عن مجارة الأوربيين المتمرسين والذين كان أغلبهم عديمى الذمة مثله تماماً والذين يحظون - فوق ذلك - بحماية حكوماتهم"^(٦٤).

ووصلت "لجنة كيف" إلى الأسكندرية يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥م. ومنذ وصولها، انقسمت حاشية الخديوى حيالها إلى معسكرين: المعسكر الإنجليزى والمعسكر الفرنسى. أما الخديوى نفسه، فقد أبدى بعض المهارة عندما نجح فى تأخير عمل اللجنة الإنجليزية المكلفة بالإشراف على الإدارة المالية لمصر. ولكنه - فى المقابل - أبدى للعيان ضعف شخصيته ونفاقه عندما بدأ يغازل إنجلترا بشدة منذ ذلك التاريخ وهى الدولة التى كانت تسعى لتدميره.

وهكذا بدأ إسماعيل يتأمر ضد وزيره نوبار باشا: فوشى به لدى الجنرال ستانتون متهماً إياه بأنه يعارض " لجنة كيف "، ويعارض أى توسع للنفوذ الإنجليزي فى مصر. وفى الوقت نفسه، أحس إسماعيل بالخطر "من النتائج السياسية التى سيأتى بها مثل هذا التحقيق الإدارى" وذلك منذ أن عقد أول لقاء له مع كيف والكولونيل ستوكس (Stokes) يوم ٢٣ ديسمبر^(١٥).

ولإفشال "لجنة كيف"، بذل نوبار باشا كل جهده فى هذا السبيل ونجح فى إقناع القنصلين العموميين لروسيا وألمانيا بالتدخل وعرض دعم حكومتَيْهما للخديوى لصد أية محاولة للتدخل الإنجليزي فى شئون مصر الداخلية. وذكر القنصل الإنجليزي ما يلى: "ولكن صاحب السمو رفض هذا الدعم معلناً بأنه لا يوجد أى شىء يبرر افتراض أن حكومة جلالة الملكة تتوى التدخل فى إدارة مصر". تم علق القنصل قائلاً: "ونسب الخديوى هذه المزاعم إلى نوبار باشا... وقال إنه طرده فوراً من منصبه"^(١٦).

وبالفعل، قدم نوبار استقالته يوم ٥ يناير ١٨٧٦ و غادر مصر يوم ٢١ مارس. ومع رحيله، اختفى من مصر بطل معارضة التدخل الأجنبى. وعندما أبعاد الخديوى نوبار، ورفض عروض المساعدة التى قدمها له قنصلا ألمانيا وروسيا، فإنه يكون قد ارتكب أكبر الأخطاء السياسية فى حياته لأنه ترك عمداً فرصة فريدة - لا تعوض - لكى يمنع الغزو الأجنبى لمصر.

وكان باستطاعة الخديوى - أيضاً - أن يجد فى التنافس الأنجلو/ فرنسى نقطة ارتكاز مئينة تعيق تنفيذ نوايا إنجلترا. وفى حقيقة الأمر، فإن فرنسا كانت متواجدة: فالدوق ديكاز - وزير خارجية فرنسا - كان لا يرغب فى ترك إنجلترا تنظم بمفردها المسألة المالية لمصر، أى "مفتاح" المسألة المصرية. لقد كانت إنجلترا هى أول قوة أوروبية تأخذ زمام المبادرة للتدخل السياسى فى شئون مصر، وحاولت فرنسا منعها من تنفيذ مخططاتها: فقررت عدم تقديم أية اقتراحات للمشكلة المصرية إلا إذا كانت حلولاً مالية خالصة.

وباللجوء إلى هذا التكتيك، كانت فرنسا تفكر في تحقيق هدف مزدوج: محاباة حاملي الصكوك والمقرضين الفرنسيين، ومنع إنجلترا - منافستها - من استخدام أى مبرر للتدخل في استقلال مصر أو المساس به.

وفى أثناء وجود "لجنة كيف"، حضر إلى المسيو أوتريه (Outrey) - قنصل فرنسا السابق فى القاهرة - وعزا الخديوى هذه المهمة إلى نوبار باشا. وأيا كان الأمر، فإن الحكومة الفرنسية أرادت تجنب إسناد مسئولية هذه المهمة الدقيقة إلى رجل له مشاكل مع الوالى. أما إسماعيل، فقد كان باستطاعته إثبات ذكائه السياسى لو كان استفاد من الدعم الهائل الذى كان سيحصل عليه من مبعوث الحكومة الفرنسية لإحباط مهمة "لجنة كيف".

وذكر الجنرال ستانتون: "أخبرنى الخديوى - صباح اليوم - أنه قابل المسيو أوتريه بالأمس، وأن المسيو أوتريه قد بذل قصارى جهده لإقناعه بأن إنجلترا تسعى حالياً للاستيلاء على مصر. وبالتالي، يجب على الخديوى أن يرفض أى اقتراح إنجليزى خاص بتأجير سكك حديد مصر^(٦٧)، والموافقة على العرض المقدم من مجموعة "باستريه" الفرنسية." فرد الوالى عليه بأنه لديه خبرة ١٤ سنة فى الحكم تسمح له بمعرفة طبيعة السياسة البريطانية تجاه مصر. وبما أن المسألة مجرد مسألة مالية صرفة، فإنه سيوافق على أكثر العروض نفعاً لمصر^(٦٨).

فهل كان إسماعيل يحب الوهم أم أنه - ببساطة - كان يريد إذكاء نار المنافسة بين إنجلترا وفرنسا لكى يحصل على أفضل تسوية؟ لقد كان من الأفضل له أن ينجاز إلى إحداهما، وأن يسعى لإبعاد الخطر السياسى - الواضح للعيان - إذا اعتمد على فرنسا وألمانيا وروسيا. وهذا الانحياز لإنجلترا أو لفرنسا يعتبر أفضل من إغضاب الطرفين ودفعهما إلى الاتحاد ضده إن أجلاً أم عاجلاً. وعلى الرغم من تزلف إسماعيل للحكومة البريطانية، فإنه استمر فى معارضة المراقبة حسب الشكل المقترح، وطلب استحضار إداريين وماليين من أوروبا لكى ينظموا شئونهم المالية بشرط أن يخضعوا فعلياً للحكومة المصرية. ولكن الحكومة

البريطانية كانت تنوى إقامة نظام للمراقبة العامة على الإدارة المصرية، وهو نوع من "وضع اليد" الذى يضمن مصالح الدائنين الأوربيين وينقذ مصر من أخطر ورطة وقعت فيها.

وبعد وصول المستر كيف إلى مصر، وبتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٧٦م، ذكرت جريدة Times: "والخلاصة، فإن إجراء إصلاح جذرى فى الحكومة والمالية هو وحده الذى سيحقق الأمن للدولة. وبالتأكيد، فإن مصر بمقدورها أن تعقد تسويات أفضل مع دائنيها إذا كانت لديها مصداقية أكبر من مصداقيتها الحالية. ولكن، كيف يمكن لها أن تحصل على هذه المصداقية؟

"إن التكهّنات الخاصة بهذا الموضوع مبنية على إن الخديوى - بشكل أوبأخر - سيرضخ بمنتهى المهانة للنصائح البريطانية، وأن إنجلترا ستدير مالية مصر لصالحها هي، وأن جزءاً من القرض الإنجليزي سيتم تحويله لمصر لمساعدة حكومتها على سد العجز وتخفيض دفعات تسديد الديون السنوية بشكل ملموس.

"ولكن هذا الأمر يتطلب وجود "علاقة" بين الحكومتين لا يوجد لها أى تبرير، كما يتطلب - أيضاً - قيام الوالى بعمل ترتيبات لا نجد أى دليل على حدوثها".

لقد كان الأمر يتعلّق بفرض "حماية" إنجليزية على مصر باستخدام تعبيرات مطاطة مثل "التوجيه البريطانى" (British guidance) و"علاقة" (Relation). وكان يجب على إسماعيل قبول هذه "الحماية" - أو أن يطالب هو بها - لكى يحقق توازناً مالياً دائماً. أما بالنسبة لإنجلترا، فإن المسألة السياسية لم تكن منفصلة أبداً عن المسألة المالية. وبدون أن يدرس إسماعيل الموضوع بعمق، فإنه وافق ببساطة على اقتراح المستر كيف بتعيين المستر ريفرز ويلسون (Rivers Wilson) فى منصب المستشار المالى وكان يشغل - من قبل - منصب المراقب العام لمكتب الدين الوطنى الإنجليزى.

وغادرت " لجنة كيف " مصر فى بداية شهر فبراير بعدما قامت بجمع كل عناصر تقريرها - ميدانياً - عن الموقف المالى لمصر ولكن بدون أن تحقق هدفها السياسى.

وفى شهر فبراير سنة ١٨٧٦م، كان المسيو أوتريه ومجموعة من الرأسماليين الفرنسيين (برئاسة المسيو باستريه من بنك الـ Anglo-Egyptian) قد توصلوا إلى فكرة إنشاء بنك قوى يركز على رأس مال ضخ (٤ أو ٥ ملايين جنيه)، وتكون مهمته أن تتركز كل موارد مصر فى خزائنه. ومن هذه الموارد، تُدفع المبالغ اللازمة لخدمة الدين؛ وما يتبقى يوضع تحت تصرف الحكومة المصرية. وأيضاً، يتم تكليف هذا البنك بمهمة تجميد الدين السائر بنسبة فائدة ٩ % وبخدمة إنهائه. ويتم ذلك بإصدار سندات مدتها ثلاثين سنة تضمنها إيرادات سكك حديد الصعيد ورسوم دخول ميناء الإسكندرية وحصّة تأسيس قناة السويس.

وهذه المنشأة الجديدة ستكون تحت إدارة ثلاثة مفوضين ترشحهم فرنسا وإنجلترا وإيطاليا ويعينهم الولى. وتقوم الإدارة بالإشراف على العمليات المالية والحرص على ألا يتم تحويل إيرادات الدين عن الغرض الأساسى لاستخدامها.

ومن وجهة النظر المالية، فإن هذا المشروع يعتبر مجهوداً تستحق المجموعة الفرنسية الشكر عليه. ولكن عيبه كان يكمن فى أنه لم يأت بحل جذرى: أى تخفيض الدين والفوائد مراعاة للوضع المالى المنهار للبلاد.

أما من وجهة النظر السياسية، فإن هذا المشروع كان يهدف إلى وضع الإدارة المصرية فى يد وكلاء أجنب. ولكن ميزته تكمن فى أنه يخلق "إشرافاً دولياً" على مالية مصر، وهو أقل خطورة من انفراد إنجلترا وحدها أو اشتراك إنجلترا وفرنسا فقط بالإشراف على مالية مصر.

وكان الدوق ديكاز حريصاً على التعاون مع إنجلترا فى هذا المشروع. وأخبر اللورد ديربى أن الحكومتين يجب أن تتسقا تصرفاتهما فيما يتعلق بشئون

مصر. ولكن إنجلترا كانت تعادى هذه الشراكة مع فرنسا لأن المشروع الفرنسى كان - أولاً - يحابى أساساً أصحاب سندات الدين السائر، وكان أغلبهم من الفرنسيين؛ بينما كان دائنو الدين المجدد - أساساً - من الإنجليز الذين لم تكن لديهم أية مصلحة فى رؤية هذا الدين يتضخم بواسطة الديون السائرة التى كان الخديوى يتسبب فيها. هذا بالنسبة للمجال الاقتصادى.

وثانياً، بالنسبة للمجال السياسى، فسواء أكان المشروع الفرنسى يودى - عملياً - إلى تعاون أنجلو/ فرنسى فى مصر، أو إلى طرح المسألة المالية المصرية فى المجال الدولى، فإن هذا المشروع الفرنسى كان مضاداً للهدف الذى تسعى إليه إنجلترا، ألا وهو وضع الإدارة المصرية تحت المراقبة الإنجليزية. وأعلن المستر ديزرائيلى بصراحة - أمام مجلس العموم - أن "الحكومة البريطانية ليست مستعدة للموافقة على مشروع نصف خاص للتسوية البنكية، وأن الحكومة البريطانية تعترف فقط بمشروع تقدمه لجنة فعلية للإشراف المالى"^(٢٩).

وفى تلك الأثناء، كان الخديوى مطالباً بتسديد قسط الدين الذى يستحق فى الأول من مارس وفى العاشر والعشرين من الشهر نفسه زائد تسديد قسط الأول من أبريل. ولم يكن بمقدوره تنظيم السداد لهذه الأقساط إلا: بتجديد موافقات البنوك، وبيع كميات كبيرة مقدماً، وحتى يطلب تدخل الحكومة الفرنسية التى كانت تخشى نتائج إعلان إفلاس بنكى "Crédit foncier" و "Cérdit Agricole". ولكن كانت هناك مواعيد استحقاق أخرى تقترب: يومى ١٠ و ٢٠ أبريل، ثم الأول من مايو وهكذا دواليك طالما أنه لم يتم تنظيم الدين السائر عن طريق القيام بعمليات ما بشرط أن تكون كبيرة.

وتقدمت المجموعة الفرنسية - وحدها - لمساعدة الخديوى: فأمام رفض إنجلترا المستمر لتعيين مفوض البنك - أو حتى تفضيل عقد تسوية مالية مع روتشيلد - اضطر إسماعيل للموافقة - فى بداية شهر مارس - على الشرط الذى

وضعته المجموعة الفرنسية والذي يقضى بتقديم طلب رسمي للحكومة الفرنسية لتعيين مستشار مالي لإعادة تنظيم مالية الخديوى.

وكان من المفترض أن يصل المستر ويلسون إلى القاهرة يوم ١٦، إلا أنه توقف فى باريس - فى الأول من مارس - للاجتماع بالمستر كيف. وهددت الحكومة الإنجليزية باستدعاء المستر ويلسون^(٧٠)، ولكن الخديوى تمسك بطلبه للحكومة الفرنسية. وبعد ذلك بأسبوع، كان من المفروض أن يصل إلى مصر مبعوث الحكومة الفرنسية - المسيو فيليليه (Villet) - الذى كان يشغل منصب المفتش العام السابق للمالية - لكى يحدث التوازن المطلوب مع المستر ريفرز ويلسون.

وجاء المسيو فيليليه حاملاً معه مشروعاً جديداً يحظى بموافقة حكومته وموافقة حاملى الأسهم الفرنسيين. وكان هذا المشروع عبارة عن إلغاء فكرة البنك القومى - الذى أهمله الخديوى - وأن يحل محلها "صندوق لاستهلاك الدين"، يديره ثلاثة مفوضين (على غرار "البنك القومى" أو "لجنة الدين"). ولكن لن يكون "للصندوق" أى إشراف على المالية بل ستحصر مهمته فى مجرد استلام الإيرادات لحساب الدائنين، وذلك بعد تجميد وتوحيد كافة الديون على أسس محددة.

وكان إسماعيل ميالاً للموافقة على هذه الخطة بل إنها كانت ضرورية بالنسبة له. لقد استدرجته الحكومة الإنجليزية لكى يتوقع اقتراحات من الرأسماليين الإنجليز عن طريق المستر ويلسون. وأيضاً، كان الخديوى مجبراً على تأجيل إتمام التسويات المالية لتسديد أقساط الديون التى حان موعد سدادها، وذلك انتظاراً لوصول المستر ويلسون. وبدلاً من أن يجيء ويلسون باقتراحات عملية ملموسة أى بحل مالي، فإنه استمر - منذ وصوله - فى ربط مسألة تجميد وتحويل الدين كله بمسألة موافقة الخديوى على تشكيل "لجنة مراقبة" مالية، أى "مراقبة حقيقية"؛ وبعبارة أوضح: "استيلاء إنجلترا على مالية مصر".

لقد أثار إسماعيل غضب ديزرائيلي عندما فضل المشروع الفرنسي (الناتج عن مبادرته فيما يبدو)، وعندما تجاهل تهديدات الحكومة الإنجليزية بخصوص تعيين المسيو فيليليه. ومنذ ذلك الحين، عمل ديزرائيلي - بكل جهده - لتدمير سمعة إسماعيل وإسقاطه.

وبتاريخ ٢٠ مارس، أبلغ اللورد ديربي الخديوى بنيته فى نشر تقرير "لجنة كيف". ولكن إسماعيل اعترض على نشر تقرير يحتوى على معلومات سرية تسلمها المستر كيف بهدف تسهيل تقديم المساعدة المالية لمصر. وكان إسماعيل يرى ضرورة تأجيل نشر هذا التقرير ومناقشته حتى يتم الاتفاق مع آل روتشيلد أو أى مصرفيين غيرهم. وعلق المسيو جان كلودى قائلاً: "ولكن - فى بورصة لندن - دارت معركة ضارية لخفض قيمة السندات المصرية لدرجة أن مناورات المضاربات المالية لم تكن بكافية لتفسير ما يحدث".

وأخيراً، كان لابد من إدراك وجود أسباب سياسية/ مالية تقف وراء هذه المعركة الشرسة، وهذه الأسباب هى التى جعلت المستر ديزرائيلي يلقي خطاباً يوم ٢٣ مارس ١٨٧٦م. لقد كان الجمهور ينتظر - بفارغ الصبر - نشر تقرير المستر كيف أملاً أن يجد فيه وسائل ما لتحاشى وقوع الأزمة. وكم كانت دهشته عظيمة عندما أعلن ديزرائيلي - من فوق منصة مجلس العموم - أن الخديوى تدرع بالوضع المضطرب لماليته وبالطبيعة السرية للمعلومات التى قدمها للمستر كيف، فطلب بعدم نشر التقرير!!!

"وانفجر الغضب فى البورصة ثم تحول إلى انهيار فى الأسعار: فسندات قرض سنة ١٨٧٣ انهارت أسعارها من ٦٣ حتى وصلت إلى ٥١ خلال بضعة أيام فقط. ولم يسبق للبورصة وأن شهدت مثل هذا الارتباك من قبل".

ووجد الخديوى أن تقرير المستر كيف لم يكن سيئاً تماماً، ولكن ضربة ديزرائيلي كانت قد أصابت الهدف. وفى الواقع، فإن التقرير قد نشر يوم ٣ أبريل،

ولكن ديبلوماسية ديزرائيلي الخبيثة خلقت مناخ شك جعل وضع الخديوى لا يطاق لدرجة أنه صاح قائلاً: "لقد حفروا قبري".

وبتاريخ ٦ أبريل، أصدرت الحكومة المصرية مرسوماً تعلن فيه أنها مهتمة بإجراء عملية مالية تهدف إلى تنظيم الدين المصرى؛ ولذلك، فإنها قررت تأجيل تسديد القسائم والحوالات - التى حان موعد تسديدها فى شهرى أبريل ومايو سنة ١٨٧٦م - لمدة ثلاثة أشهر مقابل دفع نسبة فائدة قدرها ٧ % سنوياً.

وأثار تعليق الدفع استككاراً^(١٩) عاماً فى بورصة الإسكندرية التى كانت الجالية الأوروبية فيها يتكون أغلبها من عناصر مشبوهة لم تتردد - بهذه المناسبة - فى الاعتداء على كرامة البلاد وذلك بثتم حاكمها: ففى أثناء جلسة البورصة، قاموا بنزع صورة الوالى الموجودة فى قاعة مجلس إدارة البورصة.

ومثل الدائنين الآخرين، كان الدائنون الإنجليز يريدون ذبح الدجاجة التى تبيض ذهباً لكى يصرفوا كوبوناتهم: وبدلاً من أن يوجه الإنجليز غضبهم تجاه حكومتهم، فإنهم احتجوا احتجاجاً عنيفاً يوم ١٨ أبريل مطالبين بتدخل نفس هذه الحكومة للدفاع عن المصالح البريطانية.

وبالإضافة إلى ماسبق، فإن هذه الحكومة نفسها - منذ شرائها لأسهم قناة السويس - كانت لديها خطتها السرية الخاصة بها: إن توازن المصالح المالية المصرية - وكل الأسباب الإنسانية - لا تؤثر أبداً على هؤلاء اللاعبين الذين يتمتعون بأعصاب باردة، هؤلاء الخبراء بالحسابات الذين لا يفكرون إلا فى الإسراع بخراب مصر لكى ينتزعوا منها إمبراطوريتها. لقد كان من السهل إيجاد

^(١٩) يوجد هنا خطأ هجائى فى كتابة هذه الكلمة فى النص الفرنسى: فهى مكتوبة " un tolle"، والصحيح أن تكتب "un tollé" وسيكرر هذا الخطأ الهجائى مرة أخرى فيما بعد [المترجم].

حل مالى عادل مبنى على المعطيات الموجودة فى تقرير المستر كيف ذاته بشرط عدم وجود أية نوايا سياسية سيئة.

وبدا المستر كيف تقريره على النحو التالى: "يمكننا القول إن مصر تمر بفترة انتقالية؛ فهى تعاني من مساوىء نظام قديم تسعى للخروج منه ومساوىء نظام جديد تسعى للدخول فيه. وكذلك، فإن مصر تعاني من الجهل وعدم الأمانة والتبذير والمبالغات التى يتسم بها الشرق. وكل هذه العوامل قد أودت بالوالى إلى حافة الخراب. وفى الوقت نفسه، تم صرف مبالغ هائلة نتيجة لمحاولات متسرة وغير مدروسة بهدف تبني الحضارة الغربية".

إن الاتهام - هنا - غير موجه للشرق فى حد ذاته، بل إنه موجه لإسماعيل شخصياً مع أن المستر كيف ينصفه قائلاً: "لقد زادت موارد مصر من ٥٥ ألف جنيه إسترليني (سنة ١٨٠٤) فوصلت إلى ٣ مليون و ٣٠٠ ألف جنيه إسترليني (سنة ١٨٣٠)؛ ثم زادت من ٤ مليون و ٩٣٧ ألف جنيه إسترليني (سنة ١٨٦٤) - وهى السنة الثانية من حكم إسماعيل - فأصبحت ٧ ملايين و ٣٧٧ ألف و ٩١٢ جنيه إسترليني (١٨٧١) - وزاد طول السكك الحديدية حتى بلغ ١٢١٠ ميلاً (بين سنتي ٧٤ و ١٨٧٥).

أما الواردات فقد بلغت ٦١ مليون و ٩٣٩ ألف و ٧٣٦ جنيه إسترليني (من سنة ١٨٦٣ حتى سنة ١٨٧٥) مقابل ٢٩ مليون و ٦٤١ ألف و ١٥٥ جنيه إسترليني (من ١٨٥٠ حتى ١٨٦٢). وهذا المبلغ يمثل زيادة قدرها ١٠٠% فى ١٣ سنة فقط. وزادت الصادرات بنسبة أربعة أضعاف فى الفترة نفسها؛ فمن ٣٦ مليون و ٣٣٩ ألف و ٥٤٣ جنيه إسترليني، وصلت إلى ١٤٥ مليون و ٩٣٩ ألف و ٧٣٦ جنيه إسترليني إلخ إلخ ...

"إن هذه الإحصائيات تبين أن مصر قد أحرزت تقدماً عظيماً فى جميع المجالات فى عهد الحاكم الحالى. ولكن هذا التقدم لا يمنع من أن الوضع المالى

الحالى يعتبر حرجاً جداً. ومع ذلك، فإن المصروفات - مهما كانت ثقيلة - ليست هى وحدها السبب فى حدوث الأزمة الحالية، ولكنها ترجع فى مجملها - تقريباً - إلى شروط القروض المدمرة: لقد عقدت هذه القروض تلبية لاحتياجات ملحة كانت فى - أغلب الحالات - ناتجة عن عدم وجود إشراف مالى...

"إن قرض سنة ١٨٧٣ - وحده - يلتهم كل موارد البلاد: فتم تسديد مبلغ ٣٤ مليون و ٨٩٨ ألف بصفة فائدة لمدة عشر سنوات. ومع ذلك، فإن أصل الدين ما يزال كبيراً للغاية".

وذكر التقرير - أيضاً - مايلى: "لقد صرفت مبالغ هائلة على تنفيذ أعمال غير منتجة - حسب تقاليد الشرق - وعلى مشاريع منتجة ولكنها أديرت بطريقة سيئة أو متسرعة. إن مصر تشترك مع دول جديدة أخرى فى ارتكاب هذا الخطأ الأخير، وهو خطأ أخرج - بشدة - الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

"وفى مصر، يبدو أنه لا يوجد شىء يضارع التبذير غير الأمين الذى اتصفت به بداية تشغيل نظام السكك الحديدية فى إنجلترا. وبالقطع، فإن الخديوى حاول تنفيذ مشاريع فى سنوات قصيرة للغاية وبميزانيات محدودة فى حين أنه كان يجب تنفيذها على مراحل زمنية أطول. لقد أثقلت هذه المشاريع موارد بلاد أغنى من مصر".

ومن المشروعات غير المنتجة التى أنشأها إسماعيل، نذكر مصانع السكر التى تعتبر من أكبر أخطائه التى كلفته الكثير من الأموال: لقد أراد إسماعيل تعويض الخسائر التى تكبدها بسبب انهيار أسعار القطن (فور انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية)، فبنى مشروع إقامة مصانع للسكر فى أملاكه الخاصة. وتم إقامة ١٢ مصنعاً كبيراً أغلق معظمها بسبب النقص فى النفقات. وكانت هذه المصانع قد زودت بألات ومعدات مكلفة جداً وانتهى هذا المشروع بفشل ذريع.

وحاول إسماعيل أيضاً تقليد نموذج بنك Crédit foncier، وهو نظام للبنوك فى القرى لإنقاذ الفلاحين من جشع المرابين. ولكنه خسر فى هذه المغامرة مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه إسترليني حسبما ذكر المستر مولهول (Mullhall).

ومن المشاريع غير المنتجة التى اهتم بها إسماعيل، نذكر اهتمامه ببناء قصوره العديدة التى تكلفت ستة ملايين جنيه؛ وحملاته العلمية؛ وعلى وجه الخصوص، نذكر حملاته الحربية لمساعدة تركيا فى حروبها.

أما المشاريع المنتجة - التى أديرت بطريقة سيئة أو متسرعة - فإنها تبرهن على خراب ذمة أغلب الملتزمين والمقاولين الأوروبيين الذين استطاعوا تحقيق مكاسب هائلة غير قانونية: إما عن طريق تنفيذ العقود وإما عن طريق رفع القضايا ضد الحكومة لأى سبب ما. واتفق كيف مع مولهول على أن المقاولين الأوروبيين حصلوا على ٨٠% من الأرباح.

ويقول مؤلف كتاب "L' Angleterre en Egypte": "عندما كان إسماعيل ينفق أحد القروض - على نفسه أو على البلاد - كان يبذرى حرصاً دائماً لكى ينفق أقل قدر من أمواله الخاصة. إن العقود التى وقعتها "الدائرة السنوية" والحكومة كانت نماذج حقيقية للإسراف: لقد تم دفع ثمن الآلات المستوردة من أوروبا نقداً. وكان يتم تحديد هذه الأثمان بالطريقة نفسها التى يتم بها تحديد ثمن البضائع التى يوردها خياط الملابس لشاب ثرى بطموحاته ولكنه لا يملك دخلاً فى الوقت الحالى".

وكمثال على هذه العقود التى أبرمها الخديوى مع مقاولين أوروبيين، نذكر هذا المثال الصارخ: فالخديوى قد منح تنفيذ الأشغال فى ميناء السويس لمقاولين فرنسيين وتصور أنه من المناسب منح تنفيذ أشغال ميناء الإسكندرية لمقاولين إنجليز (جرينفيك وشركاه). ووصل حساب المقاولين الإنجليز إلى ٢ مليون و ٩٠٤ ألف و ٤٩٩ جنيه إسترليني. وبناءً على طلب المستر ويلسون، قام المسيو دوبور

(Duport) - وهو مهندس يعمل لدى الحكومة المصرية فى الأسكندرية - بتقييم سعر تكلفة هذه الأشغال بمبلغ مليون و ٣٩٤ آلاف جنيه إسترليني فقط.

و أخيراً، قدم المستر كيف الحل العملى الوحيد للمسألة: " إن مصر قادرة على تسديد كافة ديونها الحالية مع دفع نسبة فائدة معقولة. ولكنها لا تستطيع الاستمرار فى تجديد ديون سائرة مع نسبة فائدة تصل إلى ٢٥ ٪، ولا تستطيع مواجهة هذه الزيادات فى الديون التى لا تضيف شيئاً إلى خزانتها".

وكانت خطة المستر كيف تتلخص فى تجميد كافة الديون، وتوحيدها على أساس دفع نسبة فائدة معتدلة ومناسبة لإمكانيات البلاد. ولكن، لكى يتم تخفيف التكاليف المالية، كان لابد من تأجيل دفع الأقساط المستحقة. ولهذا السبب، اقترح المستر كيف تقديم عرض لحاملى السندات مقابل ريع جديد قدره ٧ ٪ تدفع فى سنة ١٩٢٦م، وذلك بدلاً من القسائم التى يحملونها والتى يحين موعد استحقاقها بين سنتى ١٨٩٢ و ١٩٠٣. وذكر المستر كيف: "إذا شرحنا خطورة الموقف لحاملى السندات، فإننى أمل فى أنهم سيوافقون على تسوية تتقدمهم من تكبد خسارة فادحة ستنتج حتماً عن الانهيار المالى".

ويجب علينا الاعتراف بصحة وجهة النظر التى تعبر عنها اللغة الحكيمة: إذ يجب تخفيف الشروط القاسية وطمأننة مخاوف الدائنين، خصوصاً وأن بعض الوسطاء قد حققوا أرباحاً طائلة جداً على حساب دافع الضرائب المصرى وحامل الأسهم الأمين. ولم يكن المستر كيف نفسه يخشى من التأكيد على أن الوضع المالى السيئ للبلاد " يرجع - فى الأغلب - إلى الشروط المجحفة الخاصة بقرض سنة ١٨٧٣ الذى عقد بهدف تصفية الدين السائر (الذى كان قد ارتفع إلى ٢٨ مليون جنيه إسترليني فى تلك الفترة!!!) أما المبلغ الصافى لهذه العملية فقد كان ١١ مليون جنيه إسترليني فقط. ويقول تقرير لجنة كيف أن هذه العملية " زادت من المكاسب التى حصل عليها من تفاوضوا على عقد هذا القرض الذى بلغت قيمته ٣٢ مليون جنيه إسترليني" (٧١).

وكان لهذه الخطة المالية جانبها السياسى رغماً عن كل المظاهر: فالمستتر كيف يضيف قائلاً: "ومع ذلك، فهناك شرط أساسى يتوقف عليه نجاح خطة من هذا النوع، إذ يجب على الخديوى أن يكلف شخصاً ما برئاسة "قسم المراقبة" - لى يطمئن الجميع - كما فعل فى منصب "المراقب المالى" (٧٢) الذى أرسلته حكومة صاحبة الجلالة لخدمة صاحب السمو.

"وسيكلف "قسم المراقبة" بتلقى إيرادات بعض الأفرع مباشرة من جباة الضرائب، وسيُشرف إشرافاً عاماً على جباية الضرائب. إن جباة الضرائب - فى كل البلاد - خاضعون لأوامر "قسم المراقبة" هذا، وهكذا يكون بمقدوره منع التهرب الضريبى الذى يتم على حساب خزانة الدولة من جهة، كما يمكنه أيضاً منع الابتزاز الواقع على الفلاحين من جهة أخرى. ويجب على الخديوى أن يعلن التزامه بتنفيذ التوصيات التى سيرفعها "قسم المراقبة" لسموه، وأن يعالج الحالات الناشئة عن الممارسات السيئة للإدارة التى سيعلن له عنها".

إن موقف إسماعيل - قبل وبعد نشر التقرير - يبين بوضوح أن اعتراضاته على عمل اللجنة كانت تنصب - فقط - على الشق السياسى منها، وأنه كان يتمنى حدوث تسوية مالية تتسق مع الأسس التى يشير التقرير إليها.

وخلال لقاء صحفى عقده المستر و. بيتى كينجستون (W. Beatty Kingstone) مع الخديوى (٧٣) - بعد نشر التقرير - صرح إسماعيل بما يلى: "إذا استطعت الحصول على نسبة فائدة معقولة على كل الديون السائرة، فسيكون بمقدورى أن أوازن - بسهولة - بين إيراداتى ومصروفاتى دون الإضرار بأحد؛ ولن أكون محتاجاً - بعد ذلك - للاقتراض بنسب فائدة باهظة ومدمرة سنودى - إن أجلاً أم عاجلاً - إلى إعلان الإفلاس الرسمى".

وبتاريخ ٤ أبريل سنة ١٨٧٦، نشرت جريدة Times تقرير "لجنة كيف"، فاشتكى إسماعيل من أن اللجنة قد زادت من خطورة مشاكله المالية بدلاً من

تسويتها: لقد حصلت إنجلترا على مكاسب هائلة أكبر بكثير من أية مكاسب حصلت عليها أية أمة أخرى. وهذه المكاسب نتجت عن التضحيات الهائلة التي تكبدتها مصر بسبب شقيا لقناة السويس، وهي سبب مشاكلنا الحالية. وبفضل دراسة المستر كيف، فإن إنجلترا قد قدرت تماماً ما عانىنا به بسبب أعباء تنفيذ هذه الأشغال العظيمة التي جلبت الخير للغير أكثر مما جلبته لنا. وبما أن إنجلترا قد اشترت أسهم قناة السويس، وبما أنها أرسلت موظفاً كبيراً لفحص حساباتى، فإننى لم أعتقد أبداً - ولو للحظة واحدة - أنها تريد أن تجعل مصر تابعة لها".

إن مذكره إسماعيل - هنا - لا يعتبر مرافعة للدفاع بل إنه صيحة إنذار بالخطر توضح أنه قد توجه نحو فرنسا واتفق مع مجموعة "أوتريه/باستريه".

وبتاريخ ٢ و ٧ مايو، أصدر الوالى فرمانين متوالين يقضيان بإنشاء "صندوق الدين العام" (٧٤)، وتحويل كل الديون السائرة والمجمدة إلى "دين موحد" بنسبة فائدة قدرها ٧ % على رأس المال الاسمى، وأن يتم استهلاك هذا الدين خلال ٦٥ عاماً.

وفى واقع الأمر، فإن الخديوى قد وافق - على مضض - على تجميد دين قيمته ٩١ مليون جنيه تحت الضغوط الدبلوماسية وضغوط بنك Crédit foncier التى أجبرته على القبول بنسبة فائدة مجحفة تصل إلى ٧% تدفع على أقساط سنوية (وتبلغ قيمة كل قسط ٦ مليون و ٤٤٣ ألف و ٦٠٠ جنيه) مما شكل عبئاً ثقيلاً على موارد مصر. ومع إجراء هذا التحويل، فقد تم قبول سندات أغلب القروض بقيمة مساوية لقيمتها الاسمية. أما سندات الدين السائر، التى كانت نسبة فوائدها تتراوح من ٢٠ إلى ٢٥ %، فتم تعويضها بربح إضافى قدره ٢٥ %.

ومن البديهي أن هذا المشروع - مثل المشروع السابق - لم يحظ بقبول الحكومة البريطانية للأسباب نفسها. وكتبت جريدة Times - يوم ٥ مايو - تعليقاً جاء فيه: "يوجد حلان: إما أن تقوم حكومة صديقة بإقراض أموالها للخديوى

ويكون الضمان هو قبول الخديوى بفرض سلطة حماية عليه؛ وإما أن يواجه شخصياً ضرورة أن يقترح مشروعاً خاصاً به".

وبتاريخ ٧ مايو، كتب مراسل الجريدة نفسها: "لقد عهد الخديوى - مرغماً - إلى أياد فرنسية بتنظيم ماليته، وأصبح الدين المجدد (٩٠ مليون جنيه إسترليني) أمراً واقعاً. وإذا تم تنفيذ هذا التحويل بالقوة، فينالك أمل فى أن يحصل المستر ويلسون على صلاحيات كاملة لاستكمال مهمة الإصلاح الإدارى، وهو أول ما تحتاج إليه البلاد. ولا يوجد شخص آخر - غير المستر ويلسون - لديه فرصة مماثلة للنجاح فى هذه المهمة"^(٧٥).

ولكن ديزرائيلى رفض تعيين مفوض إنجليزى لصندوق الدين لأن المشروع كان يحابى حاملى السندات الفرنسيين (الذين حصلوا على زيادة نسبتها ٢٥ ٪)، وأيضاً لأن المشروع لا يعطى أية سلطة استثنائية للمفوضين. أما المستر ويلسون، فقد غادر مصر.

وعلق المستر روزشتاين (فى كتابه Egypt's ruin) على ما حدث قائلاً: "أخيراً، قررت الحكومة نسيان مشروعها المفضل لصالح الدائنين. وطالما أن المسألة المطروحة كانت تأخذ طابعاً مالياً صرفاً فقد كان من الواضح أن فرنسا مستعدة لإفساد الجهود الحثيثة لحكومة بريطانيا الرامية لإجبار الخديوى على قبول الحماية." وفى مثل هذه الظروف بدا حتمياً أن تتخلى إنجلترا - مؤقتاً - عن هدفها وتتفق مع فرنسا، على الأقل للحفاظ على مصالح الدائنين الإنجليز.

سادساً: الحكم الأنجلو/ فرنسي المشترك ولجنة جوشن/

جوبير:

لم يكن يوسع إنجلترا التغلب على إسماعيل وتسوية المسألة المصرية بمفردها: فقد كان لزاماً علينا التفاهم مع فرنسا بخصوص هذا الموضوع مع السعى - عملياً - للحصول على الهيمنة لنفسها فيما بعد.

ومن ناحية أخرى، فقد كانت فرنسا تخشى من أن يعلن إسماعيل إفلاسه على الرغم من التسويات التي تمت (كما حدث مع تركيا): فطالما ظل رجال المال الإنجليز والفرنسيين مختلفين، فسيكون بمقدور الخديوي التملص من التزاماته الثقيلة. ومن هذا المنطلق - فيما نعتقد - نشأت ضرورة التفاهم المشترك بين الدولتين وفكرة "الحكم المشترك": فقد تفاوض اللورد ديربي مع الدوق ديكاز حول هذا الموضوع واتفقا على تكليف اللورد جوشن (Goschen) بهذه العملية.

وكان اللورد جوشن دبلوماسياً ومصرفياً، وعضواً سابقاً في حكومة الأحرار الليبراليين، وفي الوقت نفسه شريكاً في بنك "Frühling - Goschen". وسافر اللورد جوشن إلى باريس واتفق مع رجال المال الفرنسيين على تخفيض نسبة الزيادة التي حصلوا عليها من ٢٥ إلى ١٠%.

ولتطبيق إشراف سياسي على الإدارة المالية المصرية ولتنفيذ هذا البرنامج، كان لابد من أن يجيء جوشن إلى مصر بصحبة المسيو جوبير (Joubert) بصفته ممثلاً للدائنين الفرنسيين.

وفي تلك الأثناء، عين ديزرائيلي دبلوماسياً ممتازاً في منصب قنصل إنجلترا في مصر هو اللورد كريبيني فيفيان (Crépinny Vivian) الذي كان يمثل إنجلترا في بوخارست. وقام الدوق ديكاز بتعيين البارون دي ميشيلز (des Michels) - وهو زميل سابق للورد فيفيان - في منصب قنصل فرنسا في مصر لكي يرسي الاثنان معاً أسس السياسة المستقبلية للحكم المشترك.

وألف البارون دي ميشيلز كتابه "Souvenirs"^(٢٦) وتناول فيه الذكريات التي تربط فرنسا بمصر منذ عهد محمد علي، والمكاسب العاطفية التي تدفع الفرنسيين لتلطيف واحتواء الطموحات البريطانية لكي تحتفظ مصر بالاستقلال الذي ساعدناها في الحصول عليه". ولكنه أورد بعد ذلك مايلي: "ولكن هذه المواقف الطيبة المتبادلة قد تعقدت في الفترة الأخيرة نتيجة لعناصر طارئة جديدة:

- فالخديوي إسماعيل قد افترض مبالغ طائلة من أوروبا، وقدمت له بلدنا النصيب الأكبر منها.

- ووجد مواطنونا أنفسهم معرضين لخطر نهب أموالهم، بالضبط كما فعل سلطان تركيا معهم - منذ وقت قريب - ومرت فعلته بغير عقاب.

- لقد أدركت إنجلترا ذلك، وخشيت أن ترانا نتصرف ونتدخل بمفردنا، كما خشيت من عواقب هذا التدخل.

"ولذلك، اضطرت إنجلترا لتخفيف مواقفها المتصلبة وفتحت آذانها- نسبياً - واستمعت لمقترحاتنا بخصوص التفاهم".

وبعد ما كتبه البارون دي ميشيلز، رسم لنا صورة قلمية معبرة للخديوي إسماعيل ووصفه بأنه مجرد "ممثل هزلي"، ولخص الموقف على النحو التالي: "عندما انتشرت الشائعات عندنا بأن الوالي يستعد لتمثيل الفصل الأخير و يعلن إفلاسه، حدثت موجة استنكار^(٢٧) عاتية قادتها المؤسسات المالية الكبرى لأنها متورطة تماماً في إقراض الخديوي، وطالبت باتخاذ إجراءات عنيفة ضده. واستخدم الدوق ديكاز ذكاءه المشهود له به، وانتهز اللحظة الملائمة للتدخل لدى لندن.

^(٢٧) يوجد هنا الخطأ الهجائي للكلمة نفسها - في النص الفرنسي - والذي أشرنا إليه في الملحوظة رقم [١٨] [المترجم].

"وسافرت إلى لندن في أوائل شهر سبتمبر ومعى التعليمات التي يمكن تلخيص أهمها في نقطتين أساسيتين وتمهيديتين هما:

١- تأجيل تنفيذ أية فكرة خاصة بإعلان إفلاس إسماعيل.

٢- يقوم الخديوى بدعوة السيدين جوشن و چوبير للسفر إلى مصر لكي يقيما - فييا - بتصفية عامة للدين ."

ولتنفيذ الجزء الأول من هذا البرنامج، قام البارون دى ميشيلز بتهديد الخديوى بأنه سيطلب - من الباب العالى - عزله عن العرش إذا حاول تنفيذ فكرة إعلان الإفلاس التي تشاع عنه.

ويقول القنصل الفرنسى إن إسماعيل رد عليه بصوت ضعيف ومخنوق قائلاً: "ولكن إذا لم أستطع السداد... وإذا كانت موارد مصر قد نفذت... إنكم تضعون السكين على عنقى، فهل تتصورون إنكم - بذلك التصرف - ستخلقون لى الموارد التي تتقصدنى؟"

"فأجيبته قائلاً: إننا رأينا عكس ماتقولونه تماماً: فموارد مصر وفيرة للغاية لدرجة تسمح لأميرها بتسديد كافة التزاماته. ولكن - وقبل كل شيء - يتعين على سموكم - أولاً - أن تطمئنوا دائنكم بالأسلوب التالى:

١- عليكم الإعلان - بشكل رسمى - أن احتمال إعلان إفلاسكم هو مجرد كذبة تسيء إلى شخصكم.

٢- وعلينكم بتكذيب الإشاعات المنتشرة حول تعليق سداد قسط الدين المقبل.

٣- وفى الوقت نفسه، عليكم أن تطلبوا من الحكومتين الفرنسية والإنجليزية إرسال مستشارين ذوى كفاءة عالية، وأنكم ستتنازلون لهم عن السلطات الضرورية لإصلاح الوضع المالى لبلادكم."

وأبدى إسماعيل بعض المقاومة، ولكن تفاهم إنجلترا مع فرنسا جعل هذه المقاومة غير مجدية: فوافق إسماعيل على مجيء جوشن وچوبير إلى مصر، وتم تكليف هذين السيدين بتنفيذ مهمة "تصفية الدين، ووضع أسس التنظيم الشامل للإدارة المالية".

وكما رأينا سلفاً، فإن الحكومة الإنجليزية - والدانين الإنجليز - هم الذين بادروا لإجراء تسوية جديدة مع الخديوى، وممارسة ضغط رسمى لإجباره على قبول "لجنة جوشن، چوبير".

وفى كتاب "Egypt under Ismail"، ذكر المستر ماك كوان (Mac Coan) مايلى: "كانت مصر هى الحالة الوحيدة التى تدخلت فيها وزارة خارجيتنا على هذا النحو: ففى السنة نفسها التى حصلت فيها لجنة جوشن، چوبير على الدعم الكامل من الحكومة الإنجليزية، سجلت "القائمة السوداء" - التى تصدرها "جمعية حاملى الأسهم" - ما لا يقل عن ١٧ دولة متعسرة فى تسديد ديونها التى بلغت حوالى ٤٠٠ مليون جنيه إسترليني. ومع ذلك لم يرسل أى فنصل برقية ما بها اعتراض حكومته لصالح حاملى صكوك ديون هذه الدول السبعة عشرة المتعسرة".

ووصل اللورد جوشن إلى مصر فى شهر أكتوبر، وكان أول ما فعله هو التجاهل التام لوجود إسماعيل صدّيق (وزير المالية) الذى كان يعارض خطة جوشن، والذى كان جوشن يريد إقالته من منصبه وتعيين المستر ويلسون مكانه. وكان هذا المستشار الإنجليزى يرى أن التسوية الشاملة للديون - على أساس دفع نسبة فائدة قدرها ٧ % - ستصبح عبئاً ثَقِيلاً على مصر، كما كان يرى أن الإدارة المالية تعنى وضع مصر تحت الوصاية.

ولكى نكون منصفين، وأياً كان رأينا فى السياسة المالية لإسماعيل ومستشاره، يجب علينا الإقرار بأنهما كانا على صواب عندما اعتبرا أن أعلى نسبة

فائدة تستطيع مصر دفعها يجب ألا تتجاوز ٥ % على دين قدره ٩٠ مليون جنيه إسترليني، ويقال إن المستر كيف كان يرى هذا الرأي نفسه، وأثبتت الأحداث التالية صحة رأيهما.

أما من وجهة النظر السياسية، فقد انطوت خطة جوشن على أضرار خطيرة لأنها لم تكن تهدف إلا إلى تمكين الإنجليز من الاستيلاء التام على الإدارة المصرية. وفي أثناء مقابلة هامة جداً أجراها اللورد فيثيان مع الخديوى - بخصوص هذا الموضوع - لم يتردد القنصل فى الإشارة إلى أن تعيين المستر ريفرز ويلسون (Rivers Wilson) فى منصب وزير المالية (أى على رأس الإدارة المصرية) هو الضمان الوحيد لإجراء إصلاح حقيقى.

وذكر القنصل للخديوى ما يلى: "إن الإصلاح العميق لنظام الإدارة المالية فى مصر لهُو مطلب لا غنى عنه، ومن الممكن تعلمه على يد الأوروبيين. ولكننى أعتقد أنه من الأفضل تعيين الأوروبيين فى مناصب تسمح لهم ببدء تنفيذ هذه الإصلاحات وتنظيمها وتعليمها للموظفين المصريين..."

"ووافقنى الخديوى - عموماً - على آرائى، ولكنه سجل اعتراضه على تعيين أحد الأوروبيين (بالتأكيد سيكون إنجليزياً) - فى الوقت الحالى - فى منصب وزير المالية. وقال إنه من المؤكد أن هذا القرار سيزيد من مصداقية مصر فى الخارج، ولكنه سيثير غضب المصريين بشدة لأنهم سيعتقدون إنه مفروض عليهم من أوروبا.

"قلت له: أيا كان الأمر، فإنه لا يستطيع إنكار أن تغيير وزير ماليته الحالى سيقابل بارتياح فى كل أنحاء مصر... فرد سموه قائلاً: "إننى موافق على ضرورة تغيير الشخص، ولكن لا بد من الانتظار قليلاً لى نعين أوروبياً فى مكانه"^(٧٧).

وهكذا نجد أن الإنجليز كانوا يريدون التخلص - بأى ثمن - من وزير المالية المصرى الذى يمثل العقبة الحقيقية والوحيدة التى تعيق تنفيذ خطتهم لأنه

كان يتصف بالحزم الذى يتناقض مع ضعف شخصية الوالى: فلقد كان إسماعيل صدّيق زعيماً للحزب المصرى منذ سنة ١٨٧٠، وكان معادياً تماماً للحزب التركى الذى كان يتزعمه شريف باشا. ولكن فى عهد إسماعيل، عقد الحزبان اتفاقاً وطنياً للتصدى ضد أى تدخل أوروبى فى شئون مصر الداخلية.

وقرر إسماعيل صدّيق التصدى لمحاولات أوروبا للسيطرة على الإدارة المصرية: فأعد مشروعاً مضاداً للمشروع الأوروبى، وحاول أن يستميل الخديوى لجانبه، لكن - فى تلك الأونة - وقعت بعض الإضطرابات فى الريف، فتم توجيه الاتهام لإسماعيل صدّيق بأنه يحاول القيام بحركة تمرد، وبأنه يهدد الخديوى الذى يخضع تماماً لرغبات الأجانب. واضطر الخديوى للمفاضلة بين الوقوف مع الحزب الأجنبى - الذى يُمثّل القوى الأوروبية - أو الانضمام لحزب المقاومة الذى يمثله إسماعيل صدّيق: فقرر إقالة وزير ماليته.

وذكر المستر فارمان (Farman) - القنصل السابق للولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة - ما يلى: " بعد إلقاء القبض على إسماعيل صدّيق - يوم ١٠ نوفمبر - قمت بزيارة الخديوى فوجدته منفعلاً وغازباً من "المفتش" (لقب إسماعيل صدّيق). وحكى لى كيف أنه رفعه من مجرد فلاح وعينه فى أعلى منصب فى مصر. وذكر لى أن "المفتش" كان يسعى لتدبير الاضطرابات ضده. وبما أننى أمتلك بعض الخبرة بأساليب الأوتوقراطية التى يتبعها الحكام الشرقيون، فقد اقتنعت بأنه قد تم إعدام هذا الوزير السابق" (٧٨).

والواقع أن الخديوى كان قد دعا وزيره لمرافقته حتى قصره الواقع على النيل، وهناك تم اغتياله. وعلى الفور، أذاعت الحكومة خبراً كاذباً عن سفر المفتش إلى الصعيد ثم تلتها بخبر وفاته.

وللحقيقة، فإن المستشار السابق للخديوى لم يكن يحظى بأى قدر من الشعبية فى مصر، خصوصاً لدى الفلاحين الذين كان يعتمرهم بقسوة. ولكن الظروف

المأسوية - التي أحاطت بوفاته - أثارت شفقة الجميع على مصيره. إن تصرف الخديوى - فى حد ذاته - يمثل إدانه لنظام الحكم الاستبدادى. وعلق مراسل جريدة Times على ماحدث بقوله: "يعتبر رحيل إسماعيل صدّيق بمثابة النهاية لنظام قديم: فقد كان المفتش زعيماً للحزب المعارض للنفوذ الأوروبى ولكل تقدم حضارى. ويقال إنه كان قد أعد مشروعاً مناوئاً للمشروع الأوروبى، ومن ثم فإن سقوطه سيساعد على نجاح البرنامج الجديد"^(٧٩).

ولم تستفد مصر شيئاً من اختفاء المفتش، والمستفيد الوحيد كان "لجنة جوشن- چوبير": فبعد بيع أسهم قناة السويس، ورفض الخديوى للمساعدة التى عرضتها عليه ألمانيا وروسيا، واستبعاد نوبار، يعتبر التخلص من المفتش أخطر الأخطاء السياسية التى ارتكبتها إسماعيل منذ سنة ١٨٧٥م.

وبتاريخ ١١ نوفمبر، كتب المسيو فيقيان معلقاً على ماحدث بقوله: "إن فرصة نجاح لجنة جوشن- چوبير قد ازدادت بشكل ملموس بعد سقوط الوزير: ففى البداية، كان الشك يخيم على نجاحها طوال عدة أيام بسبب تأثير وزير المالية السابق المعادى لها، والمؤمرات التى حاكها ضدها. أما الآن فالخديوى موافق تماماً على جميع الضمانات التى اقترحت عليه، أى:

- ١- تعيين مراقبين: إنجليزى وفرنسى.
- ٢- ومنحهم سلطة تعيين ورفعت جباة الضرائب فى المديرىات.
- ٣- وتعين مفوض إنجليزى للخزانة.
- ٤- وإنشاء إدارة أوروبية منفصلة لنسكك الحديدية"^(٨٠).

لقد ضحى الخديوى بوزيره، لكن لا يجب أن يتبادر إلى الأذهان أنه كان مستعداً لقبول الضمانات المقترحة بلا تحفظات أو بلا مقاومة، خصوصاً وأن هذه

الضمانات لم تخفف من ديون مصر الهائلة، كما أنها ألقت على كاهله عبء القبول بالإشراف السياسى عليه.

وصرح البارون دى ميشيلز وهو يغادر لندن: "لقد كان المستر جوشن متردداً بين مشاعره الطبيعية بالولاء وبين أطماعه البريطانية؛ فهو قد سجل فى برنامجهِ شرطاً أساسياً لى يحدث أى تنسيق بين الدولتين، هذا الشرط هو مطالبة فرنسا بتقديم تضحيات [تنازلات] مالية ومزايا سياسية لصالح إنجلترا".

ثم يروى دى ميشيلز - فى كتابه "Souvenirs" - أن مبدأ المساواة التامة قد أقر نهائياً بعد مناقشته مناقشة مضمّنية "وصدر به قرار ينص على تعيين مراقبين عامين (فرنسى وإنجليزى) يرأسا الإدارة المالية لمصر. وتم انتزاع توقيع الخديوى عليه يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦. لقد تعمدت استخدام كلمة "انتزاع" لأننا - حتى اللحظة الأخيرة - كنا نخشى الفشل لأن الوالى كان ساخطاً على نتائج المحادثات فسعى جاهداً لإفشالها".

وحصل اللورد جوشن من فرنسا على تنازلات مالية لصالح الدائنين الإنجليزى فى "الدين المجدد"، وأعلن أن هدفه هو تخفيف العبء عن مصر، والعمل على زيادة ثقة الدائنين فى حصولهم على الفائدة التى يستحقونها.

وذكر المستر روزشتاين فى كتابه "Egypt's Ruin" أن المستر جوشن نجح فى الاتفاق مع الدائنين الفرنسيين على تجميد الدين السائر مع تخفيض الزيادة - التى حصلوا عليها - إلى نسبة ١٠% فقط. واستطاع - أيضاً - فصل دين "الدائرة السنّية" عن "الدين المجدد"، وأن يضم دين "الدائرة السنّية" إلى "الدين السائر" ليكونا معاً مجموعة منفصلة - عن "الدين المجدد" بفائدة قدرها ٥%.

أما فيما يتعلّق بفائدة القروض التى عقدت فى سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧، فإنه قد توصل إلى فصلها عن "الدين العمومى المجدد" لأسباب فنية. ولكنه فعل ذلك - فى حقيقة الأمر - لأن "بنك فروهلنج وجوشن" كان مشتركاً فى

تقديم هذه القروض، فأراد أن يستمر في الحصول على نسبة الفائدة القديمة التي تتراوح ما بين ١٠ و ١٢ %.

وهكذا نجد أن "الدين المجدد" - نفسه- قد انخفض إلى ٥٩ مليون جنيه بفائدة موحدة نسبتها ٧ % . ولتنفيذ التحويل، كان لابد من إنشاء ما سُمى بـ "الدين الممتاز"؛ وقيّمته ١٧ مليون جنيه بفائدة قدرها ٥ % . وبذلك، ارتفع إجمالي الأقساط السنوية للديون إلى ٦ مليون و ٥٦٥ ألف جنيه إسترليني، أى حوالى نسبة ٦٦ % من الدخل الاسمى السنوى لمصر .

وفيما يتعلق بالنتائج السياسية لبعثة جوشن، فإنها نتجت - بشكل حتمى - عن المبدأ المثمر الذى وضعه - بمهارة - المفوض البريطانى، ألا وهو: "ضمان حُسن الإدارة": لقد أَرْضَى هذا المبدأ الحكومة البريطانية والدائنين وحتى الفلاحين المصريين الذين قيل لهم أن هناك من يهتم بمصيرهم. وفى حقيقة الأمر، ومن وجهة النظر السياسية، فإن الإشراف الأنجلو/ فرنسى كان مجرد تسوية مؤقتة طالما أن إنجلترا لم تسيطر بعد على الإدارة المصرية، أو بعبارة أخرى طالما أن ريفرز و يلسون لم يعيّن بعد فى منصب وزير مالية مصر .

أما من وجهة النظر المالية، فإن الإنجليز قد أدركوا جيداً أن التسوية كانت باهظة التكاليف. ولذلك، فإن هذه التسوية يجب أن تقدم لهم - فى القريب العاجل - فرصة لإجراء تحقيق جديد يتيح لهم المطالبة بضمانات جديدة لاستكمال "عملية الإصلاح".

وفى اليوم نفسه الذى تم فيه "انتزاع" توقيع الخديوى على القرار - أى يوم ١٨ نوفمبر- أعلن إسماعيل - صراحة - للورد فيفان: "رغماً عن رأى الشخصى فى هذه المسألة، إلا أنه قد تم إتناعى بأن التسوية الجديدة يمكن أن تتم بدون فرض عبء مالى ثقيل يدمر مالية مصر"^(٨١).

لقد كان وضع مصر المالي متقلبا بالديون، وازداد الأمر خطورة نظراً لوجود قلق سياسي ناشئ عن:

١- تردد الحكومة الإنجليزية في تعيين المراقب الإنجليزي.

٢- وإصرار البارون دي ميشيلز على فرض المسيو دي بلينيير (de Blignières) في منصب المراقب الفرنسي.

وأدى ذلك كله إلى نفاذ صبر الخديوى الذى كان يتعجل التخلص من "حياة اليأس" هذه التى كان يحيهاها^(٨٢). وكان القنصل الإنجليزي نفسه - المستر فيثيان - متفقاً مع الخديوى وعبر عن وجهة نظره عندما ذكر: "سنبذل الجهود اللازمة لتسوية قسط الدين الذى سيحين موعد سداذه يوم ١٥ من الشهر القادم (يناير) ... ولكننى أخشى أن تُجبى الأموال بتكبيد الفلاحين خسائر فادحة خصوصاً مع جباية جزء من ضرائب العام القادم مقدماً. وفى الوقت الحالى، يعتقد الكثيرون أن مصر لا تستطيع تحمل العبء المفروض عليها، وأنه من المستحيل - بالنسبة لها - دفع فائدة الدين التى تصل إلى ٧%.

ولكن التعليق الذى ذكره القنصل - بعد ذلك - كان فى غاية الغرابة: "وحتى لوكان ذلك صحيحاً، فقد فات أوان مناقشته: إن الخديوى وحكومته هما المسئولان الوحيدان عن الحسابات المغلوطة - التى قُدِّمَت - والتى دائماً ما ضللت الأجانب الذين بذلوا جهداً كبيراً للتعرف على الوضع المالى الحقيقى لمصر"^(٨٣).

لكن، على عكس ما يقوله القنصل الإنجليزي، فإن الوضع المالى الحقيقى للبلاد كان مكشوفاً تماماً منذ التحقيق الذى أجراه المستر كيف. وفى تقرير اللجنة، أكد المستر كيف بثقة أن التقدم الذى حققته مصر - فى جميع المجالات - لا ينفى أن الوضع المالى فيها "حرج للغاية"، وأن النفقات - مهما كانت باهظة - ليست هى المسئولة الوحيدة عن الأزمة الراهنة: فهذه الأزمة نشأت - بأكملها - نتيجة للشروط المدمرة لقروض تم التعاقد عليها تحت ضغط الاحتياجات الملحة.

وفى مثل هذه الظروف، فإن نسبة الفائدة الباهظة - ٧% - على دين قدره ٩١ مليون جنيه - لا يمكن اعتبارها أبداً "معتدلة"، خصوصاً وأن المضاربات فى البورصة والربا قد عملوا على زيادة هذا الدين. ولذلك، بلغت قيمة القسط السنوى الواحد أكثر من ستة ملايين جنيه زادت من الأعباء الملقاه على كاهل بلد يدفع دفعاً نحو البؤس المدقع.

وبتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٨٧٧م، اجتمع الخديوى مع المسيو فيفيان لمناقشة موضوع تسوية تسديد قسط يوم ١٨ نوفمبر، وذكر له الخديوى: "إن وزير المالية السابق قد خدع - عمداً - من تفاوضوا معه بخصوص القروض عندما قدم لهم حسابات وأرقاماً مغلوطة؛ وأن المفاوضين رفضوا أن يستمعوا له [أى للخديوى] عندما أصر على تخفيض نسبة الفائدة من ٧ إلى ٥%؛ وأنه قد رضخ لضغوطهم أملاً فى أن التقدير المبالغ فيه لإيرادات الأراضي الزراعية سيتم تعويضه بواسطة الزيادة الكبيرة التى ستطرأ على إيرادات الجمارك والسكك الحديدية فى ظل إدارتهما الجديدة..."^(٨٤).

ويثبت الواقع أن إنجلترا كان من صالحها ترك وضع مصر المالى يزداد سوءاً لكى تجبر مصر على قبول- أو بالأحرى تلتمس - من إنجلترا - جميع الضمانات السياسية التى يطلبها منها داننوها.

ومنذ سنة ١٨٧٦م، أصبحت الإدارة المصرية هى "الرهن" أو الضمان الحقيقى الذى حصل عليه الدائنون الأوروبيون ودولهم؛ وكان المراقبان العموميان وصندوق الدين ومحاكم نظام الإصلاح هم الحراس القائمون على هذا الرهن. وكان نظام المراقبة يرأس التسلسل الإدارى الأوروبى الجديد، وازداد عدد الموظفين الأجانب، وذكر اللورد كرومر- فى تعليقه على هذا الوضع - مايلى: "إن التدبير المالية كانت ذات نتائج طفيفة على مستقبل مصر. أما التغييرات التى تمت فى إدارة البلاد، بناءً على نصائح جوشن، فقد كانت نتائجها أكبر"^(٨٥).

وتم تعيين البارون دى مالاريه (de Malaret) والمسيو رومان (Romaine) للإشراف على إيرادات ومصروفات مصر، أما السكك الحديدية وميناء الإسكندرية، فقد رهنّت إيراداتهما لتسديد فوائد الدين، وتشكل مجلس يتكون من اثنين من الإنجليز وفرنسى ومصرى لإدارتهما. وتم تعيين الجنرال ماريوت رئيساً لإدارة السكك الحديدية.

وفى بداية ١٨٧٧م، وبعدما نجح اللورد جوشن فى تنفيذ ما يريده، سارع لتعيين مفوض إنجليزى للدين العمومى، وكان هذا المفوض هو الميجور بيرنج (Baring) - الذى حصل فيما بعد على لقب "اللورد كرومر" - ووصل بيرنج إلى مصر يوم ٢ مارس سنة ١٨٧٧.

وكان من المفترض أن يعمل "نظام الحكم المشترك" بالطريقة التى ذكرناها سلفاً، ولكن هذا الترتيب كان مقضياً عليه بالفشل لأنه تجاهل الوضع الحقيقى للبلاد.

وكتب اللورد ملنر (Milner) معلقاً: "كان لابد من مرور زمن طويل لإصلاح دين مصر؛ وفى انتظار حدوث ذلك، عانت البلاد معاناة شديدة بسبب الكوارث الجديدة التى ألمت بها.

"وبناءً على اقتراحات جوشن وجوبير، تم تسديد أول قسط للدين فى شهر نوفمبر سنة ١٨٧٦م؛ لكن مدة السداد كانت قصيرة للغاية. وفى الواقع، فإن هذا الترتيب كان معقولاً وراعى ظروف البلاد كما تم عرضها على المراقبين، ولسوء الحظ، فإن هذا العرض كان مضللاً للغاية: فحتى لو كان قد تم تزوير الحسابات - عمداً أو بغير عمد - إلا أنه من المؤكد انها لم توضح الوضع المالى الحقيقى للبلاد" (٨٦).

ومن البديهي إدراك أن "الحكم المشترك" (أو "الإدارة الأنجلو/ فرنسية") كان له خصوم عديدون لأن مصر - من سنة ١٧٧٦ حتى سنة ١٨٧٩م -

تعرضت لأقصى المحن التي تراوحت ما بين الشروط المتشددة والقاسية التي فرضها عليها "بنك Crédit foncier والماليون - من جهة - والمطالب السياسية الإنجليزية من جهة أخرى.

ولم يكن لدى اللورد فيثيان أو البارون مالاربه أية عاطفة خاصة تجاه الخديوى إسماعيل، ولكنهما دافعا عن البلاد وبذلا جهوداً ضائعة لإقناع أصحاب المصالح بالانقياد للحق.

وأعطى البارون مالاربه - بلباقة وذكاء - بعض النصائح للخديوى كانت كفيلاً بإلغاء بعض المظالم؛ كما أنه لم يدخر وسعاً لإقناع وزير المالية المصرى بتأجيل تسديد فوائد قسط السنة أشهر المستحقة على أسهم قناة السويس: فالموظفون المصريون لم يقبضوا مرتباتهم منذ عدة أشهر، فكان من الأفضل - مائة مرة - دفع هذه الأموال للموظفين المصريين بدلاً من دفعها للحكومة الإنجليزية التي كانت تستطيع الانتظار.

ولكن الخديوى كان قد عين موظفين إنجليز في رئاسة الإدارات الحكومية المصرية، ولم يشغل باله سوى التقرب للحكومة الإنجليزية التي لم يدخر وسعاً في الإشادة - دائماً - بعدم تدخلها في الشؤون الداخلية لمصر، وذلك على عكس قناعته الشخصية تماماً^(٨٧).

سابعاً: الاضطراب السياسى [٢١]:

كان من المفروض أن توافق الحكومة الإنجليزية - وكذلك المؤسسات المالية - على تأجيل سداد قسط الدين الذى حل استحقاقه، وأن تنفذ القانون الذى يطبق على الدول المدينة. لكن الأحداث أثبتت أن الحكومة الإنجليزية والمؤسسات

^[٢١] جاء هذا العنوان الفرعى فى الفهرس بالصيغة التالية: "التحول السياسى فى سنة ١٨٧٧م" [المترجم].

المالية لم تتردد في إجبار مصر على قبول القانون الذى يطبق على الأفراد المدنيين: أى يتم الاستيلاء على ممتلكاتهم بدون الاهتمام بالخراب المؤكد الذى سيحيق بهم بعد ذلك.

وفى حالة مصر، لم تهتم الحكومة الإنجليزية - ولا المؤسسات المالية الكبرى - بنفقات الإدارة المصرية، ولا بمرتبات موظفيها، ولا بالعناية بالقنوات والجسور والكباري، ولا بأى شىء يساهم فى الرخاء العام المرتبط حتى بمصالح الدائنين أنفسهم. لقد كان المستر فيفيان يدرك تماماً هذا المبدأ ولذلك فإنه حرص على تحذير حكومته من مغبة النتائج الوخيمة التى ستنشأ عن تسديد القسط الكبير لشهر يوليو ١٨٧٧، خصوصاً وأنه كان لابد - أيضاً - من تسديد كافة تكاليف استهلاك الدين وغير ذلك من الأمور المرتبطة به. وبتاريخ ٧ يوليو، كتب القنصل الإنجليزي لحكومته التقرير التالى: "صحيح أن المراقبين يحميان الفلاحين وحملة الأسهم، لكنهما - بالقدر نفسه - يمنعان ذبح الدجاجة التى تبيض ذهباً. وبما أننا نلعب الدور الرئيسى فى الإدارة الأوروبية لمصر، فإن هناك خطأ يرتكب فى حق مصر وفى حق سمعتنا وذلك بسماحتنا باستمرار المظالم والقهر المحتميان بالسلطة".

ورغم ذلك، تم تسديد القسط ولكن بمقابل فادح: فاللورد فيفيان كتب لحكومته ما يلى بتاريخ ١٢ يوليو: "تم تسديد المبلغ بأكمله بالأمس (٢ مليون و ٧٤ ألف و ٩٧٥ جنيه) لكننى أخشى أن يكون هذا السداد قد تم نتيجة لأن الفلاحين قدموا تضحيات دمرتهم: فقد باعوا محصول السنة القادمة بيعاً جبرياً، وتمت جباية الضرائب مقدماً. وبشكل أو بآخر، فقد تم انتزاع هذا المبلغ من بلد يعانى - أساساً - من الضرائب التى تسحقه بالفعل. إننى أخشى بشدة من أن تتسبب الإدارة الأوروبية - بدون قصد - فى تدمير ثروة مصر الزراعية تدميراً تاماً، وأعتقد أن الإنجليز مسئولون مسئولية حقيقية عما يحدث"^(٨٨).

لقد كانت الإدارة الإنجليزية الخالصة - وليست الأوروبية - للجمارك والسكك الحديدية هي المسئولة مباشرة عن الارتباك المالى فى هذين المرفقين؛ وبتاريخ ٩ يوليو، كتب القنصل مايلى: "لا نملك إلا أن نتحسر لأن الإنجليز هم الذين يديرون هذين المرفقين الكبيرين: فقد زادت الانتقادات العدائية ضد إعادة التنظيم - التى تكلفت الكثير - وكان ينتظر منها الخير العميم ولكنها فشلت".

وعمل المديرون الإنجليز على ملء الإدارات المصرية بالموظفين الإنجليز من الشبان عديمى الخبرة الذين كانوا يقبضون مرتبات عالية من الخزانة المصرية. وباختصار، فإن الإدارة السيئة هى التى تسببت - بشكل أساسى - فى حدوث عجز مالى فى الجمارك بلغ ٣٨٨ ألف و٧٧٧ جنيه (حوالى ٩ ملايين فرنك)، وعجز مالى آخر بلغ ١١٥ ألف و٥١ جنيه (حوالى ثلاثة ملايين فرنك) فى رسوم جمركى الأسكندرية والقاهرة.

ويرجع السبب الثانى للعجز المالى إلى عمليات تهريب التبغ التى مارسها الأوروبيون على نطاق واسع، وكان التهريب يتم تحت سمع وبصر السلطات المصرية العاجزة عن التدخل نتيجة لتطبيق نظام "الامتيازات الأجنبية".

أما السبب الثالث، فهو مرتبط بالسبب الثانى ويرجع إلى إعفاء الأوروبيين من دفع أية ضريبة للدولة المصرية. وبتاريخ ١٠ يوليو، كتب اللورد فيثيان معلقاً على هذا الوضع بقوله "أعتقد أنه من الظلم البين أن نمسك بخناق مصر وننتزع منها أقساط الديون حتى آخر فلس؛ وفى الوقت نفسه، نسمح بحدوث عمليات التهريب التى تحرم مصر من جزء كبير من دخلها الذى تستحقه... وليس من العدل أن يكسب الكثير من الأوروبيين المكاسب الطائلة من هذا البلد ويتم إعفاؤهم تماماً من المساهمة فى تنمية مواردها".

ويقدر المبلغ الذى خسرتة الخزانة المصرية من جراء عمليات الإعفاءات الجمركية والتهريب بما لا يقل عن ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني سنوياً، وقد رجا

الخدوي المستر فيثيان "تحصيل رسوم الجمارك التي يجب على الأوروبيين دفعها وإيقاف عمليات التهريب الواسعة التي يمارسونها بلا عقاب".

وبعد صمت دام سبعة أشهر، وبتاريخ ٤ مارس سنة ١٨٧٨م، رد اللورد ديربي على رجاء الخدوي بقوله: "لا يمكن لحكومة صاحبة الجلالة أن تتجاهل تماماً نداء الخدوي، خصوصاً مع وجود الفوضى المالية التي تعاني منها المالية المصرية. وبمقدور الخدوي التأكد من حسن نيتنا لمساعدته في إلغاء هذه التجاوزات بشرط أن يقدم سموه دليلاً مقنعاً على نيته الجادة في إصلاح إدارته المالية، وأن يبدي استعداداه الفعلي لتنفيذ قرارات محاكم الإصلاح"^(٨٩). إن هذا الرد المتأخر يشير - من طرف خفي - إلى اقتراح إجراء تحقيق (سندرس نتائجه فيما بعد). وعلى أي حال، فإنه يعتبر - ببساطة - رفضاً لمطالب الخدوي.

وفى تلك الأثناء، توقفت الأشغال العمومية منذ سنة ١٨٧٦م، وتعاضمت الفوضى الإدارية والارتباك المالي. وبتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٨٧٧م، ذكر القنصل الإنجليزي في تقريره ما يلي: "إن رعايا الخدوي يشكون من مطالبة الدائنين لهم بتسديد أقساط الديون كاملة، في حين أن موظفيه - وهم الجزء الأساسي في الجهاز الإداري - لا يقبضون مرتباتهم".

وبتاريخ ١٧ يناير ١٨٧٨م، أبلغ القنصل الإنجليزي اللورد ديربي بما يلي: "في السنة الماضية، بلغت إيرادات مصر ٩ مليون و٥٤٣ ألف جنيه إسترليني، سدّدت منها سبعة ملايين و٤٧٣ ألف و٩٠٩ جنيه إسترليني للدائنين. وبعد دفع الجزية السنوية للباب العالي، وتسديد الفوائد المستحقة على أسهم قناة السويس (التي اشترتها إنجلترا)، تبقى لديها - فقط - مبلغ مليون و٧٠ ألف جنيه إسترليني لنفقات الحكومة الضرورية".

لقد حولت أوروبا المرابية الإدارة المصرية إلى مجرد دخل يتناسب مع النفقات.

وفى شهر سبتمبر، انطلقت صيحة الإنذار نفسها، فالأزمة قد تفاقمت نتيجة لحدثين غير متوقعين:

١- فى صيف سنة ١٨٧٧م، جاء فيضان النيل منخفضاً جداً فتسبب فى حدوث مجاعة.

٢- وفى ربيع سنة ١٨٧٧م، اندلعت الحرب التركية/ الروسية مما أجبر مصر على إرسال قوات - على نفقتها - لمساعدة تركيا. ودفعت الحكومة تكاليف هذه الحملة بزيادة نسبة ١٠ % على الضرائب العادية. ولكن كانت لدى إنجلترا اهتمامات سياسية أخرى جعلتها تصرف النظر - مؤقتاً - عن تنظيم الشؤون المصرية: فالحرب التركية/ الروسية قد جعلت "المسألة الشرقية"، وتقسيم الإمبراطورية العثمانية موضوعاً ملحاً. وكان الدبلوماسيون الأوروبيون - وعلى رأسهم بيسمارك^[٢٢] - يشجعون إنجلترا للاستفادة من الحرب لى تحتل مصر.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن هذه الفكرة أصبحت تجد لها صدى لدى الرأى العام الإنجليزي: فى سنة ١٨٧٧، شن الصحفى الإنجليزي المشهور إدوارد ديسى (Edward Dicey) حملة صحفية واسعة النطاق للمطالبة بضرورة احتلال إنجلترا لمصر فوراً أو - على الأقل - فرض نوع من الحماية الإنجليزية عليها.

وفى عدد شهر يونيو من مجلة "Nineteenth Century Review" نشر ديسى مقالاً بعنوان "Our route to India" جاء فيه: "يجب علينا أن نحافظ على أن تكون قناة السويس مفتوحة أمام سفننا فى أى وقت وتحت كل الظروف. ولكى نتوصل إلى ذلك، يجب أن يكون لنا موطئ قدم فى الدلتا بشكل قانونى وبشكل أكثر حسماً مما هو عليه حالياً. وباختصار، فلو أجبرنا فرنسا على الاختيار ما بين

^[٢٢] بيسمارك (Otto Von Bismarck) (١٨١٥ - ١٨٩٨) سياسى ألمانى ينتمى لأقصى اليمين. عينه ملك بروسيا - غليوم الأول - رئيساً لوزراء بروسيا فى سنة ١٨٦٢، اتسم عهده بالديكتاتورية ولكنه أنشأ جيشاً بروسيا قوياً ووحد الولايات الألمانية فى إمبراطورية تحت رئاسة الإمبراطور غليوم الأول [المترجم].

نشوب حرب شاملة أو قيام إنجلترا بضم مصر، فإن فرنسا ستختار الحل الثاني بلا تردد. وفي كل مرة تستعيد فيها فرنسا قوتها وتتخلص من شبح تهديد ألمانيا لها، فإنها تبدأ - مجدداً - في ممارسة منافستها التقليدية مع إنجلترا في منطقة شرق المتوسط.

"إننا في الوقت الراهن، نستطيع تنفيذ ما لم نقدر عليه طوال الـ ٧٥ سنة الأخيرة ولن نستطيع تنفيذه خلال السنتين القادمتين أى امتلاك مصر بدون مخاطرة دخول حرب مع فرنسا".

ثم نشر المستر ديسي مقالاً ثانياً - في عدد شهر ديسمبر سنة ١٨٧٧ من مجلة "La Revue Britanique" - عنوانه "الخدويى والحماية البريطانية"، وجهه بالتأكيد للرأى العام الفرنسى وجاء فيه ما يلى: "إن الشق السياسى والشق المالى مُرتبطان تماماً لدرجة استحالة الفصل بينهما فى المسألة المصرية. فإذا استطعنا - بشكل عملى - ضمان وجود مراقبة فعالة على الحكومة المصرية (إما بالتدخل المباشر وإما بواسطة القناصل أو الإداريين الإنجليز)، فمن المؤكد أننا سنتوصل إلى الوفاء بالتزامات مصر تجاه دائئتها الأوروبيين مع الاضطلاع بمسئولية إدارة البلاد".

وفى أثناء ترقب إنجلترا لفرصة الاستيلاء - رسمياً وبشكل تام - على مصر، فإنها استولت عملياً على إدارة البلاد. وبهذا المعنى، مارست ضغوطاً غير مباشرة على إسماعيل. وفى خلال بضعة أسابيع، اكتظت الإدارة المصرية - بالمعنى الحرفى للكلمة - بالأوصياء الإنجليز.

ورويداً رويداً، تشجع الخديوى وعاد إلى خطته الأولى ولكن بطريقة ملتوية: فاستدعى جوردون باشا وعينه فى منصب "الحاكم العام للسودان"، ومنحه سلطات مطلقة مع حريته التامة فى تنظيم الأسواق والطرق التجارية فى أواسط أفريقيا كما يشاء. ثم جاء توقيع "الاتفاقية المصرية/ الإنجليزية" الخاصة بتجارة الرقيق وبها

المواد التي تعطى - ضمناً - لوكلاء ملكة إنجلترا الحق في إنشاء ورعاية قوة شرطة خاصة بهم في المياه الإقليمية المصرية. وبعد ذلك، تم توقيع اتفاقية أخرى تعترف بسلطة الخديوى على ساحل بلاد الصومال، واستخدمت هذه الاتفاقية كمبرر لإعطاء إنجلترا امتيازات تجارية^(٩٠).

ثامناً: لجنة التفيتش العليا وتشكيل وزارة نوبار/ ويلسون:

مارس إسماعيل خطة تجاه الإنجليز أطلق البارون دى ميشيلز عليها اسم "خطة الإغراء". وفي واقع الأمر، فإن الإنجليز كانوا هم الذين أوحوا بها لإسماعيل وشجعوه عليها. وفي المقابل، ساند الإنجليز في صراعه - الذى تجدد - ضد دائنيه. ومن هنا، جاءت إدانة إنجلترا للأعباء المالية الهائلة التى أثقلت كاهل مصر. ولكن الهدف الوحيد لصدور هذه الإدانة كان يتمثل فى إبعاد فرنسا - عملياً - عن مصر بمساندة إسماعيل؛ وبعد ذلك، تعمل إنجلترا على أن يفقد إسماعيل اعتباره ومكانته لدى رعاياه، ثم تحل هى محله.

ومن هنا - أيضاً - نشأت فكرة إجراء تحقيق جديد استخدمت فيه تعبيرات مثل "الإصلاح الإدارى" و"إنصاف الفلاح" لمجرد تغطية الأهداف السياسية لإنجلترا.

وكان وضع الحكومة غير مستقر ومطلوب منها الاستعداد لدفع أقساط " الدين الكبير. وبالإضافة لذلك كله، قَدِّمَ القناصل العموميون مذكرة جماعية للمطالبة بتنفيذ الأحكام التى أصدرتها "المحاكم المختلطة" (أنشئت سنة ١٨٧٦) ضد الحكومة المصرية و الدائرة السنوية لصالح مجموعة كبيرة من الدائنين والموردين والمقاولين وغيرهم من قناصى التعويضات ومحترفى رفع دعاوى التعويضات من مختلف الأشكال.

وكانت الحكومات الأوروبية مكلفة بحل مشكلة الديون التضامنية إلا أنها لم تفكر إلا في زيادة حجم الفوضى عندما تركت محاكمها تطارد الحكومة المصرية بواسطة الأحكام التي لا تستطيع تنفيذها. وكان المطلوب هو كسر مقاومة الوالى وإجباره على منح "لجنة التحقيق" الجديدة سلطات تنفيذية أوسع لإجراء التحقيقات، أى سلطة التدخل فى التفاصيل الإدارية التي يمارسها الوالى.

لقد سبق وأن أدت تحقيقات جوشن- جوبير إلى انهيار أول قلعة للمقاومة ضد التدخل الأوروبى فى البلاد عندما اغتيل إسماعيل صديق "المفتش". وأصبح المطلوب الآن تمهيد السبل لقيام ديكتاتورية إنجليزية فى مصر يمثلها ريفرز ويلسون وتعيينه فى منصب وزير المالية المصرية. أما التحقيق الجديد، فقد كان يهدف إلى توجيه الاتهام للإدارة الشخصية للخديوى لكى يفقد اعتباره ومكانته لدى رعاياه ثم يتم الاستيلاء على سلطاته.

ويبدو هذا الهدف واضحاً فى مذكرة وجهها الكابتن بيرنج إلى حكومته بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٨٧٨م حول نتائج التحقيق المتوقعة. وكان بيرنج يشغل منصب مفوض صندوق الدين عندما حرر هذه المذكرة التى جاء فيها: "أعتقد أن الوضع فى مصر سيئ للغاية. ومع وجود الفكرة المسبقة بعزل الخديوى، وإذا أراد كل أعضاء اللجنة البدء فى التحقيق، فسيكون من السهل إعداد تقرير يثير الرأى العام ضد الخديوى لدرجة يستحيل معها بقاءه فى ولاية مصر"^(٩١). لقد كان بيرنج مطلعاً على الأسرار، أى أنه أحد الدبلوماسيين الذين يفهمون أغراض حكومتهم، ويمهدون لتنفيذها بدون أن يردعهم ضميرهم أو أية اعتبارات إنسانية.

ولكن المستر فيفيان كان مختلفاً: ففي نفس يوم توقيع الخديوى على مرسوم تشكيل "لجنة التحقيق" يوم ٣ مارس - كتب القنصل الإنجليزى لحكومته مايلى: "إننى أشاطر المستر بيرنج الرأى نفسه الذى أبداه فى المذكرة المرفق منها نسخة ملحقاً بتقريرى: فمن السهل اصطناع تقرير يثير الرأى العام ضد الخديوى لدرجة تجعل من المستحيل عليه التمسك بالسلطة. ولكننى لا أتصور أن تكون هذه هى

رغبة حكومة صاحبة الجلالة. ولذلك فإننى أمل فى أن تسود الآراء المعتدلة على عمل هذه اللجنة.

"إن التقييم المنصف للانتقادات الموجهة للأحداث السابقة سيراعى ذكر العادات الشرقية ونظام الحكومة السيئ الذين ساهموا فى خراب مصر. وسيراعى أيضاً أن يكون هدف المفوضين الأساسى هو ذكر أخطاء الماضى والحصول على أفضل الضمانات لمنع تكرار تلك الأخطاء وذلك أفضل من إلقاء كل المسؤولية على عاتق الخديوى شخصياً.

"فإذا سار التحقيق على هذا النهج (الذى غاب - للأسف - عن المفاوضات التمهيدية)، وإذا اقتنع الدائنون بأن مصالحهم الحقيقية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برخاء مصر (وتنمية مواردها الزراعية، وتخفيف أعباء الضرائب التى تسحق الفلاحين وتدمر حتى أسراب النحل التى تنتج العسل)، فعندئذ - فقط - أعتقد أن التحقيق لن يخلق مشاكل سياسية خطيرة وستكون له مزايا حقيقية ودائمة تفيد المصالح الكبرى"^(٩٢).

ولكن الفائدة الكبرى - بالنسبة للإنجليز - كانت فائدة سياسية. وبتاريخ ٤ أبريل، نجحت إنجلترا فى انتزاع مرسوم جديد من الخديوى يمنح اللجنة "سلطات للتحقيق على أوسع مدى" وتكونت "لجنة التحقيق" من:

- فردينان دى ليسيبس (رئيساً).

- السير ريفرز ويلسون ورياض باشا (نائباً الرئيس).

- وأربعة مفوضين للدين:

* المسيو دى بلينيير (عن فرنسا).

* والكابتن بيرنج (عن إنجلترا).

* وكريمير (Kremer) (عن النمسا).

° وبارافيللي (Baravelli) (عن إيطاليا).

ولكن رئيس اللجنة الفعلي كان السير ريفرز ويلسون. وكان الهدف المقرر سلفاً هو رهن أملاك الخديوى الخاصة قبل طلب أية تنازلات من الدائنين.

ويقول البارون دى ميشيلز فى كتابه "Souvenirs" إن "اللجنة بدأت بداية رائعة عندما طالبت صاحب السمو بالتنازل عن مليونين من الجنيئات الإسترلينية من ماله الخاص لتسديد الديون الأكثر إلحاحاً، ودفع المرتبات المتأخرة لصغار الموظفين، وضمن تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الدائنين".

وَجُن جنون إسماعيل عند سماعه لهذا الطلب غير المتوقع بالمرّة ... ففكر - أولاً- فى الارتماء بين ذراعى سلطان تركيا وشراء الحق فى إشهار إفلاسه كما سبق للسلطان وأن فعل. ثم حلم فى طلب المساعدة من قيصر روسيا بعد انتصاره فى موقعة پليفنا (Plevna)^[٢٣].

"وصرح الخديوى للقنصل الإنجليزى قائلاً: "إنهم يسعون لخرابى فهم يريدون - أولاً - تجريدى من ثروتى الشخصية، ثم يستصدرون فرماناً من الباب العالى ويطردونى من مصر!!!".

واستمر تحقيق اللجنة لمدة خمسة أشهر، استجوبت خلالها الوزراء والموظفين والفلاحين إلخ إلخ... وقبل أن ندرس عمل هذه اللجنة، سنلاحظ أن وضع مصر - فى تلك الفترة - قد ازداد تدهوراً، ورفضت الدول الأوروبية - تماماً - تأجيل دفع أى قسط من أقساط الديون المختلفة.

ووصل تدهور الأحوال فى مصر لدرجة أن حاجب " المحكمة المختلطة " فى القاهرة حاول وضع الأختام بالشمع الأحمر على خزائن الحكومة. ومع أن "المحكمة المختلطة" قد أقرت - فيما بعد - بعدم قانونية مصادرة أملاك الحكومة،

^[٢٣] Plevna (حالياً Pleven) مدينة فى شمال بلغاريا، حاصرتها القوات الروسية لمدة ستة أشهر قبل أن تستولى عليها من القوات التركية [المترجم].

إلا أنها لم تتورع عن الحكم بحبس أمناء خزائن وزارة المالية لمدة عشرة أيام لأنهم تعرضوا للحاجب ومنعوه من وضع الأختام^(٩٣). لقد أهينت البلاد وتم اغتيالها: فقد كانت تئن تحت وطأة الديون ولم تستطع فعل أى شيء لصد الهجوم الكاسح الذى شنه الدائنون عليها.

ويرسم لنا المستر رودشتاين صورة للبؤس التام الذى حاق بمصر فى تلك الفترة: " فى خريف العام الماضى (سنة ١٨٧٧)، جاء فيضان النيل شحيحاً للغاية فنتج عنه نقص هائل فى المحاصيل الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، أصيبت الماشية بطاعون قاتل، وانخفض سعر القطن انخفاضاً شديداً، وتعرض الصعيد لمجاعة لم يُسمع بمثلها منذ عدة أجيال: فكان الأطفال والنساء ينتقلون من قرية لأخرى لكى يشحنوا ما يأكلونه. وفى أحيان كثيرة، كانوا لا يقتاتون إلا بنفايات الشوارع.

"ويقدّر عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم - بسبب هذه المجاعة - بما لا يقل عن ١٠ آلاف نسمة فى صيف تلك السنة، وذلك بخلاف من هلكوا من جراء انتشار الدوزينتاريا وغيرها من الأمراض.

ومع ذلك، وعندما طلب الخديوى تأجيل دفع قسط شهر مايو سنة ١٨٧٨م، قوبل طلبه بالرفض القاسى. إن المستر فيفيان والمسيو رومان - نفسيهما - كانا يؤيدان تأجيل سداد هذا القسط القاتل، ولكن الحكومة الإنجليزية أصمت آذانها ولم تستجب لكل الالتماسات بل وأرسلت برقية تأمر فيها بدفع هذا القسط فوراً: فتعرضت مديريات بأكملها للخراب وفرغت من سكانها لفترة طويلة. وتم تسديد قسط شهر يونيو فى ظل ظروف مماثلة"^(٩٤).

أما المفوض السابق للذّين - اللورد كرومر - فيقول فى كتابه " Modern Egypt": "تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لجباية الأموال المطلوبة لدفع قسط شهر مايو سنة ١٨٧٨م: فأرسل اثنان من الباشاوات - المشهورين بالقسوة - إلى المديريات بصحبة المرابين المستعدين لشراء المحاصيل مقدماً من المزارعين. لقد

أدى شح مياه النيل إلى نقص المحاصيل، ولم يستطع فلاحو مصر الاستفادة من المكاسب المفترضة نتيجة لرفع الأسعار بسبب ندرة المحاصيل".

وكان قسط شير مايو يبلغ ٢ مليون و ٣٥ ألف ٦٥١ جنياً تم دفعها في ظل الظروف القاسية وغير الإنسانية التي ذكرناها سلفاً بسبب تصلب بنكي: Comptoir d' Escompte و Crédit foncier والضغوط الرسمية التي مارستها فرنسا وإنجلترا.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فبدايةً من يوم ٣ مايو، نفذ المسيو ثيفيان تعليمات حكومته وأبلغ الخديوى بضرورة تسديد فائدة ثمن شراء أسهم قناة السويس التي سيحل أوان استحقاقها في بداية شهر يونيو. ولكن المسيو رومان - المحصل العام للإيرادات - عارض جباية المال اللازم لدفع هذه الفائدة. وعندما عاتبه القنصل العمومى، لم يتردد المسيو رومان في إبلاغه بحالة اليأس التي تمر بها البلاد.

وفى هذا الشهر نفسه - شهر مايو - حدثت فضيحة قانونية هائلة: فقد حاول حجاب "المحكمة المختلطة" مصادرة الأثاث الخاص بالخديوى والموجود فى "قصر الرملة" فى الأسكندرية. وبعد دفع قسط شهر مايو، سعى قناصل الدول الأوروبية - خصوصاً قناصل ألمانيا والنمسا وإيطاليا - لدى زملائهم وأصروا بدورهم على أن يدفع الخديوى الغرامات التى حكمت بها "المحاكم المختلطة" ضده، وطالبوا بأن تعامل هذه الغرامات على الأقل نفس معاملة مطالب دائنى الخزانة^(٩٥).

إننا لا نعتقد بأن التاريخ قدم لنا مثلاً مصر ذبحته الحكومات "المحاضرة" وسخرت كل قواها لخدمة المرابين والمهربين ضده بهذا الشكل.

ولحسن الحظ، فقد كان هناك بعض الأوروبيين - الجديرين بهذا الاسم - الذين لم يترددوا فى الاعتراض على هذا السلوك الذى يجلب العار على أوروبا: فى شهر مارس سنة ١٨٧٨، كتب المستر بويدكير (Boedtker) - قنصل السويد

- تقريراً مفيداً عن التقدم الاجتماعي والتجاري في مصر قال عنه المستر فيفيان إنه يعكس وجهة نظر "مراقب محايد للغاية"^(١٦) وملم بما جرى في.

ورسم المستر بويدكير - في بداية تقريره - صورة للوضع السياسي في مصر. وفي هذا الجزء من دراسته، لم يأت بجديد وأيد ما جاء في تقرير لجنة كيف. وذكر المؤلف الأشغال العمومية العظيمة التي تمت خلال السنوات الأخيرة، وأضاف بأنه يعتقد أن "المأزق المالي الذي تعاني منه مصر ناتج - إلى حد كبير - عن التضحيات الهائلة التي قدمتها من أجل قناة السويس".

لكن الجزء الخاص بمالية مصر به بعض الآراء غير المسبوقة، والأفكار التي يعرضها المؤلف تدل على ثاقب فكره عندما يقول: "إن الأمر لا يتعلق بمسألة تسوية الدين، ولا بتسديد مبلغ مالي معين يمكن نهبه من مصر خلال بضع سنوات (وبعد ذلك تترك لتلقى مصيرها)، لكن الأمر يتعلق بدين يُستهلك على مدى سنوات طويلة قد تصل إلى ٦٣ سنة.

"إن القاعدة الأولى والأساسية - في العقد الذي يجب تحريره بين مصر ودانيتها - لا بد وأن توضح للدائنين بأن مصالحهم مرتبطة تماماً بمصالح مصر وأنهم سيستفيدون من رخائها. إن الطريقة التي اتبعتها الدائنون - حتى الآن - لتسوية المسألة المصرية، تشبه الطريقة التي تطبق على شخص مدين، وينسون أن إعلان إفلاس دولة لا يمكن تصفيته كما يحدث مع الأفراد المفلسين بل حسب قانون أو تسوية خاصة...

"وفي الوقت الحالي، فإن مصر تشبه ضيعة واسعة موضوعة تحت إدارة الدائنين؛ ولكن هناك فارق كبير هنا: فالمرابون عادة ما يكونوا مدركين لضرورة تنمية موارد هذه الضيعة لكي تدر عليهم الأموال. أما في حالة مصر، فالدائنون لا يفكرون إلا في تكديس الأموال وينسون بالمرّة أنه - على المدى الطويل - لا يستطيع الإنسان أن يحصد إلا إذا زرع أولاً.

"ولن نناقش هنا أساليب تنمية موارد مصر، ولكننا نلاحظ أن جميع الأشغال الإنتاجية النافعة قد توقفت، وأن الميزانية الحالية لا تخصص أى مبلغ للأشغال العمومية. وللحفاظ على مصالح الدائنين، فإن لجنة المراقبة لم تقم على أى أساس سليم، أى أنها تجاهلت تماماً أن مصالح الدائنين مرتبطة تماماً بمصالح البلاد. لقد أصبحت لجنة المراقبة "دولة داخل الدولة" واستولى فيها الدائنون - عبر ممثلينهم - على جزء من سلطة الحكومة.

"وبحجة أن قروض مصر يجب تسديدها قبل أى شىء آخر، فإننا سنجد أن الأحكام الصادرة ضد الحكومة تظل بدون تنفيذ، وأن اليأس يسحق الموظفين، وأن كل الأشغال الإنتاجية المثمرة قد توقفت. وباختصار فإن الإدارة المصرية كلها تعاني... "وكان هناك اعتقاد - شبه مستحيل - بأنه من الممكن زيادة صادرات مصر ثلاثة أضعاف خلال عشر سنوات. وهذا الاعتقاد يوضح لنا مدى سخاء الطبيعة فى هذا البلد والثمار التى نستطيع أن نجنيها منه عن طريق العمل... ولكن يشاع - هنا - أن الدائنين يسعون لقتل هذه الطبيعة السخية التى كانوا أنفسهم أول المستفيدين منها"^(٩٧).

إن هذه الشهادة التى أدلى بها شاهد محايد لهى أبشع اتهام يمكننا توجيهه للإدارة الأوروبية التى كان ينتظر منها - على الأقل - إجراء عملية كبرى للإصلاح المالى، وتخفيف مشاكل البلاد تعويضاً عن فقدانها لحريتها. وكان يجب تخفيض نسبة فوائد الديون، بل وكان يجب تخفيض قيمة الدين نفسه الذى كان من حق مصر عدم الالتزام به أو تأجيل تسويته: فلقد نشأ هذا الدين بسبب المضاربات المالية والربا، ثم استفحل بسبب قرض سنة ١٨٦٢ والضغط الرسمية التى مارسها الحكومات الأوروبية.

لقد تدخلت الحكومات الأوروبية للدفاع عن المصالح الخاصة لرعاياها (والقانون الدولى لا يجيز التدخل فى هذه الحالة)، وكان من المفترض أن تخفف من غلواء مطالب الدائنين الذين أجروا عملياتهم إما على مسئوليتهم الخاصة (وفى

هذه الحالة، يجب عليهم ألا يلوموا سوى أنفسهم لعدم تبصرهم - كما يقول المسيو دى فريسينيه) وإما بناءً على تحريض الدبلوماسيين لهم (وفى هذه الحالة، يجب أن يطلبوا من حكوماتهم نفسها تعويضهم عن خسارة هذه القروض). وحسبما يرى المستر كيف، فقد كان يتعين على الدائنين - فى كل الأحوال - أن يقدموا تنازلات حقيقية بدلاً من تعريض رؤوس أموالهم للخطر.

وكان الواجب المطلوب من الحكومات الأوروبية واضحاً: فمنذ سيطرتها على المسألة المالية، كان من حقها إظهار الحزم، ليس فى مواجهة مصر الضعيفة بل فى مواجهة رعاياها الأوروبيين وذلك بتبصيرهم بحقائق الأمور. ورفضت الحكومات الأوروبية اتخاذ موقف عادل بين مصر ودائنيها؛ وبذلك، تكون قد خسرت قوتها المطلوبة لتنفيذ العقد.

وفى سنة ١٨٦١، عندما كانت مصر تتفاوض حول أول قرض حصلت عليه، اشترط le Comptoir d'Escompte - بالاتفاق التام مع الحكومة الفرنسية - شروطاً مالية وسياسية اعتبرها سعيد باشا مجحفة للغاية. وعندئذ قام قنصل فرنسا بتحذير حكومته من مغبة نتائج هذه السياسة المتعسفة التى تمارسها ضد سعيد باشا. وبتاريخ ١٩ أغسطس، كتب تقريراً جاء فيه: "يجب أن تقترض مصر أموالاً فرنسية وتتعامل مع دائنين فرنسين. ومن هذا المنطلق، فمن مصلحتنا أن تكون شروط القروض معقولة وواضحة تماماً حتى لا يقال إن القنصل العمومى قد ساند مطالب مغال فيها.

"وإذا لم نتواجد فى مصر، فسيأخذ غيرنا مكاننا. أما إذا تواجدنا، فسنكون مسئولين - رغماً عنا - عن الأوضاع التى ستكون صعبة للغاية، وسنفقد القوة اللازمة لتنفيذ العقد؛ وبالتالي، لمساندة حقوق le Comptoir"^(٩٨).

لقد كان le Comptoir d'Escompte و le Crédit foncier - تحديداً - هما اللذان طلبا من حكومتهما تنفيذ العقد والإصرار على دفع كل قسط دموى

فى موعده. وبالقطع، فقد حرصت "لجنة التحقيق" - فى سنة ١٨٧٨ - على إظهار بعض الشفقة على حال الموظفين والفلاحين والتعاطف معهم. ولكنها فعلت ذلك لمجرد إلقاء مسئولية الوضع الشنيع - فى مصر - على عاتق الخديوى بصفته المسئول عن كل المأسى، ثم تحكم هى البلاد بدلاً منه. وبعد ذلك، تحنت بعودها وتدعم أصدقائها الدائنين فى متابعتهم للرهن.

وبتاريخ ١١ مايو ١٨٧٨، كتب ريفرز ويلسون - نائب رئيس اللجنة ورئيسها الفعلى - أول تقرير لها ورفع للخديوى، وجاء فيه: "بناءً على المرسوم الصادر بتشكيل اللجنة، فإنها مطالبة بإيجاد الوسائل لضمان تسيير الخدمات العمومية بانتظام. ولم تهمل اللجنة ذلك فى أثناء قيامها بعملها.

"ومن هذا المنطلق، فإن اللجنة تعتقد بأن عدم دفع مرتبات الموظفين مناف تماماً لمبدأ تسيير الإدارة بانتظام. لقد حكمت محكمة القاهرة بأن موظفى الدولة هم دائنون متميزون فيما يتعلق بدفع مرتباتهم. ونظراً لأن الرهن الذى يضمن ديون دائنى الدولة هو - تحديداً - نتاج لكل الضرائب التى تجبى، وإذا أردنا جعل هذا الرهن ذى قيمة، فلا بد من ضمان استمرار تسيير الخدمات العمومية، ولا يجب تعليقها أبداً لأى سبب كان. ويجب - أيضاً - الاعتراف بأنه من مصلحة الدائنين أنفسهم أن يكون دفع مرتبات الموظفين مضموناً ومنظماً".

وبتاريخ ٢٤ مايو، أشار قنصل فرنسا لحكومته إلى هذا التقرير: "إن دفع مرتبات الموظفين يتأخر لمدة ستة أشهر أو ثمانية أو عشرة وأحياناً لمدة ١٦ شهراً. ويعانى أغلب الموظفين - بشكل دائم - من الفاقة و البؤس لدرجة جعلت أناس كثيرون يتساءلون عما إذا كانت موارد البلاد قد نضبت بالفعل ولم تعد تزود خزانة الدولة بالأموال"^(٩٩).

ولم يقف تعاطف اللجنة مع وضع الموظفين فقط بل امتد ليشمل الاهتمام بمصير الفلاحين أيضاً. وفى الواقع، فإن السير ريفرز ويلسون رفع للخديوى

تقريراً أولياً ضخماً - بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ - بالنيابة عن زملائه "المكلفين بإجراء الإصلاحات التي تتطلبها مصلحة الممولين والدائنين على حد سواء". وذكر هذا التقرير مايلي: "فى الوقت الحالى، فإن القانون و التنظيم الإدارى لا يقدمان للفلاح أية ضمانات ضد الابتزاز والتهيب اللذين يمارسهما جباة الضرائب ضده. ومن الضرورى أن تتزامن مواعيد جباية الضرائب المطلوبة من كل مزارع مع وقت حصاده لمحاصيله. وهذا الإجراء الضرورى يصب فى مصلحة الخزانة والممول على حد سواء.

"ويُجمع كل من سألناهم - عن الوضع الاقتصادى لمصر - على أن بيع المحاصيل مقدماً، واقتراض الفلاحين بمعدل فائدة يصل إلى ٧% شهرياً هما السببان الرئيسيان للوضع المتدهور لسكان الريف. وعندما يحين موعد سداد الدين، يجد الفلاح نفسه مجبراً على سداد دين جعلته الفوائد يتضاعف بسرعة. وفى هذه الحالة، فإنه يبيع ماشيته ومحصوله بثمن بخس بل ويضطر لبيع أرضه.

"ولا تستطيع المحاكم رفض تنفيذ شروط العقود الصحيحة - شكلاً - التي يحملها الدائنون الذين يصبحون هم أصحاب الأراضي الزراعية الشاسعة. ورويداً رويداً، يختفى صغار الملاك. وهذه الظاهرة تمثل ضرراً على مصالح البلاد".

وبداية من سنة ١٨٧٦، ذكر كل المحققين الإنجليز أن هذه المظالم مضادة لمصالح الدائنين والمدينين معاً. وتناول المستر ريفرز ويلسون هذا الموضوع نفسه - الخاص بالإصلاح - بدون استشارة أحد وأضاف عليه بعض التعليقات. وفى الفصل الخاص بدراسة "الرأى العام" سنتابع كل الأحداث التي طرأت على التحقيق.

ومنذ ذلك التاريخ، سنلاحظ أن كل تحقيق جديد كان يرفع لافتة "الإصلاحات"، لكنه كان معنياً - أساساً - بضمان إحكام السيطرة الكاملة على

الإدارة المصرية بأكملها، مع الانتقال من سلطة الخديوى إسماعيل وعلى حساب استقلال مصر.

وتعطينا مذكرات" البارون دى ميشيلز معلومات قيمة عن عقلية "رسول الإصلاح" - أى المستر ريفرز ويلسون - الذى قال عنه مايلى: "لقد فوجئت بأن المستر ويلسون يختلف عن مفوضى النمسا وإيطاليا اللذين كانا يعملان على حصر التحقيق فى حدود الدراسة المالية فقط. لكن المستر ويلسون كان يبذل قصارى جهده لكى يأخذ هذا التحقيق مدى أوسع. وكانت الاعتبارات الاجتماعية والإنسانية تتسلط عليه دائماً، وكان يبدو عليه الاهتمام بالتحقيق فى قضية إسماعيل أكثر من اهتمامه بجمع المعلومات عن موارد البلاد(١٠٠)".

وهذا الاستعداد النفسى أضيف على مناقشاته الخاصة صفة الرصانة الحقيقية. وفى رأيه أنه لا يوجد موظفون أكفاء فى مصر إلا الموظفين الإنجليز فقط. ولذلك، يجب زيادة عددهم. كما كان يرى أن الفلاحين مسحوقون ولذلك يجب إنصافهم بوضعهم تحت إداره أجنبية.

"وبدأت الإشاعات تنتشر - فى القاهرة - بأنه بعد انتهاء عمل اللجنة التحقيق"، فإن فكرة تعيين وزير أجنبى فى الوزارة المصرية ستعود مجدداً، وأن المستر ويلسون سيكون هو هذا الوزير... ولم يكن الأمر يتعلق بصالح الدائنين ولا بصالح التصفية المالية بل أنه كان يتعلق بمصير مصر ذاتها. وبدا لى المستقبل محيراً".

وأوضح المؤلف - بعد ذلك - أنه بعد عودة المطامع الإنجليزية فى الاستئثار - وحدها - بمصر، فقد حان وقت مواجهة الأمور بنظرة أكثر ترفهاً وأكثر نزاهة، أى عرض تدويل - المسألة المصرية - على مؤتمر برلين، وتطبيق الاتفاقيات - التى كانت أساساً للإصلاح التشريعى - فى المجالين الإدارى والاقتصادى".

وأعاد المسيو دى فريسنيه الحديث عن هذه السياسة الأكثر ترفعاً - سنة ١٨٧٨م - فى أحداث مشابهة وقَعَت سنة ١٨٨٢، لكنه أخطأ فى الحالتين لأنه لم يحدث تزامن بينهما وبين اللحظة النفسية المناسبة، ولم يتم الإعداد المناسب لها لى تصل إلى أهدافها - بوسيلة أو بأخرى - نظراً لمعارضة بيسمارك، حليف إنجلترا وسيد أوروبا.

وكان تعليق اللجنة تقليدياً للغاية، فالمستر ولسون يذكر فيه: "لا نستطيع إنكار أن الخديوى يتمتع بسلطات غير محدودة". وهكذا فقد إسماعيل اعتباره ومكانته بين رعاياه، وجاء - الآن - الدور لتجريده من سلطاته، ليس لصالح الشعب المصرى بل لصالح الأوروبيين: فطلب منه تشكيل "وزارة مسنولة".

وبتاريخ ٢٨ أغسطس، أصدر الخديوى مرسوماً بتكليف نوبار باشا بتشكيل وزارة عين فيها السير ريفرز ولسون فى منصب وزير المالية، والمسيو دى بلينبير - المراقب الفرنسى - فى منصب وزير الأشغال العمومية.

لقد كانت "المراقبة الأنجلو/ فرنسية" هى أساس "الحكم المشترك"، وجاء الدور - الآن - علينا لى تختفى: فقد أصبح التشكيل الوزارى الجديد - متمثلاً فى شخص المستر ولسون - يضمن لإنجلترا السيطرة المالية والسياسية على مصر (١٠١).

وأولى مهام هذه الوزارة الأوروبية كانت توفير الموارد لتسديد قسط شهر نوفمبر، فتم إهمال دائتى "الدين السائر" وغيرهم من دائتى الدولة و"الدائرة السنوية" الذين ضحت الوزارة بهم لصالح دائتى "الدين الموحد". وضمت أملاك الخديوى الشخصية - وأملاك أسرته - إلى الدولة مقابل حصول الخديوى على مخصصات مالية محددة. ولضمان دفع قسط الدين، لجأت الوزارة لاستخدام وسائل الجباية نفسها التى أدانت الخديوى بسببها.

وبعد مرور شهر - تقريباً - على تعيين المستر ويلسون فى منصبه، سافر إلى لندن للتفاوض مع آل روتشيلد على عقد قرض جديد قيمته ٨ ملايين و ٥٠٠ ألف جنيه إسترلينى بضمان أملاك أسرة الخديوى التى تم رهنها فوراً. وصدر هذا القرض بنسبة ٧٣% فأصبحت قيمته ٦ ملايين و ٢٧٦ ألف جنيه إسترلينى وُزعت على البنود التالية:

١- خصص مبلغ مليون و ٢٢٥ ألف جنيه إسترلينى لسداد قسط شهر نوفمبر.

٢- خصص مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه إسترلينى لدفع الجزية للباب العالى.

٣- حصل بنك روتشيلد على عمولة قدرها ٢١٢ ألف جنيه إسترلينى.

٤- وتبقى مبلغ ٤ مليون و ٣٦٠ ألف جنيه إسترلينى فقط تم تخصيصه لتصفية "الدين السائر" وهى الهدف المعلن للعملية.

وبعد مرور أربعة أشهر على تولى ويلسون لوزارة المالية، حلت سنة ١٨٧٩ بدون حدوث أى تحسن فى وضع البلاد. وعلق المستر ماك كوان على هذا الوضع بقوله: "إن الوسائل المتعسفة القديمة لجباية الضرائب ماتزال سارية كما كانت فى ظل النظام القديم. ومع ذلك، ظلت الخزنة خاوية، ولم يقبض الموظفون المصريون مرتباتهم. أما الجيش والدائنون المحليون، فإنهم يجأرون بالشكوى كما لو كان هذا الأمر جديداً عليهم. لكن الأعداد الغفيرة من الموظفين الأوروبيين كانت راضيه؛ فهم يقبضون مرتباتهم الكبيرة كاملة وفى موعدها"^(١٠٢).

وفى الواقع، فإن وزارة ويلسون قد تركت - عملياً - الفساد الإدارى يستشري فى جميع أنحاء البلاد، وحنثت بوعودها المتكررة التى قطعتها على نفسها بإجراء الإصلاحات، ولم تهتم أبداً بمصالح الشعب المصرى.

وعندما تشكلت هذه الوزارة، راود الناس بصيص من الأمل لكنه سرعان ما خبا. وبتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٨٧٨، نشرت جريدة Times تعليقاً ذكرت فيه: "إنه شيء غير معقول ولكنه حدث فعلاً فمع وجود كل مراقبينا الأوروبيين، وفي الوقت الذى بشرت فيه جرائد لندن بخلص مصر (بتشكيل وزارة ويلسون)، ومع حدوث فيضان النيل الذى شرّد الفلاحين من قراهم (وقتل حيواناتهم ودمّر أدواتهم ومنازلهم)، فإننا نجد أن متأخرات الضرائب ما تزال تطارد هؤلاء الفلاحين".

وبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٧٩، ذكرت الجريدة نفسها ما يلى: "يقول أهالى الدلتا أن الوزارة تجبى - حالياً - الربع الثالث من ضرائب هذا العام، وتمارس أساليب الجباية القديمة نفسها. ويبدو هذا القول غريباً مع انتشار الأخبار التى تقيد بأن الناس يموتون على قارعة الطريق، وأن مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية تركت بدون زراعة نتيجة لأعباء الضرائب الباهظة، وأن الفلاحين باعوا مواشيهم وباعت الفلاحات حليهن، وأن المرابين يملأون مكاتب الرهونات بطلبات إسقاط ملكية الفلاحين عن أراضيهم لعدم سداد الديون".

وفى النهاية، اقترحت "وزارة الإصلاح" على إسماعيل أن يعلن إفلاس مصر. لكن إسماعيل لم يستطيع قبول "هذه الإهانة": فاعتمد على تيار قومى جديد من الأفكار والمشاعر التى تكونت - فى مصر - ضد التدخل الأجنبى، وأصدر بياناً فورياً - بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٨٧٩ - أعلن فيه ما يلى:

١- أن مصر ليست بلداً معسراً.

٢- وأنه يريد أن يحكم مع- أو بواسطة- مجلس وزراء مصرى يكون مسئولاً أمام مجلس النواب.

٣- وأنه يتشاور - فى الوقت نفسه - مع القناصل الأوروبيين حول خطة مالية تضمنها كل أحزاب مصر وأعيانها.

ثم قام إسماعيل بطرد الوزيرين الأوروبيين وكلف شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة تكونت من المصريين فقط^(١٠٣). لقد كان إسماعيل (أو بالأحرى مصر) يريد إنهاء التدخل الأنجلو/ فرنسي في الشؤون الداخلية، وتصفية الوضع المالى والسياسى لصالح مصر ذاتها. لكن الدول الأوروبية كانت قد قررت تصفية الوضع المالى والسياسى بنفسها ولمصلحتها هي: فعزلت الخديوى إسماعيل (٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩)؛ ثم أصدرت "قانون التصفية" (يوليو سنة ١٨٨٠)؛ وفى النهاية، احتلت مصر سنة ١٨٨٢م.

وبما أن "الحكم المشترك" لم يتوقع أبداً حدوث هذا الظرف الاستثنائى للبلاد فى سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٨، فقد وافق على تعليق تسديد قسط الدين مؤقتاً: فاستطاعت البلاد استرداد بعض قوتها، وضمنت استمرار عمل الجهاز الإدارى بشكل جيد، وانتعشت مالياً، وعملت - فى الوقت نفسه - على إسقاط الدين تدريجياً

ولسوء الحظ، فقد اشترطت إنجلترا شرطاً لازماً لا يتم بدونه أى شيء (Sine qua non) ألا وهو فرض سيطرتها السياسية على مصر لكى تُشفها من مشاكلها الاقتصادية. ولكن فرنسا كانت تعارض ترك إنجلترا تعالج - بمفردها - "المسألة المصرية"، ولم ترغب فى أن تقتصر محادثاتهما - حول مصر - مع إنجلترا وحدها. وأوضح المسيو دى فريسنيه هذه الفكرة عندما ذكر: "كان لابد من استدعاء الأطراف الأخرى واتخاذ إجراءات جماعية كما حدث فى موضوع صندوق الدين العمومى".

وبدأ من سنة ١٨٧٦، أرسلت إنجلترا كيف وجوشن وويلسون لإجراء تحقيقات فى مصر. وكما لاحظنا - بحياد تام - أنه فى كل مرة أدان كل منهم بقوة المظالم التى رصدها وأعلن ضرورة تنفيذ الإصلاح. ومع كل تحقيق، كان يتم إرسال جيش جديد من الموظفين الإنجليز الذين لم يبنوا - أبداً - بتخليص مصر من متاعبها التى تجبرها على طلب الاستعانة بالأوروبيين.

وفى تلك الفترة (بين سنتى ١٨٧٦ و ١٨٧٩)، أشيع أن إنجلترا كانت تخشى من أن تتعافى مصر من مشاكلها المالية فتتخلص من الوصاية التى لم تثبت إنجلترا أقدامها فيها بعد. وبسبب هذا الاهتمام الإنجليزى بمصر، حدثت نتائج دمرت الرخاء المادى للبلاد لدرجة جعلت وزارة ويلسون تعلن أن "مصر بلد مفلس".

إن إصرار إنجلترا وفرنسا على إقالة إسماعيل يعتبر بمثابة برهان جديد على فشل سياسة "وزارة الإصلاح" يضاف إلى ما سبق من إخفاقاتها، كما أن "الذين العمومى قد وصل إلى ١٠٠ مليون جنيه وظل عبناً ظالماً ينوء به كاهل مصر وضماناً لاستمرار عبوديتها".

* * *

هوامش الفصل الخامس

(١) إشارة إلى الأعداد الهائلة من العمال الذين عملوا في شق برزخ السويس.

(2) Amédée Sacré et Louis Outrebon: "*LEgypte et Ismaïl Pacha*." Paris, 1865. pp. 10 et 11.

(3) Edward Dicey: "*The story of the Khedivate*, Londres". 1902. P 56.

(4) Ibid. P. 98.

(5) *Revue des Deux Mondes*, 1876.

(6) "*Khédives and Pachas*". بقلم شخص يعرفهم جيداً

(7) Charles Mesmer: "*Souvenirs du Monde Musulman*": Paris, 1892.

(8) A - B. de Guerville: "*La Nouvelle Egypte*".

(9) *Archives françaises*. Correspondance politique. Egypte. Vol. 45. Le Caire, le 15 janvier 1869.

(10) John Ninet: "*Au Pays des Khédive., Plaquette égyptienne*. Paris, 1890.

(11) Ibid.

(12) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1795. Constantinople, le 3 mars 1863.

(13) *Archives françaises*. Ibid. Vol. 31. Alexandrie, janvier 1863. تم استلامه يوم ٥ فبراير .

(14) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1754. Alexandrie, le 4 juin 1863.

(15) "*Histoire Financière de l' Egypte depuis Saïd Pacha jusqu' à 1876*", Alexandrie, 31 décembre 1877. (J.C المقدمة)
بتوقيع

(16) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1755. Alexandrie, le 4 août 1863.

(17) *Archives françaises*. A. E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 38. Alexandrie, le 9 juin 1866.

(18) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1871. Le Caire, le 18 décembre 1865.

(19) *Archives françaises*. Correspondance politique. Ibid.. mai et juin 1866.

(20) Ibid.. Alexandrie, le 28 juin 1866.

(٢١) تعتمد دراستنا عن هذه الشركة أساساً على الكتيب الذي كتبه

Antoine Lucovich بعنوان:

La Société Agricole et Industrielle d' Egypte. (Première série), Paris, 1865.

(22) Lokman El – Hakim (John Ninet): "*Les Mille Pertuis des Finances du Khédive*".

(٢٣) يقول المستر مولهول (Mulhall): "أمر الخديوى إسماعيل بحفر ١١٢ ترعة ستظل أعظم ما أنجزه عهده على الرغم من أن هذا الإنجاز لم يذكره المستر كيف فى تقريره. وحسبما ذكر المستر فولير (Fowler)، فإن حفر هذه الترعة يمثل ١٦٥% بالنسبة لما تم حفره فى قناة السويس، وبلغت تكلفتها ٢٨ مليون جنيه إسترليني (وليس ١٢ مليوناً كما قيل)، وبفضل هذه الترعة الجديدة، كسبت مصر مليوناً و٣٧٣ ألف أكر إضافية تنتج محاصيل قيمتها ١١ مليون جنيه سنوياً".

وتعتبر ترعة الإبراهيمية واحدة من أكبر الترعة فى العالم، وقام بهجت باشا وإسماعيل باشا محمد بحفرها وفى سنة ١٩٠٠، أنجز مهندس مصرى - هو محمد أفندى إسماعيل - دراسة عن هذه الترعة ذكر فيها: فى بداية عهد الخديوى إسماعيل، وضع يده على مساحة ٣٣٣٣٣٣ فدان فى شمال مدينة أسبوط. وقرر الخديوى فى حفر ترعة كبيرة لرى هذه المساحة الشاسعة (وملحقاتها الواقعة فى الفيوم) رياً صيفياً.

وكان المهندس بهجت باشا يشغل وقتذاك منصب "المفتش العام للصعيد"، فتم تكليفه بدراسة هذا المشروع. وفى سنة ١٨٦٣، أنجز مخطط هذه الترعة وبدأ التنفيذ فى سنة ١٨٦٧. واشتغل ١٠٠ ألف عامل فى هذا المشروع بواقع شهرين فى الشتاء وشهرين فى الصيف. وانتهى الجزء الأول - من أسبوط إلى مغاغة - سنة ١٨٧٠ تحت إشراف بهجت باشا. ثم حل محله إسماعيل باشا محمد الذى أشرف على حفر الجزء الثانى - من مغاغة إلى بنى سويف ومنها إلى أشمنت - وانتهى العمل فيه سنة ١٨٧٢ مع حفر عدة فروع هامة من هذه الترعة وبناء الكبارى والسدود الضرورية لحسن توزيع المياه. ويبلغ طول ترعة الإبراهيمية ٢٦٨ كم ومتوسط عرضها يصل إلى ١٤,٠٥ متراً.

وهذه الترعة أفادت الصعيد فائدة جمة: فهى تروى مايزيد عن ٦٥٠ ألف فدان (٣٥٠ ألف هكتار). وبفضل حفرها، أنشأ الخديوى إسماعيل معاصر ضخمة

لقصب السكر فى محافظات المنيا وأسبوط وبنى سويف والفيوم فأعطى دفعة قوية لزراعة قصب السكر وتصنيعه.

إن هذه التربة وسدودها لهى إنجاز مصرى خالص اكتسب شهرة عالمية: فكان الكثير من الأوروبيين يزورون موقع العمل لمتابعة ما يتم فيه. وقال عنه السير جون فولير، المهندس الإنجليزي المشهور: "إن السائحين الذين يحضرون إلى مصر لزيارة الآثار القديمة سيكون من الأفضل لهم زيارة هذه الآثار الحديثة، أى ترعة الإبراهيمية وسدودها". وفى سنة ١٨٧٠، طلبت الحكومة الأمريكية من الجنرال ستون باشا الحصول على مخطط هذه التربة وسدودها لكى تعرضها فى المعرض الذى أقامته فى تلك السنة.

(Contemporary Review, October 1882.)

(٢٤) راجع ماكتبه القنصل العام الأمريكى الأسبق E. de Léon فى كتابه:

"The Khedive's of Egypt".

(٢٥) أنشئ هذا المصنع فى بولاق سنة ١٨٧٤. وفى البداية، كان يدير العمل فيه معلمون أوروبيون؛ وبدأ ٤٠٠ عامل مصرى التدريب على هذا العمل. وفى زمن قصير، تم الاستغناء عن المعلمين الأوروبيين وقاد مدير مصرى - هو المرحوم حسنى بك - هذا المشروع وأصبح نائب مدير "المطبعة الأميرية" التى أعاد الخديوى إسماعيل تنظيمها. وكان هذا المصنع يورد ورقاً ذا نوعية ممتازة للمطبعة الأميرية وللإدارت الحكومية والتجارة وهى منتجات أصبحت الآن خاضعة لسيطرة الأجانب.

(26) Hans Resener: " L 'Egypte sous l 'occupation anglaise".

(27) *Archives françaises*. A . E. Correspondance politique.
Egypte. Vol. 31. Alexandrie. le 30 avril 1863.

(28) Ibid. Alexandrie, le 4 avril 1864.

(29) Ibid. Vol. 34 Alexandrie, le 19 août 1864.

(30) Ibid. Alexandrie le 10 septembre 1864.

(31) Ibid. Alexandrie le 10 septembre 1864.

(32) Ibid. Vol.38, Le Caire le 18 janvier 1866.

(33) Ibid. Vol.37, Alexandrie le 2 décembre 1865.

(34) Ibid. Vol.38, Alexandrie le 2 juin 1866 .

(٣٥) سنذكر - فيما يلي - الرواية التي أوردها المؤلف المجهول لكتاب:

"L' Histoire financière"

حول هذا الموضوع: "حدث هذا المشهد يوم ١١ أكتوبر سنة ١٨٦٦ في كشك بناه الوالي حديثاً في منطقة العباسية: أمام هذا الكشك كان يوجد صقان من الخيام المزركشة ببذخ وداخلها كان ضيوف صاحب السمو المعتادين يتناولون وجبة الإفطار بسعادة. وبعيداً عن منطقة العباسية - بالقرب من المطرية - كان يوجد من خمسة إلى ستة آلاف جندي يستريحون بعد قيامهم بعرض عسكري.

"وبداخل الكشك، كانت هناك حركة نبش بالخير، فالإشاعات قد انتشرت بأن الأطراف المجتمعة قد اتفقت توأ على شروط القرض وسيتم التوقيع عليه بعد قليل. وفي قاعة استقبال الدور الأرضي، اجتمع الوزير - ممثلاً للوالي - مع السيدين باستريه وشواباخر، ممثلي بنك Anglo والمستر أوبنهايم. وكان البنكان المتنافسان - سابقاً - (الأنجلو وأوبنهايم) يشتركان في هذه العملية.

"وكان العقد جاهزاً للتوقيع وموضوعاً على مفرش أخضر اللون وتمت قراءته على الجميع. وأمسك المسيو باستريه بالريشة ليوقع أولاً بصفته أكبر الحاضرين سناً. ولكن في تلك اللحظة، وصلت برقية من باريس يأمره فيها زميله بعدم التوقيع وباله من مشهد !!! وعلى الرغم من هذه البرقية، فإن المسيو باستريه - بصفته رجلاً مهذباً - قد وقع على العقد وأصبح الملتزم الوحيد بتقديم هذا القرض.

"إننا لن نناقش هنا موضوع لياقة هذا التصرف من عدمه، ولكن ممثلو أوبنهايم قد تصرفوا بحكمة وانسحبوا، فالعملية ليست مغرية لهم: ففي مقابل ثلاثة ملايين و ٣٨٧ ألف و ٣٠٠ جنيه إسترليني - وبفائدة قدرها ٧% - كان المتعاقدون ملتزمين بدفع ٣ ملايين جنيه إسترليني نقداً. وكانت فترة استهلاك الدين تصل إلى ١٥ سنة وضماناته كانت كافية. لقد رصد صاحب السمو موارد أملاكه لضمان تسديد الدين. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه قد وافق أيضاً على إجراء رهن خاص على ٣٦٥ ألف فدان أضيفت على العقد.

"لكن، كيف استقبل الجمهور هذا النوع الجديد تماماً من السندات الذي يعتمد على ثروة شخصية وليست له أية صفة من صفات سندات الدولة؟ وما هي نسبة الإصدار التي سيصدر بها لضمان ربح معقول؟ وتم تحديد نسبة الإصدار بـ ٩٢% - وهي نسبة عالية جداً - في حين أن هامش ربح المتعاقدين كان بسيطاً للغاية (لم يتجاوز نسبة ٤,٥%). واستقبل الجمهور هذا الإصدار استقبالاً فاتراً: فقدم المشاركون والمكتتبون أقل من ٧ ملايين فرنك من جملة المطلوب وهو ٧٥ مليوناً. لقد كان الفشل ذريعاً و لا يمكن تفسيره لا بغلاء سعر السندات الجديدة ولا بطبيعتها.

"ويمكننا أن ننسب الخطأ في هذه العملية إلى الوالى الذى سمح - فى الوقت نفسه - بإصدار قرض آخر بضمان إيرادات السكة الحديد، وكانت ضماناته أكبر

وسعر إصداره أقل وشروط السداد أكثر تشجيعاً. ولذلك فضل الجمهور الاكتتاب في القرض الثاني.

"واستفاد بنك Anglo من هذا الوضع لإجبار الدائرة السنوية على إعادة شراء السندات التي لم يتم الاكتتاب فيها. وفي الوقت نفسه، وجد المسيو باستريه مشترياً لهذه السندات. وبتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٨٦٦، تم توقيع اتفاق بين حافظ - ممثل الخديوى - والمسيو سير نوشى يتلخص فيما يلى:

١- يتم ربط ودیعة فى بنك Cr dit foncier - پاریس - قیمتها مليون و٥٠٠ ألف جنيه إسترلینی من السندات المذكورة. وفى المقابل، يضع المسيو سيرنوشى مبلغ ٢٢ مليون و ٥٠٠ ألف فرنك تحت تصرف "الدائرة السنوية" على النحو التالى:

- ١٢ مليون و ٥٠٠ ألف فى شهر نوفمبر.

- و ١٠ مليون فى شهر ديسمبر.

٢- وتحددت نسبة الفائدة بـ ١٠%، زائد عمولة بنسبة ١,٥% تدفع مع كل تسديد.

٣- وإذا لم يتم السداد فى الموعد المحدد؛ سيكون بمقدور المسيو سيرنوشى تنفيذ الحجز على رهن الدين.

"وبالإضافة إلى ذلك، يكلف المسيو سيرنوشى ببيع السندات لحساب الدائرة السنوية بشرط أن يكون الائتمان بنسبة ٧٢% من القيمة الإسمية بصرف النظر عن ثمن البيع الحقيقى.

"وسواء أتم البيع أم لا، يحصل المسيو سيرنوشى على عمولة جديدة نسبتياً ١% من السعر الإسمى للعملية.

"وباختصار، فقد وافق الوالى على الإصدار بنسبة ٧٢%، تنقص منها نسبة ٢,٥% بصفة عمولة، أى أن نسبة الإصدار قد انخفضت إلى ٦٩% فقط من السندات أخذها المتعاقدون الأوائل بنسبة ٨٨,٥% وبيعت للجُمهور بنسبة ٩٢%. لقد بلغت الخسارة نسبة ١٩% وهى خسارة فادحة. وهذه العملية تظير بوضوح مهارة ونجاح المسيو سيرنوشى. وهذا هو أول قرض تقترضه الدائرة السنوية فى سنة ١٨٦٧".

(36) *Archives françaises*. Correspondance politique. Egypte. Vol. 38. Alexandrie, le 9 juillet 1866.

(37) Ibid. Alexandrie, le 19 juillet 1866.

(38) Ibid. Alexandrie, le 9 novembre 1866.

(39) Ibid. Vol. 41 Le Caire, le 24 mars 1868.

(40) Ibid.

(41) Ibid. Paris, le 26 mars 1868.

(42) Ibid. Vol. 42. Le Caire, le 4 mai 1868.

(43) Ibid. Vol. 41. Le Caire, le 24 avril 1868.

(٤٤) تلقى دراهنت بك - ممثل الوالى فى باريس - برقية من القاهرة بخصوص قطع المفاوضات نصها: "يعرف الجميع أن العقد كان يجب توقيعه باسم بنكى *Crédit foncier* و *Société Générale*. وأيا كان الأمر، فقد أقحم سيرنوشى - غداة الاتفاق - مادة تجعل العقد باسمه هو، مع إعطائه الحق فى بيعه فى باريس ولندن وألمانيا أو فى أى مكان آخر يراه مناسباً. كما قام - أيضاً - بتغيير نقطتين أو ثلاثة على عكس ماتم الاتفاق عليه معه. ولهذا السبب، لم يستكمل هذا الاتفاق وفشلت العملية نهائياً" (المحفوظات المصرية. وثائق قصر عابدين،

برقية مرسله من صاحب السعادة خيرى بك إلى دراهنت بك بتاريخ ٢٨ أبريل
سنة ١٨٦٨م) .

(45) *Archives françaises*. Correspondance politique.
Egypte. Vol. 42. Le Caire, le 2 mai 1868.

(من سيرنوشى إلى أحد أصدقائه)

(46) Ibid. Le Caire, le 3 mai 1868.

(من سيرنوشى إلى أحد أصدقائه)

(47) Ibid. Vol. 42.

(48) Ibid. Le Caire, le 8 mai 1868.

(برقية من سيرنوشى)

(49) J.-C.: "*Histoire Financière de l'Égypte depuis Saïd Pacha*". Paris, 1878.

(50) De Malortie: "*Egypt, Native Rulers and Foreign Interference*".

(51) Baron Des Michels: "*Souvenirs de Carrière*". Paris.
Plon, 1901.

(راجع الفصل الخاص بالحكم الفرنسى / الإنجليزى المشترك: الأصل و
النشأة)

(52) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2186. Le Caire, le 31
mars 1871.

(53) Voir J.- C: "*Histoire...*" et Lokman El – Hakim: "*Les Mille Pertuis des finances du Khédive*."

(54) Lokman El – Hakim (John Ninet): Ibid.

(55) *Parliamentary Paper "Egypt No. 4, 1879"* P. 31.

(56) Mac Coan: *Egypt under Ismaïl*, 1889.

(57) T. Faucon: "*L' Emprunt égyptien et les capitalistes français*". 1873.

(58) Mac Coan: Ibid.

مع تقرير المستر كيف.

(٥٩) يقول جون نينيه إن "بنك النمسا/ مصر" كان مقره في فينا ونشأ على أنقاض بنك "Crédit-Anstalt"، وهو بنك نمساوي أفلس - بسبب مضارباته في البورصة على القطن وخشب البناء - على الرغم من توريداته الهائلة والمربحة للخدوي لاستخدامه من الشحم المصنوع في مدينة ترييستا والمخصص لاستخدامات جيش وبحرية مصر.

(60) Charles Lesage: "*L' Invasion anglaise en Egypte L' Achat des Action de Suez*". Paris, Plon 1906.

(61) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2432.

(62) Mazade (Chronique): *Revue des Deux Mondes*, décembre 1875.

(63) *Documents Diplomatiques Français* (1871 – 1914) première série, T.11 D. No.121. Londres, le 27 novembre 1875 .

(64) Mac Coan: Ibid.

(65) *Archives anglaises*. Ibid.. Vol. 2405. Le Caire, dépêches des 23 et 24 décembre 1875.

(66) *Archives anglaises*. Ibid. Vol. 2500. Le Caire, le 1er janvier 1876.

(٦٧) كانت الحكومة الإنجليزية تريد أن تستولى - فوراً وبأية وسيلة للمراقبة - على السكك الحديدية والموانئ في مصر.

(68) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2500. Le Caire, le 15 janvier 1876.

برقية من الجنرال ستانتون

(69) Hansard: "*Parl. Debates*" Vol. 22, 1876, P.1418.

ذكره المستر ت. رودشتاين - مؤلف كتاب " Egypt's Ruin " - الذى أعطى أدق وأشمل المعلومات عن لجنة كيف ونتائجها.

(70) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2498.

برقية من وزارة الخارجية للجنرال ستانتون بتاريخ ١٣ مارس ١٨٧٦م.

(٧١) نشرت دراسة مالية بينت أن دين مصر بلغ ١٠٠ مليون يوم عزل إسماعيل (سنة ١٨٧٩). ولكن الخديوى لم يحصل على هذا المبلغ بأكمله: فأجمالى ما استلمه سعيد وإسماعيل وتوفيق - بالفعل - حتى يومنا هذا كان ٥٠ مليوناً و ٥٠٠ ألف، منهم ٤٢ مليوناً استلمهم إسماعيل نفسه.

M. Mulhall: *Contemporary Review*, October 1882.

وقام سيمور كاي بعمل جدول مفصل أوضح فيه أن مصر - في سنة ١٨٨٢- كانت قد سددت فعلاً للدائنين قيمة رأسمال القرض الذي أخذته منهم مع فائدة نسبتها ٧% سنوياً. ومع ذلك، فإن قائمة London Stock Exchange تقول بأن مصر مدينة بـ ٩٠ مليون جنيه.

Seymour Keay: "*Spoiling The Egyptians*".

(٧٢) الشخص المذكور هنا لابد وأن يكون هو المستر ريفرز ويلسون الذي قابله المستر كيف وهو في طريق عودته إلى لندن وبين له الوضع الحقيقي في مصر.

(73) B. kingstone: "Monarchs I have met". (2 Vol., London, 1887)

(٧٤) "إن الإجراء الذي سبق إنشاء صندوق الدين يعتبر بمثابة أول مساس بسلطات إسماعيل. وعلى الرغم من استخدام تعبيرات معتدلة، إلا أن مطالبته بالتخلي عن سلطاته كان واضحاً؛ ومنذ ذلك التاريخ، شكل الدائنون الأجانب سلطة بداخل الدولة المصرية. وعندما قبل إسماعيل أن يوضع تحت الوصاية، فقد أصبح من حق الدائنين - وليس الحكومات - اختيار الأوصياء عليه. إن تدخل الحكومات يفسد - ويزيد من خطورة - التزاماتها تجاه مواطنيها. وبذلك لا تصبح الحكومات قادرة على تحديد المدى الذي ستمارس عملها فيه. إن أغلب الوقائع - التي أدت إلى نشوب أزمة ١٨٨٢- قد نشأت عن هذا الخطأ.

(De Freycienet,:" *La Question d'Egypte*".)

(75) *The Times*, 15 May 1876.

(٧٦) كان البارون دي ميشيلز سفيراً سابقاً، وألف كتاب:

"*Souvenirs de Carrière (1825 - 1886)*" Paris, Plon, 1901.

(77) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2503. Le Caire, le 27 octobre 1876.

(٧٨) كان المستر فارمان قنصلاً عاماً للولايات المتحدة في القاهرة، وألف كتاب: "*Egypt Betrayal*"

(٧٩) ذكره روزشتاين عن: *The Times*, 21 Novembre 1876.

(80) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2504. Le Caire, le 11 novembre 1876.

(81) *Ibid.*. Le Caire, le 18 novembre 1876.

(82) *Ibid.* Le Caire, le 15 décembre 1876.

(83) *Ibid.* Le Caire, le 25 décembre 1876.

(84) *Ibid.* Vol. 2634. Alexandrie, le 5 septembre 1877.

(85) Lord Cromer: "*Modern Egypt*".

(86) Lord Milner: "*L'Angleterre en Egypte*".

(87) *Archives anglaises*. F.O. 78, Vol. 2632. Le Caire, le 26 mai 1877.

(٨٨) مذكور في كتاب روزشتاين: "*Egypt's Ruin*".

Ibid. (٨٩)

(٩٠) راجع كتاب البارون دي ميشيلز. ولمزيد من التفاصيل، انظر الفصول الخاصة بتكوين الإمبراطورية: الكتاب الثالث من مؤلفنا هذا.

(91) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2854.

ملحق برقية يوم ٣٠ مارس ١٨٧٨.

(92) Ibid. Le Caire, le 30 mars 1878.

(93) Ibid. Le Caire, le 5 avril 1878.

(٩٤) كان السير ألكسندر بيرد مكلفاً رسمياً "بالمساعدة على إراحة السكان" فوجه تقريراً لوزارة المالية (ذكره اللورد كرومر في كتابه)، وتأكدت فيه الوقائع التي ذكرها المستر روذشتاين.

(٩٥) رسالة من القنصل: الأسكندرية، ١١ مايو ١٨٧٨.

(96) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 2862.

برقية رقم ٠١٢ . القاهرة في ٢٢ مارس سنة ١٨٧٨ .

(97) Ibid.. commercial No12. ملحق للبرقية المذكورة سلفاً

(٩٨) ذكرنا هذه البرقية من قبل: راجع فصل "الغزو عن طريق الرهن العقاري في عهد سعيد".

(99) *Documents diplomatiques*, Affaires d’Egypte, 1880 .

(١٠٠) كان رأى البارون دى ميشيلز صائباً وأيده ريفرز ويلسون في مذكراته: "بعد عودتي من مصر - في سنة ١٨٧٦ - كانت وزارتا الخزانة والخارجية في بريطانيا تستشيراني دائماً في كل ما يتعلق بالشئون المصرية. وقد بعثت بالرسالة التالية إلى الوزارتين لوضع الأسس التي أتصور أنها سترشد التحقيق، وهذه مقتطفات منها: "تشير برقية المستر فيفيان (بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧) إلى تشكيل لجنة تحقيق أعتقد أنها ستقدم فرصة مناسبة وشرعية لممارسة كل تأثير ترى حكومة صاحبة الجلالة ضرورة ممارسته على الخديوى لصالح تنمية مصالحنا..."

"ولذلك، فإن اهتمام أعضاء هذه اللجنة يجب أن يوجه إلى التدقيق في حسابات الإيرادات والمصروفات الحالية (التي ستكون نتائجها مضبوطة بشكل ما). ويجب أيضاً توجيه الاهتمام لدراسة الأسباب التي أدت بهذا البلد إلى وضعه المزرى الحالي، على الرغم من ثرائه الطبيعي".

(Sir Riverers Wilson: " *Chapters of my official life*", 1916.)

وفى الواقع، فإن المستر جوشن حاول توسيع نطاق التحقيق لدراسة ملف قضية إسماعيل. لكن يبدو أنه استراح نتيجة لاستسلام الخديوى له واغتيل إسماعيل صديق "المفتش" (وزير المالية السابق). ومع ذلك، فإن هدف لجنة التحقيق الأساسى لم يتغير: أى تجريد الخديوى من سلطاته، وهو هدف سياسى فى المقام الأول. ولم يكن بمقدور ويلسون تحقيق أغراضه إلا بالهجوم على نظام الحكم الفردى الذى يحكم إسماعيل به.

(١٠١) لم يكن نوبار وحده هو المعارض على تعيين المسيو دى بلينبير: فالحكومة البريطانية -أيضاً- قد رفضته. وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٧٨، سجل ريفرز ويلسون مايلى فى يومياته: "تسلمت رسالة من وزير مالية بريطانيا يخبرنى فيها أن رسالتى - التى وجهتها إليه بخصوص تعيينى وزير لمالية مصر - قد تم تحويلها إلى مجلس الوزراء لدراستها". وأضاف وزير مالية بريطانيا: " إن مجلس الوزراء يشجع فكرة قبولكم لتولى المنصب المعروض عليكم... ونتفق معكم فى أنكم ستكونون فى وضع أفضل لو لم يتم تعيين مساعد فرنسى لكم

(102) Mac Coan: " *Egypt under Ismail*".

(١٠٣) بالطبع، فإن المستر ريفرز ويلسون لا يذكر كلمة واحدة فى مذكراته عن مظاهرات الرأى العام ضده فى مصر، واعتبر أن المعارضة القومية - التى شجعت إسماعيل وحسمت تردده مجرد "مسرحية هزلية". ولذلك، فإنه يعزو طرده من الوزارة - أساساً - إلى تردد حكومة صاحبة الجلالة وتناقض مواقفها، فقال:

"وصل هذا التناقض إلى ذروته في شهر مارس عندما أدلى السير ستافورد نورثكوت - وزير المالية البريطاني - بتصريح عجيب أمام البرلمان أعلن فيه "أننى مجرد موظف بسيط يعمل لدى الخديوى، ومن حقه الاستغناء عنى فى أى لحظة". ووصلت برقية بهذا الخبر إلى القاهرة وكان تأثيرها فورياً، ومنذ تلك اللحظة، تحدد مصيرى".

(Sir Rivers Wilson, Ibid.)

(ولمعرفة المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع فصل "الرأى العام" فى دراستنا هذه).

الفصل السادس

العصر الذهبي للقناصل والمغامرين أو نظام الامتيازات الأجنبية والإصلاح القضائي

- ١- صورة للمجتمع الأوروبي في مصر وأخلاقيات القناصل.
- ٢- نشأة نظام الامتيازات الأجنبية، الحرية الدينية، حرية الإقامة والتنقل، حصانة المنازل، الضرائب والتملك العقاري، تطبيق العدالة في المجالين: المدني والتجاري، تطبيق العدالة في العقوبات، براءات الاختراع، الملكية الصناعية والملكية الأدبية.
- ٣- الإصلاح القضائي.

العصر الذهبي للقناصل والمغامرين أو نظام الامتيازات الأجنبية والإصلاح القضائي

فى عهدى عباس وسعيد، استفاد الأوروبيون من ضعف مصر: فلم يحترموا القانون العام للبلاد، وجعلوا إدارتها - عملياً - تحت سيطرتهم المطلقة.

وفى عهد محمد على، كانت مصر تخضع لـ "نظام الامتيازات الأجنبية" أو "مبدأ الحصانة الدولية" التى يتمتع بها السفراء وسواهم أمام القانون المحلى. وكان هذا المبدأ مُطبّقاً فى جميع أرجاء الإمبراطورية العثمانية. ولكن محمد على كان يعرف جيداً كيف يلتف حول بنود هذه الاتفاقات التى عفا عليها الزمن، أو - على الأقل - يعرف كيف يفسرها لصالحه هو - بذكاء - على الرغم من معارضة إنجلترا لذلك.

ولكن، فى عهد خلفاء محمد على، استطاعت فرنسا والدول الأوروبية الحصول على ما فشلت إنجلترا فى الحصول عليه من محمد على، وذلك بالتفسير المغلوط والمتعسف لروح الاتفاقات، خصوصاً بإدخالها عادات مخالفة لمعاهدات "الامتيازات الأجنبية" والقانون والأخلاق. وأصبح مجموع هذه الممارسات والتجاوزات هو نفسه قانوناً عرفياً خلقه - على هواه - المجتمع الأوروبى المقيم فى مصر.

أولاً: صورة المجتمع الأوروبى فى مصر وأخلاقيات القناصل:

لكى ندرك جيداً أهمية الإصلاح القضائى - أو القضاء المختلط - الذى أراد إسماعيل إقامته بدلاً من القوانين البربرية والتجاوزات الأوروبية، يجب علينا دراسة تطور هذا المجتمع الأوروبى الذى كان يُقيم فى مصر: فلقد كان هذا المجتمع يتكوّن أساساً من الخارجين على القانون، ومزيفى النقود، وذوى السوابق

الإجرامية، و"الناباب"، والمغامرين من كافة الأشكال . كما يجب علينا دراسة التجاوزات التي قاموا بها - أو القانون الذي فرضته إرادتهم المطلقة - وذلك في ضوء "نظام الامتيازات الأجنبية" كما تم تطبيقه فعلاً في باقى أرجاء الإمبراطورية العثمانية.

إن دراسة هذه المشكلة - فى كل مظاهرها - تسمح لنا بإلقاء الضوء على الجانب السياسى فى مصر الذى تيمت به الحكومات الأوروبية وممثلوها، وتسمح لنا - أيضاً - بدراسة الجانب التجارى الخسيس الذى اهتم به رعايا هذه الحكومات.

وللقضاء على هذه التجاوزات ، وقبل إرساء أسس الإصلاح الذى سيجئ بنظام قضائى منظم (حتى ولو كان دولياً لكى يحل محل القضاء القنصلى والدبلوماسى)، أراد إسماعيل منذ بداية عهده أن يُهاجم مصدر هذه التجاوزات، أى مقاومة تعديات العنصر الأوروبى والبدء فى سياسة الإصلاح الشامل. ولكن كل هذه النوايا الطيبة قد تحطمت بسبب ضعف شخصيته، والوقاحة غير المعقولة التى أبدأها أغلب القناصل الأوروبيين تجاهه .

وعداء ارتقاء إسماعيل للعرش، وقع حادث أجهز على مقاومته وجعله يرضخ لمطالب القناصل، ويترك كل المظالم القديمة تستمر كما هي: فقد أساء جنود مصريون معاملة بحار فرنسى، وأجرت السلطات المصرية تحقيقاً وعاقبت هؤلاء الجنود عقاباً قاسياً.

ولكن قنصل فرنسا اشترط على الحكومة المصرية تقديم اعتذار علنى وإلأ أمر بإزالة جنود فرنسيين - ترسى سفينتهم الحربية فى ميناء الأسكندرية - إلى المدينة. ووجه القنصل هذا الإنذار النهائى يوم ٢ فبراير سنة ١٨٦٣ على أن يُنفذ فى اليوم التالى مباشرة. كما اشترط "عزل الضابط المسئول من رتبته، وعرضه مكبلاً بالقيود - هو والجنود المتممين - لمدة ساعة فى الميدان الموجود أمام القنصلية الفرنسية. ويتم ذلك كله بحضور قوات تحمل السلاح" لأنه كان لا بُد من

"تقديم نموذج على لإفهام السكان المحليين والجيش". وبالفعل تم هذا العرض أمام مبنى القنصلية الفرنسية. وفي تلك الأثناء، كان القنصل يقف ملوحاً براية فرنسا هاتفاً: "عاشت فرنسا".

ومن المؤكد أن إسماعيل — بخضوعه لضغط قنصل أجنبي — قد بدأ عيده بإظهار ضعفه الشديد. أمّا قنصل فرنسا، فإن موقفه غير المعتدل كان يستوجب اللوم، خصوصاً وأن الحكومة المصرية كانت قد أرسلت — منذ وقت قريب — قوات مصرية لمساعدة فرنسا في حربها في المكسيك. وبالتالي، فقد كان من حقها الحصول على بعض المجاملات.

وعلى كل حال، فمن المؤكد أن أغلب قناصل فرنسا كانوا يتمتعون باستقامة تامة، وكانوا يتمتعون — غالباً — عن الاشتراك مع بعض المغامرين الذين كانوا يحظون بحماية شخصيات مسنولة في باريس. ولكن هؤلاء القناصل كانوا متشبعين تماماً بفكرة تفوقهم وفي غاية الحساسية: فتأثروا — غالباً — بالجالية الفرنسية كبيرة العدد (والتي لم تتصف كلها بصفات حميدة) فتركوها تقودهم لارتكاب أخطاء مؤسفة، ومعاملة مصر كما لو كانت بلداً مُحْتَلًا.

وبالقطع، فإن وضع القنصل العمومي لم يكن مريحاً في مثل هذه الظروف . وفي وقت لاحق، كتب الميسو بوجاد (Poujade) قائلاً: "يوجد في مصر ٢٥ ألف فرنسي، فوجد القنصل العمومي الفرنسي نفسه يقوم بدور الحاكم السياسي الرئيسي لهذا العدد الكبير من مواطنيه. وكان هذا العدد الكبير يتكون كله — تقريباً — من أشخاص بالغين جاءوا إلى مصر بحثاً عن الثروة، وغيّر عدد كبير منهم أسماءهم الحقيقية لإخفاء ماضيهم المُسِين.

"وكان واجب القنصل أن يدافع عن المطالب العادلة لهؤلاء الفرنسيين وحماية مصالحهم الشرعية. ولكن ادعاءاتهم كانت مجحفة في أغلب الأحيان. فإذا

الترزم بقواعد العدالة والقانون، فإنه سيثير العداوات والأحقاد ضده. ويحدث أحياناً أن يقوم نوع من الصحافة السرية الخسيسة بخدمتهم، كما يحدث حالياً^(١).

"وكان مطلوباً من الوالى أن يُبدى مقاومة فعّالة ضد التدخل الأجنبي لكى يُعوّض الضغط الذى يتعرض له القناصل من قبل مواطنيهم وحكوماتهم. ولكن الحادث الذى تعرّض له البحار الفرنسى قد فضح ضعف شخصية إسماعيل. وبدءاً من تلك اللحظة، تم تنفيذ خطة لممارسة ضغوط حقيقية على الوالى "الذى لا يملك سوى الرضوخ حيالها وإلا تعرّض لاضطهاد أسوأ مما لاقاه عمه"^(٢).

لقد كان إسماعيل يتذكر عمه فى مواقف عدة. وعلى الرغم من وجود وزراء (مثل نوبار وشريف) بجانبه عزموا على التصدى لطوفان التدخل الأجنبي، إلا أنه كان يفتقد الشجاعة اللازمة للدفاع عن كرامة الدولة وخزانتها ضد أطماع القناصل.

كما اتصف إسماعيل — أيضاً — بالسفه الطائش: ومنذ سنة ١٨٦٤، أبدى سخاءً هائلاً تجاه شركة "Compagnie des Messageries Imperiales" بدءاً من بحارة السفينة Peluse (الذين منحهم ٢٠ ألف فرنك) حتى موظفى الإدارة العليا (الذين منحهم حق) إدارة سفينتين بخاريتين من أحدث طراز تبلغ قيمتهما من ٧ إلى ٨ ملايين فرنك. هذا بخلاف المجوهرات — التى أهداها للضباط ولزوجة وكيل الشركة الرئيسى — والتى قد يصل ثمنها إلى ١٠٠ ألف فرنك. وقام إسماعيل — أيضاً — بتسوية أشغال القنصلية العامة لفرنسا (التي تكلفت من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألف فرنك فرنسي)، والترضيات المهمة لكل الفرنسيين الذين أساء رجال السلطة المصرية معاملتهم^(٣).

ولم تقف أرباحية إسماعيل عند هذا الحد: فقد امتدت لتشمل الهيئة القنصلية نفسها؛ فبتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٦٥، كتب قنصل فرنسا ما يلي: "فى الوقت الحالى، يتحدث الناس فى الأسكندرية عن كرم الوالى الذى أبداه تجاه الهيئة

الدبلوماسية فقد منح صاحب السمو "أبعادية" للقنصل العام البرتغالي مبلغ مساحتها ٣٠٠ فدان (وتدر دخلاً يصل إلى ٣٠٠ فرنك نابوليوني)^[١]. كما منح ٢٠٠ فدان - لقنصل أسبانيا العام - في القاهرة على طريق شبرا، وتبلغ قيمتها ٤٠٠ ألف فرنك تقريباً، ولم يكتف إسماعيل بذلك: فبنى منزلاً على هذه الأرض - على نفقته الخاصة - وأهداه لهذا الموظف.

"وفي أثناء حديث القنصل العام السويدي مع صاحب السمو، اشكى القنصل من غلاء المعيشة الذي يتزايد كل يوم. وبعد انتهاء المقابلة، فوجئ بالوالى يُهديه سنداً من سندات الجمارك، قيمته ١٨٠٠ جنيه إسترليني فأخذه. إن سعادتك تعرفون أن أغلب القناصل العموميين يقبضون - بانتظام - مبالغ مالية من الوالى أو يتلقون - من وقت لآخر - هدايا متفاوتة القيمة بصفة هدايا بلا مقابل منهم"^(٤).

وفي حالات عديدة، تصدّى القناصل لتصرفات المغامرين المعروفين على الرغم من أن هؤلاء المغامرين كانوا يحظون بدعم غير مُعلن من وزارة الخارجية الفرنسية. وفي هذا الصدد، فإن حالة شخص يُدعى الكونت دى بيسون (de Bisson) تُعتبر أفضل مثال يبرهن على ما ذكرناه: فلقد وصل هذا الشخص إلى مصر في سنة ١٨٦٣ ومعه توصيات من شخصيات رفيعة القدر في باريس، وقدم نفسه للوالى على أنه جنرال في الجيش الفرنسى، واقترح على الوالى أن يرسله إلى الحبشة - فى المديرية المتأخمة لحدود مصر - لى يقوم بمشروع زراعى وصناعى هناك، وأشار - من طرف خفى - لإسماعيل أنه مكلف بمهمه سياسية فى تلك المنطقة. وفى تلك الفترة تحديداً كانت الحبشة فى حالة عداء كامن مع مصر.

[١] "الفرنك النابوليونى": عملة ذهبية فرنسية قديمة كانت قيمتها تصل إلى ٢٠ فرنك. وكانت عليها صورة جانبية لنابوليون [المترجم].

وبكرمه المعهود، أرسله إسماعيل إلى هناك في موكب ومعه حراسة على نفقته. وهكذا وصل الكونت إلى أسوان - مع موكبه وحراسه - على متن سفينة بخارية تقطر خلفها قاربين وضعهما صاحب السمو تحت تصرفه. وفي كل مركز في الصعيد، كان الكونت يحصل مجاناً - هو وصحبته - على الخبز والخراف والخضروات والفواكه والنبيد والسكر والقهوة والجوخ والأغطية الصوفية وأدوات المعيشة إلخ إلخ ...

ومن أسوان إلى كوروسكو، انتقل مجاناً على ظهر أربعة أو خمسة قوارب. ولاجتياز صحراء كوروسكو، استخدم ما لا يقل عن ١٦٠ جملاً لم يدفع أجرتها ولم يدفع حتى أتعاب الأدلاء. وقطع الكونت وصحبته معه كل أرجاء مصر والسودان دون إنفاق أى مبلغ من كيسه. ودامت بعثة الكونت ثلاث سنوات وكُتبت الحكومة المصرية ما لا يقل عن ٦٠ ألف فرنك بخلاف المشاكل التي تسبب في إثارتها^(٥).

وفي الواقع، فإن مشاريع الكونت دي بيسون كانت غير معقولة: ففي مدينة بربرة، التقى بموسى باشا - حاكم السودان - الذي لخص انطباعاته عن محادثاته مع الكونت في رسالة مؤرخة في ٦ جمادى الآخر (نوفمبر ١٨٦٣)، جاء فيها: "لا أعرف - بالضبط - ماهي نوايا الكونت الحقيقية. لقد استنتجت من كل أحاديثه معي أنه جاء إلى هنا وبصحبته أناس كثيرون لكي يجد مبرراً يسمح له برفع قضية مُطالبة بالتعويض على الحكومة المصرية أو للبحث عن وسيلة ما تجعله يتدخل في شئونها".

وكان حاكم السودان على صواب لان الكونت كان مجرد مغامر ومتأمر أراد إثارة حرب بين مصر والحبشة، وتكوين ثروة. وكان لإقامة بعثة الكونت في الخرطوم فائدة لها: فكل أفرادها قد حصلوا على ملابس جديدة على نفقة الخزانة المصرية، وأسهمت الترسانة في تلك الحملة. وفي كل يوم، كان يتم عمل استعراض عسكري وتدريبات أمام الكونت الذي يرتدى ملابس عسكرية ويضع

علامات رتبة جنرال في الجيش الفرنسي، بل ووصل به الأمر إلى حد شراء مدفع!^(٦).

وبتاريخ ١٢ رجب ١٢٨٠ هجرية (ديسمبر سنة ١٨٦٣)، كتب موسى باشا رسالة جاء فيها: "جاءني الكونت ليخبرني أنه تلقى رسالة من قسيس مقيم في المنطقة. وأخبره القسيس بأنه اتفق مع أحباش منطقة "تيجرى" للقيام بتمرد ضد "كاسا" ("تيودور")، وأن هذا التمرد سيبدأ فور ظهور قوة من الجنود الفرنسيين... وفي حوار آخر معه، أخبرني بأن الحكومة الفرنسية قد سمحت له - وحتى إشعار آخر - بالبقاء في المنطقة الواقعة على الحدود المصرية مع الحبشة. وبالتالي، فإنه يفضل الرحيل...". وذكر لي أيضاً أن - إنجلترا ستغضب بالتأكيد إذا استولت الحكومة المصرية على الحبشة. ولكن فرنسا تتمنى أن يتحقق ذلك: فإذا لم تقم مصر بالاستيلاء على الحبشة، فستكون فرنسا مجبرة على تنفيذ هذا الغزو بنفسها ولمصلحتها هي".

وفي مدينة "كسلا"، التقى الكونت بالمسيو لوجان (Lejean) - فنصل فرنسا في "مُصَوَّع" - والأب ستيللا (Stella) المقيم في مدينة "كبرين" (في إقليم بوجوس). وبدلاً من أن يهتم الأب ستيللا بالشئون الدينية والتعليم، فإنه كان يُبذد أمواله ويشارك في مؤامرات سياسية لدرجة أضرت بمركزه وأجبرته على الهروب من النجاشي تيودور، ملك الحبشة.

وهذا اللقاء الذي تم في "كسلا" كان موضوع رسالتين بعث بهما الكونت إلى موسى باشا. وكانت الرسالة الأولى بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٨٦٤، وتناولت تفاصيل الشئون الحبشية التي حصل عليها الكونت من الشخصين اللذين قابلهما: "يُعسكر الإمبراطور - حالياً - بالقرب من مدينة "جوندار"، وقام بتجميع كل قوات إمبراطوريته فيها. ويُقال إنه يستعد لشن غزوة مباغتة على السودان، ولديه ٦٠ ألف رجل مسلحين تسليحاً سيئاً جداً وعشرة مدافع. وفي مثل هذه الظروف

الخطيرة، يجب أن أكون في مصر لمراقبة تطوّر الأحداث، ولكي أكون في انتظاركم".

وفيما بعد، كلف قنصل فرنسا المسيو جارنييه (Garnier) بالتحقيق فيما ذكره الكونت . وبصفته معلقاً ذكياً، فإن المسيو جارنييه كتب تقريراً مهماً جاء فيه: "بالقطع، فإن المسيو دي بيسون كان يريد إثارة قلق موسى باشا وإجباره على التعجيل بالعودة من كردفان - حيث كان هناك - إلى الحدود مع الحبشة".

ثم أضاف الكونت في رسالته: "يجب على أن أخبر سعادتكم بأن حاكم كسلا رحل فجراً - بشكل مفاجئ - غداة وصولي. وبما أنني لا أريد أن أدفن - لا أنا ولا زوجتي - في كسلا، فإنني مضطر إلى أن أصرف النظر عما كنت أنتويه وأجعل الأحداث تتسارع لأنه إذا حدث هجوم، فإن هذا المدير سيتركنا لكي نذبح جميعاً على الأراضي المصرية".

وعلق المسيو جارنييه على ما جاء في رسالة الكونت بقوله: "كان على الكونت عبور الحدود. ولكن ما ذكره يُثبت أنه قرر الاستقرار على جزء من الأراضي المصرية، ومنها يقوم بإثارة الاضطرابات فيهاجمه الأحباش ويعتدون على الأراضي المصرية، ويعطى - بذلك - لموسى باشا مبرراً لغزو الحبشة. لقد كان موسى باشا بعيداً عن المواقع الجديدة التي يتحرك الكونت فيها.

"ومع أن الكونت أبلغ الأخبار لموسى باشا، إلا أنه ترك سلطات "كسلا" تعتقد أنه توجه إلى "شَيْتال" و"آدارتي" في بلاد البوجوس... وبما أن الكونت أخفى عن السلطات مشروعه بالتوقف على نقطة في الأراضي المصرية، فلا بُد أنه كان يخشى من أن السلطات ستضع العقبات في طريق تنفيذ مشروعه. ولكنه إذا استطاع تنفيذ المشروع، وإذا استطاع الاستقرار في هذه النقطة، فالمدير لن يكون أمامه سوى إبلاغ موسى باشا. وفي انتظار وصول رد موسى باشا، سيستطيع الكونت أن يجعل الأحداث تتسارع"^(٧).

وبالفعل، أجرى الكونت محادثات مع الأب ستيل وقرر بعدها الاستقرار في "كوفيت"، واعتبرها منطقة مستقلة، وقَدَّم نفسه للسكان المحليين - من قبائل "باريا" - بصفته حاميتهم، وقرر تغيير ولايتهم الذي يُبدونه للحكومة المصرية.

وتعتبر هضبة "كوفيت" موقعاً استراتيجياً مهماً: فهي منفذ حقيقي من "تاكنا" إلى الحبشة وبالعكس. ولها ميزة أخرى تتمثل في أنها تقع وسط منطقة القبائل الرُّحَّل المتمردة وتقسّمها إلى قسمين.

وأدرك المصريون مزايا هذا الموقع الاستراتيجي: ففي كل عام، ومنذ ١٠ أو ١٥ سنة مضت، كانوا يرسلون فرقة عسكرية قوية تعسكر في "كوفيت" لمدد مختلفة لكي تحث القبائل على سرعة دفع الضرائب المفروضة عليها. وكان للمصريين هناك "زريبة" واسعة، أى مساحة كبيرة تحوطها الأعشاب الشوكية التي تقوم مقام السياج تحيط بالأكواخ التي يسكنها الجنود المصريون عندما يعسكرون في تلك المنطقة.

واستقر الكونت في هذه "الزريبة" في "كوفيت" وأسس شركة من المستعمرين أسماها شركة "Palméro - du - Bisson" لزراعة القطن والمنتجات المدارية في أواسط أفريقيا. وعلى الفور، أعلن المستعمرون أنهم جاءوا إلى أفريقيا لإنشاء مستعمرة في الأراضي القاحلة والخالية من السكان والقريبة من الحبشة، وأنهم أقاموا منشأة واسعة الأطراف في "كوفيت" بأرض الباريا.

وزوّدت السلطات المصرية الكونت دى بيسون ببذور القطن والنيلة لزراعتها هناك، ولكنها فهمت أهدافه بسرعة وشعرت بئكرانه للجميل وجحوده: فهو قد بدأ في بناء منشأته حول السور الذي يحمي "الزريبة" وبالقرب منها. فكان من السهل إدراك أن هذه المنشآت ستسيطر على "الزريبة". وبالتالي، سيكون الجنود المصريون تحت رحمة نيران المدفع الذي اشتراه الكونت من الخرطوم وكان يزعم - أيضاً - إنشاء بطارية مدفعية.

وهكذا نجد أن الكونت قد استقر في مقاطعات مصرية، وبنى استحكامات بدلاً من عمل مشروع زراعي/ صناعي في بلد يقع خارج الحدود المصرية. واضطر المصريون إلى إيقاف بناء هذه الاستحكامات وإنهاء هذا التصرف الطائش وغير المسئول الذي يهدد - كل يوم - بنشوب خلافات مع الحبشة.

وعندما فشل الكونت دي بيسون في مشروعه السياسي والعسكري - بفضل يقظة السلطات المحلية - حاول جاهداً أن يخرج من هذه المغامرة بتعويض ضخم. لقد كانت الحكومة المصرية في غاية السخاء معه هو ورفاقه؛ ومع ذلك، طالبتها بدفع تعويض قدرة ١٠ ملايين فرنك بحجة أن قوات الوالي طردته بقسوة من أراض اشتراها بمبلغ ٢٠٠ ألف فرنك، وأن قوات الوالي سلبته ممتلكاته، كما ادعى أنه زرع مساحات واسعة بالقطن. وكان من الواضح - تماماً - أن الكونت يدعى ادعاءات كاذبة: فهو قد وصل إلى تلك المنطقة في نهاية شهر مارس ورحل عنها في بداية شهر مايو، فكيف استطاع - خلال شهر واحد - زراعة تلك المساحات الشاسعة بالقطن؟

ومنذ البداية، استجوب القنصل العمومي الفرنسي - المسيو تاستو - رفاق الكونت، ثم حذر وزير الخارجية الفرنسي من هذا الشخص الذي وصفه بأنه "يشك في قواه العقلية، وأن رأسه ملئ بمشروعات مضطربة يختلط فيها الصيد بالزراعة باستغلال مناجم الفحم والذهب. ولذلك، يجب توخي الحذر إزاء ادعاءاته"^(٨). ولم يكتف القنصل بذلك، بل إنه أرسل الترجمان الأول للقنصلية - المسيو جارنييه - إلى "كوفيت" للتحقيق في هذه الادعاءات. وكانت خلاصة تقريره - في سنة ١٨٦٥ - ضد ادعاءات الكونت تماماً.

وأثبت التحقيق مع مشايخ قبائل "الباريا" أنه لا يوجد أي عقد بيع بينهم وبينه. وبخصوص ادعاءاته بشراء الفدان منهم بثلاثة تالار، فقد أكدوا جميعاً بأنهم لم يتسلموا منه سوى بندقية وقطعة قماش مصنوعة من القطن المحلى، وتلقى بعضهم منه تالار واحد (أي ما يساوي خمسة فرنكات). وفيما يتعلق بالمساحات الشاسعة

المزروعة قطناً ونيلة، فقد أجمع شيوخ القبائل - ودراسة حالة الأرض - أن الأمر لم يتجاوز بضعة أمتار من الأرض زُرعت بالنجيل والخضروات على جانبي خور من الخيران لإدخال البهجة على قلب الكونتيسة دي بيسون .

إن الموقف الذي اتخذته تاستو - ومن بعده أوتريه (أبريل سنة ١٨٦٥) - كان من أشرف المواقف وأنبهها. ولكننا لا نستطيع أن نقول الشيء نفسه عن موقف الحكومة الفرنسية: ففي أثناء إجراء التحقيق، سافر الكونت إلى باريس ثم عاد إلى مصر في سنة ١٨٦٥. وأعلن عن موعد وصوله باتباع سلوك مستهجن ومشبوه، وفي رسالة بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٨٦٥، طلب وزير الخارجية الفرنسي إقالة إبراهيم بك - مدير كسلا - لأنه احتجز المترجم السابق للكونت لمدة ١٥ يوماً.

وكان سيبدو منطقياً أكثر لو أنه طالب باستدعاء الكونت الذي ذهب إلى الصعيد - بعد عودته - على رأس عصابة (أو قوة) مسلحة وأثار اضطرابات خطيرة للسلطات المصرية. وفي نياية المطاف، غادر الكونت الصعيد وسافر إلى باريس في شهر يوليو سنة ١٨٦٥ .

ومن ناحية أخرى، فإن آخر تقرير كتبه المسيو جارنييه كان بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٨٦٥ من الخرطوم، وطلب فيه من القنصل أن يرفض رفضاً تاماً مزاعم الكونت. وبتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٨٦٥، علّق المسيو أوتريه على هذا التقرير بقوله: "إن كل ما سمعته في مصر عن هذا الموضوع يسمح لي أن أعتقد بأن ملاحظات المسيو جارنييه عادلة"^(٩).

وكان من الممكن أن تنتهي المسألة عند هذا الحد. لكن، على الرغم من إجراء تحقيق استمر عامين (دفعت الحكومة المصرية تكاليفه الباهظة)، وعلى الرغم من ملاحظات وتعليقات المسيو جارنييه المطابقة لتعليقات وملاحظات القنصلين (تاستو وأوتريه)، إلا أن الكونت دي بيسون استمر في إرسال سلسلة من

الشكاوى والالتمامات الجديدة والكاذبة من باريس لكي يحصل على أى تعويض بأية وسيلة، وقد ساندته الحكومة الفرنسية فى مساعيه.

وفى البداية، قرر أن يُخفّف من غلوائه وطالب الوالى بدفع ٢٠ ألف فرنك بصفة تعويض عن الأشياء التى ادّعى أنها فُقدت منه بسبب السلطات المصرية. وعلى الرغم من تعليمات وزير خارجية فرنسا للقنصل بخصوص هذا الموضوع، فإن المسيو أوتريه تردّد فى متابعته: ففى رسالة بعث بها إلى وزارة الخارجية الفرنسية - بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٨٦٥ - ذكر التكاليف الهائلة التى تكبدها الوالى بسبب تصرفات الكونت.

وذكر القنصل فى هذه الرسالة ما يلي: "ومن حقنا أن نتساءل: كيف نطالب - اليوم - بتعويض عن بعض أشياء يُقال إنها فُقدت بسبب خطأ السلطات المصرية؟ إننى أشك فى أننا سنستطيع إثبات ذلك. وسيكون من حق الحكومة المصرية رفض دفع أى تعويض، خصوصاً وأن كثيراً من هذه الأشياء كانت الحكومة المصرية قد زودت الكونت بها مجاناً ...

"إننى أرجو سعادتكم أن تعطونى دائماً تعليمات جديدة توضح لى ما إذا كان يجب على الاستمرار فى بذل محاولات أعتقد أن فرص نجاحها ضئيلة للغاية. فعندما ينخفض طلب التعويض من ١٠ ملايين فرنك إلى ٢٠ ألف فرنك فقط بعد التحقيق، وعندما تكون المصادقية لا تعتمد إلاً مزاعم شخص لا يتورع عن المطالبة بمبلغ مُبالغ فيه إلى هذا الحد، فيجب علينا أن نتوقع مقاومة عنيفة من الحكومة المصرية".

وقبل أن تصل هذه الرسالة إلى الوزير، تلقى القنصل تعليمات جديدة منه لمساندة الكونت فى ادعاءات حديثة وجهها الكونت إليه من باريس بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٨٦٥. ورد القنصل عليه فوراً بتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٦٦: "تلقيت برقية سعادتكم يوم ١٨ ديسمبر بخصوص المعاملة السيئة التى تعرض لها رفاق

المسيو دي بيسون من سلطات كَسَلا. وكتب لى الكونت رسالة (مرفق لكم صورة منها) يذكر فيها الأخطاء نفسها. وفي الوقت نفسه، يطلب دفع تعويض - يتراوح من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ ألف فرنك - عن بضائع يدعى أن كتائب الجنود الزوج المتمردة قد نهبتهما".

وهكذا نجد أن الكونت أراد الاستفادة من تمرد قامت به حامية كَسَلا لى يحقق آماله فى الحصول على تعويض فشل عدة مرات فى اقتناصه. وأضاف القنصل قائلاً: "لكن، بالصدفة وصل رفاق الكونت مؤخراً إلى الأسكندرية. فكنت حريصاً على سؤالهم عن موضوع شكاوى رئيسهم السابق، فأجمعوا كلهم على نفي حدوث أى سلب أو نهب، وأن كل الأغراض التى كانت فى المخازن قد أودعوها بصفة أمانة لدى أحد موظفى مديرية كسلا وأخذوا منه إيصالاً، وبإستطاعتهم إستردادها عندما يطلبونها.

"ولم يُقدِّم أى منهم أية شكاوى من السلطات المحلية، والتظلم الوحيد الذى أعلنوه هو أن السلطات المحلية - فى وقت محدد - رفضت إمدادهم بالذرة. إن هذه التصريحات تتناقض تماماً مع ما يدَّعيه الكونت. ولذلك، فقد وجدتُ من اللازم تسجيلها بشكل رسمى..."^(١٠).

ولكن الكونت كان يستند بقوة على دعم حكومته له، فكان يلجأ لترساتته من الادعاءات الكاذبة، ويبدأ من جديد محاولاً استنفاد صير القنصلية الفرنسية والوالى كى يحصل على تعويض ما بأية وسيلة. وفى سنة ١٨٦٧، فكر فى تزوير وثائق يكون لها - فى تصوره - تأثير حاسم: فقدم عقد بيع أراضٍ مُزورٍ يحمل أختام يدعى أنها أختام رؤساء قبائل الباريا. ولحسن الحظ، استطاع المسيو أوتريه إثبات أن هذا العقد قد تم تزويره لاستخدامة فى طلب التعويض؛ فبتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٨٦٧، أبلغ القنصل حكومته بأن العقد المذكور "مختوم بثلاث حلقات فضية منقوش عليها أسماء عربية. وقد تم العثور على هذه الحلقات الثلاث بين أمتعة المسيو ديمورو (قريب ورفيق الكونت فى رحلته) بعد وفاته"^(١١).

وبالتأكيد، فإن الكونت لم يكن يتوقع - أبداً - اكتشاف التزوير الذى كان يجب أن يُحرجه بعد ما سبق اكتشافه من ادعاءاته الباطلة. ولذلك، يحق لنا أن نتساءل: لماذا كان وزير الخارجية الفرنسى يشجع علانية - بشكل أو بآخر - الألاعيب الخطرة والمشيئة التى يقوم بها هذا المغامر طوال أربع سنوات؟ وعلينا أن نتخيل كم المشاكل - والعذاب الطويل - الذى أرهاق الحكومة المصرية عندما نعرف أنها كانت تُجر فى قضايا مشابهه للمثول أمام ١٧ محكمة قنصلية موجودة فى مصر.

إن موقف الحكومة الفرنسية - فى هذه القضية - قد جعل الفرنسيين المقيمين فى مصر متغطرسين ومن الصعب التعامل معهم، كما تسبب فى وقوع حوادث عديدة أساءت إلى العلاقات بين البلدين. ولذلك، سنجد أن البعثة العسكرية الفرنسية - فى مصر - اعتبرت نفسها تابعة لوزارة الحرب فى فرنسا ولا تتلقى الأوامر إلا منها مباشرة. وفى شهر يوليو سنة ١٨٦٨، أصدر وزير الجهادية المصرية - شاهين باشا - أمراً للنقيب (كابتن) راباتيل (Rapatel) مدير تحصينات الاسكندرية للمجئ إلى القاهرة حيث تم تعيينه فى منصب جديد. لكن راباتيل رفض تنفيذ الأمر وصمم - أولاً - على إبلاغ الماريشال نييل (Niell) فى فرنسا. وبهذا التصرف يكون قد أخل بالتسلسل القيادى العسكرى لأنه تخطى العقيد [الكولونيل] ميرشير (Miricher)، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية فى مصر.

وبإمكاننا الآن أن ندرك لماذا أدار إسماعيل ظميره للفرنسيين منذ سنة ١٨٧٠ وحاول أن يستبدلهم بالأمريكيين أو الإنجليز فى الإدارتين المدنية والعسكرية، وكان الوالى يُعلن ذلك لكل من أراد أن يفهم. وبتاريخ ٨ يونيو سنة ١٨٧٠، كتب الكونت برنييه دى موموران (Bernier de Montmorand): "منذ وصولى إلى مصر، لم يخف الوالى عنى ما سبق لى وأن لاحظته من انهييار شبه تام للنفوذ الفرنسى. وكثر الخديوى ذلك أمام الكثيرين. ومن الواضح أن الأحداث تثبت ما يقول.

"ويتهم سموه قناصلنا بأنهم السبب في هذا الانهيار، كما يدّعى بأنهم يسعون دائماً لتحقير رئيس الحكومة ووزرائه ومديري المديرية والموظفين المصريين. وأضاف سموه أنه أراد - دائماً - أن يجعل الفرنسيين يستفيدون بإعطائهم امتيازات أو وظائف، لكنه - في كل مرة - لم يجن من ورائهم سوى المشاكل والقضايا وسوء العلاقات مع ممثلي فرنسا. واشتكى سموه من الأساليب التي يستخدمها قناصلنا تجاه موظفيه، وأنهم يُضخمون أية مشكلة بسيطة ويحولونها إلى أزمة كبيرة".

وفي الواقع، وقبل وصول الكونت دي مونموران، كان المسيو تريكو (Tricou) - قنصل فرنسا بالإناية - قد استغل خلافاً بسيطاً بين القوّاس التابع له وأحد المصريين، فقام بتهديد السلطات المصرية بأنه سينزل الراية الفرنسية من فوق مبنى القنصلية وأنه سيأمر البحارة الفرنسيين - الموجودين على سفينة حربية راسية في الميناء - بالنزول إلى مدينة الإسكندرية.

لقد كان القناصل الفرنسيون - مثلهم في ذلك مثل قناصل الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والنمسا - يستهويهم موضوع إخافة إسماعيل لاعتقادهم بأنهم لن يحققوا شيئاً إلاّ بإثارة الخوف لديه. ولكنهم نسوا أنهم - بذلك - يُسيئون استخدام قوتهم المفرطة - وغير المُبرّرة - في حل خلافات تافهة إن لم يكن مشكوك في صحتها. واقتنع الكونت دي مونموران بهذا الرأي لأنه علّق على ما صرح به الوالي بقوله: "لن أقول إن الوالي يُبالغ قليلاً... ولكنني لا أستطيع أن أنفي تماماً وجهة نظره تجاه السلوك الذي اتبعناه منذ فترة في مصر.

"وفي هذا البلد، يوجد خطّان سياسيان يفرضان نفسيهما عليه. واسمحوا لي سعادتكم بأن أسمّي الخط الأول باسم "سياسة العنف". وهذه السياسة عبارة عن:

- الحديث بصوت عالٍ وصارم في جميع المواضيع.

- وتهديد الموظفين المصريين بسبب أية هفوة.

- وإرسال قوَّاسة القنصلية لكى ينتزعوا بالقوة من الشرطة أحد الفرنسيين - من مثيرى المشاكل - الذى تم حبسه حبساً احتياطياً لارتكابه جُرم ما.
- وبسط الحماية الفرنسية على كل الحماقات التى يرتكبها بعض مواطنينا.
- وطلب التعويضات لهم لأية ضربة بسيطة يتلقاها أحدهم فى مشاجرة يكونون هم - فى الغالب - الذين بدأوها.
- وباختصار، فإن هذه السياسة تتلخص فى التعامل - مع بلاد الشرق - كما لو كنا فى بلد محتل مع استخدام نصوص معاهدات "الامتيازات الأجنبية" استخداماً حرفياً بدلاً من تطبيق روح النص.

وربما كانت هذه السياسة ضرورية فى العصر الذى عقدت فيه أولى معاهدات "نظام الامتيازات الأجنبية"، ولكنها أصبحت سياسة خطيرة فى الوقت الحالى. كما أعتقد بأن الزمن قد عفا عليها فى بلد لا ينبغى - بشكل مُحدَّد - إلا أن نتبع معه طرق الحماية التقليدية التى منحناها له.

"أما الخط الثانى الذى لا حظته فى مصر - والذى انتهجته شخصياً - فهو خط مغاير تماماً للخط الأول..."^(١٢).

لقد وصل المسيو دى مونموران إلى مصر فى شهر أبريل سنة ١٨٧٠، ووجه يوم ٨ يونيو ملاحظاته وانتقاداته الدقيقة للغاية حول سياسة من سبقوه. ومن سُخرية القَدَر أنه تَخلى عن رأيه السابق وسقط فى شباك السياسة الأولى التى سَبَقَ له وأن انتقدها، أى سياسة العنف .

وفى الواقع، فإن كل سكان الأسكندرية كانوا يشعرون بالقلق فى شهر يونيو سنة ١٨٧١: فننصل فرنسا أصدر بياناً عدَّد فيه بعض شكاوى القنصلية ضد الحكومة المصرية، ثم أصدر "تعليمات" يدعو فيها "كل الفرنسيين لمقاومة الشرطة

المحلية والتصدى لها حتى يسترد حقه". وبهذا التصرف، يكون القنصل قد خرّض المقيمين الفرنسيين على إثارة الاضطرابات والفوضى.

واشتكى نوبار باشا من أن "المسيو دي موموران فى الأونة الأخيرة قد استخدم لغة وأسلوباً - عند مخاطبته لحكومة الخديوى - لا تقبلهما أية حكومة تحافظ على كرامتها". ولذلك، فإنه طلب - باسم الخديوى - تحكيم الهيئة القنصلية فى مصر. وبتاريخ ٢٨ يونيو، أرسل أغلب القناصل الرد التالى على طلب الخديوى: "إن الهيئة الدبلوماسية والقنصلية تُقر بأنه ليس من حقها إصدار حكم على سلوك أحد أعضائها، إلا أنها ترى أن "التعليمات" المذكورة تُعتبر تطبيقاً لمبدأ مخالف للقانون الدولى العام، وتُشكل خطراً على أمن السكان المحليين والجاليات الأجنبية".

وحالما عرفت الحكومة الفرنسية بيذه الحماقة التى ارتكبها القنصل، أرسلت له أمراً بسحب هذه "التعليمات" ووافقت على مبدأ التحكيم. وتم اختيار السادة الآتية أسماؤهم للتحكيم وهم: دى مارتينو (de Martino)، قنصل إيطاليا؛ وإدوار ستانتون (E. Stanton)، قنصل إنجلترا؛ ودى ياسموند (de Jasmund)، قنصل ألمانيا. وبتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٧١، أصدر المحكمون حكماً لصالح الحكومة المصرية جاء فيه: "يجب على القنصلية الفرنسية نفسها اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية الفعالة لمحو هذه الإهانة التى لحقت بالأمن العام وسلطة حكومة البلاد".

ولسوء الحظ، فإن كل القناصل الأوروبيين كانوا يتحرشون دائماً بالحكومة المصرية ويضايقونها بمطالبهم المجحفة: فطلبات التعويض وممارسة سياسة العنف أضحت نظاماً قائماً.

ومنذ سنة ١٨٦٥، ازدادت المشاكل الخطيرة التى تعاني منها الحكومة المصرية بسبب الهجرة الأوروبية الكثيفة التى اتخذت شكل الغزو: فلقد تدفق على

مصر يوماً المئات من الأجانب الذين ينتمون إلى كافة الطبقات الاجتماعية لاستغلال ثروتها وكرم حاكمها والحصول منه على الامتيازات والتعويضات.

وبتاريخ ١٩ نوفمبر ١٨٦٥، كتب قنصل فرنسا: "ألح إسماعيل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لكي لا يجتاح البلاد صعاليك لا يريدون خلق فرص عيش كريمة أو لا يقدرّون على ذلك. ويشتكى صاحب السمو - تحديداً - من إيطاليا والنمسا اللتين تسهلان - بطريقة شبه علنية - هجرة كل رعاياهما السنين والمفرج عنهم حديثاً من السجون إلى مصر.

"وبالتأكيد، فإنه تنظيم وصول قوافل يومية تضم كل منها ٤٠٠ أو ٥٠٠ فرداً - في وقت واحد - لا يمكن أن يتم إلا بتشجيع رسمي. لقد اجتاح المهاجرون - خصوصاً مهاجرو كالابريا^[١٢]، مدينة الإسكندرية. وتقف الشرطة المصرية عاجزة عن التدخل والتصدي لحوادث القتل والسرقة الكثيرة التي يرتكبها الجناة الأوروبيون بجسارة نادرة"^(١٣).

ولدعم مطالب هؤلاء الأفاكين - الذين أُلقت المقادير بهم على أرض مصر - أرسل الملك المعظم فيكتور إيمانويل - في سنة ١٨٦٧ - مندوباً مهماً إلى مصر، هو الكونت دي كاستيليوني (de Castiglione).

وفي بداية سنة ١٨٦٨، لاحظت الحكومة الإيطالية أنه لم تحدث أية تسوية لقضايا رعاياها منذ زمن طويل، فاستدعت مندوبها وقنصلها العام في مصر وبعثت بدلاً منهما بوزير مَفوض - هو الكونت ديلا كروس (della Croce) - حاملاً رسالة خطية من الملك فيكتور إيمانويل - مؤرخة في العشرين من فبراير - لاعتماده لدى الوالي بصفته مَفوضاً لتسوية المشاكل المعلقة.

^[١٢] كالابريا (Calabria): منطقة جبلية شديدة الوعورة - في جنوب إيطاليا - وهي من أفقر المناطق وتتصف بأنها طاردة للسكان [المترجم].

وفى بداية شهر مارس، وعلى إثر مناقشة حادة جداً بين الوالى والوزير والمفوض الإيطالى، انسحب الوزير من المناقشة، وأرسل مذكرة يُنذر فيها الوالى بأنه إذا لم يحصل منه على ما طلبه - خلال ثمانية أيام - فإن كل القنصليات الإيطالية فى مصر ستنزل الرايات من فوق مبانيها. وعلى حسب ما جرت به العادة فى مصر، فإن هذا الإنذار أحدث - بالطبع - أثراً هائلاً: فبدأت جولة مفاوضات جديدة^(١٤).

وكان الكونت ديلا كروس قد أرسل برقية إلى حكومته ليخبرها بقطع المفاوضات. ولكن فى أثناء استئناف المفاوضات، وصلت فرقاطة إيطالية إلى ميناء الأسكندرية حاملة رسالة خطية من ملك إيطاليا للوالى. وتسبب هذا الاستعراض للقوة العسكرية، مع تبجح الجالية الإيطالية، فى شعور "السكان المحليين وكبار موظفى الدولة بأن كرامتهم قد جُرحت"^(١٥).

وأعلن شريف باشا أنه إذا استمر فى المفاوضات - تحت تهديد مدافع الفرقاطة الإيطالية - فإنه سيفقد اعتباره فى عيون مواطنيه. وانسحبت الفرقاطة - أخيراً - على إثر اعتراض شريف باشا، وغادر الكونت ديلا كروس مصر - يوم ٢٥ أبريل سنة ١٨٦٨ - بعد تسوية المشاكل الإيطالية فى مصر. وعلى الفور، أرسل المسيو دى بويست (de Beust) للقنصل العمومى للنمسا "تعليمات" وصفها قنصل فرنسا بأنها "ذات طابع تهديدى نادر الاستخدام فى المجال الدبلوماسى، ونتج عنها إثارة المشاعر فى البلاد".

وتصرّف ممثل الولايات المتحدة - المستر دينسى (Dainese) - بالطريقة نفسها: فاتهم الحكومة المصرية "بالإعتداء على حرمة المنازل" لأن الشرطة داهمت أرضاً غير مسوّرة وقبضت على شخص يدعى "كيندينيكو" (Kindinico) سمح لنفسه بهدم مجرى للمياه - يُستخدم كمنفعة عامة - لكى يقوم بتشغيل طلمبة المياه الخاصة به. وكان القنصل الإنجليزى - توماس ريد (Th. Reade) قد نسى

تقاليد الدبلوماسية الإنجليزية في مصر وأيد المندوب الأمريكي في اتهامه للحكومة المصرية.

واستند المستر دينسى على أقوال المدعو كيندينيكو فقط. وبتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٨٦٤، أبلغ شريف باشا - وزير خارجية مصر - بما يلي: "حتى يوم ٢٠، إذا لم تتم الإصلاحات الفورية التي طلبها كيندينيكو في رسالتي المؤرخة في يوم ١٦، فإننى سأنزل الراية الأمريكية وسأوقف العلاقات الدبلوماسية للقنصلية مع الحكومة المصرية". ورد عليه شريف باشا - بتاريخ ١٩ يوليو - قائلاً: "سأسمح لنفسى بأن أذكركم بأنه - فى كل البلاد - لا يمكن الحكم بالإدانة على أحد بدون سماع أقواله، وإن إصلاح شيء ما لا يتم إلا بعد المعاينة المعتادة بشكل قانوني".

ومع ذلك، أنزل المندوب الأمريكي راية بلاده تأييداً لدعوى تعويض - مشكوك فى صحتها - رفعها شخص غير أميركي (ربما كان واحداً من هؤلاء اليونانيين أو المشاركة الذين رُزئت مصر بهم)، لكنه كان يحظى بالحماية القنصلية الأميركية^(١٦). وكان لا بُد من انتظار وصول القنصل العمومى الأمريكى - المستر هيل (Hale) - لكى يُعيد رفع الراية على مبنى القنصلية، وإعادة العلاقات مع الحكومة المصرية.

أمّا المستر ريد، فقد كان يتخذ مواقف مغامرة - بين سنتى ١٨٦٣ و ١٨٦٥ - لدرجة أنه ساند مطالب التعويضات التي رفعها بعض مواطنيه ضد الحكومة المصرية لأنه أراد التشبهُ بباقي القناصل. ولذلك، استحق عدة إنذارات قوية وجهها إليه السير بولوير، سفير إنجلترا فى الأستانة. وبتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٤، كتب السفير للقنصل الرسالة التالية: "عرفتُ أن اللورد راسل (Russel) يوافقنى الرأى... فكما ذكرتُ لك سلفاً إننا لا نعتقد بوجود أية فائدة قد تعود علينا من إضعاف الحكومة المصرية. إن حكومة هذا البلد ضعيفة - بالفعل - لدرجة لا تسمح لها بمقاومة مندوبى الدول الأوروبية والمغامرين الأجانب الذين سيطروا

على القوانين وحصلوا على تعويضات لا يستحقونها . لقد تم ذلك كله في ظل النظام الجبان والفساد لسعيد باشا.

"إن سياستنا تريد إقامة حكومة قوية وشجاعة في مصر لكي تستطيع مقاومة هذه التعديت على حقوقها. ولذلك، فإذا قُمتَ بتشجيع المغامرين والقناصل الأجانب، فإنكم تكونون قد تصرفتم ضد وجهة نظرنا تماماً. ومن المؤكد أن سلوككم قد شجّع - إلى حد ما - هذا الشخص المدعو بالقنصل الأميركي (وهو ليس بقنصل لأنه لا يحمل بيرييه (Bérat) على تقديم طلبات مثل طلباتكم وإنزال الراية - التي لا يحق له أن يرفعها - عندما لا تجاب مطالبه.

"وفي وسط هذا الخضم كله، علينا أن نتساءل: ما هو حال حكومة مصر الآن؟ أين هي القوة التي يجب عليها حفظ الأمن وضمان حسن إدارة هذا البلد الذي يهتما للغاية؟ يجب أن تكون مصر بين أياد صديقة. ولذلك، يجب ضمان عدم سقوطها تحت إدارة عشوائية ومستبدة مكونة من المندوبين الأجانب وأتباعهم...

"إنكم تتشددون - دوماً - بأن التدخل القنصلي في شؤون مصر ضروري لتطهيرها من الفساد وإصلاح مظالم الحكومة المحلية. ولكنكم تنسون أننا جميعاً نعرف بأن القناصل في مصر ليسوا بملائكة، وأن الكثيرين منهم قد اقترفوا المظالم أو تسببوا في حدوثها، ومارسوا الفساد بدرجة تجعل أكبر فاسد في مصر يشعر باليأس من مجاراتهم فيما يفعلون. إننى - شخصياً - مقتنع بأن التطهير الذي تتشددونه يجب أن يتم أولاً بكبح جماح مدعى الشجاعة العدوانيين الموجودين في الهيئة القنصلية (بالطبع توجد استثناءات بينهم)، وكذلك تجفيف منابع الابتزاز التي نهلوا منها مكاسب هائلة، هم وأتباعهم"^(١٧).

ولم يتوقف السير هنرى بولوير عند هذا الحد: ف جاء إلى مصر في شهر مارس سنة ١٨٦٥، وشن حملة لإلغاء "نظام الامتيازات الأجنبية" الذي يعتدى الأوروبيون عليه ويخرقونه دوماً. وفي منتصف هذا العام نفسه، استبدل المستر ريد وجيء بالكولونيل ستانتون ليشغل منصبه. وكان ستانتون يشغل منصب القنصل العمومي لإنجلترا في بولندا .

ومع أن السير بولوير ترك منصب سفير إنجلترا في الأستانة بعد فترة وحل محله اللورد ليونز (Lyonz) ، إلا أنه أرسل تعليمات عامة للقنصل الجديد - الذى يدين له بهذا المنصب - قبل أن يغادر الشرق: فهاجم سوء استخدام القناصل العموميين لحقوقهم. وبتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٨٦٥، بعث برسالة من الأستانة جاء فيها: "إن القليل من التفكير سيثبت لكم أننا - بهذه الوسائل - سنضعف سلطة حكومة قائمة وشرعية وموحدة (كان لنا دائماً نفوذ كبير عليها) وسنحولها إلى سلطة مبهمة وعشوائية ومنقسمة ومستقلة عنا".

"إن الجزء الضئيل - الذى سنحصل عليه من عملية الاغتصاب العام لحقوقها - لن يُمثّل لنا سوى مكسب قومى بلا أى معنى. وبما أن عدد رعايانا ضئيل في مصر، مقارنة برعايا دول حوض البحر المتوسط، فسينتج عن ذلك أن رعايا هذه الدول هم الذين سيحكمون مصر، وستكون فرنسا على رأسهم... إننى أكرّر: يبدو لى أن سياستنا يجب أن تعمل على تقوية الحكومة المصرية وليس على تدميرها"^(١٨).

ولكن وجهة نظر المستر بولوير لم تكن إنسانية خالصة؛ فهي قد عبرت عن المصلحة العليا لإنجلترا واستلهمتتها. وهذا المنهج فى التفكير كان نافعا لمصالح مصر التى تمت التضحية بها - بقسوة - على يد تحالف المصالح الأوروبية.

لقد كان الخديوى إسماعيل يُريد التعجيل بحركة التقدم فى مصر، وأخذ على عاتقه مهمة إنهاء هذا الوضع الشاذ الذى يشل الحركة الاجتماعية والسياسية للبلاد: فكان موضوع "الإصلاح القضائي" يشغل فكره، ويريد له أن يحل محل "المحاكم القنصلية".

ولكن قيل أن نتناول موضوع "الإصلاح القضائي"، سيكون من المفيد إلقاء نظرة على "نظام الامتيازات الأجنبية" فى مجمله.

ثانياً: نظام الامتيازات الأجنبية:

أ- نشأته:

في سنة ١٥٣٥م، تم توقيع الاتفاقيات النائية - التي أصبحت مثلاً تحتذيه كل الاتفاقيات المقبلة - بين السلطان العظيم^(٥) وفرنسوا الأول، ملك فرنسا، وقد تم تعديلها واستكمالها في سنوات ١٥٥١ و ١٦٠٤ و ١٧٤٠. ويُكرّس "نظام الامتيازات الأجنبية" مبدئين هما:

١- "الحصانة" التي يتمتع بها التجار والمسافرون الأوروبيون في "أراضي الإسلام" أمام القانون المحلي المطبق فيها.

٢- وامتداد حق "الحماية" - الذي يمارسه ممثلو ملك فرنسا - ليشمل جميع المسيحيين بلا استثناء.

لقد كانت الامتيازات "دفاعية" وليست "هجومية" لأنها كانت تهدف إلى حماية تجارة الأوروبيين ودينهم على الأراضي الإسلامية. وكان منح مبدأ "الحصانة" طبيعياً للغاية بالنسبة لمجتمع أجنبي يعيش منعزلاً - في مكان ما على الأرض العثمانية - ويفصله الدين وعادات ذلك الزمان عن المجتمع الإسلامي المحيط به.

وكان المسيحيون يتجمعون في طوائف تعيش في أحياء خاصة بهم، وقد تركهم الأتراك يتصرفون بحرية حسب عاداتهم وتقاليدهم: فقد كانت القنصلية الأوروبية - في أي بلد من بلاد شرق المتوسط - عبارة عن مكان مُغلق يسكنه القنصل ومواطنوه من التجار الأجانب. وكان هذا المكان المغلق يحتوي - عادةً - على المخازن أو الحوانيت، ومصلى - وأحياناً كنيسة - ومخبز وحمام وفندق، ومحل جزارة وسوق للسّمك.

^(٥) يقصد به السلطان العثماني سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦) (المراجع).

وفيما مضى، لم يكن هناك قنصل للدول الأجنبية. ولكن إذا حدث وازداد عدد التجار المسيحيين واليهود - في مرفأ ما من مرفأى بلاد شرق المتوسط - كان الفاتحون المسلمون يشترطون - للموافقة على التبادل التجارى مع الأوروبيين - أن يختار هؤلاء ضامناً لهم من بينهم. وكان هذا الضامن يُختار من بين مواطنهم المقيمين فى الموانئ التى يمارسون التجارة فيها. وكان هذا الوضع هو أساس نشأة منصب القنصل المسئول - أمام قاضى القضاة والقضاة - عن حل الخلافات التى قد تنشأ بين طائفة وأخرى. وكانت للدولة العثمانية سيادة تامة على أراضيها لأن الأجانب ظلوا خاضعين لتطبيق الشريعة الإسلامية عليهم إذا حدث نزاع ما بين مسلم وصاحب دين مغاير له.

ولكن "نظام الامتيازات الأجنبية"، الذى وُضع فى القرن السادس عشر، كان الهدف منه تنظيم العلاقات بين مجتمعتين رجعتين. فهل كان بإمكانه تشجيع العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، والعمل على زيادة التبادل التجارى بين الدول؟

وفى القرن الثامن عشر، كان لفرنسا - فى القاهرة - إحدى عشرة وكالة تجارية وخمسين تاجراً، ولم يمثل بريطانيا سوى إنجليزى فقط. وكانت فرنسا هى الدولة الوحيدة التى لها قنصل يمثلها. أما إذا تجرأ بعض الأوروبيين وجاءوا إلى مصر، فقد كان عليهم طلب الحماية من القنصل الفرنسى. وبعبارة أخرى، فإن التجارة الأوروبية والامتيازات الأجنبية لم تكن موجودة - عملياً - فى مصر قبل حلول القرن التاسع عشر.

ثم حكم مصر حاكم عبقرى - هو محمد على (بين سنتى ١٨٠٦ و١٨٤٩)^(**) - أراد إشراك العنصر الأوروبى فى تجديد قوى مصر وبعثها من جديد؛ فشجّع مجئ الأجانب إليها. وبفضل الدفعة التى أعطاهها للبلاد، بلغت الأهمية الاقتصادية والسياسية لمصر حداً جعل الأمر لا يقتصر على وجود قنصل واحد

(**) لعل المؤلف يقصد (١٨٠٥ - ١٨٤٨) (المراجع).

فقط - كما كان الحال فى بداية القرن - بل إن كل القوى العظمى اتخذت لها فواصل عموميين - ووكلاء ديبلوماسيين - يمثلونها فى القاهرة والأسكندرية، كما عيّنت لها فواصل فى مدن مصر الكبرى.

ووفّر الوالى للأجانب إجراءات حماية جذبهم إلى مصر: فتدقّق عليها عدة آلاف من الأوروبيين للإقامة فيها. وفى واقع الأمر، فإن محمد على هدم الأسوار التى كانت تحيط بفنادق الجاليات الأوروبية: فلم تعد تعيش فى أماكن مسورة ومنعزلة ووفّر الأمن والأمان لأشخاصهم وممتلكاتهم.

ب- الحرية الدينية:

سمح محمد على للأوروبيين بدق أجراس كنائسهم وأغنى - بضرية واحدة - أغلب القيود التى كانت تحد من حرية ممارسة الشعائر الدينية فى تركيا، ومنها القاعدة التى كانت تمنع بناء الكنائس أو إعادة بنائها - وحتى ترميمها - إلا بعد الحصول على إذن صريح من السلطة العثمانية^[٣]. لقد أتاح هذا التسامح انتشار البعثات التبشيرية من جميع المذاهب والجنسيات فى مصر وبيّن - بوضوح - هدف محمد على ألا وهو ربط الامتيازات الأجنبية بالمجتمع الحديث لصالح أوروبا، ومنح الأوروبيين ضمانات وامتيازات جديدة تتفق مع سيادة الدولة على أرضها.

وهذا التسامح كان جزءاً من "نظام الامتيازات الأجنبية"، أى أنه لم يكن شيئاً مستحدثاً. ويمكننا القول بأنه صار أحد "الممارسات" النادرة بل يمكننا أن نطلق عليه - بحق - أنه كان "عرقاً مستقراً" بمعنى أنه عادة اتفق الجميع عليها بإرادتهم الحرة، وتتسجم مع التطور، وأصبحت حقاً مكتسباً.

[٣] هذا الإذن يطلق عليه "الخط الهمياموني"، وما يزال مطبقاً حتى يومنا هذا فى مصر وهو يثير العديد من المشاكل والاحتقانات الطائفية خصوصاً فى الريف [المترجم].

ولكن، يجب علينا - هنا - ألا نخلط ما بين "العُرف المستقر" وبين "العادة" (أو "الممارسة") المفروضة" التي تفرضها بالقوة ١٧ قنصلية أوروبية لأغراض سياسية بحتة: فلقد كانت الـ ١٧ قنصلية بمثابة ١٧ دولة داخل الدولة المصرية. وهذا الوضع الخاطي نشأ نتيجة لتفسيرات مغلوطة لبنود "الامتيازات الأجنبية". لقد وقع المسيو دو روزاس (du Rausas) وبعض رجال القانون الفرنسيين في هذا الخلط المعيب.

وفى الواقع، فإن القناصل الأوروبيين - فى عهد محمد على - كانوا يشعرون بالغيرة من قوة مصر، وحاولوا - بتشجيع من حكومة إنجلترا أن يفسروا بنود معاهدات "الامتيازات" تفسيرات مغلوطة ومُغرضة تتيح لهم التدخل - بدون وجه حق - فى شئون الإدارة المصرية، وخلق امتيازات جديدة "تعدى على سيادة البلاد وتنقص منها. ولكن يقظة محمد على وحزمه ومهارته - فى حل المشاكل - أفسدت خطة القناصل .

واضطر القناصل للترئُّث حتى وفاة مؤسس الأسرة العلوية ثم عاودوا مجدداً شن حملة صليبية - بمعاونة فرنسا - لفرض "امتيازات جديدة"، وتوطيد ممارسة عادات وتقاليد مُستحدثة تُكوِّن كلها مجموعة من "السوابق" التي خلقها القناصل وفرضوها - فى حالات عديدة - على الحكومة المصرية عن طريق التهديد، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وإنزال رايات بلادهم من فوق مباني القنصليات، ووصول الفرقاطات والسفن المدرعة إلى موانئ البلاد .

وأرادت الحكومة المصرية علاج هذا الموقف الذى خلقته هذه العادات والممارسات الدخيلة التي خَرَقَت بنود معاهدات الامتيازات الأجنبية.

ج- حرية الإقامة والتنقل:

كان "نظام الامتيازات الأجنبية" يضمن حرية الإقامة والتنقل التي قَلَصَتْهَا القوانين العثمانية الصادرة في سنتي ١٨٤٤ و ١٨٦٩: فأصبح جواز السفر "والتذكرة" شرطان لازمان للإقامة والتنقل في أرجاء الدولة العثمانية. أمّا في مصر، فإن حكومتها قد تركت المهاجرين أحراراً في المجئ إليها والإقامة فيها، ولم تفرض عليهم القيود المعتادة طالما أن عددهم ظل محدوداً.

إلا أن التدفُّق الهائل للمغامرين الأوروبيين في عهد سعيد دفع الحكومة المصرية لضرورة تنظيم قوة "سُرطة الأجانب" في القاهرة والألكندرية: فأصدرت - في سنة ١٨٥٧ - قانوناً كاملاً خاصاً باشتراك السلطات القنصلية في هذا القانون الذي جاء في مقدمته: "مع الأخذ بعين الاعتبار أن المعاهدات - التي تنظم علاقات الإدارة المحلية مع الأجانب - ما زالت سارية المفعول مع أنها عُقدت في وقت وظروف مختلفين تماماً عن الوقت والظروف الحاليين".

وهذا النص يحثوي على إدانة "معاهدات الامتيازات الأجنبية". وبالتالي، فإن الحكومة المصرية كانت تعتبر أن هذا القانون هو مجرد قانون مؤقت يعود بالأمور كلها إلى روح تلك المعاهدات الأولى: تلك الروح التي كانت تجعل من القناصل "ضامنين" لدقة عقود المعاملات التجارية بين مختلف الطوائف المسيحية مع بعضها أو بين التجار المسيحيين والمسلميين. لكن القناصل لم يهتموا أبداً بالحد من حركة المهاجرين الأوروبيين إلى مصر - أو لم يهتموا بتنظيمها - فاعتبروا هذا القانون وكأنه لم يكن مع أنه لم يسلبهم حقاً اكتسبوه .

د- حصانة المساكن:

كانت "الامتيازات الأجنبية" تضمن للأوروبيين حرمة مساكنهم وحصانتها التي تمنع دخول مندوبي السلطات المحلية إليها. وتم تعريف "المسكن" بأنه يشتمل

على "دار السكنى وملحقاتها) الحمامات والأفنية والحدائق والسور المحيط بها). ولكن، فيما بعد، تم وضع تعريف جديد متعسف جعل "المسكن" يعنى - أيضاً - "أى مكان يمارس الأوروبي فيه التجارة أو الصناعة أو المهنة أو المهارة الخاصة به". وعَلَّقَ المسيو دو روزاس قائلاً: "فى هذه النقطة، فإن العُرف ما يزال مستمراً ومستقراً منذ زمن سحيق فى مصر" (١٩).

منذ زمن سحيق؟! متى وكيف؟ وهل نستطيع أن نطلق على "سوء استخدام الحق المستمر" اسم "العُرف الدائم"؟ ! ومع ذلك، فإن المؤلف ذاته يناقض نفسه عندما يقول: "وفى الحقيقة، فإن الحكومة المصرية قد احتجّت - فى مناسبات عديدة - على هذا التفسير المغلوط لمبدأ حرمة المساكن".

وفضلاً عن ذلك، فإن بروتوكول بوريه (Bourée) - الذى صدر بعد فرمان يوم ٧ صَفَر سنة ١٢٨٤ هجرية (سنة ١٨٦٧م) - قد منح هذا فرمان صفة الاتفاقية الدولية، وأعطى تعريفاً جامعاً مانعاً لمصطلح "دار السكنى" و"ملحقاتها المباشرة" التى تتمتع بالحصانة والحُرمة وحجبهما عمّا لم يرد فى ذلك التعريف.

وعندما أرادت الحكومة المصرية تطبيق هذا البروتوكول، فإن القناصل - بالطبع - طالبوا بتطبيق "العُرف" الذى فرضوه هم بأنفسهم على مصر، والنتيجة عن إرادتهم الشخصية (مثل كل الإجراءات التعسفية)، والذى ستكون له قوة القانون كما أنه سيخلق قانوناً خاصاً بهم فى البلاد !!

وهكذا أُجبرت أوروبا مصر على تطبيق القوانين العثمانية طالما أنها تُحابى المصالح الأوروبية أو طالما أنها تتعارض مع الاستقلال الذاتى لمصر. ولكن إذا تصادف أن كانت هذه القوانين العثمانية تؤدى لتنمية مصر وتقدمها، وتتعارض مع المصالح الأجنبية - التى أُسيء تفسيرها - فإن أوروبا كانت تمنع تطبيقها فى مصر.

هـ - الضرائب والتملك العقارى:

حسب نصوص اتفاقيات الامتيازات الأجنبية، لم يكن من حق الأجنبي المقيم فى الدولة العثمانية أن يكون مالكا لأى عقار أو لأى شيء فيها، وعلى الرغم من هذه الشروط الصريحة، فإن محمد على - فى سنة ١٨٤٨ - منح الأجانب حق تملك العقارات أو حق تملك الأرض فى مصر قبل أن تمنحهم تركيا هذا الحق بزمان طويل. وفى عهده، كان الأوروبيون يُسدّدون الضرائب المستحقة عليهم والتي تفرضها سلطات الولاية.

ولكن بعد وفاة محمد على، استفادوا من عهد هيمنة القناصل: فرفضوا دفع الضرائب، ورفضوا الامتثال لقوانين البلاد فيما يتعلق بالنظر فى المنازعات الخاصة بالملكية. إن هذه الممارسات تُعتبر ظلماً بيئاً وتجاوزاً يضرّان ضرراً بليغاً ليس فقط بالموارد المالية للبلاد بل أيضاً بسيادتها، وذلك على الرغم من نصوص معاهدات الامتيازات الأجنبية: لقد نصت تلك المعاهدات على ضرورة خضوع الأجانب وامتثالهم لمحاكم الولايات فيما يختص بكل المنازعات التي تنشأ بين الأجانب والسكان المحليين فى الولايات العثمانية.

وأراد القناصل - بدون وجه حق - أن ينتحلوا لهم حقوقاً من كل نوع وتسميم الأجواء: فقد سعوا باستمرار - وبكل جهدهم - لخلق ممارسات غير قانونية، وإعفاء مواطنيهم من الخضوع لأى إجراء تقوم به السلطات المحلية، علماً بأن فرمان سنة ١٢٨٤ هجرية (١٨٦٧م) الذى سمح للأجانب - للمرة الأولى - بحرية التملك فى تركيا كان يلزمهم "بالامتثال لكل القوانين التي تُنظّم - فى الحاضر والمستقبل - التمتع بملكيّة العقارات ونقل ملكيتها والتنازل عنها ورهنها".

والتحفظ الوحيد - الذى جاء فى هذا القانون - كان ينص على أن الأجانب لا يخضعون لدفع ضرائب غير تلك يدفعها السكان المحليون بالقدر نفسه. إن استثناء الأوروبيين من دفع الضرائب العقارية قد دفع الحكومة المصرية لإثارة هذا

الموضوع علانية وبشكل يجعل الأجانب يفيقون ويدركون حقيقة وضعهم الشاذ في مصر.

ودرس قنصل فرنسا موضوع الملكية العقارية في مصر، ثم كتب - من القاهرة - ما يلي بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٦٨: "وتوجد أيضاً عقارات في المدينة، في القاهرة والأسكندرية... وفي الأسكندرية - تحديداً - يمتلك اليونانيون جزءاً من المدينة التي يوجد بها القليل من الملاك الفرنسيين وبعض من يتمتعون بالحماية الفرنسية أهمهم: المسيو زيزينيا، القنصل العمومي لبلجيكا. وفي هذه الحالة، يجب الاعتراف بأن الحكومة من حقها الاعتراض ضد وضع هذه الملكية الشاذة المعفاة من دفع الضرائب.

ومنذ زمن طويل، تحاول الحكومة المصرية المطالبة بهذا الحق المتروك. وفي هذه السنة، وقع حدث جعل هذه المطالبة تشتد: فالأمطار قد هطلت بشدة وأصبحت شوارع الأسكندرية عبارة عن برك من المياه الآسنة التي لا توجد عناية بصيانتها. ورفضت الإدارة المصرية دفع نفقات الصيانة طالما أنه لا توجد أية مساهمات تغطيها"^(٢٠).

وتحرك الأوروبيون في الأسكندرية بسبب هذا الارتباك في شوارع المدينة لدرجة أنهم فكروا في إنشاء "مجلس بلدي" لفرض ضرائب على العقارات، وهذا ما تم في السنة التالية. ومع ذلك، فإن هذا التصرف لم يعجب قنصل فرنسا - ومعه باقي القناصل - لأنهم خشوا من أن إنشاء هذا "المجلس البلدي" سيجعل السلطات المحلية تمارس نوعاً من الإكراه على الأوروبيين الذين سيرفضون التسديد تنفيذاً للوائح، فاعتبر القناصل ذلك مساساً بالامتيازات الأجنبية.

وكان القناصل يرون أنه لا بد من عدم المساس بأي ظلم تتطوى عليه الامتيازات، وضرورة استبدال تشريعات البلاد (التي كانت - على الأقل - متسقة مع بعضها) بالعديد من التشريعات المتنافرة مما كان له أسوأ مردود على التطور

الاقتصادي والسياسي للبلاد. وعلق المسيو دوروزاس بقوله: "إن الاعتراف بتطبيق التشريعات القنصلية المتعددة في مجال العقارات - أو تطبيقها تحديداً على قدم المساواة مع التشريعات المصرية في هذا المجال - قد جعل نظام الملكية العقارية المصري خاضعاً لتشريعات مختلفة وغالباً ما تكون متناقضة.

"إن هذا الاختلاف في مصادر التشريعات والسلطات القضائية - في مجال العقارات - قد تسبب في حدوث فوضى في موضوع اكتساب الملكية العقارية، وعقودها، ونقل حقوقها. وهذه الفوضى تعتبر بمثابة كارثة لبلد ملكية الأرض فيه هي مصدر الثروة الأساسية، كما أنها تضر - أيضاً - بمصالح أوروبا ومصر على حد سواء لأنها تمنع حدوث تطور اقتصادي لمصر"^(٢١).

وكيف يمكن تشجيع العمليات التجارية إذا كانت الريبة والشك يُسيطران على التشريع منذ لحظة التعاقد، وقد يلجأ الطرفان للتقاضى عند الضرورة؟ إن العدالة القنصلية كانت تطبق مبدأ "Actor forum sequitur rei" [الذي كان يُحتم نظر القضية أمام المحكمة القنصلية التي يتبعها المدعى عليه]. ولنفترض نشوب نزاع على ملكية عقار بين شخص فرنسي وآخر إنجليزي: ففي هذه الحالة، سيرفع الفرنسي الدعوى أمام المحكمة القنصلية الإنجليزية وسيكسب القضية. ولكن قبل أن يضع يده على العقار، سيجد شخصاً روسياً قد تملكه قبله. وعندئذ عليه أن يلجأ للمحكمة القنصلية الروسية ويخضع لإجراءات القانون الروسي، وهكذا دواليك.

ومن المعوقات الكثيرة الأخرى الناتجة عن هذا النظام، سنجد أن أى نظام للرهن العقاري كان غير ممكن التطبيق: لأن الرهن لا يكون ممكناً إلا في ظل تشريع مؤحد. وكما لاحظ المسيو دوروزاس، فإن "العقارات لا تستطيع أن تساعد مالكيها في الحصول على قرض بضمان الرهن كما يحدث في فرنسا"^(٢٢).

وكان أكبر عائق للتطور هو المشاكل التي يفرضها القناصل - على هواهم - لانتزاع أنصبه أكبر من سيادة الدولة المصرية على أرضها.

وظلت الدولة المصرية محرومة ليس فقط من موارد الرسوم التي كان يمكنها فرضها على الأجانب بل أيضاً من الموارد التي منعتها المعارضة الأوروبية من فرضها على الرعايا المصريين أنفسهم: فلو فرضت الدولة المصرية رسوماً على رعاياها المصريين فقط، فإنها - عندئذ - ستخل بمبدأ المساواة وتظلمهم. وبالتالي، فإن الدولة المصرية ستتجنب فرض رسوم وضرائب لا يمكنها تطبيقها على جميع المقيمين على أرضها.

ومن جهة أخرى، فقد بلغ عدد المقيمين الأوروبيين ١٠٠ ألف نسمة، كانوا كلهم يتمتعون بالإعفاء التام من دفع أية ضريبة باستثناء رسوم الجمارك على البضائع التي يستوردونها من الخارج. ولكن، بما أنهم كانوا يتمتعون "بحصانة" منازلهم - حسب المعنى المتعسف الذي أوردناه - فإن سفنهم المحملة بالبضائع المهربة كانت - هي أيضاً - تستطيع الدخول في الموانئ المصرية متحدياً السلطات.

وذكر اللورد ميلنر (في كتابه *L'Angleterre en Egypte*) ما يلي: لكي تدخل السلطات المصرية إلى منزل أحد الأوروبيين، كان لابد من وجود قنصل الدولة التابع لها هذا الأجنبي. وفي مئات الحالات، كان القنصل يعرف كيف يختبئ عن الأنظار حتى يتم تهريب جسم الجريمة أو إخفائه (بضائع مسروقة، تبغ مهرب، حشيش أو أية ممنوعات أخرى). وفي الواقع، فإن موضوع التهريب وحالات إهدار حقوق الدولة المصرية - بسبب نظام الامتيازات الأجنبية - تقدم مادة تكفي لكتابة فصل كامل.

"وفي أي ميناء مصري، فإن السفينة المملوكة لأوروبي تتمتع بحصانة تامة مثل منزله بالضبط. ولدينا أمثلة لا تحصى عن السفن المعروفة عنها ممارستها للتهريب، والتي راقبها خفر السواحل المصري ليلاً ونهاراً لأسابيع طويلة قبل أن يحصلوا على مساعدة المندوب القنصلي لضبط السفينة المشبوهة: فمندوب القنصلية كان - وحده - هو صاحب الحق في الصعود إلى ظهر السفينة. وأخيراً، عندما يصل هذا الموظف - الذي لا غنى عنه - فإن السفينة المشبوهة كانت تبحر -

ببساطة - لكي تبدأ لعبتها من جديد في مكان أفضل يُتيح لبحارتها إنزال حمولتها إلى البر".

و- تطبيق العدالة في المجالين: المدني والتجاري:

كانت اتفاقيات نظام "الامتيازات الأجنبية" تمنح القضاة المسلمين حق النظر في جميع المنازعات التي تنشأ بين الأوروبيين والسكان المحليين بشرط وجود "الترجمان" (وهو موظف أو مترجم تابع للقنصلية).

وكان هذا النظام ملئاً بالمخالفات وعدم الإتساق: ونتيجة لعدد القضايا الهائل، أو لسوء نية "الترجمان" بعدم مثوله أمام المحكمة (وهذا التصرف مخالف تماماً لنصوص معاهدات الامتيازات الأجنبية)، فقد كان يستحيل على المحاكم النظر في الدعاوى المرفوعة أمامها بسبب غياب المترجم. وفي نهاية المطاف، كان السكان المحليون مجبرين على التوجه صوب القنصل الذي كان يمثل - في كل الأحوال - القوة التنفيذية.

ومن جهة أخرى، فقد كانت "المحكمة العليا" في الآستانة هي التي تصدر الحكم النهائي في الخلافات التي أصدرت فيها محاكم الولايات العثمانية الحكم الابتدائي. وهنا - أيضاً - كان العائق نفسه يقف أمام القضاء القنصلي: "محكمة استئناف" قضايا المشرق كانت توجد في مدينة إيكس (Aix) في فرنسا، أو في مدينة استوكهولم عاصمة السويد، أو في مدينة ترييستا بالنمسا، إلخ إلخ... ولذلك، كان تطبيق العدالة مستحيل عملياً.

ولعلاج هذه المشكلة جزئياً أصدر الباب العالي - في سنة ١٨٥٦ - "خط همايوني" يأمر فيه بإنشاء "محاكم مختلطة" في جميع أرجاء الدولة العثمانية لتسوية كافة المنازعات التي تنشأ بين الأوروبيين والسكان المحليين.

وحاول سعيد باشا تطبيق هذا الفرمان السلطاني في مصر، ولكن القناصل شعروا بذلك وعارضوه، فوَقعت الحكومة المصرية فريسة بين برائن قضايا التعويض المشينة التي يدعمها القناصل وتتظميا "العدالة الدبلوماسية" (وهي غير "المحاكم القنصلية") أى أن القناصل بأنفسهم كانوا يدعمون مساعيهم باللجوء للقوة المطلقة لحكوماتهم إذا لزم الأمر. إن هذه الطريقة الحديثة لطلب التعويضات - التي تناولناها سلفاً - أصبحت، في عهدى سعيد وإسماعيل، أكثر الفصول التي تَبعث على الحزن في التاريخ القضائي لأى بلد.

ورسم لنا اللورد ميلنر (في كتابه *L' Angleterre en Egypte*) لوحة مركبة ومؤثرة لقضايا التعويضات: "من الصعب تصوّر مدى انعدام الذمة نهائياً لدى الدبلوماسيين خصوصاً في عهد إسماعيل: فلقد استغلوا نفوذهم لكى يفرضوا على مصر الضعيفة تلبية أشد مطالبهم إجحافاً وغبابة. وفي تلك الفترة، كان الأوروبي - الذى يحصل على امتياز مشروع ما من الوالى - لا يهدف أساساً إلى إنهاء مشروع نافع بشكل جيد، بل كان هدفه الرئيسى هو اختراع أى مُبرر يسمح له بفسخ العقد، ورفع قضية ضد الحكومة المصرية، ومطالبتها بتعويض.

"كما أن أية خسارة تُصيب الأوروبي كانت تُستغل لطلب تعويض، حتى لو كانت خسارة عرضية أو بسبب خطئه الشخصى: فإذا كان الأمر يتعلق بسرقة، فاللوم يُوجّه للحكومة لعدم كفاءة جهاز الشرطة؛ وإذا غرق مركبه فى النيل، فالحكومة مسئولة لأنها لم تُطَهّر مجرى النيل، إلخ... ومن النوادر التي تُروى أن إسماعيل - فى أثناء لقائه بأحد أصحاب الالتزام الأوروبيين - قال لأحد خدمه: "أغلق هذه النافذة لأنه إذا أصيب هذا السيد بالبرد، فسيكلفنى ذلك ١٠ آلاف جنيه. ولم يبتعد إسماعيل كثيراً عن الواقع عندما قال هذا التعليق."

لقد سبق لنا وأن ذكرنا أن شريف باشا حاول جاهداً - فى سنة ١٨٦٠ - أن يُنشئ "محكمة مختلطة" تتكون من قضاة تنتدبهم مصر وممثلوى الدول الخمس الكبرى - الموقعة على معاهدة لندن لكى تفصل تحديداً فى مطالب التعويضات

التي تتجاوز قيمة كل منها ٢٥٠ ألف فرنك. ولكن باقى القناصل - خصوصا قنصل الولايات المتحدة الأمريكية، المستر دى ليون - عارضوا هذه الفكرة لأنها ستجفف المنهل الذى ينهلون منه مكاسبهم الهائلة.

وهذا الموقف كان - هو أيضاً - "عُرفاً مستقراً" فى ظل "نظام الامتيازات الأجنبية" ولم يشر إليه - أبداً - المسيو دوروزانس، وهو أكبر عالم مختص بالعادات والأعراف. والحق نقول: إنه لو كانت هذه الممارسات - غير الأخلاقية بالمرّة - قد دخلت فى "القانون العام" الأوروبى (مثلها فى ذلك مثل "نظام الامتيازات الأجنبية") ، فإن "القانون الدولى" كان سيصبح مجرد خرافة.

وبداية من سنة ١٨٦٧، بذل إسماعيل مساعيه فى أوروبا لإنشاء "محاكم مختلطة" فى مصر على أسس واضحة. وحتى ذلك التاريخ، يُقدّر الخبراء أن الحكومة المصرية قد سددت مبلغ ٧٢ مليون فرنك بصفة تعويضات جزئية فى القضايا المرفوعة ضدها من الأوروبيين (فقط منذ بداية عهد إسماعيل وبدون حساب ما تم دفعه فى عهد سعيد). وهذا المبلغ قد دُفع نتيجة للضغوط التى مارسها القناصل.

وتسببت هذه المطالب - أو قضايا التعويضات - فى:

- ١- حدوث اضطرابات مستمرة فى علاقات الحكومة المصرية مع الـ ١٧ قنصلية الموجودة على أرض مصر.
- ٢- إعاقه نمو مصر الدبلوماسية والاجتماعى.
- ٣- تدمير مالىتها.
- ٤- منعها - أيضاً - من التعامل مع المقاولين الجادين الذين أرادت التعاقد معهم لإنجاز أشغالها العمومية العظيمة.

وفى الواقع، فإن أشغال المنافع العمومية كانت غالباً ما تتعطل - وتظل غير مكتملة - لأن الحكومة كانت واقعة بين مخالب المشاكل الناجمة عن التعويضات التى يطالب بها المقاولون الأوروبيون. وهكذا، نجد أن قنصل أوروبا قد تسببوا - بطريقة منهجية - فى خلق الارتباك الإدارى فى مصر. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذا النظام قد أضر بالمقاولين الجادين والتجار الشرفاء - على قلتهم - الذين وُجدوا فى أوساط الجالية الأجنبية. وهنا - أيضاً - فإن تعدد التشريعات قد أعاق حركة المبادلات التجارية ومنع ازدهار التجارة الأمانة.

ومن بين المعوقات الكثيرة، سنجد أن الفوضى التشريعية كانت أكبر من عدد المحامين، فكان لا يُد من رفع عدد من القضايا بعدد الخصوم الذين ينتمون لجنسيات مختلفة مما تسبب في: زيادة الأعباء المالية عند رفع القضايا، وإضاعة الوقت، وتناقض الأحكام، وحدوث مشاكل هائلة عند تنفيذها.

ومعروف إن الالتزام التضامنى هو الأساس فى العقود الرئيسية للقانون التجارى (الشراكة والكمبيالة والسند). وهذا الالتزام التضامنى قد تأثر تأثراً كبيراً بالمعوقات التى نتجت عن "نظام الامتيازات الأجنبية": فالنسبة لكمبيالة واحدة غير مدفوعة، كان يجب رفع عدد من القضايا مساو لعدد الأشخاص الذين ظهروها.

ويشرح المسيو شارل ليسيبس هذا الوضع قائلاً: "قلنفترض وجود كمبيالة مسحوبة من الأسكندرية على الأستانة وعليها أربعة توقيعات لأشخاص يقيمون فى هاتين المدينتين. ولنفتراض أن الساحب كان فرنسياً، وأن متعهد دفع الكمبيالة كان نمساوياً، وأن مَنْ ظهراً الكمبيالة كانا سويدياً وأسبانياً؛ عندئذ، يكون مطلوباً من الشخص التعيس - حامل هذه الكمبيالة - أن يرفع أربع قضايا أمام أربع محاكم مختلطة، ثم يقوم بعمل استئناف - لتأكيد حقه - فى لندن وإكس وتريبستا (أو فيينا) ومدريد".

وفى الحقيقة، فإن "نظام الامتيازات الأجنبية" - كما به انتهى الأمر - كان يعكس صورة المجتمع الأوروبي فى تلك الأونة: فقد كان يهدف إلى جعل مصر ملجأ لكل العناصر التى تمارس التهريب والتى تلفظها أوروبا خارج أرضها.

وقال المسيو ميرريو (Merruau): "إن تدفق الأوروبيين الباحثين عن الثروة - على الأسكندرية - لم يأت بأفضل العناصر الأوروبية إليها، وكان أغلبهم من أخط العناصر وأسوأها، فكان منهم: عديمو الشرف، والفاجرون، وذوو السوابق فى بلادهم، والمفلسون، والأشرار، وأصحاب أوكار القمار، والمغامرون الذين لا يتورعون عن فعل أى شيء. وانتشر الطعن بالسكين والسوط المسلح علناً وبجراحة غير معقولة، ولم يتعرض الفاعلون لأى عقاب.

"أما الطبقة الأوروبية الأكثر تحضراً، فلم تمارس هذه الأفعال وكانت تعرف كيف تتجنب الاصطدام بالقوانين، فكان نشاطها المفضل - والأوفر ربحاً - لا يقع تحت طائلة القانون: فقد تخصصوا فى استغلال رفع القضايا لطلب "التعويضات" من الوالى" (٢٣).

ز - تطبيق العدالة فى مجال العقوبات:

كان تطبيق القانون القنصلى فى مجال العقوبات مماثلاً لما كان يحدث عند تطبيق العدالة فى المجالين: المدنى والتجارى، أى أنه كان يعنى الأوروبيين من تطبيق القانون المحلى عليهم. وتعرضت كرامة الحكومة المصرية - بذلك - لأبلغ إهانة: فانتشرت الفوضى والجرائم فى أرجاء البلاد. وكان القناصل يغمضون أعينهم - غالباً - عن الجرائم التى ترتكب أو كانوا يقفون عاجزين عن ردعها. ولكى ندرك مدى انتشار الشر، يجب علينا أن نعرف نوعية العناصر التى كانت تتكون منها الجاليات الأوروبية فى تلك الفترة، خصوصاً الجاليات اليونانية والإيطالية والنمساوية.

لقد كانت الجالية اليونانية هي أكثرها عدداً: فقد وصل عدد رعاياها - وحدها - إلى ٣٥ ألف نسمة. وذكر قنصل فرنسا - بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٨٦٦ - ما يلي: "إن الجالية الفرنسية - في القاهرة - قد تأثرت كثيراً في هذا الأسبوع بسبب مصرع أحد رعاياها على يد رجل يوناني... وقمتُ بلفت نظر القنصل اليوناني - بشدة - لهذا الموقف. ومع ذلك، لا أستطيع أن ألومه - حتى الآن - وأقر بأن ديبلوماسي هذه الأمة ليست لهم سلطات كبيرة على مواطنيهم مما يجعل موقفهم صعباً للغاية"^(٢٥).

وعلينا ألا ننسى أنه عندما حدثت مشاجرة بسيطة بين مصري وبحار فرنسي، فإن قنصل فرنسا لم يهدأ وأصر على الحصول على ترضية "علنية" كما هدد بإنزال الجنود الفرنسيين في الإسكندرية.

ومن الصعب علينا أن نفهم هذا التسامح الشديد الذي تُبديه المحاكم القنصلية التي نتهما بأنها أخطأت مرتين، في المرة الأولى: عندما تعدت على حقوق البلاد؛ وفي المرة الثانية: عندما لم تعاقب رعاياها الجانحين.

وهناك مسألة ثانية: فإذا افترضنا - مثلاً - أن المحكمة القنصلية الفرنسية ستحاكم فرنسياً بتهمة قتل مصري؛ ولنفترض - أيضاً - أن المحكمة القنصلية الفرنسية أدانت هذا الفرنسي بارتكاب جريمة القتل، فماذا سيحدث عندئذ؟ إن الجاني - في هذه الحالة - سيستأنف الحكم في مدينة إيكس (في فرنسا). وهناك، بعيداً عن الشهود وعن الضحايا، فإن العقوبة - التي ستصدر بحق الجاني - ستكون تافهة، في أغلب الأحيان.

وذكر المسيو فريسينييه: "كانت الحكومة المصرية تعف عاجزة تماماً أمام "جرائم الحق العام" التي يرتكبها أوروبيون. وكان القناصل يحققون في هذه الجرائم ثم يرسلون المتهمين الأوروبيين إلى بلادهم للمثول أمام محاكمهم. وبما أن هذه المحاكم لا توجد لديها أدلة كافية، فقد كانت تُصدر - غالباً - أحكاماً مشينة تقضى

ببراءة الجنادة. ولهذا السبب نفسه، فقد كان يستحيل على المصري أن يحصل على حقه من أي أوروبي لأن هذا الأوروبي كان مسئولاً - فقط - أمام قنصل بلاده عما اقترفه^(٢٤).

إن الواجب الرئيسي الذي ينبغي أن تضطلع به أية دولة متحضرة هو حماية الأرواح والممتلكات على أرضها. ولكن هذه الحماية لم تكن متوفرة على أرض مصر.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد: فنظام الامتيازات الأجنبية جعل الشرطة المحلية عاجزة عن ملاحقة المجرمين الأوروبيين - بشكل فعّال - إذا خالفوا لوائح سنة ١٨٥٧ الخاصة بالأوروبيين" أصحاب الفنادق، والبيوت والشقق المفروشة، والقهوى والمطاعم والملاهي ومحال بيع الخمور". وبذلك، يكون نظام الامتيازات الأجنبية قد تسبّب في حدوث خلل واضطراب في النظام العام والأخلاق.

وفي الواقع، فإن المجتمع المصري كان خاضعاً لقوانين الشريعة الإسلامية والعادات المحافظة التي تنتمي لزمان مضي. ومع أنها انصفت بالرجعية في مجملها، إلا أنها كانت تتميز - على الأقل - بأنها كانت تحفظ هذا المجتمع بداخل إطار متماسك للقيم؛ فكان لأبد من مرور فترة انتقالية لتطوّر هذا المجتمع؛ وعلى وجه التحديد، كان يجب تحاشي الصدمات والتغيّرات الفجائية التي تحدث عند أول لقاء بين الشرق والغرب.

وكان لأبد من حماية المصري - وهو مقلد بطبعه - من خطر تقليد السلوكيات الغربية حرفياً وفي كل المجالات، ومن خطر استعارة قشور الحضارة الغربية. إن خلفاء محمد علي - خصوصاً سعيد وإسماعيل - قد أدخلوا إصلاحات جادة، إلا أنهما نقلتا مرض التحديث والتجديد بإفراط شديد، وحوّلا الحياة في بلاطيهما إلى ما يشبه الحياة في بلاط الملك لويس الرابع عشر، ولكن كبار الأمراء حوّلتهما - في بلاطيهما - كانوا من المغامرين الأوروبيين المشهورين. إن هذا

المثال القادم من أعلى، قد شجع - إلى حد ما - على انتشار حياة الفسق والانفلات، ولكن الخطر كان منحصرأ فى الطبقة المترفة وحاشية الوالى فقط.

وهذا الخطر كان سيمتد - حتماً - إلى باقى طبقات الشعب بسبب الاختلاط اليومى المباشر مع الجماعات الأوروبية التى تزايد احتكاكها بحياة الشعب المصرى. فمثلاً، سنجد أن اليونانى - بطبعه - هو أكثر الأوروبين شرقية، وقد بدأ ممارسة نشاطه - فى مصر - بصفته بقالاً وبائعاً للخمر: ففتح محالاً فى أكثر الأحياء شعبية والأكثر انعزالاً فى المدن المصرية، وفى جميع المحطات وحتى فى أقاصى الريف. أمأ باقى التجار الأوروبين، فقد احتموا بالامتيازات الأجنبية التى كانت تصد عنهم أى عقاب: فنشروا الإدمان المدّم الذى تسببه المخدرات والكحوليات والأفيون. ودمرت هذه الموبقات بنية الشعب المصرى وحيويته تدميراً بطيناً...

وهكذا، فإن سياسة القناصل قد أشاعت اختلال الأخلاق وشجعت عليه، وكانت مساوئها تعادل - بل وتتجاوز - التقم الذى حققته مصر بفضل العلوم التى حصلت عليها من أوروبا^(٢٦).

ح - براءات الاختراع، والملكية الصناعية والأدبية:

نظراً لتعدد التشريعات الأجنبية على أرض مصر، وجدت الحكومة المصرية نفسها عاجزة عن إصدار قوانين خاصة ببراءات الاختراع والملكية الصناعية والفكرية لأنها لم تكن قادرة على تنفيذها. وهذا الوضع المؤسف يعتبر واحداً من أسوأ نتائج تعدد التشريعات فى بلد واحد. فإذا اخترع مصرى - أو أوروبى - وسيلة جديدة لحرث الأرض أو ريها، فإن الحكومة المصرية لم تكن قادرة على منح المخترع "براءة اختراع" تعترف له بها بخصوصية الملكة الصناعية لما اخترعه. وتساءل المسيو سيلفستر مستكراً هذا الوضع: "من بين

السبع عشرة قنصلية - التي تُعتبر بمثابة سبع عشرة دولة داخل الدولة - ألا توجد قنصلية واحدة تحتوى تشريعاتها على مادة واحدة تُنص على مقاومة التزيف !!!؟؟ (٢٧).

وكانت الحكومة المصرية عاجزة - أيضاً - عن مراقبة تطبيق القوانين الخاصة ببراءات الاختراع والملكية الصناعية، وعلامات الإنتاج، والملكية الأدبية لأنه لا توجد وحدة فى التشريع ولا فى السلطة القضائية ولا فى السلطة التنفيذية. ولذلك عانت الصناعة - ثروة البلاد - ونشاطها الذهنى والاجتماعى من هذه الفوضى.

وفى الواقع ، فإن "نظام الامتيازات الأجنبية" والعادات الهمجية - التي ألصقت به غضباً - قد كوّنوا معاً نظاماً جديداً للامتيازات أصبح حصناً منيعاً يتقوى به النفوذ - أو بالأحرى التدخل - الأجنبى فى مصر .

ولهذا السبب، لا يستطيع الباحث أن يفصل الشق القضائى للمسألة عن الشق السياسى فيها: فإذا درسنا النظام القضائى بمعزل عن معرفة العادات والأخلاق السياسية - السائدة فى تلك الفترة - وظروف المجتمع الأوروبى حينذاك (كما فعل القانونيون)، فإننا سنحكم على النتائج فقط بدون معرفة الأسباب. وبالتالي، فإننا سنسئ فهم نشأة هذا النظام، ولن نفهم جيداً لماذا أهدت دول أوروبا هذه المقاومة الشرسة والمنهجية ضد تطبيق مشروع "الإصلاح القضائى" فى عهد إسماعيل.

ومن جهة أخرى، فقد كانت الجالية الأجنبية تعيش - فى بادئ الأمر - على جزء محدود من أرض البلاد وكانت تتمتع بحق "الحصانة". ولكنها أصبحت تعيش الآن فى كل مكان على أرضها. وبالتالي، فإن استمرار مبدأ "الحصانة"، واستمرار التعدى على سيادة البلاد وعلى قانونها، والتدخل الأجنبى المستمر فى شئوننا الداخلية قد ساهموا - إلى حد كبير - فى نشر الاضطراب والفساد ومنعوا تطبيق نظام جيد للعدالة فى مصر. وكان الشعب المصرى - تحديداً - هو الضحية

الأساسية لهذا الوضع المزرى لأنه كان يتعرض لقيهر مزدوج تمارسه الحكومة والقناصل عليه.

ويقول أحمد الفلاح: "إن انعدام الأمان هو الآفة الوحيدة التي تُثقل على أشخاصنا وعلى ممتلكاتنا: فالفلاح لا يملك أى ضمان يحميه من الأحكام التعسفية... كما أن انعدام الأمان يُبخس قيمة الثروات المورثة منها والمكتسبة. إن مُتطلبات السلطة رهيبية خصوصاً منذ أن بدأ صنّاعكم - بدعم من قناصلكم - يُطلقون قذائفهم المدمرة على بلدنا المحايد منزوع السلاح. وفي الوقت الحالى، فإن مصر تلج لكى تقوم البلاد المتحضرة بفرض حماية جماعية عليها. إن نظام الاستبداد الداخلى هو السبب الأساسى لكل الآلام التى أصابت مصر. أمّا الاستبداد الخارجى - والمتعدد - فلم يخفف من آلامها بل إنه - على العكس - قد عمل على زيادتها"^(٢٨).

ثالثاً: الإصلاح القضائى:

ترجع محاولات إصلاح القضاء إلى عهد سعيد باشا؛ وبالتالي، فإن هذه الفكرة ليست بجديدة. ولكن وزير مصرى عظيم وديپلوماسى داهية من أصل أرمنى - هو نوبار باشا - استطاع إقناع إسماعيل بأن الإصلاح القضائى هو أول إصلاح يجب البدء به. ويرجع الفضل لإسماعيل فى أنه فهم ودعّم هذا المشروع.

لقد كان بوسع والى مصر البدء بإجراء الإصلاحات المادية (مثل مد خطوط السكك الحديدية أو بناء الكبارى) مستعيناً بعلوم أوروبا وبدون التعرّض للتدخل الديپلوماسى. وبسبب تجاوزات الأوروبيين المعتمدين على وجود نظام الامتيازات الأجنبية" وسطوته، دفع إسماعيل مبالغ مالية هائلة على أشغال نفّذت - غالباً - بشكل سيئ. ولكن، لم يكن بمقدوره أن يفعل الشيء نفسه لتنفيذ مشروع "الإصلاح القضائى".

ومن هذا المنطلق، فكر نوبار باشا في أن يجعل التعاون الأوروبي أكثر واقعية وأكثر ثراءً: فهداه تفكيره إلى ضرورة استخدام هذا التعاون في الناحيتين: المعنوية والمادية معاً. وبما أن المصري والأوروبي كانا يعيشان سوياً، فكان لا بُد من وجود نظام مشترك للعدالة يكفل للأوروبي كافة الضمانات التي حصل عليها عن طريق "نظام الامتيازات الأجنبية" بل وزيادتها. وبالتالي، فإن نوبار لم يُرد إلغاء هذا النظام الذي أقرته المعاهدات بل أراد إلغاء العادات والممارسات التي فرضتها القوة والتي تتعارض مع العقل السليم.

وبدلاً من وجود ثمان عشرة سلطة تشريعية وتنفيذية مختلفة على أرض مصر، أراد نوبار تبسيط العدالة بإنشاء نظام جديد مبنياً على وحدة التشريع، ووحدة القضاء، ووحدة التنفيذ، فنشأت ضرورة وجود "محاكم مختلطة" تكون لها مدونة جديدة للقانون المدني والتجارة والجنائي.

وهذه المدونة تستلهم التشريعات الأوروبية والمحلية بعد تعديلها لكي تناسب وضع مصر، ويتم تطبيقها على الأوروبيين والمصريين على حد سواء. إذن، فقد كان الأمر متعلقاً بالتوفيق بين مجتمعين منفصلين مادياً ومعنوياً، وخلق حياة مشتركة خصبة ومتناسقة بينهما تعمل لصالح أهل البلاد والأوروبيين اشرفاء.

وفي تقرير كتبه نوبار، في سنة ١٨٦٧، ذكر: "إن الطريقة التي تتم بها ممارسة العدالة لدورها تجعل البلاد تُصاب باليأس. والمصري مضطر لرؤية أوروبا من خلال الأوروبي الذي يستغله. ولذلك، فالمصري يرفض التقدم الغربي ويتهم الوالي - وحكومته - بالضعف أمام الأوروبيين أو بارتكاب الأخطاء".

وعندما منح محمد علي الأوروبيين - مثلاً - الحق في حرية ممارسة شعائزهم الدينية، وتملك الأرض، وهدم الأسوار المحيطة بالفنادق (الأحياء التي كان الأوروبيون يقيمون فيها)، فإن هدفه كان تسهيل الاتصال بالأوروبيين، وخلق مواءمة بين التقاليد الإسلامية والتقدم الحديث. وكذلك، فإنه ألغى عادات كانت

الدولة العثمانية تجبر المسيحيين على اتباعها (مثل ضرورة نزول المسيحي من فوق ظهر ركوبته إذا مر بمسلم، وغيرها من عادات أكثر إهانة للمسيحيين)، وكانت كلها عادات مستقرة منذ قرون، ولكنه لم يقصد أبداً أن يرفع من شأن الأوروبيين لكي يسودوا على المصريين - أصحاب البلاد - أو لكي يحتقروا عاداتهم وتقاليدهم.

لقد كان نوبار يريد الحفاظ على العادات التي أقرها محمد علي - لصالح التقدم والحضارة - وإلغاء العادات الجديدة المنافية تماماً لنص وروح معاهدات "نظام الامتيازات الأجنبية"، والتي أصبحت تُمارس بفضل الحيل القانونية؛ فالنظام القنصلي جعل أغلب الأوروبيين أكثر وقاحة في تعاملهم مع المصريين والسلطات المحلية، ووضعهم في مكانة تعلو على السلطات المحلية وقوانينها.

وكان "الإصلاح القضائي" يهدف إلى إنشاء نظام قضائي واحد تسرى أحكامه على جميع المقيمين على أرض مصر، فيعُم السلام والنظام في هذا المجتمع المصري/ الأوروبي المشترك الذي يعيش على مقربة من أوروبا وفي قلب القرن التاسع عشر ولكنه يخضع لنظام قضائي غير متجانس ومُلقَق وهمجي.

وذكر نوبار - أيضاً - في تقريره المشار إليه. "إن هذا الوضع لا يستفيد منه أحد: لا المصالح العمومية للدول ولا الشرفاء المقيمين على أرض مصر (المصريون منهم أو الأجانب). واستمرار هذا الوضع يضر بمصلحة مصر وحكومتها ولا يستفيد منه سوى منْ يحترفون مهنة استغلال البلاد".

لقد عرّف نوبار موضع الداء: النظام القضائي القنصلي والمسألة المالية اللذان شكّلا معاً تهديداً قاتلاً لاستقلال البلاد. وفي سنتي ١٨٦٦ و١٨٦٧، حاول القيام بمساع شخصية لدى حكومة فرنسا لإلغاء المظالم التي حلت محل "نظام الامتيازات الأجنبية"، ولكنه لم يحاول إلغاء النظام نفسه. ولم تُسفر جهوده عن أي شيء.

وقد صّارح المركيز دى موستيه (de Moustier) - وزير خارجية فرنسا - الإمبراطور بأن "نظام الامتيازات" يُعتبر بمثابة "خُجج عفا عليها الزمن" (أو "سقالة قد نخرها السوس"، حسب تعبيره). ولكن هذه "الخُجج" أو "السقالة" هي التي يرتكز عليها نشاط فرنسا في مصر؛ وبالتالي، ينبغي عدم المساس بها. وهذه العقلية هي التي جعلت من "نظام الامتيازات الأجنبية" وتجاوزات القناصل شيئاً واحداً - لا يمكن تجزئته - يرتكز النفوذ الفرنسي عليه. كما تسببت هذه العقلية في وقوع أخطاء خطيرة ما تزال نتائجها المدمرة محسوسة حتى يومنا هذا^[٤] في مسيرة الإدارة والعدالة في مصر.

وفي سنة ١٨٦٧، رحّبت الحكومة الانجليزية بمشروع الإصلاح القضائي الذي عرضه نوبار^(٢٩) ولكن حكومة فرنسا عادت هذا الموضوع بعنف وقرّرت وقفه بأي وسيلة. ذكر المسيو دو روزاس: "في تلك الفترة، كانت لفرنسا مكانة مؤثرة للغاية في مصر. وكانت هذه المكانة الرفيعة ترجع لعدد الفرنسيين المقيمين في القاهرة والأسكندرية، ولأهمية المصالح الفرنسية النامية بفضل "مشروع شق برزخ السويس". وبسبب هذا الوضع الرفيع لفرنسا، فإن "نظام الامتيازات الأجنبية" يتم تطبيقه في مصر بطريقة عرفية مستقرة، ويُنظر إليه على أنه أفضل ضمان لمصالحها. ولذلك، فإن مشاريع نوبار باشا ستؤثر سلباً على هذا النظام؛ وبالتالي، فإنها ستضر ضرراً بالغاً بالمصالح الفرنسية".

إننا ندرك المعنى الحقيقي لتعبير "يتم تطبيقه في مصر بطريقة عرفية مستقرة"، ونعرف أيضاً أنه نتج أساساً عن التجاوزات والتعديلات - وغيرها - التي مارسها القناصل على سيادة البلاد في فترة لا تتجاوز عشر سنوات فقط !!! وفي الواقع، فإن أوروبا كانت تسعى جاهدة - عن طريق هذا النظام - لكي تجعل مصر

[٤] المؤلف يقصد سنة ١٩٣٤ [المترجم].

تتقلص وتتقلص حتى تصبح مجرد تعبير جغرافي فقط. وسندرس - في فصل لاحق - سياسة شركة البرزخ".

لقد كوَّنت هذه "الشركة" و "نظام الامتيازات" و "رجال المال" الدعائم الثلاث التي ارتكزت عليها "الهيمنة الفرنسية في مصر" وأصبحوا "دولة داخل الدولة". ولذلك، لم تُعد فرنسا تهتم بالحفاظ على نفوذ لها في مصر بل بدأت تسعى للتدخل فيها.

إن "نظام الامتيازات الأجنبية" - كما كان مطبقاً بالفعل - كان مُكْمَلاً للغزو الدبلوماسي والقنصلي الذي بدأ في عهد سعيد. ويمكننا أن نقول الشيء نفسه عن "شركة برزخ السويس" - تحديداً - لأنها كانت استمراراً للغزو عن طريق الاحتلال السلمي". أمّا "رجال المال"، فقد نفَّذوا "الغزو عن طريق الرهن العقاري".

ولم تُرفض الحكومة الفرنسية مقترحات نوبار رفضاً حاسماً، بل قامت بتشكيل "لجنة خاصة - في وزارة الخارجية - تكونت من دبلوماسيين ومُشرِّعين لدراستها. وبتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٦٧، أصدرت هذه "اللجنة الخاصة" تقريرها الذي كان متأثراً بالاعتبارات السياسية، أُلقت فيه بأسباب المصائب على كاهل والي مصر: "إن والي مصر يتمتع بسلطات غير محدودة، وإرادته هي القاعدة الوحيدة التي تحكم تصرفاته، ولا شيء يقف أمام إرادته: فالجميع ينحنون أمامها ويخضعون لها. وسلطات الوالي مطلقة وقوية، ويمارسها بشكل استبدادي مباشر لدرجة أنه يستحيل علينا انتظار ممارسة العدالة بشكل مُرضٍ طالما أنها تخضع لإرادته".

ويبدو أن هذه "اللجنة" نسيت أن الحكومة المصرية قد أصبحت القنصلية رقم ١٨ في البلاد، ونست - أيضاً - أن نوبار أراد الدفاع عن الشعب المصري: فكان مستعداً لمنح أوروبا كافة الضمانات، حتى الزائدة منها لكي يُحقَّق تنفيذ العدالة الجيدة. وهذه العدالة ستكون قادرة على:

أولاً: حماية المصري من الظلم الذي تمارسه سلطة الوالى المطلقة عليه؛
فسلطة الوالى كانت هى التى تنظّم - إدارياً - شئون الأفراد فيما بينهم. وكان يجب
أن تتولى السلطة القضائية - وحدها - تنظيم هذه الشئون.

ثانياً: حماية الإدارة المصرية - نفسها - من التداخل المدمّر والمهين الذى
يمارسه القناصل فى شئونها الداخلية.

ثالثاً: حماية الأوروبى الشريف من تعدّد السلطات القنصلية واضطراب
أحكامها.

ولكن أقوى حجة استخدمتها "اللجنة" للدفاع عن بقاء نظام الامتيازات
الأجنبية كانت ما يلى: "إن الأوروبيين - الذين أقاموا فى مصر واستثمروا رؤوس
أموال طائلة فيها قد فعلوا ذلك تحت مظلة المعاهدات والعرف اللذين قدّما لهم
ضمانات لا يمكنهم التنازل عنها"، وأن تعديل هذه الضمانات - أو تقليصها -
سيعيق المبادلات التجارية بين الأوروبيين والمصريين، وسيعيد مصر إلى حالة
العجز التى كانت تعاني منها قبل أن يجلب العنصر الأوروبى إليها الحياة والنشاط
ومبادئ الحضارة".

لقد كان يطيب "للجنة" أن تخلط ما بين المعاهدات والعرف ولكنها - مع ذلك
- كانت تعرف جيداً أن: الضمانات الجديدة - التى نشأت فى عهدى سعيد
وإسماعيل - كانت مخصّصة فقط لتغطية التصرفات للأخلاقية التى كان يمارسها
القناصل ومواطنوهم، أى إنهم قد حوّلوا المعاهدات والقوانين لخدمة مصالحهم فقط.

وفيما يتعلق برؤوس الأموال الطائلة التى استثمرها الأجانب فى مصر - فى
عهدى سعيد وإسماعيل - فقد كانت أموالاً مشبوهة فى منشئها واستثمارها
وهدفها!!! ولذلك تضاعفت قيمتها مرتين وأربعة أضعاف بل وصلت - أحياناً - إلى
مئة ضعف بسرعة شديدة بسبب المضاربات فى البورصة، واستغلال مبالغ
التعويضات (التي حصل عليها الأجانب من الوالى)، والربا، والتخريب، وغير ذلك

من كافة أشكال التجاوزات والأنشطة غير المشروعة. وبالتالي، فقد كانت رؤوس الأموال هذه بعيدة تماماً عن تنمية ثروة البلاد والتجارة الشريفة، بل إنها قد شجعت التجارة غير المشروعة وضربت عرض الحائط بكل مبادئ الحضارة.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، يبدو أن "اللجنة" قد نسيت - للمرة الثالثة - أن الأهداف الأساسية "لنظام الامتيازات الأجنبية" (أي: التسامح والأمان ورواج التجارة) لم تتحقق إلاً جزئياً في باقى أرجاء الدولة العثمانية: فالأوروبي لم يكن يستطيع اجتياز دمشق أو المغامرة بالسفر إلى داخل آسيا الصغرى بدون أن يتعرض للسطو أو للسرقة أو القتل. إذن، فمزايَا هذا النظام لم تكن مُجدية بالنسبة للأوروبيين ولم تكن سوى ضمانات وهمية.

أمّا في مصر، وفي تلك الفترة نفسها، فقد كانت هذه الضمانات حقيقية وفعّالة بفضل حكم أسرة محمد علي: أي أنها لم تكن نتيجة "لنظام الامتيازات الأجنبية" (الذي لم يكن معروفاً في مصر في تلك الفترة)، بل كانت ناتجة عن "إرادة الحماية" التي أبداهَا الحكام المصريون. وامتد هذا الاهتمام بحماية الأجانب حتى شمل البعثات التبشيرية ومصالح المسيحية لتشجيعها على المجئ إلى مصر والإقامة فيها؛ فكان الأوروبي يستطيع السفر من القاهرة حتى الخرطوم، ويجتاز الإمبراطورية المصرية بأكملها، ويمارس التجارة بكل حرّية، ويستكشف، ويسافر بدون التعرّض لأدنى مخاطرة.

ولولا استتباب الأمن والنظام، وزيادة التنمية الاقتصادية التي أنشأها ولاة مصر، لما وجدت فيها دولة ولا جاء الأوروبيون إليها. ولكن، بدلاً من الاعتراف بهذه الأفضال - التي قدّمها الأسرة الحاكمة - فإن الجاليات الأوروبية لم تفتن إلى ذلك، ولم تكف بإدخال نظام الامتيازات "العثمانية" إلى مصر: فخرق الأوروبيون نصوص ومواد هذه المعاهدات لكي يستبدلوها بـ "قانون عرقي" شكّله على هواهم وأسسوه على مبادئ العنف والتجاوزات.

وفي الحقيقة، فقد صاغت هذه "اللجنة" مشروعاً جديداً، ولكن سياستها كانت متأثرة بوجهات نظر الحكومة الفرنسية فلم تهدف إلا إلى:

١- منع تنفيذ الإصلاح القضائي.

٢- عدم المساس فعلياً وجدياً - بأية وسيلة - بنظام الامتيازات الأجنبية.

إن المشروع - الذي قدمته فرنسا في سنة ١٨٦٧ - قد أفسد تنفيذ فكرة نوبار العظيمة التي كانت مبنية على توحيد التشريع، وتوحيد القضاء، وتوحيد التنفيذ، وذلك كله في إطار سيادة حكومة البلاد على أرضها.

ولكن المشروع الفرنسي طالب ببقاء الوضع على ما هو عليه
(Statuquo):

أولاً: فيما يتعلق بالقانون الجنائي.

ثانياً: بكل ما يتعلق بردع الجرح والجرائم.

ثالثاً: عدم المساس بامتياز القضاء المدني القنصلي للفصل في الخلافات التي تنشأ بين الأجانب المنتمين للجنسية نفسها.

رابعاً: عدم المساس بامتياز القضاء المدني القنصلي للفصل في النزاعات التي تنشأ بين الأجانب المنتمين لجنسيات مختلفة .

ولكنه - في نهاية الأمر - أقر تشكيل "المحاكم المختلطة" للفصل في النزاعات التي تنشأ بين الأجانب والمصريين فيما يختص بمسائل القانونين: المدني والتجاري؛ إلا أنه اشترط ضرورة أن تكون أغلبية القضاة من الأوروبيين الذين يُعيّنهم والى مصر بناءً على ترشيح من حكومات بلادهم. ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ فبعد فرض العديد من القيود، أُضيفت مادة تسمح بإبطال نصوص هذا المشروع وإلغائه وذلك بإعطاء القناصل الحق في الرجوع إلى ممارسات الوضع

"الحالي" [أى ما قبل إنشاء "المحاكم المختلطة"] إذا لم يُؤدِّ التنظيم الجديد إلى النتائج المرجوَّة منه.

وفي سنة ١٨٦٨، وبالاشتراك مع شريف باشا، نجح قنصل فرنسا - المسيو بوجاد (Poujade) - فى وضع مشروع مشترك للإصلاح القضائى". وبتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٨، كتب إلى حكومته ليخبرها بالتالى: "لقد تصوَّرت الحكومة المصرية أننى منحيتها الكثير. ولكن يبدو لى أننا لم نتنازل لها عن أى شيء: فقد ضمنت أن يكون تعيين أغلب القضاة من العنصر الأوروبى، كما اشترطت الحفاظ على مبدأ استمرار "نظام الامتيازات الأجنبية"^(٣٠).

فتلقى القنصل رداً من وزير خارجيته يطلب فيه منه الرجوع إلى تقرير "اللجنة الخاصة". وذكر له الأخطار الأساسية لهذا المشروع، وأهمها أن "المادة الأولى تمنح هذه المحاكم - فى المستقبل - الأهلية المطلقة للفصل فى الخلافات الناشئة بين الفرنسيين والمصريين؛ فتُلغى بذلك فعلياً أهم امتياز اكتسبناه فى المجال القضائى فى مصر".

وهكذا نجد أن كافة التجاوزات، وكافة التصرفات اللاأخلاقية - التى جعلها القناصل قانونية - اعتبرتها الحكومة الفرنسية "امتيازات مُكتسبة". ولكى تحافظ فرنسا على هذه السلطة المطلقة التى يتمتع بها القناصل، فقد رَفَضَت الموافقة على مبدأ "الأهلية المطلقة" التى ستتمتع بها المحاكم الجديدة، مع أن قضاة فرنسيين - سترُشحهم حكومتهم - هم الذين سيتولون القضاء فيها.

لقد نصَّبت فرنسا نفسها حامية وراعية لـ "نظام الامتيازات الأجنبية" فى مصر، وأنفردت بممارسة هذا الدور:

١- فعارضت مشروع الإصلاح القضائى بشكل منتظم.

٢- وانحازت للقوة الفظة ضد النص المكتوب.

٣- وتَبَيَّنَت التَّجَاوِزَات فَاسْمَتَهَا "امْتِيَازَات".

٤- واستخدمت "نظام الامتيازات الأجنبية" لتغطية النظام القنصلي الذي ألغى -
فعلياً - الامتيازات.

وباختصار، لقد قُوِّضَت الحكومة الفرنسية أسس الخطة المصرية التي قدمها نوبار. ومما زاد من خطورة الدور الذي لعبته الحكومة الفرنسية في هذه المسألة هو أنها كانت - منذ سنة ١٨٦٦ - أول مَنْ حَتَّ باقى الحكومات الأوروبية لكي تحذو حذوها و تتال تأييدها.

وأمام عرقلة الحكومة الفرنسية لمشروع "الإصلاح القضائي"، فُكِّرَ نوبار - بمهارة - فى التَّوَجُّه إلى كافة القوى الأوروبية، ومطالبتها بتشكيل "لجنة دولية"، وإرسالها إلى مصر لكي تدرس المشكلة على أرض الواقع. وبعد سنتين من المفاوضات، استطاع إقناع بعض هذه الدول: فوافقت - أخيراً - على اجتماع هذه "اللجنة" فى مصر، بشرط أن يكون المشروع الفرنسى هو أساس المناقشات. واستمرت المناقشات لمدة شهرين - من ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٦٩ حتى الخامس من يناير سنة ١٨٧٠ - وعقدت "اللجنة الدولية" خلالها ٩ جلسات. وانتهز نوبار هذه الفرصة فقدم للجنة مشروعاً جديداً مُنقَّحاً وأكثر اكتمالاً من مشروع سنة ١٨٦٧.

ولُخِّصَ المسيو دوروزاس نتائج الاجتماعات على النحو التالى: "إن عناد المندوبين الفرنسيين وتشدُّدِهم كان مرتبطاً - للأسف - بالتعليمات الدقيقة والصارمة للغاية التى أصدرتها لهم حكومتهم. وبالتالي، فإن "اللجنة الدولية" لم تستطع مناقشة مشروع نوبار مناقشة مفيدة. وبناءً على طلب مندوبى فرنسا، وبدون مناقشة، فقد تم استبعاد كافة المواد المتعلقة "بالأهلية القضائية" للمحاكم الجديدة واختصاصها بالفصل فى خلافات المصريين مع بعضهم. ووافق مندوبو فرنسا - فقط - على مناقشة:

١- مواد المشروع الخاصة بتشكيل المحاكم الجديدة، وتنفيذ أحكامها.

٢- ومجال سلطاتها القضائية في الفصل في المنازعات بين الأجانب والمصريين.

٣- والفصل في منازعات الأجانب من مختلف الجنسيات مع بعضهم.

"وبالإضافة إلى ما سبق، فقد وافق مندوبو فرنسا على مناقشة هذه المواضيع وفي نيتهم أن يعطوا القليل ويحتفظوا بالكثير، بل وأعلنوا ذلك وبعبارة أخرى: فقد قرروا ألا يقدموا أي تنازل إلاً مضطرين. وفي مثل هذه الظروف، وبسبب التأثيرات شبه الحاسمة - التي فرضتها الظروف لصالح رأى مندوبى فرنسا - فإن النتائج التي توصلت إليها "اللجنة الدولية" كانت بالضرورة مطابقة لوجهة نظر "اللجنة الخاصة الفرنسية".

وحسب تعبير لنفس المؤلف، فقد كان هناك اختصاص جاد آخر - يدخل في أهلية المحاكم الجديدة - أثار "رعب" الحكومة الفرنسية ألا وهو: مد سلطة قضاء المحاكم المختلطة ليشمل النظر في القضايا الجنائية والجنح. وفي الحقيقة، فإن مندوبى إيطاليا كانوا قد أعلنوا بوضوح أن الحياة أتمن من المال، فشجعوا الحكومة المصرية على استكمال إعادة تنظيم القانونين: المدنى والتجارى بإعادة تنظيم القانون الجنائى. ووافق مندوبو حكومات: ألمانيا والنمسا وإنجلترا على آراء مندوبى الحكومة الإيطالية.

ولم تكن حكومة فرنسا تهتم بناتاً بالأخطار الناجمة عن الأحكام التي يصدرها القضاء القنصلى - فى القضايا الماسة بالنظام، وبأمن الأشخاص والممتلكات - عندما كان يسمح للمجرمين بالإفلات من العدالة . وكان الهاجس الوحيد - الذى يشغل بال الحكومة الفرنسية - هو: خشية أن يقوِّض "إصلاح قانون العقوبات" أسس "نظام الامتيازات الأجنبية" ولذلك، أسرعت الحكومة الفرنسية بتشكيل لجنة من وزارة الخارجية - تحت رئاسة المسيو دوفرجييه

(Duvergier) - قامت بدراسة قرارات "اللجنة الدولية"، وصاغت مشروعاً جديداً مضاداً لهذه القرارات في نقطتين هامتين:

١- رفض أهلية (اختصاص) المحاكم المختلطة للنظر في القضايا التي تنشب بين الأجانب المنتمين لجنسيات مختلفة.

٢- ورفض توسيع نطاق أهلية قضاء المحاكم المختلطة لكي لا يشمل قانون العقوبات.

وأعلن نوبار أنه يفضل إلغاء "مشروع الإصلاح القضائي ولا يقبل مثل المشروع". ولكن تشكيل حكومة إميل أوليفيه (Emile Ollivier)، أدى إلى تهدئة الموقف: فالحكومة الفرنسية الجديدة اقترحت تحديد صلاحية قانون عقوبات "المحاكم المختلطة" وجعله قاصراً على القضايا البسيطة التي تقوم بها الشرطة، وذلك مقابل مد صلاحية قضاء تلك المحاكم لكي يشمل الفصل في القضايا المدنية والتجارية التي تنشب بين الأجانب المنتمين لجنسيات مختلفة حسبما قررت "اللجنة الدولية".

ومع ذلك، فإن علي باشا (رئيس الوزراء العثماني الرجعي) عارض - هو أيضاً - "الإصلاح القضائي" في مصر. وفي رسالة خاصة بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٨٦٩ - بعث بها نوبار من باريس إلى قنصل فرنسا - شرح له فيها بمهارة أسباب رفض الحكومة العثمانية لمشروع الإصلاح القضائي" فذكر: "إن أى تقدم تحرزه مصر يصدم موظفي الأستانة ويقلقهم. ورد الفعل هذا غير عقلاني ولكنه غريزي لديهم. ففي سنة ١٨١٩، كان ميناء مصر الوحيد - الأسكندرية - محروماً من الاتصال بالنيل. ولتصدير المنتجات، كان لابد من تعريضها لخطر المرور برشيد: فقام محمد علي بحفر "ترعة المحمودية". ولكن الباب العالي عارضه. وكره فعل غريزي، أدرك الباب العالي أن هذا المشروع سيؤدي - حتماً - إلى تنمية ثروة مصر؛ فأرسل موظفاً لتوبيخ الوالى العجوز وإيقاف المشروع.

ولكن - من حُسن الحظ - فإن التلغراف والسفن البخارية لم يكونوا قد اخترعوا بعد في ذلك الوقت: فوصل هذا الموظف إلى مصر ليجد أن التربة قد تم حفرها. وكانت حصيلة مهمته هي رجوعه إلى الأستانة ليُخبر السلطان محمود بأن التربة تحمل اسمه: "تربة المحمودية"...

"وفي الوقت الحالي، فإن الباب العالي يعرف أن "الإصلاح القضائي" هو الشق المعنوي للتقدم الذي أحرزته مصر في المجالات المادية وامتداد له... إن تنظيم القضاء سيعطي ضمانات للأجانب ضد الحكومة وسيعطي ضمانات للمواطنين والحكومة ضد الأجانب. وبالتالي، فإن الإدارة والمهارة الأوروبيتين ستجدان طرقاً عديدة لتلقيح هذه الأرض شديدة الخصوبة، والتفاعل مع هذا الشعب شديد المرونة، المتسامح، المحب للعمل، القادر على خلق المعجزات بشرط وجود إدارة رشيدة... ونظراً لأن الأستانة لديها ميل غريزي لممارسة السلطة المطلقة/ الأرستوقراطية/ الكهنوتية، فإنها أكثر تصلباً في قبول التقدم المعنوي، وتؤمن بضرورة استمرار وقوع مصر في وهدة نفس التخلف الواقعة هي نفسها فيه"^(٣١).

وكانت الحكومة العثمانية مستمتعة بمعارضة فرنسا للإصلاح القضائي في مصر، ولكنها بدأت تتوجس خيفة بعد سقوط "الإمبراطورية الثانية": فجذدت مساعيها لدى حكومات أوروبا للتصدي للمشروع. ولتدارك النتائج الخطيرة التي قد تنشأ عن موقف الحكومة العثمانية، تفاوض نوبار - بمهارة - مع الباب العالي ونجح في الحصول على الفرمان الشهير - الصادر في ٨ يونيو سنة ١٨٧٣ - لصالح مصر.

إن هذا الفرمان يؤكد على:

- استقلال مصر الذاتي، ويمنح الخديوي الحق في "عقد الاتفاقيات - وتجديدها - مع الدول الأجنبية بخصوص الجمارك والتجارة، وكافة المبادلات الاقتصادية مع الأجانب داخلياً وخارجياً. وذلك كله بهدف تنمية التجارة والصناعة.

- ويُعطى للخديوى الحق فى إنشاء قوة شرطة خاصة بشنون الأجانب وعلاقتهم بالحكومة والسكان، بشرط عدم المساس بالمعاهدات السياسية التى عقدها الباب العالى".

وفى الوقت نفسه، استمر نوبار فى التفاوض مع الحكومات الأوروبية الكبرى: فأعلن لها أن الحكومة "تعتبر أن إصلاح القانون الجنائى بمثابة حجر الزاوية للبناء كله". وتوصّل نوبار إلى إقناع بعض هذه الحكومات بوجهة نظره إلا أنه اصطدم - مُجدّداً - بالمعارضة العنيدة التى أبدتها الحكومة الفرنسية.

لقد ادعى البعض بأن نوبار كان موالياً تماماً للإنجليز. ولكى نفهم وضعه جيداً، فسندكرُ موقفاً - أوزده قنصل إنجلترا - يتضح فيه مدى كراهية نوبار الشديدة لفكرة مثل أى مصرى أمام المحاكم القنصلية: ففى سنة ١٨٧٣، اتهم ميكانيكى إنجليزى بقتل شخص مصرى. وفى أثناء تولى شريف باشا منصب وزير الخارجية، كان قد وعد قنصل إنجلترا بأنه سيُحيل المتهم لى يمثل أمام المحكمة القنصلية الإنجليزية. ولمّا تولى نوبار منصب وزير الخارجية، ذكره قنصل إنجلترا - المسرر إدوارد ستانتون - بهذه القضية المنسية، فتلقى الرد التالى من نوبار: "سأتترك هذه القضية أياً كان رأى غيرى فيها. وبما أننى صرّحتُ برأى فى هذا الموضوع، فمن المستحيل أن أعهد لمحكمة أجنبية بنظر قضية جنائية خطيرة يرفعها مصرى ضد أجنبي".

لقد كان موضوع إصلاح القانون الجنائى يمثل أهمية قصوى للحكومة المصرية لأن كرامتها وسيادتها تتعلقان به. أمّا الحكومة الفرنسية، فقد قرّرت عدم التنازل - بأية صورة - عن رأيها فى موضوع القانون الجنائى. ولكن الحكومة المصرية كانت تحتاج لإجراء الإصلاح - حتى ولو كان غير مُكتمل - لى تتخلّص من ضغوط القناصل عليها بخصوص قضايا التعويضات التى يرفعها الأوروبيون عليها. فاضطر نوبار - رغماً عنه - للتنازل عن موضوع أهلية (صلاحية) المحاكم الجديدة للنظر فى قضايا الجنايات.

واتفقت مصر مع الدول الأوروبية على مشروع الإصلاح: فبتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٣، أرسلت الحكومة المصرية - لممثلي الدول الأجنبية - النص النهائي لـ "مشروع الاتفاق على التنظيم القضائي للقضايا المختلطة في مصر". وفي الوقت نفسه، أرسلت لهم نص التشريعات التي ستطبقها المحاكم الجديدة. وهذه التشريعات تحتوى على ستة قوانين حررها محام فرنسى - هو المسيو مونورى (Maunoury) - ونقلها بالنص عن التشريعات الفرنسية.

ووافقت حكومات ألمانيا، والنمسا/ المجر، وبريطانيا، وإيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية - فوراً - على مشروع الإصلاح القضائي. ولكن الحكومة الفرنسية سوّقت، وجادلت شريف باشا، واشترطت الحصول على المزيد من التنازلات الهامة للغاية التي كان سبق لنوبار وأن رفضها قبل استقالته (في مايو سنة ١٨٧٤). وأجبرت الحكومة الفرنسية الحكومة المصرية الجديدة على قبول إشراكها في تعيين قضاة المحاكم المختلطة بينما كان نوبار يريد اختيار القضاة بحريّة بعيداً عن تدخل حكوماتهم. وأيضاً، فإن الحكومة الفرنسية نجحت في إجبار الحكومة المصرية على قبول قوانين كان نوبار يعتبرها تدخلاً في شؤون مصر.

واستفادت باقى الدول الأوروبية من الامتيازات التي حصلت فرنسا عليها: فاتخذت المحاكم الجديدة صبغة دولية حتى قبل إنشائها وبالتالي منعت نوبار من أن يمد صلاحياتها لى تشمل المواطنين المصريين.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد قامت القنصلية الفرنسية بدراسة مدونات القوانين وأجبرت الحكومة المصرية على قبول مبدأ "الرهن القانوني"، وهى فكرة طرحها المسيو دى فوجيه (de Vogué) ورفضها نوبار.

إن هذه التدابير - التي بدأت مع بداية عمل المحاكم المختلطة - أدت إلى وقوع الكثير من حالات نزع ملكية المصريين الذين كانوا يجهلون الإجراءات

الجديدة مما جعل أحد القضاة يعترف بأن قلبه كان ينفطر حزناً على المصريين وهو يُصدر أحكامه بإدانتهم، ولكنه كان مُجبراً على تطبيق نص القانون^[٥].

ومع ذلك، فإن موافقة الحكومة المصرية على الشروط الفرنسية لم تنجح في جعل فرنسا توافق على "مشروع الإصلاح القضائي"، فتكرر رفضها بحُجج متنوعة. وحتى عندما وافقت الحكومة الفرنسية أخيراً - يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٤ - فقد كانت موافقتها مصحوبة بتحفظات فاقت موافقات باقى الدول، ونصت عليها ووقعتها في معاهدات خاصة مع الحكومة المصرية. ولم يكن انضمام فرنسا نهائياً طالما أن البرلمان الفرنسي لم يُصدّق بعد على الانضمام للدول الموافقة على مشروع الإصلاح القضائي في مصر. وبالتالي، فقد استقادت الحكومة الفرنسية من هذا الوضع لفرض شروط جديدة.

أمّا البرلمان الإيطالي - وكذلك الألماني - فقد صدّقاً بسهولة على المشروع. وبهذه المناسبة، فقد كتب المسيو مانسيني (Mancini) تقريراً رائعاً جاء فيه: "في الشرق، خصوصاً حيث تنتشر آثار المشاريع القديمة الرائعة التي لا تزول، والتجارة الرائجة لأسلافنا، ولغتنا، يجب علينا ألا ننحاز إلى جانب فرنسا - أو لأية قوة عظمية أخرى - إلا إذا كان الصراع نبيلاً. وعندئذ، يجب أن نُسأله بشرف. وهذا الصراع النبيل هو صراع المنافع الثقافية والحضارية التي يجب علينا نقلها لهذه الشعوب - الأقل منا تطوراً في ثقافتها - وذلك ببذل كل جُهد لتشجيعها ومساعدتها على التعلّم. وهذه السياسة هي الأكثر نفعاً لإيطاليا، وفي الوقت نفسه، الأكثر خصوبة في المستقبل.

[٥] هذا الرأي يذكرنا بالمشهد الكوميدي/ المأساوي الذي كتبه المبدع لطفى الخولي في مسرحية "القضية" عندما يتساءل المواطن البسيط - متحيراً - هل يغلّق الشباك أم يفتحه [المترجم].

ومن هذا المنطلق، فإن التنظيم المصري الجديد لهو عمل جري ومُخلص لصالح رُقَى مبدأ إصلاحى، ويستحق أن توافقوا عليه وتشجعوه وتقرُّوه لدى أوروبا المتحضرة. لذلك، نرجوكم التصديق عليه".

وفى الواقع، فإن مسلك الحكومة الإيطالية فى موضوع الإصلاح القضائى والطريقة التى أرادت بها توطيد نفوذها فى مصر يجعلانها تشعر بالفخر.

وفىما يتعلَّق بالبرلمان الفرنسى، فقد كان كارهاً للتصديق على "مشروع الإصلاح"، وشكَّلت "الجمعية الوطنية" لجنة برلمانية "لدراسة مشروع القانون الذى قدَّمته الحكومة الفرنسية للتصديق عليه طبقاً للبروتوكول الفرنسى/ المصرى الموقع بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٨٧٤. وأجمع كل أعضاء هذه "اللجنة البرلمانية" - تقريباً - على رفض مشروع الإصلاح القضائى فى مصر. وكانت هذه اللجنة قد أجزت استقصاءات تمهيدية مع مستشارى مدينة "إيكس" - فى فرنسا - ومع أعيان الفرنسيين المقيمين فى مصر. وبذلك تكون اللجنة قد تركت نفسها تقع تحت تأثير الأوساط الأكثر استفادة من بقاء النظام القديم على ما هو عليه.

وشعر الخديوى إسماعيل بالقوة بعد موافقة كل الدول الأوروبية الكبرى على المشروع، فلم ينتظر الانضمام النهائى لفرنسا - أو بالأحرى رفضها المؤكد - واحتفل رسمياً وبأبهة بافتتاح "المحاكم المختلطة" يوم ٢٨ يونيو سنة ١٨٧٥. وعلَّق المسيو دوروزاس على ما فعله الخديوى بقوله: "إن تصرف الخديوى كان ضربة جريئة، ولكنها ضربة معلم: فهو قد بيَّن لفرنسا أن الإصلاح يُمكن أن يتم بدونها، بل وضد إرادتها".

وعندئذ - فقط - بيَّنت الحكومة الفرنسية "للجمعية الوطنية" غرابة موقفها وخروجه عن الإجماع الدولى: فصدَّقت "الجمعية الوطنية" على مشروع الحكومة فى جلسة يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٧٥. ومع ذلك، فإن الإسلوب الذى تم به التصويت، والتحفظات الخطيرة التى لازمتها، قد وجهوا ضربة هائلة أصابت فكرة

مشروع الإصلاح القضائي فى الصميم، وكرّست مبدأ التّدخل القنصلى فى شئون مصر الداخلىة!!

وصدر القانون بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٦، وكان ثمة حرص على أن ينقل تصريح لوزير خارجية فرنسا - أدلى به يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ - به ثلاث نقاط أساسية:

أولاً: إن فكرة التشريع فى المحاكم الجديدة لا يمكن لها أن تتوسّع حتى تشتمل على إمكانية إضفاء مبدأ الشرعية على فرض الضرائب أو الرسوم أو الغرامات التى يترأى للإدارة المصرية فرضها.

إذن، فإن هيئة القضاء الجديدة لن يكون من حقها إصدار الأحكام بالعقوبة على أى إجراء ضرائبى يمكن الطعن عليه بالطرق الدبلوماسية. ويمكن للحكومات الأجنبية - أو ممثليها أو قنصلياتها - التّدخل دائماً لإيقاف أو تصحيح التصرفات المغايرة إمّا بإلغاء الاتفاقية وإما باستخدام "مبدأ التقادم" فى حقوق الأفراد. وهذا المبدأ قد يجعل مواطنينا يعانون منه على يد الحكومة المصرية أو موظفيها. وفى هذا الصدد، فإن الحكومة الفرنسية تتحفظ بشدة على هذا الإجراء وترفض أن يخضع مواطنوها لتشريع وقضاء المحاكم الجديدة فى حالات حددها بالفصيل.

ثانياً: القناصل العموميون - وقناصل فرنسا وكل المندوبين الذين يُعطيهم القانون الفرنسى حق ممارسة القضاء فى مصر - سيستمرّون فى ممارسة القضاء وإصدار الأحكام مثلما كان يحدث فى الماضى، إلّا فى الحالات الاستثنائية التى سيحددها - صراحة - التنظيم القضائى الجديد.

ثالثاً: سيظلّ نظام الامتيازات الأجنبية" - كما يُطبّق حتى الآن فى مصر - هو القانون السائد والمعمول به فى العلاقات بين الحكومة المصرية والأجانب، باستثناء النقض الجزئى وعلى سبيل التجربة - فى بعض مواده - بشرط موافقة حكومة فرنسا موافقة صريحة ورسمية حسب الممارسات المعمول بها فى مصر.

إن هذا القرار صدر من جانب واحد، وقد تَمَّت صياغته بعد توقيع الاتفاقات بين مصر والدول الأوروبية، وافتتاح "المحاكم المختلطة" باحتفالية كبيرة. ونستنتج منه أن الحكومة الفرنسية كانت تريد الاستفادة من الظروف الأخيرة (التي أدخلتها بحيلة برلمانية ماهرة) لكي تدعّم "نظام الامتيازات الأجنبية"، أو بالأحرى تُدعّم تجاوزات القناصل، وتُضفي الشرعية على مبدأ استخدام العنف عن طريق إدماجهما في القانون الدولي بطريقة ملتوية.

واضطرت الحكومة المصرية للموافقة على الشروط المذكورة. ومع ذلك، فقد نتفق على أن هذه الشروط تخرج عن إطار "القرار الصادر من جانب واحد" وتتدرج تماماً تحت مُسمّى "عقد الإذعان" الذي يفرضه الطرف الأقوى لمصلحته. وبالتالي، فقد استفادت الدول الأوروبية من هذه الموافقة الاضطرارية - وهذه نتيجة طبيعية لما فعلته فرنسا - وبسببها تعرّضت الحكومة المصرية لظلم بيّن.

وبالإضافة إلى ما سبق، فمنذ سنة ١٨٦٦، كانت فرنسا تُدرك الأهمية التي تُعلقها مصر على إصلاح التجاوزات التي تعاني منها، ومن بينها مشكلة الضرائب. وبتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٦٦، التقى نوبار باشا بإمبراطور فرنسا. وفي هذا اللقاء، أوضح له نوبار ما يلي:

"إننا لا نسعى لإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية، ولكننا نريد العودة إلى روح ونص هذا النظام: أي إلغاء التجاوزات التي أدخلت عليه. فقد منحنا - منذ زمن طويل - الأجانب حق التملك في مصر. إننا نريد أن يحظى الشخص الأجنبي بحماية قنصل بلاده، ولكننا نريد - أيضاً - أن تحصل مصر على حقوقها، وأن يُسدد الأجنبي الضرائب المستحقة عليه، ويدفع الرسوم نفسها التي يدفعها المصريون.

وهنا سأله الإمبراطور: ولكن، هل يدفع الأجانب الضرائب في فرنسا؟
فرد نوبار قائلاً: بالتأكيد ياسيدي".

وعلى عكس ما ينص عليه " نظام الامتيازات الأجنبية، فإن مصر قد منحت للأجانب حق التملك، ولكنهم رفضوا دفع الضرائب. وفي ١٨ يونيو سنة ١٨٦٧، صدر فرمان اتخذ شكل اتفاقية دولية بين تركيا ودول أوروبا. وعالج هذا فرمان (الاتفاقية) التجاوز في هذا المجال، وأجبر الأجانب على "الالتزام بدفع كافة الضرائب والامتثال لكل القوانين واللوائح المحلية الخاصة بهذا الموضوع"؛ ولكن الأجانب رفضوا الخضوع لهذا فرمان وشجعهم قناصل دولهم على عدم التسديد.

وفي سنة ١٨٦٧، عندما صدر فرمان السلطاني بمنح الأجانب - في ظروف معينة - حق التملك، ادعى المسيو دوروزاس أن السلطات المصرية "حاولت التحرك ولكن بعد فوات الأوان: فالعُرف كان قد استقر بشكل نهائي وأصبح يعلو فوق أي قانون مكتوب" وبالتأكيد، فإن أي شخص يستطيع ترديد هذا الادعاء.

لقد سبق لنا أن أوضحنا أن "العُرف المستقر" الذي يقوم عليه أي قانون لا يجب أن يستند على مبدأ "سوء استخدام القوة" - كما حدث في مصر - بل يجب أن يكون ملبياً لحاجة ما وأن يوافق الشعب على إقراره. وحتى لو تم إقراره، فمن الممكن تعديله - أو إلغاؤه - مع مرور الزمن، بالضبط كما يحدث مع كافة القوانين. ومن هذا المنطلق، فإن الثورة الفرنسية قامت بإلغاء عادات وأعراف كانت مُستقرة منذ قرون طويلة لأنها كانت جزءاً من النظام الملكي القديم.

وفي حالتنا هذه، فإننا لا نستطيع حتى أن نتذرع بمبدأ "إقرار العُرف" نظراً لمرور زمن طويل عليه لأن سوء استخدام هذه التجاوزات المجحفة لم يمض عليه سوى خمس عشرة سنة فقط. وكذلك، لا يستطيع أحد الادعاء بأن الشعب المصري قد وافق على هذا العُرف وأقره. كما أن الحكومة المصرية لم تكف أبداً عن الاعتراض بشدة على تصرفات وسلوكيات القناصل، ولم تتنازل أبداً عن حقوقها على أرضها. وهذه الحقوق صدرت وسُجّلت وتم تأكيدها - علناً - في سنتي ١٨٥٦ و ١٨٦٦ (قبل صدور القانون العثماني في سنة ١٨٦٧) أي في ظل عهدين

متعاقبين: عهد سعيد وعهد إسماعيل، فقد تم التوقيع على عقدتين مع "شركة قناة السويس" التي كانت تمثل مصالح أجنبية هائلة وتتمتع بحماية عليا من إمبراطور الفرنسيين.

وفى الواقع، فإن الحكومة المصرية كانت قد أصدرت فرمان الامتياز للشركة بتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦. وبموجب هذا فرمان، تركت الحكومة للشركة حق الانتفاع بالأراضي التي لا يملكها الأفراد على ضفتي القناة. وأوضحت الحكومة المصرية أن هذه الأراضي "ستخضع للالتزامات والضرائب المقررة التي تخضع لها باقى أراضي مديريات مصر فى الظروف نفسها".

وكان الاتفاق الذى عقده الخديوى إسماعيل مع فردينان دى ليسيبس - يوم ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ - أكثر وضوحاً فى هذا الموضوع: فالمادة الثالثة تنص على أنه: "تشجيعاً للتجارة والصناعة والاستغلال المفيد للقناة، فإن كل فرد سيكون من حقه الإقامة على طول ضفتي القناة البحرية أو فى المدن التى ستقام على ضفتيها. وذلك بشرط:

١- حصوله على تصريح مسبق من الحكومة المصرية.

٢- وامتناله للوائح التى تصدرها السلطات الإدارية والمجالس البلدية.

٣- وللقوانين والأعراف والضرائب التى تفرضها السلطات المحلية".

وبالتالى، فلا يستطيع أحد التذرع بحجة أن الحكومة المصرية لم تتحرك لكشف زيف الادعاء بأن العرف قد استقر نهائياً، أو بأنه يعلو فوق القانون المكتوب، أو أنه بئى على أساس قانونى.

وفضلاً عما سبق، فإن مصر - أم كل الحضارات - تحتاج اليوم إلى أنوار وعلوم أوروبا؛ ولذلك، فإنها تتوجه إلى العلماء والفنيين الأوروبيين - العاملين لديها - وليس إلى المغامرين من كل صنف: هؤلاء المغامرون يريدون تكبيل

مصر بقوانينهم وعاداتهم، ويبدلون كل جهودهم لإنهاء وجودها بصفتها أمة، لكي يجدوا - في انبهارها وإذلالها - وسيلة لاستمرار سياستهم التي عفا عليها الزمن، أى سياسة بسط النفوذ الأوروبى على الشرق وامتصاص ثرواته.

و عندما كانت الحكومة المصرية تنوى فرض ضريبة جديدة، أو سن لائحة إدارية جديدة، كان مفروضاً عليها - فى كل مرة - أن تأخذ موافقة مُسبقة من ١٧ دولة يختلف مستوى تعاونها مع الحكومة المصرية، وذلك بناءً على التحفظات التى أبداهها البرلمان الفرنسى فى هذا الشأن. ألا يُؤدى ذلك - عملياً - إلى أن تتجنب الحكومة المصرية الدخول فى مفاوضات مُملة ومُهينة، وإلى رفض الدول الأوروبية؟ وهكذا، كان بمقدور الأوروبيين امتلاك الأراضى والعقارات، وتكوين الثروات، والاستفادة من كافة الخدمات المادية التى تقدمها الحكومة للبلاد - تماماً مثل المصريين - ولكن بدون أن يسددوا الضرائب المستحقة عليهم.

وبالإضافة إلى سلطنة تركيا، فقد كانت ١٧ حكومة أجنبية تُملى على مصر القوانين المصرية، وتُعيّن قضايتها، وتقرر ضرائبها، وتتدخل فى إدارتها الداخلية بدون أى وجه حق. ولم يبق لهذه الحكومات السبعة عشر إلا أن تقوم بتعيين موظفى الحكومة المصرية لكي تجعل من مصر نموذجاً مثالياً لما يجب أن تكون عليه المستعمرة الدولية (وهذا ما حدث فعلاً بدءاً من سنة ١٨٧٦ مع إنشاء "صندوق الدين" وتطبيق سياسة "المراقبة المالية" على مصر). ولم يتعرض شعب لمثل هذه العبودية على مدى عصور التاريخ. ولا يوجد أى تبرير لسلوك الحكومة الفرنسية المعادى للإصلاح القضائى فى مصر:

١- فاللغة الفرنسية - مع الإيطالية - كانتا هما لغتا المرافعة أمام المحاكم المختلطة.

٢- والقوانين التى تم العمل بها كانت مستوحاة من "مُدونة نابوليون".

٣- وقضاة المحاكم المختلطة كان أغلبهم من الأوروبيين والفرنسيين الذين اختارتهم حكوماتهم لإصدار الأحكام القضائية باسم خديوى مصر.

٤- أمّا إذا فشلت المحاكم المختلطة - بعد تجربتها لمدة خمس سنوات - فقد كان من حق الدول الأوروبية الرجوع إلى النظام القضائى الذى كان سارياً قبل إنشائها.

وعلى الرغم من كل هذه الضمانات، فإن فرنسا قبلت - على مضض - إجراء إصلاح جزئى للقضاء لا يتناسب أبداً مع مبدأ الإصلاح العميق والشامل. ولا يعرف أحد كيف يمكن التوفيق بين هذا الموقف المعادى للإصلاح والتقرير الذى قَدّمه الدوق ديكاز أمام البرلمان الفرنسى. ففى سنة ١٨٧٤، ذكر إن القضاء - كما يمارسه القناصل حالياً - يقوم على قانون عُرفى خاص تَكُونُ نَباعاً ونتيجة لمجمل ممارسات محلية. وهو يختلف عن "نظام الامتيازات الأجنبية" القديم المبنى بأكمله على مبدأ "Actor sequitur forum rei"، أى أن الإجراءات القضائية تُنظر - دائماً - أمام محكمة تنتمى لنفس جنسية المدعى عليه وتخضع لقانون بلاده.

"ويبدو هذا النظام - ظاهرياً - كأنه بسيط ومنطقي، ولكنه - فى الواقع - يخلق مشاكل خطيرة أصبحت فى مصر الحديثة أكثر حساسية عما كانت عليه فى الماضى. وتأمّل هذه المسألة يُبرهن بسهولة على أن تَعُدُّ التشريعات والسلطات القضائية يؤدي حتماً لوجود مشاكل عملية فى أوساط آلاف المستعمرين القادمين من كل حَذْبٍ وصَوْبٍ الذين تكتظ بهم المدن التجارية الكبرى فى مصر. ولذلك، نشأت الحاجة لتوحيد هذه الاختلافات، وتنظيم هذه الفوضى لأن المشاريع التجارية والصناعية - المملوكة للأجانب [الأوروبيين] - تزداد انتشاراً يوماً بعد يوم على ضفاف النيل.

"فى الماضى، عندما كان عدد المقيمين الأجانب قليلاً، ولم تكن لديهم ارتباطات دائمة بمصر، كانوا يلتفون حول راية قُنصل بلدهم، وينشغلون بممارسة

تجارتهم البسيطة بحذر ومشقة؛ فكان لا بد من التمسك بشدة بإجراءات الحماية التي كانت ضرورية ونافعة.

"أمّا في الوقت الحالى، فقد تغيّرت هذه الظروف تماماً: فأبواب مصر أصبحت مفتوحة أمام أى قادم إليها، وأصبح عدد الأجانب - القادمين إليها من كافة أرجاء العالم - يفوق عدد المصريين فى المدن. ولذلك، فإن النظام [القضائى] القديم أصبح غير مناسب للوضع الجديد الحالى لأنه يتسبّب فى حدوث مضايقات وتجاوزات يصعب علاجها، ولا نستطيع إنكار وجودها إلا إذا أنكرنا الحقيقة".

إن هذا الرأى لهو إدانة مُطلقة لنظام التعديت والتجاوزات والممارسات القنصلية وهو - أيضاً - إدانة "لنظام الامتيازات الأجنبية" فى حد ذاته: أى لمجرد وجود المعاهدات الخاصة بحصانة الأجانب على أراضى الإمبراطورية العثمانية. ولكن اللجان الفرنسية المختلفة - التى اجتمعت لدراسة مشروع الإصلاح القضائى - رفضته، وتحدّجت بأنها تحاول إيجاد حلول لهذه المشكلة، ولكنها - فى الحقيقة - كانت تحافظ بعناد على نظام جانر.

وبدأت "المحاكم المختلطة" تمارس مهامها منذ الأول من فبراير سنة 1876 فقط، أى بعد تسع سنوات من المفاوضات. وعلى الرغم من وجود خلل فى صلب تكوينها، ووجود حالات أوحى بأن "أحكامها يشوبها بعض الانحياز الشخصى أو السياسى"، إلا أنها كانت نعمة عظيمة على البلاد مقارنة بما كان يحدث قبل إنشائها.

وفىما يتعلّق بهوس رفع قضايا التعويضات على الحكومة المصرية، بواسطة الطرق الدبلوماسية، فإن العدالة الدقيقة والمنضبطة - التى تميزت بها "المحاكم المختلطة" - قد أنهت هذا الوضع غير المقبول تدريجياً. وفصلت هذه المحاكم فى قضايا تعويضات بلغت قيمة المبالغ المطلوبة فيها ٤٠ مليون جنيه، أى مليار فرنك فرنسى. وفى إحدى القضايا، طالب المدعى الحكومة المصرية بدفع

تعويض قدره ٣٠ مليون فرنك، ولكن "المحكمة المختلطة" قضت بدفع مبلغ ٢٥ ألف فرنك فقط.

ولو كانت هذه المحاكم قد أنشئت قبل ذلك التاريخ بعشر سنوات فقط - أي في بداية عهد إسماعيل - لكانت قد وفّرت على مصر الكثير من المعانة المالية والعقبات التي واجهتها بشكل مستمر عند تنفيذها لمشاريعها العظيمة وإصلاحاتها الإدارية.

وبإمكاننا أن نعلن بوضوح تام أن المشاكل - من كل صنف ولون - قد ابتلعت أغلب موارد البلاد طوال الفترة التي استغرقتها المفاوضات: فعهد "الإصلاح القضائي" بدأ منذ سنة ١٨٧٦ وتزامن مع استيلاء الأوروبيين - خصوصاً الإنجليز والفرنسيين - على الإدارة المالية والسياسية لمصر. وكان هذا الاستيلاء هو النهاية المنطقية لسلسلة العراقيل المستمرة التي كان لها هدف مزدوج:

أولاً: منع مصر من تنفيذ عملية التحديث في الوقت الملائم.

ثانياً: جعلها خاضعة لوصاية الدول الأوروبية.

وبتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٨٧٦، أدلى الخديوى إسماعيل بحديث صحفى للمستر كينجستون - مراسل جريدة "Daily Telegraph" - حاول فيه تبرير موقفه قائلاً: "عندما توليت الحكم، درستُ الوضع بعناية شديدة فتوصلتُ إلى ضرورة تنمية موارد مصر وتحسين حالة الشعب قبل عمل أى شيء آخر. وأدركتُ - بسهولة - أنه لا بد من إنفاق الكثير من الأموال لتنفيذ هذا المشروع: فدخلتُ - باستمرار - فى مشاريع مكلفة ولم أترجع أمام الخسائر المؤقتة بشرط أن أصل إلى هدفى. وكنتُ واثقاً أن ما دفعناه - مقدماً - سنسترده مضروباً فى عشرين ضعفاً إن عاجلاً أم آجلاً.

"هذا هو سبب وقوعى فى مشاكل مازالوا يلومونى عليها حتى الآن. حسن!!
وعندما قُمتُ بتطوير بعض جوانب مشروعى - التى كنتُ أعتبرها ضروريات
حيوية لتنفيذ أفكارى - وجدتُ نفسى واقعاً بين برائث المشاكل المالية".

ثم أوضح إسماعيل أنه كان يجب عليه القيام بمسيرة مُزدوجة:

- فمن جهة، كان لابد من جعل العدالة تستقر على أساس شامل ومتين
يعترف به رعاياه والشعوب المتحضرة.

- ومن جهة ثانية، كان يجب عليه تنظيم الشؤون المالية وتسديد ديونه رويداً
رويداً.

وأكمل إسماعيل قائلاً: "إننى أدرك الآن أننى قد أكون فقدتُ صوابى -
ربما- عندما حاولتُ تنظيم شئونى المالية بشكل نهائى. وكيف أستطيع ذلك بينما
كانت المؤسسات القضائية فى حالة سيئة (فالمصرى والأجنبى - على حد سواء -
كانا لا يتفان فى العدالة) وكانت الرشوة والظلم منتشرة فى ربوع البلاد؟؟ وأيضاً،
لم يكن لدى أى أمل فى أن يساعدنى الرأسماليون الأوروبيون المساعدة التى كنتُ
لن أجدها إلا خارج مصر: وكيف يساعدوننى وهم يلومون مصر - بحق - لأنيا
بلد لا تطبق فيه العدالة ولا تعترف بها أصلاً؟ علماً بأن الحق فى الحصول على
العدالة هو حق يتمتع به الإنسان منذ ميلاده. ومن هذا المنطلق، كان يجب على
تحقيق أمرين:

- من الواضح أن "الإصلاح القضائى" كان هو الموضوع الأكثر إلحاحاً،
فكان لابد من البدء به.

- تنفيذ "الإصلاح الإدارى".

"وكما تعرفون، فقد تطلّب تنفيذ الأمر الأول مرور ثمان سنوات كنتُ خلالها أمارس الضغوط، وألح، وأقلب الدنيا رأساً على عقب لكي أحصل - في نهاية الأمر - على المحاكم التي كنت أريدها.

"لقد لاقيت مصاعب من كل نوع، حيث وضعوا كل العراقيل في طريقي. وبداء لي - أحياناً - أن الدول التي تتيه فخراً بنظامها القضائي على أرضها كانت هي التي تفعل كل ما بوسعها لكي تمنع مصر من الاستمتاع بمزايا العدالة التي كانت (تلك الدول) تعتبر أن ثمنها غال. وفي الوقت نفسه، أخذت مشاكل المالية تتزايد باستمرار. ويجب على مَنْ ينتقدوني ألا ينسوا هذه الظروف التي أحاطت بي."

لقد ساهم تطبيق العدالة الدقيقة والمنضبطة - حتى ولو كانت ناقصة - في تحسين وضع الأوروبيين في مصر. ولكن "نظام الامتيازات الأجنبية" ظل يحتفظ بأشع مظاهره التي تعكس - دائماً - الوجه القبيح لهؤلاء الأوروبيين ذوي الامتيازات، وظل يذكرنا بأنهم مجرمون ومزيفون ومهربون ومستغلون.

وبالإضافة إلى كل ما ذكرناه سلفاً، فإن:

١- تحديد صلاحية "المحاكم المختلطة" جعل القضايا الجنائية والعقابية تقلت من تحت سيطرتها.

٢- واستمرار عمل "المحاكم القنصلية" - بالتوازي مع المحاكم المختلطة - أثبت حُسن أداء المحاكم المختلطة وبرّر تجديد عملها بشكل دوري.

٣- واستمرار عمل هذين النظامين للعدالة الدولية - جنباً إلى جنب - مع وجود النظام القضائي المصري قد أدّى إلى تنظيمه على أسس متينة منذ ذلك الوقت.

٤- وفوق ذلك كله، استمرت ممارسة أغلب المظالم القديمة التي أفرزها العهد القنصلي.

إن كل هذه العوامل مجتمعة قد جعلت من مصر بلد العجائب الأزلى كما كانت فى زمن هيروdot لقد تذرعت الدول الأوروبية بحماية "امتيازات" رعاياها فانتهكت باستمرار سيادة الحكومة المصرية على أرضها ولم تأبه بنموها السياسى أو الإقتصادى أو الاجتماعى.

* * *

هوامش الفصل السادس

(1) *Archives françaises*. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 45. Le Caire, le 18 mars 1869.

(2) *Archives anglaises*. F.O. 78, Vol. 1754. Alexandrie, le 26 février 1863.

(3) *Archives françaises*. Ibid. Vol. 33. Alexandrie, le 19 juin 1864.

(4) Ibid. Vol. 35. Alexandrie, le 19 mars 1865.

(5) Ibid., Vol. 37. Alexandrie, le 9 décembre 1865.

(6) Ibid. Vol. 36.

وهي محاضر وتحقيقات أجراها المسيو جارنييه ومصطفى بك. الخرطوم،
يوم ١٠ يوليو سنة ١٨٦٥.

(7) Ibid.

تقرير من المسيو جارنييه من الخرطوم بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٨٦٥.

(8) Ibid. Vol. 34 Alexanrie, le 26 novembre 1864.

(9) Ibid. Vol. 37 le Caire, le 8 octobre 1865.

(10) Ibid. Vol. 38. Alexandrie, le 8 janvier 1866.

(11) Ibid. Vol. 39. Alexandrie, le 19 avril 1867.

(12) Ibid. Vol. 48. Alexandrie, le 8 juin 1870.

(13) Ibid. Vol. 37. Alexandrie, le 19 Novembre 1865.

(14) Ibid. Vol. 41. le Caire, le 8 mars 1868.

(15) Ibid. le Caire, le 26 mars 1868.

(١٦) هذا التصرف يُعتبر خرقاً صارخاً لللائحة التي تنظم عمل القنصليات الأجنبية الصادرة في أغسطس سنة ١٨٦٣، والتي كانت تهدف لإنهاء تجاوزات الحماية القنصلية وسوء استخدامها. وذكر أحد الكتاب: "حتى وقت تنفيذ اتفاقية سنة ١٨٦٣ - بين مصر والقوى الأجنبية - كان من حق هذه القوى تقديم حماية شبه مطلقة للعائلات العثمانية. وكانت حقوق الحماية دائمة ووراثية. وتسبب هذا النظام في حدوث مظالم حقيقية وتجاوزات كثيرة. وتم إصلاح هذا النظام فيما بعد؛ ولولا ذلك لما وُجدت في مصر أسرة مصرية ثرية واحدة تخضع لسلطة الحكومة المصرية.

(Maurice de We'è: "La Compétence des Juridictions mixtes d' Egypte." Bruxelles, 1926)

ولكن على الرغم من هذه الاتفاقية، استمر القناصل في منح حمايتهم لعدد من رعايا السلطات المحلية؛ وبالتالي، فقد تم إلغاء سلطة الحكومة عليهم.

(17) *Archives anglaises*. F.O. 78. Vol. 1819. Constantinople, le 9 août 1864.

من Bulwer إلى Thomas F. Reade

(18) Ibid. Vol. 1898. Constantinople, le 10 Octobre 1865.

(19) G. Pé lissié Du Rausas: "Le Régime des Capitulations dans l' Empire ottoman", T. II.

(20) Archives françaises. A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol. 41, le Caire, 28 février 1868.

(21) G. Pé lissié Du Rausas: op.cit. (Paris, 1905).

(22) H. Silvestre: "*La Réforme judiciaire en Egypte devant l'Assemblée nationale.*" 1875.

(23) Paul Merruau: "*L' Egypte contemporaine.*" Paris, 1857.

"إن الأوروبيين المقيمين في مصر لم يفكروا إلا في تقديم البلاغات الكاذبة والبحث عن الفضائح: فقد كانوا ينتمون إلى خثالة أوروبا ورعاع أممها" (كتاب *L' Egypte et l' Europe* ، بقلم قاض سابق في المحاكم المختلطة).

- "كانت مصر هي أفضل مكان لأصحاب المشاريع ومصاصي الدماء الأوروبيين".

(Sir Alfreed Milner: "*L' Angleterre en Egypte*".)

(24) *Archives françaises*. Ibid., Vol. 38. Le Caire, le 17 août 1856.

(25) De Freycinet: "*La Question d' Egypte*"

(٢٦) في شهر نوفمبر سنة ١٨٨٤ - في أثناء احتلال السلطات العسكرية الإنجليزية لميناء سواكن - نوقشت مسألة إغلاق محال بيع الخمر التي يملكها يونانيون لحماية الجنود الإنجليز من التسمم الكحولي. وأعلنت السلطات العسكرية الإنجليزية إيقاف العمل بالقانون المصري - العاجز - وأنها هي التي ستمنح التصاريح اللازمة لفتح هذه المحال. وجاء ذلك نتيجة لحالة الحصار الذي فرضته

حكومة صاحبة الجلالة. وتم إبلاغ السلطات العسكرية الإنجليزية بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٨٨٤.

(Archives anglaises. F.O.. Vol. 3971. Le Caire, le 30 janvier 1886).

(27) H. Silvestre: op.cit.

(28) Edmond About: "Le Fellah" Paris, 1869.

(٢٩) فى سنة ١٨٦٧، شنت الجرائد الإنجليزية الكبرى (مثل Times و Pall mall Gazette) حملة عنيفة ضد "نظام الامتيازات الأجنبية" الذى يُطبَّق فى مصر. وكتب السير هنرى بولوير - خلال صيف سنة ١٨٦٧ - عدة رسائل عن الشرق فى مجلة Pall Mall Gazette. وفى إحدى رسائله، ذكر سفير إنجلترا السابق فى الأستانة ما يلي: "فى مصر، يستطيع أى فرنسى - أو إنجليزى - قتل نصف دسنة من المصريين وستقف الحكومة المصرية عاجزة عن فعل أى شيء إزاءه. وسيتولى القنصل الفرنسى - أو الإنجليزى - التحقيق فى هذه القضية: فإذا رضى بأن يقتل الفرنسيون - أو الإنجليز - المصريين، فلا راد لقضائه. ومن حق القنصل - أيضاً - أن يُقرَّر ما إذا كان رعايا دولته متوافقين مع القوانين - أم لا - فى ممارستهم للمهن المختلفة، ومن حقه - كذلك - أن يأمرهم بمخالفة القانون... والشعور السائد لدى القناصل هو أن مواطنه هو زبونه (أى أنه على حق دائماً)".

(Mac Coan: "La Juridiction Consulaire en Turquie et en Egypte" 1873)

(30) Archives françaises. Ibid. Vol. 44. Alexandrie, le 18 novembre 1868.

(31) Ibid. Vol. 46.

الفصل السابع خسائر مصر فى قناة السويس

- ١- طبيعة الخلافات بين مصر والشركة عند تولية إسماعيل؛ محافظة البرزخ؛ السخرة.
- ٢- تدخل تركيا وسياسة إسماعيل تجاه القناة.
- ٣- مهمة نوبار فى باريس.
- ٤- تدخل نابليون الثالث وقرار التحكيم الصادر فى ٦ يوليو سنة ١٨٦٤.
- ٥- رد فعل إسماعيل والباب العالي؛ توقيع اتفاقيتين - فى سنة ١٨٦٦- لتعديل قرار التحكيم الصادر سنة ١٨٦٤.
- ٦- الأعباء دي ليسييس - فى سنة ١٨٦٧ - لمواجهة مشاكل الشركة؛ قرض بمبلغ ١٠٠ مليون بواسطة سندات بجوانز.
- ٧- استحالة مواجهة إسماعيل لهجمات دي ليسييس عليه فى سنة ١٨٦٨؛ توقيع اتفاقيتين جديدتين فى سنة ١٨٦٩ لجعل الشركة خاضعة للقانون العام.
- ٨- خسائر مصر فى قناة السويس. (١)

(١) فى الفيرس، جاء هذا العنوان الفرعى بالصيغة التالية: "توقيع اتفاقيتين - فى سنة ١٨٦٩- لجعل الشركة تخضع للقانون العام؛ دفع تعويض إجمالى بمبلغ ٣٠ مليون لإنهاء نظام الإبتزاز" المستمر الذى فرضه دي ليسييس على الحكومة المصرية [المترجم].

خسائر مصر فى قناة السويس

فى عهدى سعيد وإسماعيل، عُرفت مصر بأنها البلد الذى يجرى فيه توقيع العقود المجحفة التى يفرض الطرف القوى فيها ما يريد من شروط على الطرف الضعيف. وكان الظلم يقع على مصر إما باستغلال حُسن نية الوالدين وإمّا بفرض هذه العقود عليهما بوسيلة ما.

إن "نظام الامتيازات الأجنبية" مع منظومة الأعراف التى صاحبتَه (التجاوزات والتعقيدات الدولية) يبين لنا المشاكل التى لا تنتهى والتى كان يجب على الحكومة المصرية أن تتنازل ضدها للدفاع عن حقوقها.

كما شكَّلت "حقوق الامتياز" والاتفاقات المختلفة - التى وقَّعتها "شركة قناة السويس" مع الحكومة المصرية - فصلاً آخر من هذه المشاكل التى أعاقت باستمرار تنمية وتطوير مصر كما أجبرتها على تحمُّل خسائر مدمرة.

وتُميز الفرنسيون - دائماً - بأنهم يجذبون الإنجليز إلى مصر: فكانت المرة الأولى بمناسبة حملة نابوليون (١٧٩٨ - ١٨٠١)، وكان بمقدور الإنجليز الاستقرار نهائياً فى مصر منذ ذلك التاريخ.

أمّا فى عهدى سعيد وإسماعيل، فقد تصرَّفت إنجلترا بشكل تلقائى ضد نقاط الارتكاز الثلاث التى قامت عليها السياسة الفرنسية فى مصر، أى "نظام الامتيازات الأجنبية"، ومشروع برزخ السويس، ورجال المال. ولم يكن بمقدور إنجلترا معارضة هذه السياسة، ولكنها عرفت كيف تستفيد منها بمهارة: ففى البداية، اشتركت فيها مع فرنسا ثم - بعد ذلك - استأثرت وحدها بنتائجها السياسية وحرَّمت فرنسا منها.

أولاً: طبيعة الخلافات بين مصر والشركة عند تولية

إسماعيل:

منذ تأسيس "شركة برزخ السويس" (سنة ١٨٥٩) وحتى افتتاح القناة (سنة ١٨٦٩)، كان تاريخ برزخ السويس مليئاً بالخلافات ليس فقط بين "الشركة" - من جانب - وإنجلترا وتركيا - من جانب آخر - بل أيضاً بين "الشركة" والحكومة المصرية. لقد كان سعيد يثق تماماً في صديقه دي ليسيبس: فلم يفكر في عواقب إصدار مرسومى حق الامتياز اللذين منحهما لصديقه في سنتي ١٨٥٦ و ١٨٥٤.

وفي عهد محمد على، عندما كان الحديث يدور حول شق القناة، كان الوالى يُصرِّح بأنه لن يُقدم على فعل أى شيء إلا بُناءً على قرار توقعه كل الدول الأوروبية تُعطى فيه لمصر كافة الضمانات اللازمة لتأكيد مكاسبها السياسية والمادية الناجمة عن هذا المشروع.

أمّا سعيد، فإنه لم يشترط الحصول على قرار دبلوماسى مُسبق بل علّق صحة حق الامتياز، وتنفيذ المشروع، على تصديق السلطان عليهما. وأدرك دي ليسيبس أن مجرد تصديق السلطان يمكن أن يضمن للشركة الاستفادة من حق الامتياز الذى أصدره والى مصر؛ ولكنه حاول - بكل جهده - أن يضع الدول أمام الأمر الواقع، خصوصاً إنجلترا وتركيا. فعلى المستوى العملى، سعى لأن يجعل شق القناة وكأنه من أشغال الإدارة المحلية التى لا تحتاج لتصديق من الباب العالى لتنفيذها.

وأياً كان الأمر، فإن موافقة السلطان المسبقة كانت مذكورة بصفحتها أساس مرسوم حق الامتياز؛ وبالتالي، فقد كان من حقه إلغاء المرسوم أو التصديق عليه.

وفي بداية عهد إسماعيل، أى فى سنة ١٨٦٣، كان موقف "شركة القناة" - فى مصر - غير شرعى من الناحية القانونية لأن السلطان العثمانى لم يُصدّق على مرسوم الامتياز.

ومن الناحية المالية، فقد كان موقف الشركة شاذاً: فالمسيو دي ليسيبس كوّن شركته قبل أن يتم الاكتتاب فى إجمالى أسهمها، وقبِلَ بالقوة على حساب الوالى مبلغاً

هائلاً (٩٠ مليون فرنك). لقد كانت مصر هي المساهم الرئيسي في الشركة، ولكن الحكومة المصرية لم تكن قد سئلت مساهمتها في اكتتاب رأس مالها. وبالتالي، فإنها لم تكن في مكانة مساوية لمكانة باقي المساهمين. ونتج عن ذلك أن الشركة وجدت أنه من المستحيل عليها تجميع رأس مال تأسيسها ويقول بعض رجال القانون إن ما فعله دى ليسيبس يعرضه للمساءلة القانونية.

وفي عهد سعيد، كان الأمير إسماعيل ونوبار باشا - وكل كبار أعيان مصر - يُعادون تنفيذ مشروع القناة بالصورة التي جاءت في الشروط المنصوص عليها في مرسوم الامتياز، ولكنهم لم يكونوا مُعادين لفكرة شق القناة نفسها. ولذلك، فإن إسماعيل - بعد توليه الحكم - لم يهدف أبداً للاستفادة من وضع "الشركة" المضطرب - وغير القانوني - لكي يشن عليها حرباً بلا هوادة قد تضر بالمشروع نفسه: فإسماعيل كان يريد - فقط - أن يدخل في معركة صريحة ونزيهة تجعلها تُنفذ الالتزامات التي تتفق مع سيادة البلاد.

وهكذا، فمنذ اليوم التالي لتولي إسماعيل حكم مصر (أى في يوم ١٩ يناير سنة ١٨٦٣)، أعلن لِقنصل فرنسا أنه لا يعتقد بوجود أى مشروع يُضاهى عظمة مشروع القناة، ولكن "أسسه غير متينة ومبهمة"، وأضاف أنه يريد توطيد وترسيخ أسس مشروع القناة لكي يُعطى لتنفيذه دفعة قوية حتى ينتهى العمل فيه.

وفي الفترة الواقعة بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٩ - أى على مدار ستة أعوام متتالية - كانت الخلافات المستمرة مع "شركة البرزخ" تستنزف النصيب الأوفر من جهد إسماعيل ووزيره نوبار باشا: فدى ليسيبس كان بارعاً في فن التفسير المغلوط والمتعسف لنصوص مراسيم الالتزام، وخلق النزاعات والخلافات، والمطالبات بتعويضات في كل مرة تتعرض فيها الشركة لمتاعب مالية.

لقد تم تقدير المقايسة المبدئية - لتنفيذ مشروع القناة - بمبلغ ٢٠٠ مليون فرنك، ولكن التكلفة الفعلية تجاوزت هذا التقدير بكثير وبلغت - في سنة ١٨٦٩ - ٤٣٢ مليون فرنك.

وكان قد سبق لدى ليسيبس وأن شغل منصب قنصل فرنسا في عهد محمد علي، ومنصب وزير مفوض لفرنسا في روما (سنة ١٨٤٩)؛ وبالتالي، فإنه كان يعرف - حق المعرفة - البنود الخاصة بالتعويضات فانتهى الاعتماد عليها وأن يعترف منها وينهل بغزارة. ومن هنا جاءت البنود "غير الواضحة والمبهمة" التي أدخلها دي ليسيبس في مختلف مراسيم الامتيازات والتي صاغها بنفسه.

وهناك ما هو أخطر مما سبق؛ فالاتفاقات تخلو من أي بند ينص على طريقة تسوية الخلافات التي قد تنشأ بين الشركة والحكومة المصرية. واعتمد دي ليسيبس تماماً على تأييد نابوليون الثالث له؛ فكان يُفسر اتفاقاته مع مصر على هواه ويبتر منها الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعه.

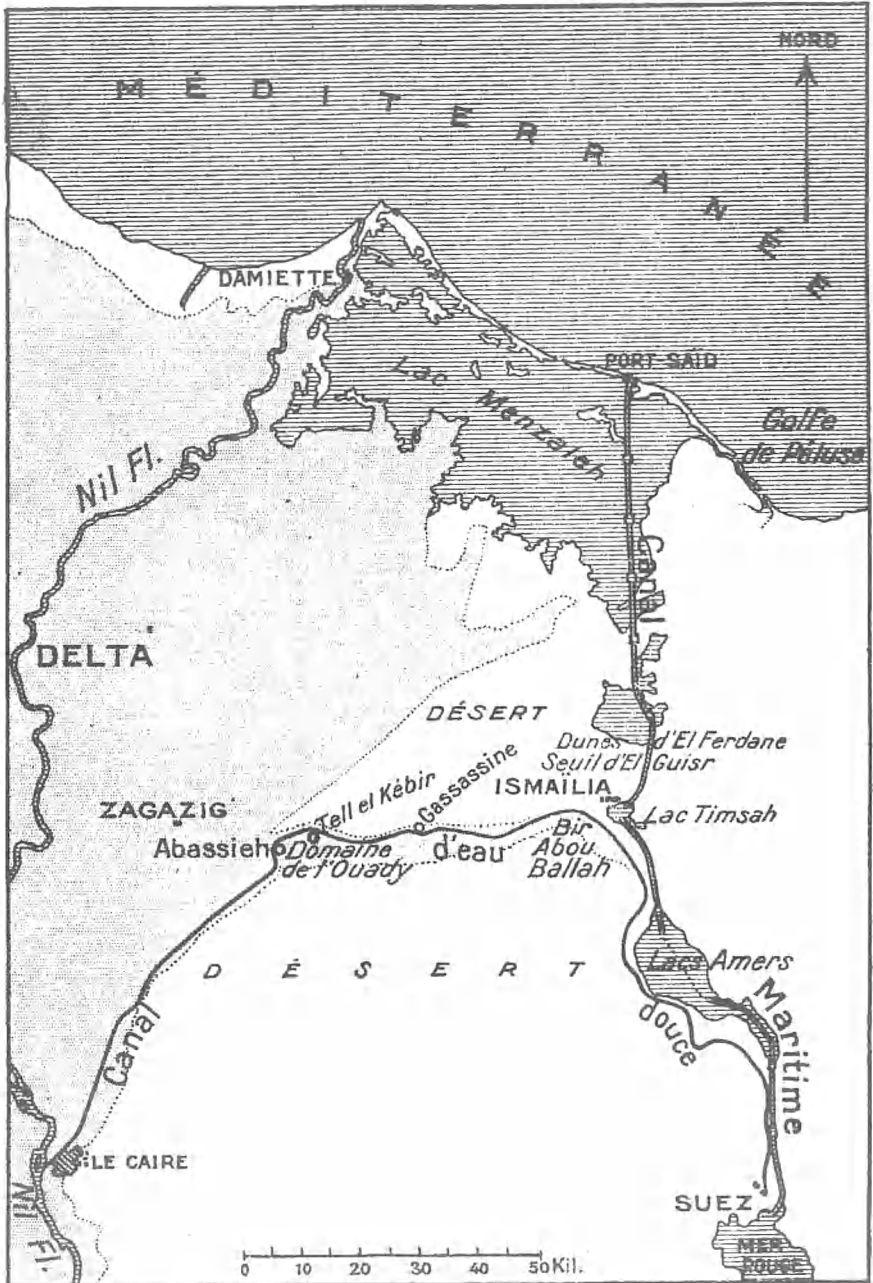
ولتقدير طبيعة هذه الخلافات بين "الشركة" والحكومة المصرية بشكل جيد، يجب علينا - أولاً - معرفة جغرافية برزخ السويس: قناة السويس كانت ستخترق البرزخ بدءاً من "خليج بالوطة"^(١) - على البحر المتوسط - حتى تصل إلى "خليج السويس" - على البحر الأحمر - على خط مستقيم (هو الأقصر) يبلغ طوله ١٣٠ كم. وفي البداية، تقرر أن يبلغ عرضها - عند القاع - ٢٠ متراً وبعمق ثمانية أمتار.

ولو كانت القناة قد اتخذت هذا المسار المستقيم - من الشمال إلى الجنوب - لكانت مرّت - أولاً - عبر "بحيرة المنزلة" - وهي حوض واسع به مستنقعات وسبخات وتبلغ مساحته ٢٠٠ كم مربع؛ ويحده من الغرب سهل دمياط، ومن الشرق سهل بالوطة^(٢)؛ ومن الشمال شريط ساحلي ضيق يفصلها عن البحر المتوسط، ومن الجنوب "القنطرة" وهي المعبر إلى بلاد الشام.

(١) "بالوطة" تحريف للاسم الروماني القديم "بيلوذيوم" (Pelusium) أي "المدينة الطينية" (نسبة إلى "الطين")، ومنها جاء اسم "خليج الطينة" الذي حُرّف - بدوره - ليصبح "خليج التينة". وكانت هذه المدينة تقع على الفرع الشرقي للنيل، "الفرع البيلوذي". أما في العصر الفرعوني، فقد كان اسمها "بر أمون" (أي "مقر أو سكن الإله أو بيت أمون") ومنه جاء الاسم العربي "الفرما" "وتل الفرما". وهذه الأسماء الثلاثة (بالوطة والطينة والفرما) ما زالت مستخدمة حتى يومنا هذا، وتدل على مناطق محددة تقع شرق مدينة بور سعيد الحالية وعلى بعد ٣٥ كم تقريباً منها [المترجم].

(٢) هو نفسه سهل الطينة" أو "سهل التينة" [المترجم].

وكانت قناة الملاحة البحرية ستخترق بحيرة المنزلة" - من "بورسعيد" إلى "القنطرة" - بطول ٢٤ كم. وبعد ذلك، كانت ستمر بـ "بحيرة البلاح"، وهي امتداد لبحيرة المنزلة". ويفصل "بحيرة البلاح" عن "بحيرة التمساح" مسافة تصل إلى ٣٥ كم. وتقع "بحيرة التمساح" في منتصف الطريق بين "برزخ السويس" و"مدينة بورسعيد". وتليها "البحيرات المرّة" التي يفصلها عن البحر الأحمر لسان من الأرض الرملية يبلغ طوله ٢٠ كم. ومياه هذه البحيرات شديدة المרהة والملوحة.



CARTE DE L'ISTHME DE SUEZ

(خريطة بـرزخ السويس)

إذن، فالقناة البحرية ستخترق "برزخ السويس" بالطول. وبالتالي، فإنها كانت ستمر عبر البحيرات التالية: المنزلة والبَلاَح والتمساح والمرّة، وأيضاً عبر أراض صحراوية قاحلة ذات طبيعة مختلفة تماماً عن طبيعة الدلتا التي كوَّنتها ترسيبات نهر النيل.

وبما أنه لا يوجد أى مجرى للماء العذب على طول مجرى القناة البحرية، فكان لا بُد من جلب الماء العذب لهذه الصحراء، لإرواء عطش العاملين في البرزخ، ولنمو الموانئ ومراكز السكنى على طول مجرى القناة. ولذلك، كان من الضروري الالتفات صوب اليسار، نحو نهر النيل وربطه بالقناة البحرية بواسطة ترعة للماء العذب^(٤).

لقد كانت مياه نهر النيل تصل - فعلاً - إلى "بحيرة التمساح" عندما يكون الفيضان عالياً. وكان "وادي الطليّمات" يمتد حتى يصل إلى "بحيرة التمساح". وهذا "الوادي" عبارة عن صحراء قاحلة، ولكنه - فى الماضى - كان أرضاً خصبة، هي "أرض جاسان" التي خصَّصها كرم أحد الفراعنة لإقامة العبرانيين فيها بناءً على إلحاح وزيره يوسف.

وهذا الوادي الضيق الممتد فى الصحراء يستقبل فائض مياه الترعة الخارجة من نهر النيل - من عند مدينة الزقازيق - فيبدو وكأنه مجرى طبيعى لقناة اتصال تخرج من النهر، وتلتقى بخط الملاحة البحرية العظيم فى الجزء الأوسط من البرزخ.

وكان لا بُد من شق فرعَيْن ثانويَيْن يخرجان من "الترعة الحلوة" - شمالي "بحيرة التمساح" - يتجه أحدهما إلى السويس والثانى إلى بالوطة.

ب - "محافظة البرزخ":

ومنذ تلك اللحظة، فكَّر هذا الحالم العظيم - الذى يتصف أيضاً بالواقعية - ليس فقط بتنفيذ مشروع القناة البحرية، بل أيضاً بإنشاء "ملحقات" لها وخلق مستعمرة فرنسية فى قلب هذه الصحراء القاحلة.

^(٤) فى محافظة الشرقية، يُطلق الفلاحون على ترعة الماء العذب اسم "الترعة الحلوة" (أو "الحلوة") فى مقابل "الترعة المالحة" (أو "المالحة" أو "الكنال") أى "قناة السويس" [المترجم].

ولتحقيق هذه الأهداف، كان عليه ألا يُفصح عن فكرته وأن ينفذها على مراحل. وكان مرسوم امتياز سنة ١٨٥٤ قد تحدث عن "إمكانية" شق ترعة للماء العذب، وتملك الشركة للأراضي ولكن ليس بصيغة التأكيد. فضلاً عن ذلك، ولتهدئة بعض المخاوف، فإن المادة الثانية من المرسوم نصت على ما يلي: "من الآن، ممنوع ممارسة أية مضاربة على أراضي المنفعة العامة الممنوحة للشركة".

وفي مرسوم امتياز سنة ١٨٥٦، حدّد دي ليسيبس غرضه: فالمادة الأولى تنص على: "أن الشركة التي أنشأها صديقنا المسيو فردينان دي ليسيبس - بناءً على مرسومنا الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ - مُلزمة بتنفيذ كافة الأشغال والمباني اللازمة للمشروع على نفقتها وتحت مسؤوليتها، وهي:

١- قناة للملاحة البحرية من السويس (على البحر الأحمر) حتى بالوظة (على البحر المتوسط).

٢- ترعة للرّي والملاحة النهرية تخرج من نهر النيل وتربطه بالقناة البحرية السابق ذكرها.

٣- فرعان للرّي يخرجان من هذه الترعة ويمدان بالمياه العذبة مناطق: السويس وبالوظة، إلخ إلخ ...

أما المادة السابعة فقد نصت على أن "تتعهد الشركة بصيانة القناة البحرية والموانئ المرتبطة بها، وكذلك الترعة التي تربط نهر النيل بقناة التحويل، صيانة دائمة - على نفقتها - وتجعلها في حالة جيدة".

لقد التزمت الشركة فعلاً بتكاليف شق وصيانة القناة البحرية، والموانئ، وترعة الرّي (الصالحة للملاحة النهرية والتي ستخرج من القاهرة وتمر بوادي الطليمات وتصب في بحيرة التمساح).

وفي مقابل تلك "الأعباء"، منحت الحكومة المصرية للشركة - في الجزء الثاني من المادة السابعة (تحت عنوان "امتيازات") - العديد من الامتيازات منها التنازل للشركة عن كل الأراضي - التي لا يملكها أشخاص - اللازمة لشق القناة البحرية و"الترعة الحلوة" وملحقاتها بدون دفع أية ضريبة أو إيجار.

وكان مشروع "الترعة الحلوة" يتكون من جزئين:

أولهما: ربط القناة بنهر النيل (بالقرب من القاهرة).

وثانيهما: يبدأ من عند "وادي الطليمات" حتى "بحيرة التمساح".

وقد تسبب تنفيذ هذين الجزئين في نشوب مشاكل داخلية في غاية الخطورة والتعقيد، فقررت الشركة أن تبدأ بفتح الجزء الثاني من قناة الاتصال للملاحة النهرية. وهذا الجزء هو الجزء الممتد من "وادي الطليمات" حتى "بحيرة التمساح" والذي أصبح يُشكّل امتداداً لترعة الزقازيق.

ولزيادة مساحة الأراضي التي تملكها الشركة، استفاد نائب رئيسها - المسيو رويسنايرز (Ruysenaers) قنصل هولندا - من المتاعب المالية التي عانى منها سعيد - في مارس سنة ١٨٦١ - فاشترى منه "تفتيش الوادي" ^(٥) الفسيح الذي يمتد حتى "رأس الوادي" - أو "القصاصين" - الذي يقع على رأس "وادي جاسان" أو "وادي الطليمات" الذي يليه.

وفي هذه المديرية (أو المحافظة) الجديدة، أراد دى ليسيبس إنشاء مستعمرة زراعية/ عسكرية حقيقية ^(٦) يسكنها الفلاحون المصريون والبدو (الهانمون ما بين الصحراء والمناطق الزراعية)، وأيضاً بعض قبائل البدو (الذين سيجلبون من الجزائر) والمسيحيون الشوام (الذين أراد أن يستخدميم - في البداية - بصفة عمال ثم يُوطنهم - بعد ذلك - بصفة "مستوطنين" تحت الحماية الكاملة للشركة).

وبتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٨٦١، وجّه دى ليسيبس رسالة إلى وكيله في بيروت - جاء فيها: "يجب ألا يصلوا ^(٧) بأعداد كبيرة في الفوج الواحد - سواء برأ أو بحراً - بل يجب أن يصلوا في مجموعات لا تتعدى الخمسين أو الستين فرداً... وإذا كنت قد

^(٥) يطلق عليه أيضاً "جفلك" (أو "شلك الوادي") بلغة الإدارة التركية في ذلك العصر
[المترجم].

^(٦) أي "كيبوتر" [المترجم].

^(٧) أي "المسيحيون الشوام" [المترجم].

طلبتُ منكم التحفظ الشديد، فقد كان ذلك لإنجاز مهمتكم بنجاح ولكي لا تتدخل السياسة - مطلقاً - في هذه العملية".

وفيما يتعلق بالأراضي الواقعة على ضفتي القناة البحرية، فقد كان دي ليسيبس يعرف حق المعرفة أن قيمتها الزراعية معدومة - أو شبه معدومة - ولكنه كان يعتمد على شيء آخر مرتبط بهذه القناة وبذلك الأرض نفسها ألا وهو الموانئ التي كانت ستنشأ عليها وتنمو بفضل وجود القناة البحرية.

ولم يكن دي ليسيبس ينوي جعل "بورسعيد" المركز الرئيسي لمستعمرته، بل كان ينوي تنفيذ هذا المشروع في الميناء الداخلي الذي سينشأ على "بحيرة التمساح"^(٨).

ولتحقيق المكاسب الهائلة المرجوة من أراضي البناء في الموانئ التي ستنشأ على طول مجرى القناة البحرية (بورسعيد والقنطرة والإسماعيلية) والسويس، صدر مرسوم جديد - في سنة ١٨٥٦ - وهو "أكمل وأكثر تفصيلاً" من مرسوم سنة ١٨٥٤. وحرص دي ليسيبس فيه على حذف كل البنود الخاصة بمنع المضاربة على الأراضي ذات المنفعة العامة الممنوحة للشركة، وهي البنود التي كانت موجودة في أول عقد امتياز حصل عليه من سعيد.

ولدينا دليل قاطع يُثبت أن دي ليسيبس توافرت لديه النية المسبقة للمضاربة على تلك الأراضي: فيتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٥٥ - أي قبل صدور مرسوم الامتياز الثاني - وجّه إلى رئيس تحرير جريدة Times رسالة يوضح له فيها أن مكاسب المشروع تعتمد على أشياء كثيرة، منها: "قيمة أراضي البناء الواقعة على ضفتي القناة، وحول الميناء الداخلي لبحيرة التمساح الذي سيصبح بمثابة إسكندرية ثانية". إن هذا التصريح يُعتبر خرقاً صريحاً للمادة الثامنة من مرسوم سنة ١٨٥٤.

وهل نستطيع اعتبار حذف البند الخاص بمنع المضاربة - في مرسوم الامتياز الثاني - بمثابة موافقة ضمنية على حق الشركة في عمل مضاربات على الأراضي؟ إننا لا نعتقد ذلك لأن مرسوم سنة ١٨٥٦ "لا يلغي" المرسوم السابق عليه ولكنه "يؤكد

(٨) أي "مدينة الإسماعيلية" الحالية [المترجم].

ويستكملة؛ فالمرسوم الثاني يلغى - فقط - النصوص التي "تتعارض" مع بنود المرسوم النهائي.

وعلى سبيل المثال، فإن المادة الثانية من المرسوم الأول تُعطي للحكومة المصرية الحق في تعيين مدير الشركة، في حين أن المادة الثالثة من لوائح الشركة - الملحقة بمرسوم الامتياز الثاني - تُعطي هذا الحق لمجلس الإدارة. وفي حالة وجود لبس في تفسير النص، وبما أنه لا يوجد تعارض بين شرطين مرتبطين بموضوع مُحدّد، فإن مرسوم سنة ١٨٥٤ يظل سارياً.

وكذلك، فإن المادة ٢٣ من المرسوم الثاني تبدأ بالصيغة التالية: "تُلغى كافة النصوص - الموجودة في مرسومنا الصادر بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ - وغيرها التي "تتعارض" مع بنود واشتراطات كراسة الشروط الحالية. وتُعتبر الكراسة الحالية هي القانون الوحيد الذي يتم تطبيقه على هذا الالتزام".

وفي هذه الحالة المحدّدة التي تهمننا، فإن الشرط الذي كان يتضمنه المرسوم الأول (الذي كان ينص على منع أية مضاربات على الأراضي) "لا يتعارض مع المرسوم الجديد"؛ فالقاعدة القانونية تقضي بأنه "حيثما يوجد حذف لا يمكن أن توجد معارضة". وبالتالي، فإن الشرط الذي يقضي "بمنع أية مضاربات" يُصبح نوعاً من الإضافة التفسيرية للمرسوم الثاني الذي يُعتبر - هو نفسه - "مؤكدًا ومكملًا لامتياز سنة ١٨٥٤".

وهذه الإضافة التفسيرية تستكمل النقص الذي تركه دي ليسيس - مُتعمداً - لكي يستطيع التصرف على هواه معتمداً على وجود صيغة بند غير واضح وغير محدد.

ويتلخص الأمر في أن "شركة البرزخ" لم تجعل من القناة البحرية الهدف الرئيسي لمشروعها، بل تركت نفسها تقع تحت سيطرة وجهة نظر استعمارية تهدف إلى توطين عملاء موالين لها - من البدو والشوام - في أراضي الامتياز.

وباختصار، فإن "الشركة" قد سَعَت لإنشاء مديرية (أو محافظة) فرنسية على حافة الدلتا تتوافر لها: إدارتها الخاصة، وترعها، وموانئها الداخلية، ومنافذها البحرية.

وفى الحقيقة، فإن "الشركة" كانت قد طالبت بتعيين مدير (محافظ) مصرى لمنطقة البرزخ - هو إسماعيل بك - والتزمت كتابةً بالامتثال لقوانين البلاد واللوائح التى تصدرها المجالس البلدية والإدارات التابعة للحكومة المصرية. ولكن، هل كانت "الشركة" ستلتزم - فعلاً - بهذه التعهدات؟ وإلى متى؟

لقد أثار هذا الموضوع مخاوف المصريين بشدة خصوصاً وأن هذه المنطقة كانت خالية من أية تحصينات عسكرية. وكانت المشكلة الاستراتيجية - لهذه المنطقة - ذات أهمية خاصة: فالمادة الرابعة من مرسوم امتياز سنة ١٨٥٤ كانت تنص على أن تكاليف إنشاء التحصينات العسكرية - التى تراها الحكومة ضرورية فى هذه المنطقة - لن تتكفل بها الشركة أبداً.

ولكن المرسوم "الأكمل والأكثر تفصيلاً" - الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ - لا توجد به أية إشارة لموضوع التحصينات العسكرية. إن الحذف الخطير لهذه المادة - مع سابق حذف البند الخاص بمنع أية مضاربات على الأراضى الممنوحة - لهما مغزى عميق وواضح.

ولكى، ندرك مدى خطورة هذه المسألة، يكفينا أن نعرف أن الإنجليز - فى سنة ١٨٨٢ - قد استفادوا من انعدام وجود تحصينات عسكرية فى منطقة القناة: فلم يسلكوا طريق القاهرة/ الأسكندرية الطويل والصعب (الذى تحميه البحيرات بشكل طبيعي)، والتفوا من حوله، وغزوا مصر عن طريق القناة و"النل الكبير" - القرية الرئيسية فى "تفتيش الوادي".

هذا هو المصير الذى تقودنا إليه المواقف المترتبة على وجود بنود مبهمة وغير

محددة!!

ويوجد شرط آخر كانت عواقبه وخيمة: فالمادة الثانية - من المرسوم الثانى - كانت تنص على أنه: "من حق الشركة تنفيذ الأشغال - المكلفة بها - إماً بنفسها وتحت إشرافها، وإماً بواسطة مقاولين - عن طريق المناقصات أو بالأمر المباشر. وفى كل هذه الحالات، يجب أن يكون أربعة أخماس العمال - فى هذه الأشغال - من المصريين".

ولم يُحدّد المرسومان كيفية تطبيق هذا البند ولا الشروط المرتبطة بتنفيذه. وبتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦، عقد سعيد تسوية مع "الشركة" بخصوص تشغيل العمال المصريين بهدف سد هذه الفجوة.

وبينما كانت المادة الأولى تنص على "توفر الحكومة المصرية للشركة العمال بناءً على طلبات رؤساء المهندسين وحسب الحاجة"، فإن الحكومة قد حاولت - مثلاً - تحديد عدد هؤلاء العمال الذين يحق للشركة أن تطلبهم، ولكن بلا جدوى.

ومن المؤكد أن المادة الثانية قد نصت على أن "يتم تحديد العمال مع مراعاة فترات العمل الزراعي"، ولكن دي ليسيبس - حسب عاداته - قرر أن يستفيد من بند "مُبهم وغير مُحدّد" لكي يتجاهل تماماً هذه المادة فطلب تطبيق المادة الأولى وتُسبب في إلحاق الخسارة بمصالح مصر.

وفي عهد سعيد، استخدمت "شركة البرزخ" - فعلاً - ٢٠ ألف عامل مصري لتنفيذ أشغالها في الصحراء القاحلة، وطلبت من الوالي زيادتهم إلى ٣٠ ألفاً. وكان هذا العدد يُعتبر "جيشاً من الشغيلة" ^(٩) حسب التعبير البليغ لدى ليسيبس؛ فلقد تم انتزاع آلاف الأيدي من العمل الزراعي والأشغال العمومية التي يعتمد عليها رخاء البلد.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، علينا أن نتذكّر أن عدد سكان مصر - وقتها - كان يبلغ خمسة ملايين نسمة، والعدد الحقيقي - للعمال الذين سُخروا في هذا المشروع - بلغ ٦٠ ألف عامل. إن ما تم كان هو "السخرة" بالتمام والكمال: فالأمر كان يتعلق بعمل مفروض على طبقة بأكملها من طبقات الشعب المصري، ولم يكن الغرض منه درء خطر عام ما يهدد سلامة البلاد.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد: فالعمال المصريون كانوا يحصلون على أجور متدنية جداً ^(١٠) وعانوا من سوء التغذية والمعاملة. وفي سنة ١٨٦٢، اشتكى العمال

^(٩) يجب ملاحظة أن دي ليسيبس قد استخدم هنا كلمة "شغيلة" (Travailleurs) ولم يستخدم كلمة "عمال" (Ouvriers) المذكورة في المراسيم. واستخدام كلمة "شغيلة" تدل على "عمالة غير مدربة أو غير ماهرة" كما يدل استخدامها على الدقة والمهارة اللغوية لدى دي ليسيبس [المترجم].

^(١٠) لم يذكر المؤلف قيمة هذا الأجر [المترجم].

الصعايدة من أنهم يتسلمون بسكويت فاسد، ومن نقص المياه، ومن نقص وسائل إنصاج طعامهم. وفي مثل هذه الظروف، لاقى عشرات الآلاف من العمال المصريين حتفهم تحت أشعة الشمس اللاهبة كما يموت الذباب^(١).

وفي مواقع العمل، وصل سوء الأحوال بالنسبة للعمال المصريين لدرجة أن خمسة آلاف جندي من الصعيد - أرسلهم الوالي لحفر القناة - قد تمردوا على أوامر ضباطهم، مع أن الوالي نقلهم من الصعيد على متن سفنه البخارية الخاصة إلى القاهرة ومنها إلى الزقازيق بالسكك الحديدية، ومنها إلى مواقع الحفر. وعلى الرغم من كل هذه "العناية" التي أغدقتها الحكومة عليهم (بالنسبة لغيرهم)، فقد فرّوا غداة وصولهم إلى مواقع الحفر. إن هذا التمرد - الذي قام به السكان الخاضعون والمسالمون للغاية - كان مؤشراً خطيراً على الضرر الذي أصاب البلاد.

وحاول بعض المؤلفين - المعتدلين للغاية - إثبات أن رقم الـ ٦٠ ألف عامل مصري كان مبالغاً فيه، إلا أنهم اعترفوا - على كل حال - بأن "شركة البرزخ" قد سببت ضرراً هائلاً للزراعة المصرية.

وذكر المسيو أوليفيه ريت (Olivier Ritt) ما يلي: "وحتى مع وجود هذه النسبة الموثوق فيها، يجب علينا الاعتراف بأن الزراعة قد عانت من ضرر هائل بسبب الاحتياجات المستمرة للشركة" من الأيدي العاملة المصرية.

"وفي الحقيقة، فقد كان يتم دائماً إزعاج عدد كبير من الرجال، أكبر بكثير من هذه المرة فقد رأينا مواقع عمل يحتشد فيها حوالي ١٠٠ ألف رجل. ولكن ذلك كان يحدث لوقت قصير نسبياً، وفي أوقات من السنة لا يتطلب العمل في الأرض كل هذه الأيدي العاملة. ولكن منذ سنتين (أي منذ سنة ١٨٦١)، احتاجت "الشركة" لـ ٢٥ ألف عامل - كانت الحكومة المصرية قد وعدت بتوفيرهم لها - وستحتاج إليهم في المستقبل ولمدد أطول. وهذا الوضع طبيعي، ولن يحسنه مستوى التدريب العملي لحشود الفلاحين الذين يُساقون لبرزخ السويس^(٢)."

^(١) لم يذكر المؤلف عدد من ماتوا - في مشروع حفر قناة السويس - والذين يقدر عددهم بنحو ١٢٠ ألفاً [المترجم].

وهكذا، ومنذ ارتقاء إسماعيل لعرش مصر، سجد أن مشكلة حشد جموع الشغيلة، ومشكلة الأراضي والترع - الممنوحة "للشركة" - قد فرّصتا نفسيهما عليه وبكل حدّة. ومن جهة أخرى، فإن الوالى الجديد - إسماعيل - وجدّ نفسه يواجه معارضة إنجلترا، وعدم تصديق السلطان على مرسوم امتياز شق القناة، وهو الشرط الأساسى اللازم لصحة العقد.

♦♦♦♦

ثانياً: تدخل تركيا وسياسة إسماعيل تجاه القناة:

أراد إسماعيل أن تكون قناة السويس إحدى مفاخر عهده. وقبّل أن يتفاوض مع "الشركة" حول تسوية شاملة حول القضايا المتنازع عليها، وإجراء تعديلات ضرورية على الاتفاقيات السابقة معها، كان يثق ثقة كاملة فى "الشركة" وقد برهن على أريحيته وكرمه تجاه مشروع دى ليسيبس: فاستمر إسماعيل - مؤقتاً - فى إرسال حشود العمالة للبرزخ، وذلك على الرغم من الأضرار التى أصابت الزراعة فى مصر كلها؛ بل وسارع بعقد اتفاقيتين مع "الشركة" بدون إخطار الباب العالى أو إنجلترا.

وتم توقيع الاتفاقية الأولى فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣. وبناءً عليها، تكفّلت الحكومة المصرية بشق جزء من "الترعة الحلوة"، من القاهرة حتى "تفتيش الوادي". وهذا الجزء يربط مأخذ المياه (المباشر والدائم) من نهر النيل حتى مأخذ المياه (المؤقت وغير الكافي) المقام على "ترعة الزقازيق"، عند الجزء الذى افتُتح - فعلاً - للملاحة النهرية.

وكبّدت هذه الأشغال الحكومة المصرية عشرة ملايين فرنك، وكان يجب الانتهاء من تنفيذها فى وقت محدّد بناءً على خرائط وضعها مهندسو "الشركة". وكان على الحكومة المصرية أن تتكفل بكل الالتزامات، وتحصل - فى المقابل - على كل حقوق الارتفاق التى كانت ستحتظى بها "الشركة" لو كانت هى التى قامت بتنفيذ العمل فى هذا الجزء بنفسها.

وحرصت "الشركة" على أن تترك للحكومة المصرية مسؤولية شق هذا الجزء من "الترعة الحلوة" - من القاهرة حتى "الوادي" - لأن الأراضي الواقعة على الضفة الغربية كانت مزروعة ويملكها أفراد ملكية خاصة (بينما كانت "الشركة" تفضل الأراضي غير المزروعة المملوكة للدولة)، كما أن الضفة الشرقية للترعة كان تحدها أراض صحراوية مرتفعة لن تستطيع "الشركة" ربيها بسهولة.

كما كانت "الشركة" ملتزمة بدفع تعويضات عادلة" لأصحاب الأراضي - الذين قد تنتزع منهم أراضيهم - لتنفيذ الأشغال المطلوبة. وهذه "التعويضات العادلة" كانت ستكبدها مبالغ طائلة وستتير لها متاعب خطيرة: فقررت ترك الحكومة المصرية تتولى مسؤولية تنفيذ هذا الجزء.

وأرادت الحكومة المصرية الالتزام بتنفيذ تعهداتها - مهما كان الثمن - فقررت تحمّل الخسائر المالية لإستكمال وصيانة هذه الترع التي كانت - في نهاية الأمر - ستوفّر المياه الكافية بشكل منتظم لباقي ترع "الشركة" ولن تؤثر بتاتا على احتياجات الزراعة.

ووقع إسماعيل الاتفاقيّة الثانية - وهي اتفاقية مالية - مع "الشركة" بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣. وكانت هذه الاتفاقية ذات أهمية حقيقية بالنسبة للشركة: فالوالى قد أقر بصحة عملية الاكتتاب - في ثمن الـ ١٧٧٦٢٤ سهم - التي أجراها سلفه لحساب الحكومة المصرية، ووافق عليها؛ كما سوّت هذه الاتفاقية رصيد دفعات تسديد الأسهم التي تم الاكتتاب فيها؛ ونظمت الوضع المالي "الشركة".

وبتوقيع إسماعيل على هاتين الاتفاقيتين، فإنه يكون قد أدّى خدمة جليّة للشركة: فقد كان يحق له فسخ التزامات سعيد - علانية - لأن السلطان لم يصدّق بعد عليها، ولأن "الشركة" ارتكبت مخالفات كثيرة لبنود هذه الالتزامات.

وكان الوالى ونوبار يريدان - أولاً - إنقاذ وضع "الشركة" المهديد ثم إصلاحه بعد ذلك بناءً على خطة موضوعة. ولكن دى ليسييس - بصفته دبلوماسياً أريباً - أراد الاعتماد - بسرعة - على الاتفاقيتين الجديدتين لكي يستطيع محاربة خصومه على أرض حرصوا - هم أنفسهم - على تثبيتها.

وكان لزاماً على إسماعيل ووزيره أن يُنسقا - أولاً - مع تركيا وإنجلترا للقيام بعمل مُشترك وجرى يتمثل في إيقاف توريد جحافل العمال المصريين فوراً، وتعطيل أشغال "الشركة" - بأية وسيلة - حتى تتم التسوية الشاملة لكل نقاط الخلاف.

وعندما وقَّع إسماعيل على هاتين الاتفاقيتين مع "الشركة"، فإنه قد أضعف - مقدماً - تأثير "مذكرة ٦ أبريل" الشهيرة: فهذه "المذكرة" التي أصدرها الباب العالي تُوضِّح لأول مرَّة - وبشكل رسمي - شروط الباب العالي للتصديق على مراسيم الالتزام، وأُرسلت نسخ منها للقاهرة ولسفراء السلطان في كل من لندن وباريس؛ وجاء فيها: "إن الباب العالي لا يرغب في منع تنفيذ مشروع ذي منفعة عامة، ولكنه لن يوافق عليه إلا بتوفر شرطين هما:

أولاً: إذا تبيَّن من وجود قرارات دولية تضمن توفير الحياد التام للقناة، كما هو الحال بالنسبة لمضيقي البوسفور والدردينيل.

ثانياً: وجود شروط تحافظ على المصالح الهامة المطلوب حمايتها.

"ولكن المشروع الحالي لا يُقدَّم أياً من الضمانين الضروريين المطلوبين.

كما يوجد - على وجه التحديد - أمران لفتنا نظرنا بشدة - منذ البداية - هما:

أولاً: على الرغم من إلغاء نظام السُخْرَةِ في الدولة العثمانية، وعلى الرغم من المرسوم الأخير - الذي أصدره الوالي بمنع السُخْرَةِ إلا أن الأشغال التمهيدية قد تمَّت بهذه الوسيلة: لقد قامت الإدارة المصرية بإجبار ٢٠ ألف رجل - شهرياً - على ترك أشغالهم وأسرههم للعمل قسراً في القناة. ويُجبر هؤلاء الناس على العودة إلى منازلهم على نفقتهم الخاصة، علماً بأن أغلبهم يسكنون في أماكن بعيدة. وهناك أيضاً الخسائر الناجمة عن إجبارهم على ترك مصالحهم بالقوة...

ثانياً: والأمر الثاني الذي أدينه بأعلى صوتي هو: التنازل "للشركة" عن كل الأراضي المجاورة للقناة مع كل الترع الموجودة فيها. وحسب المشروع المذكور في العقد، فإن أى مكان تصل إليه هذه الترع يكون من حق "الشركة" المطالبة بتملك كل الأراضي الواقعة على ضفاف هذه الترع.

"ويترتب على ذلك أن مدن: السويس والتمساح وبورسعيد، وكل الحدود مع بلاد الشام، ستقع بالضرورة بين يدي شركة مساهمة لا تحمل اسماً، وتتكوّن - معظماً - من أجناب خاضعين لتشريعات وسلطات الدول التي يتبعونها.

"إذن، فلم يتبق على "الشركة" إلا إنشاء مستعمرات تقع على نقاط هامة من أراضي الدولة العثمانية وتكون شبه مستقلة عنها إلخ إلخ...."

وبدلاً من أن يستفيد إسماعيل من هذه المذكرة في النقاط التالية:

- أن يقف - بشكل نهائي - مع الباب العالي.

- ويكسب الأرض التي فقدها.

- ويترك المسألة تحل بالطرق الدبلوماسية، وبشكل مباشر بين "الشركة" وتركيا (التي كانت لديها وسائل ضغط أقوى بكثير من وسائله).

إلا أنه فضّل إرسال نوبار باشا إلى الأستانة لكي يُقنع الباب العالي بالاعتراف بـ"الشركة"، بما أنه قد اعترف - من حيث المبدأ - بالقناة؛ وأن يسمح للوالى بالتفاوض - مباشرة - مع "الشركة" المذكورة حول النقطة التي أثارنا اعتراض السلطان عليهما.

وفي الواقع، فإن إسماعيل قد أعاد المسألة بُرمتها إلى وجهة النظر الوحيدة التي كان يجب مناقشتها من خلالها، أي أنها: مشكلة خاصة بالصناعة يناقشها الوالى مع "الشركة".

ووافق الباب العالي على ما طلبه مبعوث الوالى، ولكنه حرص - أولاً - على التأكد من الوسائل التي يعتزم صاحب السمو استخدامها لتحقيق هذا الهدف؛ فأوضح نوبار لفؤاد باشا أن الوالى يقترح ما يلي:

١- دفع تعويض مالى لإعادة شراء الأراضي.

٢- وفيما يتعلّق بالسخرة، فإنه يأمل في "جعل الشركة" تتفدّ بدقة عقدها الذي

وقعته مع سعيد، أي:

أ - إنقاص عدد العمال.

ب - وجعله يتناسب مع احتياجات أشغال الزراعة.

ج - وزيادة الأجرة حسب الزيادة التي يُوافق عليها المُلأك المصريون وحسب مسافة الانتقالات.

وأقرَّ الباب العالي هذه الطريقة لحل المشكلة، لكنه حدَّد لمصر مهلة ستة أشهر للتفاهم مع الشركة . وانقضت هذه المهلة بدون التوصل لاتفاق، فكان على الوالى أن يخضع لأوامر الباب العالي ويلتزم بالمذكرة.

ويوجد سبب هام جعل إسماعيل يفضّل اللجوء للتفاوض المباشر مع "الشركة"؛ ورغماً عن المهارات والقدرات الدبلوماسية التي يتمتع بها من تفاوض باسمه، إلا أن إسماعيل وجد نفسه فى وضع أضعف من وضع الشركة وممن يحميها (الإمبراطور نابوليون): فلقد كان يخشى أن يستفيد الباب العالي من هذه المشكلة، فيطالب - بشكل ما - بحق السيادة والحماية والتدخل فى شئون القناة ومصر.

ولذلك، أراد إسماعيل أن يحتفظ بين يديه بخيوط المفاوضات الخاصة بالقناة فلا يؤيد سوى الإجراءات التي ستضمن له ملكيته الهادئة والمستقرة، والمكاسب التي ستأتيه بلا عناء، وموضوع الشرطة المتنازع عليه بين الحكومة و"الشركة"، وأن تسرى هذه الإجراءات على "الشركة" وعلى كل الأجانب.

وباختصار، لقد كان إسماعيل يريد الاحتفاظ بمفاتيح منزله فى يده، وأن يكون هو حارس وحامى القناة التي تمر بكاملها فى الأرض المصرية، وتقع على بُعد ثلاثين ميلاً من الحدود التركية.

وتوصلت مهمة نوبار - فى الأستانة - إلى أن يرسل الصدر الأعظم رسالة إلى الوالى - بتاريخ الأول من أغسطس سنة ١٨٦٣- يخبره فيها: "عندما يتم - فى الداخل - إيجاد حل مناسب لمشاكل: ترع الماء العذب، والأراضى التي ترويبها- أو التي يجب أن ترويبها- والسخرة، سيتم - فى الخارج - إجراء مفاوضات خاصة باتفاقيات ستتناول تخصيص القناة البحرية فقط لسفن البحرية التجارية بوجه عام".

ولحل مشاكل على هذا القدر من الخطورة، فإن التكتيك الذى اتبعته تركيا ومصر لم يكن بطبيعته بقادر على ضمان نجاح المفاوضات لسببين:

١- انعدام التنسيق بينهما في الخطوات التي كانت تقوم بها كل منيما، وكان من المنطقي أن تتوحد جيودهما ويُشكّلا جبهة واحدة.

١- كما حدث انفصال بين المسألتين: الداخلية والخارجية وهما - في الواقع - مرتبطتان ومندمجتان تماما مع بعضيهما؛ فمثلاً، كان موضوع التنازل عن الأراضي موضوعاً داخلياً بحثاً، ولكنه كان يهم - لأقصى درجة - السلطات العثمانية طالما أنه كان يتضمّن وجود فكرة استثمارية.

♦♦♦♦

ثالثاً: مهمة نوبار في باريس:

على إثر استلام رسالة الصدر الأعظم - المؤرخة في أول أغسطس - قرر إسماعيل إرسال نوبار باشا في مهمة إلى باريس، فوجد نوبار فيها مناسبة لإظهار مواهبه الدبلوماسية وبلاغته ونشاطه. وطرق نوبار كل الأبواب: فتوجه إلى الحكومة الفرنسية، وللشركة، وللرأى العام.

وبتاريخ ١٢ أكتوبر، وجّه نوبار رسالة إلى الشركة يقترح عليها فيما:

١- تخفيض عدد العمال المصريين إلى ستة آلاف عامل فقط، وزيادة أجرهم الحالي (الذي لم يكن مناسباً بالمرّة).

١- إلغاء امتياز الأراضي الممنوح لها.

وفي اجتماع "مجلس الإدارة"، المنعقد يوم ٢٩ أكتوبر، قرر المجلس - بالإجماع - منح تفويض استثنائي لرئيسه لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات التي تربط "الشركة" بالحكومة المصرية والحكومة المصرية "بالشركة"، علماً بأن الرئيس كانت لديه كافة صلاحيات مجلس الإدارة. وكان هذا الموقف لا يُوحى بوجود نية للتسوية، وهذا ما دفع الوزير المصري لأن ينشر - في صحف يوم ٣٠ نوفمبر - نتيجة استشارة قانونية كان قد طلبها من ثلاثة محامين، وهذه الاستشارة تُشكك في شرعية وجود "الشركة" ذاته.

وردت "الشركة" عليه باستشارة قانونية أعدتها "لجنة الاستشارات القانونية"

التابعة ليا، وجاء فيها:

أولاً: فيما يتعلق بتخفيض عدد العمال المصريين، فإن اللجنة تعلن أن هذا الإجراء سيؤخر تنفيذ شق القناة. وقالت الشركة أن مرسوم الامتياز ينص على التزام الحكومة المصرية بتوريد نسبة أربعة أخماس العمال الذين تحتاجهم الشركة.

ثانياً: وبالنسبة لإلغاء امتيازات الأراضي الممنوحة للشركة، فإن اللجنة تعارض رأى الحكومة فى أنها قد تنازلت للشركة - مجاناً - عن هذه الأراضي: فالحكومة قد اتفقت مع الشركة على أن تبيع لها هذه الأراضي، وخذت سعر البيع فى المادة رقم ١٨ من مرسوم سنة ١٨٥٦ على النحو التالى "تظراً للتنازلات عن الأراضي - وغيرها من المزايا التى تمنحها للشركة المواد السابقة، فإننا نحفظ بحق الحكومة المصرية فى اقتطاع نسبة ١٥% من الأرباح الصافية سنوياً".

وحسب رأى الشركة، "فإن اشتراك الحكومة المصرية فى هذه النسبة الهائلة من الأرباح - وبشكل مستقل عن باقى الأعباء - يعطى للامتياز كل صفات البيع".

وقيل الحديث عن حصول الحكومة المصرية على هذه النسبة "الهائلة" من صافى أرباح الشركة، يجب علينا توضيح شيء هام: يبدو أن الشركة ومجلس إدارتها يحملان معنى النصوص فوق ما يحتمل عندما يذكران أن التنازل عن الأراضي كان هو الميزة الأساسية التى حصلت عليها "الشركة". لكن هذه "الأراضي" تشتمل - أيضاً - على "لسان من الأرض" يعتبر بمثابة الميزة الأساسية التى تم - بناءً عليها - تحصيل الـ ١٥% لصالح مصر.

وتؤكد المادة الثامنة من مرسوم سنة ١٨٥٤ وجهة نظرنا بخصوص هذا الموضوع: "لتفادى أية مشاكل قد تنشأ بخصوص الأراضي التى ستترك لصالح الشركة صاحبة الامتياز، سيقوم المسيو لينان بك (Linant) - المهندس المنتدب من جانبنا لدى الشركة بوضع - خريطة تحدد - الأراضي الممنوحة للشركة لشق مجرى القناة البحرية ومنشأتها ومجرى ترعة الماء العذب - التى ستخرج من النيل - والخاصة بالرعى والاستغلال الزراعي".

إن "منح حق الامتياز" (وليس "التنازل") الخاص بالأراضي المخصصة للاستغلال الزراعي كان مرتبطاً بالأعباء. وبالتالي، فعندما وافقت الحكومة المصرية على التنازل عن الأراضي - بما لها وما عليها - فإنها عرضت في المقابل: - أن تأخذ لحسابها ترعة الماء العذب بأكملها (وهذا ما حدث فعلاً بالنسبة للجزء الواقع ما بين القاهرة و"الوادي").

- وأن تعوض الشركة عن التكاليف التي دفعتها في الجزء الذي شقته من هذه الترعة، واستكمالها حتى تصل للسويس مع الالتزام بالأبعاد المطلوبة بالنسبة للعرض والعمق).

كما كانت الحكومة مستعدة - أيضاً - لتحمل تكاليف صيانة الترعة كلها، كما تحملت - من قبل - أعباء شق وصيانة الجزء الأساسي لهذه الترعة (من القاهرة حتى "الوادي") بدون الحصول على أية تعويضات متفق عليها أو متوقعة.

لقد اعتبرت الشركة أن نسبة الـ ١٥% تمثل مشاركة "هائلة" - من قبل الحكومة المصرية - في أرباحها الخاصة. ولكن هذه النسبة، كانت - في الواقع - "حقاً" مرتبطاً بالالتزام "الممنوح للقناة البحرية".

وكان دي ليسبيس نفسه يرى عكس هذا الرأي قبل نشوب الخلاف الأخير: فقد كان يعتبر أن هذه النسبة بسيطة. وفي رسالة وجهها لرئيس تحرير جريدة Times في باريس - بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٥٥ - ذكر له: "لقد احتفظت الحكومة بنصيب ثابت وغير متغير نسبته ١٥% من صافي الأرباح. فأولاً: لقد كان هذا من حقها. والحكومة كانت حرة في ربط الامتياز - الذي منحت - بما يقابله من المزايا التي تراها نافعة لها. فهل أساءت استخدام هذا الحق؟"

"ولنأخذ فرنسا كمثال: فعندما منحت الحكومة الفرنسية التزام مد خطوط السكك الحديدية للشركات، احتفظت لنفسها بالحق في اقتسام الأرباح - أي كان مقدارها - إذا تجاوزت هذه الأرباح نسبة ٨%. وأنا لا أتردد في التصريح بأنني أفضل الشروط المصرية في موضوع قناة السويس البحرية.

"ولكن هذه المزايا - الممنوحة للشركة - كان لها مقابل: فمن جهة إذا شاركت الحكومة المصرية الشركة في أرباحها الصافية، فإنها - من جهة ثانية - ستلتف ما أعطته.

وبالإضافة إلى استغلال الشركة لحق الامتياز لمدة ٩٩ سنة:

١- فقد منحت الحكومة المصرية للشركة حق الانتفاع بكل أراضي المنفعة العامة التي يمكن ريثها، أي تلك الأراضي التي ستجعلها الترعتان الخارجتان من النيل (عند "بحيرة التمساح" ومنها إلى السويس) تُعطى أفضل ما لديها.

٢- ضمنت الحكومة للشركة حرية إدخال كافة الأدوات والمعدات والآلات والمواد الأولية - من كل نوع - اللازمة لأشغالها.

٣- تكفلت الحكومة بدفع الجزء الأكبر من التكاليف الخاصة بالدراسات والأشغال التمهيدية لشق القناة.

لقد قَدِّمَت الحكومة المصرية - وما زالت تُقَدِّمُ - مزايا هامة للشركة. - حتى تصل إلى نسبة ١٥% من الأرباح - "فهل نعتبر أن دفع كل هذه "المزايا والمنح" كثير بالنسبة للشراكة مع "المانح" الذي ندين له بزور كل بذور المستقبل الخصب؟"^(٣).

إذن، فقد كان من المتفوق عليه - بوضوح - أن نسبة الـ ١٥% كان شرطاً ربطته الحكومة المصرية بالامتياز الذي منحته، أي أنه كان ثمناً لحكر (مدته ٩٩ سنة) طلبه مالك القناة من مستأجرها.

ولكن عندما يرى المالك أن المستأجر يدعى بحقوق - ليست له - لكي يستقر نهائياً في المكان المؤجَّر له، فمن حق المالك - عندئذ - أن يتخذ احتياطاته ويقوم بتحديد نطاق ومدى الامتيازات التي منحها؛ خصوصاً عندما لا يضر هذا التعديل بالمشروع البحري العظيم، ويكون هدفه تخليص المشروع من المضاربات، ويعود به إلى أصله الصناعي والتجاري البَحْتِ بحيث لا يمكن مهاجمته.

وبإمكاننا - الآن - أن نفهم لماذا كان الرأي العام الفرنسي العاقل يؤيد الحملة التي شنّها نوبار في فرنسا. لقد انعكس هذا الرأي العاقل في جريدتي: le Temps و " le Constitutionnel".

أما رئيس الشركة ومؤسسها فقد طار صوابه ونسى كل التضحيات التي قدمتها مصر لإنجاح مشروعه لدرجة أنه أخذ يناقض نفسه: ألم يكتب - بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٨٦٤ - من باريس رسالة للمسيو رويسنايرز - نائبه - يسأله فيها مستكراً: "أين هي هذه التضحيات التي قدمتها مصر؟ إنها لم تُقدّم للشركة مجرد ضمان بالفوائد.

"وطبقاً لقانون سنة ١٨٤٢ - في فرنسا - فقد أخذت الدولة الفرنسية على عاتقها دفع أول تكاليف مد خط السكك الحديدية بدون أن تُشارك الشركات في أرباحها، وبدون أن تحصل على أية أسهم في هذا المشروع..."^(٤).

وفي تلك الأثناء، استمر نوبار باشا - منذ شهر أكتوبر سنة ١٨٦٣ - في مساعيه لدى الحكومة الفرنسية معتمداً - أساساً - على صداقته بالدوق دي مورني (de Morny)؛ ولكن دي ليسيبس تفوَّق عليه بفضل تأييد الإمبراطورة له.

وفي شهر أكتوبر سنة ١٨٦٣، وجَّه نوبار مذكرة هامة للحكومة الفرنسية - بخصوص قناة السويس - شرح فيها الأسباب الحقيقية التي دفعت إسماعيل لمساعدة الشركة بعقد اتفاقتي ١٨ و ٢٠ مارس معها، وأيضاً باستمراره في إرسال جموع العمال المصريين للعمل لديها، على الرغم من معارضة الباب العالي لذلك، فذكر: "عندما افتتح المسيو دي ليسيبس الاكتتاب في أسهم الشركة، أعلن أن رأس مالها يبلغ ٢٠٠ مليون [فرنك]، ولم يكن رأس المال المُعلن قد تم الاكتتاب فيه بعد؛ فقد كان ينقصه الثلث"

وبعد ذلك التاريخ بسنتين، وبناءً على إلحاح المسيو دي ليسيبس، قرَّر المرحوم والي مصر السابق أن يُقَيّد على حسابه ما تبقى من الاكتتاب، أي ٨٠ مليون [فرنك] بشرط أن يبدأ في دفع الأقساط ابتداءً من سنة ١٨٦٧، وعلى ثمانية أقساط بحيث يتم دفع المبلغ بأكمله في سنة ١٨٧٤.

"وفيما بعد، حاول المسيو دي ليسيبس - بلا جدوى - أن يحمل الوالي على الاكتتاب في قرض لكي يصبح على قدم المساواة مع باقي المساهمين. ولنعويض فشل

هذا الاقتراح، ادعى - أيضاً بلا جدوى - أن الشركة ستتوقف رغماً عنها أو - على الأقل - ستغير نشاطها. ولكن الوالى رفض عقد أى اتفاق مالى معه.

"ثم توفي سعيد وخلفه الأمير إسماعيل الذى حدّد - منذ توليه العرش - أن هدفه يتمثل فى تنظيم الوضع الشاذ وغير الشرعى للشركة. وكان تنظيم وجود الشركة يعنى وضع مشروع القناة فى مأمن بعيداً عن أية عقبات حالية أو أية مُعَوَّقات مستقبلية. وصرّح إسماعيل بهدفه هذا لدى ليسيبس.

"ولكن الباب العالى لم يشاطر إسماعيل رأيه لأنه كان يرحّب بفكرة شق القناة البحرية ولكنه كان "يرفض" الشركة ذاتها، أى أنه كان يرفض التصديق على موضوعي: منح الأراضى للشركة والسُخرة. وبدأ الباب العالى فى إعداد "مذكرة ٦ أبريل"، لكن قُتِلَ النمسا أبلغ إسماعيل بما ينتويه الباب العالى.

"وقرّر إسماعيل أن يرد على هذه المذكرة التى كان الباب العالى ينوئ إرسالها إليه وذلك بوضعه أمام الأمر الواقع: فقَيّد على حسابه مبلغ ٨٦ مليون فرنك من الاكتتابات الفردية للمرحوم سعيد باشا، وأراد أيضاً أن يتيح للشركة الاستمرار فى الوجود فاتخذ هذا القرار الذى لم يجرؤ سعيد باشا على اتخاذه. ولأول مرة، منذ ثمان سنوات، استطاع دى ليسيبس أن ينام قرير العين (حسب تعبيره بنفسه).

"وجاء أمر الباب العالى بتعليق كافة الأشغال فى مشروع القناة. ولكن، هل امتثل إسماعيل لهذه التعليمات؟ أبدأ... فاستمر إجبار ٢٠ ألف رجل - شهرياً - على الذهاب للعمل فى القناة بواسطة الاستدعاء القسرى لهم... ولكن، فى واقع الأمر، فإن عدد مَنْ كانوا يُنْتزَعُونَ من أشغالهم - شهرياً - كان يصل إلى ٦٠ ألف رجل، أى ٧٢٠ ألفاً فى السنة!!! ولم يحدث أبدأ أن قامت بلد ما بتجنيد إجبارى لرجالها - على هذا النحو - حتى للدفاع عن كيانها، علماً بأن عدد سكان مصر - وقتذاك - لم يكن يتعدى الأربعة ملايين نسمة!!! (*)

(*) سبق أن ذكر المؤلف أن عدد سكان مصر فى عيد سعيد يبلغ خمسة ملايين نسمة، والواقع أن عدد السكان كان يتجاوز الأربعة ملايين بقليل (المراجع).

وكان عدد ٦٠٠ ألف رجل - هم سكان المدن - يتم إعفاؤهم من السخرة؛ أما من يشتغلون بالزراعة، فقد كان عددهم يصل إلى ثلاثة ملايين و ٤٠٠ ألف رجل. فإذا استثنينا النساء والأطفال وكبار السن، فإن عدداً يتراوح ما بين ٧٠٠ ألف و ٨٠٠ ألف رجل قد وقع عليهم عبء هذه المساهمة الزهيدة في أشغال القناة !!!

"لقد كان كل فلاح - في كل عام - يُعطى شهرين من عمره للشركة، وشهرين أو ثلاثة لتقوية الجسور وتعليقها وتطهير الترغ لحماية الأراضي الزراعية من أخطار الفيضان ...

"وبعد تقديم كل هذه التفاصيل، سيكون من السهل فهم مشاعر المصريين تجاه الشركة وتجاه فرنسا معاً. ويوجد شعور بالضيق والغضب لدى المواطنين ولدى الموظفين: فكلهم يمتلكون أراضٍ زراعية (ولكن لا توجد أيدي عاملة). ويقدر المصريون أن مصر تخسر - سنوياً - رأس مال يصل إلى ٤٠ مليون فرنك بسبب عدم الإنتاج الناتج عن استيلاء القناة على الأيدي العاملة. إنهم يعرفون ذلك ويصرحون به"^(٤).

وفي شهر ديسمبر، وجّه نوبار مذكرة جديدة للدوق دي مورني: فبعد أن توسّع في عرض الحجج والأدلة المذكورة سلفاً - في مذكرته السابقة - بخصوص السخرة والأراضي، وبعد أن شرح طبيعة مهمته في الأستانة، أنهى المذكرة بالإشادة بالصدّاقة السامية التي تربط فرنسا بمصر: "هل يوجد سلوك أصدق وأكرم من سلوك الوالي عندما اختار فرنسا - دون غيرها - للتحكيم بينه وبين الشركة؟؟

"إنني لا أنكر - أبداً - أن مصر تجتاز - حالياً - أزمة صعبة. ولكن، سبق لمصر وأن اجتازت أزمة مماثلة ما زالت أتذكرها: ففي عهد عباس باشا، كنتُ مكلفاً - طوال عدة شهور - بإبلاغ قنصل فرنسا في الإسكندرية (المسيو لوموان Lemoine) وسفيرها في الأستانة (الجنرال أوبيك Aupick) بالمتاعب والاضطرابات الخطيرة التي يتعرّض لها حكم الأمير عباس. وكنتُ مكلفاً - أيضاً - بالاستفسار منهم عمّا إذا كان الوالي يستطيع الاعتماد على تأييد الحكومة الفرنسية له.

"ويجب على أن أذكر بأنهما أظهرا لي غيابهما التام بالنسبة للوضع في مصر. ولكن رفض الدبلوماسية الفرنسية العنيد - والمتكبر - هو الذي أجبر الأمير عباس على إرساله للاستشارة للتفاوض مع سفير إنجلترا؛ فالأمر كان بمثابة حياة أو موت بالنسبة لمصر وللأمير.

"سيدى الدوق، لقد جئتُ إلى هنا معتمداً على ما ستقدمه وساطتكم السامية والقوية. وبالنسبة لي، فإنني أرغب بشدة ألا يتم الخط من قدرى هذه المرة بإجباري على الرجوع للاستشارة لكي أدق باب السير بولوير"^(١).

ولم يقف إسماعيل مكتوف الأيدي وقرر دعم موقف مبعوثه باتخاذ قرار حاسم: فهدد بسحب العمال المصريين إذا رفضت مقترحات نوبار باشا؛ فدق ناقوس الخطر في معسكر الشركة والحكومة الفرنسية. ولكن لسوء الحظ، فإن إسماعيل لم يكن ذلك الرجل الذي يتمسك بحزم بقرار اتخذه.

وبالقطع، فإن دي ليسيبس كان يهدد مصر برفع دعاوى المطالبة بتعويضات، ولكنه كان يدرك أن أى خلاف جاد مع الحكومة المصرية - المدعومة بتأييد من تركيا وإنجلترا - قد يؤخر العمل بل إنه قد يلغى المشروع برمته، ولذلك سارع بدفع قنصل هولندا لبذل مساعيه لدى الوالى لتهدئة الأمور. وكان ذلك فى شهر ديسمبر سنة ١٨٦٣: فلقد كان دي ليسيبس يريد كسب بضعة أشهر إضافية حتى يستطيع استخدام الكراكات فى الحفر بشكل أوسع.

وفى الواقع، فإن الشركة كانت قد فتحت - فعلاً - قناة بحرية صالحة للملاحة بين البحر المتوسط وبحيرة التمساح، وكانت ذات أبعاد مؤقتة بالنسبة للعرض والعمق. أما فيما يتعلق بترعة الماء العذب، فقد أنجزت الشركة شقها حتى وصلت إلى مدينة السويس. وبالتالى، فإن هذه التريعة ستسمح للشركة - قريباً - بتنفيذ شق القناة البحرية حتى تصل للبحر الأحمر.

وفى أثناء هذه الحالة من القلق والاضطراب، جمع دي ليسيبس مجلس إدارة شركته - يوم ٢٢ ديسمبر - لاتخاذ قرارين:

الأول: يقضى برفع قضية ضد نوبار وطلب مثوله أمام "محكمة السين المدنية" لأنه - بصفته الشخصية - يتحمل مسئولية نشر وثائق مُزوّرة تنال من سمعة الشركة. الثاني: يقضى بتوجيه دعوة استثنائية "للجمعية العامة للمساهمين" للاجتماع في الأول من مارس سنة ١٨٦٤.

وغنى عن الذكر أن نقول إن العدالة الفرنسية قد برأت ساحة نوبار باشا من الاتهام الموجّه إليه.

رابعاً: تدخّل نابوليون الثالث وقرار التحكيم الصادر في يوليو سنة ١٨٦٤:

بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٦٤، رفع مجلس إدارة الشركة شكوى لإمبراطور فرنسا مطالباً بإياد بتخله السامى لحل هذا الخلاف. وفي اليوم نفسه، وجه وزير الخارجية الفرنسي للمسيو تاستو - القنصل العمومى لفرنسا فى مصر - البرقية التالية: باريس فى السابع من يناير سنة ١٨٦٤م.

إن الإمبراطور يريد مُصالحة شركة قناة السويس على الوالى، ويريد ألا يقوم الوالى بتعليق أشغالها قبل الأول من شهر إبريل^(٧).

وتُثبت الوثيقة السابقة بوضوح أن الخديوى إسماعيل لم يكن هو الذى بادر بطلب تحكيم الإمبراطور كما ادعى دى ليسيبس فيما بعد. لقد أراد نابوليون الثالث أن يكلف نفسه بدفع الشركة للمصالحة، أو بعبارة أخرى: فهو الذى كلف نفسه بالتحكيم فى هذا الخلاف؛ فكان طبيعياً ألا يعلق الوالى الأشغال - احتراماً لشخص الإمبراطور المبجل - ويلتزم تماماً بحكمة جلالته السامية لحل الخلاف.

وكان من المفروض أن يُبدى دى ليسيبس تقديراً خاصاً لموضوع عدم تعليق الأشغال بالسُّخرة حتى الأول من أبريل، وهو التاريخ الذى سيطلب فيه مهلة جديدة - لمدة شهرين - وسيحصل عليها.

وبهذه الوسيلة، فإن إسماعيل يكون قد سمح للشركة بكسب الوقت وتأجيل الأمور، خصوصاً وأن قرار التحكيم - الذى أصدره نابوليون الثالث - لم يصدر إلا فى السادس من شهر يوليو سنة ١٨٦٤م، أى بعد ستة أشهر من انقضاء المهلة الأولى (الستة أشهر التى حددها الباب العالى فى مذكرته بتاريخ الأول من أغسطس).

وطوال هذه السنة، لم يلتزم إسماعيل بروح مذكرة السادس من أبريل: فسَجَّع استمرار الأشغال فى القناة مع أن الوقف الفورى كان - هو وحده - القادر على منح إسماعيل وسيلة ردع للضغط على الشركة. ففى أزمة مماثلة - وَقَعَتْ فى شهر يونيو سنة ١٨٥٩م - قام سلفه (سعيد باشا) بإيقاف أشغال الشركة لإجبارها على احترام مرسوم الامتياز الذى يقضى بأن "العمل فى شق البرزخ مرهون بتصديق السلطان على هذا المرسوم".

وكان دى ليسيبس موافقاً - حينذاك - على وجهة النظر هذه، ولكنه تَعَلَّل بأن تلك الأشغال كانت "مجرد أشغال تمهيدية" وصرَّح بأنه لا يفكر أبداً فى خرق أى بند من بنود العقود.

ولاستكمال تلك الأشغال، لجأ إلى التعاقد الخُر مع العمال، بل إنه كتب للمرحوم سعيد باشا من باريس - بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٨٥٩ - رسالة يخبره فيها بأنه استطاع إقناع الكونت فاليفسكى (Walewski) بأنه "إذا انتصرت المعارضة الإنجليزية، فإنه سيتفق مع صاحب السمو لتخليصه من أى ورطة سياسية، وسيعيد إليه كافة حقوق الامتياز والأراضى والمنشآت وآلات ومعدات الشركة بدون أن يطلب منه أى تعويض من أى نوع - لأى شخص كان - ولن يطلب منه تسديد أية تكاليف يتحقق منيا الإشراف الحازم لمجلس الإدارة. وبهذه الوسيلة، لن يُسمح بتوجيه الاتهام لسموه بأنه تسبَّب فى عدم تنفيذ العقود التى وقع عليها".

ولكن، فى تلك الآونة، كان دى ليسييس محتاجاً لوالى مصر، وكان - أيضاً - غير واثق من تأييد الإمبراطور له. أما فى الفترة التى بدأت منذ سنة ١٨٦٠، فقد حصل على هذا التأييد المطلوب وتَقَوَّى به؛ فغيَّر موقفه تجاه الحكومة المصرية وعاملها كما لو كانت تابعة ليرزخ السويس.

لقد أخطأ إسماعيل لأنه:

١- لم يكن حازماً منذ البداية.

٢- ولم يطلب دعم الحكومة التركية له لكى يحدث توازناً مقابل دعم الحكومة الفرنسية لى ليسييس.

٣- ولم يستفد من حرية التصرف المطلقة التى كانت لديه بدلاً من أن يُصيح أسيراً - منذ البداية - لقرارات تحكيم الإمبراطور الذى كان - بدوره - أسيراً لحاشيته.

وكلف نابوليون الثالث وزير خارجيته - المسيو دروين دى لويس - بمتابعة دعوى الشركة من وجهة النظر السياسية، ومن كونها قضية خلافية. وفى الثالث من شهر مارس، تشكَّلت لجنة بها:

- ثلاثة من أعضاء "مجلس الشيوخ" (هم: توفينيل Thouvenel ومالليه Mallet وسوين Suin)؛

- وواحد من "مجلس النواب" (هو: جونين Gonin).

- ومستشار من "مجلس الدولة" (هو: دوفيرجيه Duvergier).

وبعدما ناقشت "اللجنة" مختلف المسائل، رفعت تقريراً للإمبراطور كان هو الأساس الذى بُنى عليه قرار التحكيم الصادر فى السادس من يوليو سنة ١٨٦٤م

وفى تلك الأثناء، كان إسماعيل ونوبار - الذى كان يتفاوض باسمه - ما زالوا يأملان فى أن قرار التحكيم سيقوم بإصلاح النتائج غير المتوقعة ليذا التقرير. وفى الواقع، فإن الوالى كان قد أعلن - فى شهر مايو - أن نوبار تلقى من الدوق دى مورنى تأكيداً إيجابياً. وأياً كان رأى اللجنة - التى شكلها الإمبراطور - فإن جلالته لديه

عزم أكيد على أن يترك تماماً - وبدون أية تحفظات - أية مطالبات خاصة بترع الماء العذب...

وذكر تقرير قنصل إنجلترا: "أن الوالى يبدو مقتنعاً بنوايا الإمبراطور"^(٨). وليذا السبب، وثق نوبار بتأكيد الدوق دى مورنى له وكبت مشاعره، ووافق - بتحفظ - على التوقيع على تقرير "اللجنة"، وقبل أن يكون الإمبراطور حراً - بعد ذلك - فى الموافقة على هذا التقرير أو تعديله. ومن جهة ثانية، فإن موقف تركيا وسفيرها فى باريس - فى أثناء المفاوضات - قد أكد عزلة نوبار أمام الحكومة الفرنسية، وأجبره - بشكل ما- على الاعتماد فقط على عدالة الإمبراطور السامية.

وفى شهر مايو سنة ١٨٦٤م، وجّه الوالى مذكرة إلى السير هنرى بولوير بخصوص الوقائع التى حدثت فى باريس والمرتبطة بتوقيع اتفاق التحكيم. ويتضح من هذه المذكرة أن "اللجنة" قد قدمت لنوبار - فى الأيام الأولى من شهر أبريل - مشروع اتفاق التحكيم المشار إليه.

وبدا للممثل الوالى أن عرض هذه الوثيقة يُعتبر حكماً مسبقاً فى المسألة موضوع النزاع: فقد كُلفت "اللجنة" بدراسة مسألة ترعة الماء العذب" فى حين أنه كان من الواضح أن صاحب الجلالة الإمبراطور قد تبنى مبدأ التنازل عن الأراضى بما لها وما عليها. وفى مثل هذه الحالة، فإن هذه التركة - المخصصة لرى هذه الأراضى - لا يجب أن تبقى تحت سيطرة الشركة.

وأبدى نوبار اعتراضاته. وقام الوالى - من جانبه - بالكتابة إلى الأستانة وطالب الباب العالى بأن يحرك سفيره فى باريس لدى الحكومة الفرنسية، ويجعل هذا الموظف يدعم نوبار باشا فى مقاومته ضد صياغة قرار التحكيم، وضد دراسة موضوع ترعة الماء العذب. ولكن الباب العالى لم يُغيّر شيئاً فى تعليماته التى أرسلها لجميل باشا، سفيره فى باريس. وفى الوقت نفسه، حاول نوبار التأجيل عدة مرات لكى يعطى للسفير العثمانى فرصة استلام تعليمات من الأستانة. وسافر نوبار حتى مدينة كان (Cannes) - فى جنوب فرنسا - لاستشارة أوديلون بارو (Odilon Barrot).

وبتاريخ ٢١ أبريل، فقط، قرر نوبار أن يضع توقيععه على اتفاق التحكيم بشرط أن تضع اللجنة - في بدايته - الصيغة التالية: "بدون الموافقة التي قد تضر بوقائع أو إثباتات تكون موجودة في البيان". وفي اليوم نفسه، وفي الساعة الثانية بعد الظهر، عاد نوبار إلى مقر إقامته. وفور عودته، زاره السفير العثماني جميل باشا حاملاً معه برقية من صاحب السمو عالي باشا يخبره فيها بأن الباب العالي يعلن أنه لا يستطيع قبول أسس هذه التسوية.

وكانت هذه البرقية تحمل تاريخ ١٨ أبريل، ووصلت إلى السفير في يوم ١٩ صباحاً وأبلغها السفير لنوبار يوم ٢١ في الساعة الثالثة بعد الظهر. وهكذا، فإن الأستانة لم تُقدّم أي عون لإسماعيل، ولم يتدخل سفيرها لدى الحكومة الفرنسية ولم يُساند نوبار، بل إن الباب العالي قد تَهَرَّب منه لكي لا يؤدي واجبه^(٤). لقد كان الشك يُغلّف دائماً العلاقات التركية/ المصرية. وتركت الأستانة إسماعيل بمفرده يواجه الإمبراطور.

وصدر قرار التحكيم في يوم ٦ يوليو، وكان مبنياً على الأسس المذكورة في الاتفاق، فجاء بحل غير متوازن كبد مصر الكثير ثم تكبدت لإصلاحه أكثر. وحسبما ذكر المستر فارمان - في كتابه Egypt's Betrayal - فإن الحكم بتعويض الشركة بمبلغ ٨٤ مليون فرنك "قد أدهش أوروبا كلها". وعلى أي حال، فإن نوبار لم يوافق عليه إلا مضطراً.

وبعد صدور الحكم، ذهب نوبار لزيارة الدوق دي مورني لكي يودعه قبل سفره. وعندئذ، أخبره الدوق بأن الإمبراطور قد منحه وسام "جوقة الشرف" (La Légion d' honneur) برتبة كومان دور، وقام بوضع رابطة العنق - التي تدل على هذه الرتبة - في رقبته نوبار. وبما أن نوبار باشا كان طويل القامة، بينما كان الدوق قصيراً، فقد كان عليه أن ينحني بشكل ملحوظ. وفي أثناء انحناء الوزير المصري، غمز بعينه تلك الغمزة الشرقية الماكرة، وابتسم ابتسامة الباريسي، الفحج، وقال من بين أسنانه: "٨٤ مليون فرنك في رقبتي!!! إنها فعلاً تجبرني على أن أحني رأسي".

إن هذا القرار التحكيمي - والحق يُقال - كان مثل باقي التعويضات التي أُجبرت مصر على دفعها: أي أنه صدر لمجرد تلبية حاجة الشركة للمال. فضلاً عن

ذلك، فقد عرّف نوبار - من مصدر موثوق به - أن "لجنة التحكيم" كانت تتوى الحكم على مصر بدفع مبلغ ١٣٠ مليون فرنك - وهو المبلغ الذى قَدَّرت الشركة أنه يمثل تكلفة باقى المشروع - ولكن الإمبراطور رفض.

ولنحاول الآن التّعريف على مغزى هذا القرار التحكيى من خلال البراهين القانونية: فبالنسبة للمسألتين الأولى والثانية - الخاصتين بإلغاء السخرة - فإن القرار التحكيى لم يهتم بالمادة رقم ٢ من لائحة ٢٠ يوليو التى تشترط ضرورة تحديد عدد العمال المصريين "مع الأخذ بعين الاعتبار مدى ملاءمته لفترات الأعمال الزراعية". وأصر هذا القرار التحكيى على تطبيق نص الفقرة الموجودة فى امتياز ٥ يناير سنة ١٨٥٦ التى تجبر الحكومة المصرية على توريد أربعة أخماس العمال الذين تحتاج إليهم الشركة. ولهذا السبب، حكمت "اللجنة" على الحكومة المصرية بدفع تعويض قدره ٣٨ مليون فرنك "تظراً لاستخدام الآلات أو العمال الأوروبيين محل العمال المصريين".

وكانت الشركة قد أدركت ضرورة تنشيط أعمالها وتنظيم استخدام الآلات الميكانيكية والتوسع فى استخدامها بطريقة منهجية لى تستطيع تسليم القناة البحرية واستخدامها فى التجارة العالمية فى الوقت المحدد لذلك. ولهذا السبب، وقبل صدور قرار التحكيم الإمبراطورى، وقبل قبول مبدأ إلغاء السخرة، كان إسماعيل قد اقترح على الشركة أن يُوزَّد لها ستة آلاف عامل شهرياً، ولكن الشركة سبقت ذلك كله وأبرمت عقوداً مع موردين ومقاولين لتنفيذ مجمل الأشغال.

وتم توقيع أول عقد بتاريخ الأول من أكتوبر سنة ١٨٦٣م مع المسيو كوفرو (Couvreux)؛ وتم توقيع الثانى بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٦٣م مع إخوان دوسو (Dussaud)؛ و كان العقد الثالث بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٨٦٤م مع ويليام آيتون (William Aiton)؛ أما العقد الرابع فكان بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٨٦٤م. مع بوريل لافالى وشركاه (Borel Lavalley).

واشتهر المستر ويليام آيتون بتنفيذ أشغال التجريف التى نفذ العديد منها. وقام آيتون بتوريد مركب لنقل الردم - يعمل بالطريقة الإنجليزية ومُصنَّم بعقريّة متناهية -

وقد أدى هذا المركب خدمات عظيمة جداً للشركة. أمّا المسيو كوفرو فقد كان خبيراً بأشغال الردم وجاء معه بالحفارات الآلية التي كانت اختراعاً حديثاً نافعاً للغاية.

وفى كتاب "Egypt's Betrayal"، ذكر المستر فارمان ما يلي: "فى الحقيقة، عندما صدر قرار التحكيم، كان المصريون قد أنجزوا - بالكامل تقريباً - الجزء المنوط بهم تنفيذه باستخدام الطريقة البسيطة التي يستخدمونها لتبطين جانبي الترعرع... وكان جزء كبير من مجرى القناة يمر فى أراضي رخوة؛ فمن جهة البحر المتوسط، [شمالاً] تم الحفر - بطول ٣٤ ميلاً - عبر مياه بحيرة المنزلة وسبخاتها، وهي مياه لا يتجاوز عمقها قدمين أو ثلاثة أقدام على الأكثر... وبالقرب من السويس [جنوباً]، كانت توجد كذلك سبخات واسعة.

"وفى أماكن أخرى، عندما كان العمال يزيلون طبقة الرمال التي تغطي السطح، كانت المياه تتسرب فوراً وتتهمر فى المجارى التي لم يكتمل حفرها بعد. لقد كان العمال المصريون سباحين مهرة، ولكن الأطفال منهم لم يكن بمقدورهم الغطس تحت المياه مع رفع الطين من القاع. أمّا باقى العمل، فقد قامت الكراكات [الجرافات] البحرية بتنفيذه^(١٠).

"وكانت الشركة تتوقع هذا الشرط واتخذت الإجراءات اللازمة تجاهه: فطلبت مسبقاً توريد الكراكات [الجرافات] البحرية، وتمت صناعتها، وبدأت العمل - فعلاً - فور صدور قرار التحكيم".

ولإعطاء فكرة دقيقة عن ناتج عمل هذه الآلات الميكانيكية، والأهمية القصوى للدور الذى قامت به فى إنجاز مشروع القناة، سنذكر - فيما يلى - ما قاله أ. ريت (O. Ritt)، مؤلف كتاب "L' Histoire de l' Isthme de Suez". عن قرض بمبلغ ١٠٠ مليون فرنك (من سبتمبر سنة ١٨٦٧ حتى يوليو سنة ١٨٦٨م): لقد تم عقد هذا القرض لأن الشركة كانت بحاجة للأموال - لإنجاز أشغالها - بعدما ثبت وجود عجز فى رأس مالها. وازداد هذا العجز - تحديداً - بعد تعويض الحكومة المصرية.

وذكر أ. ريت ما يلى: "إن أول سبب للنجاح الساحق لهذا القرض يرجع إلى نشاط الأشغال وفعاليتها فى المقام الأول،... ففى نهاية سنة ١٨٦٨م، وصل ناتج الحفر

- فى برزخ السويس - إلى ٢ مليون متر مكعب شهرياً. وهذا الرقم يساوى ٢,٥ مليون متر مكعب فى أوروبا، أى بمعدل استخراج أكثر من ٨٠ ألف متر مكعب يومياً بواسطة ٤٠ ألف عامل؛ وذلك فى حالة نقل هذه الكمية إلى مسافة مرحلة واحدة. كما أنها تساوى أيضاً ما ينقله ٨٠ ألف عامل - وهم مجبرون - لمسافة مرحلتين".

"ولكن هذا التقدير مبنى على إمكانية العمل فى أرض جافة، ولذلك فإنه يصبح أقل بكثير مما يحدث على أرض الواقع. لقد أدّى حفر القناة - فى ضوء هذه الظروف الافتراضية - إلى إلغاء مورد النقل بواسطة المياه على طول خط القناة. وهذا المورد ثمين لسببين: فهو يوفر الوقت والمال. ومن ناحية أخرى، فقد كان من الضرورى مكافحة تسرب المياه وذلك باللجوء إلى وسائل أكثر فاعلية، خصوصاً عند الحفر فى حوض بحيرة المنزلة. إن الجهد الذى بذل فى هذه النقطة كان يتطلب زيادة الأيدي العاملة بنسبة ملحوظة...

"وباختصار، فإن شق القناة فى أرض جافة، وفى ظروف أفضل، كان سيتطلب وجود ١٥٠ ألف عامل - بشكل دائم - فى مواقع المشروع. لقد أدت الآلات الرائعة - التى جلبت إلى المواقع - إلى النتيجة نفسها ولكن باستخدام عدد يتراوح ما بين ١٢ إلى ١٥ ألف عامل فقط. لقد كان من المستحيل اختيار الأيدي العاملة وحفظ النظام وتوفير الخدمات الطبية بسبب الأعداد الهائلة للعمال المطلوبين لتنفيذ المرحلة الأولى، كما أن المصروفات قد تجاوزت كافة التوقعات.

"ولكن الحل الذى تبنته الشركة كان - على العكس - سهل التطبيق: فقد كان يحصر المصروفات فى الإطار المتوقع سلفاً كما كان يسمح بتحديد موعد دفع القسط النهائى بتأكيد شبه مطلق. وهكذا تشكل أروع موقع تم العمل فيه".

وفى الواقع، وعلى الرغم من الاستخدام العملى والاقتصادى لتلك الآلات الرائعة، فإن المصروفات قد تعدت - بكثير - الحدود المتوقعة. وأياً كان الأمر، فإن الحكم الذى ألزم الحكومة المصرية بدفع تعويض قدره ٢٨ مليون فرنك - بحجة استخدام الشركة للآلات أو العمال الأوروبيين - لم يكن له ما يبرره.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فبالإضافة إلى المبلغ - الذى كان على الحكومة المصرية أن تدفعه - فإن الشركة رفضت تسديد دين بمبلغ ٤,٥ مليون فرنك دُفع لجرائية وأجور العمال المصريين، وهذا الرفض مُخالف للائحة ٢٠ يوليو. ولجأت اللجنة إلى حيلة - تعتبر إهانة للعقل السليم - لكى تبرر حكماً لصالح الشركة بعدم تسديد المبلغ المستحق للعمال المصريين (أى ٤,٥ مليون فرنك): فقد قبلت على الفور النظر فى طلب تعويض جديد قدمته الشركة، وكان قد سبق للجنة وأن رفضته ثم قبلته جزئياً.

وجاء فى منطوق الحكم ما يلي: "تطالب الشركة بتعويض - قدره تسعة ملايين فرنك - يُدفع لا بصفة أرباح عن رأس المال الذى تم استثماره لمدة سنة فى هذه العملية. وهذه السنة تمثل الوقت الإضافى الذى ستطول فيه هذه الأشغال.

"وقد كان من المحتمل قبول طلب التعويض هذا بكامله لو كانت الحكومة المصرية هى المتسببة فى إطالة فترة الأشغال. ولكن فى واقع الأمر، فإن الشروط التى فرضها الباب العالى تُعتبر بمثابة تصرف مستقل عن إرادة الوالى. ونتيجة لهذا الظرف القاهر، أخذت هذه الأشغال وقتاً أطول مما كان مقدراً لها من قبل: إما لطبيعة الحدث نفسه وإما نتيجة للعلاقات القائمة بين الوالى والشركة. ولذلك، فمن العدل أن يتحمل الطرفان - مناصفةً - قيمة هذا المبلغ (٩ ملايين فرنك) بواقع ٤,٥ مليون فرنك لكل منهما".

وفيما يتعلق بالمسألة الثالثة - مسألة الترع - سنلاحظ منذ البداية أن "اللجنة" قد تبنّت وجهة نظر دى ليسبيس: فأكدت أن الشركة - بناءً على اتفاقية ١٨ مارس سنة ١٨٦٣م - "قد تنازلت عن "الحق" الممنوح لها فى تنفيذ جزء من "الترعة الطلوة"، وهو الجزء الواقع بين القاهرة و"ترعة الوادى" التى افتتحت فعلاً للملاحة النهرية".

لقد سبق لنا وأن أوضحنا أن قيام الشركة بتنفيذ وصيانة "ترعة الماء العذب" بالكامل على نفقتنا وعلى مسئوليتنا كان "تكليفاً" وليس "حقاً" لنا، وتمت مكافأتنا على ذلك فمُنحت "امتياز" استغلال الأراضى الموجودة على ضفتينا وحقوق الملاحة النهرية فيها. ولكن الطريقة - التى اتبعتها الشركة فى عرض هذه المشكلة - توضح لنا هدفها

لتبرير رفع دعوى تعويض باهظة، والاستيلاء على "الترعة الحلوة" والأراضي الواقعة على ضفتيها.

وهذا الغرض يبدو جلياً في الفقرة التالية مباشرة للفقرة التي ذكرناها نَوّاً؛ "وفضلاً عن ذلك، فإن الباب العالى قد زعم بأن التنازل عن الترعة الحلوة - بما لها وما عليها - كان نتيجة حتمية للتنازل عن الأراضي".

ومن المؤسف حقاً أن "اللجنة" قد تَعَمَّدَت التدخل في نية الباب العالى. وهذا ما قاله - بالضبط - وزير خارجية تركيا في مذكرة بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٨٦٣م: "أمّا الحَدَثُ الثاني، فإننى أوْدُ التحدُّثُ عنه بصراحة مطلقة. إنه الحدث الخاص بالتنازل للشركة عن قنوات الماء العذب مع الأراضي التي تقع على جانبيها. وحسب مشروع القانون، يُصبح من حق الشركة المطالبة بملكية الأراضي التي تقع عليها ضفتا الترعة في أى مكان تمتد إليه".

وبناءً على فرمانى الامتياز الصادرين فى سنتى ١٨٥٤ و ١٨٥٦، ومراسلات الباب العالى، يبدو أن التنازل التام عن الأراضي كان يُعتبر بمثابة نتيجة ضرورية للتنازل عن "الترعة الحلوة".

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد كان هناك ارتباط وثيق بين الترع وبين الأراضي، وبين "التكليف" و "الالتزام". وكان الفصل بين أحدهما والآخر يجعل منهما التزامين منفصلين؛ وبالتالي، فإنه يسمح للشركة بالمطالبة - بدون وجه حق - بتعويضين في حين أن الربط الطبيعي بينهما لن يَنْتُج عنه أى تعويض لصالح الشركة. لقد كان هذا التصرف تزويراً وتشويهاً للعقود التي أبرمت.

وأخيراً، فإن منطوق الحكم قد قَرَّرَ أن تنازل الشركة بالكامل عن الترعة الحلوة ولكن بشروط غريبة:

"أولاً: تتنازل الشركة للحكومة المصرية عن جزء الترعة - المحصور بين "تفتيش الوادي" وبحيرة التمساح والسويس - مثل الجزء الأول. ولكن، تظل الشركة متمتعة بحق الانتفاع المطلق بهذا الجزء حتى الانتهاء التام من تنفيذ مشروع "القناة البحرية"، ولا يتم أخذ أى مياه من الترعة إلا بعد موافقة الشركة.

ثانياً: تقوم الحكومة المصرية بتكليف الشركة بإنجاز العمل فى الترععة من "تفتيش الوادي" حتى مدينة السويس مقابل عشرة ملايين فرنك تدفع كالتالى:

أ - ٧,٥ مليون فرنك عن الأشغال التى تم تنفيذها فعلاً، وحصّة المصروفات العامة، وفوائد القروض.

ب - ٢,٥ مليون فرنك عن الأشغال التى سيتم تكليف الشركة بتنفيذها.

ثالثاً: على الحكومة المصرية أن تُسَدِّد - أيضاً - نفقات الصيانة، ويتم ذلك بتعويض الشركة بواسطة اشتراك سنوى مقداره ٣٠٠ ألف فرنك تدفعها الحكومة المصرية طوال مدة سريان امتياز القناة البحرية".

وهكذا، كان يجب على مصر أن تدفع نفقات تنفيذ وصيانة ترعة تنازلت لها الشركة عنها، مع استمرار حيازة الشركة للترعة. لقد بدا الأمر كما لو أن تعديلات شروط فرمان الامتياز كانت تهدف فقط لجعل الشركة تحتفظ بامتيازاتها ومكاسبها الفعلية - أو المحتملة - الناتجة عن حق الانتفاع الدائم. وبدا - أيضاً - أن مصر مطالبة بدفع كافة التكاليف التى لا تبدو لها نهاية.

رابعاً: على الحكومة المصرية أن تُسَدِّد - كذلك - مبلغ ستة ملايين فرنك للشركة تعويضاً لها عن الحقوق الأخرى التى حُرِّمَتْ منها.

خامساً: على الشركة أن تخصم - من حساب التكاليف النهائى للترعة - قيمة حفر ٧٠ ألف متر مكعب يومياً وذلك قيمة تزويد السكان المقيمين على مجرى الترع بالمياه، ورى الحدائق، وتشغيل الآلات، إلخ إلخ...

سادساً: وعند الانتهاء الكامل من حفر القناة البحرية، لن يكون للشركة - على ترعة الماء العذب - سوى حق الاستفادة الذى يتمتع به الرعايا المصريون، أى أن الشركة لن يكون لها الحق فى: منع أخذ المياه من الترععة، أو الملاحة، أو إرشاد المراكب، أو قطرها، أو سحبها بالحبال، أو رسوها. وفى المقابل، تقوم الحكومة المصرية بتعويض الشركة بدفع مبلغ ستة ملايين فرنك. وتتعهد الشركة للحكومة المصرية بعدم فرض أية رسوم - أبداً - على القوارب أو المنشآت".

وبعد كل ما ذكرناه، هل نستطيع - وبمنتهى العدالة - أن نعتبر ما حدث "تنازلاً" أم أنه كان مجرد احتقار وتجاهل لحقوق مصر على ما تملكه؟ لقد حصل المستأجر على عقد إيجار دائم جعله يتصرف كما لو كان هو المالك الفعلي، وأصبح المستأجر يُشرك المالك معه في دفع الضرائب المفروضة على المستأجر.

أما المسألة الرابعة - وهي المسألة الخاصة بالأراضي - فإن التنازل عنها قد تم - تقريباً بالشروط بنفسها التي تم بها التنازل عن التربة الحلوة". وفي واقع الأمر، فإن الشركة لم تتنازل للحكومة المصرية إلا عن مساحة ٦٠ ألف هكتار فحسب واحتفظت لنفسها بمساحة ١٠٢٦٤ هكتار لتلبية احتياجاتها في: البناء، وصيانة "القناة البحرية" واستغلالها وتشغيلها، وضمان ازدهار هذا المشروع، وذلك طوال مدة صلاحية امتياز القناة البحرية. وأيضاً، فإن الشركة قد احتفظت لنفسها بمساحة ٩٦٠٠ هكتار لصيانة وتشغيل "التربة الحلوة".

لقد أُجبرت مصر على دفع ٣٠ مليون فرنك بصفة تعويض عن أراضي مشكوك في ثمنها وقيمتها، وهي - في الأساس - أراض كانت قد أهدتها للشركة. وكتب أحد الدبلوماسيين تعليقاً على هذا الوضع بقوله: "بناءً على عقد الامتياز - الذي حصلت عليه الشركة - فإنها أصبحت تملك الأراضي التي ترويبها "التربة الحلوة" وفرعاها الواصلان إلى بورسعيد والسويس: أي حوالي ٦٠ ألف هكتار.

"وكان قد سبق للمسيو دي ليسيس وأن قدّم هذا الامتياز للمساهمين على أنه مصدر ثروة لهم مع أنه كان يُدرك - تماماً - أن الجزء الواقع بأكمله بين "بحيرة التمساح" وبورسعيد كان مجرد رمال تتحول إلى أرض مُشْبَعَة بالأملاح، وليس لها أي وسيلة صرف ناحية أطراف بحيرة المنزلة. أمّا الجزء الوحيد القابل للزراعة فهو الجزء المحصور بين "وادي طليمات" والإسماعيلية والسويس، وتبلغ مساحته ٨ آلاف هكتار.

"وفيما يتعلق بالقيمة المحتملة لهذه الأراضي، يكفي القول أن وكلاء الدائنين قد شكّلوا لجنة - في سنة ١٨٧٨م - بعد إشهار إفلاس مصر لتقييم ثمن الأراضي التي تملكها الحكومة المصرية، فقامت هذه اللجنة بمسح كافة الأراضي التي لها قيمة ما - حينذاك - والأراضي التي قد تكون لها قيمة في المستقبل القريب أو البعيد. وبعد المسح، لم تُذكر عنها شيئاً ولم تُسجلها في دفاتر المساحة كما لو كانت لا تساوي شيئاً...

وفي سنة ١٨٨٤م، عندما كنتُ في الخدمة، أردتُ أن أخذ ما يمكنني الحصول عليه من هذه الأراضي، وقدمتها لمن يريد الحصول عليها مع إعفائه من دفع الضرائب لمدة عشر سنوات.

"وبالنسبة للثمانية آلاف هكتار، حدث - بالكاد - إقبال على حوالى نصف هذه المساحة وتم تسليمها. أمّا الأراضي الواقعة بين الإسماعيلية وبورسعيد، فقد كانت مجرد رمال... وكان لابد من تسوية هذه الرمال ونقلها وشق ترعة إلخ إلخ... وكل ذلك يتطلب وقتاً وتكاليفاً باهظة.

وكان من الممكن زراعة هذه الأراضي بالشعير مثل الأراضي التي يزرعها البدو شتاءً على أطراف صحراء مديرية البحيرة. ولربما كانت هذه الأرض ستُعطى محصولاً ضعيفاً ولكنه كان سيُسد رمق بدو الصحراء، وكان سيجعلهم مؤننين للشركة. وما ذكرناه سلفاً يُعتبر كافياً لتقدير هذه القيمة (غير المسبوقة).

والشيء المثير للدهشة هو أن مصر قد دفعت في هذه الأراضي ثمناً باهظاً أعلى بكثير من قيمتها الفعلية وقتذاك، بل إننا نستطيع القول بأنها دفعت فيها الثمن الذي كانت ستدفعه في المستقبل البعيد بعد أن تُنفق الشركة عليها تكاليف باهظة لاستصلاحها. "إذن، ألا يبدو أنه يوجد خطأ في هذا الحساب خصوصاً إذا علمنا - حالياً - أن باشا مصر هو الذي سَيُنْفِق هذه المصروفات؟"^(١١).

وذكر إدوارد ديسي (Edward Dicey) أن الشركة قد احتاجت - بعد عدة سنوات - لجزء من تلك الأرض التي تنازلت عنها للحكومة المصرية والتي دفعت فيها الحكومة ثمناً مبالغاً فيه (٢٠ جنياً للآكر الواحد)^(١٢) وذلك لبناء أرصفة على ضفتي "القناة البحرية". وطلبت الشركة من الحكومة أن تتنازل لها عن بضعة أكرات بالقرب من بورسعيد مباشرة. وعندئذ، طلبت الحكومة من الشركة دفع الثمن نفسه الذي أُجبرت الحكومة على دفعه للشركة حسبما جاء في قرار التحكيم.

^(١١) أكر (Acre): وحدة مساحة زراعية في البلاد الأنجلو سكسونية وتساوي ٤٠٤٦,٨٦ متراً مربعاً [المترجم].

ولكن الشركة اعتبرت أن هذا الاقتراح نوع من العبث، وتَحَجَّجَتْ بأن الأرض نفسها لا تساوى شيئاً، وقَبَلَتْ أن تدفع - فقط - جزءاً ضئيلاً من الثمن الذى كانت - هى بنفسها - قد سبق وأن حَدَدَتْه لهذه الأرض التى سبق لها وأن "تنازلت" عنها للحكومة^(١١).

ولم تقف الشركة عند هذا الحد: فقد حَرَمَتْ والى مصر من حرية التَّصَرُّفِ فى مياه "الترعة الحلوة" التى يتوقف عليها إنشاء المراكز السكانية وتخصيب الأراضى التى سبق لها وأن تنازلت عنها للحكومة المصرية أو بمعنى أدق: تلك الأراضى التى اشترتها الحكومة بثمن باهظ تم حسابه بناءً على القيمة التى سوف تكتسبها هذه الأراضى - فى المستقبل - بعد توصيل مياه الرى لها. "وهكذا، فقد خاطرت مصرُ بحرمان نفسها - نهائياً - من المزايا وبأن تَظَلَّ مُتَّكِلَةً بالأعباء التى فرضت عليها".

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الشركة ظلت تحتفظ بـ "تفتيش (جفلك) الوادي" وبمساحة شاسعة من الأراضى التى تقع على ضفتى قناة السويس البحرية.

وللحقيقة فإن منطوق قرار التحكيم كان ينص على: "لا تُمنَح الشركة أى شىء يزيد عن المطلوب توفيره لإنجاز الخدمات المختلفة بكفاءة. وليس من حق الشركة المطالبة بأية مساحات إضافية من الأراضى لكى تُضارب عليها، أو تزرعها، أو تبنى عليها، أو تتنازل عنها عند زيادة عدد السكان".

ولكن دى ليسيبس كان يحرص - أساساً - على الاحتفاظ بمساحة من الأراضى أكبر بكثير من المساحة اللازمة لصيانة "القناة البحرية". ولذلك، فإنه سعى للحصول على تلك الأراضى لكى يحقِّق - فى المستقبل - أهدافه فى المضاربة التجارية السياسية عليها. ولدوام السيطرة على هذه الأراضى، قام دى ليسيبس بخرق نصوص العقود ذاتها أو تأويلها لصالحه مستعيناً بالأعباء الدبلوماسية. وبدلاً من تقديم تنازلات كاملة وفعلية - وبحسن نية - فإن دى ليسيبس فضل "المراوغة" حسب تعبيره هو: فاتخذ تدابير مبهمه أو ناقصة لكى يَنتِج لنفسه إجراء مساومات جديدة ورفع دعاوى المطالبة بتعويضات مالية جديدة تُغطى المصاريف الهائلة المُتَوَقَّعة لتنفيذ مشروعه.

خامساً: رد فعل إسماعيل والباب العالي وتوقيع اتفاقيتين لتعديل قرار التحكيم:

أثار قرار التحكيم الإمبراطوري سُخط الباب العالي ووالى مصر على حد سواء. وخلال مقابلته مع القنصل الفرنسي، صرّح إسماعيل بما يلي: "إنكم تتصورون إنكم قد فرضتم على عملية خاسرة باحتفاظكم بصيانة ترعة الماء العذب مع تخريمي مبلغ ٣٠٠ ألف فرنك سنوياً. ولكنني سأثبت لكم - وقتما تشاءون، وبأرقام إيجابية - أنكم ستعجزون عن الوفاء بالتزاماتكم مقابل هذا المبلغ المدفوع حتى ولو كان المبلغ أكبر. إنن، عليكم أن تعهدوا لى بصيانة ترعتكم هذه كما أفعل مع باقى الترع الأخرى فى مصر.

"أما اعتراضى الثانى فينصبُ على احتفاظكم بالأراضى. لماذا تحتفظون بها؟ وحسب قرار التحكيم، فإنها لم تُعد مملوكة لكم ولن تستطيعوا بيعها ولا إيجارها، وبمقدورى إثارة ألف نزاع معكم إذا بنيتم عليها أى بناء - مهما صغُر - أو إذا زرعتم فيها أية نبتة مهما صغرت...

"أعيدوا إلى - إذن - الـ ٢٠ ألف هكتار التى ستتحول إلى رأس مال ميت فى أيديكم. إنكم لن تحتاجون منها - بالفعل - إلا القدر اللازم لبناء المدن التى ستطورها - أو ستخلقها - "القناة البحرية". إننى ألتزم أمامكم بأننى سأعطى حُجج ملكية الأراضى لأى شخص ستقدمونه لى - أو لكل مَنْ سيطلبها منى - بشرط أن يبنى عليها فى مدة مُحددة، ولتكن فى خلال سنة مثلاً"^(١٣).

ولكن الرئيس - المؤسس للشركة [دى ليسيبس] كانت له خُططه التى لم يُفصح عنها لأحد: ولكى يُحقّق دى ليسيبس أهدافه غير المعلنة، فإنه اعتمد دائماً على سوء استخدام القوة أى على دعم إمبراطور فرنسا له. وكان يحلو له - دوماً - ترديد أنه لابد من تطبيق المثل التركى القائل: "أوقية خوف أفضل من قنطار محبة" عند التعامل مع الشرقيين.

إن قرار التحكيم كان مُعدّاً سلفاً ويحمل بصمات دى ليسيبس بوضوح: فهو قد تَوَقّع إلغاء البنود الخاصة بالسُخرة، فتعاقد على شراء الكراكات (الجرافات) والآلات القوية التى تدل على تَوَقُّع العلوم التقنية الفرنسية وعلى العقلية المرتبة التى يتصف بها المقاولون الفرنسيون.

وتوقع - أيضاً - أنه سيحتفظ بمساحات شاسعة من الأراضي، فلم ينتظر قرار التحكيم وأرسل لاستدعاء الأمير عبد القادر^(١٣) الذي وصل إلى القاهرة في السادس من يونيو سنة ١٨٦٤م. وفي يوم ١٦ يونيو، وافق مجلس إدارة الشركة على قرار دي ليسيبس بوضع الأراضي - الواقعة في برزخ السويس - تحت تصرف الأمير بشرط تصديق إمبراطور فرنسا على ذلك.

وطلب الأمير عبد القادر أن تعطيه الشركة ألف هكتار، وأن يقضى فصل الشتاء في مصر وباقي شهور السنة في دمشق.

وشعر إسماعيل بخطورة بقاء عبد القادر في مصر؛ وتخوف من المؤامرات التي ستحيط به، فأمره - رسمياً - بمغادرة البلاد. ومع ذلك، فإن دي ليسيبس لم يهمل أبداً مشروع توطين الجزائريين في الأراضي المصرية - التي حددها قرار التحكيم - وتحت رئاسة الأمير عبد القادر.

وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٦٥م، وصل عبد القادر - للمرة الثانية - إلى الإسكندرية فجأة، وكان قد تلقى رسالة - باللغة العربية - تحمل خاتم دي ليسيبس ذكر له فيها ما معناه: "تلقيتُ رسالتك التي تسألني فيها عما تم بخصوص موضوع أملاك الواقعة في منطقة "بير أبو بلّاح". ولكنني تأخرتُ في الرد عليك لانشغالي بمحاربة أعداء مشروع البرزخ (كذا في نص الرسالة).

"أما الآن، فإن الأوضاع على ما يرام بفضل من الله وسأنفذ هذا الموضوع: فبعد صدور قرار التحكيم الإمبراطوري الذي نصّ على أن منطقة "بير أبو بلّاح" ستظل في حيازة الشركة، قُمتُ بإبلاغ صاحب الجلالة الإمبراطور وصاحبة الجلالة الإمبراطورة بنيتي في تنفيذ الإجراءات التي ستجعل منك سيداً على هذه المنطقة. وأبدي صاحب الجلالة^(١٣) رضاهما التام عن هذه الهدية المقدمة إلى شخصكم الكريم.

^(١٣) المقصود هنا هو الأمير عبد القادر بن محي الدين الحسّاني [المشهور بعيد القادر الجزائري] ولد في مسكرة بالجزائر سنة ١٨٠٧ وتوفي بدمشق سنة ١٨٨٣. وهو أمير من الأشراف المنتمين للطريقة "القادرية". قاد الجهاد ضد الغزو الفرنسي للجزائر (سنة ١٨٣٢) لمدة خمسة عشر عاماً ثم استسلم للفرنسيين سنة ١٨٤٧، وقضى في الأسر خمس سنوات ثم أطلق سراحه، وعاش في دمشق منذ سنة ١٨٥٥ وأسس بها محفلاً ماسونياً [المترجم].

ومن جية ثانية، فقد تصالحت مع الوالى، ولم يبقَ بيننا إلاّ خلافات صغيرة غير ذات أهمية. وأعتقد بأننى سأنجح فى جعله يدرك أهمية المزايا التى ستعود على بلاده وعلى الدين [الإسلامي] نظراً لوجود شخصية مثلكم فى تلك المنطقة. وأماً فيما يتعلق بى، فإننى أقول لكم جملة واحدة: تعال بأسرع ما يمكن...

وإذا رأيتَ أن منطقة النفوذ هذه ستكون صغيرة للغاية، فإننى سأضيف إليها مساحات أخرى ستناسبك من الأراضى التى بقيت فى حيازة الشركة. أمّا إذا بدا لك أن ذلك كله غير كاف، فإننى أأمل - مع مرور الوقت - فى إقناع الوالى بزيادة مساحة منطقة نفوذك وذلك بمنحك أراض من أملاك سموه^(١٠).

وكان عبد القادر - فور وصوله - قد سأل قنصل فرنسا عما يجب عليه أن يفعله، واستند القنصل على ما حدث من قبل، فأبلغه بمعارضة الوالى فى إقامته بمصر.

وفى الواقع، فإن شريف باشا - وزير الخارجية المصرية - كان قد سارع ووجه رسالة إلى وكيل شركة قناة السويس ذكر له فيها: "هل تجهل الشركة أنها لا تستطيع التنازل عن أية أراض طبقاً لبنود قرار التحكيم الإمبراطوري؟ وكيف استطاعت الشركة توجيه مثل هذه الدعوة للأمير، خصوصاً وهى تعلم أن إقامته فى مصر تلقى معارضة شديدة من قبل صاحب سمو الوالى، وأن حكومة صاحب الجلالة الإمبراطور قد أقرت بصحة الاعتراض وبمبرراته؟

وباختصار، فإن صاحب سمو يأسف بشدة لأن الشركة لا تلتزم بما يفرضه عليها واجبها لصالح المشروع، بل وتضع نفسها فى موقف غير ملائم ومُعقّد للغاية مع الحكومة المصرية خصوصاً وأن العلاقات الطيبة - بين الطرفين - تستحق أن توليها الشركة عناية خاصة"^(١٠).

لقد كان مشروع دى ليسيبس يهدف إلى توطين الأمير عبد القادر - الذى يتمتع بحماية فرنسا - ومعه خمسين أسرة جزائرية موالية له فى منطقة "بير أبو بلّاح" وتحويلها إلى مركز يلم شعث بدو الشام ومصر ويدين بالولاء لفرنسا. ولكن والى مصر أفسد هذا المشروع الوقح.

وطوال تلك المدة، واصل إسماعيل إبداء سُخطه الشديد على قرار التحكيم المجحف الذى لم يكن يتوقعه، خصوصاً وأن الدوق دى مورنى كان يبعث إليه بعود سرّية مطمئنة. كما أبدى إسماعيل غضبه من الموقف الجديد الذى اتخذته الشركة بخصوص إنشاء مستعمرة على الأراضى المصرية التى أعطاهما لها قرار التحكيم.

ونتيجةً لغَيْظ إسماعيل الشديد من فرنسا، قرّر أن يميل بشدّة إلى جانب غريمتها إنجلترا. وفي شهر أبريل سنة ١٨٦٥، تم تعيين المسيو أوتريه فى منصب القنصل العام لفرنسا فى مصر. وفى تلك الفترة، كان المستر هنرى بولوير هو الذى يُراقب تطور العلاقات المصرية/ الفرنسية، فكتب - من القاهرة - تقريراً عن لقاءين تمّأً بين إسماعيل والمسيو أوتريه جاء فيه: "كانت المقابلة الأولى رسمية. وفى المقابلة الثانية، حدثت مناقشة بين الوالى والقنصل... وصرّح إسماعيل للقنصل بما يلي: "أعرف أن حكومتكم تتهمنى بالمراوغة وبأن المشاعر المعادية هى التى تحركنى ضد فرنسا. وهذا خطأ؛ فأنا صديق لفرنسا ولكنى لا أستطيع أن أهيبها دى وبلادى..."

ثم أضاف بولوير: "وهنا أخرج الوالى رسالة أو اثنتين تلقاهما من الدوق دى مورنى وسمح للمسيو أوتريه بأن يقرأهما. وفى رأى، أن هذا التصرف كان يفتقر إلى الصواب والذكاء معاً.

"لقد رأيتُ هاتين الرسالتين بنفسى؛ والرسالتان عاقلتان ومعتدلتان للغاية وتُبينان المطالب المجحفة والمبالغ فيها التى تبتز الشركة مصر بواسطتها. وكانت الرسالتان توضحان - بجلاء - أن الإمبراطور يُشارك الدوق دى مورنى فى آرائه، فأصيب المسيو أوتريه بارتباك... وقال الوالى إن الإمبراطور - وحده - هو الذى يستطيع دراسة الموضوع، وأن يُعدّل أو يُفسّر - من جديد - هذا الحكم حسبما يرى..."^(١٦).

والسؤالان المطروحان هنا هما: ألم يكن إسماعيل محقاً فى الاعتماد على السير هنرى بولوير والحكومة الإنجليزية فى مسألة القناة (كما حدث من قبل فى مسألة "تظام الامتيازات الأجنبية")؟ وهل كان يحق للفرنسيين اتهامه بالاستسلام للسياسة الإنجليزية؟ بالطبع لا. وكتب قنصل فرنسا موضحاً: "قدّم إسماعيل لى عرضاً سريعاً لعلاقاته مع وكلاء فرنسا - فى مصر - منذ بداية حكمه. وفى رأيه أنهم قد عاملوه - دائماً - بغلظة، وكانوا - عادةً - ما يهينونه؛ وكان يخشى من طغیان مشروع البرزخ عليه

وأنة سيجعل مصر بلداً محتلاً. وقال لى سموه: "... لماذا رفضوا دائماً احترام مكائتى بصفتى وال على مصر؟ وفى كل مرة أردت فيها مناقشة حقوق بلدى، كانوا يهددونى بغضب فرنسا على...

"فرددت عليه بأننا نعرف تماماً كيف تتملقه إنجلترا لدرجة الرياء، فاستطاعت أن تجعله يظن أننا متعجرفون ومتشددون، وبأننا غزاة لدينا أهداف خفية سننفذها - فى المستقبل - بواسطة مشروع البرزخ. وفى أثناء زيارة السير هنرى بولوير لمصر، أعلن - بصراحة - أن المصالح الخاصة للأفراد الإنجليز لا تهم حكومته، بل يجب التضحية بهذه المصالح الخاصة لخدمة السياسة العامة.

"وفى الحقيقة، فإن الوكلاء البريطانيين - منذ فترة - يرفضون مساندة أية مطالبات بالتعويضات التى يرفعها مواطنوهم إذا كانت هذه الدعاوى تغضب الوالى. وبتابع هذا السلوك، فإنهم يكسبون تقديراً وخطوة على عكس الوكلاء الفرنسيين الذين يُحوّلون كل شيء إلى دعوى للمطالبة بتعويض...

"ولفت نظر سموه إلى أن السير هنرى بولوير ليست له شعبية فى أوساط الجالية الإنجليزية فى مصر، مما أدّى إلى سقوطه^(*). فرد على الوالى قائلاً: نعم، هذا مُحتمل. ولكن، أليس هذا ما يسمونه بالديبلوماسية؟"^(١٧).

وبذل القنصل الفرنسى أقصى جهد لكى يُثبت للوالى أن فرنسا لا توجد لديها أية نوايا خاصة تجاه مصر. ولكن، لسوء الحظ، فإن الوقائع الفعلية كانت تُكذب - بشدة - تأكيدات القنصل. لقد كان على إسماعيل أن يُناضل دوماً ضد احتلال منطقة البرزخ، وأن يُضحى تضحيات هائلة لاستعادة سيادته على أرضه، تلك السيادة التى كانت الشركة تنتقص منها بكل وسيلة.

(*) نعتقد أن "هنرى بولوير" كان يمتلك قدراً من الشعبية، فقد أسر فى عام ١٨٦٦ محفلاً ماسونياً باسم (محفّل بولوير رقم ١٠٦٨) بالقاهرة، وكان يتبع المحفل الإنجليزى الأكبر بلندن، والمحفل كانت له شعبية كبيرة ورئيسه كذلك فى أوساط الجالية الإنجليزية بمصر حتى انتهت أعماله فى عام ١٩٦٤، وانتقل بعدها إلى لندن ليعمل حتى الآن (المراجع).

وبالتوازي مع الصراع الذي خاضه ضد إقامة الأمير عبد القادر على الأراضي المصرية، خاض الوالي صراعاً آخر - في الوقت نفسه وبالاتفاق مع الباب العالي - بهدف إنقاص مساحة تلك الأراضي وجعلها تصل إلى النسبة اللازمة لاستغلال وتشغيل "القناة البحرية". وفي هذا الصراع الثاني، التزم إسماعيل بروح قرار التحكيم.

وأرسل الباب العالي عثمان باشا نوري - بصفته مندوباً عنه - لكي يدرس هذه المسألة على أرض الواقع. وبتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٤، بعث المندوب العثماني تقريراً للصدر الأعظم قَدَّر فيه مجموع مساحة هذه الأراضي بما لا يتجاوز ١٧٨٤ هكتار فقط. وكتب مبعوث السلطان ما يلي: "إن سموكم ستجدون فرقاً كبيراً جداً بين الرقم الذي ذكرته وبين الـ ١٠٢٦٤ هكتار المذكورة في قرار التحكيم.

"والشيء نفسه ستجدونه يتكرر بالنسبة للترعة الحلوة": فقرار التحكيم قَدَّر المساحة بـ ٩٦٠٠ هكتار، وهذا الرقم مُبالغ فيه لأن طول الترعة الحلوة يبلغ ١٥٣ كم - من نقطة العباسية حتى مصبها في السويس - ويصل عرضها إلى ١٥ متراً تزداد إلى ٢٤ متراً عندما نحتسب طريقي جر المراكب بالحبال على جانبيها. وبالتالي، فإن مجراها لا يُعطى أكثر من مساحة ٥٩٧ هكتار لا غير. فإذا أضفنا إلى هذه المساحة المذكورة ما يلي:

١- مساحة عشرة هكتارات (وهي مجموع مساحة محطات الخدمة على طول الترعة بواقع ٢٥٠٠ متر مربع لكل منها، على أن تبعد كل منها عن الأخرى بمقدار فرسخ^(١٤) واحد).

٢- ومساحة ٨ هكتارات (لكي يكون موقع المخزن قريباً من محطة سكة حديد السويس طوال فترة الأشغال في "القناة البحرية").

"فسيكون علينا - إذن - أن نعطي الشركة حق الانتفاع بـ ٦٥١ هكتاراً فقط طوال الفترة اللازمة لتنفيذ الأشغال في القناة البحرية...".

^(١٤) الفرسخ (une lieue): مقياس للمسافات البرية يقدر بـ ٤ كم تقريباً. أما "الفرسخ البحري" فيبلغ ٥٥٥٥,٥ متر تقريباً (أو حوالي ثلاثة أميال) [المترجم].

ولاحظ مبعوث الباب العالي أنه من المؤكد أن قرار التحكيم قد منح الشركة مساحة من الأرض مُبالغ فيها. وبالتالي، فإن هذا القرار يخفى غرضاً ما لاستغلال هذه الأراضي وإقامة مستعمرة عليها، وذلك رغماً عن كل التفسيرات المبهمة التي قدمها - فيما بعد - ممثلو فرنسا حول هذا الموضوع. وكان عالي باشا - في شهر مايو سنة ١٨٦٥- قد وجّه إلى سفير فرنسا في الأستانة - المسيو دي موسييه - السؤال التالي: "إذا كانت المساحة المذكورة (١٠ آلاف هكتار) تزيد عن المساحة اللازمة لخدمة المشروع، ففي أي مجال ستُستخدَم النسبة التي ستفيض عن احتياجات القناة؟"

وتلقى على باشا الرد التالي من السفير: "هناك ضرورة لوجود شريط عريض - بشكل كاف - على طول ضفتي القناة لزراعته بالأشجار، وللحيلولة دون تكوين إنشاءات غريبة عن القناة - وقريبة جداً منها - قد تضر بالحفاظ عليها أو تعيق استغلالها (إمّا بسبب طبيعة هذه المنشآت ذاتها وإمّا نتيجة للإهمال). وهذا الشريط، احتياج حقيقي مثل الاحتياجان اللذان فصلناهما سلفاً. لقد تم حساب كل شيء حتى لا يحدث أي تجاوز - من أي نوع - لهذه الاحتياجات.

"ومع ذلك، ففي تلك الأراضي المخصصة لزراعة الأشجار، قد يُستغل جزء ما منها استغلالاً نافعاً للبناء أو إقامة أي نشاط غير زراعة الأشجار. وهذه الحالة، فإن الشركة لن تطالب بمقابل تحصل عليه لنفسها، وستكون ملتزمة بالسماح للوالى بالتصرف فيها بناءً على امتياز يصدره بنفسه، ولن تطالب الشركة بأى مكسب مقابل ذلك، بشرط أن تكون هي - وحدها - التي تقرر ذلك، ويكون لها حق الرفض"^(١٨).

وفيما بعد، سنرى حجم المكسب الذي ستسعى الشركة للحصول عليه من الأراضي الزائدة، تلك الأراضي التي كان يجب أن تعود إلى مصر بمنتهى العدالة، خصوصاً بعد الغرامات الهائلة التي فرضت عليها بسبب تنازل الشركة لها عن هذه الأراضي والترع.

ولم تيد الحكومة الفرنسية أية رغبة في مراجعة حكمها ولا في تغيير بنوده بحجة أن أي مساس بالحكم سيكون بمثابة عدم احترام للذات الإمبراطورية، بل إنها كانت تسعى للحصول على تنازل شكلي ثم تقوم بتعيين لجنة مشتركة لتعيين وتثبيت حدود هذه الأراضي (وهذا ما تم بالفعل)؛ وذلك كله مع تمسك الحكومة الفرنسية

بفكرتها الراسخة أي: أن تظل مساحة هذه الأرض - التي حددها قرار التحكيم - كما هي تقريباً.

وبعد مغامرات عديدة، اضطر إسماعيل للاستسلام: فبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦م، رضى أن يُوقَّع مع الشركة على اتفاقية لتعديل الحكم الصادر في ٦ يوليو بشرط تصديق السلطان عليها. ولكن هذه الاتفاقية كَبَّدَت الوالى تكاليف باهظة مثل جميع العقود الأخرى المُجحفة التي عرف دى ليسيبس كيف يصيغها لصالحه ويفرضها على مصر.

وكان قرار التحكيم يسمح للشركة بأن تتولى صيانة "الترعة الحلوة" مقابل الاستفادة بـ ٩ آلاف هكتار من الأراضي (التي قيل إنها ضرورية للعناية بالترعة نفسها)، والاستفادة - أيضاً - بـ ١٠٢٦٤ هكتار على ضفتي "القناة البحرية".

وبناء على هذه الاتفاقية الجديدة، تنازلت الشركة - فعلياً - عن "الترعة الحلوة" وعن الأراضي الواقعة على ضفتيها، كما قبلت أن تخضع للقانون العام فيما يتعلق باستخدام الترعة تبعاً للشروط التي سبق الاتفاق عليها.

أما بخصوص "القناة البحرية"، فقد احتفظت الشركة بعشرة آلاف هكتار - على ضفتيها - لكنها اعترفت بحق الحكومة المصرية في أن تشغل أى موقع استراتيجي - أو أى نقطة استراتيجية - قد تراها الحكومة المصرية ضرورية للدفاع عن البلاد. كما اعترفت الشركة للحكومة المصرية بالحق في أن تشغل أى مكان متاح تراه مناسباً لتقييم عليه خدماتها الإدارية (البريد، الجمارك، الثكنات العسكرية، إلخ إلخ...)

ومع أن اعتراف الشركة بهذه الحقوق للحكومة المصرية ينبع - أساساً - من فرمان الالتزام الصادر سنة ١٨٥٤م، فقد كان يجب على مصر:

١- أن تشتري "تفتيش الوادي" من الشركة بثمن بلغ عشرة ملايين فرنك، في حين أن الشركة كانت قد حصلت عليه مقابل مليون و ٩٩٧ ألف و ٣٧٥ فرنك (في أغسطس سنة ١٨٦١م). وفيما يتعلق بالمنقولات والآلات والمباني، وأشغال الشركة، والتعويضات الناتجة عن تسريح العاملين، فقد قدرها الميسو ثوازن (Voisin) بـ

٤٠٩١١٠ فرنك. وبذلك، فإن الشركة "بتنازليا" عن "تفتيش الوادي" تكون قد كسبت ٧ ملايين و٥٩٣ ألف و٣٥٠ فرنكاً بالضبط!!!

٢- أن تقبل - وفي الوقت نفسه - تخفيضاً ملحوظاً فيما يتعلق بأجال دفع التعويضات المستحقة على الحكومة المصرية بناءً على قرار التحكيم.

وفي الأول من يناير سنة ١٨٦٦م، وجّه قنصل فرنسا رسالة لحكومته علّق فيها على اتفاقية ٣٠ يناير وبدأ بذكر المزايا التي حصلت عليها مصر منها فقال: "هذه الاتفاقية مفيدة جداً للطرفين. وفي الواقع، فإن الحكومة المصرية:

١- قد كرّست فيها كافة حقوقها في السيادة على طول مجرى القناة البحرية.

٢- وتمتكت "الترعة الحلوة" - والأراضي القابلة للزراعة حولها - ملكية تامة وفورية.

٣- وأخيراً، فإن "تفتيش الوادي" أصبح خاضعاً للقانون العام المصري. وبسبب هذا "التفتيش" الهام، تعرضت الشركة للاتهام بأنها كانت تريد إنشاء مستعمرة فرنسية فيه".

وفيما يتعلق بالمزايا التي منحتها هذه الاتفاقية للشركة، فقد قال عنها القنصل ما يلي: "لقد تصرّف دي ليسيبس بحكمة عندما تنازل عن الامتيازات التي كانت ستسبّب له مشاكل عويصة في المستقبل، وعندما حصل على امتيازات حقيقية وفورية. لقد حقّق دي ليسيبس مكسباً يتراوح ما بين ١٥ إلى ١٨ مليون فرنك عندما جعل مواعيد استحقاق دفع مبلغ الـ ٥٧ مليون فرنك^(١٩) تتم خلال ثلاث سنوات بدلاً من أربع عشرة سنة. وأهم ما في هذا الموضوع هو أنه أصبح قادراً على مواجهة الالتزامات العديدة التي تعاقد عليها مع المقاولين. وبعبارة أخرى، فإن دي ليسيبس وجد بحوزته مبلغاً يتجاوز الـ ١٥٠ مليون فرنك يضمن له استمرار سير أعماله حتى سنة ١٨٦٩م. وخلال تلك الفترة، حتى إذا لم يتم تنفيذ مشروع القناة بالكامل، فإن ما تم تنفيذه كان متقدماً جداً لدرجة أنه يستطيع توفير كافة الاحتياجات المالية"^(٢٠).

وأكد القنصل الفرنسي على أن هذه الاتفاقية لن تكون الأخيرة. وبالفعل، ففي السنة التالية (سنة ١٨٦٧م)، تعرضت الشركة لصعوبات. لكن دي ليسيبس كان يحتفظ

في ترسانة العقود الخاصة به بينود مبهمة وبمواضيع تصلح لإثارة النزاع مع الحكومة المصرية، فاستطاع إجبارها - دائماً - على تلبية الاحتياجات - التي لا تتقطع أبداً - والتي يتطلبها مشروع البرزخ.

وعلى الرغم من التوقيع على الاتفاقية، فقد كان الأمل ما يزال يراود الوالي في قدرته على جعل الشركة تقبل - في المستقبل - تخفيض مساحة الأراضي التي حصلت عليها على ضفتي القناة البحرية. لكنه اضطر إلى الإقرار ببعجزه، ورضخ - في النهاية - لاحتجاجات وتهديدات قنصل فرنسا. ففي يوم ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦م، وقّع إسماعيل مع الشركة عقداً شاملاً صدّق السلطان عليه بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٦٦م.

سادساً: الأعيب دي ليسيبس لمواجهة مشاكل الشركة، عقد قرض بمبلغ ٩٠ مليون فرنك.

كان دي ليسيبس يريد الحصول على المال بأسرع وسيلة، فلم يهتم بتأ بال صعوبات التي تُعاني منها الخزنة المصرية. وبالنسبة له، فقد كانت كل الوسائل مشروعة - حتى ولو انهارت مالية مصر - بشرط أن يتم تنفيذ مشروع القناة ويزدهر. ولذلك، "اهتم دي ليسيبس بالمشاكل المؤقتة التي تمر بها الخزنة المصرية": ففي شهر أكتوبر سنة ١٨٦٦م، بادر - "من تلقاء نفسه" - واتفق على عقد قرض مع رؤساء الميزانية الفرنسية في باريس. وكان هذا القرض يُغطي مصروفات شركة البرزخ حتى شهر فبراير سنة ١٨٦٧.

ومارس دي ليسيبس وسائله القديمة نفسها وتصرف بالقدر نفسه من الوقاحة وعدم الأمانة: لقد كان هو رجل الأعمال الذي سبق له وأن اكتتب باسم سعيد باشا - وبدون علمه - في عشرات الآلاف من الأسهم التي رفضتها أوروبا، وهو نفسه الذي انتحل حقاً سيادية قعد - باسم مصر - قرصاً بشروط مجحفة.

وعَلَّقَ قنصل فرنسا على هذا القرض قائلًا: نتيجةً لسوء الفهم، فإن هذا القرض قد عُقد بدون الحصول على الموافقة القانونية المسبقة من الوالى. لقد كنتُ أخشى أن يؤدي ذلك إلى نشوب خلاف. ولكن هذا الحادث الذى أغضب سمو الوالى قد انتهى بلا عواقب أو تداعيات بفضل العقلية التوفيقية/التصالحية التى يَتميز بها الرئيس [أى دى ليسيبس].

”وراعى دى ليسيبس حساسية الوضع: فوافق على تحمّل جزء من نسبة الفائدة المنصوص عليها. وتم قبول القرض بمبلغ ١٧ مليون فرنك وبنسبة فائدة قدرها ١١,٥%، ويجب تسديده فى خلال سنة. وبخلاف هذا المبلغ، ستلقى الشركة ١,٥ مليون فرنك شيرياً لاستكمال مواعيد الدفع المجدولة من تاريخ عقد القرض حتى شهر فبراير.

”ومع أن ”شركة برزخ السويس“ قد خسرت حوالى نصف مليون فرنك، إلا أننى أعتقد بأننا حققت صفقة جيدة لأننا استطاعت الحصول على مبلغ كبير وفورى كانت فى أشد الحاجة إليه“^(٢١).

لكن فى حقيقة الأمر، فإن احتياجات الشركة كانت تشبه ”هيدرة ليرن“^(٢٥) التى لا تموت أبداً. وتجلّت عبقرية دى ليسيبس فى قدرته الهائلة على خلق مصادر التمويل بأية وسيلة. وذكر القنصل الإنجليزى - بتاريخ ٩ يناير سنة ١٨٦٧م - ما يلي: ”فى أثناء حديثى مع الوالى بالأمس، أخبرنى سموه بأنه تلقى توأ عرضاً من المسيو دى ليسيبس (الذى عاد إلى مصر مؤخراً) يُتيح للوالى استعادة ملكية كل الأراضى والإنشاءات الموجودة بحوزة الشركة، فى مقابل تنازل سموه لها عن كل أسهم القناة التى ما تزال باسمه“^(٢٢).

وبالطبع، فقد رفض إسماعيل هذا الاقتراح الذى يحرم مصر من أن يكون لها أى نفوذ على القناة، خصوصاً بعد التضحيات الجسيمة التى تكبدتها لضمان نجاح هذا المشروع.

^(٢٥) ”هيدرة ليرن“ (L'hydre de Lerne): ثعبان خرافى له سبعة رؤوس؛ كلما قطعت رأساً منياً، نبتت أخرى مكانها فوراً. استطاع هرقل قتلها، وهو العمل الثانى من أعماله الاثنى عشرة العظيمة [المترجم].

ولكن معاناة مصر لم تنته بعد: ففي سنة ١٨٦٧م، تعرّضت الشركة - مجدداً - لاضطرابات مالية. وبناء على تقدير دي ليسيبس - الذي يقل بكثير عن التقدير الحقيقي - فقد كان يحتاج إلى ١٠٠ مليون فرنك إضافية. ولم يكن اللجوء للاقتراض سهلاً لأن جزءاً كبيراً من الأشغال في البرزخ ما يزال ناقصاً على الرغم من استخدام الآلات والوسائل الميكانيكية. ومن جهة أخرى، فإن عدداً كبيراً من كبار المصريين كانوا حائقين على دي ليسيبس لأنه رفض مشاركتهم له في مشروعه. وأيضاً، فقد كان يجب عليه - بقدر الإمكان - إخفاء العجز الهائل في المصروفات عن الجمهور.

ولتجنب كل هذه العقبات، لجأ دي ليسيبس إلى قنصل فرنسا ليساعده في نزح الأموال من خزانة الوالي. وحثماً، فإن الأمر كان سيتطلب عقد "تسوية" جديدة مع الخديوى. وكان دي ليسيبس يستطيع دائماً استخدام حيله المعتادة ويتلاعب بنصوص بند غير واضح أو مبهم لكي يحصل على الأموال التي يريدتها (وحتى لو كان البند محدداً وواضحاً، فإن ذلك لن يمنعه عن التلاعب!!).

ومن الواضح أن قنصل فرنسا كان يكره أساليب الابتزاز هذه وكان يريد أن ينأى بنفسه عنها، خصوصاً وأن المصاعب المالية - التي تعاني منها الحكومة المصرية - كانت تتفاقم بشكل ملحوظ من جراء تصرفات الشركة. وبتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٦٨م، أرسل القنصل لحكومته ما يلي: "أرفق طية مذكرة مختصرة توضح كافة المبالغ المدفوعة - أو التي ستدفع - في برزخ السويس. ويتبين منها أن الحكومة المصرية عليها أن تدفع لهذه الشركة مبلغ ١٨٢ مليون و٣٠٠ ألف فرنك، وذلك منذ إتمام التصفية العامة للحسابات. وهذا المبلغ الهائل يفسر - بشكل جزئي - إفلاس الخزانة المصرية.

"ويأمل المسيو دي ليسيبس في إقناع الوالي بعقد تسوية جديدة معه تسمح لشركته بالحصول على مبلغ الـ ١٠٠ مليون فرنك اللازمة لإنجاز الأشغال في البرزخ. وسأبذل قصارى جهدي لمساندة وجهة نظره. ولكن في الظروف الحالية، يبدو لي أنه من الصعب الحصول على موافقة صاحب السمو^(٢٣)".

واضطر دي ليسيبس للتراجع عن فكرته، ولم يجد خلاصاً إلا في الاقتراض، لكنه لم يتخل عن أسلوبه المفضل، أي ابتزاز خزانة مصر.

وعقدت "الجمعية العمومية للمساهمين في الشركة" اجتماعاً في الأول من أغسطس سنة ١٨٦٧م، وقررت إصدار ٣٣٣٣٣٣ سنداً قيمتها ١٠٠ مليون فرنك. وفتح باب الاكتتاب العام لمدة خمسة أيام - من ٢٦ إلى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٦٧. لكن الإقبال على شراء هذه السندات كان ضعيفاً. وبعد انتهاء مهلة الاكتتاب - رسمياً - اضطر دي ليسيبس للموافقة على بيع هذه السندات في البنوك ولدى مندوبي الشركة.

وفي السنة التالية - يوم ٢ يونيو سنة ١٨٦٨م - انعقدت "الجمعية العامة"، وأعلن الرئيس [دي ليسيبس] للمساهمين أن الاكتتاب قد افتتح في ظروف غير مواتية. ولذلك، فإنه لم يبيع - حتى تاريخه - إلا ١٠٨٣٩٣ سنداً من مجموع الكمية التي طرحت للاكتتاب العام (أي ٣٣٣٣٣٣ سنداً)^(١٦).

ولللخروج من هذه الورطة، أبلغ دي ليسيبس "الجمعية" بأن "مجلس إدارة الشركة" يقع عليه عبء إيجاد أفضل الوسائل لضمان الحصول على قيمة هذا القرض. وبناء عليه، فإن "مجلس الإدارة" قد التمس من الحكومة الفرنسية ضرورة التصريح له بإصدار "سندات ذات جوائز"؛ وأن "مجلس الدولة" الفرنسي وافق على هذا الالتزام - بجلسة ١١ مايو سنة ١٨٦٨م "تظراً للطابع الاستثنائي لهذا المشروع وبناء على الأهمية التي توليها فرنسا لإنجاز حفر قناة السويس"؛ بل إن "مجلس الدولة" الفرنسي أصدر قانوناً بهذا الشأن، وأحاله إلى "الجمعية التشريعية" [البرلمان] بقرار إمبراطوري صدر يوم ٢٨ من الشهر نفسه.

ومن يوم ٦ حتى يوم ٩ يوليو سنة ١٨٦٨م، طرح إصدار ثانٍ لما تبقى من هذه السندات. ونجحت هذه العملية لسببين:

الأول: بفضل الخطاب الإعلانية التي أقيمت في "الجمعية التشريعية" و"مجلس الشيوخ" والتي انتشرت بين الملايين من أفراد الجماهير الساذجة التي صدقتها.

الثاني: بفضل اليانصيب - بشكل خاص - والجوائز التي سيفوز بها المحظوظون ممن اكتتبوا في السندات.

(١٦) [15] أي أن المتبقى من كمية الأسهم - التي طرحت للبيع - هو: ٢٢٤٩٤٠ سهما بنسبة ٦٧,٤٢% تقريباً [المترجم].

ولكن يجب ملاحظة أن هذا النجاح الناتج عن "وسائل استثنائية" يخفى وراءه فشلاً خطيراً، ويؤكد مدى وأهمية المساعدة الاقتصادية التي قدمتها مصر للشركة منذ بداية تكوينها.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذا الفشل - في ظروف أخرى - كان سيؤدي حتماً إلى إفلاس الشركة. ولكن هذا الفشل لم يحدث بفضل التضحيات الجسيمة التي تكبدتها مصر. إن هذه التضحيات قد وافقت مصر عليها - أو بالأحرى أُجبرت على قبولها - نتيجة لأساليب دي ليسيبس الاحتمالية في أغلب الأحوال.

وفي الوقت الذي كان يجري فيه نهب مصر، فإن الحكومة الفرنسية لم تذكر شيئاً عن اليقظة المالية التي وقعت فيها الشركة، بل وعملت على مساعدتها. وهذا الموقف - الذي تبنته الحكومة الفرنسية - يتناقض تماماً مع الموقف الذي ستتخذه لاحقاً في قضية قناة بنما". لقد اندلعت فضيحة تمويل هذا المشروع عندما اقترح نفس هذا الـ دي ليسيبس نفسه الحصول على قرض بواسطة طرح سندات ذات جوائز وتزامن ذلك مع وقوع أزمة اقتصادية في بنما وفي ظروف مماثلة لما حدث في مصر من قبل.

سابعاً: استحالة مواجهة إسماعيل لهجمات دي ليسيبس عليه

في سنة ١٨٦٨

توقيع اتفاقيتين جديدتين في سنة ١٨٦٩ لجعل

الشركة خاضعة للقانون العام:

لقد نجح الاكتتاب في مبلغ الـ ١٠٠ مليون فرنك بمساعدة من حكومة الإمبراطور. ولكن دي ليسيبس كان يدرك جيداً أن هذا المبلغ لن يُغطى المصروفات الحقيقية المطلوبة لإنجاز المشروع. وبما أن كل هجماته السابقة التي شنّها على الخزانة المصرية قد نجحت، فقد قرر أن يشن سلسلة من الهجمات الجديدة التي تتسم بوقاحة غير معقولة لدرجة أنها أثارت حتى ضمير المسيو پوجاد (Poujade) نفسه (قتصل فرنسا).

وتُثبت لنا الوثائق أن المسيو دى ليسيس بدأ تنفيذ هذه الهجمات في شهر أغسطس سنة ١٨٦٨م فور عودته من منطقة برزخ السويس، وأنه كان قد خطط لها منذ زمن طويل (أى منذ شهر مايو سنة ١٨٦٦م). وهذه هي الوقائع التى تدل على ذلك:

أولاً: تنص المادة رقم ١٣ - من عقد الامتياز الصادر فى ٥ يونيو سنة ١٨٥٦م - على أن: "تعفى الحكومة المصرية الشركة من دفع أى رسوم جمركية تكون مفروضة على استيراد وإدخال كافة الآلات والمواد التى تجلبها الشركة وتدخلها إلى مصر لاستخدامها فى مختلف الخدمات التى تقوم بتنفيذها أو استغلالها".

لقد منحت الحكومة المصرية امتياز الإعفاء الجمركى هذا للشركة، ولكن المسيو دى ليسيس فسّر هذه المادة تفسيراً لا يقدر عليه سواه: فأراد أن يشمل هذا الإعفاء الجمركى كافة سكان المدن والموانئ الواقعة فى "مديرية البرزخ".

وكان قد سبق له - بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٨٦٦م - أن كتب مذكرة مطبوعة صادرة من مدينة الإسماعيلية قال فيها: "فى البداية، كانت الشركة هى التى تستورد - بنفسها - كل ما يستهلكه العمال. أما فى الوقت الحالى، فيوجد أفراد من جميع الجنسيات أقاموا مشاريعهم بناءً على الربح الناتج عن الإعفاء الجمركى الذى تتمتع به مواقع العمل. وهؤلاء الأفراد يتمتعون بامتياز مُكتسب يستفيد العمال منه؛ فإذا فرضت الحكومة المصرية رسوماً على هؤلاء الأفراد، فإن العمال المستهلكين هم الذين سيدفعونها".

وباءت هذه المحاولة - لحرمان مصر من إيرادات جماركها - بالفشل فى سنة ١٨٦٦ لكن دى ليسيس قرّر المحاولة بها من جديد.

وبين هذين التاريخين، وقعت الحكومة المصرية مع الشركة على "الاتفاقية العامة" فى يوم ٣٠ يونيو سنة ١٨٦٦، وصنق الباب العالى عليها؛ وكانت المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة تمنح الحكومة المصرية "الحق فى شغل أى مكان مُتاح تراه مناسباً لإقامة خدماتها الإدارية عليه (مثل: البريد، و"الجمارك"، والتكنات العسكرية، إلخ إلخ...)

ولكن دى ليسيس ازدري حقوق الحكومة المصرية ولم يحترم العقود؛ فعاد -
مُجدداً - إلى محاولته القديمة. وبتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٨٦٨م، تقمص شخصية الحاكم
المطلق ووجه إلى نائبه التعليمات التالية الخاصة بتطبيق الاتفاقيات المتعلقة بالجمارك
المصرية: "يُطبَّق الإعفاء الجمركى على كل ما يمر أو يُستَهلك - فى منطقة البرزخ -
من منتجات الشركة طوال فترة سريان الامتياز؛ وذلك فى مقابل أن تقوم الشركة بجباية
ضريبة بنسبة ١٥% لصالح الحكومة المصرية".

ولكن الاهتمامات الطارئة المصاحبة لمفاوضات عقد قرض ١٨٦٧-١٨٦٨ لم
تُتَّح لرئيس الشركة بأن يواصل هجومه حتى النهاية: فقد كان عليه أن يعود - أولاً -
إلى منطقة البرزخ، ويرسل من هناك منشوراً مُوجهاً إلى كافة القناصل العموميين -
بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٨٦٨م - يخبرهم فيه بنص رسالته إلى نائبه - المؤرخة فى
١٨ أبريل - ويعلق قائلاً: "فى الوقت الحالى، يكون من الظلم أن يدفع الأفراد رسوماً
على المواد التى يستهلكونها فى منطقة البرزخ. ولكن الاحتجاجات على هذا الظلم يجب
أن تقوم بنا تفصيلياتهم".

وهكذا، فإن المسيو دى ليسيس لا يكتفى بالتعويضات التى يُجبر القناصل
العموميون الحكومة المصرية على دفعها بدون وجه حق، بل إنه يحثهم - أيضاً -
لإجبارها على الاعتراف بمشروعية عمليات التهريب، وعلى فتح أبواب مصر على
مصراعينها أمامها. لكن هذه المحاولة الثانية فشلت - أيضاً - فشلاً ذريعاً لأن مسألة
الإعفاء الجمركى لمنطقة البرزخ لم تلق تأييد تجار الأسكندرية لحسن الحظ.

وأيا كان الأمر، فإن الهدف الثابت لدى ليسيس كان يتخلص فى إثارة مشكلة مع
الحكومة المصرية - بواسطة هذا الابتزاز الوقح - ومن ثم، يجبرها مرة ثانية - على
طلب تحكيم الإمبراطور!!!

وفى تقرير المسيو پوچاد - بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٨م - كتب من
الأسكندرية عن "هذه المحاولة الجريئة للغاية" ما يلي: "... قام الكولونيل ستانتون فوراً
بإبلاغ شريف باشا عن هذا المنشور وملاحقه... وعندى معلومات بخصوص مناقشة
حادة للغاية دارت بالأمس بين شريف باشا والمسيو دى ليسيس. ومن مصدر آخر،
عرفت أن شريف باشا أخبر دى ليسيس بوضوح تام:

١- أنه لا توجد أية اتفاقية تمنح "شركة القناة البحرية" أياً من الحقوق التي يُطالب بها رئيسها المحترم.

٢- وإن الأمر يتعلق بمنح الإعفاء الجمركي فقط لإدخال الآلات والأشياء الخاصة بأشغال تنفيذ المشروع.

٣- وأن الباقي كله لا يخرج عن كونه مجرد تسامح تام من جانب سعيد باشا، الوالي السابق.

٤- وأن الحكومة المصرية لم يذر بخلها - أبداً - أن تخلق "دولة داخل الدولة" - أي مناطق حرّة - أو بالأحرى فإنها لم تفكّر أبداً في خلق بؤر فعلية للتهريب.

"وفي هذه المرة أيضاً، اقترح دي ليسيبس على شريف باشا اللجوء إلى تحكيم الإمبراطور في هذه المسألة. ولكن شريف باشا رفض هذا الاقتراح...

"لقد بدأت في دراسة الاتفاقيات العديدة التي عقدتها الحكومة المصرية مع الشركة، وبحثت فيها عن نص يُدعم طلب المسيو دي ليسيبس، لكنني لم أجده حتى الآن. وبالأمن، رجوت المسيو دي ليسيبس أن يُحدّد لي - بنفسه - المواد التي استند عليها في مطالبه، وأن يضع عليا علامة بالقلم الرصاص، لكنه خرج بدون أن يفعل ذلك"^(٢٤).

ولم يتوقف دي ليسيبس عند هذا الحد؛ ففي أثناء زيارته لبورسعيد يوم ١٠ أغسطس - أبلغ كل التجار بما يلي:

١- أن كافة الأشياء المخصصة لاستيلاكيم - في "نطاق القناة البحرية" - تتمتع بالإعفاء الجمركي.

٢- أن تلك الحقوق قد نشأت بناء على الاتفاقيات التي وقعتها الشركة مع الحكومة المصرية.

٣- ويجب على التجار أن يقاوموا مطالبة الجمارك ليم بدفع الرسوم.

وظلت مصلحة الجمارك تفرض الرسوم على كل البضائع التي كانت تُدفع عليها رسوم من قبل؛ فتوجه التجار إلى الشركة التي أُكِّدَت على تعليماتها السابقة. ولذلك، تشجع أربعة تجار فرنسيين بناءً على منشور المسيو دي ليسيبس، وتقدموا - يوم ٢٥ أغسطس - للجمارك ومعهم شهادة إعفاء جمركي صادرة عن الشركة، واستولوا بالقوة على الأشياء التي تخصيم وبدون أن يدفعوا الرسوم المستحقة.

وبتاريخ الأول من سبتمبر، علّق المسيو بوجاد - من الأسكندرية - على هذا الحادث قائلاً: "ومن حسن الحظ أن اعتدال السلطات المصرية قد ساهم في حفظ النظام خلال تلك الظروف التي كان يمكن أن تؤدي إلى نتائج خطيرة... إن شريف باشا صديق للمسيو دي ليسيبس، وهو مشجع مستتير لهذا المشروع العظيم...

"ولا يعرف شريف باشا كيف يلتصم الغدر لدى ليسيبس، أو حتى يفسر البرقية التي أرسلها إلى الأسكندرية - يوم ١٨ - ويعلن فيها أن كافة البضائع معفاة من الضرائب ماعدا البارود والأسلحة والتبغ. لقد حدث ذلك في الوقت نفسه الذي أعلن فيه شريف باشا له - بوضوح - أنه يببالغ كثيراً في مزاعمه غير المدعمة بأي سند مكتوب. وماذا سيفعل شريف باشا إذا عرف بأن دي ليسيبس قام بتحريض الأجانب - في بورسعيد - على سلب حقوق البلاد...؟؟..."

وأسر لى المسيو ريت بنفسه أن المشاعر مضطربة للغاية في منطقة البرزخ...^(٢٥).

وأخيراً، توجه دي ليسيبس إلى الأستانة، وتقابل هناك مع الوالي، وتفاهم معه على تعيين لجنة تقوم بتحديد حقوق وواجبات الشركة في مسألة الجمارك هذه.

وتشكلت اللجنة من أربعة أعضاء هم: - المسيو - بوجاد، قنصل فرنسا؛ والمسيو كليرك (Clercq)، مندوب الشركة؛ وسيرفر أفندي، مندوب تركيا؛ وعلى باشا مبارك مندوب مصر. وكان تشكيل هذه اللجنة يختلف تماماً عن تشكيل لجنة التحكيم، فأصبح حيادها مضموناً.

واجتمع المندوبون الأربعة في الأول من شير فبراير سنة ١٨٦٩م وفي اليوم التالي مباشرة، بعث المسيو بوجاد البرقية التالية لحكومته: "اتسمت مناقشة الأمس

بالسخونة، ودافعتُ عن مصالح الشركة بطريقة جعلت مندوبيا يُعزَّر لى عن شعوره بالامتتان. و أياً كانت طبيعة الخلاف حول حقوق الشركة، فإن المصلحة السياسية العليا جعلتني لا أترددُ في أن أمنحها الأولوية قبل أى اعتبار آخر^(١٦).

وباسم المصلحة السياسية العليا، نجح دى ليسبير فى الحصول على دعم الحكومة الفرنسية لمطالبه - التى كانت فى غاية الظلم - ضد الحكومة المصرية. وباسم هذه المصلحة السياسية ساند المسيو بوجاد دى ليسبير لكسب الدعوى؛ ولكن، لكل شيء حدود.

وفى أول مارس، اتفق مندوبا مصر وتركيا، وقنصل فرنسا على التفسير التالى للمادة رقم ١٣ ووقَّعوا عليه:

"تُعفى الشركة تماماً من دفع الرسوم الجمركية عن كل المواد اللازمة لأشغالها. وهذا الإعفاء يسرى أيضاً على المشروبات والأطعمة والملابس والأدوية الخاصة بها وبمقاوليها وموظفيها وعمالها فى أثناء فترة تنفيذ الأشغال وطوال مدة الاستغلال. ولا يجوز للشركة أن تتنازل عن هذا الحق لطرف ثالث. وهذا الإعفاء من الرسوم الجمركية لا يسرى على تجار الجملة أو القطاعي".

وبدون شك، فقد كان هذا القرار عادلاً كما كان ملائماً تماماً للشركة: فحسب مواد فرمان الالتزام - الصادر فى سنة ١٨٥٦م - كانت الشركة مُعفاة فقط من دفع الرسوم الجمركية على الآلات والمواد اللازمة لأشغالها. ومع ذلك، فقد رفض مندوب الشركة التوقيع على هذا التفسير.

وأراد قنصل فرنسا تبرير موقفه: فأرسل خطاباً مطوَّلاً لحكومته يُلقى فيه الضوء على الهدف - غير المُعلن - الذى يسعى دى ليسبير لتحقيقه، ألا وهو ابتزاز مبلغ الـ ٤٠ مليون فرنك - التى يحتاجها لشركته - من الوالى.

وفىما يتعلّق بقرار اللجنة، ذكر القنصل ما يلى: "إن هذه النتيجة قد تجاوزت كل ما كان يصبوا إليه أصدقاء الشركة المستثمرين والجادين. وأنا أعرف أن الشركة غير راضية بالمرّة لأنها كانت تريد إجبار الوالى على أن يشتري منها - مُجدداً - حقاً لا

تملكه. فمئذ بداية عمل اللجنة، كان من الواضح أن المسألة - بالنسبة لـدى ليسيبيس - كانت لمجرد الحصول على النقود ولا شيء غير ذلك. لقد أدركت ذلك من أول وهلة.

"أمّا دفاعى الحار عن مصالح شركة القناة، فلم يكن يهدف إلا لإتاحة الفرصة لـدى ليسيبيس لكى يتوصل إلى تسوية مع الوالى. وذهبتُ فى دفاعى عنها - أحياناً - إلى حد بعيد لدرجة أن الوالى اشتكى من موقفى هذا ولامنى عليه..."

لكن، رغماً عن كل ما بذلناه، لم ينجح رئيس الشركة فى إجبار الوالى على دفع مبلغ الـ ٤٠ مليون فرنك التى يحتاجها لإنجاز الأشغال فى القناة فى الأول من أكتوبر حسبما أكدوا لى.

"وحسبما استنتجت من موقف مندوب الشركة، كان من السهل على إدراك أن المسيو دى ليسيبيس كان ينتظر منى:

١- أن تؤكد بصراحة على حق الشركة فى إنشاء ميناء حر فى بورسعيد.

٢- وأن هذا الحق غير قابل للنقاش.

٣- وأن أنسحب من اللجنة - مع المسيو كليرك - إذا أبدى المندوبان - المصرى والعثمانى - أى اعتراض إزاء هذا الادعاء.

"ولكنى لم أستطع أن أفعل ذلك لأننى أرفض انتهاك القانون والعدل. ولكنى - على العكس - قد دافعتُ بحرارة عن المصالح المشروعة للشركة..."^(٢٧).

ولكن الشركة رضخت فى النهاية ووافقت على هذا الحل الذى اقترحته اللجنة. وتبقى على الشركة - بعد ذلك - أن تبيع للوالى حقها "الجديد" نسبياً، أى أن تجعله يشترى منها حقها فى عدم دفع الرسوم الجمركية عن الأطعمة والملابس والأدوية اللازمة لموظفيها.

غير أن دى ليسيبيس لم يكن بالرجل الذى ينسحب من مباراة: فيما أنه كان ينوى شن هجوم جديد على الخزانة المصرية، كان يجب عليه - قبل كل شيء - التخلص من المسيو بوجاد لخلق فراغ حول الوالى. وفى الواقع، فإن القنصل الفرنسى كان دائماً ما يحتج بشدة على السلوك العام لشركة البرزخ فى مصر. واستفاد القنصل الفرنسى

من حادثة وقعت بين الشركة والحكومة المصرية - لا علاقة لها بمشكلة الجمارك -
وقام بتحذير حكومته من مغبة سياسة الإهانة والعنف وفرض التعليمات التي تتبعها
"الشركة العالمية" عند تعاملها مع الحكومة المصرية.

والحادثة التي نعنيها تتخلص في أن الإدارة المحلية المصرية لم يكن لديها خطأ
للتلغراف في المنطقة الواقعة بين الإسماعيلية والسويس، فقررت أن تنشئ لها خطأ
هناك، وأبلغت إدارة الشركة بنيتها في ذلك.

ولكن المسيو ريت - باسم الشركة - قام بالرد قائلاً أنه سيكون صعباً على
الحكومة المصرية أن تنصب أعمدة التلغراف - على طول حافة القناة - خوفاً من
تعرض هذه الأعمدة للسقوط (!!)، واقترح على الحكومة المصرية أن تضع أسلاك خط
التلغراف - الخاص بها - على نفس أعمدة الخط التابع للشركة. واستقبل شريف باشا
هذا الاقتراح ببرود، ووصفه المسيو بوجاد بأنه "رد يتصف بانعدام الذوق".

لقد كانت الشركة تعتبر أن مصر تتبع "منطقة البرزخ" وليس العكس. وبتاريخ ٨
سبتمبر سنة ١٨٦٨م، كتب القنصل الفرنسي محذراً من النتائج السيئة لهذه الرؤية: "إن
الطريقة التي تتخاطب بها "الإدارة العليا لشركة البرزخ مع الحكومة المصرية تجعل
الشركة - أحياناً - وكأنها حكومة مستقلة - أو دولة داخل الدولة - فتثير الشكوك
والمخاوف لدى الأتراك. ولذلك، يجب التعامل بحذر مع هذا الموضوع"^(٢٨).

إن هذا الموقف الذي يتصف ببُعد النظر والحزم قد جلب على صاحبه - المسيو
بوجاد - كراهية الشركة: فالشركة كانت تعتبر القناصل العموميين بمثابة وكلاء عنها
وتابعين لها. وبالتالي، فقد اعتبرت أن أول واجباتهم هو ضرورة دعم كل رغباتها،
حتى ولو كانت تلك الرغبات تتعارض مع القانون والعدالة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فمن المؤكد أن المسيو بوجاد كان يتذكر ما حدث
للمسيو ساباتييه في سنة ١٨٦٠م. ولذلك، فلا بد وأنه كان يشعر بأن إبعاده عن منصبه
في مصر بات وشيكاً: ففي شهر مارس سنة ١٨٦٩م، ذكر في تقريره: "إن الشركة تعلن
بصراحة أن تغيير القنصل العام يتم حسب رغبتنا"^(٢٩).

وفى يوم ٩ يونيو سنة ١٨٦٩م، غادر المسيو بوجاد مصر وجاء المسيو تريكو (Tricou) ليشغل منصب القنصل العمومى الجديد لفرنسا فى مصر. وشعر المسيو دى ليسيبس بالانتصار لأنه أخذ صوت القنصل العمومى المعارض لرغباته، وبدأ يصوب مدافعه - من جديد - صوب مصر: فقرر مواصلة التحرش بها - عن طريق رفع دعاوى التعويضات ضدها باستمرار - حتى يستنزف قواها، فتستسلم وتوافق على بذل المزيد من التضحيات الجديدة لكى تتخلص من مضايقاته وتحصل على الهدوء.

ثانياً: بعدما رفضت الحكومة المصرية قبول الشكوى الخاصة بالإعفاء الجمركى، وجد المسيو دى ليسيبس فى جعبته شكوى مبتكرة للغاية. فالشركة قد تنازلت للحكومة المصرية عن "الترعة الحلوة" (أى "ترعة الإسماعيلية") التى كَبَدَت الحكومة مبلغ ٥٠ مليون فرنك، بالإضافة لتكاليف صيانتها - على حساب الحكومة - لتوصيل المياه مجاناً للشركة.

وبناءً على قرار التحكيم الإمبراطورى، خصَّنت الشركة على تعويض (قَدْره ٦ مليون فرنك) عن ثمن المياه العذبة التى يُنتظر أن تباعها الشركة لو ظَلَّت الترعَة فى حوزتها.

وتم ذلك كله استناداً على مبدأ يُخالف الاتفاقيات المعقودة والتى تُتص على أن "حفر وصيانة" الترعَة هو مجرد "التزام" وليس "تكليفاً".

ولكن قرار التحكيم الإمبراطورى نسي تقدير كمية الأسماك الموجودة فى مياه الترعَة كما نسي - أيضاً - تقدير الأرباح التى كانت ستدخل خزينة الشركة (!!!). وهناك - أيضاً - "القناة البحرية" والبحيرات التى تخترقها، خصوصاً "بحيرة المنزلة" التى تُصطاد منها كميات وفيرة من الأسماك الفاخرة. (وهى التى أطلق عليها إشعيا^(١٧) اسم "حوض أسماك الفرعون"). فلماذا - إذن - تتنازل الشركة عن تحصيل الرسوم على صيد الأسماك؟

^(١٧) إشعيا: نبي عبراني اشتهر بنبؤاته المذكورة فى "سفر إشعيا" ومينياً: سقوط بابل، وتدمير مملكة يهودا، ونفى اليهود من أورشليم ثم عودتهم إليها: إنج الخ... [المترجم].

ومن المؤكد أن الشركة كانت تعلم - علم اليقين - أن الحكومة المصرية - من قديم الأزل - هي التي تتبع حق التزام الصيد مقابل رسوم تحصلها. وكانت الشركة تعلم - أيضاً - أن الترع ملك للحكومة. لكن، متى كانت الشركة تُقيم أى وزن للحقوق الميادية لحكومة مصر؟

وبالإضافة إلى كل ما سبق، أليست القناة خير وبركة على مصر؟ أوليست مصر تتبع القناة؟ وبخلاف مسألة الأسماك، فإن الشكاوى "العادلة" - التي ترفعها الشركة ضد الحكومة المصرية - لن تنتهي!!!

ثالثاً: منح قرار التحكيم - الصادر في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤م - للشركة أكثر من ١٠ آلاف هكتار من الأراضي الواقعة حول مجرى القناة البحرية. ولكن نص هذا القرار حدد ارتفاع الشركة بهذه الأراضي على النحو التالي: "فى المستقبل، وعندما يزيد عدد السكان فى تلك المنطقة، لن يكون للشركة الحق فى المطالبة بأية زيادة فى مساحة هذه الأرض الممنوحة لنا لأى غرض كان سواء أكان ذلك للمضاربة عليها، أو لزراعتها، أو لإقامة منشآت عليها، أو للتنازل عنها".

ولسوء الحظ، فإن قرار التحكيم كان يحتوى على بذرة فنائه التى ستُدمر حتى مواد القرار ذاته: ففيمما يتعلق بمسألة الأراضي، سجد أن هذا القرار قد منح الشركة مساحات من الأراضي أوفر من اللازم لإنجاز أشغالها بشكل مريح.

ولكن هذا الوضع قد تحسّن بناءً على اتفاقية ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦م: فالمادة الثالثة - من هذه الاتفاقية - أرادت تشجيع التجارة والصناعة، والتوسع فى استغلال القناة، فسمحت لأى شخص بالاستقرار على طول مجرى القناة البحرية وفى المدن التى ستقام هناك؛ ولكن بشروط:

١- الحصول على تصريح مُسبق من الحكومة المصرية.

٢- الامتثال لتعليمات الإدارة المحلية أو المجالس البلدية المحلية.

٣- الخضوع لقوانين وأعراف البلاد.

٤- دفع الضرائب.

٥- أمّا حرم الجسور، وحواف مجارى المياه، والطرق الضيقة لجر المراكب بالحبال (على ضفاف المجارى المائية)، فيجب أن تظل متاحة للمرور الحر عليها وتخضع للوائح التي تنظم استخدامها.

ولكن الاتفاقية أضافت ما يلي: "إن هذه المنشآت لا يمكن إقامتها إلا في المواقع التي يعتبرها مهندسو الشركة غير لازمة لاستخدامات الشركة. وهذه المنشآت ستقام على نفقة المستفيد منيا والذي سيسدد للشركة المبالغ التي أنفقتها لبناء أو تجهيز هذه المواقع".

وهذه المادة تضمن للشركة استرداد المبالغ التي قد تكون صرفتها لإعداد الأراضي وتجهيزها. وقدّر مهندسو الشركة هذه النفقات بـ ١٠٠ مليون فرنك على الأقل، ولا يعرف أحد على أى أساس تم تقدير هذا المبلغ. وأياً كان الأمر، إذا لم يكن هذا التقدير هو بعينه مضاربة على سعر الأرض، فإنه - على الأقل - كان بمثابة أول خطوة على هذا الدرب.

لكن هذه النتيجة الأولية لم تُرض المسيو دي ليسيبس تماماً: فلماذا يقصر نشاطه على استغلال القناة البحرية وحدها (حتى ولو كان الذهب يجرى فيها) ؟ ولماذا لا يستغل - بكل الوسائل - الترع والأراضي والموانئ و"مديرية البرزخ" بأكملها (طالما أن تفسيرات المواد مطاطة وغير مُحدّدة) ؟

وفى سنة ١٨٦٧م، صدرت سندات القرض ذى الـ ١٠٠ مليون فرنك؛ فبدأ دي ليسيبس يتعامل بجدية مع مسألة الأراضي المخصصة للشركة في منطقة القناة والتي قدّرها بالملايين. لكنه لم يكن يستطيع بيعها - أو التنازل عنها - إلا بعد موافقة الوالى.

وانتهز دي ليسيبس فرصة وجود الوالى فى فرنسا فاقترح عليه بيع الأراضي التي يمكن بيعها على أن تنقسم الشركة ثمن البيع مع الحكومة المصرية. وفى الوقت نفسه، أرسل لجلالة إمبراطور فرنسا بمذكرة تفسيرية تُوضّح طبيعة الاقتراح الذى قدّمه للوالى.

وفى تقريره الذى ألقاه أمام "الجمعية العمومية" للشركة - بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٨٦٨م- ذكر دي ليسيبس ما يلي: "إن قرار التحكيم الإمبراطورى، واتفاقية ٢٢ فبراير

سنة ١٨٦٦م، يمنعان الشركة من الحق في بيع الأراضى المبنية - أو الصالحة لبناء - (والتي ألت إلى الشركة بحق الانتفاع) مقابل تحقيق ربح وذلك لمدة ٩٩ سنة. ولكن القرار والاتفاقية يمنحانها حق التنازل عن حق الانتفاع، بل ويسمحان لها حتى بمنح حق الملكية لصالح من تتنازل لهم عن حقها، وذلك في مقابل دفع أتعاب نقل الملكية.

"وتقترح الشركة على الوالى اقتسام الثمن الهائل الذى تساويه تلك الأرض فى بورسعيد والإسماعيلية والتجمعات السكانية حول القناة البحرية.

"وفى مدة وجيزة، سيكون بإمكاننا الحصول على مئات الملايين من الفرنكات من بيع تلك الأراضى التى نستطيع أن نضيف إليها - تبعاً - بيع قطع أراضٍ أخرى من الصحراء المملوكة للدولة. ويمكن أن يتم ذلك بعد استبعاد القطع الأكثر قرباً من مجرى القناة والتي يمكن أن تكون لها قيمة. أما إذا ظل الحال على ما هو عليه، فلن يستفيد أحد.

"وعندما يوافق الوالى على بيع الأراضى مقابل تحقيق ربح، وعندما يقسم الثمن معنا، فستحصل الحكومة المصرية على ثروة لن نستطيع الاستفادة منها إلا بمشاركتنا".

وفى هذا التقرير نفسه، أعلن دى ليسيبس ما يلي: "لقد وافق الإمبراطور على هذا الاقتراح وأوص بتنفيذه: فهو يعتبره نتيجة لقرار التحكيم ومكمل له. إن سمو الوالى المستير هو - قبل كل شيء - المساهم الرئيسى فى مشروعنا وسوافق عليه".

وفى الحقيقة، فإن هذا الاقتراح الجديد ليس مكماً لقرار التحكيم، بل إنه يتعارض معه: فهو يقر مبدأ المضاربة على أراضٍ تطالب مصر باستردادها، ولكن التحكيم أعطاهما لشركة القناة بحجة ضرورة وجود منطقة واسعة نسبياً لردم السبخات، وتثبيت تلال الرمال المتحركة، وإبعاد الصحراء - بكل أخطارها ومعوقاتها - عن مجرى القناة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن المسيو دى موستييه، سفير فرنسا فى الأستانة، كان قد صرّح - فى شهر مايو سنة ١٨٦٥ - مؤكداً على أن "الشركة لن تطالب بأى مكسب" من الأراضى المعروضة للبيع. كما أضاف قائلاً: "أما المدينة التى ستشأ لاحقاً فى بورسعيد، فإن موقعها المستقبلى قد تم تحديده تماماً: فهو سيقع فى الزاوية العريضة

التي ستكوّن بين القناة والبحر على شاطئ آسيا. والشركة لا تمتلك أية أراضٍ على هذا الشاطئ، والباب مفتوح على مصراعيه لممارسة المضاربات سواء للحكومة المصرية وللأفراد^(٣٠).

إذن، فإن هذه الأراضي يجب أن ترجع إلى مصر بحكم القانون^(٣١): فمصر قد تكبّدت غرامة باهظة لكي تستعيد كل الأراضي الواقعة على ضفاف الترع (باستثناء الأجزاء اللازمة لخدمات الشركة).

وفي شهر أغسطس، وافق إسماعيل - من حيث المبدأ - على الاقتراح الذي قدمه له دي ليسيبس والذي حظى بتصديق الإمبراطور، ولكنه وضع شرطاً. وفي الواقع، فإن نوبار قد ردّ - باسم إسماعيل - وأوضح:

١- أن مصر قدّمت تضحيات كثيرة لإنجاح مشروع القناة البحرية.

٢- وأن ٢٠٠ مليون فرنك تثقل كاهل ميزانية البلاد.

٣- وأن الوالي يرجو صاحب الجلالة أن يُنصف مصر وذلك:

(أ) بأن يسمح لها بتنظيم شئونها بنفسها.

(ب) وأن تتخلص من الضغوط الأجنبية عليها.

(ج) وأن تُنشئ "نظام المحاكم المختلطة".

ووافق دي ليسيبس - وليس الإمبراطور - على الشرط الذي اشترطه الوالي لكي يوافق على بيع الأراضي، وأصبح - منذ ذلك الحين - أكثر الأنصار حماسة لتعديل "نظام القضاء القنصلي" في مصر، ولم يُعد ينقصه سوى وجود عقد عليه توقيع الطرفين. لكن إسماعيل كان يربط موافقته على المقترحات بإلغاء مظالم "نظام الامتيازات الأجنبية". وعلى كل حال، فهو لم يوافق على المقترحات إلا من حيث المبدأ فقط؛ ولذلك، كان على دي ليسيبس أن يلوى ذراع الخديوي.

رابعاً: "اكتشف" دي ليسيبس دعوى تعويض "عادلة" جديدة، فجميع المنشآت التي بنتها الشركة لن تحتاج إليها عندما يحين موعد انتهاء الأشغال في القناة البحرية، ويجب

تسليمها للحكومة المصرية لأن الشركة لا تعرف كيف تتصرف فيها. وكانت هذه المنشآت عبارة عن:

١) المستشفيات - التي بنتها الشركة في منطقة البرزخ لعلاج العمال - مع معداتها.

٢- المعسكرات والمنازل المبنية بألواح الخشب - المملوكة للشركة من بورسعيد حتى السويس - والتي نخر فيها السويس.

٣- المخازن والأبنية الأخرى الآيلة للسقوط في بولاق (القاهرة) ودمياط.

(باختصار، فإن جميع منشآت الشركة أصبحت لا تصلح لشيء).

٤- وحتى محاجر المكس (في الإسكندرية) - التي كانت الشركة تستغلها مجاناً

- اعتبرت حقاً ليا وأجبرت الحكومة المصرية على شرائها منها بمعداتها.

ولم يكن إسماعيل بقادر على مواجهة دعاوى التعويضات التي ترفعها الشركة عليه بلا انقطاع، فأراد أن يجد حلاً نيائياً لهذه المشكلة. وفي سنة ١٨٦٩، وافق على أن يدفع للشركة مبلغاً إجمالياً قدره ٣٠ مليون فرنك، ومنحها مساحة ٣٠٠ هكتار في بورسعيد و٢٠٠ غيرها في الإسماعيلية لكي تبيعها وتقتسم ثمن البيع مع الحكومة المصرية.

وبما أن الخزانة المصرية كانت تعاني من الإفلاس، فقد تقدم دي ليسيبس بحل جاهز للحصول على مبلغ الـ ٣٠ مليون فرنك: فلفد كان إسماعيل يمتلك ١٧٦٦٠٢ سهماً من أسهم شركة القناة، فاقترح دي ليسيبس عليه أن تظل كما هي في حوزته، واتفق معه أن يسلم القسائم ربع السنوية للشركة وذلك لدفع مبلغ الـ ٣٠ مليون فرنك بصفة رأسمال وبفائدة قدرها ١٠%.

واضطر إسماعيل لأن يخسر ٥٠ فرنكاً في السهم الواحد بالإضافة إلى تنازله عن قبض أرباح هذه الأسهم لمدة ٢٥ سنة أي حوالى خمسين (٥/٢) إيرادات القناة طوال هذه المدة.

ولتغطية مبلغ الـ ٣٠ مليون فرنك، قرر مجلس إدارة الشركة - بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٦٩م - إصدار ١٢٠ ألف قسيمة دفع تُحوّل لحساب المدين؛ وبعد ٢٥ سنة، تحل محل الـ ١٧٦٦٠٢ سهماً في حق الانتفاع بها وقبض أرباحها. وسمحت الشركة للمساهمين فيها - فقط - بالاكتتاب في هذه القسائم بواقع ٢٧٠ فرنك للقسيمة الواحدة نظراً للمزايا الكثيرة التي سيحصل عليها المكتتبون فيها.

"وحتى إذا احتسبنا فائدة الأسهم بنسبة ٥% فقط، أي بدون احتمال أي ربح طوال فترة الـ ٢٥ سنة الأولى من الاستغلال، فإن المستفيدين من التحويل سيضمنون الحصول على ١١٠ مليون و٣٧٦ ألف و ٢٥٠ فرنك بمتوسط ٩١٩ فرنك بصفة أرباح واستهلاك القرض للقسيمة الواحدة التي صدرت بـ ٢٧٠ فرنك"^(٣٢).

وهكذا تُثبت لنا التقديرات الأكثر اعتدالاً أن مصر كان مطلوباً منها تسديد ٣٠ مليون فرنك - قيمة الدين الوهمي - فتنازلت عن مكاسب حقيقية تساوي ١١٠ مليون فرنك تقريباً.

إن أفضل تعليق على هاتين الاتفاقيتين الأخيرتين هو ما ذكره دي ليسيبس نفسه في تقريره - الذي ألقاه أمام "الجمعية العامة للمساهمين" - بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٨٦٩م. وسنقدم - فيما يلي - تحليلاً موجزاً له. ومن بين ما ذكره دي ليسيبس:

"١- إن الإعفاء الجمركي المذكور في الاتفاقية عبارة عن حصانة خاصة لإدخال الآلات والمواد المخصصة للاستهلاك في البرزخ... وتكونت لجنة أبدت رأياً المضاد لمطلب الشركة وقرّرت أن الإعفاء الممنوح على الاستهلاك في البرزخ لن يُمنح إلا لموظفي الشركة فقط.

"إن وضع قيود على البضائع المشحونة على السفن والإجراءات التي فرضت عليها أصبحت مشكلة تعوق عمل إدارة الشركة المطالبة برعاية من يعملون لديها بهذه الطريقة لكي يستفيدوا.

"وإزاء مثل هذه الأوضاع، فإننا لم نتردد في التنازل عمّا تبقى من هذا الإعفاء - كما تم تعريفه في قرار "اللجنة المشتركة" - مقابل الحصول على تعويض...

٢- لقد كان يجب علينا إنشاء خدمة البريد وخطوط البرق في الصحراء. وبالطبع، كان لابد وأن تصبح تحت إدارة الحكومة المصرية عندما تنتهى الأشغال فى البرزخ ويبدأ الاستيطان فى هذه المنطقة. ودفعت الحكومة المصرية لنا تعويضاً عما أنفقناه، وتكفلت هى بتقديم الخدمة العامة ولكنها منحتنا الحق فى الاحتفاظ بخط تلغراف لخدمة احتياجاتنا.

٣- لم يرد - فى أى نص من نصوص عقود لامتياز - ذكر أى حق للشركة فى صيد الأسماك على طول مجرى القناة أو فى البحيرات التى تمر عبرها. ومن جهة أخرى، فإننا لم نكن نستطيع تجاهل حق الدولة فى السيادة على أراضيها. ولكن العدل كان يقتضى الأخذ بعين الاعتبار أن جزءاً من نفقات الشركة قد صرف على توصيل المياه للصحراء (!!!). إن الموافقة على هذا المبدأ قد شكّلت الركن الثالث من أركان طلب التعويض.

٤- وبما أن العمل فى القناة البحرية على وشك الإنتهاء، وبما أن الملاحة النهرية لكل قارب فى البلاد أصبحت متاحة، فإن رسوم الترانزيت التى نجنيها ستزيد. وليس من مصلحتنا الحصول على امتيازات على حساب عملائنا أو استبدال حقنا بالحصول على تعويض.

٥- وأخيراً، وبناءً على المادة الخامسة، فإن الشركة أعلنت أنها لن تطالب الحكومة المصرية بدفع أية تعويضات من أى نوع، إلخ... عن أية نفقات أو أضرار مفترضة تكون سابقة على تاريخ توقيع الاتفاقية".

ولندرس الآن الجزء الثانى من هذه الاتفاقات التى قال دى ليسيس عنها:

٦- إن الاتفاقات تشترط تنازل الشركة للحكومة المصرية عن:

أ - كل المستشفيات التى بنتها فى منطقة البرزخ مع كل معداتها.

ب - محجر وميناء المكس وكل الآلات المعدات المستخدمة فى تشغيله.

ج - المخازن الموجودة فى بولاق ودمياط.

وذلك مقابل مبلغ ١٠ ملايين فرنك تدفعها الحكومة المصرية للشركة.

"وكانت خدمات الصحة والمستشفيات تكلف الشركة مبلغ ٥٠٠ ألف فرنك سنوياً؛
ومما يشرفكم أنكم كنتم توافقون دائماً على صرف هذا المبلغ على هذه الخدمة غير
المربحة مادياً. ويجب علينا أن نلغيها بعد انتهاء الأشغال..."

لقد وافق صاحب السمو على أن يلحق بخدمته مجموع العاملين في قطاع
الخدمة الصحية للشركة، وسيكفل سموه بتكاليف العناية بالمستشفيات، كما سيُرد
للشركة ما دفعته لإنشاء المباني والمعدات (فتعالى هُتاف الحاضرين: "جيد جداً!! جيد
جداً!!")

"إن محجر وميناء المكس - بالقرب من الأسكندرية - أصبحا غير لازمين
للشركة، فتم التنازل عنها بالثمن الموجود في قوائم الجرد الخاصة بنا مقابل تسديد ما
دفعنا بالضبط.

"أما مخازن بولاق، فهي تقع بين أحد قصور الخديوى ومحطة السكك الحديدية
في القاهرة، وزادت قيمتها بعد حصولنا عليها سنة ١٨٦٠، وقد تنازلنا عنها - وهي
ومخازن دمياط - مقابل مليون فرنك وكانت الشركة قد اشترتِهما بـ ٢٥٥ ألف
و ٤٦٩ فرنك.

"وبالنسبة للمنازل والمباني الموجودة على طول خط القناة البحرية - خارج
المراكز السكنية - فقد كانت مجرد ملحقات بمواقع الأشغال. وبعد انتهاء الأشغال،
كانت ستقع فريسة للإهمال التام لولا أن الحكومة المصرية أثبتت رغبتها في استخدامها
كمبانٍ إدارية ومعسكرات للجيش. ونتيجة لهذه الرغبة، ازدادت قيمة الأراضي
المجاورة لهذه المنازل والمباني، فاستفادت الشركة من هذه الزيادة..."

"وبالتأكيد، فإن الخزانة المصرية والشركة ستحصلان على مكاسب هائلة من
البيع المتتالي لأراضي منطقة البرزخ. ويصعب علينا - في الوقت الحالي - تقدير
الأهمية الكاملة لهذه المكاسب. ولكن يمكننا التنبؤ - على الأقل - بأن الحكومة
المصرية والشركة ستستردان - بفضل هذا المشروع - كل ما دفعته في إعداد الأرض
وتجيزها وفي شق القناة البحرية (فتعالى هُتافات: جيد جداً!!)..."

وفيما يتعلق بالضمانات الممنوحة لحاملي السندات، فهي تتضاعف عما كانت عليه بشكل غير مسبوق لأن الاتفاقات الأخيرة تَتَمَّى - بشكل استثنائي - موارد الشركة: لقد قمنا بسحب ٣٠ مليون فرنك من بعض السندات التي وصلت إلى معدل عال لم تبلغه من قبل بسبب الظروف التي أوصلتنا إلى هذا الاتفاق.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد قمنا بزيادة مجال نشاطنا بنسبة كبيرة جداً لا نستطيع حسابها حالياً لأننا نتقاسم مع الخزانة المصرية - في الوقت الراهن - ثمن بيع كل الأراضي التي يمكن البناء عليها على طول القناة البحرية..."

ثامناً: خسائر مصر في قناة السويس:

والآن، وبعد كل ما ذكرناه، هل نستطيع أن نقيس مدى التضحيات والخسائر التي تكبدتها مصر من أجل قناة السويس؟

١ - في سنة ١٨٦٤، دفعت مصر أربعة ملايين فرنك في المهمة التي قام بها نوبار في فرنسا لكي يجعل الشركة تخضع للقانون العام.

٢ - وفي سنة ١٨٦٦، دفع الوالي تعويضاً قدره ٣٠ مليون فرنك لإلغاء العمل بالسخرة في أشغال الشركة. لكن الشركة احتاجت لأعداد استثنائية كبيرة من الفعلة لكي تحفر (على الناشف) "الترعة الحلوة" في زمن وجيز. ورغم أن إلغاء السخرة، إلا أن الحكومة المصرية أرسلت للشركة ١٥ ألف عامل تحت رئاسة المهندس على مبارك. وأنجز هؤلاء الرجال عملاً هائلاً بشق هذه التربة.

وكتب شاهد عيان ما يلي: "هل تعتقد أنه من السهل العثور في أي مكان آخر - غير مصر - على ١٥ ألف رجل قادرين على حفر ونقل حوالي نصف مليون متر مكعب من الرديم في أقل من ٥٠ يوماً؟ لقد كان هؤلاء العمال يعملون أغلب الوقت وأقدامهم في الماء ولم يكن هناك أي شيء يظلمهم سوى السماء..."^(٣٣).

٣ - وفي سنة ١٨٦٩، أعلن دي ليسيبس أمام الجمعية العمومية للمساهمين أن "خديوى مصر مستعد دائماً لإظهار مسانדתه الدائمة للشركة في علاقته العامة معها وفي مشروع القناة. والدليل على ذلك أنه قد قرر بناء أربعة فنارات جديدة - على أحدث طراز - بطول ساحل مصر وكلف الشركة بالإشراف على تنفيذ هذا المشروع.

إذن، فإنه من المستحيل أن نجتمع ناتج التنازلات والخسائر المالية الثقيلة التي تكبدتها مصر بسبب القناة^(٣٤). وبهذا الصدد، يكفينا التذكير بأن مصر قد سعت لتسديد قيمة الاكتتاب الهائل (الذي فرض عليها)، والتعويضات (التي لا تحصى)، والديون، فاضطرت للاقتراض - من رجال المال الفرنسيين والعالميين - بنسب فوائد باهظة للغاية تؤدي بها إلى الخراب، فوُجعت في مشاكل من كل نوع تسببت في تعاستها.

وكتب قنصل الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق في مصر - المستر فارمان - ما يلي: "إن الشروط التي نفذنا بها مشروع قناة بنما تعطي مثلاً نمطياً وواضحاً للفارق بين طريقتنا في التعامل مع الدول الصغيرة - في القارة الأمريكية - وبين طريقة تعامل الحكومات الأوروبية مع بلاد الشرق غير المسيحية.

"بعدما دفعنا للفرنسيين أجرهم عن العمل الذي أنجزوه، فإننا ندفع ١٠ مليون دولار (أى ٥٠ مليون فرنك) لحكومة بنما لكي يكون لنا حق الإشراف على مساحة كافية من الأراضي تسمح لنا باستكمال العمل في القناة [قناة بنما] وضمان صيانتها واستغلالها^(٣٥)".

إننا إذ نبدى تحفظاتنا على أخلاقيات دي ليسيبس وعلى تصرفات حكومته، فإننا لا نستطيع منع أنفسنا من إبداء الاحترام للعبقرية الفرنسية التي تجسدت في مقاولي ومهندسي الشركة وحتى في دي ليسيبس نفسه. لقد كان دي ليسيبس مؤمناً بنجاح مشروعه، وكانت لديه طاقة عمل لا تعرف الكلال، فاستطاع أن يبحر بسفينته بين الأمواج والصخور، وأنجز عملاً رائعاً هو - بحق - واحد من أهم إنجازات القرن التاسع عشر.

وبتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩، تم افتتاح "قناة السويس" في احتفال مهيب لم يشهد له العالم مثيلاً من قبل: فقد حضرته الإمبراطورة أوجيني (فرنسا)، والإمبراطور

فرنسوا - جوزيف (النمسا)، وأولياء عهود أوروبا وأمراؤها، والسفراء المعتمدون؛ كما حضره أيضاً مندوبو الصحف العالمية، والعلماء، والفنانون، ورجال الأعمال والصناعة.

إن عظمة هذه الاحتفالات كان يجب أن تنعكس على مصر وفرنسا معاً، لكن الإمبراطور نابوليون الثالث ألقى خطاباً - بمناسبة افتتاح جلسات البرلمان الفرنسي - تحدث فيه عن افتتاح القناة وعن فرنسا فقط ولم يذكر مصر ولو بكلمة واحدة. وأبلغ المسيو دوروي (Duruy) - وزير المعارف العمومية في فرنسا - نوبار باشا بهذه الواقعة، فرد عليه نوبار بقوله: "يا إلهي! لقد تحدث الإمبراطور عن الكتكوت ولكنه لم يذكر شيئاً عن الدجاجة التي باضت البيضة واحتضنتها طوال أيام وليال !!!".

ثم حدث ما هو أسوأ من كل ما ذكرناه: فبعدما انتهى مشروع القناة بالكامل، سارع دى ليسيبس باستبعاد مصر من مجالس إدارات الشركة. ولتحقيق هذا الهدف، استخدم دى ليسيبس طريقته عديمة الأخلاق: ففي اجتماع عقد يوم ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧١، حث دى ليسيبس "الجمعية العمومية للمساهمين" على اتخاذ قرار يقضى بمنع حضور حاملي "الأسهم بدون كوبونات" الجلسات أو المشاركة في "الجمعية العمومية".

وكان هذا القرار يستهدف الخديوى وحده لأنه كان كريماً فسمح بتحويل فوائد أسهمه (١٧٦٦٠٢ سهماً) لصالح الشركة - لمدة ٢٥ سنة - تسديداً لقيمة التعويضات (٣٠ مليون فرنك).

وبناءً على إرادة دى ليسيبس، فإن مصر التي كانت تمتلك حوالى نصف رأسمال الشركة أصبحت محرومة - بصفتها مساهمة - من المشاركة في إدارة "شركة قناة السويس". وبالطبع، فقد احتج إسماعيل على هذا الظلم؛ وعندئذ، اتفقا على أن يأخذ دى ليسيبس منه توكيلاً بالتصويت بدلاً منه.

وهكذا كان على مصر أن تتحمل الخراب والمهانة وتعرض لإهانات شركة أجنبية تعمل على أرضها.

* * *

هوامش الفصل السابع

(١) راجع الفصل الثالث ("الغزو الاقتصادي وشركة البرزخ").

(2) Olivier Ritt: "Histoire de L' Isthme de Suez", Paris, 1869.

(3) F. De Lesseps: "Lettres, Journal et Documents", T. I .t

(4) Ibid.

(5) Archives Françaises, A.E. Correspondance politique. Egypte. Vol.32.

مذكرة نوبار باشا، أكتوبر سنة ١٨٦٣، ملحقة ببرقية القسم للأسكندرية، رقم ٢٣ بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٨٦٣.

(6) Ibid.

تقرير من نوبار للدوق دي مورني (de Morny) ملحق برسالة دي ليسيبس للوزير بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٦٣.

(7) Ibid., Vol. 33:

من الوزير إلى تاستو (Tastu). باريس، ٦ يناير سنة ١٨٦٤.

(8) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 1849. Le Caire, le 15 mai 1864.

(9) Ibid.:

مذكرة من الوالى إلى هـ. بولوير، مايو ١٨٦٤.

(١٠) ابتكر المسيو لافالييه (Lavalley) نموذجاً لكراكة طول ذراعها ٧٠ متراً تستخدم للممرات الطويلة، وتقوم بصب الركام - الناتج عن الحفر - على ضفة القناة؛

وفي الوقت نفسه، تعمل حتى في منتصف القناة (كان عرض القناة يبلغ ١٠٠ متر عند السطح).

(١١) رسالة من عالي باشا لسفير صاحب السمو السلطان في باريس. الأستانة، ٢١ سبتمبر سنة ١٨٦٤.

(12) Edward Dickey: "The Story of The khedivate." Londres, 1902.

(13) Archives Françaises. Ibid. Vol.34. Alexandrie, 9 November 1864.

(I4) Ibid. Vol. 35.

من قنصل فرنسا إلى الوزير. الأسكندرية، أول فبراير سنة ١٨٦٥.

(15) Ibid.

جزء من رسالة شريف باشا إلى "الممثل الأعلى للشركة العالمية لقناة السويس البحرية" بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٦٥.

(16) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 1896.

من هنرى بولوير إلى الوزير. القاهرة، ٢٥ أبريل سنة ١٨٦٥.

(17) Archives Franyaises. Ibid.. Vol. 37. Le Caire, Le 8 Octobre 1865.

(18) Ibid. Vol. 1897.

ويمكننا أن نضيف إلى ما سبق أن مسألة الأراضي الواقعة حول الموانى (مثل ميناء بورسعيد) كانت هامة جداً من الناحية الخاصة بالمضاربات (نظراً للسعر الهائل الذى ستصل إليه هذه الأراضي فى المستقبل)، وأيضاً من الناحية الاستراتيجية. أما بخصوص موضوع بورسعيد، كتب هنرى بولوير ما يلي: لقد أخذت الشركة لنفسها - فى هذا المكان - ٤٠٠ هكتار من الأراضي، ومبانيها الحالية تغطى - فعلاً - جزءاً

واسعاً من الأراضى المحيطة بالقناة. وإذا أخذ إجمالى الـ ٤٠٠ هكتار من الميناء ومن مدخل القناة، فإن هذا المدخل سيصبح بالكامل فى ملكية هذه الشركة الفرنسية، ويمكن بسهولة تحويل المخازن والمباني الأخرى إلى حصون. وحسب رأى المسيو دورين دى لويس (Drouyn de Lhuys)، فإن الباب العالى والحكومة المصرية ممنوعان من إنشاء أى حصن فى بورسعيد. ولهذا السبب، فإن مسألة الخلاف تحظى بأهمية كبيرة. وهذه الذرائع نفسها يمكن استخدامها فيما يتعلق بميناء السويس".

(Archives anglaises. Ibid. Vol. 1849. Le 16 août 1864).

(١٩) الأمر يتعلق بمبالغ تشكل رصيد التعويضات الذى منحتة الحكومة المصرية "للشركة" ويستحق الدفع المؤجل فى الأول من نوفمبر سنة ١٨٦٦.

(20) Archives françaises. Ibid. Vol. 38. Le Caire, le 1^{er} Février 1866.

(21) Ibid. Alexandrie, le 9 novembre 1866.

(22) Archives anglaises. Ibid. Vol. 2014. Le Caire, Le 9 janvier 1867.

(23) Archives françaises. Ibid. Vol.39. Alexandrie, le 7 janvier 1867.

(24) Ibid. Vol. 43. Alexandrie, le 19 août 1868.

(25) Ibid. Alexandrie, le 1^{er} septembre 1868.

(26) Ibid. Vol. 45. Le Caire, Le 2 fevrier 1869.

(27) Ibid. Alexandrie, le 8 mars 1869.

(28) Ibid. Vol. 43. Alexandrie, le 8 septembre 1868.

(29) Ibid. Vol. 45. Le Caire, Le 18 mars 1869.

(30) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 1897. mai 1865.

إيضاحات حول بعض المسائل المتعلقة بتنفيذ الأشغال في قناة السويس كتبها
المسيو دي موستييه.

(٣١) لكي نفهم إلى أي مدى كان دي ليسيبس لديه حسن غريزي بالمضاربات، وكيف كان يتحدث علناً عن مشاريع غير معقولة، سنورد - فيما يلي - دليلاً إضافياً يثبت ذلك: "كان دي ليسيبس يقول لنا إنه - بعد افتتاح قناة السويس - فإن "الشركة" لن توقف مشاريعها، بل ستقوم ببناء الأرصفة في مينائي بورسعيد والإسماعيلية؛ وأحواض للسفن؛ وقطارات؛ وأنها ستنشئ خطاً للسكة الحديد يربط بورسعيد بداخل سوريا - من جهة - ومصر - من جهة ثانية؛ وأن كل من سيبنى منزلاً على هذه الأراضي سيحظى بامتيازات لكي يشتريها".

(L. Ginoux, "Suite de L' Histoire du canal maritime de Suez - Port Said", 1884).

(32) Voisin - Bey: "Le Canal de Suez".

(33) Olivier Ritt: "Histoire de l' Isthme de Suez", 1869.

(٣٤) في سنة ١٨٧١، نشر المسيو ديرفيو (Dervieu) - وهو مصرفي يعمل في مصر - وقيل كل شيء، كان صديقاً للوالي - كتبياً قدّم فيه الأرقام الصحيحة للتعاون شبه الإلجباري الذي قدمته الحكومة المصرية في شق "برزخ السويس". والأرقام المعلنة تعتبر - في حد ذاتها - جزءاً مهماً من "الدّين المصري".

م	المبلغ (بالفرنك الفرنسي).	البيان
-١	١٣٢,٠٢١,٩٤٠,٤٦	قيمة أسهم قناة السويس المملوكة للحكومة المصرية حتى الأول من يناير سنة ١٨٧١.
-٢	١١٥,٣٥٩,٥٢٨,٦٣	قيمة التعويض (المبلغ وفوائده) الذي حكم به صاحب الجلالة إمبراطور

	فرنسا في التاريخ نفسه.	
٣-	تكاليف الأشغال المتعلقة بشق قناة السويس، والأشغال الجارية أو التي تم الانتهاء منها، وإعادة شراء بعض الحقوق - أو الامتيازات - التالية:	
	أ - شق "الترعة الحلوة" من القاهرة حتى "تفتيش الوادي".	٢١,٥٠٠,٠٠٠
	ب - شراء ملكية "تفتيش الوادي".	١٠,٠٠٠,٠٠٠
	ج - إنشاء حوض "الرادوب" في السويس.	٩,٠٠٠,٠٠٠
	د - إنشاء موانئ في السويس،	٢٣,٣٩٥,٠٠٠
	هـ - إنشاء فنارات في البحر المتوسط.	١,٢٥٠,٠٠٠
	و - إعادة شراء بعض الامتيازات حسب الاتفاق المعقود في ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩.	٤٠,٣٠٠,٦٢٨
٤-	المجموع	٣٥٢,٨٢٧,٠٩٧,٠٩

ولكن جون نينيه يعلق قائلاً: "وإذا أضفنا إلى هذا المبلغ (٣٥٢,٨٢٧,٠٩٧,٠٩)

ما يلي:

- أ - تقدير تقريبي لنفقات مهمة نوبار باشا العجيبة في باريس في سنة ١٨٦٤.
- ب - تكاليف الاحتفالات الرائعة - التي لا جدوى منها - والتي أقامها صاحب السمو الخديوي بمناسبة افتتاح القناة.

ج - تكاليف الميام العديدة للأستانة، فى حين أن صاحب الجلالة السلطان لم يكن قد صدَّق بعد على مرسوم الامتياز .

"فإننا نستطيع أن نُقدِّر - بطريقة صحيحة - أن قناة السويس قد كبدت مصر أربعمائة وخمسين مليون فرنك فرنسي!!!"

(John Ninet: "Mille pertuis des finances du khedive").

(35) Farman: "Egypt's Betrayal".

الفصل الثامن

الرأى العام

- ١- نشأة الروح القومية: تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ٢- جمال الدين الأفغانى والإصلاح الدينى والسياسى.
- ٣- ظهور الصحافة الحرة (سنة ١٨٧٧).
- ٤- الوزارة الأوروبية ورد فعل مصر (سنة ١٨٧٨).
- ٥- الوزارة القومية ورد فعل أوروبا (سنة ١٨٧٩).

الرأى العام

أولاً: نشأة الروح القومية:

تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

أثمرت المحن القاسية التي مرت مصر بها - فى عهد إسماعيل - عن نتيجة إيجابية: فالروح المصرية قد استيقظت، وتكونت أفكار اجتماعية وسياسية جديدة تفاعلت مع حالة السُخْط العام الذى كان منتشرأ حينذاك.

لقد سبق لنا وأن أشرنا إلى أن عهد إسماعيل كان استمرارأ لعهد محمد على الذى كان يُشجّع نمو الإحساس القومى للمصريين. وربما كانت أفضل نتيجة تمخضت عنها إنجازات محمد على هى تكوين نخبة مصرية بفضلها تمّت الحضارة المنبثقة عنه بعد وفاته"، وأن مُجددى قُوى مصر "قد ظهوروا بالمئات بفضل تشجيع ذلك الرجل الذى كان أكثر من أب بالنسبة ليم"^(١).

ومع ذلك، ظلّت الفكرة السياسية مُبهمة فى عهده: "فغياب المؤسسات الشعبية الحقيقية، والمحاكم العادلة والقوانين المنصفة، قد أضعفت الفكرة السياسية، فنقلأصت وأصبحت مجرد شعور يُعبّر عنه المرء باستحياء شديد. وبذت الفكرة السياسية وكأنها "تجم الشتاء" الذى تغطيه السحب فور ظهوره. وكان الدليل المادى الوحيد - على وجودها - هو القانون الذى أصدره السلطان عبد المجيد^(٢). وكان هذا القانون يضمن لرعايا السلطان: الأمن والكرامة وحق الملكية. وعلى الرغم من معارضة عباس الأول له، فإن تطبيقه قد امتد ليشمل مصر، وتحولّ الشعور الخجول فأصبح أكثر جراءة.

(١) السلطان عبد المجيد الأول (١٨٢٣ - ١٨٦١): سلطان تركيا من سنة ١٨٣٩ حتى سنة ١٨٦١. بعد هزائمه أمام محمد على، وتهديدات روسيا له، ونشاط الحركات القومية الانفصالية فى أرجاء السلطنة، حاول إصلاح الدولة العثمانية بإصدار "التنظيمات"، أى إدخال إصلاحات فى النظام القضائى والتعليمى والإدارى فى الدولة لتجديد قواها [المترجم].

وخلقت الاتصالات المصرية المتزايدة مع أوروبا والأوروبيين لدى المصريين نزعة وطنية خاصة بهم^(٢).

وهذه النزعة الوطنية المحلية زادت قوتها في عهد سعيد. ولسوء الحظ، فإن ندرة المطبوعات - خصوصاً السياسية منها - لا تسمح لنا بالتعرف بقدر كاف على شعور المصريين طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر، فضلاً عن أن الصحافة المعارضة لم تظهر في مصر إلا في سنة ١٨٢٧.

وبتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٨٨١، كتب محمد عبده - المفتى السابق للديار المصرية - (٢) بذكاء ما يلي: "كانت الحكومات (السابقة) تعتبر السكان بمثابة أنعام تتصرف فيهم كما تشاء: فلم يكن أى شخص حراً فى تحركاته ولا فى أفكاره. وكان سكان المدن يخضعون لمراقبة دقيقة على تصرفاتهم وكلماتهم. وكانت الحكومة غالباً ما تقوم بـ "كُتبات"، أى قيام الشرطة - فى المساء - بمداهمة المباني التى يُشتبه فى أنها تأوى أفراداً يمارسون الزنا أو يشربون مشروبات محظورة.

"وكان الطُغيان يكُمّ أفواه الناس لدرجة أنهم لم يستطيعوا مناقشة أى موضوع علمى - أو دينى - بدون المجازفة بالتعرض للاتهام بالكفر والإلحاد، أو العيب فى ذات الحاكم، ومن ثمّ التعرض لعقوبات قاسية.

"واستمر هذا الوضع حتى اتصل أناس بالحضارة الغربية - حيث تسود الحرية الفردية - وأرادوا إدخال هذه الحرية فى مصر، وفرض حدود واضحة للعلاقات بين الحكام والمحكومين. وعندما تعرض المواطنون لهذه العلاقات، كان من الممكن أن يلاقوا حتفهم أو يتعرضوا للسجن أو النفي. وهكذا، بدلاً من أن يحد القانون من طُغيان السلطنة، استمرت العبودية بدلاً من الحرية السورية.

"وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الناس لم يكونوا مُعتادين على هذه الحرية الفردية، فانغمسوا- باسم الحرية الفردية - فى ارتكاب الموبقات والسُكر، وانتشر الفساد الأخلاقى بين السكان باسم "حرية التصرف". ومع "حرية التصرف" - وُجدت حرية فكرية مزعومة انتشرت فى مجال المعتقدات والمذاهب الدينية، وبسببها جرؤ عدد من الناس على الجهر بأشياء تخالف الدين ولا تركز - بالمرّة - على أية مبادئ.

وبالفعل، فإن هذه الحرية العرجاء - التي يشيد العقلاء بها - لم تُؤدِ إلى أية نتائج محمودة^(٢).

ومن المؤكد أنه قد حدث نوع من الانحلال الأخلاقي - في عهد إسماعيل - شجعت عليه حياة البلاط التي أدخلت مؤخراً في مصر. ولكن هذا الانحلال كان - هو أيضاً - نتيجة طبيعية للقوانين المستبدة للغاية والمعادية للتقدم التي خضع المصريون لها في عهدى محمد على وعباس.

"وفي الوقت نفسه، يجب ألا ننسى أن الحكومة المصرية كانت عاجزة عن تطبيق القانون واللوائح على الأوروبيين. ويُعَلَّق اللورد ميلنر^(٣) على هذا الواقع بقوله: "إن نظام الامتيازات الأجنبية" - هنا - يقف حجر عثرة في وجه التقدم، ويقوم - أيضاً - بتعطيل التصدى للمفاسد وتعويض الخسائر: "فالامتيازات الأجنبية" تعترض تطبيق القانون فيما يختص بمسائل الأخلاق العامة (مثل: إغلاق أوكار لعب القمار أو البيوت المشبوهة أو مراقبة بيع المشروبات المسكرة)، ومسائل المنفعة العامة (مثل: حماية الجسور والترع، وعقاب مخالفي أبسط الإجراءات الصحية)، فإذا أرادت السلطات ضبط وكر لتزييف النقود، أو حتى تنظيم موقف للعربات، فستظهر لها المشاكل نفسها.

"وبالتأكيد، فإن الحكومة حرة في سن القوانين الضرورية. ولكن عندما لا يمكنها تطبيق العقوبات - الناتجة عن هذه القوانين - على الأوروبيين، فإن هذه القوانين تُصبح عديمة الفائدة لأنها لن تُطبَّق إلا على المصريين فقط.

"وفي حقيقة الأمر، فإن مصر تكتظ بالأجانب [الأوروبيين] من أخط الطبقات وهم الذين يُشكّلون النسبة العظمى من مرتكبي الجرائم السالف ذكرها، فهم: مزوَّرو العملة، ومديرو أوكار لعب القمار، وباعة المشروبات الكحولية، وقوادو بيوت الدعارة؛ وهم الذين يبنون مساكنهم على جسور الترع، ويلقون بالقانورات في الطرق العامة.

^(٢) اللورد ميلنر (Milner) (١٨٥٤ - ١٩٢٥): إدارى ورجل دولة بريطاني كان مختصاً بشئون المستعمرات البريطانية ووزيراً لها، وكان رئيساً للبعثة التي جاءت للتحقيق في أسباب ثورة ١٩١٩، وصاحب أول جولة مفاوضات مع سعد زغلول عام ١٩٢٠ [المترجم].

ولا تستطيع المحاكم المصرية محاكمتهم على أى جُرْم يرتكبه؛ أمّا قنصلياتهم، فإنها غير واثقة من قدرتها على التصرف، هذا إذا أُبْدت حسن نواياها".

وهكذا نلاحظ أن التقدم الأخلاقي لم يُواكب التقدم المادى. وبالتأكيد، فقد غابت العدالة فى علاقات المصريين بالأوروبيين، وفى علاقات الحكومة المصرية بالأوروبيين، وأيضاً فى علاقات الحكومة المصرية بالاستبدادية بالمصريين: فلقد كان غياب العدالة هو أكبر الشرور التى عانت منها مصر. ولعلاج ذلك الوضع، سعى نوبار باشا لإدخال العنصر الأوروبى فى مجال العدالة المصرية.

لقد سَبَقَ لنا وأن تحدثنا عن "المحاكم المختلطة" - فيما يختص بالعلاقات بين المصريين والأوروبيين، وبين الأوروبيين والحكومة المصرية - ولكن ما يهمنا هنا هو أن هذه المحاكم أُنشئت منذ سنة ١٨٧٦ فقط، تقريباً فى الوقت نفسه الذى بدأ فيه "الإشراف المالى" فبذت وكأنها تدعم الجانب الأوروبى. وفى الواقع، فإن "المحاكم المختلطة" قد حُدَّت من سُلطة الحاكم، وكانت بمثابة إهانة للكرامة القومية^(٥).

ويقول محمد عبده فى ذكرياته: "كان نوبار - منذ زمن طويل - يُذَبِّر موضوع خلع الخديوى عن العرش. وعرفت - من جهة عليا - أنه كتب لأحد أصدقائه المقربين - فى باريس - فى يوم توقيع الاتفاقية الخاصة "بالمحاكم المختلطة" ما يلي: "اليوم، تم وضع أول لَعْم تحت سُلطة الخديوى واعتقد بأنه سينفجر فى يوم قريب".

وفى هذا الموقف، يبدو لنا نوبار وكأنه يسبق "الدستوريين" و"الإصلاحيين" الذين سَعَوْا - فيما بعد - لخلع إسماعيل عن عرشه معتقدين بأنهم يعملون لصالح مصر وخلصها، وكان أصل الشر يكْمُن فقط فى ممارسة إسماعيل للسُلطة الفردية فى الحكم. وأياً كان الأمر، فهذا ما حُدث بالفعل: فالمصريون كانوا يكرهون الأوروبيين ولكنهم ركَّزوا بُغْضَهم على شخص الحاكم ذاته واعتبروه المسئول المباشر عن المصائب التى حُدَّت بالبلاد.

لقد ارتكب إسماعيل نفس خطأ جده: فهو لم يعمل على تحسين حال الفلاح المصرى، وكان الاثنان واقعين إمّا تحت ضغوط الحرب وإمّا تحت ضغوط الاحتياجات المادية لتنفيذ الأشغال العمومية الضرورية. ولذلك، فقد "عَصَرَ" الاثنان الفلاحين وأثقلوا

كواهلهم بالضرائب. وفي أول سنتين من عهد إسماعيل، حظى بحب الشعب المصري: فالضرائب كانت ما تزال معتدلة، وتدقت الأموال على البلاد مع ارتفاع أسعار القطن. ولكن، جاءت بعد ذلك السنوات المليئة بالمرارة والعسر.

وفي مذكرات كتبها المسيو شارل إدمون (Charles Edmond) - في سنة ١٨٦٦- قال: "عُدتُ إلى القاهرة بعد غياب عشرين عاماً، فوجدتها مُظلمة بشكل غريب: ففي الماضي، كان الناس يحتفلون بشهر رمضان بشكل مختلف؛ وفي الميادين، كانت الموسيقى والأغاني تصدح طوال الليل، وكانت الفلاحات يترنن بالخلي والأساور والخلخال. أما اليوم، فقد تغير كل شيء: فالسكان المحليون مكفبرو الوجود وحرزاني وصامتون. وفقد الحاكم شعبيته: فقد زادت الضرائب، وهذا شيء طبيعي للغاية لأنه لا يُقيم وزناً للمستقبل... وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكوارث زادت من سوء الوضع العام، وتزامنت بداية عهد إسماعيل مع حدوث: جفاف، وفيضان عال، ووبائين اجتاحا الحيوانات، والكوليرا"

لكن المسيو شارل إدمون يقول: "إن الوضع الاقتصادي - مع ذلك - لا يبدو حرجاً: فالصناعة والتجارة - خصوصاً الزراعة - قد حققت بالفعل مكاسب جيدة جداً ويبدو أن مستقبلها سيكون رائعاً^(٣).

لكن الشعب لم يستفد من هذا التقدم الاقتصادي لأن الحكومة كانت تبحث دائماً عن الأموال: فسحقت الفلاحين تحت وطأة الضرائب، وتركتهم تحت رحمة كبار الموظفين الذين اتصفوا بالقسوة واللاإنسانية. ونظراً لعدم وجود محاكم عادلة، فلم تُوجد - بالتالي - محكمة للرأي العام يستطيع الفلاح المقهور عرض شكواه أمامها.

وكتبت الليدي دُف جوردون^(٣) رسالة من الأقصر - بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٨٦٧ - جاء فيها: "لا أريد أن أصف لكم اليأس المنتشر هنا، فمجرد التفكير فيه

^(٣) الليدي لوسي دُف جوردون (Lucie Duff - Gordon) تنتمي إلى الطبقة الأرستقراطية الإنجليزية. عندما زارت مصر، تعاطفت مع البلد وشعبها تعاطفاً عظيماً. ألقت كتاب: "رسائل من مصر"، وترجمه إلى العربية "على الكاتبة" (وهو الاسم المستعار للدكتور على الراعي)، دار القرن العشرين، سنة ١٩٤٦، (عن كتاب "وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصري، ١٩٤١ - ١٩٥٧" تأليف أبو سيف يوسف وآخرون، ص ٩٣٣

يوجع القلب... إن الأسماك البالية والتوتر يحيطون بي بشكل متزايد. والضرائب تجعل الحياة شبه مستحيلة: فالفلاح يسدد الضرائب مرتين، مرة عند جنى كل محصول، ومرة ثانية عند بيعه. والحال نفسه يحدث بالنسبة للدواب: فالفلاح يسدد ضريبتها ثم يسددها مرة أخرى عند بيعها في السوق...

"إن البؤس رهيب في إنجلترا ولكنه - على الأقل - ليس نتيجة للنسب والنهب كما يحدث في هذا البلد شديد العظمة ذي الطبيعة الغنية إلا أنه - في الوقت نفسه - بلد بانس للغاية. والأمر هنا لا يتعلق بوقوع مجاعة بل بالقهر القاسي الذي يثير غضب الشعب حالياً. وحتى الآن، لم يشكك الناس أبداً، ولكن توجد قرى بأكملها هجرها سكانها، وهرب الآلاف إلى الصحراء الممتدة من هنا حتى أسوان"^(٧).

أما الكاتب المتطرف الذي لعب دوراً بارزاً في ثورة سنة ١٨٨٢ - ونقصد به عبد الله النديم - فقد نشر في جريدة "الطائف"^(٨) سلسلة مقالات بعنوان: "مصر وإسماعيل باشا" سنقدم - فيما يلي - تلخيصاً وافياً لأفكارها الأساسية. ففي المقال الثاني، بدأ الكاتب بقوله: "في عهد سعيد، كانت مصر تعاني من نقص أشياء أساسية مثل: المدارس الكبيرة، والسكك الحديدية، إلخ إلخ... ولكن الشعب كان حراً ولم ينحن ظهروه تحت ثقل أعباء الضرائب أو الفوائد الباهظة التي كانت تفوق إمكانيات البلاد..."^(٩) ويستكمل النديم مقالته قائلاً: "إننا لا ننكر أن بعض مشاريع إسماعيل كانت نافعة للبلاد، ولكن نفعها لا يُقارن بالمشاكل التي تسببت فيها".

ثم يُخصّص النديم فصلاً عن "الضرائب وطرق جبايتها" فيقول: "في عهد سعيد، كان للضرائب وعاء ضريبي مُحَدَّد. ولكن إسماعيل أحاط نفسه برجال جهلاء وعاجزين: فتخلصوا من الإداريين الأكفاء، وطالبوا الفلاحين بدفع الضرائب مقدماً - قبل موعد تسديدها بسنة - وانتزَعوا الأموال بوسائل همجية".

"وهذا الظلم يقع كله على كاهل الفلاح وحده. وفي الوقت نفسه، يتم إعفاء ذوي الحظوة لدى إسماعيل من دفع أغلب الضرائب المستحقة. وكذلك كان وضع الأوروبيين

هامش ٦٩ و ص ٩٤٧). اعاد الأستاذ أحمد خاكي ترجمة الرسائل بعنوان: رسائل = من مصر، حياة لوسي دف جوردون في مصر (١٨٦٢ - ١٨٦٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦ [المترجم].

الذين كانوا يمثلون القوانين على الحكام والمحكومين^(١٠). وهذا الوضع قد ساعد على تفشي القهر والابتزاز بين الموظفين على حساب الشعب.

وفي مقال آخر - بتاريخ ٦ مايو - كتب النديم عن مساحات الأراضي الزراعية الشاسعة التي انتزعها الخديوي من الفلاحين - بأثمان زهيدة - وضمها لأملكه؛ ثم تحدث عن موضوع "السخرة" فقال: "كان الفلاحون يعملون ب"السخرة" في أراضي إسماعيل وأعوانه. وكان مطلوباً منهم إحضار أدوات العمل والمؤمن اللازمة لهم معهم... وعندما كان الأمير حسين يشغل منصب "المفتش العام للدلتا"، كان العمل يجرى في حفر ترعة "الخطاطبة" هناك: فرأيت الآلاف من الفلاحين يحملون الطين على رؤوسهم وكان يغطي أجسادهم بأكملها ما عدا الأماكن التي كانت ما تزال تحمل الآثار الواضحة لضربات كرباج المأمور أو عصا الخولي^(١١)."

أما الظروف التي كان يتم فيها التجنيد والخدمة العسكرية، فقد كانت سبباً آخر يجعل الفلاحين يكرهون الحكومة: ففي عهد سعيد، كان يوجد قانون يحدد الشروط الواجب توافرها عند إجراء عملية التجنيد في الجيش. ولكن هذا القانون لم يعد معمولاً به حالياً، فأصبح التجنيد مجرد عملية حشد للأفراد بشكل متعسف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوضع في الجيش أصبح يثير قلق الحكومة: فتم إعدام الكثيرين من أفراد الجيش لإرهاب الباقين^(١٢).

وفي ظل نظام حكم مستبد مثل هذا النظام، فإن كل الاحتجاجات قد تقلصت وأصبحت حالة سخط مكتوم أو حالات تمرد فردية تمكنت السلطات من قمعها بقسوة. ولجأت الحكومة إلى تطبيق نظام يقوم على: التجسس والوشاية، والنفي إلى "قازو غلي" (محطة تقع على النيل الأبيض)، وإصدار أحكام الإعدام حسب أهواء الحكومة، تلك الأهواء التي حلت محل العدالة والقانون.

وفي تلك الآونة، كانت جريدة "Le Progrès Egyptien"^(١٣) تصدر في الإسكندرية، ودرست مظاهر السخط المنتشر ومظاهر تكوين "الرأي العام". وبتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٨٦٨، نشرت مقالاً جاء فيه: "لا نستطيع الادعاء بأنه توجد - في مصر - طموحات عامة، أو أن المصريين يريدون شيئاً ما. لكن هذا لا يعني أننا

نَدَّعى بأن كل مصري - بمفرده - لا يستطيع (أو لا يعرف) التعبير عن فكره أو صياغة شكواه، إلخ...

ووسط كل تلك الظروف، نشبت الأزمة بين مصر وتركيا فى سنة ١٨٦٩ عندما اصطدم الخديوى بالسلطان العثمانى، مما سمح للسلطان باغتنام فرصة نَقْد تصرفات الوالى بهدف الحَط من شأنه فى عيون رعاياه: فلقد ساهمت هذه الأزمة فى إيقاف "الرأى العام" فى مصر. ووجه السلطان إلى الخديوى اتهامات بأنه:

١- ورَّط الولاية فى نفقات جنونية بسبب سفرياته المتكررة إلى أوروبا، وطلبه شراء سفن مدرَّعة، مما يُعد برهاناً على عزمه فى إعلان استقلاله عن تركيا.

٢- أثقل كاهل سكان الولاية - المُكَلَّف بآدارتها - بالضرائب.

٣- وجَّه الدعوة باسمه - شخصياً - إلى حكام أوروبا للحضور إلى مصر والاشتراك فى حفل افتتاح قناة السويس.

٤- بعث بشخص إلى أوروبا (يقصد نوبار باشا) - انتحل صفة وزير خارجية مصر - بهدف عقد معاهدات تجارية، والتفاوض بشأن تعديل "نظام الامتيازات الأجنبية" وهذه الحقوق خاصة بالسلطان وحده.

٥- استمر فى الاستعداد للحرب بلا مبرر.

"إن كل ما فعله الوالى يُخالف مضمون الفرمانات السلطانية، ويزيد من الأعباء المالية المطلوبة من سكان الولاية الذين يعانون - فى الوقت الحالى - من البؤس".

ولكن الطبقة المستتيرة من المصريين لم تُلق بالآ إلى هذه الاتهامات، خصوصاً وأن تركيا كانت تَهْدد - من جديد - استقلال مصر الذاتى الذى تضمنه المعاهدات^(١٤). وعندما أُجبرت دول أوروبا إسماعيل على الخضوع لإرادة السلطان، فإنها - بذلك - قد جَعَلت الطبقة المستتيرة المصرية تتذكر الحقيقة المحزنة التى حدثت فى سنة ١٨٤٠.

ومع ذلك، فعندما نظر المصريون - من مختلف الطبقات الاجتماعية - إلى ما يحدث داخل مصر، لاحظوا مظاهر التدهور التى تشير إليها احتجاجات تركيا.

وبتاريخ ١٥ سبتمبر، نشرت جريدة "Le Progrès Egyptien" ما يلي: "في هذا الأسبوع، تم سرّاً لصق منشور معادٍ لصاحب السمو الوالي على حوائط المدينة. وهذا المنشور عبارة عن شكوى مرفوعة للسلطان باسم ١١٤ من أعيان التجار العرب [المصريين] في القاهرة والقري". ثم أوضحت الجريدة أن "المنشور لا يحمل توقيعات". ويدل هذا بوضوح على أن الحرية والمساواة غير موجودتين - في مصر - إلاً اسمياً فقط. فمن المسئول عن هذا الخطأ؟ إنها العقلية التركية التي هيمنت تماماً على مجالس الحكومة وعرقلت بشدة أفكار التقدم التي أراد الوالي تطبيقها في البلاد.

وفيما يتعلّق بموضوع "حرية الصحافة"، فقد ظهرت جريدة سياسية وحيدة - في تلك الفترة - هي جريدة "وادي النيل" (بين سنتي ١٨٦٦ و ١٨٧٨) ولكنها كانت تدافع عن وجهة نظر الحكومة ومصالحها لأنها كانت تتلقى منها تمويلات.

وفي سنة ١٨٦٩، أصدر كاتيان موهوبان هما إبراهيم المويلحي وعثمان جلال (مترجم أعمال موليير ولافونتين) جريدة ثانية هي "نزهة الأفكار" في القاهرة، وكانت جريدة سياسية أسبوعية. لكن فور صدور العدد الثاني منها، نصّح وزير الحربية - شاهين باشا (وهو تركي) - الخديوي بضرورة إلغاء صدور هذه الجريدة فافتتح الخديوي بهذه النصيحة. ويقال إن شاهين باشا قد حذّر الوالي من إثارة المشاعر التي قد تسببها هذه المطبوعة التي لا لزوم لها^(١٥).

وهذا الحدث له دلالة موحية للغاية: "فلا بُد من الإقرار بأن السخط الشديد ينتشر بين أغلبية الشعب والكثير من الباشاوات وكبار العلماء ضد الحكومة، ولم يعودوا يحترمونها كما كانوا يفعلون من قبل"^(١٦).

لقد أخطأ إسماعيل عندما استخدم الأجانب والأتراك^(١٧) في إدارة شؤون الدولة. وهذا الخطأ لم يكن مجرد خطأ إداري فحسب، بل إنه كان - تحديداً - خطأ نفسياً نتجت عنه عواقب خطيرة. وكان لدى إسماعيل دافع مبنيّ ألا وهو حاجته للقيام بالإصلاحات، ولكن تقديراته كانت مغلوطة: فمثلاً عندما كلف الإنجليز باكتشاف منابع نهر النيل، وإلغاء تجارة الرقيق، والاستيلاء على أراضٍ في وسط أفريقيا، فإنه اعتقد بأن ذلك سيهدئ من مخاوف إنجلترا تجاهه وسيكسب تأييدها بخصوص مد سيطرة مصر على السودان.

وبين سنتي ١٨٦٦ و ١٨٧٢، كان جعفر باشا مظهر يشغل منصب حاكم السودان عندما بعث الخديوي بصمويل بيكر إلى هناك. وكان جعفر باشا مظهر يحظى بنفاذ البصيرة والفتنة: فأدرك خطورة إسناد مثل هذه المهمة إلى أجنبي، ورفع تقريراً مكتوباً إلى الوالي حول هذا الموضوع ونصحه بإرسال ضباط من "هيئة أركان الجيش المصري" لتنفيذ هذه المهمة.

وسنقدم - فيما يلي - نموذجاً نمطياً يوضح كيف أن هيمنة العنصرين التركي والأوروبي على قيادة حملة كبيرة قد تسببت في حدوث كارثة، ونقصد بذلك "حروب الحبشة" التي استطاع فيها يوحنا - ملك الحبشة - تدمير ثلاثة جيوش مصرية - على التوالي - في سنتي ١٨٧٥ و ١٨٧٦.

ففي سنة ١٨٧٦، خرجت حملة عسكرية من القاهرة قوامها ٢٠ ألف جندي بقيادة راتب باشا (الذي رشحه الحزب التركي للخديوي إسماعيل). ورست هذه الحملة في ميناء "مُصوع"، ودخلت الحبشة عن طريق "بوجوس". وكان الخديوي قد أبدى رغبته الصريحة في أن يتولى الجنرال لورنج وهيئة أركان الحرب - وكلهم أميركيون - القيادة الفعلية للحملة. ومن هنا نشأت الصراعات القاتلة والتوترات المستمرة بين ضباط القيادة العليا من اللحظات الأولى لبداية الحملة وحتى وقوع كارثة هزيمة الجيش المصري في "جورا".

وكان عرابي بك - زعيم الثورة المقبلة - موجوداً في تلك الحملة بصفته مسئولاً عن الشؤون الإدارية. ووجدنا في مذكراته رواية غريبة عن هذه الحرب: "كُلف الخديوي إسماعيل راتب باشا (وهو شركسي) بقيادة الحملة بما أنه قائد الجيش، ولكنه أمره بتلقى كل أوامر من رئيس "هيئة أركان حرب الحملة" - الجنرال لورنج^(١٨) - وهو أمريكي غير ضليع في الفن العسكري. وكانت هيئة الأركان تتكون - في أغلبها - من ضباط أمريكيين أمّا قادة الوحدات، فقد كانوا كلهم من الشركاسة الذين كانوا يعتقدون بأن الإقامة الطويلة للقوات المصرية - في "مُصوع" - ستكلف الخزانه مبالغ طائلة، مما سيجعل الحكومة المصرية تتراجع عن مشروعها؛ وعندئذ سيرجعون إلى مصر بدون قتال. لقد سمعت هذا الرأي من أحد هؤلاء القادة الشركاسة في لحظة كان فيها مزاجه متعكراً.

"وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك راهب فرنسي^(١٦) يزور الجنرال لورنج يومياً. وعندما اطلع هذا الراهب - بدقة - على حالة الجيش المصري، تفاهم مع الجنرال حول التكتيك العسكري الذي يؤدي إلى إفناء قوات الحملة المصرية عند أول صدام مع الأحمش. وأبلغ هذا الراهب الفرنسي الملك يوحنا بما تم الاتفاق عليه مع الجنرال الأميركي، فشن الملك هجوماً على الحملة المصرية بجيش كثيف قوامه ٣٠٠ ألف رجل وامرأة وشيخ...

"وعند رجوع الحملة إلى مصر، استقبلت استقبالاً سيئاً لدرجة أن الخديوي قرر مثل القائد والباشاوات وقادة الوحدات أمام مجلس عسكري لمحاكمتهم. لكن في تلك الأثناء، حدث أن أحد الشراكسة - من مماليك السلطان عبد العزيز - حاول قتل بعض الوزراء العثمانيين في الأستانة، فتملك الخوف من إسماعيل وألغى قرار المحكمة العسكرية بل وأصدر عفواً عن القادة الشراكسة".

وبعد فترة وجيزة، قام إسماعيل بتسريح الضباط الأميركيين، ولم يصرف لهم أية تعويضات إلا بعد تدخل المستر فارمان - القنصل العمومي للولايات المتحدة الأميركية- الذي تفاوض طويلاً مع الخديوي حول هذا الموضوع.

ويجب علينا ملاحظة أن هيمنة العنصر التركي/ الشركسي كانت أوضح في الجيش عنها في الإدارة المدنية للدولة لأن المصريين لم يكن مسموحاً لهم بالحصول على لقب "باشا" أو الترقية لرتبة "اللواء".

لقد خلقت نكبة الحبشة "روح التضامن" بين الضباط المصريين في الجيش. ومن المؤكد أن إبقاء الحكومة على العنصر الشركسي - الذي أثبتت عجزه - في قيادة الجيش المصري (حامى التقاليد القومية) قد بذر بذور الصراعات المستقبلية بنتائجها الخطيرة للغاية: ففي سنة ١٨٧٦، كَوّن الضباط المصريون أول جمعية سرية. وبفضل براعة عرابي في الخطابة وإخلاصه، أصبح رئيساً لها. وكان هدف هذه الجمعية هو خلع إسماعيل عن العرش.

ومع ازدياد نسبة البؤس بين أفراد الشعب، خلق السخط العام رابطة تضامنية جمعت العناصر المصرية المشتتة التي تتكون منياً نخبة البلاد: فمن جية، تعطل التقدم

الروحي نتيجة لعدم المساواة والظلم والتعسف واليأس مما أدى إلى انحطاط الروح وتخريبها. ومن جهة ثانية؛ فقد كان التقدم الروحي مدفوعاً ومتأثراً بالتقدم المادي، وبتسلل الأفكار الأوروبية إلى مصر، والاحتكاك بالأوروبيين "الشرفاء" الذين استقدمهم إسماعيل لمساعدته في إنجاز الإصلاحات.

وزيادة على ذلك، منذ عهد محمد علي، تكوّن في مصر جيل من أبنائها مُذرك لذاته، ويُرَيَّنُه رجال برعوا في دراسة: الآداب والعمارة والفنون العسكرية والهندسة والفلك. وأغلب هؤلاء الرجال عاشوا تقاليد العهدين العظيمين لمحمد علي و إسماعيل، وخلقوا شعوراً بالفخر والثقة بالنفس لدى مواطنيهم المصريين. ويجب ألا ننسى بأن الطبقة المتوسطة المصرية قد تكوّنت في عهد إسماعيل^(٢٠)، وأن الملامح الأساسية للأمة - مثل اللغة - قد تحدّثت في عهده.

وظل المصري الحديث كما كان في الماضي؛ فهو لطيف المعشر، وكريم وساخر، ويحب المسامحة، ومتسامح ومتشكك فيما يخص الدين. وهو قَدْرِي ويحيا يومه بيومه، فردي للغاية، كُفء في الجندية، قادر - بصفته مواطناً - على تنفيذ أشياء عظيمة إذا وُجِدَ القائد الذي يقوده. والمصري مسالم ومرتبّط جداً بأرضه، وليست لديه العقلية التجارية الموجودة لدى الشوام.

والمصري مُعْرَم بالزراعة أكثر من التجارة، و بالأدب أكثر من العلوم أو الفنون. وهو بارع في العمل الفردي أكثر من براعته في المشاريع الجماعية. ويتصف بالانتهازية فيما يختص بالسياسة، وهو متكبر ومعارض - في باطنه - ولكي يُظهر الاستسلام والتواضع. وهو أقل انحلالاً من اليوناني وسائر أجناس منطقة جنوب/ شرق أوروبا. والمصري قادر على مواجهة المستقبل بثقة ولكن ينقصه أن يكون طبعه مساوياً لذكائه لكي يصل إلى مرتبة العبقريّة.

وإزداد الشعور القومي المصري الوليد قوة عندما توصل شامبوليون لحل رموز الخط الهيروغليفية، وإنشاء المتحف، وانتشار علم المصريات، وصحوة الدراسات التاريخية: فكل هذه العوامل ذكّرت المصريين بأصول مصر، جذّة الأمم المتمدنية.

وكان إسماعيل هو الذى أعطى الدراسات التاريخية دفعة قوية للأمام. ويقول شاهد عيان إن أوجوست مارييت بك^(٤) - فى سنة ١٨٦٤- كان يهيمن على كل المدن القديمة وكل آثار العصر الفرعونى التى كان مُكَلَّفًا بعمل الحفائر فيها. وذلك بناءً على رغبة صريحة من الوالى الذى وَضَعَ تحت تصرفه مركباً بخارياً مُخصّصاً له وحده^(٥).

وفى تلك السنة (١٨٦٤) نفسها، أَلَفَ مارييت كتاباً عن تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى الغزو الإسلامى، وكان هذا الكتاب "مقرأً" على طلاب المدارس المخصوصة (أى العليا) فى مصر، وترجمه إلى العربية عبد الله أبو السعود^(٦) الذى كان مثقفاً متميزاً تخرَّج من "مدرسة الألسن" التى أنشأها محمد على. وقال المترجم فى مقدمته: "أراد الخديوى أن يوقظنا من هذا الخمود بدراسة تاريخ أسلافنا لكى نسترجع فضائلهم المجيدة، ونتمثل بهم فنعمل عملاً جماعياً لرفعة شأن مصر بصفقتنا مصريين ووطنيين حقيقيين".

ونهضت الدراسات الخاصة باللغة العربية وأدائها نهضةً عظيمة كان لها أثر كبير فى إمداد مصر الحديثة العربية/ المسلمة (بتقافتها ولغتها ودينها) بأسباب إضافية للعزّة والتضامن القوميين.

وترجع أسباب هذه النهضة إلى:

١- دخول الحضارة الغربية إلى مصر بواسطة الحملة الفرنسية والمبشرين اليسوعيين [الكاثوليك] والأمريكيين البروتستانت الذين استقروا فى مصر والشام واستخدموا اللغة العربية لنشر تعاليمهم. وأحرزت نشاطاتهم نجاحاً أكثر فى الشام حيث

(٤) أوجوست مارييت (Auguste Mariette) (١٨٢١-١٨٨١): عالم مصريات فرنسى. أجرى حفائر عديدة فى مواقع أثرية كثيرة واكتشف روائع أثرية منيا: تمثال شيخ البلد، وخفرع، والكاتب المصرى، والسرابيوم؛ وأزاح الرمال عن معبدى ادفو وندرة. عينه سعيد باشا فى منصب "مدير مصلحة الآثار" سنة ١٨٥٨. وقاد حرباً شعواء ضد لصوص وتجار الآثار. فى سنة ١٨٦٣ أنشأ أول متحف للآثار المصرية فى بولاق. ما يزال يوجد شارع يحمل اسمه بجوار مبنى المتحف المصرى: "شارع مارييت" [المترجم].

أنشأوا المستشفيات والمدارس التي أتاحت للمسيحيين الشوام أن يتلقوا تعليماً مناسباً وعملوا على نشر اللغة العربية.

٢- زيادة عدد المستشرقين في أوروبا وبلاد الشرق، وتأسيس "الجمعية الآسيوية" و"المجلة الآسيوية".

٣- إنشاء المدارس في عيدي محمد علي وإسماعيل.

٤- إرسال البعثات المصرية للدراسة في فرنسا، وتمتعت هذه البعثات بتشجيع محمد علي وإسماعيل، وترجمت عدداً كبيراً من الكتب العلمية التي جذّدت - بفضل منهجها ووضوحها ودقتها - اللغة العربية التي أصيبت بالفقر طوال قرون الانحطاط.

٥- إصدار المجلات والجرائد: فقد أصدر محمد علي جريدة "الوقائع المصرية" الرسمية - سنة ١٨٢٨- وفي البداية، كانت "الوقائع المصرية" تُكتب باللغة التركية فقط، ثم باللغتين: التركية والعربية، ثم بالعربية وحدها (أصبحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية في مصر في عهد سعيد باشا). وكانت "الوقائع" جريدة أدبية أيضاً.

وفي عهد إسماعيل، أصدرت الحكومة المصرية مجلّتين عسكريتين على نفقتها. وفي سنة ١٨٧٠، أصدرت مجلة طبية هي "يعسوب الطب" (كان رئيس تحريرها الجراح المصري الشهير "البقلي"). وفي السنة نفسها، طبعت الحكومة مجلة أدبية للمدارس الحكومية، هي مجلة "روضة المدارس" (التي كان يحررها الأساتذة المشهورون والطلاب الناهبون). وفي سنة ١٨٧٧، حدث ازدهار كبير في مجال نشر الجرائد.

٦- طُيرت كوكبة من الكُتّاب العظام الذين كتبوا باللغة العربية، مثل: محمود سامي البارودي (الشاعر والسياسي الذي لعب دوراً ملحوظاً في ثورة سنة ١٨٨٢)، وإبراهيم المويلحي (الذي كان ناثراً عبقرياً وهو يشبه الأخوين "جونكور"^(٢)) في أسلوبه

(٢) "الأخوان جونكور" (Goncourt) هما: "ادمون" (١٨٢٢-١٨٩٦) و"جول" (١٨٣٠-

١٨٧٠) فرنسيان اهتمّا بالأدب والفن. أنشأ إدمون "أكاديمية جونكور" وهي جمعية أدبية

تمنح أهم جائزة سنوية لأفضل عمل إبداعي ولا تزال تمارس نشاطها حتى وقتنا هذا

[٢٠٠٨] المترجم.

وطريقته في الوصف، وحسين المرصفي^(١) (التربوي العظيم الذي ألف كتاباً ميماً عن تاريخ الأدب العربي)، وغيرهم.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الكتاب الشوام - أنفسيم - وجدوا الحماية الفعالة لدى الخديوي إسماعيل: فاستطاع البستاني تحرير موسوعة عربية عظيمة، ووفد إلى القاهرة الكثير من المثقفين الشوام، وأقاموا فيها لدرجة أن القاهرة أصبحت هي المركز الثقافي للشرق كله.

وكانت القاهرة - أيضاً - مركزاً للإسلام نظراً لوجود "الأزهر" فيها (و"الأزهر" جامعة تشبه جامعة السوربون القديمة) حيث يدرس ١٥ ألفاً من الطلاب دراسة تعتمد أساساً على تفسير القرآن الكريم والسنة النبوية. وكانت الدراسة الأزهرية تنهك ذاكرة الطلاب بحشو هائل من المعلومات النحوية (المشوّسة للغاية) والحجج الفقهية (دقيقة التفاصيل والعقيدة)، وكلها كانت تحد من آفاق العقل وتمنعه من التطور لدرجة أن "الأزهر" أصبح معقلاً للأفكار المحافظة والرجعية المعادية للحضارة الغربية. وبدأت فكرة "التقدم" تظهر عندما اصطدمت "العلوم الدينية" بالعلوم العقلية" فنشأت "العقلية النقدية" من هذا الصدام.

ثانياً: جمال الدين الأفغاني والإصلاح الديني والسياسي:

وحتى لا تتحوّل هذه العقلية النقدية إلى معول للهدم، كان لا بُد من وجود إصلاح عبقرى يُوجّهها، وقام جمال الدين الأفغاني مريدوه بهذا الدور المنتظر. ويقول رينان عن الأفغاني: "الشيخ جمال الدين ينتمي للأفغان، وهو متحرر تماماً من الآراء المسبقة التي يفرضها الإسلام. إنه ينتمي إلى تلك الأجناس النشيطة التي تسكن منطقة إيران العليا - القريبة من الهند - حيث ما تزال الروح الآرية حيّة وفعّالة تحت قشرة سطحية من الإسلام الرسمي. وحرية فكره واستقامة شخصيته النبيلة تجعلني أتصور - وأنا

(١) يقصد كتاب "الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية" وله كتاب مهم في مصطلحات الفكر السياسي والاجتماعي هو كتاب "رسالة الكلم الثمان" [المراجع].

أحاديثه - بأننى أمام أحد معارفى القداماء بعد بعثه من جديد مثل: ابن سينا أو ابن رشد وغيرهما من هؤلاء العظماء الذين لا يدينون بنفس ديننا والذين تمثلت فيهم تقاليد الروح الإنسانية لمدة خمسة قرون^(٢٣).

والشيخ جمال الدين ولد فى كابول سنة ١٨٣٩. وفى سنة ١٨٥٦، أتم الدراسة فى مدينة بخارى، وقام برحلة إلى الهند والأماكن المقدسة. وبعد ذلك، شغل وظيفة حكومية فى عهد الأمير "دوست محمد خان" (توفى سنة ١٨٥٨)، ثم قاد قوات الأمير "محمد أعظم" فى أثناء حروبه العائلية التى شنها ضد وريث العرش. وكان هذا الوريث مدعوماً من بريطانيا العظمى التى ساعدته على الانتصار على أعدائه. وبعد هزيمة قوات الأمير "محمد أعظم"، غادر الأفغانى بلده مضطراً فى سنة ١٨٦٩.

وحط الترحال بالأفغانى فى القاهرة، حيث قضى بها ٤٠ يوماً تعرّف خلالها على عدد كبير من علماء الدين ومشاهير الشوام، ثم سافر منها إلى الأستانة فى سنة ١٨٧٠. وهناك، تم تعيينه عضواً فى "المجلس الأعلى للتعليم العام"، وأستاذ كرسى فى جامعة دينية. وفى الأستانة، تمتع جمال الدين الأفغانى بالحرية لنشر تعاليمه التى تدعو إلى جعل الإسلام يتوافق مع التطور الحديث، وتقديمه على أنه غير معادٍ للعلم ولا للتقدم. وفسّر الأفغانى القرآن تفسيراً بسيطاً وواضحاً: فجعل هذا الدين نظاماً مرناً وحياءً. ولكنه اضطر لمغادرة الأستانة نظراً لهجوم الرجعيين عليه، خصوصاً "شيخ الإسلام" مع أنه كان يتمتع بالحماية التى أسبغها عليه المصلحون الليبراليون (مثل على باشا وفؤاد باشا).

ورجع الأفغانى إلى القاهرة - فى سنة ١٨٧١ - وعمل على تقوية بذور حركة القومية المصرية وتنميتها. وكان الأفغانى يرى أن هذه المسألة تتطوى على شقين: سياسى ودينى؛ فقد كان يسعى لتجديد قوى الإسلام وذلك عن طريق دراسة الفلسفة والحقائق العلمية التى تحرر العقول من الجمود العقائدى. وكان يعمل - أيضاً - على تطوير المؤسسات الليبرالية والدستورية بداخل الدول الإسلامية، وسعى لجعلها تبتعد عن تأثيرات الأوروبيين الذين كانوا يستغلونها^(٢٤).

ولما كانت مصر توافقة للتقدم ومعادية للتدخل الأوروبى فى شئونها الداخلية، فقد استقبلت جمال الدين الأفغانى بحفاوة وترحاب: فقدّم له الوالى والأوساط الحاكمة

والطبقات الشعبية كل ما كان يتناه من دعم لدرجة أن الحكومة منحت إعانة مالية قدرها ١٢٠ جنيهاً شهرياً بدون أن تطالبه بأية التزامات محددة، وسمحت له بإلقاء محاضراته في "الأزهر" حيث كَوَّن هناك العديد من المريدين. لكن سرعان ما نشبت خلافات بينه وبين الشيخ عليش، فنصحه الخديوى إسماعيل بالاعتكاف في مسكنه. وهناك، كان الأفغانى يستقبل الشباب والموظفين ليعلمهم أرقى المذاهب الفلسفية والاجتماعية وفن الكتابة والتأليف.

وأثر الأفغانى - أيضاً - فيمن أحاطوا به من الكبار: فأيقظ فيهم الشعور القومى، ونشر فكرة الدستور. وكان الأفغانى يتصف بطبعه الثورى العنيف (الذى تعارض تماماً مع الطبع المعتدل لشخصية محمد عبده انذى كان يؤمن بالتطور): فانغمس فى ممارسة السياسة^(٢٥)، وكانت أفكاره المتحررة فى الفقه والفلسفة تهبئ الأذهان بدون إثارة شكوك السُّلطات نحوه.

وفى الوقت نفسه، كانت الأفكار الليبرالية تلاقى انتشاراً واسعاً فى أوساط الطبقات الحاكمة: فقد كانت أوروبا - خلال القرن التاسع عشر - تموج بكل الحركات الدستورية، ومنها المحاولة الدستورية لمدحت باشا فى تركيا (سنة ١٨٧٦).

ووجدت هذه الأفكار الدستورية - بشكل أو بآخر - صدئ لها فى مصر، واتخذت عدة أشكال، فحتى ذلك الوقت كان رجال الدين وقياداتهم ملتزمين بطاعة الأمير حسب مبدأ "إطاعة ولى الأمر" وطبقاً للتقاليد؛ ولكنهم بدأوا يدركون خطأهم نظراً للمفاسد التى ارتكبتها الحكومة المستبدة - من ناحية - وبفضل الأفكار التى بلّوزها جمال الدين الأفغانى ومريدوه (التي تستمد قوتها من الدين نفسه)، ومن النماذج التى قدمها الخلفاء الراشدون وهى مليئة بمبادئ الديموقراطية والليبرالية، من ناحية أخرى.

ثم وَقَعَ حَدَثٌ يمثّل ويُجسّد هذه الفكرة الدستورية وإن لم يستطع تحقيقها كما ينبغى، ونعنى بذلك سماح إسماعيل بإنشاء "مجلس النواب" فى سنة ١٨٦٦^(٢٦)

وفي مذكرات محمد عبده - غير المنشورة^(٢٦) - ذكر: "حتى سنة ١٢٩٣ هجرية (أي سنة ١٨٧٧ ميلادية)، كان المصريون خاضعين تماماً لمشيئة الحاكم وموظفيه في تصريف أمورهم العامة والخاصة... ولم يستطع أحد أن يُخاطر بإبداء رأيه حول الطريقة التي تُدار بها البلاد. وكان المصريون يجهلون حالة باقى البلاد الإسلامية أو الأوروبية رغباً عن وجود عدد كبير من المصريين الذين درسوا في أوروبا - منذ عهد محمد على وحتى ذلك التاريخ سنة ١٨٧٧- أو زاروا البلاد الإسلامية المجاورة في عهد محمد على و إبراهيم^(٢٧)."

"ومع أن إسماعيل أنشأ - في سنة ١٢٨٣ هـ (١٨٦٦م) - "مجلساً للنواب" يُفترض فيه تعليم المصريين الاهتمام بشئون بلادهم ومناقشتها، إلا أن أياً منهم لم يدرك - حتى من كانوا في المجلس - أن هذا الحق الطبيعي مُلزم لحق التمثيل النيابي^(٢٨): إما لأن القانون منَع - صراحةً - "مجلس النواب" من إبداء رأيه في اختصاصات الحكومة إلا في حدود ضيقة، وإما لأن الخديوى قد أفسد طريقة أدائه لواجباته: فقد اعتاد إسماعيل على إرسال مبعوث من لدنه لإبلاغ النواب برغبة الوالى المسبقة في اتخاذ قرار ما، فكانت المداولات الصورية تتبنى القرارات التي تتفق مع رغبات الوالى.

"والأهم من ذلك كله، من كان يجرو على إبداء رأى مخالف؟ لا أحد، خصوصاً مع وجود التهديد بالنفى خارج الوطن، أو مصادرة الأملاك، أو الحكم بالإعدام لكل من يتفوه بكلمة معارضة.

"وفي وسط هذه الظلمات، ظهر جمال الدين الأفغانى فى مصر، فأحاط به المريدون فوراً، وتلاههم العديد من الموظفين والأمراء المتشوقين للتعرف على الأفكار والمذاهب الجديدة التى تثير الجدل حولها، ثم قاموا بنشر هذه الأفكار فى مختلف مدن مصر، فساهموا فى إيقاظ العقول، خصوصاً فى القاهرة.

^(٢٦) يقصد المؤلف حتى سنة نشر هذا الكتاب: سنة ١٩٣٤. ولكن طاهر الطناحي نشر "مذكرات محمد عبده" وقدمها وعلق عليها، ونشرتها دار الهلال تحت عنوان "مذكرات الإمام محمد عبده"، د.ت [المترجم].

"ولكن هذا الشعاع لم يصل إلى الوالى فى فلكه العالى، إلا أنه استمر فى النمو، وانتشر ببطء، وبشكل غير محسوس فى مختلف الاتجاهات حتى نشبت الحرب بين تركيا وروسيا فى سنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٧م). واهتم المصريون اهتماماً بالغاً بمصير تركيا - الدولة ذات السيادة على بلادهم - فتابعوا بعناية تطور الأحداث عن طريق الأجنب الذين كانوا يتلقون الجرائد من أوروبا. أمّا الجرائد المصرية، فقد كانت محدودة العدد وحديثة الإصدار، ولكنها بدأت تصف مفاجآت الحرب بعدما كانت تنشر بعض الوقائع قليلة الأهمية.

وبذلك، نشأت حركة من الآراء والمناظرات - التى كانت مجهولة حتى ذلك التاريخ - بين أنصار وقراء هذه الجرائد ومعارضيهم الساخطين، وظهرت جرائد جديدة تنافس الجرائد القديمة فى نشر الأخبار ومهاجمة اتجاهاتها، كما ظهرت رغبة لا تقاوم دفعت الناس للاشتراك فى هذه الجرائد - بقوة - تفوق قوة الطغيان.

"وبمرور الوقت، بدأت الجرائد تناقش المسائل السياسية والاجتماعية الخاصة بالبلاد الأجنبية، ثم أخذت تناقش - بجرأة - المشكلة المالية المصرية التى كانت تسبب القلق للحكومة المصرية".

ثالثاً: ظهور الصحافة الحرة (١٨٧٧):

من المؤكد أن سنة ١٨٧٧ - تُعتبر نقطة تحوّل فى مسار "المسألة المصرية"، على الأقل فيما يتعلق بتكوين الأفكار بشأنها: فالشعب المصرى قد اهتم بهذه الحرب ليس فقط لأن تركيا كانت مشتركة فيها، ولكن أيضاً لأن جيشاً مصريةً - قوامه ٣٠ ألف جندي - كان يشترك بجانب تركيا فى هذه الحرب، على الرغم من أن البؤس المالى والإدارى كان يسحق مصر سحقاً بكل ما يسببه لها من آلام. وأيضاً، لأن الطبقات المصرية المثقفة وجّدت أن أوروبا تستعبد مصر أكثر فأكثر، ورأت أن السيادة الاسمية لتركيا على مصر تُعتبر بمثابة ضمان لعدم وقوع اعتداء أجنبى عليها

(إنجليزى على وجه التحديد) فبدأ المثقفون يقلقون - بحق - حول مصير هذه الحرب التى تُهدد سلامة الإمبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها.

ويقال إن جمال الدين الأفغانى قد أصابه الحزن بسبب تطورات الأحداث فى أثناء الحرب: فأوقف دروسه لمدة ستة أشهر تعبيراً عن الحداد^(٢٩). إن المصريين مسلمون أتقياء، فكتب عليهم مشاركة سيدهم فى آلامه برؤية آخر قوة إسلامية مستقلة وهى تعاني العذاب: فتركيا كانت تمد ظل وصايتها على كل البلاد الإسلامية بفضل وجود الخلافة الإسلامية فى الأستانة.

وفيما يتعلق بازدهار الجرائد فى تلك الفترة، علينا أن نعتزف بأنه يرجع - إلى حد كبير - لتشجيع إسماعيل للأداب والفنون: فقد كان الخديوى يُسبغ حمايته وتشجيعه على الموهوبين - من المصريين والشوام - الذين اهتموا بالمسرح فى البداية ثم انغمسوا فى الصحافة وفجروا حرية التعبير. وكان إسماعيل يريد الاستفادة من هذه الحرية لمحاربة التدخُل الأوروبى فى شئون مصر الداخلية، ولكن هذه الحرية انقلبت ضده بعد وقت قليل: فالتدخُل الأجنبى - نفسه - قد شجعها على ذلك لأنه كان يحارب - بعنف - السلطة العليا لرئيس الدولة. إن ظهور الصحافة الحرة كان بمثابة حدث رئيسى جديد ساهم فى الإعداد لميلاد "الرأى العام" فى مصر^(٣٠).

وكان "أبو نظارة" هو أول من أنشأ - سنة ١٨٧٠ - أول مسرح عربى فى القاهرة بمساعدة من الخديوى إسماعيل الذى أطلق عليه لقب "موليير مصر"، وكان يحضر - غالباً - عروض المسرحيات الكوميديية التى قدمها. و"أبو نظارة" هو الاسم المستعار ليعقوب صنوع اليهودى المصرى المولود فى سنة ١٨٣٩. وقد زار يعقوب صنوع أوروبا فى سنة ١٨٧٤ وقضى فيها بعض الوقت ثم عاد إلى مصر.

وفى سنة ١٨٧٧، وبالاتفاق مع جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده، أصدر أبو نظارة جريدة ساخرة - باللغة العربية - تنتقد تصرفات الخديوى إسماعيل. وكانت هذه الجريدة تُحررُ باللجة العامية التى تتكلمها وتحبها كل طبقات الشعب المصرى. وأثرت هذه الجريدة على الجماهير، فأمر الخديوى بتعطيلها بعد صدور خمسة أعداد منها، ونفى محررها من مصر. فاستقر "أبو نظارة" فى باريس وواصل إصدار جريدته حتى

سنة ١٩١٠^(٣١) تحت عدة أسماء، واستمر في مهاجمة سياسة إسماعيل ثم الاحتلال الإنجليزي لمصر من بعده. وتوفى يعقوب صنوع في باريس سنة ١٩١٢.

ثم جاء المتقف الشامي أديب إسحاق إلى الأسكندرية سنة ١٨٧٦ بناءً على نصيحة سليم نقاش الذي ساعده في تمثيل مسرحيات عربية، وتلقى الاثنان الدعم من الخديوي إسماعيل، ثم رحل أديب إسحاق إلى القاهرة حيث تصادق مع جمال الدين الأفغاني، وأصدر - في شهر يوليو سنة ١٨٧٧ - جريدة "مصر" التي نشر فيها الأفغاني وتلاميذه مقالات بتوقيعاتهم. ومنذ ذلك الحين، نزل "المصلح العظيم" من برجه العاجي وفرض نفسه على اهتمام الجماهير^(٣٢).

وبعد ذلك، عاد أديب إسحاق إلى الأسكندرية وأصدر جريدتي "مصر" و"التجارة" بالاشتراك مع سليم نقاش. وفي بداية عهد توفيق - سنة ١٨٧٩ - نفته وزارة رياض باشا إلى فرنسا. وفي باريس، أصدر مجلة سياسية شهرية أسماها "مصر القاهرة" لكي يفضح أفعال الطغاة - الذين يطلق عليهم اسم "الحكام" - وليوقظ بقايا الكرامة الشرقية، ويفتح عيون السذج لكي يطالب الجميع بحقوقهم المسلوقة وأموالهم التي ينهبها الأجانب.

وبعد إلغاء جريدتي "مصر" و"التجارة"، أصدر سليم نقاش جريدتي "المحروسة" و"العصر الجديد" ولكن لم يكن لهما أهمية تذكر .

وفي سنة ١٨٧٥، أصدر الأخوان الشاميان سليم وبشارة ت كلا جريدة "الأهرام"^(٣٣) ثم "صدى الأهرام" (٩ سبتمبر سنة ١٨٧٦) التي كانت أقل أهمية من "الأهرام".

وفي يوم ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٩، أصدر كاتب مصري مشهور وصديق للأفغاني - هو إبراهيم اللقاني - جريدة "مرآة الشرق" الأسبوعية، لكنه ترك رئاسة تحريرها في شهر أغسطس من السنة نفسها.

وأصدر ميخائيل عبد السيد جريدة "الوطن" في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٧، وهي الجريدة الوحيدة التي توجد لها مجموعة كاملة تغطي سنواتها الأولى^(٣٤). وفي البداية، كانت جريدة "الوطن" تهتم فقط بالحرب بين تركيا وروسيا، ولم تواتها الجراءة على

مناقشة الشؤون المصرية إلا بدايةً من عدد ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ عندما نشرت مقالا عن "لجنة التفتيش" وتعيين وزارة نوبار: فمدحت الخديوى واللجنة الوزارية، لكنها بدأت تتطور - رويداً رويداً - وتتجه نحو المعارضة.

وهذه المعارضة "الجريئة" ترجع إلى ثلاثة أسباب أساسية تزامنت مع بعضها بعضاً، وهى:

أولاً: السيطرة الأجنبية التامة التى تَكَرَّست عملياً - على مصر - بتعيين اثنين من المراقبين الأوروبيين فى سنة ١٨٧٦، وإرسال أوروبا لـ "لجنة التحقيق"، ثم تعيين وزيرين أوروبيين فى سنة ١٨٧٨. كما تَكَرَّست السيطرة الأجنبية فى المجال الدبلوماسى - أيضاً - عندما عُقد "مؤتمر برلين" الذى قام بتسوية نتائج الحرب التركية/ الروسية.

وأوضح المسيو بنسا ما حدث بقوله^(٣٥): "دعا الأمير بيسمارك فرنسا للاشتراك فى "مؤتمر برلين". ووافقت فرنسا على الحضور، ولكن وزير خارجيتنا (المسيو وادينجتون) وضع عدة شروط مُسَبَّقة لى يجعل شئون مصر خارج مداوات "المجلس الأعلى"، وأن تُعامل على أنها مسائل تُخص فرنسا وإنجلترا فقط. ووافق الأمير بيسمارك - باسم ألمانيا - على هذا الشرط المسبوق كما وافقت باقى الدول الأوروبية عليه، فقبل المسيو وادينجتون حضور المؤتمر باسم فرنسا. ولكن استيلاء إنجلترا على قبرص، والوفاق الودى بين إنجلترا والسلطان أكدا الهيمنة الإنجليزية على مصر.

ثانياً: ازدياد حدة اليأس فى مصر: ففى سنة ١٨٧٧، كان فيضان النيل منخفضاً وظهرت عواقبه السيئة فى السنة التالية (١٨٧٨). ومع ذلك، أصرت الدول الأوروبية على أن تُسَدَّد مصر أقساط الديون. وبالطبع، فقد كان القَهرُ والتَعَسُّفُ يصاحبان جُباة الضرائب.

ثالثاً: تلاشت سلطه الخديوى، وقامت أوروبا بالتشهير باستبداده وأخطائه، ولكن هدفها المؤكد كان يتمثل فى مصادرة سلطه الخديوى لصالحها هى وليس لصالح الشعب المصرى.

وتشكّلت "لجنة التحقيق العُليا" بناءً على فرمان الخديوى الصادر يوم ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨. وهذا فرمان منح "اللجنة" سُلطات واسعة "للتحقيق فى موضوعات: العجز المالى، وسوء استخدام السُلطة، والمخالفات، إلخ إلخ... وكان من حقها مخاطبة كل الإدارات، والاستماع لكل شخص للحصول على المعلومات التى قد تحتاج إليها لإنجاز مهمتها".

وبما أن هذه "اللجنة" كانت تُجسّد التدخّل الأجنبي المباشر، فقد تَسبّبت فى إثارة السُخط فى جميع أرجاء البلاد. ونظراً لأنها - أيضاً - كانت تُمَثّل تدخلاً ضد الاستبداد، فقد شجّعت "الرأى العام" على إثبات وجوده.

رابعاً: الوزارة الأوروبية ورد فعل مصر (سنة ١٨٧٨):

وبدأت "اللجنة" نشاطها باستدعاء شريف باشا - ناظر الحقانية - لى يُمثّل أمامها شخصياً، ولكن شريف باشا قبل - فقط - أن يرد عليها كتابة وفضل تقديم استقالته بدلاً من خضوعه لها. وهذا الحادث يُعتبر دليلاً على وجود روح جديدة لم تكن معروفة منذ قرون.

وفيما يتعلّق بحكم إسماعيل الاستبدادى وعلاقته بـ "لجنة التحقيق"، فقد أوردت جريدة "الطائف" الواقعة التالية فى عدد ٦ مايو سنة ١٨٨٢: "أراد الأمير حسين إضافة ٥٠٠ فدان إلى أطيانه، وكانت هذه الأراضى فى ملك سكان قرية "صفت الملوك" - فى الدلتا - فقدم الفلاحون شكاوهم للخديوى إسماعيل لى يُوقف مصادرة أراضيتهم وأملاكهم ومنازلهم، ولم يُلَق الخديوى بالأ لتلك الشكوى. ووَصَل مساحو الأراضى مُسرعين لمسح الأطيان وتحديد حدودها. ولم تحضر "لجنة التفتيش" هذه الإجراءات احتراماً لقرار حكومة إسماعيل^(٣٦)".

وكان اللورد كرومر عضواً فى هذه اللجنة، وتحدث عن الفوضى الإدارية فى مصر قائلاً: "إن بعض القوانين واللوائح توجد على الورق فقط، ولا يوجد من يفكر فى تنفيذها حتى أن كبار الموظفين المسئولين كانوا غالباً ما يجهلون وجودها أصلاً.

وفُرضت لوائح جديدة، وزاد البعض الآخر، كما أن ضرائب أخرى تم تعديلها بدون أى مُبرّر واضح: فشيخ البلد كان يُنفذُ أوامر المدير، والمدير يُنفذُ أوامر المفتش العام الذى كان - بدوره - ينفذ الأوامر العليا".

"والأمر العالي" كان بمثابة القانون الذى يجب على الموظفين الحكوميين تنفيذه حتى ولو كان أمراً شفوياً، ودافعوا الضرائب لم يفكروا فى الاعتراض لا على إصداره ولا حتى على مضمونه.

وعندما سُئل "المفتش العام للصعيد" عن الجهة التى يستطيع الممول أن يلجأ إليها ليشكو من ظلم وقّع عليه، رد بسداجة ناتجة قطعاً لاعتياده الطويل على نظام يعتبره عادلاً وطبيعياً: "بالنسبة للضرائب، فإن الفلاح لا يستطيع الشكوى؛ فهو يعرف أننا لا نتصرّف إلاّ بناءً على أوامر عليا. والحكومة نفسها هى التى تطالبه بسداد هذه الضرائب. فلمن تريدونه أن يشكو؟"

وسجّلت اللجنة كل حالات سوء استخدام السلطنة فى تقرير^(٣٧) - بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ - ورفعته إلى الخديوى الذى وافق على المقترحات النهائية لهذا التقرير. وبتاريخ ٢٣ أغسطس، رد الخديوى على المستر ريفرز ويلمسون قائلاً: "أمّا النتائج التى توصلتم إليها، فإننى متفق معكم بخصوصها، ومن الطبيعى أن أوافق عليها: فأنا الذى طلبتُ هذا التقرير لصالح بلدى. وبالنسبة لى، فإن الأمر يتعلّق بتطبيق هذه المقترحات وثق بأننى قررتُ تطبيقها بجد. إن بلدى لم تُعدّ جزءاً من أفريقيا بل إننا الآن جزءٌ من أوروبا. ولذلك، فمن الطبيعى - بالنسبة لنا - أن نهجر السلوكيات القديمة ونطبق نظاماً جديداً يلائم وضعنا الاجتماعى. وأعتقد بأنكم سترون - فى المستقبل - تغييرات هائلة ستتم بأسهل مما تتصورون.

"وهذه التغييرات بسيطة وتختص بالشرعية واحترام القانون. ولن أكتفى بالوعود، فقد قررتُ البحث عن جوهر الأشياء. وكبداية توضح مدى تصميمى، فقد كُلفتُ نوبار باشا بتشكيل الوزارة. وهذا التجديد قد يبدو قليل الأهمية، ولكنه أُعدّ بشكل جاد، وسترون بزوغ الاستقلال الوزارى. وهذا ليس بالشىء القليل لأنه بمثابة نقطة انطلاق لتغيير النظام، وأعتقد أنه أفضل تأمين أستطيع تقديمه للبرهنة على جدية نواياى الخاصة بتطبيق مقترحاتكم"^(٣٨).

وتشكّلت وزارة نوبار باشا بناءً على الأمر العالى الصادر يوم ٢٨ أغسطس والذى كرّس مفهوم "المسئولية الوزارية". وصرح الخديوى قائلًا: "أريد أن أؤكد لكم قرارى الحاسم لوضع أسس إدارتنا بالاتساق مع المبادئ التى تُنظّم الإدارة فى أوروبا: فبدلاً من "السلطة الفردية" - وهو مبدأ الحكومة الحالى فى مصر - فإننى أريد سلطة تُرسخ مبدأ "الإدارة العامة للأعمال" وتتوازن مع مجلس الوزراء. وباختصار، ومن الآن فصاعداً، فإننى أريد أن أحكم مع أو بواسطة "مجلس وزاري".

"وبنفس هذا المنطق لتطبيق الإصلاحات - التى أعلنتُ عنها تَوّاً - فإننى أعتقد بأن أعضاء مجلس الوزراء يجب أن يتضامنوا كلهم مع بعضهم البعض. وهذه النقطة أساسية..."

وهذا المبدأ هو أساس التنظيم الحديث؛ فقبل هذا التاريخ، كانت مصر تُحكم بواسطة الخديوى مباشرةً ويعاونه بعض الأعيان الذين يرأسون الإدارات، وكانوا مسئولين أمامه مسئولية فردية. أمّا فى المسائل المهمة، فقد كان الخديوى يستشير "مجلساً مخصوصاً" مكوّناً من مختلف الوزراء ورؤساء بعض المصالح الكبرى وأعضاء آخرين يُمكن اعتبارهم "وزراء بدون حقيبة وزارية". وعيّن نوبار باشا فى مناصب: رئيس مجلس الوزراء، ووزير الحقانية [العدل]، ووزير الخارجية؛ وكان رياض باشا وزيراً للداخلية. وحدث تجديد: فقد تم تعيين وزيرين أوروبيين فى مجلس الوزراء المصري: المستر ريفرز ويلسون (الإنجليزي) فى منصب وزير المالية، والمسيو دى بلينبير (الفرنسي) فى منصب وزير الأشغال العمومية.

ولإدراك مدى تطوّر الرأى العام، سنتابع أصداء تشكيل هذه الوزارة فى الصحافة المصرية وسنقدم تحليلاً لها: فبتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٨، كتبت جريدة "الوطن": "وصلتنا برفقة تفيد بأن الحكومة الإنجليزية قد سمحت للمستر ريفرز ويلسون بقبول منصب وزير المالية فى مصر". وقد مدحت الجريدة هذا الوزير وعبرّت عن أملها فى قيامه بإصلاح الأخطاء الموجودة.

لكنها - فى الوقت نفسه - حذرتَه بقولها: "إذا لم يتعامل المستر ويلسون بإنسانية وبحرص على مصالح المصريين، فس يحدث فى وزارة المالية مثلما حدث فى مصلحة

السكك الحديدية ومصلحة الجمارك: فمصلحة السكك الحديدية - مثلاً - كان على مبارك باشا ثم زكى باشا قد نظامها على أسس قوية، وتميزت بالنظام والدقة؛ فلم نسمع أبداً عن حدوث تصادم بين قطارين أو وقوع وفيات بسببها كما يحدث الآن!! وكان دخل هذه المصلحة يُقدَّر بمليون جنيه سنوياً، وكان كل موظفيها من المصريين، ومن المصريين فقط. ثم جاء الجنرال ماريوت الذى سَرَّح كل المصريين، وأوكل إدارة المصلحة للأجانب الذين يقبضون مرتبات عالية. وبسبب هذا الإجراء، تدهور دخلها حتى وصل إلى ثلاثمائة ألف جنيه فقط. إلخ...

وفى عدد يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٧٧، عَدَّدت جريدة "الوطن" أحداث السنة المنقضية: فذكرت أن الخديوى أراد تخفيض فوائد الديون، ولكن الدائنين رفضوا، فعَيَّن "لجنة تحقيق" كَتَبت تقريراً مُطوَّلاً عن المظالم الموجودة فى الإدارة واستبداد سُلطة الخديوى، ونتج عن هذا التقرير تغيير ملحوظ فى الحكومة الاستبدادية وحصلت الصحافة على قدر من الحرية".

وفى شهر ديسمبر، ظهرت فكرة إعادة تنظيم "مجلس النواب" على أسس أشمل وأكثر ليبرالية، فتحدثت جريدة "الوطن" - فى عدد ٢١ ديسمبر - عن المرسوم المنشور فى جريدة "Le Moniteur Egyptien" بتاريخ ١٠ ديسمبر - والذى قضى بأن "مجلس النواب" و"مكتب الصحافة" يتبعان وزارة الداخلية منذ ذلك التاريخ. فعَلَّقت الجريدة قائلة: "منذ زمن طويل، نتمنى إصلاح هذا المجلس الذى لا تُوجد مسئولية وزارية بدونه. وفى هذه الحالة، نريد أن نَعْرِفَ أمام مَنْ سيكون الوزراء غير مسئولين عن أعمالهم: هل أمام فرنسا أو إنجلترا أو الدائنين؟"

وفى عدد ٢٨ ديسمبر، تحدثت الجريدة نفسها عن ضرورة وجود برلمان ينشر القانون والعدالة داخل البلاد: فالقانون والعدالة هما اللذان يُشجعان تطور وتنظيم كل المؤسسات. وأوضحت الجريدة أن الحكومة الاستبدادية تخلق لها أعداءً فى الداخل وتثير مطامع الدول الأجنبية بسبب ضعفها الداخلى. ثم نشرت أن وزير الداخلية وَجَّه الدعوة "للمجلس" للانعقاد، وأن "المجلس" كان - فيما مضى - أداة للقهر استخدمتها الحكومة لمعاونتها فى إقرار ضرائب جديدة وابتزاز أموال الفلاحين.

وفى يوم الخميس ٢ يناير سنة ١٨٧٩، اجتمع "المجلس" فى القلعة - فى الساعة العاشرة صباحاً - وأطلقت المدافع تحية له. وهذا اليوم مهم للغاية فى تاريخ الحركة الدستورية لأنه يُمثل بداية ظهور "المجلس" مع "المعارضة؛ فقد ذهب عشرة أعضاء إلى قصر عابدين للرد على خطبة العرش، ووسط حشد من الأمراء والباشاوات والأعيان، وقف عبد السلام المويلحى بك - زعيم المعارضة المقبل - وألقى بالرد التالي: "نحن - ممثلو الأمة المصرية والمدافعون عن حقوقها ومصالحها - التى هى مصالح الحكومة نفسها - نشكر صاحب السمو الخديوى لأنه أصدر قرار انعقاد "مجلس النواب"، وهو أساس كل تقدّم وحارس كل شرعية. كما نشكر سموه لأنه شكّل وزارة مسؤولة ستقوم بدعم المجلس، ولأن سموه سمح لهذا المجلس بالاهتمام بالشئون المالية والأشغال العمومية وكل المسائل الأخرى بهدف الحفاظ على حقوق الأمة ومصالح الحكومة... إن خطبة صاحب السمو قد أحييت فينا الأمل ببداية عهد جديد، وأحييت آمال هذه الأمة التى تتوق لأن تُصبح - من جديد - أمة قوية وفعّالة، تستعيد مجدها السابق".

إن هذه المقطعات من خطبة المويلحى بك مليئة بالإشارات والتلميحات للأحداث الجارية - حينذاك - ومن المفيد أن نُذكر بأن وزارة نوبار/ ويلسون كانت وزارة غير شعبية منذ بدايتها. وبتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٧٩، كتبت جريدة "الوطن" ما يلي: "يوجد أناس يعتبرون أنفسهم مُصلحين، لكنهم عندما يصلون إلى سدة الحكم، يتسببون فى أضرار أشد من التى تسبب فيها من سبقوهم؛ فإذا ألقينا نظرة على تقرير "اللجنة"، فسنعقد بأن المستر ويلسون يرفض كل وسائل القهر لأنه يؤمن بأن ضريبة الملح والسخرة وغيرهما من المظالم.

"وفى هذه السنة (١٨٧٨)، أفلس الفلاح بسبب طغيان فيضان النيل الذى ذهب بالمحاصيل والحيوانات. وفى السنة الماضية (١٨٧٧) كان الفيضان منخفضاً؛ فتركت مساحات شاسعة من الأرض بدون رى فى الصعيد، وتحول جزء منها إلى أرض بور بشكل دائم. ولذلك، يجب معاملة الفلاح بالعدل والإنصاف...

"وها نحن نعلم بأن المستر ويلسون أرسل - فى الأسبوع الماضى - منشوراً دورياً وجهه لمديرى المديرىات والمأمير يأمرهم فيه بمطالبة الفلاحين بتسديد الضرائب المتأخرة عليهم والمستحقة عن سنوات: ١٨٧٦ و ١٨٧٧ و ١٨٧٨، وإلا فستُصادر

محاصيل ومواشى وأراضى وكل ممتلكات من لا يُسَدُّ هذه المتأخرات. وفي هذا المنشور الدورى، أمر ويلسون المديرين والمأمير باستخدام الوسائل القاسية والظالمة التى كانوا يستخدمونها فى الماضى لجباية الضرائب. وهذه الأوامر تتناقض تماماً مع روح تقرير "اللجنة"... ومع ذلك، فلم تكن الحكومة السابقة معتادة على توقيع البيع الجبْرِى للأرض. وكل تلك العوامل ستجعل البيع يتم بأبخس الأسعار وستقع الأرض المباعَة بين أيدي الأجانب..." وتختتم الجريدة المقال معلقة:

"إننا نأمل فى أن يضع البرلمان - الذى انعقد يوم ٢ يناير - هذه المشكلة على جدول أعماله مع مشكلة الموظفين المفصولين لأن هدوء الشعب يتوقف على هذه القرارات التى سيصدرها المجلس".

ثم ظهر شعاع أمل قَوَى النفوس: ففي يوم ١٨ يناير، امتدحت جريدة "الوطن" الوزارة التى وطدت حرية الصحافة وحرية الكلمة بقولها: "إن رؤية الفلاحين قادمين من قُراهم للشكوى من الوضع السابق لهُو شيء غير مسبوق، لكنه يَقَوَى أملنا فى مستقبل أفضل: ففي الماضى، لم يكن أى شخص - سواء أكان مواطناً بسيطاً أو من الأعيان - يجرؤ على رفع صوته بالشكوى. وفى أثناء جولة المستر ويلسون فى الدلتا، شجّع السكان على تقديم عرائض الشكاوى لكى يحقق فيها... وسرّت إشاعات تقول أن الحكومة تدرس تنظيم تأجيل سداد ديون الفلاحين، إلخ..."^(٣٩)

وفى عدد يوم ٢٥ يناير، قالت الجريدة نفسها: "إن المجلس المنعقد منذ أكثر من ٢٠ يوماً لم يبحث أية مسألة مالية أو داخلية مهمة. وشعر أعضاؤه بالملل... فكيف يكون الوزراء مسئولين عن أعمالهم بدون رقابة المجلس؟"

ثم عاودت الجريدة تناول الموضوع نفسه - فى الأول من فبراير - فذَكَرَت الموقف المزرى الذى وقفته الوزارة فى هذا الموضوع: "رجا الأعضاء السيد ويلسون - عدة مرات - لكى يأتى إلى المجلس ويدرس معهم بعض الموضوعات، ولكنه رفض. كما أن سلوك المسيو دى بلينبير لا يقل عن موقف ويلسون غرابية: فقد قَدَّمَ تقريراً مبهماً للمجلس، وكان حضوره ضرورياً لكى يُوضَّح بعض المعلومات ويرد على بعض الملاحظات. وفى البداية، وعد بدراستها على مهل، ثم كتب لوزارة الداخلية بأنه

مُتَمَسِّكٌ بِأرائه. وهذا السلوك يتعارض مع الممارسات البرلمانية في أوروبا، ويحق لنا التساؤل عن هدفه من تقديم تقاريره للمجلس".

وهذا المقال لم يَرِقْ للحكومة لأن الجريدة احتجّت - في العدد التالي الصادر يوم ٨ فبراير - على نيّة الحكومة لتسريح الضباط المصريين، فتلقّت إخطاراً من "مكتب الصحافة" بالصيغة التالية: "نظراً لأن جريدة "الوطن" - بتاريخى ١ و ٨ فبراير - وجريدة "التجارة" بتاريخ ٣١ يناير - قد نشرتا وقائع غير صحيحة، فقد تقرر إيقاف هاتين الجريدتين لمدة ١٥ يوماً".

إن هذه الضربة الموجهة لحرية الصحافة كانت مؤشراً على وجود أزمة اقتصادية وسياسية خطيرة تمر بها مصر. وفي الواقع، فإن المجاعة استمرت في اجتياح البلاد، ولكن الإدارة استمرت في "عصر" الشعب بقسوة - خصوصاً في الصعيد - لتسديد قسط شهر مايو سنة ١٨٧٨: ففيضان النيل المنخفض (سنة ١٨٧٧) ثم الفيضان المرتفع (سنة ١٨٧٨) قد تسببا في إتلاف أغلب المحاصيل؛ ومع ذلك، أُجبرت الحكومة الفلاحين على بيع القمح مقدماً، قبل نُضجه وقبل حصاده، ثم تصديره إلى أوروبا.

وهذا الإجراء كان أحد الأسباب الرئيسية لمجاعة سنة ١٨٧٧ التي ضربت ثلاث مديريات وقضت على ١١٥١٢ نسمة جوعاً، ثم قضت على ٢١٦٠٤ نسمة في سنة ١٨٧٨: أى أكثر من ٣٣ ألف نسمة في سنتين متعاقبتين. ويذكر شاهد عيان أن مئات الأشخاص قد تحوّلوا إلى مجرد هياكل عظمية لم تكن تستطع وضع الرغيف في فمها إذا حصلت عليه^(١٠).

إن تسوية "لجنة جوشن/ جوبير" قد فرّضت على مصر تسديد فائدة باهظة بلّغت نسبتها ٧% على مبالغ لم تحصل عليها. ومنذ تلك التسوية، أصبحت مصر أرضاً لا يستطيع الإنسان العيش فيها لأن أوروبا جعلت المظالم تتراكم فوق بعضها البعض.

وظلّت الحكومة عاجزة عن تدبير مبلغ ثلاثة أو أربعة ملايين جنيه لسداد قيمة "الدين السائر" (هو عبارة عن: ثمن آلات وبضائع تم توريدها للحكومة، ومعاشات ومرتببات) في حين أن موظفى المحاكم المختلطة والوزراء الأوروبيين كانوا يقبضون

مرتباتهم بالكامل وفي موعدها (كان المستر ويلسون - وحده - يقبض ستة آلاف جنيه).

لقد تمّ "تجويح" الإدارة المصرية - بالمعنى الحرفى للكلمة - بحجة التوفير، ونتيجةً للتسويات الدولية - التى عُقدت فى سنة ١٨٧٦ - كان صاقى إيرادات مصلحة السكك الحديدية المملوكة للدولة يذهب "لصندوق الدين" لضمان تسديد خدمة "الدين المتميز". وكانت إدارة هذا المرفق مُجبرة على تشغيله بشكل مُتدنٍ للغاية وبدون أية اعتمادات لدفع نفقات جديد: فلم تستطع تحسين القطارات التى كان عددها غير كافٍ أصلاً. هذا بخلاف الأخطاء الخطيرة التى ارتكبها الموظفون الأوروبيون قليلو الخبرة.

وبناءً على اتفاق سنة ١٨٧٦ - أيضاً - كان الإيراد الصافى لميناء الأسكندرية يُحوّل إلى "صندوق الدين"، ولم يكن لدى الحكومة المصرية أيّة أرصدة لكى تقوم بتطوير وتحديث إمكانياته التى يتطلّبها حجم العمل المتزايد فيه، بالضبط كما كان الوضع عليه فى مرفقى السكك الحديدية والتلغراف.

وكان شاغل الحكومة الفرنسية الوحيد - طوال عهد هذه الوزارة - هو فصل ميناء الأسكندرية ومرفق السكك الحديدية عن وزارة المالية (التى يتولاها ويلسون) لأنهما يُضفيان عليها أهمية كبيرة سياسياً واستراتيجياً... وسعت لضمها إلى وزارة الأشغال العمومية. ورغماً عن منطقية هذا الطلب، إلا أنه أزكى نار الصراع - بين إنجلترا وفرنسا - على تقسيم مناطق النفوذ الإدارى بينهما فى مصر.

أمّا "وزارة الإصلاح" - أو "الوزارة الأوروبية" - فقد بدأت مهامها بإجبار الخديوى على التنازل عن أراضيهِ (التى قُدّرت قيمتها ما بين ١٠ و١٥ مليون جنيه) لصالح الدولة - أى لصالح الأوروبيين - لتسديد "الدين السائر" لدرجة أن الخديوى لم يحصل على مُخصصاته المالية!! ثم سارت الوزارة على المنهج القديم الخاطئ، أى بدلاً من البدء فى إيجاد حل حاسم لمشكلة الديون، فإنها مارست الاقتراض والألعاب، والحيل المؤقتة: فلم تُسدّد مستحقات الدائنين المصريين ولا الأوروبيين المستوطنين، ولم تدفع رواتب جنود الجيش ولا البحرية ولا أصحاب المعاشات.

وتسببت الإدارة الأوروبية في شيوع موجة إحياء عام في البلاد. وبتاريخ ١١ يناير سنة ١٨٧٩، ذكر القنصل الإنجليزي أن "المسيو ريفرز ويلسون يأمل في تجاوز المشاكل الملحة بعد الاتفاق على قرض روتشيلد. وفي الوقت نفسه، فإنه يؤمن بضرورة تخفيض نسبة الفائدة على "الدين الموحد" إلا أنه لا يرى أن هذا الإجراء سيتسبب في حدوث ضرر مماثل للضرر الذي سينشأ عن إعلان إفلاس مصر رسمياً.

"فإذا كان الوضع المالي ميئوساً منه إلى هذا الحد... وإذا كان "الدين العام" لم ينخفض إلا بنسبة ضئيلة للغاية (رغمًا عن التضحيات التي قدمتها مصر)، فإنني أثق في أن المستر ويلسون سيتحمل مسئولية خطيرة عن هذا الوضع"^(٤١).

وقامت وزارة نوبار/ ويلسون بتجريد الخديوي من كل سلطاته بل ومنعته من حضور جلسات مجلس الوزراء مع أن المرسوم ينص على أن "الخديوي يحكم مع أو بواسطة وزرائه. وعندما سئبت الوزارة المختلطة من الخديوي كل مظاهر السلطنة التنفيذية - حتى الشكلية منها - أرادت بالمثل اغتصاب كل السلطات التشريعية من نواب البلاد. وكان تقرير "لجنة النفثيش العليا" قد اعترض على القوانين الضريبية الموجودة وطرق جبايتها. وكننتيجة منطقية لهذا التقرير، أصدر الخديوي - قراراً - بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٧٩ - كلف فيه اللجنة المذكورة ب"إعداد مشاريع قوانين خاصة بكل المواضيع التي درستها".

وكان نوبار معارضاً بشدة "إنشاء هيئة تشريعية أجنبية في مصر": فهو لم يكن يريد إلغاء سلطة الوالي المطلقة لكي يضعها في يد خمسة أفراد يحمل كل منهم لقب وزير. ولذلك، واستكمالاً لتشكيل ٢٦ أغسطس، اقترح نوبار تكوين لجنة من بعض الأعيان لصياغة القوانين المطلوبة، ولكن زملاءه رفضوا فكرته، وقال دي بليينير "إن العدالة تعوق الإدارة الجيدة".

لقد أخطأ نوبار عندما ترك نفسه يقوم بتنفيذ ما يريده الأجانب، وعندما تجاهل تماماً سلطة الحاكم، وعندما أراد إنشاء هيئة جديدة - بدلاً من "مجلس النواب" - لكي تضع مدونة القوانين.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ ففي مجلس الوزراء، أعلن ريفرز ويلسون ما يلي: "أيها السادة، لا بد من تسريح الجيش . لقد قال جلادستون إن الجيش يتبع وزارة المالية، ويجب علينا أن نتصرّف على هذا الأساس". إن اقتراح تخفيض الجيش يعتبر إذن دليلاً على أن الوزارة كانت بصدد تنفيذ برنامج رسمته أوروبا لها. وصرح الضباط المصريون علانية: "إن نوبار وويلسون يعملان سوياً لتسليم مصر إلى إنجلترا"^(٤٢).

وقامت الوزارة بتسريح جزء كبير من الجيش، وأعطت ٢٥٠٠ ضابط نصف راتبهم المعتاد بدون أن تسلمهم رواتبهم المتأخرة المستحقة عن الفترة السابقة التي تراوحت ما بين ١٢ و ١٨ شهراً. وأثار هذا الإجراء سُخْطاً عاماً على المستويين الاقتصادي والسياسي: ففي يوم ١٨ فبراير تظاهر المئات من الضباط أمام وزارة المالية، وسبوا نوبار وويلسون، واضطر الوالي للذهاب فوراً إلى مكان الحدث ومعه قوات من الجيش لفض هذا التجمع.

ويبدو أن الضباط قد سعوا لإضفاء صبغة شعبية على مظاهراتهم: فهم قد حرصوا على إشراك "مجلس النواب" معهم. وفي العدد الأول من جريدة "مرآة الشرق" - الصادر يوم ٢٤ فبراير - نشرت الجريدة ما يلي: "في يوم الثلاثاء الماضي، توجهت مجموعة من الضباط إلى "مجلس النواب" في الساعة العاشرة صباحاً. وبعدما ألقوا خطاباً توضّح مدى بؤسهم، اختار الضباط ١٢ من الأعيان - من بين أعضاء المجلس - واتجهوا مباشرة بصحبتهم إلى وزارة المالية..."

إن هذا التصرف قد بيّن للجيش مدى قوته. فمنذ ذلك اليوم، أصبح الجيش عضواً فعّالاً في حركة المعارضة مثله مثل "المجلس" تماماً، وتخلّى الخديوى عن سلبيته الظاهرة وأصر على إقالة نوبار باشا حرصاً على الأمن العام.

ولكى نفهم جيداً مدى انعدام شعبية نوبار باشا، يجب أن نتذكر الأسباب المباشرة لكرهية الشعب له، وهي:

١- انحيازه للأجانب.

٢- وخنق حرية الصحافة.

٣- ولامبالاة حكومته بـ "مجلس النواب" وكأنه غير موجود.

٤- ولامبالاة حكومته تلقائياً بالحاكم الذى لم تستشره أبداً.

وهذه الأسباب مجتمعة كانت كافية لأن تصبح حكومته - تلقائياً - حكومة غير شعبية.

أما الأسباب العامة لفقدان الحكومة ثقة الشعب فيها فسنجدها ملخصة فى لوحة رسمها مراسل جريدة Times من الأسكندرية بتاريخ ٢٣ فبراير: "إن مرتبات الموظفين المصريين يتأخر صرفها بشكل رهيب. وسبق للجنة التفتيش وأن قدّمت مذكرة بخصوص هذا الموضوع منذ تسعة أشهر، وصدر قرار بصرف المرتبات لكنه لم يُنفذ. ويُضطر موظفو الحكومة للاقتراض بالربا من المرابين لكى يعيشوا. وفى الوقت نفسه، تسدد الحكومة بانتظام الفوائد الباهظة للدائنين فى أوروبا.

"إن مصر فى وضع لا يسر؛ فالسخط يتزايد بين صفوف الجيش وتتفشى الفوضى فى أرجاء الحكومة. وتمثّل الحكومة المصرية حالة شاذة لأن "مجلس الوزراء" يحكم بدون تعاون مع رئيس الدولة، ورئيس الدولة مُستبعد عن حكومة بلده، والإدارة تقع بشكل مضطرب فى أيدى الأوروبيين، والمواطنون مُستبعدون عن شغل أى منصب عال. ولكن، على الرغم من كل شيء، فإن مصر للمصريين".

وكان الرأى العام الفرنسى وبعض الأمريكيين^(٤٣) يعتبرون نوبار باشا موالياً لإنجلترا. ومن المؤكد أن نوبار باشا كان مُنغمساً فى شئون السياسة الخارجية بالضبط كما كان رياض باشا مُنغمساً فى شئون السياسة الداخلية. وكان نوبار يحظى بثقة الخديوى فى هذا المجال، واستطاع تقديم خدمات جلييلة لمصر عندما نجح فى كل المفاوضات التى أجراها باسمها فى الأستانة وأوروبا حول:

١- حل الخلاف مع شركة قناة السويس.

٢- وموضوع الفرمانات التى عززت الاستقلال الإدارى لمصر.

٣- وإنشاء نظام "المحاكم المختلطة" التى سهّلت إجراءات العدالة.

ثم حدث تغيير في المواقف. إن المستر ديسي - وهو من إنجلترا - كان يعرف نوبار، وهو يُعطينا - بدون قصد - معلومات حول هذا التغيير فيقول: "منذ أن تشكلت 'لجنة كيف' سنة ١٨٧٦، اقتنع نوبار بأن ضخامة الديون - التي تعاقدت مصر عليها في عهد إسماعيل - ستؤدي حتماً إلى التدخل الأجنبي.

"وكان نوبار يشرح لي - دائماً - الأسباب التي تجعله يعتبر أن إنجلترا مؤهلة لممارسة السلطة الدائمة في مصر أكثر من أية قوة أوروبية أخرى أو أي تحالف للقوى. وكان مقتنعاً بأن تدخل إنجلترا الفعال سيكون في صالح مصر، وبأنه أقل ضرراً - بل وقد يكون أكثر نفعاً - من أي تدخل لأية دولة أوروبية أخرى... وجاء نوبار إلى لندن (سنة ١٨٧٧) لكي يطرح أفكاره على الحكومة البريطانية، واختارني بصفة متحدث باسمه أمام الصحافة البريطانية.. وفي شهر ديسمبر سنة ١٨٧٧، نشرت مجلة "Nineteenth Century" مقالة عن موضوع ديون الخديوي أحدثت تأثيراً عظيماً..."

ثم تناول المؤلف الفكرة الرئيسية قائلاً: "والسبب الأساسي للاضطرابات المالية في مصر يرجع إلى أن الخديوي استولى - طوال عشر سنوات - على مساحة مليوني أكر، أي خمس الأراضي الزراعية في البلاد^(١٠٠)". ولسنا بحاجة إلى القول بأن هذه الفكرة تُعتبر تفسيراً ساذجاً ومنحازاً مع أن 'لجنة التحقيق' قد اهتمت به وطالبت في قرارها "بتخصيص كل أراضي" الدائرة السنوية" لسد عجز الميزانية".

وعاد نوبار إلى مصر في شهر أغسطس سنة ١٨٧٨، وساند اللجنة بدون أن يكون عضواً فيها. وبمناسبة تشكيل الوزارة الجديدة، وعند قراءة بيانات الخديوي التي كرر فيها - علناً ورسمياً - وعده بقبول قرارات اللجنة، يبدو لنا أنه كان يتنبأ بفشل هذه اللجنة فشلاً مدوياً أكثر من الذي حدث بالفعل.

لقد كانت مظاهرة يوم ١٨ فبراير بداية للتحرك، وهي - إلى حد ما - التي صنعت الحركة الماسونية التي لعبت دوراً مهماً في أحداث السنتين الأخيرتين من حكم إسماعيل: فجمال الدين الأفغاني كان يخشى من استبداد إسماعيل على الدعاية السياسية التي كان يريد القيام بها، فأجرى اتصالات مع الماسونيين الإيطاليين واتفق معهم على إنشاء "مَحْفَل الشرق العظيم" في الإسكندرية حوالي سنة ١٨٧٨. وقيل هذا المحفل عضوية صحفيين مصريين وشوام منهم: إبراهيم اللقاني وأديب إسحاق وسليم نقاش

وعبد السلام المويلحي (رئيس مجلس النواب) واثنین من الضباط الذين قادوا المظاهرة هما: لطيف سليم وسعيد نصر، وآخرين غيرهم.

وفى تلك الأثناء، وصل القنصل الإنجليزي- بورج - وحثهم على الانضمام للماسونية الإنجليزية: فأصبح محفل "كوكب الشرق" تابعاً لمحفل "إنجلترا الأعظم". وفى وقت وجيز، أصبح "محفل كوكب الشرق" يضم حوالى ٣٠٠ عضو من نخبة المجتمع المصرى كان من بينهم: ولى العهد- الأمير توفيق- وشريف باشا وبطرس باشا وسليمان أباطة باشا ومحمد عبده وسعد زغلول، وضباط من الجيش وعلماء دين ونواب فى المجلس؛ فجمع هذا المحفل بين جنباة ممثلى الطبقات الحاكمة والمتقفة، وكان يشجع تبادل الأفكار بين الرجال العارفين بخبايا السياسة وأسرار الحكومة، وخلق بينهم رابطة من التعاون والتعاقد، وتشكّل بذلك جنين "الحزب الوطنى" الذى سينمو ويتخذ الأبعاد التى نعرفها.

إن تمرد يوم ١٨ فبراير قد خرج من عباءة هذا التضامن الماسونى. ولذلك، عندما سَجَنَت السلطات الضابطين الماسونيين (لطيف سليم وسعيد نصر)، اجتمع محفل "كوكب الشرق" فى الليلة نفسها- برئاسة جمال الدين الأفغانى- وأرسل برقيتين للخدوي إسماعيل وولى عهد إنجلترا (الرئيس الأعظم لمحفل لندن الماسونى) للمطالبة بالإفراج عن الضابطين. وبالفعل، أُطلق سراحهما بعد أربعة أيام بُناءً على تدخل القنصل الإنجليزي^(٧).

وفى يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٧٩ - أى بعد التمرد بيوم واحد - كتب القنصل العام الفرنسى (المسيو جودو) تقريراً إلى وزير خارجية بلاده ذكّر فيه: مع أن النظام مستتب منذ أمس، إلا أن السخط العنيف يُسيطر على المواطنين [المصريين] وما يزال الوضع حرجاً للغاية. وفى هذا الصباح، جاءنا نوبار باشا وأخبرنا (المستر فيفيان وأنا)

^(٧) لمزيد من المعلومات عن الماسونية ونشاط أعضائها فى تلك الفترة، نرجو مراجعة الدراسة المعنونة "الماسونية فى مصر ونشاطها السياسى والاقتصادى والاجتماعى ١٧٩٨ - ١٩٦٤"، وهى رسالة جامعية لوائل إبراهيم الدسوقي التى حصل بها على درجة الماجستير تحت إشراف أ.د/ أحمد زكريا الشلق من كلية الآداب بجامعة عين شمس (٢٠٠٥)، ونشرت مؤخراً فى سلسلة "مصر النهضة" تحت عنوان "الماسونية والماسون فى مصر"، عدد ٧٣، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٨ [المترجم].

بأنه لم يعد يضمن استتباب الأمن العام، ورجانا أن نحمل حياتنا وحياة زملائه الوزراء. فذهبنا لمقابلة الوالى وطلبنا منه العمل على ضمان استتباب الأمن. فرد علينا بأنه يتحمل المسؤولية كاملة فى هذا المجال" لو اشترك هو فى الحكومة وإذا خرج نوبار منها". فقدم نوبار استقالته".

فرد عليه المسيو وادينجتون - وزير الخارجية - بما يلي: "بَلَّغَ الخديوى بأن حكومتى فرنسا وإنجلترا قد قَرَّرتا التحرك سوياً فى كل الأمور المتعلقة بمصر، ولن يُجزى أى تغيير فى شأن التسويات السياسية والمالية التى أقرها الخديوى مؤخراً".

وأخيراً، وافقت الحكومتان [الفرنسية والإنجليزية] على تعيين الأمير توفيق فى منصب رئيس مجلس الوزراء [المصري] بشرط ألا يحضر الخديوى جلسات الحكومة، بل إنهما قَرَّرتا ما هو أخطر: فأصبح للوزيرين الأوروبيين فى مجلس الوزراء المصرى أن يستخدموا - معاً - "حق الفيتو" ضد أى قرار لا يوافقان عليه^(٤٥)".

وبتاريخ ١٠ مارس، وجَّه الخديوى إسماعيل خطاباً إلى الأمير توفيق يكلفه فيه بتشكيل الوزارة، ويعلن موافقته على هذين الشرطين مع إبداء بعض التحفظات قائلاً: "عندما أنشأت هذا النظام الجديد للأوضاع، لم أكن أفكر أبداً فى الانفصال عن وراثى، بل على العكس فأبغى أن أظل مرتبطاً بهم ارتباطاً وثيقاً".

ولكن فور تشكيل الوزارة، وقع حادث جديد أهاج النفوس وشجع على زيادة فَوَرانها: فقد حان موعد تسديد فوائد دين سنة ١٨٦٤ فى الأول من أبريل سنة ١٨٧٩، وهو الدين الذى يضمه "قانون المقابلة"، وكانت هذه الفوائد تصل إلى ٢٤٠ ألف جنيه إسترلينى. وحتى يوم ٢٨ مارس، بَلَّغَ العجز لدى اللجنة ١٩٦ ألف جنيه إسترلينى من أصل المبلغ المستحق سداده: ففكر المستر ويلسون فى إلغاء "قانون المقابلة". وكان هذا القرار سيمحى - بجرّة قلم - حقوق الدائنين المصريين التى تبلغ حوالى ١٤ مليون جنيه دفعها أثرياء البلد، فقبولت هذه الفكرة بمعارضة شديدة للغاية.

وأعدت الحكومة خطة تركز على إعلان أن مصر بلد غير قادر على مواجهة التزاماته، واقترحت تأجيل دفع قسط الدين - الذى حل موعد استحقاقه فى الأول من أبريل - وتخفيض نسبة الفائدة إلى ٥% فقط. وأدى الإعلان عن قُرب إعلان إفلاس

مصر إلى الإجهاز تماماً على مصداقية الإدارة الأوروبية لدى الشعب المصري، تلك الإدارة التي عجزت - منذ سنة ١٨٧٦ - على إدخال إصلاحات حقيقية في البلاد. ورفضت مصر مجرد فكرة تخفيض نسبة الفائدة التي اقترحتها المستر ويلسون "بشروط أن تكف الأيادي الأوروبية عن التدخل في الشؤون المالية والسياسية لمصر"^(٤٧).
وتلاشى نفوذ الخديوى وأصبح فاقداً للأهلية السياسية^(٤٨)، فألقى بكل ثقته إلى جانب المعارضة.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد: ففي بداية شهر أبريل، ذهب رياض باشا - وزير الداخلية ونائب رئيس "لجنة التفتيش" - إلى "مجلس النواب" للإعلان عن فض الدورة البرلمانية فيمنع بذلك "المجلس" من مناقشة المشروع المالي الجديد الذي قدمه ويلسون. فحدثت مظاهرة غير متوقعة بالمرّة.

وذكر مراسل جريدة Times^(٤٩) ما يلي: "أدت الأحداث الأخيرة في مصر إلى نتائج غريبة: فالسلطات المصرية قبلت المساعدة الأجنبية لإعادة تجديد قوى البلاد، فنشأ عنها ميلاد "حزب وطني" يعارض - صراحة - تدخل أية حكومة خارجية، ويعمل - علناً - على أن تصبح "مصر للمصريين". ويرأس الخديوى هذا الحزب ويسانده مجلس الأعيان المصري ورجال الدين. ونجح "الحزب الوطني" نجاحاً باهراً في أوساط الشعب المصري لدرجة أنه استطاع توحيد أغلبية المواطنين المصريين حول الخديوى باعتبار أنه (أى الخديوى) يعارض المؤامرة الأنجلو/ فرنسية...

"أمّا الحكومة الجديدة فتتعامل - عملياً - مع هذا الحزب باعتباره شيئاً لا لزوم له، ولكن قادة الأمة يؤيدونه في نضاله... وحتى الجماهير - التي تجهل تماماً واجبات المواطن الأساسية - أصبحت تتابع أخباره بشكل فوّزى وتناقشها بحرية أكثر من ذي قبل. وفي بداية الأمر، كانت الجماهير تنتظر أن يأتي "ويلسون" (كما يطلقون عليه هنا) بالمعجزات، ولكنها أصبحت - حالياً - ساخطة عليه لأنه لم ينجز ما كانت تنتظره منه...

"ولم يعد "مجلس النواب" يستحقّ الأزراء كما كان من قبل لأن أعضاءه أبدوا - في عدة مواقف - مظاهر تدل على الحياة والاستقلالية، خصوصاً الموقف الأخير: فقد

ذهب رياض باشا - وزير الداخلية - للمجلس لكي يَفُضّ انعقاد الدورة البرلمانية رسمياً، وألقى خطبة مجاملة رقيقة للنواب، وشكرهم على خدماتهم، وأعلنهم بأن مهمتهم قد تَمَّت على خير وجه. لكنه فشل في القيام بدور أوليفر كرومويل^(٨) لأن "المجلس" رفض أن يَنْفُض. وتحدث أحد الأعيان بالنيابة عن زملائه^(٩) معلناً رفض قبول مجاملات الوداع، وأعلن أن النواب لم يفعلوا شيئاً بعد وما يزال أمامهم الكثير ليفعلوه في مراقبة أداء الوزراء: ولهذا السبب، فإنهم يرفضون فض الدورة البرلمانية والانتصاف، وأيّده زملاؤه بالإجماع (كما فعل الأعيان في بلاط فرساي عندما التقوا حول ميرابو^(٩)) في أثناء الحادثة الشهيرة).

"وأكمل البرلمان المصري جلساته بلا انقطاع، وأصبح يُطالب بضرورة أن يخضع كل الوزراء - مصريين وأجانب - لإرادته، وأن يكونوا مسئولين أمامه عن إدارتهم لشئون وزاراتهم. إن النواب - والحق يُقال - يريدون تحويل هذا الكيان الذي يُشبه الحكومة إلى حكومة حقيقية ومسئولة".

ووعد رياض باشا برفع هذا الموضوع إلى الوالي والوزارة. لكن المجلس وجّه له - في اليوم نفسه وفي وزارة الداخلية - رسالة يشرح له فيها أسباب الموقف الذي اتخذته الأعضاء. وفي هذه الرسالة، طالب المجلس بعدة مطالب منها:

١- الحصول على دستور يُتيح للمجلس أن يُصبح أداة قوية للإصلاح كما هو الحال في بلغاريا.

٢- إصدار تشريعات تضمن حرية الصحافة.

^(٨) أوليفر كرومويل (١٥٩٩ - ١٦٥٨) سياسي بيوريتاني إنجليزي كان يمثل الطبقة الوسطى - في الريف والمدن - في البرلمان. عارض الملك وهزم قواته، ثم طرد النواب الملكيين من البرلمان. حاكم الملك تشارلز الأول، وأدانه، ثم حول النظام الملكي إلى النظام الجمهوري [المترجم].

^(٩) ميرابو (Comte de Mirabeau) (١٧٤٩ - ١٧٩١) خطيب وسياسي فرنسي دعا لإقامة ملكية دستورية في فرنسا. كان عضواً في محفل ماسونى. رفضت طبقة النبلاء ترشيحه في البرلمان (مع أنه ينتمى إليها طبقياً) ولكن "نواب الشعب" انتخبوه ممثلاً لهم. لعب ميرابو دوراً هاماً في بداية الثورة الفرنسية مدافعاً عن حرية الصحافة، وشارك في كتابة "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" [المترجم].

٣- إصدار تشريعات تضمن المساواة في دفع الضرائب بين الأوروبيين والمصريين^(٥١).

وكانت جماهير الشعب المصري - خصوصاً النخبة - تؤمن بأن التدخل الأوروبي المتزايد في الشؤون الداخلية لمصر ناتج عن ضعف الحكم الفردي الاستبدادي الذي يمارسه إسماعيل. وأمنت الجماهير المصرية - ونُخبها - بضرورة وجود حكومة قوية تستند إلى تأييد البرلمان وتتقوى به، وتكون مسنولة أمامه عن تصرفاتها؛ وبذلك تستطيع مقاومة تشدد المطالب الأجنبية، وتستطيع - أيضاً - تحرير البلاد بشكل تدريجي من التدخل الأوروبي بإصلاح الإدارة المحلية.

وهكذا تشكلت حركة دستورية قادها عبد السلام المويلحي بك في "مجلس النواب"؛ أما في خارج المجلس، فقد كانت قيادتها لشريف باشا بطل الوطنية المصرية في أواخر أيام إسماعيل^(٥٢). وكان الاثنان - المويلحي وشريف - ماسونيين وصديقين لجمال الدين الأفغاني. وكان الأمير توفيق (الذي تولى منصب رئيس الوزراء بدلاً من نوبار) هو أيضاً من أنصار الدستور، وكذلك كان محمود سامي البارودي (رفيق عرابي في الثورة المقبلة).

إن حُب العدالة - أو بالأحرى كراهية القهر، خصوصاً القهر الأجنبي - قد صهّر العنصر المصري مع بعض العناصر التركية/ الشركسية في بوتقة واحدة، فأصبحوا جسداً واحداً هو: الأمة المصرية؛ ولذلك سجد أن شريف باشا والبارودي^(٥٣) - وغيرهما من ذوى الأصول التركية والشركسية - قد قاموا بدور ملحوظ بصفتهم مصريين في جميع الأحداث التي وقعت في مصر قبل وفي أثناء ثورة عرابي باشا.

وعلق أحد الأتراك على هذا الوضع قائلاً: "لم يكن موجود سوى حزب سياسي واحد في مصر والشرق أطلقت عليه اسم "حزب المتعطين للعدالة"^(٥٤). وكان هذا الحزب يضم - أيضاً - بين صفوفه عناصر شامية في غاية النشاط كانت تؤمن بأنها - عندما تدافع عن قضية العدالة في مصر - فإنها تدافع في الوقت نفسه عن قضية الشرق كله".

لقد كانت مصر بحاجة إلى محاكم عادلة تُقيم ميزان العدل، وإلى مؤسسات ليبرالية كما هو الحال في أوروبا، فكان "مجلس النواب" بمثابة بذرة لهذه المؤسسات. وتأسس هذا المجلس لأول مرة في نهاية سنة ١٨٦٦: فيتاريخ ٢٨ أغسطس، صدرَ أمر عالٍ أرسى مبدأ الحكومة المسنولة وجسّدَ فكرة الدستور. وكانت الظروف في صالح المجلس، فقام بدوره بجدية منذ الثاني من يناير سنة ١٨٦٦: فعلى الرغم من أنه أنشئ على أسس غير ليبرالية تماماً، إلا أنه تحوّل إلى برلمان تكفل بالدفاع - بوضوح - عن مصالح البلاد^(٥٥).

وكان المشروع المالي - الذي قدمه المستر ويلسون للخديوي - يضر بشدة بمصالح البلاد لأنه طالب بإلغاء "قانون المقابلة": فكوّن شريف باشا وراغب باشا وشاهين باشا (وهم وزراء سابقون)، وحسن باشا راسم (الرئيس المقبل لمجلس النواب)، والسيد البكري (شيخ مشايخ الطرق الصوفية) حلقة أحاطت بالخديوي؛ وقدمت خطة مالية مُضادة لمشروع ويلسون، ومشروع لتنظيم تمثيل نيابي وطني حقيقي، ولتحرير البلاد من نير الوصاية الأجنبية.

وبتاريخ ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ هـ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩م)، بانز المجلس ورفع للخديوي عريضة وقّع عليها كل النواب المتواجدون بالقاهرة، وجاء فيها: "عند تشكيل الحكومة الجديدة المسنولة، أقيمت خطبة في "مجلس النواب" أعلنت وأكدت كل حقوقه. ولكن تصرفات بعض الوزراء كانت مخالفة لهذا البرنامج لأنهم - في مناسبات عدة - اغتصبوا حقوق "المجلس" التي كانت مصونة حتى لحظة حدوث هذه التعديلات واعتبروا قراراته مجرد حبر على ورق. وأيضاً، فإن "مجلس الوزراء" لا يُقيم اعتباراً لقراراتنا: فقد علمنا أنه رَفَعَ لسموكم مشروعاً يهدف إلى إعلان إفلاس الحكومة، وإلغاء "قانون المقابلة". إن هذا المشروع يُشكّل إهداراً لكل الحقوق التي اكتسبها أولئك الذين دفعوا أموالهم بناءً على هذا القانون. وهذه التصرفات كلها تضر بمصالحنا وتُجحف بحقوقنا ولن نقبل أبداً تنفيذها. لقد درس "مجلس النواب" الوضع المالي في البلاد، ونحن واثقون بأنه سيبدلُ قُصارى جهده لمساعدة الدولة في إجراء تسوية عادلة لكل ديونها ومصروفاتها".

وكانت خطة ويلسون المالية تهدف فقط:

١- إلى إلغاء ديون الدولة تجاه الشعب (الذي يتم "عصره" بشتى الوسائل).

٢- تسديد الأقساط - غير الإنسانية - للديون الخارجية.

ولتحقيق هذه الخطة، اقترح ويلسون ما يلي:

١- إلغاء "قرض الروزنامة" (الذي اكتتب فيه المصريون بمليون و ٨٧٨ ألف و ١٠٠ اجنيهاً).

٢- إلغاء سندات "قانون المقابلة" (قيمتها ١٤ مليون جنية).

٣- زيادة الضرائب المفروضة على "الأراضي العشورية" (التي كانت تتمتع ببعض الامتيازات منذ عهد محمد علي).

وباختصار شديد، فقد كانت كل مقترحات "الخطة المالية" لويلسون تهدف إلى إلغاء "السندات" العامة التي اعترفت بها التسويات السابقة. وفي هذه الحالة، فإن الخسارة ستقع - فقط - على رأس الدائنين المصريين وحدهم: "إذا نُفِدت مثل هذه الإجراءات، فسينتج عنها - خلال بضعة سنوات فقط - الخراب التام للطبقة المصرية الوحيدة التي ما تزال لديها ملكية ذات قيمة إنتاجية صافية. وبشكل موضوعي، ستنتزع من هذه الطبقة أملاكها بالطريقة نفسها التي استخدمت لنزع ملكيات الخديوى وأسرته^(٥٦)".

خامساً: الوزارة القومية ورد فعل أوروبا (سنة ١٨٧٩):

وأمام كل هذه الأخطار التي كانت تهدد المستقبل السياسي والاقتصادي لمصر، اتحد كل قادة الرأي وكل الطبقات فأصبحوا كرجل واحد لطردهم الأجنبي الذي يلقي بظله على تاريخها: ففي الخامس عشر من أبريل، اقترح الأعيان وأصحاب الرتب الرفيعة والموظفون (المدنيون والدينيون والعسكريون) خطة مالية سبق وأن ناقشوها فيما بينهم، ثم رفعوها للخديوى مصحوبة بعريضة تقدم بهما (الخطة والعريضة) وقد يتكوّن من ممثلي رجال الدين ونواب المجلس والأعيان وأصحاب الرتب الرفيعة والموظفين (المدنيين والعسكريين).

ووقع على هاتين الوثيقتين أبرز شخصيات مصر، وصنّق صاحب السعادة شريف باشا على صحة توقيعات "الذوات"، وصنّق صاحب السعادة راتب باشا (وزير الجهادية السابق) على صحة توقيعات العسكريين، وصنّق الشيخ البكرى على صحة توقيعات العلماء ورجال الدين والتجار والأعيان، وصنّق أحمد راشد باشا على صحة توقيعات أعضاء المجلس، بل إن أصحاب السعادة: شريف باشا وراتب باشا وأحمد باشا والشيخ البكرى وضعوا أختامهم على كل صفحات الوثيقتين^(٥٧).

ولم تُشر هذه الخطة أبداً إلى إلغاء دين نظرى بلغت قيمته ٩٠ مليون جنيه ولا إلى أن الدين الحقيقي - الذى تسلمته مصر فعلاً - قد تم سداده مع نسبة فائدة قدرها ٥%، بل إن الخطة أقرت كافة التسويات التى عُقدت.

وأعلن الموقعون أنهم يتبرعون للدولة بمبلغ مليون و ١٠٠ ألف جنيه لدفع فائدة الدين التى يحين موعد استحقاقها فى الأول من مايو بالإضافة إلى نسبة ١% هى قيمة استهلاك الدين، علماً بأن ٩٥٠ ألف جنيه - من هذا التبرّع - يجب دفعها خلال ٣٠ يوماً فقط. إن هذه التضحية العظيمة قد تمت لتحرير البلاد مما اعتبره المصريون احتلالاً أجنبياً^(٥٨).

ونظراً لأهمية العريضة المرفقة مع الخطة المالية، سنقوم بعرض خطوطها الأساسية: لقد تشاورنا فيما بيننا، وقررنا أنه من واجبنا اقتراح مشروع مضاد يهدف إلى حماية حقوق الطرفين: المواطنين والداننين الأجانب.

"ولتحقيق هذا الهدف، فإن أول شرط هو: أن يتفضّل صاحب السمو ويُنعّم على مجلس النواب بالصلاحيات والسلطات - التى تحظى بها المجالس النيابية الأوروبية - فيما يتعلّق بالشئون الداخلية والمالية.

"ويجب تعديل القانون الحالى الذى يُنظم انتخاب النواب لكى يصبح مثل قوانين الانتخابات السارية فى أوروبا.

"وسيحضر النواب الدورة البرلمانية المقبلة وهم مُنتخبون فى ظل القانون الحالى. لكن أثناء انعقاد هذه الدورة، سيقوم مجلس الوزارة بإعداد مشروع قانون

انتخابى جديد يُطوّر من صلاحيات النواب ويقدمه للمجلس. وعندما يصوت عليه المجلس بالموافقة، سيرفع إلى صاحب السمو للتصديق عليه.

"وسيقوم صاحب السمو الخديوى بتعيين رئيس مجلس الوزراء، ويكلفه بتشكيل الوزارة. وهذا الاختيار سيخضع لرغبة سموه وهو الذى سيصدق عليه. وسيكون مجلس الوزراء مستقلاً فى أعماله ومسئولاً أمام مجلس النواب عن كل تصرفاته المتعلقة بالشئون الداخلية والمالية للبلاد.

"وختاماً، فإننا نلتبس من صاحب السمو الخديوى بأن يُعيّن مراقبين أوروبيين للإشراف على الإيرادات والمصروفات."

وهناك ثلاثة أفكار رئيسية تتضح فى هذه الوثيقة:

أولاً: إن المصريين الممثلين قانوناً هم الذين بادروا بتقويم مالية البلاد بأنفسهم وبدون مساعدة من الأجانب.

ثانياً: ضرورة تشكيل وزارة وطنية مسؤولة فعلياً أمام مجلس نياى وطنى حقيقى. ولتحقيق هذا الهدف، أقسم صاحب السمو - أمام قادة الحركة - بأنه سيحكم بأسلوب دستوري، وأقسم قادة هذه الحركة بعزله إذا خنث فى قسمه^(٤٩).

ثالثاً: دعوة الحاكم - صراحةً - لاستخدام "حقه" فى استبعاد الوزيرين الأوروبيين عن الوزارة وإعادة تنظيم المراقبة .

لقد تعمدنا استخدام كلمة "حق" لأن الأمر يتعلق فعلاً بـ "حق" للخديوى رغماً عن احتجاجات أوروبا.

إن إعادة "نظام المراقبة الثنائية" يعنى - بشكل أو بآخر - تحجيم التدخل الأجنبى وحصر دوره فى المجال المالى فقط، وإلغاء المزايا السياسية التى حصلت عليها إنجلترا - على وجه الخصوص - بتعيين وزيرين أوروبيين كانا هما الحكومة الفعلية فى مصر. وهذا الإجراء يعنى العودة إلى التنظيم المالى الذى نشأ بناءً على نص المادة السابعة من المرسوم الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦. ويقضى هذا المرسوم بأن تُوضع الإدارة المالية المصرية تحت سلطة اثنين من المراقبين: فرنسى وإنجليزى.

وبناءً على اتفاق مصر وفرنسا وإنجلترا - بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٨ - فإنه يجب وقف "نظام المراقبة الثنائية" قانوناً، بشرط أن يظل قائماً تلقائياً (Ipso Facto) "في حالة عزل أحد الوزيرين الأجبيين من منصبه بدون الحصول على الموافقة المسبقة من حكومة بلده"^(٦٠).

ولم يتأخر رد الخديوى على مطالب ممثلى الشعب المصرى. ففي اليوم نفسه - ٥ أبريل - أعلن إسماعيل لمختلف الوفود الحاضرة عنده ما يلي: "إن مصر ليست بلداً مُعسراً، كما أن وضعها ومواردها لا يُرران اتخاذ مثل هذا الإجراء لأن الموقف قد تحسّن منذ السنة الماضية لسببين:

أولاً: وهب أعضاء أسرة الخديوى أملاكهم للدولة فتحصل عن ذلك مبلغ ستة ملايين جنيه.

ثانياً: حدث توفير كبير فى النفقات.

"وبناءً عليه، أعلن الخديوى ضرورة الحفاظ على أساس القرارات الصادرة يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦، وأن" الدّين السائر" يجب دفعه بالكامل. وجدّد الخديوى تصريحه بأنه لم يتخلّ عن موضوع الإصلاحات، وأنه يرفض أية فكرة تدعو للعودة إلى نظام الحكم الفردى، وطلب من أوروبا القيام بإشراف أوسع على الإدارة المالية.

كما ذكرَ أنه يريد أن يحكم مع وبواسطة "مجلس وزراء" يكون مسئولاً بحق أمام "مجلس النواب". ولم يخش الخديوى التأكيد بأن ذلك يَنْب - فى نهاية الأمر - فى صالح المواطنين والأجانب - على حد سواء - للحفاظ على شرف البلاد، ولصالح أمن وكرامة المشروع الذى التزم بإنجازه أمام أوروبا وبمساعدها.

وأراد الخديوى تهيئة شكوك الوطنيين المصريين والتوخذ معهم: فأكد أنه "يرفض أية فكرة تدعو للعودة إلى ممارسة الحكم الفردى". وتم التفاهم بين الطرفين على هذا الأساس. كما أراد - أيضاً - تهيئة مخاوف أوروبا، "فطالبها بالقيام بإشراف أوسع على الإدارة المالية".

وشعر الخديوى بالقوة بفضل مساندة الأمة له، فقَرّر القيام بإجراء حازم "يتناقض تماماً مع سياسته المترددة للغاية ومع خوفه الدائم من فرنسا وإنجلترا"^(٦١):

فبتاريخ ٥ أبريل، أبلغ القناصل العموميين أنه سيقدّم لهم مشروعاً مالياً يوضّح وجهة نظر البلاد، وطلب منهم توصيله لحكوماتهم، كما طلب من الوزيرين الأوروبيين إرسال احتجاج مكتوب - في صباح اليوم التالي - لإبراز "الفرق الموجود بين تصرفاته والتأكيدات التي صرّح بها من أنه سيحكم مع وبواسطة وزرائه".

وفي مساء يوم ٧ أبريل، استدعى الخديوى القناصل العموميين إلى قصر عابدين بحضور الشيخ البكرى وراتب باشا وراغب باشا وعبد السلام المويلحي بك ومحمد راضى أفندى وآخرين وأبلغهم بما يلي: "نظراً لوجود حالة سُخط شديد منتشر بين جميع طبقات الشعب، فإنه قَبِلَ مشروعاً يطالب بتشكيل وزارة وطنية تكون مسؤولة أمام "مجلس النواب" يتم تشكيله بناءً على نظام انتخابي جديد، وذلك للبرهنة على أن مصر ليست بلداً مُعسراً بل إنها قادرة على مواجهة التزاماتها المالية".

وأضاف الخديوى قائلاً: "إن الأمير توفيق لم يرغب في معارضة الشعور القومي، فقدّم استقالته من منصب رئيس مجلس الوزراء" وحل شريف باشا محله.

وفي اليوم نفسه، وجه الخديوى رسالة إلى شريف باشا ذكّر له فيها: "بصفتي رئيساً للدولة وبصفتي مصرياً، فإنني أعتبر أن واجبي المقدس يتطلب مني أن أكون مع ما تراه بلادي وأن ألتبى كل أمانيتها المشروعة". وذكّره بسياسة الحكومة السابقة وبـ "الخطة المالية التي أعدها وزير المالية والتي أهاجت المشاعر القومية ضد الحكومة". وقال الخديوى إنه استجاب "للرغبة الشعبية العارمة" فكلف شريف باشا - بناءً على الأمر العالى الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ - بتشكيل حكومة مُكوّنة من عناصر مصرية خاصة؛ وأن هذه الحكومة مُكلّفة أساساً بتطوير الإصلاحات التي نصّ الأمر العالى عليها؛ ويجب عليها تنفيذ ما جاء فيه بكل دقة.

"ويجب على الحكومة - أيضاً - أن تجعل هذا الأمر العالى أكثر فاعلية بتأكيد المسؤولية الحقيقية للوزراء أمام "مجلس النواب" الذي سيتم تنظيم عملية انتخابه وحقوقه بأسلوب يستجيب لمقتضيات الوضع الداخلى والأمانى القومية".

وشعّر المستر ويلسون بأن مشروعه أصيب بضربة قاصمة وبخارج موقفه، فبعث برسالة للخديوى - بتاريخ ٨ أبريل - ذكّر فيها:

١- أنه لم يرفع لسموه "مشروعاً" بل مجرد "وثيقة" يُمكن أن تدرسها لجنة التحقيق العليا".

٢- وتحدث عن "مقترحات" يعتبرها غير نهائية.

٣- واحتج على الهجوم على "مشروع" رفعه لصاحب السمو بشكل سرى.

أمّا لجنة التحقيق العليا، فقد بعثت برسالة لصاحب السمو - بتاريخ ١٠ أبريل تخبره فيها بأنها سترسل له - فى خلال عدة أيام - مشروعاً لتسوية عامة للوضع المالى. وفى الوقت نفسه، رجا أعضاءها الخديوى قبول استقالاتهم: فصدر الأمر بقبول الاستقالات فى يوم ١٢ أبريل بناءً على طلب الوزارة.

وبالطبع، فإن هذا التصرف قد أغضب القوتين الأوروبيتين: فبعث وزير خارجية فرنسا برسالة إلى القنصل العام الفرنسى فى مصر - بتاريخ ٢٥ أبريل - يؤكد فيها بأن الخديوى لم يلتزم - أمام حكومتى فرنسا وإنجلترا - بأى التزام صريح يجعله يتمسك بالوزيرين الأوروبيين إلى الأبد".

ثم أضاف المسيو وادينجتون قائلاً: "ومع ذلك، فعلى الخديوى أن يثق فى صدق النصائح التى قدمناها له. وإذا رفض سموه الأخذ بها، واستمر فى رفض مساعدة الوزيرين الأوروبيين - اللذين وضعناهما تحت تصرفه - فسيكون من حقنا الاعتقاد بأن سموه يتعمد رفض صداقتنا. وفى هذه الحالة، سيكون من حق حكومتى فرنسا وإنجلترا مطلق الحرية فى تقدير ما تراه جيداً بالدفاع عن مصالح رعاياهما فى مصر وتنفيذه".

وفى تلك الأثناء، انهمكت وزارة شريف باشا فى إنجاز الإصلاحات الموعودة^(٦٢)، وكان إنشاء "مجلس الدولة" هو أول هذه الإصلاحات؛ فتم تحديد مهمته وصلاحياته فى تقرير رفعه رئيس "المجلس" إلى الخديوى جاء فيه: "مولاي، إن الأمر العالى الصادر من سموكم - فى السابع من هذا الشهر - قد فرض على الوزارة الجديدة تطوير الإصلاحات التى نصرت عليها الأمر العالى فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨. وأول اهتمامات الوزارة كان إعداد قوانين تهدف إلى تنظيم عملية انتخابات "مجلس النواب" الجديد وحقوقه بما يتماشى مع مبدأ المسؤولية الحقيقية للوزراء.

"ولتنفيذ هذه الفكرة الواعدة، فإن الوزارة تعتقد بأنه من الضروري - وقبل كل شيء - الإسراع بإنشاء هيئة تكون مهمتها تقديم الاستشارات بخصوص كل مشاريع القوانين التي يجب أن يعرضها وزراء سموكم على "مجلس النواب"، وإعداد لوائح الإدارة العامة، وتقييم أعمال الموظفين التي ستُحال إليها.

وبناءً على ما تقدّم، فإن الوزارة ترفع لصاحب السمو مشروعاً أعدّ على نمط المؤسسات المماثلة لها والمعمول بها في أوروبا. وسيكون "مجلس الدولة" تابع لرئاسة مجلس الوزراء، وسيكون أعضاؤه من المصريين والأجانب، على أن تكون نسبة العنصر الأجنبي أكثر من العنصر المصري للبرهنة على أن الحكومة تحفظ بصفتها القومية، وترغب - في الوقت نفسه - في الاستفادة من معاونة الأجانب لإنجاز مهمة تحديث الدولة^(١٣).

إن هذا الاعتدال يبرهن على وجود حسنٍ سياسي لدى الوزارة؛ لكن حكومتنا فرنسا وإنجلترا أصرّتاً على عودة الوزيرين الأوروبيين إلى منصبيهما، فطلب الخديوى مشورة الوزارة التي أرسلت إلى القنصلين العموميين - بتاريخ ٧ مايو - مذكرة للرد عرضت فيها كل الأحداث التي أحاطت بتشكيل الوزارة الأوروبية التي حكمت مصر - فعلياً - من ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ حتى ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ (أي أكثر من سبعة أشهر).

وفي هذه المذكرة، أكّدت الوزارة أنها لم تتشكّل إلا بناءً على شرط صريح هو: تنفيذ المبدأ الذي أقره الأمر العالى - الصادر فى ٢٨ أغسطس - ومبدأ المسئولية الفعلية للوزراء أمام "مجلس نواب الأمة"، ثم تناولت موضوع تمرّد يوم ١٨ فبراير الذى نتج عن تصرّفات حكومة نوبار باشا التى أرادت أن تحكم بمفردها "وأهملت شخص الخديوى تماماً"، وتَسببت فى الحالة المأساوية للضباط، مع أن الخديوى - بنفسه - قد سبق له وأن لفتَ نظر نوبار باشا إلى هذه الحالة يوم ١١ ديسمبر.

ثم وجّهت المذكرة نوعاً من عريضة الاتهام للوزارة السابقة ذكرت فيها مجموعة من الأخطاء التى ارتكبتها:

١- انتشرت المجاعة فى صعيد مصر، لكن الوزارة لم تتخذ أى إجراء - فى الوقت المناسب - لتدارك المأسى التى نتجت عنها.

٢- أُلغَت الوزارة المدرسة الحربية للأيتام.

٣- صَدَرَ قرار بإنشاء مدرسة المساحة، لكن وزارة المالية سَمَحَتْ باستقدام ٤٢ مهندساً أوروبياً في حين أن جميع العناصر المطلوبة موجودة في مصر.

٤- طَلَبَت الحكومة من الفلاحين دفع نصف قيمة الضريبة عن سنة ١٨٧٩ مقدماً عندما كانت مياه الفيضان تُغَطِّي كل الأراضي الزراعية، وكان الفلاحون مازالوا يُعانون من الخسائر الناتجة عن قطع الجسور.

٥- فَرَضَت الحكومة ضرائب عالية جداً على زراعة الدُخَان لدرجة أن الفلاحين اقتلعوا جذور نباتات الدخان لكي لا يدفعوا هذه الضريبة الجديدة.

٦- زادت مصروفات الإدارات بشكل كبير لصالح الموظفين الأجانب [الأوروبيين] فقط.

ونتيجة لكل ما سبق، سادت الفوضى الاقتصادية والإدارية في ربوع البلاد.

ولم تكفِ المذكرة بهذه الاتهامات، فأوزَنت أيضاً:

٧- موقف الوزيرين الأوروبيين تجاه "مجلس النواب" الذي دُعي للانعقاد في شهر ديسمبر.

٨- وانتقدت المشروع المالي الذي قدمه ويلسون وكان يريد بواسطته إلغاء "قانون المقابلة"، وينتزع - بذلك - أكثر من ٤٠٠ مليون فرنك من الممولين بجرّة قلم.

٩- وذكَّرت المشروع المضاد لمشروع ويلسون.

١٠- وفي النهاية، تَحَدَّثت عن استقالة توفيق وتشكل مجلس الوزراء الجديد.

وَقَرَّر مجلس الوزراء الجديد تكريس كل جهوده لتحسين الوضع في مصر مُعْتَمِداً على المشاعر الكريمة للشعب الفرنسي التي يُناشدها العمل "لصالح أُمَّة صديقة له".

وَتَحْتَمُّ المذكرة بهذا التعليق: "إن تجربة تشكيل وزارة مصرية تضم وزيرين أوروبيين لهى تجربة تتعارض تماماً مع المشاعر القومية، وهى من أخطر ما يكون، ومحاولة تكرارها ستُعَرِّض مصر والمصالح الموجودة بها لأخطر العواقب".

ولكن إنجلترا لم تهتم بكل ذلك، بل كان اهتمامها ينحصر - فقط - فى كيفية التحرك فى مصر: فأية قوة من القوتين يجب أن تسيطر على هذا البلد؟ فبتاريخ ١٨ أبريل، كتبت جريدة Times فى مقالها الافتتاحي: "إن المصالح السياسية الحقيقية التى يجب أن نحافظ عليها فى مصر هى المصالح المرتبطة بحرية طريقنا للهند: فلو حدث أى تهديد لأمن قناة السويس - إما نتيجة لنشوب فوضى داخلية فيها وإما لحدوث هجوم أجنبى عليها - فسنكون فى موقف حرج".

وبتاريخ ٢٨ أبريل، كتبت مراسلها من الأسكندرية: "إن مصالح فرنسا فى مصر مجرد مصالح مالية فقط؛ أمّا مصالح إنجلترا، فهى ذات صفتين: صفة سياسية وصفة إنسانية خيرة، وليست لها أية مصالح مالية. ومن المتوقع أن تفشل الدولتان بسبب انعدام وجود وجهة نظر مشتركة بينهما"^(٦٤).

وفى بداية شهر يونيو، عالج هذا المراسل الفكرة نفسها: "الشيء الوحيد الذى يجب أن نخشاه هو أن توسع المكاسب المالية قد يحول الأنظار عن رؤية الأهداف الإمبراطورية: فهذه الأهداف يجب أن تكون هى الوحيدة التى تقود أى عمل مشترك مع الغير، وأن تكون - فى كل الأحوال - هى المحرك لسياستنا فى مصر"^(٦٥).

ولتففيذ هذه السياسة، قامت الحكومة الإنجليزية باستدعاء اللورد فيفيان إلى لندن - يوم ١٥ مارس - وعاد إلى القاهرة فى الثالث من مايو.

ولدينا جريدتان تلقيان الضوء على الدور الذى لعبه اللورد فيفيان فى مصر: فجريدة "مرآة الشرق" ذكرت - يوم ١٧ مايو سنة ١٨٧٩ - ما يلي: "إننا لمندهشون من تصرفات إنجلترا تجاه مصر، وإصرارها على تنفيذ أهدافها السياسية فيها، وعلى تحويل المسألة المالية البحتة إلى مسألة سياسية: فقتصل إنجلترا ذهب إلى الخديوى ليقتنع بضرورة اشتراك وزيرين أوروبيين فى حكومة مصر. لكن الخديوى بين له أنه لا يقدر على معارضة الرغبة القومية. فتوجه القنصل - بعد ذلك - إلى منزل الشيخ

البكري^(٦٦) (زعيم الأمة) وحاول المحاولة نفسها؛ لكن الشيخ بيّن له أن مصر قرّرت أن تنزع النيز الأجنبي وتحافظ على استقلالها وحرّيتها... وليس على أوروبا إلا مراقبة تصرفاتنا ومطالبتنا بالوفاء بالتزاماتنا".

ومن الأسكندرية، كتب مراسل جريدة Times يوم ١٢ مايو: "إن الحزب الوطني" قد وصل إلى السلطة عن طريق انقلاب يوم ٦ أبريل وأدهش الجميع بقوته: ففي البداية، اعتقد الجمهور أن أيام هذا الحزب في السلطة مَعْدودة. لكنه - وبسرعة مدهشة - جمّع أموالاً تكفى لتسديد قسط الدين عن شهر مايو مع نسبة الفائدة عليه (٥٠%)؛ فبدأ الناس ينظرون إليه بمزيد من الاحترام. ومع ذلك، كانوا يقولون إن رجوع اللورد فيفيان سيؤدي إلى سقوط "الحزب الوطني". لكن اللورد وصل - منذ أسبوعين - إلى مصر، وقَدّم اقتراحات ترمي إلى وضع السُلطة المصرية الخالصة تحت الإشراف الأوروبي، وسانده فرنسا - بكل إخلاص - في كل خطته. لكن مصر لم تعرها أدناً صاغية^(٦٧)".

وفي الحقيقة، فإن اللورد فيفيان كان معادياً لوزارة ويلسون، ودافع لدى حكومته - في أثناء وجوده في لندن - عن وجهة نظر الخديوي، وأوضح المخاطر التي ستنشأ عن عودة الوزيرين الأوروبيين إلى منصبيهما. وبعد عودته إلى مصر، كان يرى ضرورة منح مصداقية أكبر لوزارة شريف باشا لأنها كانت تعمل لخلاص مصر وفي الوقت نفسه لإرضاء الدائنين .

وبتاريخ ١٥ مايو، كتب اللورد فيفيان: "تبذل الحكومة أقصى جُهد للوفاء بما التزمت به في خطتها المالية: فاستطاعت جمع مبلغ كبير من الأموال لدفع أقساط الدين في موعدها، وذلك في الوقت القصير الذي تَوَلّت فيه السلطة. إن الوزارة الجديدة تبذل جهوداً محمودة لفك الرهونات المفروضة على أراضي "الدائرة" [السنية]^(٦٨)، تلك الجهود التي جعلت آل روتشيلد يقبلون دفع قيمة القرض، وهذا ما سمح للحكومة الجديدة بتسديد "الدين السائر".

"وقامت هذه الحكومة بحملة اكتتاب مكثّتها من جمع مبلغ كاف سدّته لدائني الرهن العقاري" على النحو التالي: ٢٠% نقداً، و ٥٥% تحويلاً على بنك روتشيلد،

و ٢٥% على هيئة سندات بفائدة قدرها ٥%؛ وأبدى أغلب الدائنين موافقتهم على هذه المقترحات.

"وإذا سارت الأمور على هذا المنوال، فمن المؤكد أن هذه الحكومة ستتخلص من أُنقل أعبائها، وستزيد مصداقيتها بشكل كبير إذا استطاعت تسوية "الدين السائر". لكن نظراً لتقلّب الأحوال، يحقُّ لنا أن نساءل: هل سيفتح آل روتشيلد خزائهم - فوراً - حتى ولو كانت الملكيات المرهونة قد تم فك رهنها ولم تُعد خاضعة للحراسة القضائية؟"

لقد كان شك المستر فيفيان في محله: فقد أظهر آل روتشيلد سوء نيتهم بشكل واضح ووضعوا العراقيل في سبيل أية تسوية اقترحتها الوزارة القومية.

وأشار القنصل إشارة ذكية لأنه - بالتأكيد - قد تصوّر أنه يُقدّم لحكومته معلومة مفيدة: "يتمتع راجب باشا - وزير المالية الجديد - بسيرة عطرة فيما يتعلّق بحيويته وأمانته وكفائته وقدرته على النضال ضد المصاعب المالية على الرغم من تقدّم سنّه ومرضه".

وفى النهاية، علّق القنصل - بذكاء - على ما جرى بقوله: "إن رأبي لم يتغير: فلا داعي لتعيين وزيرين أوروبيين للمالية والأشغال العمومية في الحكومة المصرية الجديدة؛ وبالتالي، لا داعي لأن يتحمّل أية مسؤولية عن تصرفات النظام الجديد: فحتى لو كان هذا الإجراء ممكن تحقيقه إلا أنه غير سياسى. ومع ذلك، فإذا قرّرت حكومتنا فرنسا وإنجلترا أن تُتيحاً لحكومة مصر الحالية الوقت الكافي لممارسة تجربتها، فيجب عليهما إنشاء نظام للمراقبة يكون: منفصل عن الحكومة، وتُعطى له كافة الصلاحيات لإجراء التحقيقات ونشرها، وإظهار أى تعسّف إدارى، وجعل الرأى العام يحاكم الوزراء"^(٦٩).

وكانت الوزارة القومية قد قرّرت إعادة "نظام المراقبة" ومنحة أوسع السلطات في مجال الشؤون المالية. وإلى أن يتم هذا الإشراف، أرادت الوزارة أن تكون قُدوة وتضرب المثل في توفير النفقات. فبدأت - أولاً- بنفسها وخفّضت مرتبات الوزراء: فاكتفت بمبلغ ٩ آلاف جنيه في السنة (كان الوزراء السنة - في حكومة نوبار -

يقبضون ٢٧ ألف جنيه سنوياً غير العلاوات والبدلات). وتبرعت الحكومة الجديدة بفارق المرتبات للدولة حتى نهاية الأزمة.

ثانياً: سَرَّحت العديد من الموظفين ذوى المرتبات العالية.

ثالثاً: وطَبَّقَت مبدأ التَقَشُّف الصارم فى جميع المجالات.

لكن أوروبا كانت تَتَذَرَّعُ بالمسألة المالية لكى تَتَدَخَّلَ فى حُكْم مصر: فكان لأبد لها من التحريض على وأد الحركة القومية الوليدة، خصوصاً وأن الحكومة المصرية الجديدة كانت تجتهد - بتفان ووطنية - لرفع شأن البلاد وتقوية المؤسسات اللتتيز نثيران قلق أوروبا، أي: الجيش والبرلمان؛ وبالفعل قَرَّرَت زيادة عدد أفراد الجيش إلى ٦٠ ألف رجل، وأعدَّت الدستور وذَعَت النواب للاجتماع فى شهر مايو.

وفى يوم ١٧ مايو^(٧٠) اجتمع "مجلس النواب" برئاسة حسن راسم باشا (نظراً لمرض راشد باشا)، وقَدَّمَ شريف باشا أعضاء وزارته للمجلس وعرض عليه - "بناءً على الأمر العالى الصادر فى شهر أبريل" - مشروع قانون نظامى [دستور] ومشروع قانون انتخابى. وفى اليوم التالى - ١٨ مايو - انتخب المجلس النيابى لجنة برئاسة عبد السلام المويلحى بك لدراسة مشروعى القانونين^(٧١).

وبعد تعديل بعض البنود، وإضافة بنود أخرى، قَرَّرَت اللجنة اقتراح قوانين جديدة تُحدِّد حقوق وواجبات الخديوى والوزراء والأمة والموظفين والجرائد إلخ... وأحيلت هذه المشاريع والمقترحات إلى المجلس يوم ٨ يونيو. ووافق المجلس عليها، وقَرَّر بالإجماع إرسالها إلى الوزارة لكى ترفعها للخديوى للتصديق عليها. وأضافت جريدة "مرآة الشرق" (التي ننقل عنها هذه التفاصيل) ما يلي: "إن هذه القوانين تُوطِّد أسس الحرية والدستور على أمتن أساس، وستسمح لمصر بتحقيق ما تصبو إليه من رخاء ورفاهية"^(٧٢).

وبتاريخ ١٤ يونيو، نشرت جريدة "الوطن" النص الكامل "للقانون النظامى" وجاء فيه: حَدَّدَت المادة ١٥ مبدأ "الحصانة البرلمانية"، ومَنَحَت المادة ٢٧ المجلس حق التصديق على القوانين التى تُقدمها الوزارة له، وذَكَرَت المادة ٣٤ أن عدد النواب سيرتفع إلى ١٢٠ عضواً منهم نواب من السودان، وأكَّدَت المادة ٣٦ مبدأ "المسئولية

الوزارية" وطالبت "مجلس الوزراء" بأن يُقدّم لمجلس النواب - على وجه السرعة - قانوناً يسمح بمحاكمة الوزراء، وبيّنت المادة ٤٥ حق النواب في مراقبة إيرادات ومصروفات الدولة وتحديد قيمة الضرائب وطرق جبايتها.

لكن، قَبْل إجراء الانتخابات الجديدة، وقبل تنفيذ الخطة التي صاغتها الأمة - والتي وافق عليها الخديوى إسماعيل علناً يوم ٧ أبريل - وَقَعَ حادث خطير أثار الاضطراب في الوضع المستقر: ولقد عُزل إسماعيل.

ويبدو أن السبب الأساسى لعزل الخديوى إسماعيل يرجع إلى أنه أقال الوزيرين الأوروبيين وإصراره على عدم عودتهما إلى مناصبيهما: فبتاريخ ١٨ يونيو، علق المسيو وادينجتون بقوله: "من المؤكد أن الخديوى كان يعرف أن مسألة عزله عن العرش قد أثّرت فوز إقالته للوزيرين الأوروبيين... إننا - حالياً - نتفق مع الحكومة الإنجليزية فى مطالبة هذا الأمير "رسمياً" بالاستقالة ومغادرة مصر".

وقبل توضيح مدى هذا القرار ومغزاه، علينا أن نذكر ببعض الأحداث التي سبقته وكان لها بعض التأثير على تصرف الدولتين:

أولاً: أيد الخديوى حزب شريف باشا ومجلس النواب تأييداً علنياً، وخلق هذا التأييد معارضة ضد التدخل الأوروبى فى شئون مصر. ومن هنا، كان لابد من جعل إيقاع الأحداث يتوالى بشكل أسرع.

ثانياً: حدث تطوّر مفاجئ كان له تأثيره ألا وهو: دخول بيسمارك على مسرح الأحداث. "لقد نظر الخديوى فى العرائض والمشروع الذين رفعتهم الأمة إليه؛ وبناءً على اقتراح مجلس الوزراء، أصدر مرسوماً - بتاريخ ٢٢ أبريل - لتسوية ديون الحكومة". وكان أغلب دائى "الدين السائر" من الألمان والنمساويين.

وعقد نوبار علاقات وثيقة مع قنصل ألمانيا وحتى مع بسمارك نفسه، وربما كان يتمتع بحماية ألمانيا له. ويبدو أنه قد استفاد من وجوده فى مصر - حتى يوم ٢٠ مايو - فاستخدم تأثيره لإحباط نجاح الحكومة القومية. ويتهم نوبار بأنه كان ضالماً فى محاولات ألمانيا المتعلقة بتسوية "الدين السائر"؛ ففي يوم ١٨ مايو، وجّه قنصل ألمانيا العمومى احتجاجاً للحكومة المصرية جاء فيه: "فى شهر" أبريل، أصدرت الحكومة

المصرية مرسوماً أُلغيت به حقوقاً مكتسبة ومُعترَف بها، كما حدَّدت - من جانب واحد - طريقة تسوية ديونها. إن حكومة ألمانيا تُعْتَبَر هذا المرسوم يُشكِّل خرقاً صريحاً ومباشراً للالتزامات الدولية التي وقَّعت عليها الحكومة المصرية بتبنيها مشروع الإصلاح القضائي".

وانضم قنصل النمسا إلى زميله القنصل الألماني في تقديم هذا الاحتجاج الذي جعل من المستحيل التعامل مع الدائنين الألمان والنمساويين. وكان هؤلاء الدائنون قد حصلوا على أحكام لصالحهم من "المحاكم المختلطة" مع أن الحكومة القومية كانت قد قدَّمت لهم شروطاً أفضل بكثير من شروط الحكومة السابقة.

لقد كان هذا الاحتجاج المشترك بمثابة دعوة لِبَقَّة لفرنسا وإنجلترا للتدخل واستبدال الحكومة القومية ليحل محلها النظام الدولي القائم على الديكتاتورية والنهب.

واكتفى الخديوى برجاء القنصل الألماني بأن يُسَلِّم هذا الاحتجاج لرئيس مجلس الوزراء، فالتقى البارون دي سورما (de Saurma) بشريف باشا الذي أوضح له: أن حكم الفرد لم يَعدْ مُطَبَّقاً في مصر؛ ومن الآن فصاعداً، لم تعد مسئولية الخديوى مُلزَمة لقرارات حكومته.

ولم يَزُ أحد في تُصَرَّف بسمارك أية نِيَّة للإسراع باحتلال فرنسا وإنجلترا لمصر. وهذا التَّصَرَّف هو سبب الخلافات بين هاتين الدولتين: لقد أراد بسمارك أن يجعل من مصر شليشفنج - هولشتاين^(١٠) جديدة تتصارع فرنسا وإنجلترا عليها. وفي الواقع، فإن بولوف قد أبلغ الدولتين بأن "ألمانيا لم تقصد التَّعدى - أبداً - في المجال السياسى على أى إصلاح ضرورى لمصر حيث تمارس فرنسا وإنجلترا سياسة الوفاق"، وأن كل ما ترجوه ألمانيا هو أن تستمر باريس ولندن في تنسيق خطواتهما، وأن تسعيا سوياً لكى يكون نفوذهما المزدوج محسوساً، وذلك لكى يكسبا قضية تحظيا

(١٠) شليشفنج - هولشتاين (Schleswing - Holstein) دوقيتان تقعان على حدود ألمانيا مع الدانمارك. نشبت بسببهما عدة أزمات بين الدولتين، آخرها فى سنة ١٨٦٤ عندما أراد ملك الدانمارك ضم شليشفنج، فطلبت الدوقيتان تدخل بروسيا التى ضمتهما إليها [المترجم].

فيها بمساندة وتشجيع وتعاطف كل القوى العظمى^(٧٣). ولا يستطيع أى شخص أن يكون أبرع من هذا الدبلوماسى الألماني.

لقد تدخل بيسمارك تدخلًا سياسياً ومالياً فى الوقت نفسه؛ وبعبارة أخرى، فقد كان لتدخله المالى أهدافاً سياسية^(٧٤). وشعرت حكومة شريف باشا بأن هذا الاحتجاج قد ضيق الخناق عليها، فقررت - يوم ١٤ يوليو - أن تدفع قيمة المبالغ المتأخرة للدين السائر" الأوروبى - بالكامل وفوراً - من اعتمادات قرض روتشليد، وذلك بعد أن يتم تدقيقها بواسطة لجنة تُشكل خصيصاً لهذا الغرض؛ لكن هذا القرار لم يأت بنتيجة.

ثالثاً: أيد بعض المصريين - من ذوى النفوذ - عزل إسماعيل مما دَعَم التصرف الذى أقيمت عليه فرنسا وبريطانيا. لقد كانت الروح الشعبية المصرية تضمير كراهية شديدة للغاية لحكم إسماعيل الفردى، لدرجة أنه كان يستحيل تحويلها - بين عشية وضحاها - إلى تعلق بالحاكم مهما كان التغيير الذى طرأ عليه مؤخراً. لقد بدأ "النظام الأوروبى" - بالفعل - منذ سنة ١٨٧٦ فتسبب فى حدوث مظالم كثيرة للمصريين تحمّل إسماعيل كل تبعاتها. ومن ناحية أخرى، فإن النتائج الإيجابية للحكومة الجديدة لم تكن قد ظهرت بعد، ولم يشعر بها الريف المصرى الذى استمر فى تقديم تضحيات جديدة لمواجهة الالتزامات المالية ولتحرير البلاد. علماً بأن هذه التضحيات كانت تتم بأساليب مختلفة عن الأساليب القديمة.

وفيما يتعلّق بموقف قادة الحركة الوطنية، فقد وجدنا تفاصيل مهمة جداً فى "مذكرات محمد عبده" - غير المنشورة - جاء فيها: "رُحِب أغلب المصريين بأقالة الوزيرين الأوروبيين باعتبارها بداية عهد جديد.

"وكان الخديوى قد كرّر وعده - علناً ورسمياً - بمنح البلاد مؤسسات برلمانية حقيقية لمراقبة أعمال الحكومة. ومع ذلك، شكك البعض فى نجاح هذه المهمة لأن الخديوى لم يكن معتاداً على الالتزام بوعوده، ولأن الدولتين لن تغفرا له الإهانة التى وجهها لوزيريهما، وستنتقمان منه إن أجلاً أم عاجلاً. لكن هؤلاء المتشككين كانوا أقلية.

"لكن الأغلبية كانت متفائلة وتتق تماماً بوعود الخديوى لأنها صدقت أن الدولتين ستحترمان الإرادة القومية المصرية (أعلن الشيخ البكرى أن تحت تصرفه ٧٠ ألف

درويش مستعدين لحمل السلاح). ومن ناحية أخرى، فقد تصوّر المتفائلون أن الخديوى قد استفاد من التجربة التى مرَّ بها، واستخلص منها درساً يسترشد به، وأن هذه التجربة ستكون ضماناً ضد أية محاولة للعودة لنظام الحكم الفردى.

"وأياً كان الأمر، فقد بدأ المصريون يشعرون بقوتهم منذ أن بدأ حاكمهم القوى يطلب دعمهم له. لكن بعد فترة وجيزة من تَبَنَّى المشروع المصرى - الذى وقَّعه ممثلو الأمة الضامنون لحسن أداء الإدارة - سرت شائعة فحواها أن الخديوى إسماعيل أصنَّدر أوامر لمديرى المديرىات لكى يُرسلوا فوراً جزءاً من الأموال لحساب "الدائرة الخاصة". وكانت هذه الأموال قد تمت جبايتها مؤخراً لصالح وزارة المالية.

"ونشرت بعض الجرائد هذه الشائعة، وأكد لى شهود عدول صحتها. وبرهنت هذه الواقعة - بشكل قاطع - على صحة رأى العقلاء الذى قالوا إن الخديوى لن يستطيع الوفاء بوعوده.

"وفى تلك الأثناء، سافر رياض باشا إلى أوروبا ليلحق بنوبار باشا. ويُقال إن الاثنىن اتفقا على السعى لعزل الخديوى وعملاً على إقناع حكومتى فرنسا وإنجلترا بأن هذا الموضوع لن يتسبب فى حدوث أية مخاطرة لهما... وعندما استشعر الخديوى هذا السعى، استشار حاشيته...

"وكانت البلاد تتمنى إبعاده عن العرش: فكان دُعاة الحرية يترددون على رئيس مجلس الوزراء ويعبرون له عن تعلقهم بولى العهد. وأجرى جمال الدين الأفغانى مباحثات مع الأمير توفيق حول هذا الموضوع، ثم قام بمساع عاجلة - وبصحبته العديد من أعيان البلاد - لدى شريف باشا لكى يُقنع الخديوى بالتنازل عن العرش. وبناءً عليه، نصح شريف باشا الخديوى بقبول طلب الدولتَيْن لأنهما - طوعاً أو كرهاً - ستنتصران عليه فى نهاية الأمر. وأضاف شريف باشا بأن فكرة محاربة الدولتَيْن تُعتبر جنوناً لأن الشعب لا يتقبلها وحتى الجيش نفسه يرفضها، ونصحها بأنه من الأفضل وضع الأمر برمته أمام السلطان.

"ثم التقى جمال الدين الأفغانى - ومعه وفد مصرى - بالقنصل العمومى لفرنسا^(٧٥) وأخبره بأن مصر يوجد بها حزب وطنى إصلاحى، وأن ولى العيد

- الأمير توفيق باشا - هو الوحيد القادر على القيام بالإصلاحات الضرورية في مصر بشكل جيد".

إن محمد عبده يُبالغ عند ما يقول إن "مصر كلياً" كانت تتمنى عزّل إسماعيل، إلا إذا كان يقصد "بمصر كلياً" المجموعة الملتفة حول جمال الدين الأفغانى التى يبدو أن الحركة الماسونية الإنجليزية كانت تحركها لصالح توفيق. لقد اختلط ولى العهد بالحركة القومية، وقدّم نفسه على أنه المدافع عن الحريات فى مصر: فاستطاع أن يجتذب لصفه بعض أعضاء الحزب المنادى بالإصلاح. ولكن توفيق كان منافقاً، وكان يتأمر سرّاً على أبيه وعلى الوزارة القومية التى كان يتمنى إسقاطها^(٧٦).

إن غالبية البلاد والنواب والأعيان قد توحّدوا مع إسماعيل فى أواخر سنوات حكمه، واعتبروا أن قضيته هى قضيتهم. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن شخصية إسماعيل - فى تلك الفترة - قد تحوّلت فأصبحت شخصية جذابة. كما أن الهيبة التى كانت تحيط به - أو "هذا النوع من التقديس الذى يُحيط بالملوك" (حسب تعبير شاوليه - لونج) - كانت تؤثر على كل من يقترب منه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخديوى كان يثير - لدى رعاياه - مشاعر هى مزيج من الحب والرتاء معاً.

ولم تكن عند إسماعيل روح العبيد التى اتصف بها ابنه توفيق؛ ولذلك، لم يكن إسماعيل مؤهلاً للقيام بدور الحاكم الدستورى على الطريقة الأوروبية، أى يتخلى عن كل سلطاته ويُسلّمها للأجانب.

وكان بعض الإنجليز قد فكّروا فى خلع إسماعيل من العرش - منذ سنة ١٨٧٦ - وعندما عرف إسماعيل بذلك، فكّر فى التخلّى عن كل سلطاته ولكن لئسّمها لأمته، ولينقذ بذلك كرامته وإنجازاته. لكن أوروبا كانت تُعارض أية محاولة لإقامة حكومة دستورية تحت رعاية إسماعيل الذى جعلته المحن أكثر نبلاً وعظمة: لقد رفضت أوروبا أن تظل مصر محكومة بواسطة إرادة قومية واحدة.

وشعر إسماعيل بازدياد ضغوط القوتين الأوروبيتين عليه، فحاول - بلا جدوى - أن يجد عوناً لدى الأستانة، متصوراً أن السلطان سيكون ملاذّه الأخير. لكن السلطان - الذى طالما قام إسماعيل بتسمينه - كان شامتاً بما يحدث له: فقد وائته الفرصة -

أخيراً - لكى يُثبِت سلطته، فسارَعَ - يوم ٢٦ يونيو - بإرسال برقية إلى "الخدوي السابق إسماعيل باشا" يأمره فيها "بالتخلّي عن شئون الحكومة بُناءً على أمر صاحب الجلالة السلطان" الذى أُمِرَ بتعيين صاحب السعادة محمد توفيق باشا فى منصب خديوى مصر.

وفى الثلاثين من يونيو، غادر إسماعيل القاهرة إلى الإسكندرية، ومنها أخذَ اليخت "المحروسة" متوجّهاً إلى نابولي^(٧٧) حيث منحه ملك إيطاليا مقراً لإقامته هناك. وأكّد كل مَنْ شهدوا لحظة رحيله أنه كان رابط الجأش. ومن المؤكد أنه كان يسترجع - فى تلك اللحظة - مشروعه الخاص لتحديث مصر.

إن خطأ إسماعيل لا يكمن فقط فى ممارسته لنظام الحكم الفردى، بل أيضاً - وعلى وجه التحديد - لأن مصر تَقَع على الطريق الموصّل للهند: فمُنذ حملة بوناپرت، ظهَرت أهمية مصر بالنسبة لهذا الطريق، فأصبحت تمثل هاجساً يقض مضجع بريطانيا. وفى عهد لويس - فيليب، كانت فرنسا تَعْمَل على تطوير قدرات مصر لكى تُجْعَل منها بلجيكا أخرى تقع على البحر المتوسط. ولكن بالمرستون كان يُريد أن يجعل من مصر صحراء لتظل مجرد ولاية تخضع لنفوذ إنجلترا.

ومنذ وفاة محمد على سنة ١٨٤٩، تَغَيَّرت الأدوار: فَعَمَلت فرنسا على الاستفادة من ضعف وأخطاء - أو مزايا - خلفائه لكى تجعل من مصر مُستَعْمرة فرنسية؛ لكن إنجلترا - على العكس - سعت إلى تقوية مصر حتى درجة معينة لكى تستطيع مقاومة التدخل الدولى فى شئونها. وكان أهم ما يشغل بال بريطانيا وقتذاك هو تأمين طريق الهند : أى أن يظل حراً وبعيداً عن سيطرة أية دولة كبرى عليه؛ أو أن تحميه دولة ضعيفة من دول الدرجة الثانية ويُفضّل أن تكون محايدة.

لكن إنجلترا وَجَدت نفسها أمام أمر واقع: فمُنذ افتتاح قناة السويس، ازدادت الهيمنة الفرنسية على مصر؛ فأرادت إنجلترا - بدورها - أن تجعل من مصر ولاية من ولايات الهند. وبذلت إنجلترا كل جهودها لإسقاط إسماعيل لأنها كانت تأمل فى ورائة كل تَرَكتَه فى مصر وأفريقيا^(٧٨): فقد كان إسماعيل هو الدُعامة التى قامت عليها الإمبراطورية البريطانية، وهو الذى قاد خطأها؛ وبالتالي، فإن خلعه عن العرش أصبح

ضرورة لإنجلترا لكي تُنفذ "سياسة التجزئة والاستيلاء"^(١١). لقد ساعدتيا فرنسا في تنفيذ هذه المهمة ولكن إنجلترا استطاعت إزاحتها وسيطرت على وادي النيل بأكمله.

* * *

^(١١) وتُعرف هذه السياسة أيضا باسم "سياسة القضم والالتيام" [المترجم].

هوامش الفصل الثامن

(1) Thomas Waghorn: "Egypt as it is, London" 1837.

(٢) انظر: رواية أحمد رفعت: (Ahmed Rifat story) في كتاب:

"How we defended Arabi Pacha", by: Broadly.

(٣) انظر: "الوقائع المصرية". مقال بعنوان "غلطة الحكماء".

(٤) كانت خطة نوبار تسعى لوضع حد فوري لسلطة الخديوي المطلقة، وتحجيم هيمنة القناصل العموميين، ويكون ذلك بإنشاء محاكم تُراقب القرارات التعسفية التي تصدر عن الجانبين. وفي الوقت نفسه، اقترح نوبار: أن يكون للعنصر المصري فيها صوتاً ترجيحياً، وأن تسرى أحكامها على كل المصريين والأجانب المقيمين في مصر. راجع كتاب: 1877 "The Khedive's Egypt," تأليف: Edmond de Leon ، القنصل العمومي السابق في مصر.

(٥) راجع فصلّي: "المالية والتدخل" و"العصر الذهبي للقناصل والمغامرين"، الذين سبق وأن درسناهما.

(٦) نشر المسيو أرتور رونييه هذه المذكرات في كتابه: "L' Egypte petites journees.

(٧) ليدي دف جوردون. ومن الواضح أن الليدي قد رسمت صورة شديدة السواد بناءً على ما سمعته عن أوضاع مصر لأن صحتها كانت ضعيفة. وكان تقييم الليدي لإسماعيل وعيده في غاية القسوة. وهذا الرأي أبداه W. Russl في كتابه: "Diary in the East" , P.277.

راجع كتاب:

Lady Duff – Gordon: "Last letters from Egypt".

(٨) توجد أعداد متفرقة من هذه الجريدة في "دار الكتب" بالقاهرة. والمقال الأول عن إسماعيل باشا غير موجود. أمّا بالنسبة لباقي الأعداد، فيرجى مراجعة جريدة "الطائف" من ٢٩ أبريل حتى ٦ مايو سنة ١٨٨٢.

(٩) ذكر بايار تايلور ما يلي: "حسب معلوماتي، فإن التطور الحديث الذي يجرى في مصر هو - في المقام الأول - تطوّر مادي فقط. ويشكو المصريون بمرارة من ثلاث مشكلات يعتبرونها تلغى مزايا النظام الحالي وهي:
أ- الضرائب الباهظة.

ب- والغياب التام لأية حماية تحميهم من تعسف حكامهم.

ج- والتسيب والفساد في المحاكم المدنية والجنائية.

إن الشعب يقارن العهد الحالي بعهد سعيد باشا الذي وفر العدالة والأمن للمصريين ولم يجعلهم يدفعون سوى ضرائب معتدلة.

راجع كتاب: "Egypt and Iceland in the year 1874", London , 1875.

تأليف: Bayard Taylor

(١٠) "إن الأوروبيين يستغلّون هؤلاء اليوساء (الفلاحين) مباشرةً وأكثر من الحكومة. ويستكمل الأوروبيون مهمتهم عندما يستولون على جزء كبير مما أخذته الحكومة والخدمي وأهله من الفلاحين". راجع كتاب: "L' Egypte et l' Europe"

تأليف: قاض سابق في المحاكم المختلطة.

(١١) "منذ أربعة أشهر، انتزع ١٥٠ ألف عامل من الأعمال الزراعية لإنشاء الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وحفر الترغ إلخ ... لصالح الخديوي. وكان الكثيرون منهم بأتون ومعهم أدوات العمل الخاصة بهم (الفأس والقف)، وكان طعامهم على حسابهم الخاص. وكان الموت يحصد أرواحهم بلا هوادة. وكنا نرى بنات وأولاد صغار يرتدون أسماًلاً - وغالباً ما كانوا عراة - وهم يصعدون التلال وينزلون منها

مُحْمَلِينَ بِالْتَرَابِ عَلَى رُؤُوسِهِمْ وَظُهُورِهِمْ مَنْحِنَةً تَحْتَ وَطْأَةِ ضَرْبَاتِ عَصَا الشَّيْخِ".
راجع الخطاب السابع بتاريخ شهر سبتمبر سنة ١٨٦٧ في كتاب:

Gellion – Danglar": Lettres sur l' Egypte contemporaine",
1876.

(١٢) راجع كتاب: "Egypt under Ismail" تأليف: Mac – Coan

(١٣) توجد في "دار الكتب" بالقاهرة مجموعة من أعداد جريدة "Le Progres Egyptien" بدءاً من العدد الثاني الصادر في ١١ يوليو حتى ١٤ مايو سنة ١٨٧٠. وهذه الجريدة كانت هي الجريدة الجادة الوحيدة في تلك الفترة لأن أغلب الجرائد الأخرى كانت تصنر بأموال الحكومة.

(١٤) راجع:

"L' Egypte d' après les traités de 1840-1841". 1869.

وهو كَتَبَ للمسيو ن. بورديانو (N. Bordeano) رئيس تحرير جريدة "Turquie" وراجع أيضاً كتاب: "L' Egypte et la Turquie" تأليف: G.L. عضو "المجمع المصري". الأسكندرية، سنة ١٨٦٩.

(١٥) راجع كتاب: "تاريخ الصحافة العربية". بيروت، سنة ١٩٣١. تأليف:
الفيلسوف طرازى (باللغة العربية).

(١٦) راجع: جريدة Le Progrès Egyptien عدد ٦ سبتمبر سنة ١٨٦٩.

(١٧) بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٧٠، نشرت جريدة Le Progrès Egyptien

إن "الحكومة عيّنت - مؤخراً - عدداً كبيراً من الفلاحين على رأس إداراتها العمومية واستبعدت الأتراك عنها". وتعتقد الجريدة أن هذا الإجراء جيد في حد ذاته، وربما تكون الحكومة قد اضطرت لاتخاذ هذا الإجراء بسبب الحساسيات التي تسببت فيها تهديدات الأستانة. ولكننا نعتقد أن هذا الإجراء لم يكن حقيقياً ولا دائماً. وأثبتت الأحداث التالية صحة رأينا هذا.

(١٨) أكد القنصل العمومي للولايات المتحدة الأمريكية السابق في القاهرة - المستر فارمان - صحة هذه الواقعة.

(١٩) يقصد أحمد عرابي هنا الأب دوفلو (Dufflot) الذي أقام زمناً طويلاً في الحبشة وما يزال دوره غامضاً. لمزيد من التفاصيل، راجع فصل "حرب الحبشة".

(٢٠) في عهد محمد علي، كانت توجد طبقتان متعارضتان:

أ- الشعب: وهو طبقة الفلاحين سكان مصر الأصليين.

ب- الأرستقراطية: وهي الأقلية الحاكمة التي تتكون من الأتراك والشراسة.

ولكن محمد علي أتبع نظاماً لتمصير الحكم: فقد كان يعمل على إعداد طبقة برجوازية مصرية جديدة لكي تشارك في السلطة. وتكوّنت هذه الطبقة الجديدة أساساً من الأطباء والمدرسين والضباط، ثم تزايد عدد أفرادها في عهد إسماعيل الذي اختار منهم الموظفين الإداريين - بوجه عام - والوزراء ومدبري المديرات أحياناً. وهذه الطبقة هي التي قدّمت لمصر رجالها المتميزين، وهي التي خاضت معركة عنيفة ضد الأرستقراطية الأجنبية الحاكمة (ملحوظة للمؤلف).

(٢١) راجع كتاب: L' Egypte á petites journées Par: Arthur Rhoné

(٢٢) في سنة ١٨٦٦، أسس عبد الله أبو السعود جريدة "وادي النيل" وهي أول جريدة سياسية/ أدبية أسبوعية تصدُر في مصر. وكانت تؤيد سياسة الخديوي إسماعيل حتى وفاة مؤسسها سنة ١٨٧٨.

(٢٣) بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٨٣، ألقى المسيو رينان (Renan) محاضرة في جامعة السوربون ناقش فيها "النتائج العلمية للإسلام"، فأبدى جمال الدين الأفغانى بعض الملاحظات على آراء رينان في مقال نشرته له جريدة Les Débats بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٨٨٣، وسنذكر - فيما يلي - أهم فقراته: "يجب على المؤمن الحقيقي - في واقع الأمر - أن يخرج بالحقيقة العلمية عن طريق الدراسات الخاصة. والمؤمن

الحقيقي يشبه الثور المربوط في المحراث أو "الدوجما" ^(١٢) التي يُصبح عبداً لها. ولذلك، فإنه يسير - إلى الأبد - على خط المحراث نفسه الذي رسمه له - سلفاً - مفسرو الشريعة؛ كما أنه مقتنع بأن دينه يشتمل على الأخلاق والعلوم كلياً. وهكذا، فإنه يتمسك بدينه بشدة ولا يبذل أي مجهود ليتخطاه.

"إنني أدرك كل هذا، ولكنني أعرف أيضاً أن هذا الطفل المسلم العربي - هذا المتعصب المليء بفخر كاذب لأنه يمتلك ما يعتقد أنها الحقيقة المطلقة - هذا الطفل ينتمي لجنس ترك بصماته على العالم، ليس فقط بالحديد والدم بل بالأعمال الرائعة والخصبة التي تبرهن على تذوقه للعلوم...

"وبعد سقوط الدولة العربية في الشرق والغرب، فإن البلاد التي كانت مراكز عظيمة للعلم (مثل العراق والأندلس) سقطت في مستنقع الجهل وأصبحت مراكز للتعصب الديني. هذا صحيح ولكن ألا نستطيع استنتاج - من هذا المشهد الحزين - أن التقدم العلمي والفلسفي يرجع إلى الشعب العربي الذي كانت له الهيمنة في القرون الوسطى؟؟"

وفي اليوم التالي، رد "رينان" على هذا المقال في الجريدة نفسها ممتدحاً جمال الدين الأفغاني المدح الذي أوردناه. وبإمكاننا استنتاج فكرة عن هذا الرد: "إنني أعتقد بأن تجديد قوى البلاد الإسلامية لن يتم بواسطة الإسلام بل سيتم بإضعاف الإسلام كما حدث في الصحوة الكبرى للبلاد التي توصف بأنها مسيحية: فلقد بدأت هذه الصحوة بتدمير الكنيسة التي كانت طاغية في القرون الوسطى."

"ورينان" يقصد بالإضعاف هنا: "الوصول إلى حالة اللامبالاة المتسامحة حيث تصبح المعتقدات الدينية غير مؤذية". وإذا تم تطويع الدين - لكي يلأئم الاحتياجات المستجدة الناشئة عن انتشار المعرفة وروح التسامح بين الجماهير - فمن المؤكد أننا سنصل إلى هذه النتيجة. ولكن يجب علينا - بالأحرى - إضعاف الدوجما التي يفوز فيها الدين لأن التقدم سيكون على حساب الدين.

^(١٢) "الدوجما" (Le dogme) مبدأ مُسلم به في عقيدة ما (دينية أو فلسفية أو سياسية) ويُعتبر بمثابة حقيقة أساسية مطلقة لا تُناقش [المترجم].

لقد كان الشيخ محمد عبده هو أعظم مُريدي جمال الدين الأفغانى، ومميّماً بالإصلاح أكثر من اهتمامه بالسياسة: فعمل لمدة ٤٠ عاماً للوصول إلى هذا الهدف وسيظل إنجازُه خالداً.

وبدأ محمد عبده إصلاح الأزهر - أكبر جامعة دينية - وهو عمل يسير ببطء، وذلك عن طريق: إنشاء إدارة للدراسات، ووضع برنامج مُحدّد وغير مُرهق، وتدريس التاريخ والجغرافيا وعلوم أخرى. إن هذا العمل - فى حد ذاته - يعتبر ثورة (ملحوظة للمؤلف).

(٢٤) كان الأفغانى يدعو إلى نوع من "الجامعة الإسلامية السياسية"، وكان لا يهتم كثيراً بالفقه ووهب نفسه للسياسة تماماً. وكان يردد بأن الحكومات المسيحية تُبرر هجماتها وإهاناتها للدول الإسلامية بأن هذه الدول متأخرة، وفى الوقت نفسه، فإن هذه الحكومات المسيحية ذاتها تستخدم كافة الأساليب - حتى شن الحرب - لعرقلة أية محاولة لإصلاح البلاد الإسلامية ونهضتها. وبالتالي، يجب على العالم الإسلامى أن يتحد فى حلف دفاعى كبير لكى يحمى نفسه من خطر الفناء. ولكى يتوصّل العالم الإسلامى إلى هذه الغاية، يجب عليه: أن يكتسب تقنيات التقدم الأوروبى، وأن يتعلم أسرار القوة الأوروبية.

ولكن الأفغانى لم يقصد أبداً أن يجعل " وطنية الدين" تحل محل "وطنية الأرض"، فقد كان يريد أن تلتقى جهود البلاد الإسلامية لتحقيق هدف مشترك ألا وهو: "التحرر السياسى". ولتجديد قوى الوطن التركى أو الوطن الفارسى أو الوطن المصرى، عمل الأفغانى على تجديد قوى الإسلام الذى يؤثر بعمق فى الحياة السياسية والاجتماعية فى مختلف البلاد الإسلامية. إن مهمة "الإصلاح الدينى" قد اضطلع بها مريده النابه محمد عبده الذى يُعتبر "مارتن لوثر الشرق" (ملحوظة للمؤلف).

(٢٥) ذكر Browne مؤلف كتاب "Persian Revolution" أن جمال الدين الأفغانى كان فيلسوفاً ومؤلفاً وخطيباً وصحفيّاً.

وذكرت Encyclopedie de l' Islam (سنة ١٩١٣) أن جمال الدين الأفغانى من أبرز الشخصيات الإسلامية فى القرن التاسع عشر... وبالقول والقلم، أصبح واحداً

من أبرز المنادين بفكرة "الجامعة الإسلامية". وفي شهر مايو سنة ١٩٠٧، كتب السيد رشيد رضا - وهو أحد مريدي محمد عبده - مقالاً في جريدته - "المنار" - ذكر فيه ما يلي: "في الحقيقة، إنه [أى الأفغاني] لم يعمل سوى من أجل فكرة "الجامعة الإسلامية". وكان شيخنا [محمد عبده] كثيراً ما يكرر أمامنا أنه يأسف لأن الأفغاني كان هو الرجل المؤهل - أكثر من غيره - للاضطلاع بعملية الإصلاح؛ ولولا انغماسه التام في السياسة، لكان قد استكمل هذا العمل العظيم. وكان محمد عبده يقول إن الإصلاح لتحسين أحوال المسلمين يرتكز على:

أ - تحرير العقول من قيود التقليد.

ب - وفهم المسائل الدينية بروح الزمن القديم قبل نشوب الخلافات وظهور الخرافات.

ج - ويجب أن يُنظر للدين على أنه منظم للتفكير البشرى وصديقاً للعلم. وبذلك، سيحاول فك أسرار الكون".

(٢٦) أنشئ "مجلس النواب" في بداية سنة ١٨٦٦، وعقد أولى جلساته يوم ١٩ نوفمبر، وتكون من ٧٥ عضواً منتخباً، وكانت كل دورة سنوية تستمر لمدة شهرين. واهتم هذا المجلس بالإصلاحات الإدارية العملية مثل: الرى وتطهير الترع. وكان رأيه استشارياً فقط. ولكن منذ سنة ١٨٧٦، أبدى المجلس بعض مظاهر الحيوية عندما قام بدراسات جادة للمسائل الداخلية الموجودة على جدول الأعمال - خصوصاً المسائل المالية - ولفت أنظار الحكومة إلى الحلول اللازمة لتحسين أحوال البلاد.

(٢٧) رأى محمد عبده - هنا - يتسم بالعمومية الشديدة - ولن نكرّر ما ذكرناه عن "الصحة القومية" التي سبق لنا وأن درسناها^(١٣). وإلا فكيف نفسر - إذن - اهتمام المصريين البالغ بحرب سنة ١٨٧٧ مع أنها لم تكن أول حرب تشب بين تركيا

(١٣) حصل الدكتور محمد صبرى (السوربوني) على درجة دكتوراه من جامعة السوربون سنة ١٩٢٤ عن رسالته: "نشأة الروح القومية المصرية (١٨٦٣ - ١٨٨٢)". ونشر "المجلس الأعلى للثقافة" - المشروع القومى للترجمة - ترجمة لها (العدد ١٠٣٥) بقلم ناجى رمضان عطية عن اللغة الفرنسية، مع مقدمة ودراسة بقلم أ.د. أحمد زكريا الشلق [المترجم].

وروسيا؟ لقد أتاحت هذه الحرب للمصريين فرصة التعبير عن مشاعرهم بقوة. ويمكن السبب الرئيسي في أن الوعي القومي قد تطور ببطء ومعاناة بسبب حرمانه من الحرية السياسية اللازمة لتطوره.

(٢٨) بتاريخ ٢٥ - ٢٩ يونيو سنة ١٨٦٨، كتب Géliion - Danglar رسالته السابعة التي جاء فيها: "منذ حوالي سنة ونصف، سرّت إشاعة قوية تقول إن صاحب السمو الوالى قد منح شعبية دستوراً. ولكم أن تتصوروا أن الحكومة قد رشحت كل النواب؛ ومع ذلك تكونت من بينهم كتلة معارضة. نعم! فقد سمح عضوان لنفسيهما بأن يُبديا رأياً مخالفاً للرأى الذى تطلبه الحكومة بخصوص مسألة بسيطة: فتم طردهما فوراً من المجلس بناءً على أمر الوالى باعتبار أنهما يثيران الفتن في الدولة، وأنهما عدوان لدودان للسلام".

راجع كتاب: "Lettres sur l' Egypte contemporaine," 1876

(٢٩) حكى الهلباوى بك هذه الواقعة للمؤلف. والهلباوى بك محام مشهور وربما يكون آخر الأحياء من مُريدى جمال الدين الأفغانى.

(٣٠) ذكر "القاضى السابق فى المحاكم المختلطة" عن المصريين ما يلي: "إنهم يعيشون فى وسط ساكن تسيّر كل الأمور فيه حسب العادات القديمة: فالنشاط ذهنى راكد لعدم وجود معارك أو اتجاهات فكرية، ولا يوجد تغيير أو تحديث أو تقدم يعملون على تحريك هذا الركود ذهنى. ولذلك، فإن ذهنهم يظل فى حالة خمول وسكون... ولكن الآلة بحالة جيدة على الرغم من أنها لا تزود جيداً بالوقود (L' Egypte et l' Europe). وذلك كله كان صحيحاً ولكن قبل ظهور الصحافة الحرة.

(٣١) فى شير يوليو سنة ١٨٧٩، نشرت مجلة L' Europe Diplomatique مقالاً لمراسلينا فى القاهرة عن "أبى نضارة" وعن الشعبية الهائلة التى يحظى بها "جيمس [يعقوب] صنوع". وجاء فى هذا المقال ما يلي: "فى الشهر الماضى، ذهبت لسماع أحمد سالم أكبر مغن عربى فى القاهرة... وكان يغنى مواويله الغربية التى يسمعاها الناس بخشوع. ولكن فى تلك الليلة، لا أدرى كيف تسلل - سرا - بائع جرائد يبيع جريدة "أبو نضارة" إلى الحفل بدون أن يلحظه رجال الشرطة، فباع فوراً حوالى

٣٠٠ نسخة من هذه الجريدة. وحدث تغير ملحوظ فوراً في جو الحفلة: فقد أدار الجميع ظهورهم للمغنى، وتكوّنت مجموعات صغيرة أخذت تقرأ الجريدة المحظورة... واتفق المستمعون على البقاء في الحفلة بشرط أن يغنى أحمد سالم لهم أغنية لأبي نضارة التي يقول فيها:

"يا مواطني المحبوب، يا أبو نضارة اللطيف

بلَّغ حبنا لهذا "الحليم" الذي يحزننا غيابه (إشارة لحليم باشا) (١٤)

إنه (الخدوي) قد امتص شراييننا

وأفرغ جيوبنا

الرحمة، الرحمة لعبيدك يارب

ألا تراهم يننون بسبب الضرائب والرسوم. التي لا تحصى؟"

"وهذه الجريدة لا توجد بها مقالات بل إننا مجرد مجموعة من الحوارات تدور بين أبي نضارة والفلاحين الذين يحبهم، بالإضافة إلى مجموعة من الأناشيد والأدعية واللعنات، وتظهر فيها - أحياناً - أسماء المتوفين ومن النادر جداً ظهور أسماء الأحياء.

"وعلى الرغم من عدم ظهور الأسماء صراحةً - وهو نوع من الاحتياط - فإن أحمد سالم المسكين لم يكن مرتاحاً وهو يغنى أغنية الشخص المحظور ذكر اسمه... ونتيجة لما حدث، ألقى القبض على المغنى وفرقته الموسيقية ووضعوا في السجن في صباح اليوم التالي مباشرة. ولم يُطلق سراحهم إلا بعد مرور عشرة أيام بفضل وساطة الأميرات وهوانم الحريم. ومنذ تلك الليلة، مُنع أحمد سالم وفرقته منعاً صريحاً من الغناء في القاهرة أو في أي مكان آخر.

(١٤) الأمير حليم: هو محمد عبد الحليم باشا (١٨٣١ - ١٨٩٤)، عم الخديوي إسماعيل وكان له الحق في تولية العرش بعده. ولكن إسماعيل أفقده هذا الحق عندما غيّر مبدأ ولاية العرش (فرمان سنة ١٨٦٨) وجعلها في أرشد أبناء الخديوي من صلبه. عاش في تركيا وتوفي بيا (المراجع).

"وكما سبق أن ذكرت، من الصعب إيقاف الدعاية "لأبي نضارة": فهذه الورقيات لها أنصار في كل مكان تقريباً. ولذلك، فإنني أعتقد بأن جزءاً كبيراً مما تنشره يأتي من هذه الأماكن بل ويأتي - أحياناً - من شخصيات ذات مراكز عالية جداً. وفي رأيي، فإن "أبو نضارة" ليس هو الصوت بل إنه الصدى السلبي. لكنه أصبح قوياً بسبب إبعاده عن الرأي العام في مصر".

(٣٢) يُعتقد أن سليم نقاش كان هو أول من أطلق الشعار السبيل "مصر للمصريين"، ونشر في الجزء الأول من كتابه: "مصر للمصريين" دراسة موجزة عن جمال الدين الأفغاني حسبما جاء عنه في المذكرات غير المنشورة لأديب إسحاق التي استعنا بها في الفقرات السابقة. ونضيف إلى ما سبق، أن هذا الكتاب عبارة عن مجموعة من الوثائق تخدم تاريخ مصر بين سنتي ١٨٨١ و ١٨٨٢.

(٣٣) يبدو أن هذه الجريدة لم تظهر بانتظام في بدايتها. والعدد الخامس صدر بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٨٧٦ وبه أول مقال كتبه الشيخ محمد عبده، أشهر مُريدي جمال الدين الأفغاني. وفي الأعداد التالية، توجد مقالات أخرى يبدو فيها التطور التدريجي في أسلوب المؤلف الذي تأثر تماماً بتطور اللغة العربية وتحررها من الأسلوب القديم في الكتابة.

(٣٤) كان من حسن حظنا أن وجدنا هذه المجموعة لدى إحدى الشخصيات. ويبدو أن كل مجموعات الجرائد في الفترة السابقة على سنة ١٨٨٠ قد أحرقت أو ضاعت في اضطرابات سنتي ١٨٨١ - ١٨٨٢ إلا أنه توجد منها بعض الأعداد المتفرقة في مكتبات القاهرة.

(35) H. Pensa: "L' Egypte et le Soudan Egyptien," 1885.

(٣٦) بتاريخ ٢٥ يوليو سنة ١٨٧٨، يحكى المستر ويلسون في مذكراته أن بعض الهوانم المصريات - من أسرة المرحوم عباس باشا - وخادماهن قد زرته في أثناء اجتماع اللجنة وشرحن له أن أملاكهن قد صودرت فأصبحن معدمات. وفور خروجهن من عنده، ألقت الشرطة القبض عليهن، ووُضعن في السجن، فتدخل المستر

ويلسون فوراً لدى الخديوى، وأصرَ على إقالة حكمدار الشرطة المسئول عن هذا التصرف. وأضاف ويلسون: "كان لهذه الإقالة وقع رائع وأدهشت الناس في القاهرة".

(M. Wilson: "Chapters of my official life")

(٣٧) هذا التقرير منشور في: (Documents diplomatiques. Affaires d' Egypte.) وبه حوالى ستين صفحة بدون الملاحق وينقسم إلى جزئين: الأول يدرس نظام الضرائب، والثانى يدرس الوضع المالى فى مصر. والجزء الخاص بنظام الضرائب يُدينها بشكل عام عندما يذكر ما يلي: "وبصرف النظر عن الباقي، فإن السُلطة التى فرضت هذه الرسوم العديدة - التى تتقل كاهل السكان - لا تقبل أى نقد يُوجّه لها حتى ولو كان نقداً عادلاً". ثم يذكر التقرير عدة مظالم أخرى منها: "فى بلد يعتمد اقتصاده أساساً على الزراعة - مثل مصر - فإن الضرائب على الأطنان يجب أن تكون هي المصدر الأساسى لإيرادات الخزانة... وفى سنة ١٨٦٧، حدثت محاولة لتصنيف الأراضي^(١٥) وصدرَ قرار يُحدّد ربط الضريبة العقارية على أسس عادلة للغاية.

"ولكن أحد وكلاء القناصل قال لنا إن هذا القرار تسبّب فى حدوث مظالم هائلة ارتكبها الذين كلّفوا بتنفيذه وبمعاونة مشايخ القرى: فقد زادوا من مقدار الضريبة على الأراضي التى لا تستحق فرض الزيادة عليها، وذلك لتغطية العجز الناتج عن تخفيضهم لمقدار الضريبة المستحقة على الأراضي التى يملكها ذوو النفوذ: إما خوفاً منهم وإما بسبب الطمع".

"وهناك سبب آخر للظلم نشأ بسبب قانون المقابلة": لقد صدرَ هذا القانون فى سنة ١٨٧١ وينص على أن "كل مُؤمّل يدفع للخزانة مبلغاً يساوى مقدار ما يدفعه فى ست سنوات - كضريبة على الأرض - سيُعفى إلى الأبد من دفع نصف الضرائب. وهذا النصف سيخسب على أساس ما يدفعه للدولة فى الوقت الحالى. ولن تزيد الضريبة المفروضة على هؤلاء الملاك - أى كان وضعهم - تحت أى مُسمّى أو لآى سبب كان (المادة الثالثة).

(١٥) يقصد "تأريخ" الأراضي [المترجم].

"وبتاريخ ١٦ يوليو سنة ١٨٧٧، صدر قرار ينص على أن "المقابلة ستُدفع لمدة ١٢ سنة بنسب متساوية بدءاً من ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٣".

"وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذا القانون نفسه يمنح بعض الامتيازات للممولين الذين ليست لهم - حتى ذلك التاريخ - حقوق ملكية كاملة على أراضيهم ولكنهم يوافقون على دفع "المقابلة".

"وفي ٧ مايو سنة ١٨٧٦، صدر قرار "بالغاء عملية المقابلة" وبأن هذه الامتيازات ستكون أيضاً - وبشكل نهائي - من نصيب حتى أولئك الممولين الذين لم يدفعوا سوى جزء منها. وذكر القرار أيضاً أنه ستتخذ إجراءات عادلة: إما بإعادة ما دُفع مقدماً وإما بتخفيض نسبي على الضرائب...

"وقبل تنفيذ هذا القرار، صدر قرار ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الذي أعاد العمل بقانون المقابلة، واعتبره كأنه لم يُلغ قط وأنه ما يزال سارياً. وأضاف هذا القرار بالنص "إن التخفيضات السنوية - الناشئة عن قانون المقابلة - لن تُطبق إلا ابتداء من سنة ١٨٨٦، وأنه سيضع في اعتباره أن يُحاسب الممولين - حتى نهاية سنة ١٨٨٥، بفائدة نسبتها ٥% على المبالغ التي يجب أن تُخصم (مادة ٢)".

"وبالنسبة لمن سَدَدُوا قيمة المقابلة بالكامل قبل يوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦، فإنهم أحسوا بأن الضريبة قد انخفضت بمقدار النصف ابتداء من السنة التي دفعوا فيها.

"أمّا الذين لم يستكملوا سداد قيمة المقابلة - منذ صدور قرار ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ - فإنهم سيستمررون في سداد الضرائب المستحقة عليهم بالكامل، وسيوضع في الاعتبار أن نسبة الـ ٥% لن تكون على المبالغ التي دفعوها، بل ستكون على نصف الضريبة الذي كان سيُخصم منهم .

"وبالإضافة لأسباب الظلم التي ذكرناها تَوّأ، استجّدت ظروف تتناقض مع كل أسس العدالة فتم تعديل نسبة الفوائد على الضرائب العقارية .

"والضريبة المفروضة على نخيل البلح تجبى بناءً على تعداد تم منذ أكثر من ١٢ عاماً... ويقول المفتش العام على الصعيد معلقاً: "هناك فلاح كان يمتلك ١٠٠ نخلة وكان يدفع على كل منها ضريبة قدرها (س) فكانت قيمة الضريبة (ص). ولكن هذا

النخيل لم يعد موجوداً بالكامل، ولم يتبق منه سوى ٥٠ نخلة فقط. والمديرية لا تعترف بهذا العدد الفعلي لأن سجلاتها ما تزال تحتفظ بالعدد القديم (١٠٠ نخلة) وتحاسبه بناءً عليه". لقد ذكر المفتش هذا المثال لكي يوضح أهمية تسديد المتأخرات وصعوبة جبايتها (في سنة ١٨٧٥، بلغت قيمتها ٣ ملايين و١٤١ ألف جنيهه)".

وأخيراً، تحدثت "اللجنة" عن بيع الفلاحين لمحاصيلهم مقدماً وعن السخرة، وأنهت هذا الجزء من تقريرها بالمطالبة: بوضع تشريع ضريبي، وبتشكيل هيئة قضائية ومحاكم تضم وجود حماية فعّالة تحمي المصريين الذين تخضع ذواتهم وممتلكاتهم - حالياً - لتقديرات جزافية تُمارسها سلطة مطلقة بلا أية ضوابط".

وفي الجزء الثاني، كان تعليق اللجنة مماثلاً لما جاء في الجزء الأول: "يجب الإقرار بأن رئيس الدولة له سلطات مطلقة".

(٣٨) بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨، بعث قنصل فرنسا العمومي في مصر برسالة إلى وزير خارجيته جاء فيها: "يُجمع الكل على نسبة هذه الكلمة إلى نوبار باشا... وبصرف النظر عن حجم دور نوبار باشا في التنازلات التي انتزعت من الخديوي، يبدو أن صاحب السمو يعتقد تماماً أن من عرّض عليه هذه الإصلاحات يجب أن يقوم هو بتنفيذها". وفي كلمة الخديوي هذه، نلاحظ أنه موافق على برنامج "اللجنة" وأنه قد تم اختيار نوبار باشا لتشكيل الوزارة.

(٣٩) بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٨٧٩، بعث مراسل لجريدة Times مقالاً من القاهرة نشرته يوم ٢٣. وفي هذا المقال، يُصر المراسل على ضرورة تخفيض نسبة الفائدة مؤكداً: "إن هذه الحقيقة الواضحة تعتمد على أن الدّين العام يستهلك ٧ ملايين جنيه من إجمالي الدخل الذي لا يتجاوز أبداً تسعة ملايين جنيه". كما وصف - أيضاً - الحالة المزرية التي يعيش فيها الفلاحون "الذين تهدمت منازلهم بسبب الفيضان فأصبحوا بلا مأوى ويقومون على ضفاف الترع أو ينامون تحت الأشجار. ومع ذلك، فإن جباة الضرائب يطاردونهم لتحصيل الضرائب المتأخرة عليهم". ثم تحدث، بعد ذلك، عن "كبار الموظفين - وأغلبهم أوروبيين - الذين يقبضون مرتبات هائلة. إن كثرة المستشارين تعرقل التقدم". وأضاف قائلاً: "بالأمس، سافرت بقطار الإكسبريس القادم من الأسكندرية. وفي كل محطة، كان سائق القطار ينزل ويذكر اسم المحطة

وزمن التوقف فيها بأربع لغات (الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والعربية). وذكرنى هذا الموقف بإدارتنا "متعددة الجنسيات" الكريهة.

لقد تَوَقَّفت - تماماً - الإصلاحات التى يريد وزراؤنا تطبيقها لأن الداننين يقطعون الطريق عليهم تماماً. وفى الوقت الراهن، يوجد مئات من مشايخ القرى فى القاهرة وكل منهم يمثل قريته ويعرض شكاواها لتخفيض الضرائب. ويُجمع الكل على أن المبالغ الحالية لا يمكن لها أن تدوم. ولذلك، فإنهم يُحاصرون كل أبواب الوزارات وينتظرون الوزراء فى الدخول والخروج، ويملأون المكاتب بعرائضهم. وفى الحقيقة، يبدو أن التخفيض العام على الضرائب قد أصبح ضرورة لإنقاذ البلاد من الحالات المتزايدة لنزع الملكية الزراعية - من الفلاحين - لصالح الأجانب".

وبتاريخ ١٨ يناير، كتب مراسل آخر مقالاً من الأسكندرية ذكر فيه إنجازات إسماعيل بمناسبة عيد ميلاده ثم قال: "إن الشعب لم يستفد بعد من هذا التقدم المادى: فالشعب ينز تحت وطأة الدين العام الثقيل، وجموع المواطنين - فى القاهرة - تهرع إلى المكاتب الحكومية لعرض شكاواها على الوزارة الجديدة".

(40) Archives américaines. De Farman à Evarts. Le Caire, le 21 mars 1879. Vol. XV.

(41) Archives Anglaises. F.O. 78. Vol. 2998. Le Caire, Le 11 janvier 1879.

(42) Ibid.

رسالتان بتاريخ ١٢ و ١٨ يناير من المستر بورج (Borg) - نائب القنصل فى القاهرة - إلى القنصل العمومى المستر فيفيان.

(٤٣) الكولونيل شايليه - لونج بك (Chaillé - Long).

(٤٤) راجع: The story of the khadivate تأليف E. Dicey وأكد المستر ريفرز ويلسون - فى مذكراته - معلومات المستر ديسى قائلاً: "إن المستر لاركنجج (Larking) كان يعرف شخصية الخديوى إسماعيل جيداً، والشئون المصرية بوجه

عام. وفيما يلي، سأذكر نص الرسالة التي تلقيتها منه - عندما كنت في القاهرة سنة ١٨٧٦ - وهي تتبأ بدقة شديدة بما حدث فعلاً بعد ذلك بسنتين: "باريس، ٦ أبريل سنة ١٨٧٦. عندما جئت إلى باريس، كان هدفي هو رؤية نوبار كما تعرفون... والنتيجة التي توصلنا إليها كانت الرد على السؤال التالي: "هل الخديوى صادق أم لا؟" ودارت المناقشات حول هذه النقطة: فإذا كان صادقاً، فإن واجبه يتطلب منه - ببساطة ووضوح - التخلي عن أي تدخل في مالية البلاد. وبما أن المالية هي محرك لكل آلية حكومية، فإن هذا يعنى التخلي - بدرجة ما - عن مبدأ أوتوقراطية عزيز على حكام مصر منذ قرون...

"ولدى الخديوى قضاة أوروبيون، ويجب أن يكون لديه أيضاً وزير أوروبى للمالية، أقصد وزير حقيقى لديه السلطات الحقيقية لتنفيذ الإصلاحات. وهذا هو المنصب الذى يجب أن تتولوه... ويعتقد نوبار أن الحكومة الإنجليزية لو مارست بعض الضغوط، فسيكون هذا التعيين أمراً واقعاً... ويعتقد الجميع أن المستر ديزرائيلى قد اشترى أسهم القناة، وسمح - بعد ذلك - باستمرار "مهمة كيف"؛ لأنه يهدف إلى خلق مصالح إنجليزية - فى مصر - تتوازن مع مصالح فرنسا.

"ونوبار لا يهتم كثيراً بعودته للحكم، ولكننى نصحته بالصبر وبأن يترك العاصفة تمر وسيصبح كل شيء على ما يرام".

إن رسالة المستر لاركنج لهى رسالة مهمة تحدد بوضوح اشتراك نوبار فى مخططات إنجلترا الموضوعية منذ سنة ١٨٧٦. وفضلاً عن ذلك، فإن المستر ويلسون - فى أحد فصول مذكراته - قد كتب بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٨٧٨ عن موضوع احتمال عودة نوبار إلى مصر فذكر: "أن الجزء الأكبر من موضوع التفتيش لهُ من عمل نوبار. ويشكو الخديوى بمرارة من أننا ننفذ البرنامج الذى وضعه نوبار. وهذا صحيح. أما إذا أراد نوبار حماية الخديوى من التفتيش، فإنه لن يستطيع ذلك: فهو لن يُدير ظهيرة للإصلاحات ويخون - بذلك - التضحية التى ظل يُبشر بها منذ سنتين".

(Sir Rivers Wilson: "Chapters of my Official life":1916)

(٤٥) راجع الإعلان الذى أصدره قنصلا فرنسا وإنجلترا فى القاهرة بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٧٩.

(Documents Diplomatiques. Affaires d' Egypte.)

(٤٦) "المقابلة": اسم أُطلق على قانون صدر سنة ١٨٧١. وفى ذلك التاريخ، تم حساب مبلغ من المال يساوى إجمالى قيمة ضرائب ست سنوات سيُخلَص البلد من ديونها. وبناءً على هذا القانون، فإن الممول الذى يدفع مبلغاً يساوى قيمة ضرائب ست سنوات سيُعطى إلى الأبد من دفع نصف قيمة الضرائب فى المستقبل. واستفاد القليل من الملاك - مباشرة وفوراً - من هذا القانون.

وفى سنة ١٨٧٣، تقرر إمكانية تسديد "المقابلة" على ١٢ قسط سنوى متساوين. وبالطبع، فإن تخفيض الضرائب لن يتم إلا بعد تسديد المبلغ بالكامل.

وفى شهر مايو سنة ١٨٧٦، أوقف العمل بقانون "المقابلة"، لكن مع استمرار سريان الحقوق المكتسبة الناشئة عنه، ويكون ذلك بوسيلتين: إما بتخفيض الضرائب بالتناسب مع إجمالى المبلغ المدفوع، وإما بإعادة المبالغ المدفوعة إلى الممولين. والممولون الذين دفعوا قيمة "المقابلة" بالكامل سيظل حقهم سارياً فى التمتع بالتخفيض الضريبي الذى يستحقونه منذ ذلك التاريخ.

وفى شهر نوفمبر من العام نفسه، أعيد العمل "بقانون المقابلة" مجدداً بشرط أن مبدأ تخفيض الضرائب لن يسرى إلا حتى سنة ١٨٨٦. وأضيفت بعض البنود لمعالجة أمر فوائد المبالغ المدفوعة.

وحتى الأول من ديسمبر سنة ١٨٧٨، حصّلت الخزانة مبلغ ١٥ مليون و ٦٧٤ ألف جنيه بفضل "قانون المقابلة". وتم تحصيل مبلغ ٢ مليون و ٣٣٨ ألف و ١٠ جنيهات فى سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٨ حصّصت لتسديد أصول بعض القروض الصغيرة وفوائدها (وهى قروض سنوات: ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧) وذلك حسب اتفاقية جوشن/ جوبير. وهذه القروض موجودة فى حيازة إنجلترا بنسبة فوائد تتراوح من ٧ إلى ٩ %.

واقترحت الوزارة الأوروبية خطة مالية تقضى بإلغاء "قانون المقابلة" وإعادة العمل فوراً بنظام الضريبة الكاملة.

(٤٧) راجع: جريدة "مرآة الشرق" بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٨٧٩.

(48) Lord Cromer: "Modern Egypt."

(٤٩) راجع مقالاً أرسل من القاهرة بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ ونشرته جريدة Times بتاريخ ١٦ أبريل.

(٥٠) هو عبد السلام بك المويلحي.

(٥١) راجع: جريدة "الوطن" بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٨٧٩.

(52) Broadly: "How we defended Arabi and his Friends," London, 1884.

(٥٣) فى أثناء الاضطرابات التى وقعت يوم ١٨ فبراير، استدعى محمود سامى [البارودى] - الذى كان "حينذاك" مديراً للأمن - كلاً من: محمد بك النادى وعلى بك الروبى وأحمد عرابى بك بناءً على أمر الخديوى لسؤالهم عن هذه المظاهرة التى اتهموا بالتحريض عليها. وفى مذكرات عرابى - غير المنشورة - حكى عن انطباعه عن هذه المقابلة قائلاً: "وجدت فيه [أى البارودى] كراهية للظلم وميلاً للعدالة والحرية"

(٥٤) راجع ما أعلنه أحمد رفعت الذى كان يشغل منصب السكرتير السابق للوزارة القومية برئاسة البارودى فى أثناء الثورة، فقد ذكر ما يلي: "أنا تركى، ولا يوجد لدى أى دافع يجعلنى أروى لكم شيئاً غير حقيقى. لقد فاز عرابى بتعاطف مصر كلها وبتعاطفى أنا أيضاً".

(Broadly: "How we defended Arabi and his Friends").

(٥٥) بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٨٦٩، كتب المسيو دى لويزان (de Luisant) ما يلى فى جريدة Le Progrès Egyptien : "لقد ثارت ضجة كبيرة حول البرلمان الجديد... فالوالى أراد أن يمنح بلده مؤسسة جديدة شبيهة بمجالس الأعيان - التى كانت فى فرنسا قبل الثورة - والتى كان لبعضها الحق فى فرض الضرائب، والبعض الآخر كان يُستدعى لرفع تمنياته للحاكم... والمشكلة ليست هنا: فالنقطة المهمة هى أن

"محكمة الرأي العام" محجور عليها، وقرارها بطيء للغاية، وأنها مقبورة منذ بداياتها ولكنها ستشرق في آخر الأمر".

(56) Archives américaines. Vol. 15. P. 183.

برقية رقم ٢٩٦، القاهرة، ٢٤ أبريل سنة ١٨٧٩.

(57) Documents diplomatiques. Affaires d' Egypte, 1879.

(58) Archives américaines. Vol. 15. P. 162.

برقية رقم ٢٩٢ من القاهرة، ١٤ أبريل سنة ١٨٧٩.

(59) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 3001.

رسالتان من القاهرة بتاريخ ٥ و ١٠ أبريل سنة ١٨٧٩.

(60) Documents diplomatiques. Affaires d' Egypte.

رسالة المسيو وادنجتون (Waddington) بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ موجية إلى القنصل العمومي في مصر.

(61) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 3000.

رسالة من اللورد فيفيان، لندن ١٦ أبريل سنة ١٨٧٩.

(٦٢) تشكلت الوزارة على النحو التالي:

- شريف باشا: رئيساً لمجلس الوزراء، وزيراً للداخلية، ووزيراً للخارجية.

- راغب باشا: وزيراً للمالية.

- ثابت باشا: وزيراً للأوقاف، ووزيراً للمعارف العمومية.

- زكى باشا: وزيراً للأشغال العمومية.

- ذو الفقار باشا: وزيراً للحقانية [العدل].

- شاهين باشا: وزيراً للجهادية [الدفاع].

وتم عزل رياض باشا من وزارة الداخلية ومن منصب نائب رئيس "لجنة التفيتش العليا". وسافر بعد ذلك لأوروبا ليلحق بنوبار باشا وعملا سوياً على إسقاط إسماعيل (محمد عبده: المذكرات غير المنشورة).

(٦٣) حاول الأوروبيون تشويه سمعة الحركة القومية المصرية: فنشروا إشاعات - فى أوروبا - تدعى بأن المصريين يريدون رفت كل الأوروبيين من الإدارة المصرية (راجع: جريدة Times بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٨٧٩)

(٦٤) راجع: جريدة Times يوم ٧ مايو سنة ١٨٧٩.

(٦٥) المصدر نفسه، يوم ١٢ يونيو سنة ١٨٧٩.

(٦٦) تمت هذه الزيارة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٧٩.

(٦٧) راجع: جريدة Times يوم ٢١ مايو سنة ١٨٧٩.

(٦٨) "الدائرة" (أو "الدائرة السنية" أو "الدومين Le Domaine) هى الأراضى التى كانت مملوكة للخديوى والتى حَجَزَ "بنك آل روتشيلد" عليها بصفة ضمان لقرض - عقده ريفرز ويلسون - قيمته ٨ ملايين و ٥٠٠ ألف جنيه فى يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨.

القاهرة، ١٥ مايو. (69) Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 3001. ١٨٧٩.

(٧٠) بتاريخ ١٩ مايو، ذكر أحد مراسلى جريدة Times ما يلي: "فى الوقت الحالى، يعتمد الخديوى على ما يُسمّى بـ "الحزب الوطني". ويُقال إن هذا الحزب له - أحياناً - نفوذ قوى على الوالى. لقد اتحد الجيش والعلماء والباشاوات على هدف مشترك ألا وهو إثبات أن مصر قادرة على حكم نفسها بنفسها. كما أن البرلمان - الذى يضم حالياً ١٠٠ عضو - قد أبدى مظاهر تدل على حيويته وتُبشّر بمستقبل برلمانى باهر" (مذكور فى كتاب: Rothstein: Egypt's Ruin).

(٧١) راجع فى جريدة "الوقائع المصرية" تقريراً عن الجلسات.

(٧٢) راجع جريدة "مرآة الشرق" عدد ١١ يونيو سنة ١٨٧٩.

(٧٣) راجع مقتطفات من رسالة - بتاريخ ٣٠ مايو - كتبها الكونت سان - فيليب (Saint-Villier) - سفير فرنسا في برلين ووجهها إلى المستر وادينجتون.

(Documents Diplomatiques. Affaires d' Egypte)

(٧٤) ذكر اللورد كرومر أن تصرّف الحكومة الألمانية قد ساعد على الإسراع بإصدار القرار الذي كان سيتم اتخاذه في جميع الأحوال؛ راجع:

Lord Cromer: "Modern Egypt".

(٧٥) هو المسيو تريكو (Tricou) الذي شغل منصب القنصل العمومي لفرنسا في القاهرة منذ ١٠ يونيو سنة ١٨٧٩.

(٧٦) لم يكن إسماعيل غافلاً عن سلوك ابنه [توفيق] . ولذلك، عاتبه بعد عزله عن العرش "لأن مكانه ضده قد نجحت". وفيما بعد، وفي حديث مع ألفريدج. بتلر (Alfred J. Butler)، دَفَع الخديوى توفيق عن نفسه هذا الاتهام مؤكداً أنه رفض عروضاً قدمها له مصريون ذوو مراكز مرموقة لإزاحة أبيه عن العرش. (راجع كتاب: (Court life in Egypt. Pp. 207 – 208) . وسنقدم واقعة ذكرها تفصل إنجلترا ليبرهن على عدم ولاء توفيق للحاكم وعدم وطنيته تجاه الحكومة القومية: فيتاريخ ١١ يونيو، كتب المستر فيفيان - من القاهرة - ما يلي: "زارني الأمير توفيق اليوم. وبالتأكيد، فقد كان مضطرباً بسبب الوضع العام والسياسة غير العاقلة التي يمارسها أبوه. وذكّر لي أن زيادة عدد أفراد الجيش إلى ٣٦ ألف جندي هو إجراء ضار ومبالغ فيه: فليست هناك حاجة لجيش كبير بهذا الحجم لحفظ الأمن والنظام في البلاد. وإذا كان أبوه قد اتخذ هذا الإجراء كاستعراض معاد لفرنسا وإنجلترا، فإنه سيكون - ببساطة - مجرد إجراء مثير للسخرية. كما أبدى لي شكه في أن الوزارة ستقدر على مواجهة المشاكل المالية أو حتى على حفظ مركزها أمام الخديوى..."

"لقد كانت لدية رؤية متشائمة للغاية بخصوص الوضع القائم وأفهمنى بوضوح أنه لم يشارك أبداً في كل ما يحدث، وأنه غير متعاطف معه بل إنه معاد له تماماً. (راجع: (Archives anglaises. F.O. 78. Vol. 3002. (القاهرة ، ١١ يونيو سنة ١٨٧٩.

(٧٧) بعد عزل إسماعيل، كتب رسالة - من منفاه في نابولي - وجهها إلى "الصدر الأعظم" جاء فيها: "تأشدت صاحب الجلالة السلطان لكى يحميني من الضغوط الأجنبية. لقد قضيت ١٦ سنة ملىنة بالأحداث. وفي عهدى، غطت شبكة السكك الحديدية كل أرجاء مصر، وأنشأت مينائين عظيمين فى السويس والأسكندرية، وأنجزت مشروع القناة التى تصل البحرين ببعضهما وأهديتها للعالم إلخ إلخ..."

(٧٨) فى العدد الصادر بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٧٩، نشرت جريدة "مرأة الشرق" مقالة تحت عنوان: "جوردون باشا الإنجليزى، حاكم السودان" أبرزت فيه وجود تغيير ملحوظ فى سياسة جوردون التى أصبحت متطرفة ومعادية لمصر بوضوح.

وبتاريخ ١١ يونيو، وفى السياق نفسه، استعرضت الجريدة "المسألة المصرية". وأضافت أن قناة السويس قد فتحت باب الدخول إلى أفريقيا أمام القوى الأوروبية وأيقظت لديها أفكار الغزو. وقالت الجريدة أن الدول الأوروبية تدرك أنها لم تكن لتستطيع تحقيق أهدافها لو كانت فى مصر حكومة قومية قوية تتصدى للنفوذ الأجنبى. ولذلك، سعت الدول الأوروبية للتفاهم فيما بينها ولإنهاء انقساماتها التى تتيح للحزب الوطنى:

١- استكمال مشروع الإصلاحات.

٢- ومعالجة الآلام الناتجة عن نظام الحكم الفردى المطلق.

٤- وتحرير البلاد من نير أوروبا.

وفى هذا تفسير لموقفهم المعارض لمشروعنا واستقلالنا.

صدر للمؤلف في سنة ١٩٣٠:

L'Empire Egyptien Sous Mohamed – Ali
et La Question d'Orient
(1811 – 1849)

الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي
والمسألة الشرقية
(١٨٤٩ – ١٨١١)

تحت الإعداد:

Episode de la Question d'Afrique
فصول من المسألة الأفريقية

* * *

Le Partage de l'Empire d'Ismaïl
(1879 - 1904)

اقتسام إمبراطورية إسماعيل
(١٨٧٩ – ١٩٠٤)

التصحيح اللغوي: سهام أبو العمرين
الإشراف الفني: حسن كامل